
Bibliotheca Alexandrina
0180442

المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني

١٨٨٢ – ١٩٢٣

البناء الاقتصادى وقوى التشكيل السياسى

تأليف

دكتور سعيد اسماعيل علي

كلية التربية — جامعة عين شمس

١٩٧٢

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

مقـــــدمة

فى أثناء دراستى للحصول على درجة الماجستير عن « الاتجاه التجريبى فى الفلسفة المعاصرة وأثره على الفكر والتطبيق التربوى » كنت كثيراً ما أشعر بالغيرة وأنا أطالع العديد من الصفحات التى تحفل بآيات مختلفة ومتعددة لمفكرين غربيين فى ميدانى التربية والفلسفة . وكنت دائما أتساءل بينى وبين نفسى : هل انفردت دول الغرب بالابتكار والتأليف والإبداع وما علينا نحن إلا الاطلاع والفهم والإستيعاب والتعليق والشرح فى أحسن الحالات ؟ هل أجدبت هذه البلاد حقا وأدت مهمتها منذ قرون، فلم تستطع أن تنبت فكرا ؟ وحتى نقطع الشك باليقين ، فلم لا نبذل جهدا فى البحث فى أعمال مفكرينا المحدثين ، فقد نجد لديهم معالم فكر تربوى يرضى مشاعر الغيرة القومية المتأججة والتى تأبى أن ترى هذا الميدان خلوا من آثار عربية بصفة عامة ومصرية بصفة خاصة ؟

ثم تصادف أن قرأت بحثاً مستفيضا للدكتور زكى نجيب محمود فى المجلة الشهرية التى كانت تصدر باسم « المجلة » عن الفكر الفلسفى فى مصر المعاصرة محاولة منه لأبراز أهم الاتجاهات والأعمال الفكرية التى شهدها ميدان الفلسفة فى مصر فى هذا القرن، ولإعجابى بفكرة البحث ، راودتنى فكرة بحث مماثل عن دور الفكر التربوى فى مصر المعاصرة ، يكون موضوعا لدراسة رسالة الدكتوراه فى محاولة لرصد حركة الإنتاج الفكرى فى ميدان التربية فى مصر . بيد أنى وجدت أن عملا مثل هذا ستكتنفه صعاب متعددة ، فهو سيمس أساتذة مازالوا على قيد الحياة وأعمل مع عدد منهم. وسيكون من الصعب التعرض لأعمالهم وتحليلها ونقدها بحكم أنى كنت مازلت « معيداً » ، هذا

بالإضافة إلى إيمانى بضرورة أن تقوم هذه الدراسة على دراسة واسعة للتيارات السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى هـذه الفترة ، وأيضا لم أشعر باطمئنان كبير فى أنى سأستطيع بحث هذه الموضوعات بأمانة وموضوعية نظراً لأساليب الضغط الفكرى التى كنا نشعر بها وخاصة فى هذا الوقت الذى كنت أفكر فيه فى هذا الموضوع. ومن هنا فقد استحسنت أن أعود إلى الوراء بعض الشىء وأبدء ببداية الاحتلال البريطانى وأنتهى بصـــدور الدستور سنة ١٩٢٣ .

واجتمع بجانب هذا ولع شديد لدى بقراءة الصحف والمجلات القديمة ، حتى أصبح جمع المادة العلمية لايشكل بالنسبة لى عملا رسميا أكلف به بقـدر ما هو ـ بجانب ذلك ـ هواية خاصة أمارسها ، ولا أستطيع أن أصف مدى الاستمتاع الذى كنت أشعر به وأنا أقلب فى صفحات اللواء والجريدة والأهالى والمقطم والأهرام والهلال والمقتطف وغيرها بحثا فى هذا الموضوع .

وإذ أسعى كل يوم إلى مخازن دار الكتب بالقلعة حيث كانت الجرائد والمجلات القديمة فى النصف الأول من اليوم ثم أتفرغ فى النصف الآخر لقراءة الكتب فى المنزل ، إذا بى أجد نفسى قـــد غرقت لأذنى فى قراءات تاريخية مستفيضة لجمع مادة تشكل الأرضية التى سيقوم عليها البحث . وإذا بى أجد أن ما جمعته من مادة تاريخية تفوق بكثير جدا تلك المادة التى جمعتها عن «التربية» مع أن المفروض أنها هى الموضـــوع الرئيسى ! ثم إذا بى وأنا خريج قسم الفلسفة بجامعة القاهرة انسحب تدريجيا من القراءة فى كتب الفلسفة وأندفع فى جمع وقراءة كتب التاريخ المصرى الحديث .

وأبدأ فى كتابة الرسالة ، فإذا أيضا بالجزء التاريخى يحتـل حيزا كبيرا يجعل الدكتور محمد أحمد الغنام الذى تـكفل بقراءتها يستاء مشيرا إلى أنها

بهذا الوضع رسالة تاريخية أكثر منها رسالة فى التربية . وأختصر ، ثم أختصر حتى تظهر الرسالة فى صورتها الأخيرة وفى بدايتها صفحات قليلة عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى سادت مصر فى وقت الاحتلال .

وأنظر إلى آلاف « الجذاذ » التى تحتوى مادة تاريخ مصر فى تلك الفترة بشىء من الحسرة وأتساءل هل تظل حبيسة أدراجى؟ وتخرج كتابات جديدة وتتكشف لى كتابات أخرى فاتنى الرجوع إليها وأقرأ كل هذا وتزداد المادة المجموعة تضخما ، حتى صح عزمى على ضرورة الاستفادة منها وأخرج كتاب تاريخى أتحدث فيه عن مصر فى ذلك الوقت .

وإذا كتب هذا الكتاب الذى كان مفروضا أن يحتوى على الأقسام الرئيسية الآتية :

البناء الإقتصادى — قوى التشكيل السياسى — التركيب الاجتماعى — تيارات الثقافة واتجاهاتها ، أجد أن القسمين الأولين قد استغرقا عددا ضخما من الصفحات يستحيل معه أن يتضمن القسمين الآخرين . فآثرت أن أصدره فى مجلدين، الأول وهو الذى بين يدى القارىء يتداول البناء الاقتصادى وقوى التشكيل السياسى ، والثانى يتناول التركيب الاجتماعى وتيارات الثقافة واتجاهاتها الذى أرجو أن أتفرغ لكتابته فى أقرب فرصة .

وبعد . . . .

لقد ظهرت لى عدة كتب قبل هذا الكتاب ، ومع ذلك فبصدور الكتاب الحالى يخالجنى شعور الذى يصدر كتابا لأول مرة ، شعور القلق والخوف والترقب ، فالى أى حد وفقت؟ ليس من حقى بطبيعة الحال أن أجيب ، وإنما من حقى أن أسمع الإجابة !

سعيد اسماعيل على

الباب الأول

البناء الاقتصادى

الفصل الأول: السيطرة الأجنبية على البناء الاقتصادى .

الفصل الثانى : بدء انتعاش الرأسمالية المصرية .

الفصل الثالث: التخلف فى هيكل الاقتصاد المصرى .

الفصل الأول

السيطرة الأجنبية على البناء الاقتصادى

التطور الرأسمالى نحو الإمبريالية :

تعتبر مصر من البلدان الأولى التى خضعت للسيطرة الاستعمارية وعانت من شرور سياستها منذ آلاف السنين ، وقد أتاحت لها هذه الخبرة أن تمر بعهود كانت فيها هذه السيطرة وتلك السياسة تغير من أساليبها وأهدافها حسبما يقتضى تطور المجتمعات التاريخى ، فقبل نشأة الرأسمالية ، كان هذا الأسلوب يتخذ شكل غزو الأراضى الزراعية والاستيلاء عليها لأنها تتيح للاستعمار الحصول على ناتج هذه الأراضى من محاصيل وخاصة المواد الغذائية كالقمح ، كما أن هذا الغزو كان يتيح له الحصول على أعداد ضخمة من العبيد يتخذ منهم أدوات الخدمة والحرب والانتاج. وبالإضافة إلى هذا، فإن الاستعمار كثيراً ما كان يهدف إلى الحصول على المال عن طريق هذا الغزو الذى يمكنه من فرض الضرائب بحكم صلاحياته كقاهر منتصر(1). وكانت طريقة الحكم التى يلجأ إليها لتدعيم هذه السيطرة هى أن يحكم البلد المقهور بطريقة مباشرة مستعيناً فى ذلك بأجهزة إدارية وعسكرية سوادها الأعظم من الاستعماريين، أو تحت رقابتهم الكاملة .

وعندما شهدت المجتمعات الأوروبية حركة الكشوف الجغرافية ، بدأت

---

(1) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص / ٩

الرأسمالية فى الظهور وإن اتخذت الشكل التجارى حيث ظل الانتاج الصناعى يقوم على الصناعة اليدوية منذ منتصف القرن السادس عشر إلى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، حتى إذا قدم «جيمس وات» آلته البخارية سنة ١٧٦٥، أصبح من الضرورى التخلى عن الصناعة اليدوية التى ظهر ضعفها بالمقارنة مع احتياجات السوق واستخدام هذه الآلة ، مما أدى بالمجتمع الأوروبى إلى دخول مرحلة جديدة من الإنتاج الصناعى الضخم[1] الذى يقوم على الآلة . وبذلك حدثت الثورة الصناعية التى حولت الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية ، وتم ذلك أول ماتم فى انجلترا حتى أصبحت تلك الدولة من أعظم بلاد العالم من حيث القوة الصناعية ، وصارت تعد بحق « ورشة العالم[2] » وانتقلت هذه النهضة الصناعية إلى الدول الأوروبية الأخرى بدرجات متفاوتة من السرعة والشمول ، وزادت تجارة أوربا مع العالم الخارجى ، وكانت الآثار المترتبة على هذا أن أصبح لبلاد المناطق الصالحة لإنتاج خامات الصناعة أهمية كبرى ، كما عظمت قيمة البلدان المتأخرة ، وتلك التى لم تبلغ مرحلة النضوج الاقتصادى كأسواق للصناعة الأوروبية التى تقوم على الإنتاج الضخم مما تطلب قيام مؤسسات رأسمالية غير صناعية تقوم بعملية التمويل اللازمة لمواجهة الحاجة الجديدة إلى أسواق واسعة موحدة وما اقتضاه ذلك من التوسع فى وسائل النقل فى البر والبحر[3] .

---

(١) Bonné, Alfred State and Economics in the Middle East, Kegan Paul Trench, Trubner, London, 1948, P. 252.

(٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر العصر الحديث ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٨٩ — ٩٠

(٣) Crouchley' A. E. : The Invectment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public dept, Ministry of Finance, Egypt Gouvernment Press, Bulâq, 1938 p. 9.

وهكذا لم يكن مفر من أن يصبح العصر الصناعى مرادفاً للعصر الاستعمارى وأن يكون الاستعمار « وباء » القرن التاسع عشر ، فقد خلق الانقلاب الصناعى اقتصاداً مفتوح الشهية ، بل حاد الشهية يتجه بالجملة ليستهلك بشراهة[1] وهو فى النهاية أبعد ما يكون عن الكفاية الذاتية ، ولا يمكن لأى دولة أو مجتمع أن يجد عناصر وأركان صناعته داخل حدوده ، وإنما هى تعتمد أساسا على عملية استقطاب تركيزية عميقة لكل موارد وخامات المناطق المختلفة .

وإذا كانت الرأسمالية التجارية والصناعية قد تميزت بحرية التنافس فى أول الأمر ، إلا أن الأوضاع الجديدة التى نتجت عن انتشار الصناعة فى بلدان كثيرة ، أدت إلى اشتداد التنافس مما تطلب قيام أجهزة أو مؤسسات تقوم بوظيفة جديدة هى « الاحتكار » حتى يمكن لها أن تواجه حدة التنافس . وقد برهن « ماركس » بتحليله النظرى والتاريخى للرأسمالية على أن المنافسة الحرة تولد تمركز الإنتاج وعلى أن هذا التمركز يفضى ، عند درجة معينة من تطوره ، إلى الاحتكار .

ويؤكد « لينين » أن البداية الحقيقية للاحتكارات الحديثة تقع على أبعد حد فى سنوات العقد السابع من القرن التاسع عشر ، وعلى ذلك ، فالمرحلة الهامة لتطور الاحتكارات تبتدىء من الانحطاط الصناعى المالى فى العقد الثامن الماضى وتمتد إلى بداية العقد العاشر[2] .

ولم تستطع المؤسسات أو الاتحادات الجديدة الصمود طويلا فى الاضطلاع

---

(١) د. جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير ، كتاب الهلال (٢٠٥) أبريل ١٩٦٨ ، دار الهلال ، ص ١٣٠ .

(٢) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ص ٢٥-٢٦

بمهمتها التي كانت تفوق طاقتها ، فكان لا مفر من الحصول على المال من الرأسماليين غير الصناعيين وهم الرأسماليون الذين يتاجرون بالمال عن طريق القروض من الائتمانات في مقابل فائدة سنوية مضمونة ، ونشأ عن ذلك قيام المصارف والبيوت المالية لتمويل المشروعات الصناعية المختلفة ولأقراض البلاد الخارجية لزيادة قدرتها على استيعاب السلع الصناعية ولتمويل مشروعات النقل والمواصلات والخدمات والأشغال العامة اللازمة لتنمية السوق الخارجية وتسهيل وصول المنتجات الصناعية إليها لتمويل تجارة المواد الأولية ومشروعات استغلالها وتنميتها(١) .

وبعد أن كان تصدير البضائع ، هو الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة حيث كانت السيادة التامة للمنافسة الحرة ، غدا تصدير المال هو الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات .

وتشير الإحصائيات إلى بعض الحقائق المذهلة في هذا المجال كما يتبين لنا ذلك مما يلي (جدول رقم ١) :

الرأسمال الموظف في الخارج بمليارات الفرنكات

جدول رقم (١)

سنوات	إنجلترا	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣ر٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠(١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥(١٨٨٠)	؟
١٨٩٣	٤٢	٢٠(١٨٩٠)	؟
١٩٠٢	٦٢	٢٧ — ٣٧	١٢ر٥
١٩١٤	٧٥ — ١٠٠	٦٠	٤٤

(١) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية . ص ٧

ومعنى هذا أن الأموال البريطانية المستغلة فى الخارج قد زادت من ٣ر٦ مليار فرنك سنة ١٨٦٢ إلى ما بين ٧٥ـ١٠٠ مليار فرنك سنة ١٩١٤ ، وكذلك الأمر بالنسبة للأموال الفرنسية حيث زادت من ١٠ مليار فرنك سنة ١٨٦٩ إلى ٦٠ مليار فرنك سنة ١٩١٤ .

ويصور لنا دافيد لاندز[1] كيف أن تاريخ الحياة المصرفية والنشاط المالى والاقتصادى للمؤسسات الأوروبية الكبرى فى القرن التاسع عشر وتطور الاوضاع الاقتصادية فى كثير من البلدان الأوروبية ، وخاصة انجلترا وفرنسا يدلنا على كيفية تحول هذه البلدان بالتدريج إلى مرحلة (الامبريالية والاستعمار) بما ترتب على ذلك من انصراف الرأسماليين تدريجيا عن الاستثمار داخل أوطانهم والاتجاه إلى تصدير رءوس الأموال إلى البلدان المتخلفة ، لما وراءها من أرباح عالية تأتى بطريقة سهلة ، ففى أهم مراكز التجارة الغربية مثل بومباى ، وكلكتا واستنبول ، والاسكندرية ؛ كانت البنوك الخاصة والتجار تقدم النوع المعتاد من تسهيلات الخصم والتبادل كالموجودة فى الغرب . وبعض أصحاب هـــذه البنوك كانوا أوروبيين وبعضهم كانوا من أهل البلاد وأغلبهم كانوا من أبناء تلك الشعوب التجارية التى يبدو أنها تزدهر فى تلك المناطق ، وحتى فى هذه المراكز كان سعر تلك التسهيلات عالية يصل إلى أكثر من ضعف أو ثلاثة أمثال السعر فى الغرب ، أما فى خارج هذه المراكز ، كما فى كراتشى ومدراس وسالونيكا وأزمير مثلا ، فلم يكن هناك غير التاجر المندى ومقرض النقود ، وكان أقل سعر للفائدة على أحسن الأوراق المالية يتراوح بين ١٢ ، ٢٠ ٪ بينما يتراوح للفقراء ما بين ٣ ، ٤ ٪ ، وتراوح بالنسبة للفلاحين الذين يقترضون

---

(١) دافيد س . لاندز: بنوك وباشوات . ترجمة د . عبد العظيم أنيس، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٧ .

كل عام بضمان الحصول المتوقع ، ويقعون فريسة سهلة فى مصيدة الديون المهلكة مابين ٥ ، ٦ فى الشهر[١] .

وفائدة بهذا السعر ، لا شك مما يسيل لها لعاب الرأسماليين الاستعماريين . وقد قامت الشركات المالية بدورها فى إغراء جماهير الأوربيين ، فالممولون لواحد من أوائل بنوك الكريدى موبيليه (واسمه شركة الائتمان والتمويل العامة) أغروا الجمهور بآمال أن المال الذى سيقترضونه منهم فى بريطانيا بسعر ٤ أو ٥ ٪ سيقرض فى الشرق بضعف أو بثلاثة أمثال هذا السعر . وكان أول إنشاءات هذه الشركة هو بنك رهن الأراضى فى الهند . ولقد أذهل المنظمون للمشروعات التركية المستثمرين بالآمال فى أن يكون سعر الفائدة من ٣ ٪ إلى ٦ ٪ فى الشهر ، وشركة التجارة المصرية التى أسست فى الأصل لاستغلال التجارة فى أعالى وادى النيل ، أوضحت فى البداية أنها تتوقع معظم أرباحها عن طريق أقراض أهالى البلاد ، فيقول إعلان الشركة : « لما كان من المؤكد أن المزارعين والتجار فى مصر العليا والسودان يستطيعون أن يقترضوا بسعر ٤ و ٥ ٪ فى الشهر ، ولا يزالون يحتفظون بثروة ضخمة ، فإن ميدان العمليات المالية ليس له حدود »[٢] .

وكانت البلدان المصدرة لرأس المال تجد بصورة دائمة تقريبا ، إمكانية الحصول على « فوائد » معينة ذات طابع يلقى الضوء على خصائص عهد الرأسمالية الاحتكارية ، وينقل لنا « لينين » عن مجلة « البنك » الصادرة فى برلين نصاً كتبته فى أكتوبر سنة ١٩١٣ يصور لنا ذلك فتقول[٣] .

---

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(٢) المراجع السابق . ص ٥٧ — ٥٧ .

(٣) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص ٩٢

« إن مهزلة تستحق ريشة «أرستوفان» تعرض من أمد قريب فى السوق المالية العالمية ، فثمة عدد كبير من الدول الأجنبية ، من أسبانيا حتى البلقان ، ومن روسيا حتى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تتقدم من الأسواق المالية الكبرى علنا أو من وراء ستار بطلب القروض وأحيانا بإلحاح شديد . والحالة فى الأسواق المالية ليست الآن على ما يرام ، والآفاق السياسية ليست وضاءة ، ولكن لا يوجد سوق من الأسواق المالية تجرؤ على رفض منح القروض الأجنبية خوفاً من أن يسبقها الجار ويوافق على منح القرض ويضمن لنفسه فى الوقت نفسه خدمات لقاء خدمات . وعندما تكون الصفقات العالمية فى مثل هذا الحال ، ينال الدائن فى معظم الحالات شيئاً ما لمصلحته : تنازلات عن عقد معاهدة تجارية ، مركزا من مراكز الفحم ، بناء ميناء ، امتيازا دسما أو توصية على كمية من المدافع » .

لقد أنشأ الرأسمال المالى عهد الاحتكار ، والاحتكارات تحمل معها فى كل مكان مبدأ الاحتكار : استغلال « العلاقات » لعقد الصفقات المفيدة .

ومن هنا فقد كان تصدير الأموال الأجنبية إلى بلدان الشرق مقدمة كان لا بد منها للاستعمار من أن يظهر فى الصورة ، ذلك أن البلدان الأوروبية التى كان رعاياها يقدمون القروض الضخمة إلى البلاد المتخلفة رأت أنه من الضرورى أن تطمئن على الاستقرار المالى والسياسى للبلاد المقترضة ، وخير ضمان لذلك هو أن تبسط يدها عليها[1] ولذلك نجد أنه فى الوقت الذى شاهدنا فيه تدفق رءوس الأموال الأجنبية (الانجليزية والفرنسية والألمانية) إلى الخارج ، نشاهد فيه أيضاً اتساع رقعة الأراضى التى تستعمرها تلك البلدان ،

(١) Crouchly : op. cit, p. 10

يدلنا على ذلك هذه الإحصائية التى أوردها لنا الكاتب الأمريكى « موريس » (جدول رقم ٢)

ومن هذا الجدول نجد أن مرحلة اشتداد الاستيلاء على المستعمرات اشتداداً هائلا ، هى بالنسبة لانجلترا سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، واشتدادا ملحوظا جدا فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومرحلة الاشتداد الهائل بالنسبة لفرنسا وألمانيا هى العقدان الأخيران بالضبط . وإذا كانت رأسمالية ما قبل الاحتكار ، رأسمالية سيادة المنافسة الحرة قد بلغت فى تطورها مداها الأقصى فى مرحلة سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، فإننا نرى الآن أنه بعد هذه المرحلة بالضبط تبتدىء « النهضة الكبرى » فى الاستيلاء على المستعمرات ويحتدم للغاية وطيس الصراع من أجل اقتسام أراضى العالم ولا مجال للشك إذن فى أن انتقال الرأسمالية إلى درجة الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمال المالى، مرتبط باحتدام الصراع من أجل اقتسام العالم .

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين مزيدا من النهم الاستعمارى لإبتلاع مزيد من الأراضى ولم يعد ميدان المنافسة مقتصرا على إنجلترا وألمانيا وفرنسا ، بل ظهرت فرنسا. جديدة تسعى إلى أن تثبت قدرتها على « الاستعمار » كما يتضح لنا ذلك من الجدول رقم ٣ [1] .

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ١١٤

(جدول رقم ٢) مساحة المستعمرات

سنوات	إنجلترا — المساحة بملايين الأميال المربعة	إنجلترا — السكان بالملايين	فرنسا — المساحة بملايين الأميال المربعة	فرنسا — السكان بالملايين	ألمانيا — المساحة بملايين الأميال المربعة	ألمانيا — السكان بالملايين
١٨١٥ — ١٨٣٠	؟	١٢٦ر٤	٠٫٠٢ر	٠ر٥	—	—
١٨٦٠	٢ر٥	١٤٥ر١	٠ر٢	٣ر٤	—	—
١٨٨٠	٧ر٧	٢٦٧ر٩	٠ر٧	٧ر٥	—	—
١٨٩٩	٩ر٣	٣٠٩ر	٣ر٧	٥٦ر٤	١ر٠	١٤ر٧

جدول رقم (٣) مستعمرات الدول الكبرى بملايين الكيلو مترات المربعة وملايين السكان

	المستعمرات				المتروبولات		المجموع	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤		١٩١٤	
	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة	كيلو متر مربع	نسمة
إنجلترا	٥ر٢٢	٩ر٢٥١	٥ر٣٣	٥ر٣٩٣	٣ر٠	٥ر٤٦	٨ر٣٣	٠ر٤٤٠
روسيا	٠ر١٧	٩ر١٥	٤ر١٧	٢ر٣٣	٤ر٥	٢ر١٣٦	٨ر٢٢	٤ر١٦٩
فرنسا	٩ر٠	٠ر٦	٦ر١٠	٥ر٥٥	٥ر٠	٦ر٣٩	١ر١١	١ر٩٥
ألمانيا	—	—	٩ر٢	٣ر١٢	٥ر٠	٩ر٦٤	٤ر٣	٢ر٧٧
الولايات المتحدة	—	—	٣ر٠	٧ر٩	٤ر٩	٠ر٩٧	٧ر٩	٧ر١٦
اليابان	—	—	٣ر٠	٣ر١٩	٤ر٠	٠ر٥٣	٧ر٠	٢ر٧٢
المجموع لـ٦ دول كبرى	٤ر٤٠	٨ر٢٧٣	٠ر٦٥	٤ر٥٢٣	٥ر١٦	٢ر٤٣٧	٥ر٨١	٦ر٩٦٠
مستعمرات الدول الأخرى (بلجيكا ، هولندة وغيرهما)							٩ر٩	٣ر٤٥
أشباه المستعمرات (إيران ، الصين ، تركيا)							٥ر١٤	٢ر٣٦١
البلدان الأخرى							٠ر٢٨	٩ر٢٨٩
مجموع الأرض							٩ر١٣٣	٠ر١٦٥٧

لقد تضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى إلى حد كبير بعد سنة ١٨٧٦ أكثر من النصف ، من ٤٠ إلى ٦٥ مليون كيلو متر مربع . والزيادة تبلغ ٢٥ مليون كيلو متر مربع ، أى بزيادة النصف عن مساحة البلدان مالكة المستعمرات (١٦٫٥ مليون) . وفى سنة ١٨٧٦ لم يكن لدى ثلاث دول أى مستعمرة ، أما الرابعة ، فرنسا ، فلم يكن لديها مستعمرات تقريبا . وفى سنة ١٩١٤ كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤٫١ مليون كيلو متر مربع ، أى مساحات تزيد على مساحة أوربا بنسبة تقارب النصف ، أو يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة .

وقد احتضن الرأسماليون الإنجليز المهمة الجديدة بحماس وأحيانا بجنون طغى على ما كان يعرف به الإنجليز من اعتدال وحذر ، واندفعت شركات الائتمان والبنوك الخاصة والاتحادات المالية بغير نظام إلى سوق لندن حتى بلغ عددها فى نهاية سنة ١٨٦٥ (٤٧) وكانت معظم هذه المؤسسات المالية تقوم باستغلال وتنمية المشروعات فى المستعمرات وفى الدول الخارجية(١) ومن هنا كان « تشمبرلين » يبشر بالإمبريالية باعتبارها سياسة أصلية حكيمة ، مشيرا بصورة خاصة إلى المنافسة التى كانت تصادفها انجلترا فى السوق العالمية من جانب ألمانيا وأمريكا وبلجيكا . وقد روى الصحفى « ستيد » أن صديقه الحميم « سيسل رودس » وهو المليونير وملك المال والمسئول الرئيسى عن الحرب الانجليزية البويرية ، سنة ١٨٩٥ عن نظراته الامبريالية بقوله : « كنت أمس فى الأيست أند (حى العمال فى لندن) وحضرت اجتماعا

---

(١) لاندز : بنوك وباشوات . س ٥٩

من اجتماعات العمال العاطلين . وقد سمعت هناك خطبة نظيفة كانت من أولها إلى آخرها صرخات : الخبز الخبز ! وأثناء عودتى إلى البيت كنت أفكر فيما رأيت ، واقتنعت أوضح من السابق بأهمية الامبريالية . . أن الفكرة التى أصبو إليها هى حل المسألة الاجتماعية ، أعنى : لكيما ننقذ أربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة ، ينبغى علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولى على أراضى جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنقتنى ميادين جديدة لتصريف البضائع التى تنتجها المصانع والمناجم ، فالامبراطورية ، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً ، هى مسألة البطون . فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغى عليكم أن تصبحوا امبرياليين[1] » .

الغزو الرأسمالى العالمى لمصر :

ولم تنج مصر بطبيعة الحال — شأنها فى ذلك شأن الكثير من بلدان الشرق — من ذئاب الرأسمالية العالمية التى انتشرت فى كل مكان من العالم تبحث عن صيد جديد. وإذا كانت مصر يمكن أن تمثل سوقاً بكرا وأرضا غنية بالمواد الخام ، إلا أن موقعها الاستراتيجى بالذات كان هو العامل الأهم فى اجتذاب القوى الرأسمالية والاستعمارية[2] وقد احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية وكان أبرز أوجه هذا الصراع هو نجاح بريطانيا فى عزل نابليون فى القاهرة ، وابقائه سجينا فترة من الوقت فى الموقع الذى ظن أنه استولى عليه . وكان إنسحاب كليهما من مصر ، ثم محاولة انجلترا العودة بعد ذلك

---

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص ١١٢

(٢) Harris, Murray : Egypt Under the Egyptians, Chapman and Hall, London.

وحدها — فريزر سنة ١٨٠٧ — وفشل هذه المحاولة تأكيد بأن الرأسمالية الأوربية ، رغم نموها المتعاظم ، كانت تحاول خلق حالة توازن عالمي حول الأسواق والمواقع لا يعتمد على تقسيمها ، وإنما على إبقائها مفتوحة لكافة المنتجات من كل الدول ، تتنافس في كل سوق ، وسلاح كل منها الثمن(١) .

وعندما أغلق محمد على السوق المصرى بنظام الاحتكار الذى أنشأه ، تدخلت الدول الأوربية مجتمعة لتفرض عليه التخلص من هذا النظام وتشكيل الاقتصاد المصرى بحيث يتلاءم مع تطور الاقتصاد العالمى وذلك باتباع سياسة الباب المفتوح . وهكذا يمكن القول بأن الغزو الرأسمالى المصرى قد بدأ فعليا منذ أجبرت الرأسمالية الأوربية محمد على على إلغاء نظام الاحتكار(٢) . أن المثل الذى يقول : « إذا لم يذهب محمد على إلى الجبل ، فإن الجبل سيأتى إلى محمد » ينطبق كل الانطباق على وصف العلاقة بين الرأسمالية ومصر . فإذا كانت مصر غير قادرة على التوجه إلى الرأسمالية ، فقد جاءت الرأسمالية إليها !

وعندما بدأت ذئاب الرأسمالية العالمية تضع أقدامها فى مصر كان أول ما توجهت إلى نهبه واستغلاله خزينة الدولة ! ويبدو من المؤسف أن الطابع الخاص لنظام الحكم فى البلاد قد ساعد على ذلك إلى حد كبير ، فالحكومة كانت تتركز كلها تقريبا حول الوالى وعائلته ، والوالى رجل ذو سلطان ومظاهر ، لا يحمل أى معنى لجهاز دائم مستقل يحمى القانون . ولم تكن أجهزة الحكومة تعبر عن وظائف عامة تؤديها ، وإنما ممتلكات خاصة يستغلها

---

(١) صلاح عيسى : حركة التاريخ المصرى فى اطار تحفظات فبراير سنة ١٩٢٢ ، مجلة « الطليعة » يوليو ١٩٦٦ ، ص / ٦٣

(٢) صلاح عيسى . « أساليب النضال المصرى من حرب التحرير منذ الغزو الفرنسى ١٧٩٨ إلى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى ١٩٥٦ » ، مجلة « الطليعة » ، ديسمبر ١٩٦٧ ، ص ٢١

القائمون بالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون [١] . وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يعتمد على منجزاته أو كفاءته ، وإنما على علاقاته العائلية وأصله . والنتيجة أن النجاح فى سباق المشروعات المصرية الكبيرة لم يكن من نصيب الأرخص أو الأسرع فى الإنجاز أو الأنسب فى شروطه ، وإنما كان من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة ، أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الأشغال ، أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير . وفى المستويات العليا من السلطة الحكومية كانت الصداقة والنفوذ تشترى بالخدمات التى تأتى فى الوقت المناسب ، وباللطف اللبق والهدايا ذات الذوق . أما بالنسبة للموظفين الصغار : فقد كانت الرشاوى المكشوفة تؤدى نفس المهمة ، وبالطبع كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحاكم ، فقد كان محمد على يقبل مبدأ العمل القائم على الصداقة ، ولكنه لم يكن رجلا هينا ، ولقد ظل محمد على حتى يوم وفاته قادراً على أن يضع ضيوفه فى مكانهم المناسب [٢] .

بيد أن هذا لا ينفى حقيقية هامة وهى أن تدفق الرأسمالية الأجنبية بدأ من ذلك العهد ، فقد كان محمد على ، باعتباره المتصرف الوحيد فى كل إنتاج البلاد يتولى تصديره إلى الخارج ، وكان ذلك عن طريق بعض التجار الأجانب الذين فتحوا مكاتب ومراكز لهم فى الاسكندرية لتتولى عملية الاستيراد والتصدير [٢] . والحق أن الظروف التى كانت تنفر الأجانب من ممارسة مهامهم التجارية والمالية أيام المماليك قد زالت تقريبا ، فالتقدم الاقتصادى السريع الذى

(١) لاندزا : بنوك وباشوات . ص ٨٧ — ٨٨ .
(٢) المرجع السابق . ص / ٨٨ .

سارت فيه البلاد فى عهد محمد على ، والأمان المطلق فى الطرق ، وهو ما كان مفقوداً من قبل ، كان لابد وأن يشجع الأجانب على أن يأتوا إلى مصر ليمارسوا دورهم .

وإذا كان محمد على قد تميز بالحذر والحرص بالنسبة لنشاط الأجانب الإقتصادى ، فان خلفاؤه لم يكونوا كذلك . ويعود هذا إلى إزدياد الضغط الأوربى عليهم من ناحية ، فضلا عن أنهم لم يكونوا فى مستوى قوته وشخصيته . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت تنقصهم القوة القادرة على الصمود . وربما كان عباس فى خوفه واحتقاره لكل ما هو أجنبى — أقل تعرضا لغواية الاجانب من جده ، إلا أنه كان فى الوقت نفسه أقل مقاومة لتهديداتهم .

وعندما تولى سعيد الحكم ، فتحت الابواب على مصراعيها ، فولجها الباحثون عن الذهب والطامعون فى المال من الاجانب . ويعلل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ذلك بأن سعيد كانت تجول بخاطره أحلام خاصة بتحقيق استقلال مصر عن تركيا [1] . ولما كانت سيطرة المسلمين على البلاد تمد ركيزة لنفوذ السلطان فى مصر ، فإن سعيد رأى أن يعلى من شأن المسيحيين والاوربيين على أمل أن يضعف قبضة تركيا على البلاد ويكتسب أنصارا له ومدافعين عنه . ولما كان خلوا من الميول التعصبية التى بدت لدى عباس ، فإنه كان على استعداد لقبول أى إقتراحات خاصة بتحسين أحوال البلاد . وكان سعيد — فيما يرى الدكتور أحمد — منذ بداية عهده على استعداد للقضاء على بقايا الطابع الاحتكارى الذى فرضته الحكومة على الاقتصاد المصرى ، ولهذا لم يضع أى عراقيل فى وجه التجار الذين كانوا يرغبون فى ؟

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : « انهيار نظام الاحتكار » ، مجلة (الهلال) ، حـ ٦/ س ، ٧٠ ، ص ١٦١

١٥ — ١٩

الاتصال بالفلاحين فى الداخل . والحق أن تفسيراً كهذا يتعارض مع كثير من الوقائع التى يتفق عليها عدد كبير من المؤرخين ، فقد كان سعيد يفعل ذلك عن غباء وغفلة وضعف شخصية ، كذلك لم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة النقود ، فقد كلفه تزيين إحدى حجرات الاستقبال فى قصر عابدين عشرة ملايين فرنك وفى بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى بالنقود — مثلا — تلك الأسرة الرائعة الفضية الكهربائية التى تكلف كل واحد منها ألفين من الجنيهات ، وقد أمر بها عباس بمناسبة زواج إبنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمها إلا الله . أما فى معظم الأحيان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال ؟ تلك المجموعة من أوانى الشرب مثلا التى كلفت مائة ألف دولار — هل كانت مزينة بالجوهرات ؟ هل كان عددها مئات ؟ او هل كانت أوانى خرافية تظل دائماً مملوءة ؟ أن الارشيف لا يقدم لنا إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات ، مجرد فاتورة أو سطر فى كشف حساب مقاول ، والباقى متروك لخيال كل منا (١) .

ويذكر « أمين عفيفى » أن الاجانب كانوا يطالبون سعيد أو يهددونه بتعويضات كبيرة نظير مسائل وهمية أو إدعاءات لاأصل لها ، جرت على البلاد المغارم بدلا من أن تنفق هذه الأموال على المرافق العامة ، (٢) يذكر منها على سبيل المثال ما أقامه الأجانب من ادعاءات باطلة ، كأن يتأخر قيام القطار بين السويس والقاهرة فيطالب الدكتور « كاستيلانى » الحكومة بتعويض قدره ٧٠٠ ألف فرنك على ما لحقه من أضرار نظير هذا التأخر ، أو أن يعد سعيد بعض كبار الأجانب بعمل تجارى فى أثناء الحديث الخاص ، فإذا لم

---

(١) لاندز : بنوك وباشوات ، ص ٨٩ .

(٢) أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ص ٣٣٦ .

يتم ، كانت المطالبة بالتعويض اللازم نظير أضرار وهميـــة وقعت نتيجة عدم التنفيذ .

والحق أن الخيال يكاد يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغباء هذا الرجل ، ففي إحـــدى المناسبات اشتكى إيطالى يدعى « برافاى » من قلة تقدير شيء معين بالليرة الإيطالية ، فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنيه الانجليزى ! وبينما كان دائنوه المـكرة يقدمون له القروض بأسعار خيالية ، كان هو يقرض أصدقاءه بدون فائدة ، وفى بعض الأحيان يرفض استرداد الدين . وبلغ الأمر إلى حـد أن سعى البعض للحصول على امتيازات مشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها ، بل وعلى أساس هذا العجز فى الحقيقة ، فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى — أيا كان سبب الإلغاء — له تعويض[1] وأى تعويض ؟! فأحد المتقاضين « المسيو « زيزينيا » قنصل بلجيكا[2] » ، طالب بثلاثة ملايين جنيه لأن سعيد رفض أن يعترف بـكلمة شفوية يزعم أن محمـد على أعطاها له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع فى منطقة الترانسيت إلى خليج السويس ، وقبل أن تنتهى حملة الإتاوة والمطالبة والضغط ، قبل سعيد مسروراً أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كتعويض ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان كثير من القناصل الأجانب على استعداد لإستغلال مناصبهم فى الإثراء غير المشروع خاصة وأن بعضهم كانوا قد حصلوا على هذه المناصب فى نظير ثمن ما ، ولم يتلق عدد غير قليل منهم التعليم الـكافى الذى يمـكنه من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه على أحسن وجه[3] .

(١) لاندز : بنوك و باشوات . ص ٨٠٩

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . . ، ٣٣٦

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : انهيار نظام الاحتكار ، ص ١٦٢

ولكى يجابه سعيد مثل هذا المطالب وغيرها ، لجأ أول الأمر إلى القروض الداخلية من أصحاب رءوس الأموال ومن المرابين ، فكان يعقد القروض ويكتب السندات محولة على الخزينة المصرية لتدفعها فى ميعادها بفائدة باهظة وصلت إلى ١٨٪ ، وكانت هذه السندات أو هذه الأذونات تنهال على الخزينة لدفعها وكثيراً ما كانت الخزانة تعجز عن الدفع حتى أنه كان يلجأ إلى عقد قروض جديدة لتغطية القروض السابقة[١] . فلما عجزت الخزانة عن دفع ما تقدم لها من سندات محولة عليها ، أراد سعيد تغطية هذا العجز بعقد قروض خارجية . وقد تم له عقد أول قرض من بنك (لافت) فى ١٧ يوليو سنة ١٨٦٠ ومقداره (٢٨) مليون فرنك ، وتمت الصفقة بضمان الحكومة الفرنسية بشرط أن يكف الوالى عن إصدار سندات الخزينة وبذلك فتح الصفحة الأولى فى أسود أيام وسنوات مرت بها مصر[٢] . وعندما تسلم سعيد القرض صرف معظمه فى غير الاغراض التى سببت عقده ، فقد دفع مليونين من الفرنكات للأمير مصطفى ابن عمه ونصف مليون فرنك لاخيه الامير حليم ، ومليونا وربع مليون فرنك ثمناً لباخرة اشتراها من أخته الاميرة نازلى وثلاثة ملايين من الفرنكات للمسيو « زيزبزنيا » وهى الذى سبقت الإشارة إليه[٣] .

فلما اشتدت حاجة سعيد إلى المال مرة أخرى سنة ١٨٦١ ، طلب من بنك لافت أن يعقد له قرضاً قدره (٢٥٠) مليون فرنك ، ولكن البنك طلب أن يقدم سعيد موارد أراضى الدلتا ضمانا لذلك . وحينما طلب سعيد عقد قرض آخر فى نفس السنة طلب البنك شروطا يستطيع بها أن يتدخل فى مالية البلاد ويراقب الإيرادات والمصروفات ويرهن إيرادات الجمارك وأراضى

---

(١) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣٣٨

Cromer, Earl of : Modern Egybt Macmillan, London, 1908, Vol I, p. 12.

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ص ٣٣٩ .

الدلتا ضمانا لقروضه . وكأن البنك أراد أن يكسب لفرنسا احتلالا ماليا وتدخلا في شئون البلاد ، الأمر الذي فشلت فيه الحملة الفرنسية العسكرية. وقدفهم سعيد مقاصد فرنسا ولكن فهمه جاء متأخراً في غير أوانه ، فالجأ إلى المناورات بأن طلب من بيوت إنجلترا وروسيا عقد قرض له لينافس بذلك أطماع فرنسا التي سوأت سياسته المالية لدى الباب العالي[1] .

وعندما حل ميعاد دفع ثمن أسهم قناة السويس ، وكثرت الطلبات عليه سنة ١٨٦٢ ، اضطر سعيد إلى عقـــــد قرض في سنة ١٨٦٢ من بنك « فروهلنج جوشن » وقدره (٣٫٢٩٢٫٨٥٠) جنيه إنجليزي بفائدة ٧ ٪ وسعر إصداره ٩٢٫٥ ٪ لمدة ٣٠ سنة. وقبض سعيد من هذا القرض ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه وخسر ٨٩٢٫٨٠٠ جنيه ، وخصص إيراد مديريتي الغربية والمنوفية ضمانا لهذا القرض. ولو حسبت مجموع الأقساط السنوية التي ستدفع مدى ثلاثين سنة ، لكان المبلغ المدفوع ٧٫٩٢٠٫٠٠٠ جنيه ، مقابل ما قبضه سعيد فعلا وهو ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ! ! .

ويأبى حظ مصر العاثر إلا أن يبتليها بمن هو أشد سوءاً من سعيد ، فقد استطاعت الرأسمالية العالمية أن تلمس لدى إسماعيل من انبهار بمظاهر المدنية الأوربية ، وما في طبيعته من سفه وطيش ، لتغرقه بملايين من الذهب ينفقها على تحقيق أحلام زائفة ويتيح بها سوقاً رائجة للمخادعين والنشاشين والأفاقين يمارسون فيها أخطر وسائل جمع المال وأسوأ ما عرفه التاريخ من طرق الإبتزاز والترف . وتجمعت كل الظروف أمام الرأسمالية العالمية لتدل على أنها ستجد في مصر أرضاً خصبة يمكن أن تمارس عليها عملياتها المالية

---

(١) المرجع السابق .

مستنزفة أكبر قدر ممكن من المال، فقد كان الوضع فى تركيا متدهوراً لا يجد فى نفسه القدرة على صد أبواب الغزاة ، إن لم يكن هذا الوضع فى حاجة إلى خدمات هؤلاء الغزاة الماليين ! وكانت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة واحدة متكاملة اقتصادياً يمكن استغلالها كوحدة ، وكان فيض نشاط الأعمال والمشروعات من القسطنطينية مستمدا دائماً للبحث له عن مخرج فى الإسكندرية ، وهذا الفيض ، بالإضافة إلى هجرة رأس المال ، وبعض الموهوبين من رجال الأعمال من أجزاء أخرى من العالم ، قد زاد بعد فترة رواج القطن أثر الحرب الأهلية الأمريكية . وفى غضون سنوات معدودة ، أصبحت مصر أكبر قوة جذب تشد اليها كل جشع وأفاق جائع إلى المال مهما كانت الوسيلة للحصول على هذا المال ومهما أدى إليه من استنزاف لكل قطرة من دماء هذا الشعب المغلوب على أمره ! !

وهكذا ازداد غليان المال فى الإسكندرية ، واندفعت إلى الميدان البيوت المالية القديمة والجديدة وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومارسيليا، والماليون الأقوياء وأصحاب المشاريع الفقراء والاتحادات الكبيرة والتجار الصغار الأمناء والمغامرون والمزيفون ، وخلال هـــذه العملية ، تخلى الجميع عن « بروتوكول » وأمانة « المالية العالمية »[1] .

وكأنما تآمرت المالية العليا فى لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو ، إذ ما لبثنا أن رأينا المصارف الزائفة ذوات الأســـماء الطنانة كمصرف « الأنجلو إيجبسيان » تنشأ بغتة فى الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفائدة فاحشة . ولعل أصدق مثل لذلك التلاعب المروع ،

(١) لاندز: بنوك وباشوات . ص ٦٦

القرض الأخير وقدره (٢٨) مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائدة ، فقد جعل مقداره الأسمى ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ و ١ ٪ للاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٢٠ر٧ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من (١٢) مليون جنيه كضمان ضد الطوارىء . وليت البنك اكتفى بذلك ، بل أنه بعد التهديد والوعيد أرغم الخديو على قبول ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع أن ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ ، وهو ما دفعه البنك فعلا عند شراء تلك الأسهم ، فلا غرو اذا قام بين الانجليز من يغار على سمعة بلاده فيكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه : « أن هذا الدور الذى لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالإنجليزى الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يخفى رأسه فراراً من العار عندما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع فى مثل هذه الأعمال الشائنة التى جرت على ملايين عديدة من البشر بؤسا وشقاء لا نظير لها »[1] .

وتقول (رولات) : « على الرغم من أن الخديوى يتحمل شخصيا جزءاً كبيرا من تبعة الموقف ، إلا أننا لا ينبغى أن ننسى أنه كان محاطا بعدد كبير من الأفاقين الأوربيين المفسدين الذين ما كان لهم من هم إلا تبديد أمواله بطريقة تنقلها من جيبه هو إلى جيوبهم »[2] .

وقصة الديون التى اقترضها اسماعيل قصة طويلة يضيق المقام عن ذكرها تفصيلا وتخرج عن نطاق هذا البحث ، ونكتفى بأن نبين أنه حتى سنة ١٨٧٣ كانت جملة القروض منذ عهد سعيد حتى عهد إسماعيل كما يلى (جدول ٣):

---

(١) تيودور روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده . تعريب علي أحمد شكرى القاهرة ١٩٤٧ ص ٩٤ .

Rowlatt, Masy : Foundesr of Modern Egypt, Asia Pnblishing House, Bonbay, 1962. p. 6

جملة قروض سعيد واسماعيل حتى سنة ١٨٧٣[1]

(جدول رقم ٣

تاريخ القرض	القيمة الإسمية	الفائدة	سعر الإصدار	إسم البنك
	جنيه إنجليزى	٪		
١٨٦٢	٣ر٢٩٢ر٨٠٠	٧	٨٢ر٥	جوشن
١٨٦٤	٥ر٧٠٤ر٢٠٠	٧	٩٣	جوشن
١٨٦٥	٣ر٣٨٧ر٣٠٠	٧	٩٠	الأنجلو إيجبشن
١٨٦٦	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٧	٩٢	جوشن
١٨٦٧	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	٩	٩٠	العثمانى
١٨٦٨	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧	٧٥	الشركة المصرية العامة
١٨٧٠	٧ر١٤٢ر٨٦٠	٧	٧٥	البنك المصرى الفرنسى
١٨٧٣	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٧	٧٠ — ٨٤ر٥	أو بنهايم
الجملة	٦٨ر٤٩٧ر١٦٠			

وعلى الرغم من أن القيمة الإسمية للقروض بلغت ٦٨ر٤٩٧ر١٦٠ جنيهاً ، فإن ماوصل من هذه المبالغ بالفعل لم يتعد فى جملته ٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى[2]. أما الفرق فقد وجد طريقه إلى جيوب أصحاب القروض وأعوانهم أما بصفة سمسرة أو كمكافأة أو غير ذلك من النفقات الكمالية . وقد ترتب على هذا أن المبلغ الذى تعين على الخزانة دفعه سنويا بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧٪ أو ٨٪ وهى الفائدة الاسمية التى اتفق عليها من قبل ، بل وصل فى الواقع

(١) Croueych: of cit, p.18

(٢) Ibid . p. 19

إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف ذلك ، أى أن المسألة أصبحت لصوصية لا نظير لها إلا فيما حدث فى تركيا[1] .

ويسمى الدين السابق ، بالدين الثابت ، وهناك دين آخر هو « الدين السائر » الذى بلغ حوالى ١٥ مليون جنيه . ولم يكتف إسماعيل باللجوء إلى الأسواق الخارجية ، بل اتجه بقروضه كذلك إلى الداخل ، فعقد عدة قروض داخلية وهى دين المقابلة ودين الروزنامة[2] .

ويروج بعض المؤرخين للقول بأن هذه الأموال الطائلة التى قدمتها الرأسمالية العالمية لإسماعيل كانت لتحقيق مشروعات ضخمة لتطوير المجتمع المصرى وبسط نفوذ مصر فى البلدان الجنوبية ، بيد أن هذا إذا كان يحمل جزءاً من الحقيقة ، فلا ينبغى نسيان أن هذه الملايين كان معظمها يضيع فى أوجه ترف وبذخ شجعه عليها من كان يحيط به من لصوص المال وخبراء الابتزاز ، فقد بنى اسماعيل ٣٠ قصرا من القصور الضخمة بلغت نفقات إنشائها نحو ٥٣٩٠٠٠٠ جنيه ، وقد تكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها بالأثاث الفاخر الملايين من الجنيهات ، إذ بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجيزة وعابدين والجزيرة مليونى جنيه ، كما بلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه ، فضلا عن الطنافس والأرائك والأبسطة والتحف والأوانى الفاخرة . هذا وقد دفعت الحكومة فى عهد إسماعيل نحو ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه بسبب قناة السويس ، مقابل بقية ثمن أسهم مصر فى القناة ، وقيمة التعويضات التى حكم بها للشركة وثمن أراضى تفتيش الوادى وتعويض الشركة على حسب اتفاق ابريل سنة

---

(١) روز ستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٩٣

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ٩ ٣٥٤

١٨٦٩ ونفقات الترعة العذبة ، ونفقات حفلات القناة ، وفوائد السمسرة ، ونفقات التحكيم وما إلى ذلك . فإذا خصمنا من ذلك المبلغ ما أخذته مصر ثمنا لبيع أسهمها فى القناة ، تبقى مبلغ ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا تحملته الخزانة العامة(١) .

وبالإضافة إلى هذا فإن اسماعيل كان قد حصل من السلطان العثمانى على بعض الحقوق السياسية ، غير أن الخزانة العامة تحملت من جراء ذلك عبئا ثقيلا ، إذ أن السلطان لم يكن ليصدر فرمانا من الفرمانات التى أعطى بها مصر تلك الحقوق إلا بعد أن يقدم إسماعيل الأموال الطائلة فى شكل رشاوى وهدايا للسلطان والصدر الأعظم ورجال الحاشية والحكومة . وقد بلغت تلك الأموال نحو (١٢) مليون جنيه . وقد بذل اسماعيل فى الآستانة نحو ٣ مليون جنيه من أجل تغيير نظام الوراثة فى سنة ١٩٦٦ فضلا عن زيادة الجزية السنوية التى تدفعها مصر للسلطان العثمانى من ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه عثمانى إلى ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه (٦٨١٫٤٨٦) جنيه بصفة مستديمة . . إلى غير ذلك من أعباء الحملات العسكرية(٢) .

وتتعدد القصص التى تروى عن سفه اسماعيل وتبذيره ، فقد أبلغ (بارو) باشا رئيس الديوان الأفرنجى الخديو اسماعيل أن زوجة أحد الموظفين الفرنسيين بالمالية المصرية قد توفى زوجها وليس له معاش ولا مكافأة كبيرة ، وأن حالتها ستسوء من بعده ، فأظهر عطفه عليها ، وأمر بأن يكتب للمالية بصرف مبلغ ألف جنيه لها ، ولكنه عاد بعد قليل ، فاستدعى بارو باشا وقاده إلى خزانته

(١) أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٨

الخاصة قائلا : « أن الصراف قد أحضر لى الآن نقودا ذهبيــة ، ولا ضرورة للــكتابة إختصارا للوقت » ، ثم أخذ يقبض بيده يضع قبضات متعاقبــة من الذهب ويضعها فى منديل بارو باشا[1] .

ويروى أحمد شفيق أنه سمع من بارو باشا كذلك أن إسماعيل فى إحدى زياراته لباريس سمع بجمال قصر لأحد أغنياء باريس ، فأظهر لحدثه رغبــة فى مشاهدة هذا القصر هيـــاما بالفن الجميل فلما علم صاحبه بذلك بادر بدعوة الخديو إلى مأدبة أقامها له ، وكانت له فتاة جميلة أعجب بهــا سموه ، وبعد الفراغ من تناول الطعام سأل اسماعيل صاحب القصر عما إذا كان يرغب فى بيعه وعن الثمن الذى يريده فيــه . ولم يكن الرجل — فيما يروى — يود التفريط فى قصره ، ففكر فى الخلاص من المأزق بأن طلب ثمنا باهظا قــدره خمسة ملايين فرنك ، راجياً أن يحول ذلك دون رغبة الخــديو فى الشراء ، ولــكن خاب ظنه ، فقد قبل الثمن ،وأمر باستدعاء الــكاتب المخصص لــكتابة العقود ليــكتب العقد،فسأل عن اسم البائع ،وقيده ، ولما سأل عن اسم المشترى أشار إسماعيل بأصبعه إلى ابنة رب الدار قائلا : « مدموازيل . . . » ، وبذا عاد لابنة صاحبه وغرم إسماعيل (بل غرمت مصر) ثمنه الباهظ[2] . .

ولم يستطع إسماعيل أن يمضى فى طريق الاقتراض الى مالانهـــاية ، فامكانيات الوفاء بسد الديون محــدودة ، وللرابون والرأسماليون الأجانب ، لا يلقون بأموالهم عبثاً دون تقدير دقيق لمدى الوفاء بهــا وما عسى أن تؤدى إليه الظروف السياسية من ضياع فرص السداد ، خاصة وأن الخزينة المصرية قد أصبحت خاوية وأثقال الديون قد أرهقت من أمر البلاد عسرا . وهنا زين

---

(١) أحمد شفيق . مذكراتى فى نصف قرن . جـ ١ ، مطبعة مصر ، ١٩٣٤ ، ص ١٠٥
(٢) المرجع السابق

الأفاقون لإسماعيل أن يبيع نصيب مصر في أسهم القنـــاة من أجل المزيد من الأموال مادامت المؤسسات المالية الأوربية والمرابين الأجانب في مصر قد بدءوا يزورون عن اقراضه . فلما أرسل إسماعيل رسله إلى أسواق باريس المالية ، عارضا هذه الصفقة، أسرع «دزرائيلي» رئيس وزراء إنجلترا محاولا اقتناص هذا الصيد الثمين قبل أن ينفرد به أحد، فكتب إلى الملكة فيكتوريا في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « أن خديوى مصر على وشك الإفلاس المالي، وانه يرغب في بيع أسهمه في قناة السويس»،واتصل لذلك الغرض بالجنرال ستانتون (معتمد انجلترا في مصر) « . . أنها مسألة ملايين أربعة على الأقل ، ولكنها تعطى لمالكها نفوذاً عظيما ان لم يكن متفوقا في إدارة القنـاة ، وأنه حيوى لسلطة جلالتك ومركزك في هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكا لإنجلترا . . ولقد حاولت أن أقنع « داربى » (وزير خارجية إنجلترا) ونجحت في إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو الينا[1] » .

ولما تمت موافقة الحكومة البريطانية على شراء الأسهم ، كان لا بد من النظر بسرعة في كيفية تدبير المبلغ اللازم للشراء ، فالبرلمان الإنجليزى لم يكن منعقدا ، ولا يمكن تدبير المبلغ بغير موافقته ، ولا يمكن عقده بسرعة للنظر في هذه المسألة ، ولم يكن الموضوع يقبل الانتظار ،وإلا ضاعت الصفقة من إنجلترا. ولذا تحول ذهن دزرائيلي إلى أصدقائه من آل روتشيلد الماليين المعروفين في إنجلترا ، وكان دزرائيلي متأكدا من تعاون هذا المصرف معه في سياسته نحو مصر ، ولكن لم تكن هناك سابقة لمثل هذا العمل الخطير ، فماذا يحدث لو رفض البرلمان الإنجليزى حين يجتمع لإعتماد هذا المبلغ ؟ ، ولكن دزرائيلي

(١) محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ — ١٩٥١) ، مطابع رمسيس ١٩٥٢ بالاسكندرية ، ص ٤٧

أخذ المسئولية على نفسه . ومن ناحية ثانية ، كان لبيت رونشيلد ثقة لا تنتهى بدزرائيلى والحكومة البريطانية التى ضمنت هذا القرض [1] ، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية تملك خمس الأسهم وأكبر مساهم فى قناة السويس .

وقد علقت صحيفة « التيمس » بتاريخ ٢٦ / ١١/١٨٧٥ على هذه الصفقة فقالت : « أن الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الأخرى سينظر إلى هـذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته التجارية ، فهو بمثابة مظاهرة. أنه لإعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل على تحقيقها ، فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس ، وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر ، أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف .. فإذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل إلى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا ، فقد تعين علينا إتخاذ الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لمالنا به من الصلة الوثيقة » [2] .

وكانت هذه الأسهم فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ تساوى ٢٧٠ر٨٤١ر٢٣ جنيها استرلينيا ، وكان المبلغ المدفوع بالدولارات يساوى ٦٦١ر٢٥٦ر١٦ دولاراً ، وبلغت قيمتها فى ذلك الوقت ٧٤٦ر٣٩١ر١١٥ دولارا ، وكان نصيب إنجلترا الصافى من الربح ٠٨٥ر٦٣٥ر٩ من الدولارات وهو مبلغ يساوى التكاليف الأصلية للقناة . وقد تسلمت إنجلترا أيضاً حتى ذلك التاريخ فائدة قدرها ٢٪ على المبلغ التى دفعتها أكثر مما تدفع على التزاماتها الخاصة . ومنذ ذلك الوقت

(١) المرجع السابق .ص ٥٢

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ص ٥٣

زاد دخل القناة الصافى بشكل كبير بحيث أن سهم الأسهم ارتفع فى السوق تسعة أضعاف قيمتها الأصلية مما أدى إلى أن يصل ربح إنجلترا أكثر من ١٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار إلى جانب النسبة الكبيرة من الفائدة ، وبناء على بيان أصدره مجلس العموم فى سنة ١٨٨١ ، أدى هذا الفرق فى الفائدة الذى كان يصل إلى ١ ٪ و١٫٥ إلى تصفية حوالى ٥٠٠٫٠٠٠ دولار (٩٩٫٤١٢ جنيها استرلينيا) من الدين الذى نجم عن شراء هذه الأسهم (١) .

وصاية الرأسمالية العالمية على الحكم فى مصر :

ولما بدا لإسماعيل أن يدير ظهره للرأسمالية العالمية ويتخذ من الحكم الدستورى أداة للتخلص من تبعات ديونه ، لعبت لعبتها ، وبذلت جهدها لتأديب هذا العميل الذى يحاول أن يثور على ملوك المال ، فقد ذهب « ولسون » إلى بيت روتشيلد وأنبأهم بالخطر الذى تستهدف له أموالهم بعد التحول الذى طرأ أخيراً على الأحوال فى مصر والاسكندرية ، فالخديو يريد أن ينكر ديونه ويحتمى وراء إعلان الحكومة الدستورية فى مصر ، فإذا لم يمنعوا ذلك ، فقدوا كل شىء ، وبذلك نجح فى إرهاب آل روتشيلد وحملهم على إستخدام نفوذهم السياسى الكبير فى مصلحة التدخل العاجل ، وقد بذلوا جهدهم عبثا أول الأمر فى وزارتى خارجيتى لندن وباريس ، وكانت الحكومة البريطانية قد أقامت عن ميلها للتدخل لاشتغالها بمتاعب جنوب أفريقيا ، وكذلك لم تكن لحكومة باريس رغبة فيه (٢) .

على أن يأس آل روتشيلد الناجم من شدة الخوف على أموالهم دفعهم إلى

---

(١) ألبرت فارمان مصر وكيف غدروا بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ص / ١٩٠

(٢) ويلفرد بلنت : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ، اخترناله ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٩١

رفع الإلتماس إلى « بسمارك » في برلين ، وكان هذا قد شمل بيت روتشيلد اليهودى بحمايته منذ أيامه فى فرانكفورت ولم يفعل ذلك عبثا ، وهنا أفهم المستشار الألمانى – وكان يومئذ قويا مرهوب الجانب من حكومتى لندن وباريس – بأنهما إذا لم تستطيعا التدخل فى مصر لمصلحة حملة السندات فإن الحكومة الألمانية سوف تجعل قضيتهم قضيتها الخاصة (١) . وكانت هذه الخطوة حاسمة ، فإتفقت فرنسا وإنجلترا على أن يكون التدخل أقل ما يستطاع عنفا ، وذلك بأن طلبتا من السلطان أن يعزل تابعه المسرف . وهكذا أصبح للأجانب من النفوذ والسلطان ما يتحكمان به فى من يحكم مصر بفضل ما تحقق لهم من سيطرة على هيكل الإقتصاد فى البلاد .

وكان بيع أسهم قناة السويس أحد الموارد التى استنزفتها الحكومة للحصول على المال ، ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك ، وبدأ اسماعيل فى مستهل هذه الفترة يشعر بالكارثة من جهة والحاجة إلى العلاج من جهة أخرى ، فلجأ إلى الإستعانة بخبراء فى الشئون المالية ، فطلب من إنجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بها فى حل الأزمة التى استحكمت فى موارد البلاد . وسرعان ما تناقشت إنجلتر وفرنسا فى هذا الميدان ، وتسابقت كل منهما إلى تقديم الخبراء حتى تسبق كل الأخرى فى شئون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين (٢) . وقد أدى هذا إلى أن تشهد البلاد فى فترة قصيرة – وهى الفترة الأخيرة من حكم اسماعيل – كيف بدأت الرأسمالية الأجنبية تقطف ثمار ما زرعت . . . قدمت القروض تلو القروض ،

---

(١) المرجع السابق .

(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى المالى ص ٣٠٧ .

ها هي اليوم تتقدم لتمسك بيدها موارد البلاد المالية وتتحكم في سلطتها. وبدأت البلاد تشهد الخبراء الماليين من إنجلترا وفرنسا لدراسة أسباب الأزمة والكشف عن عواملها حتى يمكن علاجها، وفرضت عليها نظما وتقاريرا أجنبية تسير البلاد على هديها، وشاهدت إفلاس الدولة في ماليتها وعجزها عن متابعة الإنفاق والسير بأحوال البلاد للوصول إلى الحكم الصالح، وشهد التاريخ الدولة نفسها تسلم مواردها المالية وتخسر المعركة الإقتصادية بإنشاء إدارات حكومية يشرف عليها الأجانب، بل أن البلاد وافقت مرغمة على زحف الأجانب إلى كراسي الحكم والوصول مناصب الوزراء (١) .

وكانت أول خطوة في هذا الطريق وصول لجنة المستر « كيف » Cave بعد صفقة الأسهم مباشرة، تلك اللجنة التي يؤكد « بلنت » أنها من عمل اسماعيل « بلا جدال » وكان الغرض الذي جال في خاطره عند طلبه هذه اللجنة أن يستمر استخدام المنجم الجديد الذي اكتشفه، منجم المساعدة السياسية الإنجليزية (التي لم يدرك مرماها البعيد) لعقد قروض أخرى، وتحقيقاً لهذه الفكرة أراد الحصول على شهادة رسمية في شكل تقرير ينشر على الملأ بأن حالته المالية لاتزال بعيدة عن الإرتباك وأنه ما برح قادراً على تسديد ديونه لتفتح البورصات الأجنبية أبوابها له من جديد، فمن أجل هذا طلب اسماعيل إلى الكولونيل ستاونتون ارسال لجنة إنجليزية (٢) .

وقد أصابت مناورته قسطا كبيرا من النجاح، وكان المستر كيف الذي عينته الحكومة الإنجليزية لرياسة اللجنة رجلا مستقيما ونزيها .. ولكنه لقلة خبرته بشئون الشرق، كان من السهل أن يخدع . ثم أنه كانت تنقصه الشجاعة

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٥٨

(٢) بلنت : التاريخ السرى . . . ص ٣٧

اللازمة لمعالجة جميع الحقائق بالجرأة التى يتطلبها الموقف . وكان إسماعيل كسائر المبذرين حريصا على إخفاء بعض حساباته عندما جاء دور الخوض فيها، فبمساعدة إسماعيل صديق قدم للمستر كيف ميزانية خيالية لم يتردد هـــذا الأخير فى قبولها . وزاد على ذلك أن ذر فى عينه الرماد فيما يتعلق بحالة الضنك التى كان الفلاحون يرزحون تحتها . وكان خطته أن يحيط كبار الزوار الماليين الذين يريد ايقاعهم فى شراكه بمظهر الإثراء والبذخ ، ولذلك قوبلت اللجنة بكل حفاوة وطاف بها مندوبوه إلى حيث وضعت المعدات اللازمة ، وعلى ذلك كان تقرير (كيف) عند نشره بمثابة وصف لبعض الحقائق فحسب [١] ، إذ قال : « .. يتبين من هـــذا الحساب أن موارد مصر إذا أحسنت إدارتها ، قامت بسداد الديون المصرية . ولكن كلما كانت الموارد التى يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة ، كان لامناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح إلى دين ثابت ذى فائدة معتدلة . أن فى وسع مصر أن تحتمل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ، ولكن ليست فى وسعها أن تمضى فى اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ ٪ وعقد قروض ١٢ أو ١٣ ٪ لتسديد هذه الديون الجديدة [٢] » ويعلق بلنت على هذا التقرير فيقول : وأظن أنه كان فى استطاعة كيف لو أن خلقه كان أقوى مما هو أن يتشبث بالحقيقة التى كانت فى وراء كل صعوبات مصر المالية ، ألا وهى أن ديون اسماعيل كانت شخصية لا عمومية فى عرف العدل ، بل فى عرف القانون وأنها يجب أن تحل على هذا الإعتبار » [٣] .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٧١

(٣) بلنت : التاريخ السرى . ص ٣٨

وكذلك : Cromer . Modern Eyypt, Vol I, p. 60

ولكي نقف على مدى ما أدت إليه هذا القروض من فرض وصاية الرأسمالية الأجنبية على هيكل البلاد الإقتصادى ، يكفى أن نعرف أن الحكومة أصدرت فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً بإنشاء صندوق الدين تشرف على إدارته لجنة من الأجانب يعينهم الخديوى بناء على ما تعرضه الدول صاحبة المصالح فى هذا الصدد ، وجعل اختصاص هذه اللجنة الإشراف على تسلم الإيرادات المخصصة للدين . وقد خصص لدفع أقساط الدين واستهلاكه إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوائد الدخولية فى كل من القاهرة والإسكندرية : وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والغربية وايراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ؛ وضريبة الملح ومصائد الأسماك ، ورسوم الكبارى ، وإيراد كوبرى مع قصر النيل ، وايراد أطيان الدائرة السنية ، وقضى الأمر بأن الموظفين الذين عهد إليهم بتحصيل الإيرادات ، عليهم أن يوردوها إلى صندوق الدين ، ويقدر مجموع هذه الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦ر٤٧٥ر٦ جنيه إنجليزى ، ويدخل فى ذلك المبلغ الذى قرر على الدائرة السنية ومقداره ٤١١ر٦٨٤ جنيه إنجليزى[1] . ولا شك أن هذه الموارد المختلفة التى خصصت لاستهلاك هذا الدين قد شلت موارد الخزينة المصرية ، وارتبكت بها أحوال البلاد المالية ، وعطلت تنفيذ الإصلاحات المختلفة ، وزعزعت الثقة المالية بين الأفراد فى المعاملات وجعلت السوق التجارية مضطربة ، وأتاحت الفرصة للذين ينتهزون الفرص من الأجانب أن يجنوا ثمار أفعالهم وينجحوا فى مناوراتهم .

وقد قضت الحكومة على نفسها فى هذا الأمر بأنه لا يحق لها أن تتخذ أى إجراء بشأن تخفيض الموارد السابقة (وبخاصة الضرائب العقارية) إلا بعد

---

(١) أمين عقيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى . ص ٣٦٠

موافقة لجنة صندوق الدين ، على أن تكون المحاكم المختلطة هى المختصة بنظر كل الدعاوى التى يرفعها الصندوق على الإدارة المالية حفظا لمصالح الدائنين . وكان صندوق الدين أول هيئة رسمية لحل الأزمة المالية ، وينطوى وجودها على اعتراف الدولة بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر المالية والإدارية ، إذ أصبح لها سلطة واختصاصات واسعة المدى فى جباية الإيرادات وفرض الضرائب وغير ذلك من أنواع ممارسة أساليب السيطرة الاقتصادية[1] .

وتوالت بعد ذلك التسويات ولجان التحقيق والتفتيش والخبراء مثل « غوشن وجوبير »[2] التى توصلت إلى تسوية جديدة أقرب إلى وجهة النظر البريطانية ، يدل على ذلك ما لجأت إليه إنجلترا من التهديد الخفى عن طريق قنصلها فى القاهرة . وفى هذا يقول المستر Mc Coan «أنه لمن الغريب جداً أن تكون حالة المالية المصرية هى الحالة الخارجية الوحيدة التى أوجبت تدخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى ، فإنه فى نفس السنة التى شدت فيها أزر إرسالية المستر غوشن والمسيو جوبير الشد كله الذى كان يمكن إبداؤه بكيفية ملائمة ، كان لا يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة فى جدول نقابة حاملى الأسهم الخارجية الأسود ، وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه ، ومع ذلك فلم يرد مطلقا أن الحكومة البريطانية أبدت على إحداهن احتجاجا ولو برسالة قنصلية فى مصلحة المقرضين »[3] .

وأدى تنفيذ الحكومة المصرية لمقترحات بعثة غوشن وجوبير إلى فرض مراقبة ثنائية من انجلترا وفرنسا على كل الايرادات والمصروفات وكان ذلك بمقتضى مرسوم صدر فى ١٨ / ١١ / ١٨٧٦ ، وعين إذ

(١) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) Cromer : Modern Egypt, Vol 1, p. 13.

(٣) إلياس أيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٢٣ ، ح ٢ ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

ذاك رقيبان أوربيان باسم « مفتشين عموميين » وهما المستر رومين Romaine مراقبا إنجليزيا على الايرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaruet مراقبا فرنسيا على المصروفات ، فلما تألفت وزارة نوبار باشا فى ١٨٧٨/٨/٢٨ وفيها وزيران أوربيان ، أوقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوربيين ، على أن تعود الرقابة إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من غير موافقة حكومته ، وبالفعل عادت المراقبة مرة أخرى فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩؛[1] .

ويذكر ملنر فى كتابه[2] أن الدولتين اللتين فرضتا المراقبة الثنائية لم تكونا مستعدتين لمنح الحكومة المحلية أية مساعدة مادية ، ولو حدث ذلك لربما قبل المصريون المراقبة الثنائية باعتبارها مصدرا لتحسين أحوالهم — حسب رأى الكاتب — ولكنهم على العكس من ذلك سرعان ماتبينوا أن موارد البلاد طبقا لنظام الحكم الثنائى ، قد كرست لخدمة الدائنين دون أدنى اهتمام برفاهية الأهالى،فانجلترا وفرنسا كانتا باستمرار تعرقلان جهود الحكومة المصرية بالإعتراض على أى إصلاح تشريعى أو إدارى من شأنه أن يمس مصالح الدائنين الأجانب ، وفصل الموظفون المصريون وحل محلهم أجانب يتقاضون مرتبات عالية ولا يتقنون لغة البلاد ، وفى كثير من الحالات لا يصلحون لشيء إلا استلام مرتباتهم[3] ويؤيد هذا الرأى « زايد »[4]، فقد ذهب إلى أن سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ كانت أسوأ السنين التى مرت بالمصريين.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى:الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة،١٩٤٩، ص٣٢

(٢) Milner, Sir Alfred : England in Egypt, Edward Arnold, London, 1926, p. 23.

(٣) Farman, Elbert E : Egypt and its Btrayal, The Greefton Press. N. Y, 1908, p. 234.

(٤) Zayid. Mahmud : Egypt's Strugyle for Independence, Khayats, Beirut, 1965, p. 14.

يضاف إلى ما سبق ، أن الدين لعب دوره فى الفشل النهائى للحكم الثنائى ، فمن حيث المبدأ ، لم يكن المصريون المسلمون يشعرون بأى ثقة فى أوربا المسيحية، فى الوقت الذى كانت فيه روسيا تهدد الدولة العثمانية ـ أقوى الدول الاسلامية ـ بالانهيار ، وفرنسا تقمع بوحشية مقاومة الجزائريين . ومن هنا بدا أن الغرب المسيحى قد بدأ حربا صليبية جديدة وأن تكن هذه المرة قد اتخذت شكلا اقتصاديا إمبرياليا ، هدفها إخضاع العالم الاسلامى لأوربا[1].

وقد تعددت صور الاستغلال وسوء الحكم والتوجيه فى ظل هذه المراقبة ، فمن ذلك أن شركة إنجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الأجر الذى طلبته على إتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على والتى كان فى الإمكان الإنتفاع بها فى هذا الغرض ! ومنه أيضاً جعل بيع الملح إحتكارا وقصره على شركة إنجليزية دون شركة فرنسية ضمانا لمصالح الانجليز الذين يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً أن شركة فرنسية أخرى فرضت على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية على أسلاك تونس والجزائر وتخفض نظير ذلك أجرة الكلمة من فرنكين إلى خمسة وعشرين سنتيما . ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لأن ذلك فى مصلحة شركة التلغرافات الشرقية[2] .

وعندما تكونت لجنة تحقيق دولية ، صدر الجزء الأول من تقريرها فى أوائل سنة ١٨٧٨ ، وكان قاسيا فى حكمه على الادارة المصرية حاسما فى الاجراءات التى يشير بها . ويتلخص التقرير فى استنكاره أداة الادارة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥٥ .

(٢) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٢١٢ .

المصرية من حيث سيطرة الخديو المطلقة وإنعدام التفرقة بين أمواله وأموال الدولة ، ويقترح تنازله عن سلطته المطلقة لوزارة مسئولة فيها عناصر أجنبية وقبوله مرتبا ثابتا وتنازله فى مقابل ذلك عن أملاكه وأملاك أسرته. وأسرع إسماعيل إلى القبول ، وتألفت فى ٢٨ / ٨ / ١٨٧٨ وزارة نوبار التى دخلها ولسن وزيرا للمالية والمسيو دى بلينير للاشغال . ولما زاد الاستياء الشعبى من هذا الوضع ودعى شريف باشا لتأليف وزارة وطنية أثارت ثائرة الأجانب بسبب هذا العمل ، فسارعت لجنة التحقيق إلى نشر تقريرها ، وأهم ما فيه (١) :

١ — بيان أن مصر فى حالة إفلاس منذ سنة ١٨٧٦ .

٢ — مطالبة الخديو بخفض مخصصاته السنوية .

٣ — إعادة مسح الأراضى الزراعية وإلغاء التمييز بين الأراضى الخراجية والعشورية من حيث نوع الضرائب .

٤ — عدم المطالبة بما تبقى من (المقابلة) وإلغاء الامتيازات التى منحها القانون الصادر بذلك من قبل .

٥ — التنازل عن متأخرات الضرائب وإعفاء المزارعين من ضريبة المهن وإلغاء ضريبة الرءوس وعوائد الدخولية والطرق (فى الأرياف) والأسواق وغير ذلك من الضرائب مما تبلغ حصيلته ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

٦ — خفض سعر فائدة الديون إلى ٥ ٪

وقد عرض مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيبين على مجلس الوزراء بعد عودة نظام المراقبة الثنائية ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الأهلية يجعل للرقيبين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، ولما الحق

---

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٣٢ .

فى حضور جلسات مجلس الوزراء وسائر الموظفين يكلفون بتقديم كل ما يطالبه منهم الرقيبان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة أن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفا مفصلا عن إيراد الخزينة العامة ومصروفاتها ، وكل إدارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيبان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والإشراف عليها، أى جميع مصالح الحكومة. ولا يحق للحكومة عزلهما إلا بموافقة حكومتيهما ، وقد صدر المرسوم بوضع هذا النظام فى ١٥/١١/١٨٧٩[١]

وقد كان من شروط عقد امتياز قناة السويس أن تستولى مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة السنوية . وكانت هذه الحصة مرهونة لبعض الماليين الفرنسيين منذ أيام إسماعيل. وفى ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ ، عرض المراقبان الأجنبيان (السير افلن بارنج « لورد كردمر » والمسيو دى بلينيير) على مجلس النظار اقتراحا ببيع هذه الحصة بحجة أن الحكومة لا تستطيع أن تسدد مبلغ الرهن[٢] مقابل ٧٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد أيد كرومر إبرام الصفقة ودافع عنها ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها . ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة ، إذ صرح فى الجلسة أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة إذا باعت حصتها فى الربح ، فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس، مع أن القناة قائمة فى أرض مصر. على أنه مع هذه الملاحظة ، لم يعارض فى إبرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة إليها . وانتهت الجلسة باقراره مقابل ثمن بخس مقداره (٢٢) مليون فرنك ، وهى بلا شك صفقة خاسرة

(١) عبد الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٤١ .
(٢) المرجع السابق .

لأن قيمة هذه الحصة وصلت فى بعض السنوات الماضية إلى عشرين مليون جنيه ، وكانت تغل إيرادا سنويا لا يقل عن ٨٦٩٫٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها .

وهكذا تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا التى تألفت فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — (وكانت الوزارة الوطنية أو الشريفية قد استقالت عقب ولاية توفيق وألف محمد شريف وزارة جديدة فى ٣ يوليو سنة ١٧٨٩ لم تلبث أن استقالت أيضاً ، وألف الخديو محمد توفيق وزارة برياسته هو نفسه فى ٢٨ أغسطس لم تمكث إلا أقل من شهر جاءت بعدها وزارة رياض باشا هذه) — نقول تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا هذه قد قبلت « الحماية » الانجليزية — الفرنسية ، عندما شاهدوا رئيس الوزارة يتعاون تعاونا وثيقاً مع « المراقبة » أو أداة « الحماية »(١)

وفى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر ديكريتو بتكوين لجنة دولية سميت « لجنة التصفية » برياسة السير « ريفرز ولسون » وعضوية مندوبى الدول فى صندوق الدين ومندوب فرنسى آخر (إذ كان فى اللجنة عضوان إنجليزيان ومندوب ألمانى ومندوب مصر (بطرس غالى باشا) . وكان الغرض من تكوين لجنة التصفية هو تحديد علاقة الحكومة المصرية بالدائنين ، وتحديد الايرادات التى يجب أن تخصصها الحكومة لدفع فوائد الدين وأقساطه.(٢) وقد اجتمعت لجنة التصفية ودرست حالة المالية ، وكان الأساس الذى بنى

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٩ .

(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٣٧٢ .

عليه عمل اللجنة هو تقرير لجنة التحقيق . وقد وضعت اللجنة قرارات عرضتها على الخديو ، فأصدر بها قانونا يعرف بقانون التصفية فى ١٨٨٠/٧/١٧ .

وتعطى أحكام القانون صورة واضحة على مدى ما تردى إليه حال اقتصاديات البلاد الرسمية ، وكيف أصبحت فريسة تنهش فيها الرأسمالية وفق قانون رسمى !! فمن أحكام القانون ، تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيه فقط من الايرادات ، وما بقى (يزيد على النصف) يخصص للدين العام[1] . كذلك قرر القانون إدماج الديون السابقة التى عقدتها الحكومة المصرية فى ظروف وتواريخ مختلفة فى دين واحد قسم (مع استثناء الدين السائر) إلى أربعة أنواع ، الدين الممتاز ، الدين الموحد ، دين الدومين ، دين الدائرة السنية . ووضع النوعان الأخيران تحت إشراف إدارتين خاصتين تقومان بإدارة أراضى الأسرة الحاكمة المخصصة لخدمة الدائنين واستهلاكهما بالمتحصل من تأجيرها وبيعها ، أما الموحد والممتاز ، فوضعا تحت إدارة صندوق الدين مباشرة ، وخصصت للاول الايرادات الصافية لسكك حديد الدولة والتلغرافات وميناء الاسكندرية ، وفى حالة عدم كفاية هذه الإيرادات لذلك تضمن بالأفضلية بالإيرادات المخصصة للدين الموحد ، ويخصص للدين الموحد المتحصل من الضرائب المفروضة على مديريات الغربية والمنوفية وأسيوط ، فاذا لم تكف هذه الإيردات ، فعلى الحكومة أن تدبر النقص الذى يحصل[2] .

وقد حدد القانون طريقة استهلاك الدين الممتاز ، أما الموحد ، فلم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٥٣ .

(٢) راشد البراوى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٣٤ .

ينص على استهلاكه ، كذلك قرر القانون إقتراض مبلغ ٠٠٠ر٦٠٠ر٥ جنيه يضاف إلى الدين الممتاز الذى أصبح بذلك ٠٠٠ر٥٣٠ر٢٢ جنيه ! ثم إلغاء المقابلة مع دفع تعويض لدافعيه بمعدل ٠٠٠ر١٥٠ جنيه سنويا لمدة خمسين سنة وأخيرا قرر القانون تقسيم ميزانية الدولة إلى قسمين :

(ا) إيرادات خاصة بالحكومة بخدمة الدين ويحصل عليها صندوق الدين مباشرة .

(ب) ايرادات خاصة بالحكومة وتحصل عليها نظارة المالية مباشرة .

فاذا أربت الأولى على المقدار المطلوب ، أحتفظ صندوق الدين بهذه الزيادة ، أما اذا جاوزت إيرادات القسم الثانى المبلغ المقـــدر المصروفات الحكومة ، تحولت الزيادة إلى صندوق الدين [1] . وقدأصبحت الديون عقب التصفية كما يلى [2] :

الدين الممتاز	٨٠٠ر٦٢٩ر٢٢	بفائدة قدرها ٥ ٪
الدين الموحد	٣٢٦ر٠٤٣ر٥٨	« « ٤ ٪
دين الدائرة السنية	٨٠٤ر٥١٢ر٩	« « ٤ ٪
دين الدومين	٠٠٠ر٥٠٠ر٨	« « ٥ ٪

ويقول الرافعى معقبا على هـــذا القانون أنه كان مجحفا ، فرضته الدول الأوربية على الحـكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين . وغنى عن البيان

(١) المرجع السابق . وانظر أيضا : محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى، ص٢٧٣

(٢) Milner : England in Egypt, p. 181.

أن الروح التى أملت أحكامه، هى محاباة الدائنين الأجانب وإيثارها على مصالح البلاد وأهلها ، وإرهاق المصريين فى سبيل وفاء الديون وفوائدها [1] . ، فقد خصص القانون للدين أكثر من نصف الدخل فى الميزانية بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفى لانفاذ مشاريع الإصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين : الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف إيراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث إذا نقصت عن قيمة الكوبنات تلتزم الحكومة بأداء العجز ، أما إذا زادت عنها ، فإن الزيادة تبقى أيضاً مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة ، وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة ، وإذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم ، كما فرض القانون . وفى هذا من التناقض والظلم والإستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج إلى بيان .

ولم تحفل اللجنة إلا بحقوق أصحاب الديون الأوربيين ، أما ديون الأهالى ، كقرض المقابلة ودين الروزنامة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالى دفعوا نحو ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى المقابلة ، وأربعة ملايين فى دين الروزنامة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الأهالى فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لا قيمة لها ، على خلاف الديون التى فى يد الأجانب [2] .

ولم يقف الشعب مكتوف اليد إزاء هذا الأحجاف الصارخ ، إذ يذكر

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٥٣ — ٥٤ .
(٢) المرجع السابق . نفس الصفحة .

سليم نقاش[1] أنه « ظهرت عدة منشورات متباينة الأغراض والأوضاع سنة ١٨٧٩ أشار فيها محرروها على الحكومة بانتهاء ما يزعمونه أنه نافع للبلاد والعباد . ومن ضمن تلك المنشورات ، « كراسة فرنسوية العبارة موسومة بمنشور الحزب الوطنى المصرى ، يزعم ناشرها أنها معربة عن أصلها العربى ، وقد أفتتحت باثبات وجود الحزب الوطنى وإظهار حقوقه وبيان واجباته ، ثم انتقل صاحبها إلى الانتقاد على الحكومة من وجه أنها لم تقم برأى الأمة ، ثم اعترض على الدين الممتاز وأختصاصه بالضمانة ، وختم بيان مقصد الحزب المذكور فى أربعة أبواب ، الأول أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالممتاز والخديوية والثانى أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص دخل السكة الحديدية للقرض الممتاز ، فأن لم يرض بذلك الدائنون من الانكليز ، تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة لهم من الدخل العمومى . والثالث أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة دينا واحداً مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪ والرابع ، أن تقام إدارة مراقبة وطنية خصوصية موقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية » .

الإحتلال البريطانى . . . وجه الرأسمالية العالمية السافر :

أن هذه المبالغ المائلة التى أصبح على خزانة الدولة أن تتحملها والتى حتمت أن يصب الجزء الأكبر من قنوات الإنتاج فى البناء الإقتصادى المصرى فى جيوب وخزائن الرأسمالية الأجنبية ، كان لابد لها من سند يحمى وجودها . فليس يكفى أن تنشأ إدارة أوربية فى قلب الجهاز الحكومى فى مصر لتوجهه

(١) سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ، ١٨٨٣ ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

بحيث يدر المبالغ المطلوبة ، فلقد أثبتت حوادث الثورة العرابية أن الشعب يمكن أن يثور ويقضى على هذه الإدارة وتصير الأموال إلى أصحابها الذين امتصت دماؤهم .. دم العمال والفلاحين المصريين ، ومن ثم كان من الضرورى — فى تخطيط الامبريالية العالمية — أن تتقدم جنودها لتدعم السيطرة الاقتصادية ، ولتوجه الموارد الإقتصادية الاتجاهات التى تريدها ، وهذا هو ما حدث بالفعل عندما احتلت القوات البريطانية أرض مصر سنة ١٨٨٢ . يؤيد ذلك ما ذكره « بلنت » من أن الذى جعل جلادستون ينتهى إلى قرار وخطة معينة (لاحتلال مصر) فى يونية سنة ١٨٨٢ ، هو احتجاج بعض المدن الصناعية فى شمال انجلترا على توانيه فى معالجة المسألة المصرية ، وأن هذا التوانى قد عاد بالضرر على مصالح هذه البلاد التجارية ، وكان هذا الاحتجاج يستعمله « تشمبرلن » للضغط والتأثير على جلادستون ودفعه إلى احداث ما حدث[1] .

ولنقتطف من صفحات التاريخ أمثلة أخرى تبين إلى أى حد ساهمت سلطات الإحتلال — أو بتعبير أدق ، كانت سلطات الإحتلال — أداة طيعة فى أيد ماهرة تدبر وتخطط لربط بناء الاقتصاد المصرى بالبناء الإقتصادى للرأسمالية العالمية بحيث يكون له بمثابة قناة تمده بالشراب المطلوب ... بالذهب الأصفر !!

فبعد أن احتلت إنجلترا مصر فى ذلك العام الأسود ، عملت على إلغاء الرقابة المالية الثنائية لتنفرد هى بالرقابة على المالية المصرية . فأعلن الرقيب الانجليزى انقطاعه من حضور جلسات مجلس النظار ، ولم يحضرها الرقيب الفرنسى لأنه لم يدع إلى حضورها . وقد اعترض الرقيب الفرنسى على عدم دعوته ، فأجاب شريف باشا رئيس مجلس النظار إذ ذاك بأن الرقيب الفرنسى ليس له حق حضور جلسات المجلس وحده لأن للرقابة المالية نظام ثنائى يبيح للرقيبين حضور جلسات

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٤٤٢ .

المجلس معا ولا يبيح لاحدهما الحضور منفرداً[1]. وفى ٧/١١/١٨٨٢ أرسل شريف باشا مذكرة إلى كل من الحكومتين الفرنسية والانجليزية ينبئها بأن الحكومة المصرية ترغب فى الغاء الرقابة الثنائية بسبب ما ينتج عنها من أنتقاص لسلطة الحكومة المصرية ، إذ أنها ثنائية وذات صبغة سياسية وبسبب ما تؤدى إليه كذلك من أثارة خواطر المصريين . وفى ١١/١/١٨٨٣ استقال الرقيب الانجليزى من منصبه . ثم رفع شريف باشا إلى الخديو تقريرا يتضمن تسويغ إلغاء الرقابة الثنائية وبيان مساوئها التى دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما أرتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب (إنجليزى طبعا) الذين لهم دراية بالشئون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفا مصريا ، يكون أختياره وتعيينه موكولا إلى الخديو مع تحديد أختصاصاته[2] . وفى هذا من الدهاء والخديعة مالا يخفى ، فمعروف أنه تحت سلطة الاحتلال — فى أى بلد محتل — كيف تكون شخصية الحاكم الوطنى وأرادته ، وبمعنى آخر ، فإنه من الطبيعى ألا يختار ألا ما ترغبه سلطات الاحتلال خاصة وأنها تحتم أن يكون الشخص الواقع الإختيار عليه أجنبيا ، ولكنها تغلف هذه الحقائق المرة بالورق اللامع الذى يبهر الأبصار لأول وهله فتزعم أنه يكون « موظفا مصريا » وأنه يعين « بأمر من الخديو » !!

وفى اليوم الرابع من فبراير من نفس العام صدر المرسوم الخديو بتعيين السير « أوكلن كولفن » مستشارا ماليا ،[3] وعندما أستقال عين بدلا منه « ادجار فنست » Edgar Vincet وهو إنجليزى أيضاً كسابقه ، وذلك فى ٤/١١/١٨٨٣ . وبهذا سيطرت إنجلترا على مالية مصر ، إذ تجاوز المستشار

(١) أحمد الحتة . تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٩١ .

(٢) الوقائع المصرية فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ .

(٣) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٩١ .

أختصاصاته وطغى نفوذه على سلطان الحكومة [١] .

وسارت إنجلترا فى مصر سنة المحتلين الفاتحين [٢] ، فجنودها ليسوا فى مصر لحماية المصالح الأوربية بصفة عامة والانجليزية بصفة خاصة ، وإنما هم فى مصر ليحموها هى نفسها ويدافعوا عنها ، وبالتالى فانها هى التى ينبغى تدفع الحساب [٣] !! ومن هنا فقد سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى السؤال الآتى فى جلسة الثانى من نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

السير نورثكوت : من أى خزينة تؤخذ نفقات العساكر المقيمة بمصر وبأمر من ؟

مستر جلادستون : انا تراعى ماعول عليه وأوعزه الينا البرلمان من الأوامر المتعلقة بذلك طالما أن نفقات تؤخذ من الخزينة، على أننا مسئولون عن التصرف بتلك الأوامر وعليه فهاك تدبيرنا. من يوم دك صرح العصيان (كذا) تغيرت واجبات عساكرنا هناك ، ولم تلبث الا لوقاية البلاد ، وهذه من واجبات العساكر المصرية ، وعليه فقد إرتأينا أن نطالب مصر بنفقة العساكر الباقية من ذلك الوقت وستتفق مع سمو الخديو على القيمة [٤] !! وقد بلغت هذه القيمة فى سنة ١٨٨٦ ١٩٥٫٠٠٠ جنيه [٥] ؟

وبالإضافة إلى ذلك فقد ألزم الانجليز الحكومة المصرية بالتعويض على من خسر من الأوروبيين بسبب ضرب الاسكندرية ، وكان من إرادة حكومة جلالة الملكة أن يعطى لكل من أدعى أنه خسر شيئاً، المبلغ الذى يطلبه بدون تحقيق ، ولذلك كنت ترى كل أجنبى، حتى الصعلوك منهم الذى لم يكن يمتلك

---

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة ،

(٢) Adams, Francis: The New Egypt, T. Fisher, Unwin, London, 1893, p. 232.

(٣) محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى . فى مصر ؟ ١٩٤٨ ، ص ٤٠٨

(٤) الأهرام فى ١٥/١١/١٨٨٢ ، العدد ١٤٩٥ .

(٥) محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى ، ص ٣٠٨ .

فتيلا ولا نقيرا من أغنى الناس يرفل فى حلل النعيم والرفاهية[1]. وعند ماصدر المرسوم بتأليف لجنة خاصة بهذه التعويضات ، أنهالت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالغ الأجانب فى مطالبهم ، وأسرفوا فى التلفيق وتزوير المستندات التى يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتنموها للاثراء بطريق غير مشروع ووجدوا من عطف اللجنة عليهم وكون أغلبيتها الساحقة التى تكاد تكون اجماعا من الأوربيين ماساعدهم على إقتناص الأموال جزافا على حساب مصر فبلغت التعويضات التى قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات دفعتها الخزينة المصرية[2] !.

ومما يروى بهذا الصدد — على سبيل التفكه — قصة صغيرة تبين كيف أن المسألة لم تكن مسألة خسائر بسبب حوادث الاسكندرية، ولكنها «عادة» يبدو أن الأجانب فى مصر فى تلك الفترة قد درجوا عليها ، ذلك أن (ملنر) نفسه فى معرض حديثه عن مغالاة الأجانب — فى الفترة السابقة — فى طلب تعويضات لا أساس لها من الصحة — وقد مر بنا أمثلة أخرى عديدة — يروى أن إسماعيل قال لحاجبه عند ما كان بعض الأجانب فى زيارته : « أرجوك ، اقفل الشباك ، فقد يصاب أحدهم ببرد فيطالبنى بعشرة آلاف جنيه كتعويض[3] ».

من أجل هذا كان لابد وأن تزيد مصروفات الحكومة ، خاصة إذا أضفنا إلى ماسبق ، تلك المرتبات الكبيرة التى كان يتحتم دفعها للموظفين الإنجليز الذى عينوا فى المناصب الكبرى ، وكذلك نفقات القوات العسكرية التى أرسلت لمقاومة ثورة المهدى فى السودان ، ونفقات اخلائه . وكثيرا ما كانت جريدة

---

(١) هنس رزنر : مصر فى عهد الإحتلال الإنكليزى والمسألة المصرية (المترجم غير معروف) ط ١ ، مصر، ١٨٩٧، ص ٤١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصر السودان فى أوائل عهد الاحتلال ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٣٠

(٣) Milner : England In Egypt, p. 44.

« لو بوسفور اجيسيان » تردد أن الانجليز هم الذين جعلوا ثورة المهدى تأخذ هذا الطابع الدينى الذى اتسمت به بعد أن كانت فى أول أمرها بعيدة عنه كل البعد ، ونراها تقول وهى تعدد ما أنزلوا بمصر من نكبات « ها قد مات خلال السنتين الماضيتين (من يونية سنة ١٨٨٢ إلى يونية سنة ١٨٨٤) مائة ألف شخص ضحوا بأنفسهم للاشىء ، إذ قادوهم فى جنون إلى المجزرة وبقيت جثثهم فى السودان نهبا للوحوش الضوارى . . وهكذا ضاعت أموال مصر بطريقة خرقاء وفى مخاطرات مخزية يندى لها الجبين ، وأصبحت الخزانة خاوية فضاعت الثقة وماتت التجارة[١] » .

ولما لم يكن نصيب الحكومة من الإيرادات والذى حدده قانون التصفية بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيه بكاف لمواجهة هذه النفقات، وكذلك عدم استطاعة الحكومة المصرية الاستدانة إلا بشرط موافقة تركيا والدائنين ، رأت انجلترا ضرورة الرجوع إلى الدول لتعديل تلك القيود والترخيص لمصر بعقد قرض جديد[٢] . وأبانت مذكرة اللورد جرانفيل إلى تلك الدول فى ١٩/٤ سنة ١٨٨٤ ، أن حسابات الحكومة عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يلى :

٤٫٣٩٧٫٠٠٠ جنيه	الإيرادات	عدا المخصصة للدين العام
٥٫٢٤٧٫٠٠٠ جنيه	المصروفات	» » » »
— ٨٥٠٫٠٠٠	العجز	

أما حسابات سنة ١٨٨٣ ، فقد كانت كما يلى :

---

(١) محمود نجيب أبو الليل : الإحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٥١

(٢) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٩٢ .

٠٠٠ر٣٣٧ر٤ جنيه كإيرادات ، و ٠٠٠ر٩٧٢ر٥ جنيه للمصروفات ، فيكون العجز ٠٠٠ر٦٣٥ر١ جنيه . وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، بلغت ٠٠٠ر١٧٤ جنيه ، وفى سنة ١٨٨٣ بلغت ٠٠٠ر٤٢٥ جنيه ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر فى ميزانية ١٨٨٤ يبلغ ٠٠ ر٥١٢ جنيه منها ٠٠٠ر٣٦٠ جنيه لجيش الإحتلال.
وجاء فى المذكرة أن مجموع العجز فى حسابات الحكومة كان كما يلى :

٠٠٠ر١٦٠ جنيه سنة ١٨٨١ + ٠٠٠ر٨٥٠ جنيه سنة ١٨٨٢ + ٠٠٠ر٦٣٥ر١ جنيه سنة ١٨٨٣ + ٠٠٠ر٥١٢ جنيه سنة ١٨٨٤ + ٠٠٠ر٩٥٠ر٣ جنيه التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ ، عدا مادفع سنة ١٨٨٣ + ٠٠٠ر٠٠٠ر١ نفقات اخلاء السودان ، فيكون المجموع = ٠٠٠ر١٠٧ر٨ جنيه ، واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر فى حاجة إلى عقد قرض جديد مقداره ثمانية ملايين جنيه[1] .

ووجهت الدعوة إلى كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وتركيا لعقد مؤتمر فى لندن أو فى الأستانة للمفاوضة فى شئون مصر المالية ، والنظر فى تعديل قانون التصفية . وقد اجتمع المؤتمر فى لندن فى يونيـة سنة ١٨٨٤ ، وانتهت المناقشات بلا جدوى[2] ، واستؤنفت فى شتاء سنة ٨٤ / ١٨٨٥ على أساس مقترحات قدمها السير افلن بارنج والسير ريفرز ويلسون والمسيو بلنيير والمستر نورثبروك) بعد أن عادت انجلترا إلى مفاوضة تلك الدول واستمالت ألمانيا وروسيا بتعيين عضو لكل منهما فى صندوق الدين ، كما

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٦٥ .
(٢) Milner : England In Egypt, p. 185.

استمالت فرنسا بقبول المشروع الفرنسى أساسا للمفاوضة ، وقد نجحت إنجلترا هذه المرة ، إذ تم الاتفاق فى لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وفى اليوم السابق لعقد ذلك الاتفاق ، اتفقت الدول السبع المذكورة على تصريح لندن لتسوية شئون مصر المالية وتتلخص أهم نصوصه فيما يلى :

١ — ترخيص حكومة تركيا للخديو بعقد قرض بالشروط الواردة فى مشروعى الإتفاق . والرسوم الموافقين لهـذا التصريح بشرط ألا يزيد عن ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى .

٢ — إتفاق ألمانيا والمجر والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا على ضمان هذا القرض لتسوية شئون مصر المالية وعلى سريان عوائد الأملاك المبنية وضريبة أوراق النمغة وضريبة الباطنطة على رعاياها فى مصر .

٣ ـ إتفاق الدول السبع على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة تشمل النظام الذى يكفل لجميع الدول حرية المرور فى قناة السويس ، وعلى تأليف لجنة من مندوبى تلك الدول لتحضير وتحرير هذه المعاهدة ، على أن يحضر الإجتماعات مندوب عن الخديو يكون رأيه استشاريا .

وقد جاء فى ذلك التصريح إقرار من مندوب الحكومة المصرية بتعهدها بإصدار مرسوم بالقرض .

أما الإتفاق نفسه فقد كانت نصوصه تتلخص فيما يلى[1] :

١ ـ حق الحكومة المصرية فى عقد قرض لا يزيد على ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

---

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٩٢ .

إنجليزى ، بفائدة لاتزيد عن ٣٫٥ ٪ وتحديد فائدته وشروطه ومواعيده فى مرسوم الخديو الذى يصدر بعقده .

٢ - تخصيص مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز لسداد هذا القرض تدفع منه الفوائد ، وما يتبقى بعد ذلك يخصص لاستهلاك القرض ، ويقوم بذلك السداد ، صندوق الدين .

٣ - تضمن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا بالتضامن سداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام .

٤ - يودع رأسمال القرض المذكور فى صندوق الدين، وعلى أعضاء الصندوق أن يدفعوا منه المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الاسكندرية ، وما يبقى منه بعد سداد تلك التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعا لحاجاتها، وما يفيض بعد ذلك يخصص لاستهلاك القرض .

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى إتفاق لندن بفائدة ٣ ٪ وقيمته الحقيقية ٨٫٧٧٥٫٠٠٠ جنيها مصريا ، وهو المسمى بالقرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة فى الاتفاق وحدد فيه للمصروفات العادية مبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيـــه من الإيرادات الحرة أى غير المخصصة للدين العام مع امكان زيادته فى بعض الأحوال إذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ، وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها[1] .

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان، ص ٦٨ .

ولكى يذر الإحتلال الرماد فى عين تركيا صاحبة السيادة فى ذلك الوقت لم يشأ أن يستخدم ضغطه ونفوذه لمنع ما كانت تسير عليه تركيا من الاقتراض على حساب الخزانة المصرية،وكأنها قد أصبحت من الأموال العامة لكل الدول أن تستبيح لنفسها نهب ما تريده منها رغم ما يلمسه ويعرفه زعماء الإحتلال مما تعانيه هذه الخزانة من ارهاق لامثيل له ، فقد اقترضت الدولة العثمانية قروضا من بيوتات مالية وجعلت استهلاك هذه الديون مضمونة بالجزية المصرية وتحملت مصر أعباء القروض العثمانية التى حصلت عليها ، وكأن تركيا أرادت أن تضمن لنفسها دفع الجزية[1] من غير أن ترى ما كانت البلاد تعانيه من ضائقة مالية ، وأحلت لنفسها أمرا جعلته شرعيا بإستمرار إستهلاك الديون بالجزية المصرية ، فلما احتلت انجلترا البلاد بقيت مصر تسدد هذه القروض وكأنها تابعة لدولتين احداهما صاحبة النفوذ الفعلى فى البلاد. وكانت الالتزامات المصرية إزاء القروض العثمانية كما يلى :

١ — القرض العثمانى ١٨٩١ بضمان الجزية المصرية : فقد وافق الخديو فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩١ على أن يختص جزء من الجزية المصرية لضمان القسط السنوى الذى تدفعه تركيا لبنك روتشيلد بلندن من القرض الذى بلغت قيمته الإسمية ٦٫١٥٨٫٩٩٧ جنيه إنجليزى (٦٫٣١٦٫٩٢٠ جنيه مصرى) وقسطه السنوى ٣٧٣٫٦٠٨ جنيه مصرى ، وفائدته ٤ ٪ لمدة ٦٠ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥١ .

٢ ـ القرض العثمانى سنة ١٨٩٤ بضمان الجزية المصرية . وافقت أيضاً الحكومة المصرية فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ على تخصيص جزء من الجزية المصرية

---

(١) أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣٧٢ .

السنوية لضمان قرض عثمانى لبيت روتشيلد قدره ٢٤٠ر٢١٢ر٨ جنيه انجليزى بفائدة ٥ر٣٪ لمدة ٦١ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥٥ وقسطه السنوى ١٨٠ر٣٢١ جنيه[1] .

وعلى الرغم من أن مصر ظلت تدفع المبالغ المفروضة عليها لسداد الديون من سنة ١٨٨٠ (وقت قانون التصفية) حتى سنة ١٨٩٢ ، فإن جملة الدين قد ارتفع من ٩٨ مليون من الجنيهات إلى ١٠٦ مليون جنيه[2] ، وعندما تم الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى ٨ / ٤ / ١٩٠٤ ، اتفقت الدولتان على أن تخصص إيرادات الأطيان بمصر لضمان استهلاك الدين[3] بدلا من الإيرادات التى كانت مخصصة لذلك من قبل وهى إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية والجمارك ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، كما اتفقتا على ألا تنخفض حصيلة هذه الايرادات الجديدة عن أربعة ملايين جنيه بأى حال من الأحوال[4] . وهكذا كان تشريع الضرائب العقارية مرهونا بإرادة الدول الأجنبية ، مع العلم بأن الضرائب العقارية فى ذلك الوقت كانت أهم مصدر للايرادات المباشرة .

وهكذا كانت سياسة الاستعمار المالية فى مصر قائمة على أن تؤدى مصر أرباح الديون التى اقترضتها كاملة . لقد أقرضنا الاستعمار نحو ١٠٠ مليون جنيه لم تنتفع مصر منها فى شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليون فى أحسن الأحوال ، وذهب الباقى هباء فى شكل سمسرة أو عمولة أو تبذير . فكم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) Milner: England In Egypt. pp. 202—203.

(٣) Colvin, Sir Aukland: The Making of Modern Egypt, Seeley & Co. London, 1906, p. 345. Ibid : p. 395.

تقاضى الاستعمار منا مقابل الخمسين مليون جنيه هذه أرباحا لها وفوائد ؟ لقد بلغ مجموعها ٢٥٠ مليون جنيه فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣ . ومع كل مادفعناه فقد استمر الدين الأصلى حتى سنة ١٩٤٤ قرابة ٨٧ مليونا من الجنيهات اشتريناها نحن بموجب قانون التحويل الذى صدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ « ان شيلوك الانجليزى لم يتقاض منا الرطل الكامل من اللحم فحسب ، وإنما تقاضاه أيضاً من الدم ، دم الملايين من الفلاحين ، والعمال » . ! !

وإذا كانت انجلترا فى السنوات السابقة على الاحتلال مباشرة تحتكر تجارة مصر فى الواردات والصادرات إلى الحد الذى أصبحت فيه ٥٧ ٪ من تجارة مصر الخارجية ، ثم إذا بها تنقص فى سنة ١٨٩١ إلى ٥٤ ٪ ثم إلى ٤٢ ٪ على عكس ماقد يتوقع ، إلا أن هذا لايدل أنها بدأت تخف قبضة يدها عن البلاد ، ذلك أنها أرادت أن تتيح الفرصة لزميلاتها الأخريات من الدول الرأسمالية الاستعمارية كى تشارك فى « الغنيمة » حتى يمكن أن تسكت عن الاحتلال . وعلى الرغم من هذا ، فإن قيمة الصادرات البريطانية إلى مصر قد زادت من ٠٠٠ر٥٣٦ر٢ سنة ١٨٨٩ إلى ٠٠٠ر٩٧٦ر٣ جنيه سنة ١٨٩٨ وتلت بريطانيا، فرنسا وتركيا والنمسا ـ هنجاريا والولايات المتحدة.فبينما كانت الواردات من بلجيكا تبلغ ٠٠٠ر١١٥ جنيه سنة ١٨٩٠ ، نجد أنها وصلت إلى ٠٠٠ر٥١٣جنيه ، مسجلة بذلك ارتفاعا كبيرا. وكذلك الأمر بالنسبة لألمانيا ، التى كانت واردات مصر منها سنة ١٨٩٠ لاتتجاوز ٠٠٠ر٦٥ جنيه ، فإذا بها تصبح فى سنة ١٨٩٧ ، ٠٠٠ر٣٠٧ جنيه .

ومن الغريب بعد هذا أن يكتب أحمد لطفى السيد فى « الجريدة »[1]

---

(١) أحمد لطفى السيد : الجريدة فى ١٣/٤/١٩٠٧ ، العدد ٣١ .

فيقول : « . . وليس فى وسع أحد أن ينكر النتيجة الباهرة التى وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة المالية . وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة فى بعض المصروفات ، فإن كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة إلى تلك السياسة يحكم أن لورد كرومر من أعظم الإقتصاديين وأكابر الماليين (كذا ! !) ، فكم زادت مساحة الأرض المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم ، وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته » ! !

والحق أن الاحتلال قد نظم مالية الحكومة من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشئات الرى التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على واستمرت فى عهد خلفائه ،واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب لأنه لايهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى مؤامرة إستعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيا واقتصاديا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد الأقساط الخاصة بالدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد — كما ذكرنا — نصف الميزانية على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الإقتصادية والاجتماعية . أما مالية الشعب أو حالته المالية فقد ساءت فى عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقت ليس ببعيد[1] .

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ١٨٤ .

ويصور لنا « محمود أبو العيون » فى مقال له بجريدة الأهرام[1] ، موقف الاحتلال من مالية الحكومة المصرية وكيف لعب دوره الحقيقى فى القبض على خزانة الدولة لتوجيهها وفق مصالح الاستعمار ، فيقول مامعناه أننا عند الأطلاع على إحصاء الحكومة من إبتداء الاحتلال حتى عام ١٩٢٠ ، نجد أن مجموع إيراداتها زاد عن مصروفاتها المتنوعة نحو ١٠٠ مليون جنيه ، وهذه النتيجة على اعتبار المصروفات الاعتيادية للحكومة المصرية حسب التقديرات التى كانت مقررة فى قانون التصفية ، وماطرأ على تلك التقديرات من التغيير حتى سنة ١٩٠٤ . ويتساءل الكاتب : « أين أنفقت تلك الأموال المكدسة التى لوسددت بها ديوننا من موحدها وممتازها ومضمونها لأضفى عليهاوأربى .. أن الدين الموحد لايزال باقيا على حاله من عهد الاحتلال حتى الآن (سنة ١٩٢١) والدين الممتاز زاد عن أصله كثيرا ، ولم ينقص عن كميته قليلا الا الدين المضمون ؛ أمادين الدائرة السنية ومصلحة الاملاك الأميرية ، فقد تسدد ببيع أراضيها بغبن فاحش وبشروط ضارة بمصلحة مصر » . وينقل الكاتب قول المسيو « فرمان » قنصل جنرال أمريكانى فى كتابه « مصر وارهاقها » المطبوع فى سنة ١٩٠٨ « أن دين مصر الآن هو كما كان منذ خمس وعشرين سنة وهناك مايدعو الحكومة الإنجليزية الى الوقوف فى سبيل سداده كله أو بعضه ، فلقد كان الدين سببا لاحتلال الانكليز مصر ولبقائهم فيها » .

واذا كانت سنوات الاحتلال كلها تزخر بالصور البشعة التى تبرهن على ماتؤكده فى هذا الجزء ؛ فإن سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت صورا أشد بشاعة فى الاستغلال ووسائل امتصاص الدماء ، فقد أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ

(٢) الأهرام فى ١٩٢١/١/٢٦ ، العدد ١٣٦٥٣ .

طائلة فى مختلف المصالح وقيدت هذه المبالغ فى حساب العهد على الحكومة البريطانية ، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية ، ووضع السير وليم برونيت المستشار المالى بالنيابة كشفا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ١٩١٧/١٢/٣١ فأربت على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنية مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه كان منظورا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية ، وأظهرت الحكومة سخاء هائلا فى شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برآسة السلطان يوم ١٩١٧/٣/٩ وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ٣ مليون من الجنيهات «اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات» ، وقرر أيضا أن تدرج الوزارة نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصف[1] !!

وعندما تقرر هذا بالفعل أسرعت وكالة « رويتر » فطيرت البرقية الآتية إلى دور الصحف :

« أن الحكومة البريطانية قبلت مع الشكر والامتنان تبرع الحكومة المصرية العاجل بثلاثة ملايين جنيه من نفقات الحرب ، وتعهدها بتقديم نصف مليون آخر من الجنيهات فى ميزانية السنة المالية الحاضرة لهذ الغرض[2] » .

هذا وقد أصيبت مصر بخسارة فادحة اقتصادية فى موسم سنة ١٩١٨ ، إذا احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالا (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليما) للقنطار من رتبة (فولى جودفير) ، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالا .

---

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، النهضة المصرية ، ص ٥٠ .
(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، جـ ١ ، ص ١٢٨ .

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغا فى ١٣/٣/١٩١٨ عن هذا الاحتكار بقولها : « نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل ولتخفيض مساحة الأرض المزروعة قطنا ، وأيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية البريطانية وماللحلفاء من الموارد الطبيعية سدا لحاجاتهم الضرورية، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك أن تتخذ التدابير اللازمة لاحراز محصول القطن ، ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وقدعينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأطيان . . ستكون مستعدة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور اعلان آخر لمشترى الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالا عن كل قنطار من فولى جودفير السكلاريدس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فيما بعد ، لا يرخص الابتصدير القطن الذى اشترته اللجنة وتصبح الرخص التى أعطيت من قبل ملغاة الارخص الأقطان المودعة بإحدى الموانى والتى كان سبق بيعها قبل التاريخ المذكور بقصد التصدير[1] » . وكان سعر القنطار فى الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالا ، ومعنى هذا أن الخسارة قد بلغت نحو ٣ ½ مليون من الجنيهات . ! !

ومنذ سنة ١٩١٤ شهد النظام النقـدى فى مصر تحولا خطيراً وثق تبعيته للنظام النقدى الإنجليزى فقد أعلنت السلطات المختصة سنة ١٩١٤ أن الأوراق بنكنوت البنك الأهلى المصرى نواة إيراد الديون ، كما أصبح البنك الأهلى المصرى معفيا من إستبدال ما يصدره من بنكنوت بالذهب . وإذا كان هذا

---

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، جـ١ ، ص٧٨ — ٧٩ .

الإجراء ، بالإضافة إلى حظر تصدير الذهب من مصر سواء كان مسكوكا أو غير مسكوك يكاد يشير إلى إنتقال مصر إلى نظام النقد الإلزامى[1] ، إلا أن الاحتفاظ لحامل الجنيه المصرى فى صورة بنكنوت بحق الحصول على قيمتها بإنجلترا ذهبا ، كان معناه تغير نظام النقد المصرى من نظام الذهب إلى نظام الصرف الذهبى ، بمعنى أنه وأن كان الجنيه المصرى غير قابل للاستبدال بالذهب بصورة مباشرة ، فقد أصبح قابلا للاستبدال بصرف أجنبى (الجنيه الإنجليزى) هو بدوره قابل للاستبدال بالذهب. وبناء على تبليغ بنك إنجلترا للبنك الأهلى المصرى بعدم الإستمرار فى تدبير الذهب اللازم لتغطية المصدر من بنكنوت البنك الأهلى بنسبة ٥٠ ٪ ، صدر قرار من وزير المالية فى ٣٠ / ١٠ / ١٩١٦ يجيز فيه للبنك الأهلى أن يستعيض عن الذهب ببونات الخزانة البريطانية .

وهكذا بجرة قلم أصبح نظام النقد المصرى مرتبطا بنظام النقد فى إنجلترا يخرج عن نظام الذهب فى صحبته ويعود إليه فى صحبته ، يتضخم النقد فى مصر إذا تضخم النقد إنجلترا ، وينكمش إذا انكمش ، ترتفع قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للذهب والعملات المرتبطة به إذا ارتفعت قيمة الجنيه الإنجليزى بالقياس إليها ، وتنخفض قيمة الجنيه المصرى إذا انخفضت قيمة الجنيه الانجليزى

---

(١) النقود الإلزامية هى التى لا توجد علاقة ما بين قيمتها الإسمية وقيمة المادة التى تصنع منها ، والنوع الرئيسى منها يصنع عادة من الورق ، ولكنها تشمل النقود المساعدة التى هى عبارة عن مسكوكات فضية ونيكلية ونحاسية تزيد فى الأغلب قيمتها الإسمية كثيراً عن قيمة المعدن التى تسك منه. والنظام النقدى الذى يصدر فى ظله هذا النوع من النقود الورقية يسمى بنظام السعر الإلزامى ، إشارة إلى إلتزام المتعاملين — قانوناً — بقبوله إبراء لذمة الغير تجاههم، مهما انحرفت قيمته « الاختيارية » ، عن قيمته الإلزامية . وقد وقعت ظروف الحرب العالمية الأولى معظم دول العالم إلى الإلتجاء إلى هذا النظام الذى بقى بها حتى استطاعت تعديله فى فترة ما بين الحربين ، أنظر :

أحمد نظمى عبد الحميد : نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة ، فى مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بحوث العيد الخمسينى سنة ١٩٥٠ ، ص ١٥ .

كل ذلك بصرف النظر عما إذا كانت مصر بظروفها الإقتصادية والمالية الخاصة بحاجة لأى من كل تلك التغيرات عند حدوثها[(١)] .

ولا شك أن هذا التغيير الذى حدث انما كان فى صالح انجلترا بالدرجة الأولى ، اذا صبحت نفقاتها الكبيرة الناجمة عن مستلزمات الحرب كما لو كانت تتم داخل حدودها ، ومهما قيل عن بعض المميزات التى استفاد منها النظام النقدى فى مصر نتيجة ذلك ، إلا أن هذه كلها إعتبارات ضئيلة الأهمية إذا ماقيست بحرمان مصر من حرية التصرف فى شئونها النقدية فيما لو كان قد تجمع لديها كميات من الذهب تعادل قيمة سندات ديونات الخزانة البريطانية التى تراكمت لها فى أثناء الحرب العالمية الأولى (ما يقرب منه ١٠٠ مليون جنيه) ثم فى أثناء الحرب العالمية الثانية حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ،أو إذا قيست بالخسارة التى لحقت مصر نتيجة لارتباط نقدها بالاسترلينى عندما هبطت قيمته بنحو ٣٠ ٪ سنة ١٩٢٠ .

مجالات النشاط الاقتصادى الاجنبى فى مصر :

وإذا كانت الرأسمالية العالمية قد استطاعت أن تغرق حكام مصر فى أحابيل الديون لتستطيع أن تتحكم بذلك فى ميزانيتها ، وإذا كان الاحتلال البريطانى ، قد ظهر لتدعيم هذه السيطرة ، فإن أوجه النشاط الاقتصادى الذى مارسه الرأسماليون الأجانب فى مصر يضع أمامنا صورة أخرى تبلغ من بشاعة الاستغلال حدا لا يقل عما رأيناه من صور . يقول «عيسوى[(٢)] » : « أن سيطرة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥—١٦ .

(٢) Issawi, Charles: Egypt at Mid Century, An Economic Survey, Oxford University Press, London, 1954, p. 63.

الأجانب يمكن أن تلاحظ بصفة خاصة فى المستويات العليا من المناشط المالية والتجارية والى حد أقل فى النشاط الصناعى ، فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت كل فروع الاقتصاد المصرى تقريبا — ماعدا الزراعة وبعض أقسام التجارة الداخلية . . . فى أيد الأجانب » . وهذا صحيح الى حد كبير ، فالنشاط الاقتصادى الأجنبى فى مصر لم يتجه وجهة تخدم مصالح البلاد فيقيم المنشآت الصناعية ، وانما اتجه الى النشاط المصرفى بالدرجة الأولى لأنه أقرب الى تحقيق المصالح الاستعمارية ، وأسهل وسيلة يستطيع بها الاستعمار ، السيطرة على مقدرات البلاد وتوجيهها وفق أهوائه ومصالحه ، حتى صار هذا الإقتصاد جزءاً مكملا للاقتصاد الغربى قبل أن يكون شيئا آخر[(١)] .

من هنا فقد كانت « البنوك » مجالا خطيرا لعبت فيه الرأسمالية الأجنبية أهم ، بل أبشع أدوارها فى مصر . والحق أن وظيفة البنوك الأساسية الأولى هى الوساطة فى الدفع ، وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدى غير العامل الى رأسمال يدر الأرباح ، وتجمع العائدات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين .

ومع تطور الشئون البنكية وتمركزها فى مؤسسات قليلة العدد ، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين الى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدى العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال ، وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات فى بلاد معينة أو فى جملة من البلدان . وتحول الوسطاء الكثيرين المتواضعين الى حفنة من الاحتكارات هو وجه أساسى من وجوه صيرورة الرأسمالية الى امبريالية رأسمالية[(٢)] :

---

(١) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧٩

(٢) لينين : الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ٥١ .

هذا وقد تضافرت عوامل متعددة ساعدت على نشأة هذا النوع من النشاط الاقتصادى فى مصر يمكن إجمالها فيما يأتى[1] :

١ ـ إزدياد حاجة الحكومة إلى خدمات البنوك منذ حوالى منتصف القرن الماضى ، واتساع أعمال الطوائف والهيئات التى تتطلب خدماتها مثل كبار الملاك وتجار الجملة والمصدرين والمستوردين والمقاولين والمشتغلين بتصنيع المواد الأولية وتهيئتها للتصدير مثل شركات خليج القطن والكبس وعصر البذرة وصناعة الصابون . وقد كان بعضهم يملك فائضا من الأموال يودعها لدى البنوك ، بينما يحتاج البعض الآخر إلى الاقتراض رغم ضخامة مواردهم الذاتية ، وبذا ظهرت الحاجة إلى وساطة البنوك بين المودعين والمقترضين .

٢ ـ إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، وأعادة تنظيم القضاء الأهلى سنة ١٨٨٣ واعتراف التشريعات الجديدة بأحقية الدائن فى اقتضاء الفوائد وتحديد أسعار الفائدة القصوى ، فضلا عن تنظيم إجراءات تسجيل الأراضى ورهنها.

٣ ـ القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة .

٤ ـ التحول إلى تحصيل الضرائب نقدا ، وإزدياد ايراد المصالح الحكومية مما حفزها على الاحتفاظ بحسابات مصرفية .

٥ ـ إنتشار الوعى الاقتصادى الحديث وقبول أدوات الائتمان المعروفة فى أوربا مثل الكمبيالات والشيكات والبنوك وغيرها .

---

(١) على الجريتلى : تطور النظام المصرى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخمسينى ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦

ويمكن تقسيم المنشآت المصرفية التى ظهرت إلى حيز الوجود فى هذه الفترة إلى قسمين رئيسيين[1]

(ا) البنوك الخاصة التى يملكها أوربيون يعملون بأموالهم بالإضافة إلى الموارد التى يحصلون عليها من البنوك والبيوت المالية فى الخارج ، والممولين أو « البانكيرة » من اليهود والمتمصرين واليونانيين الذين استقروا فى مصر على عكس أصحاب البنوك الخاصة من الأوربيين الذين قدموا إلى مصر طمعا فى الأثراء السريع والعودة إلى بلادهم .

(ب) البنوك المساهمة التجارية المسجلة فى الخارج والبنوك التجارية والعقارية التى اتخذت شكل شركات مساهمة مصرية رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج . هذا فضلا عن فروع البنوك الأجنبية التى تنتمى إلى بلاد تربطها بمصر روابط تجارية وثيقة أو كانت لها فى مصر جاليات كبيرة ، أو كانت تداعب الدول التى تنتمى إليها مطامع إستعمارية فى الشرق الأوسط .

أما بخصوص النوع الأول فنجد منهم ـ على سبيل المثال ـ من البنوك التى ظهرت فى منتصف القرن الماضى[2] .

دلوروبا ستريه	Delort—Pastrè
أوبنهايم وشركاه	oppenheim and Neve
درفيو وجالو	Dervieu et Gallo

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

لافيسون وشركاه Lavison et Cie

لانداو وشركاه Landau et Cie

وإلى جانب هذه البيوت ، التى كانت تتمتع بشىء من السمعة الحسنة إلى حد ما ، وجدت بنوك خاصة أخرى بيد عدد من الأفاقين الدوليين من أمثال « ساباتيه وبرافيه وباسكوالى حتى أن أحد الصحفيين المعاصرين لهم أطلق عليهم لقب « الوحوش الجدد » Les Néo Dévorants وكانت المراكز الرئيسية لتلك البنوك فى الأسكندرية ، بينما اقتصر نشاطها فى القاهرة على تعيين ممثل مقيم لموالاة الاتصالات الحكومية .

وقد كان الرواج الاقتصادى بعد سنة ١٨٦٠ حافزا للبنوك الأوربية على فتح فروع فى مصر للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة . ومن البنوك الأجنبية الهامة التى أنشأت فروعا فى مصر ، البنك العثمانى الامبراطورى الذى تأسس سنة ١٨٦٣ برأسمال بريطانى فرنسى لكى يعمل فى الامبراطورية العثمانية كبنك تجارى وبنك للاصدار . أما بنك الكريدى ليونيه ، فقد قصر نشاطه على المدن الكبرى كالاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، ولم يجازف بالعمل فى الريف ، وكانت أعماله تتركز فى تمويل التجار وأرباب الأعمال فى مثل هذه المدن . وفى سنة ١٨٨٩ افتتح بنك الخصم الأهلى الباريسى فرعا فى مصر ، الا أنه صفى بعد أربع سنوات ، ثم عاد مرة أخرى سنة ١٩٠٥ ، وكان على اتصال وثيق بالمصالح الفرنسية .

وكان طبيعيا أن تنشأ كذلك فروع للبنوك اليونانية فى مصر نظرا لضخامة الجالية اليونانية ومساهمتها مساهمة كبيرة فى النشاط التجارى ، وقد افتتح بنك أثينا فرعا فى مصر سنة ١٨٩٤ لمتابعة أعمال بنك يونانى اسمه بازما روغلو وشركاه ، وأنشأ البنك الأهلى اليونانى فرعا فى مصر سنة ١٩٠٦ . كذلك أنشئت فى مصر أيضاً فروع لبنوك تنتمى إلى دول أخرى فى أوربا وآسيا مثل فرع بنك يوكوهاما اليابانى فى سنة ١٨٧٠ ، وفرع لبانكو دى روما سنة ١٨٨٢ الإيطالى[١] ... الخ ويعلق الدكتور « الجريتلى » فى هذه الدراسة المستفيضة على نشاط الدول التى فتحت بنوكها فروعا فى مصر فيقول : « فأحيانا كانت مصر هدفاً لمطامعها الاستعمارية أو مصدرا هاما من مصادر المواد الأولية لصناعتها أو سوقا للمنتجات الصناعية التى تصدرها ، وأحيانا كانت مصر مستقراً لرءوس أموال كبيرة استثمرها رعايا تلك الدول دون مطامع إستعمارية ظاهرة أو مستترة وكان الحافز على إنشاء الفروع أحيانا وجود جاليات أجنبية هامة يمكن اجتذابها بدافع الوطنية . وفى حالات قليلة كانت الحكومات الأجنبية تغرى البنوك على التوسع أملا فى أن يؤدى التوسع التجارى المصرفى يوما إلى ازدياد النفوذ السياسى »[٢] .

وأهم ماحدث من تطور فى السيطرة الإستعمارية هو إنشاء البنك الأهلى المصرى سنة ١٨٩٨ . ففى شهر فبراير سنة ١٨٩٨ وقع عقد إنشاء خزان أسوان

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٨

(٢) المرجع السابق .

وقناطر أسيوط وفى ٢١ يونية تم الإتفاق على بيع أملاك الدائرة السنية ، وفى ٢٥ يونية صدر مرسوم بالترخيص بتأسيس البنك الأهلى، وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة — إلى حد ما ـ بعضها بعضاً[1] فلقد قام بتمويل خزان أسوان سير أرنست كاسل المالى البريطانى المعروف فى ذلك الوقت ، بينما اشترى مسيو روفائيل سوارس عضو هيئة التجار الماليين فى مصر أراضى الدائرة السنية ، ومنح مقابل ذلك إمتيازاً بإنشاء البنك الأهلى. ولكن لما كان مسيو سوارس فى حاجة إلى المال ، فقد إستعان بمستر ارنست كاسل ومسيو « كونستنتان ميشيل سلفاجوا » ، وتم إنشاء البنك برأسمال قدره مليون جنيه مصرى ، وعين سير الوين بالمر (الذى كان مستشاراً للحكومة المصرية) أول محافظ للبنك[2] .

هذا وتدل المادة الثانية فى الأمر العالى بإنشاء البنك أن للبنك الأهلى « الامتياز بإصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها ، وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى المرسوم ، ولا يمنح هذا الإمتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة ، ومدة الامتياز خمسون عاما تبتدىء من صدور الأمر العالى . وهكذا كان الغرض من إنشاء البنك :

أولا ـ أن يصدر أوراقا مالية تدفع لحاملها عند الطلب .

ثانياً ـ أن يسلف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للأعمال الزراعية الأخرى الضرورية لمحاصيل السنة ، إما برهن أو بغير رهن .

ثالثاً ـ أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية ولحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان .

---

(١) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، ص ١٦ .

(٢) المرجع السابق . وأنظر أيضا

De Guerville, A. B, New Egypt, William Heinemann (٣) London, pp. 51—54

رابعاً — أن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الأذن بشرط ألا يزيد ميعاد استحقاقها عن سنة .

خامساً — أن يقطع سندات من جميع الأنواع مضمونة بإيصالات بضائع مختلفة .

سادساً — أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد .

سابعاً — أن يقبل فى خزائنه ودائع وأوراق مالية وأسهم وبونات وسندات ونقود ومعادن وأشياء ثمينة .

ثامناً — أن يحصل الكوبونات وقيم الحوالات المالية على إختلافها .

تاسعاً — أن يقبل الضمانات والرهينات .

عاشراً — أن يصدر حوالات وأوراق تحت الأذن من كل نوع . وعلى الجملة فإنه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان ماعدا الأعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد[1] .

وقد كان لاتصال البنوك المحلية بمراكزها الرئيسية يعود عليها بشىء من المنفعة ، ويمكنها من الحصول على تسهيلات مصرفية كبيرة ، إلا أنه كان يحمل فى طياته بعض المتاعب ، إذ فضلا عن تأثر البنوك الأجنبية بالأحداث الإقتصادية فى مصر ، فإن أى اختلال اقتصادى عام يحدث فى أوربا الغربية أو اضطراب سياسى أو فى الدول التى تنتمى إليها ، كان يؤثر عليها تأثيرا سيئا ، فبعد أن كانت أعمال البنوك التجارية ميسرة فى مستهل القرن الحالى

(١) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٥٦٤ .

إذا بالأموال تشح لديها فجأة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ ، وعند ما ارتفعت أسعار الفائدة فى أوربا واضطرت البنوك الكبرى فيها إلى قبض الائتمان وتعرضت البنوك الألمانية للحراسة والتصفية أثناء الحرب العالمية الأولى تنفيذاً لإرادة الاحتلال ، وأحدث إضطراب الحالة السياسية والإقتصادية فى إيطاليا بعد سنة ١٩٢٢ رد فعل ملحوظ على البنوك الإيطالية المحلية(١) .

ونفس الشيء تقريباً كان يحدث بالنسبة للأموال الفرنسية ، إذ كانت الحركة فيها بين فروع البنوك الفرنسية فى مصر وبين مراكزها الرئيسية وفقاً لما تكون عملية حالة الثقة فى فرنسا ، فكنا نجد أن الأموال تنتقل إلى مصر فى الوقت الذى يصير فيـــه الموقف حرجاً ويخشى المولون إحتمال تخفيض قيمة الفرنك ، ثم تعود إلى فرنسا أثر تخفيض العملة أو عودة الثقة .

هذا وقد كان للحرب العالمية الأولى أثراً كبيراً من حيث الرواج النقدى بصورة لم تشهد البلاد مثلها قبل ذلك وكان هذا راجعاً لكثرة الإنفاق الحربى وما حدث لأسعار القطن من ارتفاع كبير إذ أدى هذا إلى ازدياد ثروة كبار الملاك والتجار وأصحاب الأعمال ومن معهم . وقد ترتب على هذا كثرة الطلب على الخدمات المصرفية ، وزيادة ودائع البنوك التجارية .

وعند نهاية الحرب وأزمة سنة ١٩٠٧ ، كانت البنوك التى استطاعت أن تصمد أمام الأحداث هى البنك الأهلى المصرى وبنك الانجلو وبنك الائتمان الفرنسى المصرى Credit Franco Egyptien والبنك الفرنسى المصرى ، ومن فروع البنوك (الأجنبية) العثمانى وايونيان والكريدى ليونيه والكونتوار وبنك دى روما ديوكوهامار بنك أثينا(٢) .

---

(١) على الجرتيلى : تطور النظام المصرفى فى مصر ، ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق .

وقد حدثت تغيرات هامة فى النظام المصرفى منـــذ الحرب العالمية الأولى واختفى أغلب هذه البنوك أو اندمج فى سواه ، كما ظهرت بنوك مساهمة أجنبية أخرى وفروع للبنوك العالمية ، ودخل رأس المال المصرى المصرفى لأول مرة .

وإذا وجهنا الأنظار إلى مجالات النشاط الأخرى للرأسمالية الأجنبية فى مصر ، فسنجد أنها تركزت فى مجال المرافق والخدمات ، وقد شجع على الاستثمار فيها أنها كانت فى حكم العدم وخاصة فى المدن الكبيرة التى أصبحت مركز نشاط الجاليات الأجنبية وحاجاتها المعيشية الجديدة ، والتى أصبحت تجذب كبار الملاك الزراعيين والأعيان للحياة فى كنفها والتمتع بمعالم الحياة المدنية والترفيه ، كما شجعها أيضاً أنه تيسر لها الدخول فى مجال المرافق على أساس امتيازات إحتكارية مغرية شملت مجالات مياه الشرب والغاز والكهرباء والتلفونات وخطوط السكك الحديدية الضيقة ونحوها[1] فأقام مستر شبرد الفندق الذى عرف باسمه فى القاهرة لنزول المسافرين المارين بمصر فى طريقهم بين أوربا وآسيا ، وحصلت شركة « P.P.O » البحرية الإنجليزية على امتياز الملاحة النهرية فى البلاد[2] .

وفى الفترة من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٩٩ ، تمكنت شركة ليون الفرنسية من أن تحصل على سلسلة من الامتيازات الاحتكارية لاستغلال مرفق الغاز فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، ثم أضافت استغلال الكهرباء إلى نشاطها فى هـــذه المدن . وفى ميدان النقل والمواصلات ، تكونت شركة إنجليزية عام ١٨٦٢ برأسمال قدره ١١٠ ألف جنيه لاستغلال ترام الرمل باسم

---

(١) أمين عز الدين: نشوء الطبقة العمالية المصرية، مجلة الطليعة، ١٩٦٥ ، ص ٢٤ ــ ٢٥

(١) إبراهيم عامر : ثورة مصر القديمة ، ص ١٣ .

شركة سكك حديد الرمل . وفى عام ١٨٩٥ أنشئت شركة ترام القاهرة برأسمال بلجيكى فضلا عن سكك حديد القاهرة الكهربائية وواحة هليوبوليس البلجيكية وفى سنة ١٨٩٧ ، منح امتياز خطوط ترام الإسكندرية لبعض الشركات البلجيكية أيضاً [1] .

وما يلفت النظر فى هذا الصدد أن تكون مصر من أولى البلدان التى دخلت فيها السكك الحديدية ، إذ استطاع روبرت ستيفنسون صاحب القاطرة البخارية الإنجليزى أن يعقد أول إتفاق لمد السكك الحديدية فى مصر . ويبدو مد السكك الحديدية أمراً بسيطاً ، طبيعياً ، ديمقراطياً ، ثقافياً ، تمدينياً ، وهو يبدو كذلك فى عيون الأساتذة البورجوازيين الذين تدفع لهم الأجور لكى يجملوا وجه العبودية الرأسمالية ، أما فى الواقع ، فإن الخيوط الرأسمالية التى تربط بألوف الشباك هذه المشاريع بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوجه عام ، قد جعلت من مد السكك الحديدية أداة لظلم مليار من الناس (أشباه المستعمرات بالإضافة إلى المستعمرات) ، أى لظلم أكثر من نصف سكان الأرض فى البلدان التابعة والعبيد أجراء الرأسمال فى البلدان « المتمدنة » [2] .

وفى مجال التليفونات ، منح امتياز للشركة الشرقية للتليفون سنة ١٨٨١ وهى شركة بريطانية لمد خطوط تليفونية بين طنطا والإسكندرية والقاهرة ، وفى عام ١٨٨٣ ، وسعت الشركة عملياتها لتشمل الزقازيق وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والمنصورة . وقد استولت عليها الحكومة سنة ١٩١٨ م .

ومما يبين كيف اجتذبت مرفق السكك الحديدية جانباً هاماً من الاستثمارات

---

(١) أمين عز الدين : نشوء الطبقة العاملة ، ص ٢٥ .

(٢) لينين : الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ص ١١ .

الأجنبية ، أن جملة الإستثمارات فيه سنة ١٩٠٧ قدرت بنحو ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ ج ، ففى عام ١٨٩٥ منح أمتياز لأقامة شبكة حديدية ضيقة فى الدلتا للشركة المساهمة لسكك حديد مصر « السفلى » برأسمال بلجيكى ، كما حصلت شركة بريطانية فى نفس العام على أمتياز باسم « شركة حديد الدلتا الخفيفة » . وفى سنة ١٨٩٧ منح أمتياز لشركة السكك الحديدية الإقتصادية برأسمال ألمانى . وقد اتحدت هاتان الشركتان عام ١٩٠٠ باسم سكك حديد الدلتا المصرية الحديثة [١] .

وقد لفتت ظاهرة اتجاه رأس المال الأجنبى فى مصر إلى تحسين المواصلات كذلك نظر « بونيه » ، فكتب يقول : « لعل ما يمكن أن نلاحظه على المشروعات الإقتصادية التى قام بها رأس المال الأجنبى فى بلادالشرق الأوسط منذ منتصف القرن التاسع عشر ، هو أن تلك المشروعات قد اتجهت بصفة رئيسية إلى العناية بطرق المواصلات بشتى أنواعها فى هذه البلاد » [٢] ، وهو يستدل على ذلك بأنها اتجهت هذا الإتجاه لـ :

١ ــ تسهيل وجود أنواع البضائع المختلفة المستوردة من البلاد الأوربية بحيث تؤدى هذه السهولة فى المواصلات إلى تخفيض أثمان هذه البضائع .

٢ ــ تسهيل وصول المواد الأولية من البلاد الشرقية إلى أماكن تصنيعها فى البلاد الأوربية [٣] .

ويبين لنا « كروتشلى [٤] » أنه بينما بلغ رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر

---

(١) المرجع السابق .

(٢) Bonné : State and Economics. P. 228

(٣) I bid ; P. 229

(٤) Crouchly : The Investment of Foreign Capital. P. 22

سنة ١٨٩٧ ، ٨٦٨ر٣٠ جنيها ، كان رأس المال المحلى ١٩٧٣ جنيها فقط من جملة استثمارات بلغت ٣٢٨٤١ جنيها ، أى أن نسبة رءوس الأموال الأجنبية بلغت حوالى ٩٤ ٪ من جملة الاستثمارات القائمة . وفى سنة ١٩٠٢ ، بلغت جملة الاستثمارات ٤٤٦٣٠ جنيها ، كان نصيب رأس المال الأجنبى منها هو ٤٢٩٩٢ جنيها ، بينما بلغ رأس المال المحلى ١٦٣٨ جنيها ، أى أن نسبة رأس المال الأجنبى وصلت فى مدى خمس سنوات إلى حوالى ٩٦ ٪ من جملة الإستثمارات ، كما يوضح لنا الجدول الآتى (رقم ٥) .

كذلك يبين لنا الإحصاء السابق كيف كان رأس المال الأجنبى يتجه إلى النشاط المالى وخاصة فى مجال القروض والعمليات المصرفية ،ففى سنة ١٩٠٢ نجد أن جملة الإستثمارات الأجنبية فى شركات الرهن العقارى بلغت ١٠٢٥ جنيها ، وفى البنوك ٢١٧٤ جنيها ، وفى الشركات الزراعية وشركات البناء ٢٣٩٥جنيها وفى شركات النقل ٣٦٤٥ جنيها أما الشركات الصناعية والتجارية فقد بلغت جملة الإستثمارات فيها ٥٩٠٣ جنيها[1] . وبعد اثنى عشر عاما، أى فى سنة ١٩١٤ زادت هذه الإستثمارات زيادة مذهلة ، فقد وصلت جملتها فى شركات الرهن العقارى إلى ٥٤٥٦٩جنيها ، أما البنوك والبيوتات المالية ، فقد وصلت إلى ستة ملايين جنيه ، وشركات الأراضى والبناء إلى ١٢٣٣٢ جنيهـا ، وشركات النقل ٥٧٣٣ جنيها . أما الشركات التجارية والصناعية والتعدين فقد بلغت الأموال المستثمرة فيها ١١٣٤٠٥جنيها[2] .

وعلى أثر توقيع الإتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، لوحظ

(١) I bid : P. 46
(٢) I bid : P. 72

جدول رقم ٥

نسبة رءوس الأموال الأجنبية إلى المحلية ومجالات استثمارها من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٢ فى مصر .

الشركات	١٨٩٧ رأسمال اجنبي	١٨٩٧ رأس المال المحلى	١٨٩٧ الجملة	١٩٠٢ رأس المال الأجنبي	١٩٠٢ رأس المال المحلى	١٩٠٢ الجملة
	جنيه إنجليزى	جنيه إنجليزى	جنيه إنجليزى	جنيه إنجليزى	جنيه إنجليزى	
شركات الرهن العقارى	٥٩٦٨	—	٥٩٦٨	١٠٥٢٥	—	١٠٥٢٥
البنوك والشركات المالية	٦٨١	٩٣	٧٧٤	٢١٧٤	١١٨	٢٢٩٢
شركات الأراضى وشركات العقار والمبانى	٣٦٠	٩٨٢	١٣٤٢	٢٣٩٥	٥٧٩	٢٩٧٤
النقل والقنوات ما عدا قناة السويس	١٩٦٨	٢٥٠	٢٢١٨	٣٦٤٥	٣٢٥	٣٩٧٠
الشركات الصناعية والتجارية وشركات التعدين	٢٩٣٥	٦٤٨	٣٥٨٣	٥٩٠٣	٦١٦	٦٥١٩
الجملة	١١٩١٢	١٩٧٣	١٣٨٨٥	٢٤٦٤٢	١٦٣٨	٢٦٢٨٠
قناة السويس	١٨٩٥٦	—	١٨٩٥٦	١٨٣٥٠	—	١٨٣٥٠
المجموع	٣٠٨٦٨	١٩٧٣	٣٢٨٤١	٤٢٩٩٢	١٦٣٨	٤٤٦٣٠

أن رأس المال الفرنسى قــد إزداد زيادة ملحوظة فى السنوات التى تلت الإتفاق[1] ، إذ بينما بلغت جملة الإستثمارات الإنجليزية سنة ١٩٠٢ ، ٩٧٧ر٩ جنيها ، والإستثمارات الفرنسية ١١٥٤٨ جنيهـا ، زادت الأولى إلى ٣٠٢٥٠ جنيها ، بينما زادت الثانية إلى ٤٦٢٦٧ جنيها[2] سنة ١٩١٤ ولم يقتصر الأمر على رؤوس الأموال الفرنسية بل حدث نفس الشىء بالنسبة لـكثير من الدول الأخرى التى تدفقت رؤوس الأموال منها تبغى الربح والتجارة[3] ، ويتضح لنا ذلك من الإحصاء الآتى : (جدول رقم٦)

وكان من نتيجة الأزمة المالية التى نشأت فى سنة ٧ ١٩ أن القروض على الرهونات قد زادت فى تلك الفترة . إذ أن الأطيان التى كانت كانت مرهونة من قبل اضطر أصحابها أن يقترضوا عليها لتفريج أزمتهم ، وبذلك استفادت الشركات التى تعمل فى الرهن العقارى أكثر من غيرها ، ويكفى أن نعلم أن البنك العقارى استطاع أن ينزع ملـكية أراض قدرها ٠٠٠ر١٠٠ر١ فدان فى الفترة من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٣[4] .

أما منذ قيام الحرب العالمية الأولى ، فنجد أن رأس المال المحلى قد بدأ يزداد على حساب رأس المال الأجنبى ، إلى أن ذلك لا ينفى أن ذلك لا ينفى أن الأخير قد ظل محتفظا بسيطرته وغلبته ، فبينما بلغت رءوس أموال الشركات والبنوك التى تـكونت منذ قيام الحرب حتى سنة ١٩٣٤ ، ٢١٣٦٥ جنيها ، نجد أن نصيب رأس المال الأجنبى منها هو ١٢٩٨١٠٠٠ أى بنسبة ٥٩ ٪ ، أما رأس المال المحلى فقد بلغ ٨٣٨٤٠٠٠ جنيها[5] .

(١) I bid : P. 52
(٢) I bid : P. 46 & 72
(٣) I bid : P. 53
(٤) I bid : P. 67
(٥) I bid : P. 89

(جدول رقم ٦)

توزيع رؤوس الأموال الأجنبية سنة ١٩٠٢[1]

الشركات	إنجلترا		فرنسا		بلجيكا		بلاد أخرى		الجملة	
	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال	عدد	رأسمال
		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه
شركات الرهن العقارية	٢	٢٢٠٨	١	٨٣١٧	—	—	—	—	٣	١٠٥٢٥
البنوك	٣	٢٠٩٦	١	٦٣	—	—	١	١٥	٥	٢١٧٤
الشركات الزراعية وشركات البناء	٣	٩٠٣	١	٥٥٩	٣	٩٣٣	—	—	٧	٢٣٩٥
شركات النقل	٣	١٧٢٥	—	—	٣	١٣٨٤	١	٥٣٦	٧	٣٦٤٥
الشركات الصناعية والتجارية	١٦	٣٠٤٥	٣	٢٦٠٩	٤	٢٤٩	—	—	٢٣	٥٩٠٣
الجملة	٢٧	٩٩٧٧	٦	١١٥٤٨	١٠	٢٥٦٦	٢	٥٥١	٤٥	٢٤٦٤٢

أما حالة رءوس الأموال الأجنبية سنة ١٩١٤ فيمكن إيراد صورة لها فى الاحصاء الآتى (جدول رقم ٧)[2]

I bid : P. 64
I bid : P. 72

وإذا كانت تلك أمثلة توصح ما كان للأجانب من سيطرة إقتصادية وضحت من بيان ما كان لهم من إستثمارات فى الشركات والبنوك والمؤسسات فإن تلك السيطرة تتضح كذلك إذا تتبعنا نشاطهم فى مجال ملكية الأراضى. يقول الدكتور « محمد كامل مرسى[١] » : « كان مركز الأجانب فيما يتعلق بالملكية العقارية خيرا منه فى تركيا ، إذ بينما الأجانب فى سائر أجزاء الدولة العثمانية لم يكونوا يستطيعون قبل قانون سنة ١٨٦٧[٢] إمتلاك الأراضى ، فانهم فى مصر كانوا يستطيعون ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر ، ذلك أن محمد على رغبة منه فى تشجيع الأجانب على الهجرة إلى مصر ، كان قد سمح لهم بإمتلاك الأراضى رغم نصوص المعاهدات ، وأنعم على كثير منهم ببعض الابعاديات ، أى الأراضى المزروعة ملكية تامة بنفس الشروط التى كان ينعم بهما على الأهالى وأعفاها من الضريبة » ، وعلى الرغم من أن عباس كان يرفض أن يمنح الأجانب حججا الملكية الأراضى ، فقد ظلوا يتملكون الملكيات الكبيرة وخاصة قرب الاسكندرية[٣] بل أن الأراضى الخراجية سمح لهم بتملكها بنفس أحكام الابعاديات[٤] وذلك عندما أصدر سعيد الأمر العالى فى ١٥ جمادى الأول سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨) ببيع الأراضى الخراجية التى تركها

---

(١) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن، مطبعة نورى، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١١٩ .

(٢) كان من نتيجة فرمان ١٨٦٧ الذى منح الأجانب حق تملك الأراضى فى مصر ، أن تكونت شركات عقارية غرضها الإصلاح الزراعى ورهن الأراضى ، أما شركات الإصلاح الزراعى ، فستتحدث عنها فيما بعد ، أنظر :

أمين عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ١٠٠ .

(٣) Baer, Gebriel : A History of Landownership In Modern Egypt, Oxford University Press, London, 1962 - P. 65

(٤) وليم سليمان : « الفلاح المصرى » مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٠ ، ص ٣١ .

واضعو اليد ، وسمح للأجانب بشرائها مع اعفائها بعد تملكها من الضرائب كالإبعاديات أو خضوعها لضريبة العشورية الأقل نفقة من الخراج .

هذا بالنسبة للضرائب ، أما بخصوص الاختصاص القانونى والقضائى ، فان المنازعات الخاصة بالعقارات ، كانت تسوى سياسيا أى بلا قواعد منضبطة أو أصول مقررة مقدما . وبقيت الحال على هـــذا النحو حتى سنة ١٨٥٠ حين استأثرت المحاكم القنصلية بنظر هذه المنازعات ومعها الرهن والملكية فكانت أطيان القطر المصرى يسرى عليها ١٧ قانونا أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية ، وهذا التعدد أعدم كل ثقة فى المعاملات العقارية ، لأن المشترى ما كان يمكنه أن يعرف أى قانون سيطبق على عقده وعلى ملكيته ، بل أن بعض القنصليات أنشأت لها مكاتب للتسجيل ، إلى أن جاء النظام القضائى المختلط لينظم النشاط الإستثمارى الأجنبى[1] .

ولقد ساهمت المحاكم المختلطة مساهمة فعالة حاسمة فى القضاء على ملكيات الفلاحين المصريين لأراضيهم ونقلها للمرابين الأجانب ، وكان ذلك عن طريق نظام استحدثه القانون المدنى المختلط لأول مرة فى مصر وهو الرهن العقارى الرسمى نتيجة لتطبيق القانون الفرنسى سنة ١٨٧٦ ، وهذا النظام لم يكن معروفا فى ظل القانون العثمانى الذى ما كان يعرف من تأمينات الديون إلا بيع الوفاء والفاروقة أو الرهن الحيازى ، ولم يكن جائزاً فى هذا القانون — إلا فى أحوال خاصة — أن ينزع من مالك ملكه إلا برضاه[2] . والواقع أن حصول الفلاح على حق التصرف فى أرضه — فى الظروف التى سادت مصر فى القرن الماضى — لم يكن فى حقيقة الأمر الا لصالح الدائنين .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) Baer : P P. 34 & 35

حالة رؤوس الأموال الأجنبية وتوزيعها ١٩١٤

(جدول رقم ٧)

الشركات	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	أخرى	المجموع
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
شركات الرهن العقارى	١٣٤٩٣	٣٩١٠٢	١٩٨٤	—	٥٤٥٦٩
البنوك والبيوت المالية	٣٧٨٨	١٤٨٥	٣٨٦	٣٤١	٦٠٠٠
شركات الأراضى الزراعية والبناء	٢٧٦٥	١٢٣٧	٨٣٣٠	—	١٢٣٣٢
شركات نقل	٢٧٢٤	—	٢٤٩٥	٥١٤	٥٧٢٣
الشركات التجارية والصناعية والتعدين	٧٤٨٠	٤٤٤٣	١١٠٩	٣٧٣	١٣٤٠٥
الجملة	٣٠٢٥٠	٤٦٢٦٧	١٤٢٩٤	١٢٢٨	٩٢٠٣٩

وقد تضافرت عوامل عدة على مساعدة هذا النشاط فى الاستثمار ، ذلك أن زيادة نفقات الدولة وغرقها فى الديون الأجنبية ، كان يدفع بها وبمتعهدى الضرائب إلى المطالبة بهذه الضرائب بعد أن كانت تدفع عينا ، وعندما كان الفلاح يعجز عن الدفع ، كان يلجأ للدائنين ليقترض منهم ، وهؤلاء كانوا يطلبون رهن أرضه لصالحهم . وكان المرابون يلجأون إلى نزع ملكية الأراضى المرهونة لدى أى بادرة من بوادر التأخير فى الوفاء . وقد أدى التوسع فى إستصلاح الأراضى واتباع نظام تسجيل التصرفات العقارية إلى تحول أنظار المموليين إلى فرص الكسب من الأقراض العقارى. ومن هنا كان ظهور البنوك العقارية المتخصصة سنة ١٨٨٠ واطراد الزيادة فى مواردها وعملياتها .

وكان للبنك العقارى المصرى هو أم البنوك التى وجدت فى هذا المجال فى مصر ، وقد فكر فى تأسيسه بعض كبار الماليين المقيمين فى مصر مثل محال سوارس وردلو وقطاوى ، فاتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكتورانا سيول دى سكونت على تأسيس هذا البنك ، وصدر فرمان بإنشائه فى سنة ١٨٨٣ برأس مال قدره ٦٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا [١] ، زيد تباعا إلى ٤ مليون . وكان الغرض من البنك اقراض أصحاب العقارات المصرية مبالغ برهن عقارى تسدد إما بأقساط سنوية إن كانت لمدة طويلة ، وإما بالتدرج أو دفعة واحدة أن كانت لميعاد قصير . وقد صرحت الحكومة لهذا البنك أن يصدر سندات برهونات عقارية بقدر قيمة ما يتعهد به المقترضون ، ويتداول بها بفوائد تدفع فى أوقات دورية أو تعلى لأجل ما ، على الأصل ، لتأديتها .

---

(١) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، هامش ص ٥٥

ولهذه الشركة أعطاء سلف على رهن عقارى أو بدونه للجمعيات المشتركة فى أعمال حكومية بشرط حصولها على إذن خاص بذلك ، ولها شراء الديون المكفول أداؤها برهونات عقارية وفى فتح اعتمادات بحسابات جارية على رهونات . الخ .

ونظراً لاقتصار البنك العقارى على التعامل مع كبار الملاك والتجاء صغارهم إلى المرابين بفائدة بلغت أحيانا ٣٠ ٪ سنويا ، قام البنك الأهلى سنة ١٩٠٢ بتأسيس البنك الزراعى المصرى بالإشتراك مع السير ارنست كاسل وسلفا جو وزرفودا كى بقصد أقراض صغار الملاك وبتوسيطهم بدلا من قيام البنك الأهلى بذلك مباشرة[1] . ولم يحقق البنك الآمال المعقودة عليه فى فى تخفيض أسعار الفائدة الربوية نظراً لإرتفاع تكلفة الاقراض ، [فقـــد كانت بهاظة تكاليف الاقراض من أمر طبيعى نظراً لتعامل البنك مع عدد كبير جداً من صغار المزارعين واستمر صغار الملاك فى التعامل مع المرابين بسبب اصرار البنك على تقديم بيانات وافية عن الأراضى وعلى السواء فى المواعيد المضروبة ، بينما كانت معاملات المرابين بعيدة عن الروتين .

وثمة بنوك عقارية أخرى أقل أهمية أنشأت فى تلك الفترة، غير أنها لم تصمد لمنافسة البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى . وتقدر القروض التى منحتها البنوك العقارية الكبرى بحوالى ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ موزعـــة على الوجه الآتى[2] .

---

(١) على الجرتيلى : تطور النظام المصرفى ، ص ٢٣١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

سنة التأسيس	اسم البنك	مقدار القروض بملايين الجنيهات
١٨٨٠	البنك العقارى المصرى	٢٩ر٢
١٩٠٢	البنك الزراعى المصرى	٧
١٩٠٥	بنك الأراضى المصرى	٤
١٩٠٨	شركة الرهون المصرية	٣ر٢
١٩٠٣	صندوق الرهون المصرى	١ر٦
١٨٨١	بنك الأراضى والرهن	٥ر
١٨٩١	البنك العقارى الألمانى	٣ر = ٤٥ر٨

وكانت النتيجة أفلاسا واسع الإنتشار بين الفلاحين وبيعاً متلاحقاً لأراضيهم ، ويصور (النديم)[1] ذلك فى حوار مؤلم بين شخصيتين مصريتين هما « يوسف القماش » و « سلامة الصياد ».. يقول سلامة :

— أنا كان عليه فدادين طين ملاح وجانا يوم واحد أفرنجى لابس برنيطه خوص وبنطلون من غير جزمه وسدره منه الخلا .ه. ومعاه وقت دخان بلدى ، وسكن فى بلدنا وصار ياخد ويدى ، يوم فى يوم جاب مربع خمره ، وتلمت عليه ولاد حلق حوش ، إللى بيسرق بيضتين من أمه ويشرب بيهم ، وإللى يسرق لوفصين قطن من بتاع الناس ، وإللى كدا وإللى كدا وهو ، يحسب عليهم الـكباية بقرشين . وإللى يشرب تلاتة يحاسبه على عشرة . سنه فى سنه بقى خواجه ويطلع بالفرط . جت أنا لاحل الوعد لسود وقلة

(١) مجلة الأستاذ ، العدد العاشر فى ٢٥/١٠/١٨٩٢ .

البخت جبت منه سبعة جنيه أول سنة بقوا عشرين والتانية بخمسين والتالتة خد الفدادين وصبحت ياسقاقة مالك عاقة وادنت شايف الحال ... »

ولم يكن للفلاح من ضمان إزاء هذه القوى التى تحوط به ، فقد كان القانون نفسه فى صف الدائنين وكانت الإجراءات القضائية تتم فى القاهرة مرهقة وبلغات أجنبية ، وبهذا الطريق ، كان المرابون يحصلون على الأرض التى تساوى ٥٠ جنيه للفدان مقابل دين قيمته عشرة جنيهات .

ولم تتوان المحاكم المختلطة بمجرد بدء عملها عن أتمام المهمة التى قامت من أجلها ، وكثيراً ما شكا دارسوا القانون المصرى من الغموض الذى صاحب وضع التقنينات المصرية [1] ، ولكن دراسة الوضع الإقتصادى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبالذات الحال الذى كانت عليه ملكية الأرض وقتئذ يكشف لنا عن نواح هامة تجلو لنا الكثير من نواح تاريخنا التشريعى . فمن المعروف أن القوانين المختلطة وضعت والمحاكم المختلطة بدأت عملها قبل أن تسن القوانين الأهلية وتنشأ المحاكم التى تطبقها ، ويفصل بين الإثنين سبع سنوات من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨٣ .

ماذا حدث فى هذا الفاصل الزمنى ؟ تدل الإحصائيات على أنه فى المدة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، وهى تكاد تكون بالدقة الفترة الواقعة بين إنشاء النظامين المختلط و« الأهلى» ، ارتفعت الرهون العقارية وحدها طبقا لتقرير اللورد دوفرين [2] من ٥٠٠،٠٠٠ جنيها إلى سبعة ملايين جنيه تقريبا ، من بينها حوالى خمسة ملايين جنيه رهونا فى القرى . وفى سنة ١٨٨٢ ، قضت المحاكم المختلطة بالبيع الجبرى لعقارات قيمتها ٢٤ مليون قرش تركى

---

(١) وليم سليمان : الفلاح المصرى ، ص ٣٨ .

(٢) سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، ج ٦ ص ٨٥ — ٨٦ .

(١٠٠ قرش = ١ جنيه مصرى) منها ستة ملايين فى القاهرة والإسكندرية ، وأكثر من ١٧ مليون من مديريات الدلتا و ٦٨٠٫٠٠٠ جنيهـــا فقط فى مصر الوسطى والعليا ، ذلك أن المقرضين الأجانب (الذين كانوا يلجأون للمحاكم المختلطة) ، كان أكثر نشاطهم فى مدن الدلتا ، واستمرت بيوع الأراضى خصوصاً بعد وباء الماشية الذى حدث سنة ١٨٨٣ وهبوط الأسعار فى سنة ١٨٨٤ . وفى سنة ١٨٨٥ كتب مدير المساحة فى مصر يقول أنه ما لم ترتفع الأسعار أو يوجد تحسن من أى نوع — فإن أراضى المالك الصغير لابد وأن تؤول حتما إلى أيدى الطبقات المالكة الأكثر ثراء ، وينحدر المالك السابق إلى درجة عامله باليومية [١] » : وهذا ما حدث فعلا فى السنوات القليلة التالية لسنة ١٨٨٠ خاصة إذ لاحظنا أن الجمهرة الكبرى من الطبقات المالكة التى يشير إليها مدير المساحة كانوا من الأجانب . ولقد بلغت مساحة الأراضى التى باعتها المحاكم المختلطة سنة ١٨٨٣ جبراً عن أصحابها ٢٢٫٠٤٧ فدانا ، بينما كانت فى سنة ١٨٨٢ ، ١٨٫١٤٨ فدانا . وفى سنة ١٨٨٥ ، ١٧٨٢٨ فدانا ، وفى سنة ١٨٨٦ باعت المحاكم المختلطة ١٢٩٦٩ فدانا ، وفى سنة ١٨٨٧ بلغ ما يملكه الأجانب ٢٢٥١٨١ ، وارتفع هذا العدد إلى ٥٥٠٫٠٠٠ فدان بعد ذلك بعشر سنوات أو ما يقرب من ١١ — ١٢ ٪ باستثناء أراضى الدولة التى كان الأجانب يملكون منها ما يقرب من ٢٣ ٪ [٢] ، وفيما يلى بيان بتطور النسبة المئوية لما يملكه الأجانب من أراضى زراعية بالنسبة للأراضى غير الحكومية [٣] (جدول رقم ٨) :

---

(١) Baer : P. 37

(٢) Ibid : P. 67

جدول رقم (٨)

السنة	النسبة المئوية	العدد بالأفدنة	السنة	النسبة المئوية	العدد بالأفدنة
١٨٩٦	١١ر٥	٥٧٣٨١٩	١٩١٠	١٣ر٢	٧٢٠٢٣٠
١٨٩٧	١١ر٩	٦٠٤٤٨٥	١٩١١	١٢ر٩	٧٠٦٥٩١
١٨٩٨	١١ر٣	٥٦٥٢٦٦	١٩١٢	١٣	٧١٧٩٠٦
١٨٩٩	١١ر٠	٥٥٧٨٦٨	١٩١٣	١٢ر٨	٧ ٢٦٨٠
١٩٠٠	١١ر٥	٥٨٦١٤٩	١٩١٤	١٢ر٧	٦٩٤٨٩٦
١٩٠١	١٠ر٩	٥٥٤٩٠٩	١٩١٥	١٣ر٠	٧٠٦٥٦٩
١٩٠٢	١١ر٣	٥٨٢٤٩٨	١٩١٦	١٣ر٠	٧٠٨٨٣٣
١٩٠٣	١١ر٣	٥٨٦٢٤٩	١٩١٧	١٣ر٠	٧١٣١٠٥
١٩٠٤	١٢ر٠	٦٣٠٩٢٥	١٩١٨	١٢ر٥	٦٨٠٧٦٤
١٩٠٥	١١ر٩	٦٣٢٥٢٢	١٩١٩	١١ر٤	٦٢٧٥٨٩
١٩٠٦	١٢ر٢	٦٦٥٢٢٦	١٩٢٠	١٠ر٠	٥٥٣٢٧١
١٩٠٧	١٢ر٤	٦٧٤٥٦٤	١٩٢١	٩ر٩	٥٥٠٤٨٧
١٩٠٨	١٣ر٠	٧١٠٨٩٨	١٩٢٢	١٠ر١	٥٦٥٧٨٨
١٩٠٩	١٢ر٥	٦٨٢٥٠٦	١٩٢٣	١٠ر٠	٥٦٣٧٤٦

وهكذا نجد أنه بينما كانت النسبة المئوية لملكيات الأجانب بالنسبة للأراضي الخاصة (غير الحكومية) ٩ر١٠ ٪ سنة ١٩٠١[1]، نجد أنها تصل إلى ٠ر١٣ ٪ فى سنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ ، وهى السنوات التى تمثل قمة المد الإستعمارى فى مصر وقت نشوب الحرب العالمية الأولى . ثم تظل هذه النسبة تتناقص بعد ذلك حتى تصل إلى ١٠ ٪ فى سنة ١٩٢٣ ، أى عندما بدأ المجتمع المصرى — ولو الى حد طفيف — يمارس بعض صور الإستقلال

ويقاوم — إلى حد كبير — المد الإستعمارى، خاصة وأن الرأسمالية المصرية نفسها قد بدأت فى النمو والإزدهار فى هذه الفترة[1] .

وفى أحصاء آخر يبين لنا (باير) كيف أن الأمر لم يقتصر على أن الأجانب كانوا يملكون نسبة عالية من أراضى مصر ، وإنما المهم أن نلاحظ أيضاً (سنة ١٩٠١) :

— النسبة التى بلغتها الإقطاعيات الكبيرة بالنسبة المساحة الكلية للأراضى الزراعية حيث بلغت ٤٣٫٤ ٪ .

— النسبة الكبيرة التى بلغتها إقطاعيات الأجانب الكبيرة بالنسبة لعامة الإقطاعيات الكبيرة حيث بلغت ٢٣ ٪ .

— أن معظم ملكيات الأجانب الكبيرة كانت تتركز فى المديريات والمحافظات ذات الأراضى الخصبة أو ذات الموقع التجارى الهام ، فبينما كانت نسبة الإقطاعيات الكبيرة للأجانب تبلغ ٤٢٫٦ ٪ بالنسبة للاقطاعيات الكبيرة عامة فى منطقة القنال ، نجد أنها بلغت ١٨٫٨ ٪ فى المنيا و ١٤ ٪ فى الفيوم و٥٫٢ ٪ فى أسيوط . أما ملكيات الأجانب من الأراضى بصفة عامة، فقد كانت ٣٠٫٣ ٪ من المساحة الكلية فى منطقة القناة ، بينما بلغت ١٠ ٪ فى القليوبية و١٫١ ٪ فى أسوان[2] .

---

(١) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان فى سنة ١٩٠١ ترجمة وطبع المقطم ، ص ٤٤

I bid : P. 67 — ١

(٢) عبد القادر حمزة . جريدة الاهالى : العدد ١٥٤ الصادر فى ١٩١١/٤/٢٣

أما إذا نظرنا إلى إقطاعيات الأجانب الكبيرة بالنسبة إلى جميع ما يمتلكه الأجانب فقط فسنجد أنه فى سنة ١٩٠١ ، بلغت الملكيات التى تزيد عن ٥٠ فدان، ٩٢ ٪ ، بينما كانت نسبة الملكيات التى تبلغ مساحتها من ٥ — ٥٠ فدان ١ر٧ ٪ ، وما يقل عن ٥ أفدنة ، كانت نسبته ٩ر٠ ٪[2] . أما فى سنة ١٩١٩ ، فقد كانت الأولى ٥ر٩٢ ٪ والثانية ١ر٦ ٪ والثالثة ١ر ٪[1] .

وعندما كان يحدث تغير كبير فى الأراضى المملوكة ، كانت أراضى الأجانب أقل تأثراً . ومن اليسير تفسير ذلك لأن عدداً كبيراً من هذه الأراضى كانت تملكه الشركات ، كما أن ملكية الأجانب للأرض لم تكن معرضة لعامل التفتت عن طريق التوريث مثلما كان يحدث لاراضى الوطنيين ولعل الفترة التى شهدت أكبر نسبة فى زيادة ملكية الأجانب للأراضى هى الفترة الواقعة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٠ لان عدداً كبيراً من شركات الاراضى تكون فى هذه الفترة ، كما أن تلك الفترة كانت تشهد تزايدا فى وفود الاجانب المهاجرين إلى مصر .

هذا وقد لعبت شركات الأراضى دوراً رئيسياً فى تسرب الأرض الزراعية المصرية إلى أيدى الأجانب بما كانت تملكه من خبرات فنية ورءوس أموال ضخمة وسلطة سياسية ، ويمكن أن نذكر من هذه الشركات :-

---

(١) Bear : P. 122

— شركة أراضى أبو قير، وقد تأسست سنة ١٨٨٨ (مارس) برأسمال بريطانى واتخذت لندن مقراً لها وكان غرضها إصلاح وتملك الأراضى المعروفة باسم بحيرة أبى قير بالقرب من الاسكندرية التى تبلغ مساحتها ٣١ ألف فدان(١) .

— الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضى. وقد تسجلت فى أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، وبدأت نشاطها برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيه وارتفع ما تملكه من أراضى من ٢٧٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ إلى ٤٩٦١ سنة ١٩٢٤ .

ـ شركة أراضى الغربية : وقد تأسست فى يونية سنة ١٩٠٥ ، وبلغ مجموع ما كانت تملكه من أفدنة سنة ١٩٠٧ ، ٦٥٠٠ فدان(٢) .

ـ الشركة المصرية الجديدة : وقدتأسست فى إنجلترا فى يولية سنة ١٨٩٩ ، وزاد ما تملكه من فدادين من ٤٨٠٠ إلى ٦٥٨٢ سنة ١٩٢٤ .

---

(١) Baer : P. 230

وإذا كانت إرادة الاستعمار فى السيطرة الاقتصادية على مقدرات مصر واستغلال قواها العاملة بأدنى الأجور قد أطلقت شراهة الاستعمار فى الزحف الجنونى على بلادنا ، فان هذه الارادة نفسها قد خلقت عند تحقيقها قوة تدميرها ، فالصناعات التى أستوجبت المصالح الاستعمارية أقامتها فى مصر مثل المواصلات والدخان وحلج الأقطان .. الخ هى نفسها التى لعبت دوراً بارزا فى نشوء قوى جديدة وإرادة أخرى فى التحرر تناهض إرادة الاستعمار والاستغلال متمثلة فى أحدى القوى الأساسية فى حركة التحرر الوطنى وهى الطبقة العاملة

أنظر : مجدى فهمى « دور الطبقة العاملة فى الحركة الوطنية » مجلة الطليعة ، مايو ١٩٦٥ ص ٣٦

(٢) Baer . P. 152

ـ الشركة الزراعية والصناعية : تأسست فى مارس ١٨٩٧ وقد بلغ ما تملكه سنة ١٩٢٤ ، ١٩٠٢٠ فدان .

ـ شركة أراضى سيدى سالم : تأسست سنة ١٩٠٦ (يونية) وكانت تملك ١٤٥٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

ـ شركة أراضى الشيخ فضل : تأسست فى مارس ١٩٠٥ ، وكانت تملك ٨٨٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

ـ شركة أراضى البحيرة : تأسست فى سنة ١٨٩٤[١] ، وبلغ ما كانت تملكه سنة ١٩٠٩ ، ١٢٠٠٠٠ فدان .

ـ الإتحاد العقارى المصرى : تأسس سنة ١٩٠٥ ، وبلغ ما كان يملكه سنة ١٩٠٧ ، ١٢٣٠٠ فدان . إلى غير ذلك من شركات .

وقد اتخذ استغلال هذه الشركات شكلين رئيسين .

أولا : شكل المتاجرة بالأرض بوصفها سلعة ، يجرى إستثمار رأسمال محدد فى إصلاحها ، ثم يجرى بيعها والحصول على ربح من ذلك .

ثانياً : شكل زراعة الأرض بإستخدام العمال الزراعيين ، وتسويق

---

(١) يذكر ابراهيم عامر أنها تاسست سنة ١٨٨١ ، أنظر ـ الأرض والفلاح ، س ، ٩٨

حاصلاتها فى السوق لأغراض الإستهلاك أو للأغراض الصناعية[1] .

وعلى الرغم من أن هذه الشركات توصف رسميا بأنها شركات مساهمة فان معظمها قد تكون برؤوس أموال أجنبية .

ولم تستطع الحكومة بطبيعة الحال أن تتدخل لتوقف عملية تسرب الأرض إلى الأجانب بفضل ما كان عليه الاحتلال من قوة وسيطرة شلت ارادتها وحولتها إلى دمية تؤدى كل ما يملى عليها من أدوار ، وأبرز مثل على ذلك ما يرويه لنا محمد فريد من مذكراته ، إذ يقول[2] :

« فى يوم الثلاثاء ٨ مايو سنة ١٨٩٤ ، أشهرت الدائرة السنية بيع أطيانها فى تفتيش بسنديلة بالوجه البحرى البالغ مقدارها ١٢٣ ألف فدان بناء على طلب شركة رى البحيرة ، وكان الثمن الأساسى ٢٤٤ ألف جنيه مصرى ، حيث أن أغلبها برارى ، وكان الرأى العام كاسف البال متأسف من تملك هذه الشركة الأجنبية مثل هذا القدر من الأطيان صفقة واحدة وتكلمت بذلك الجرائد ، ولكن لم يسمع نداؤها حيث أن رئيس الشركة بوغوص باشا نوبار بن نوبار باشا رئيس مجلس النظار الجديد . لكن ظهرت شركة وطنية يوم المزاد تحت رئاسة محمد بك البابلى وحسن بك مدكور ، واشتراك كثير من التجار وعمد الجهات التى بها الأطيان المراد بيعها ، وأزادت إلى أن رسا عليها المزاد بمبلغ ٢٧٤ ألف جنيه مصرى . لكن يخشى الناس أن مجلس النظار لا يصدق على

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٨

(٢) مجلة الهلال ، الجزء الثالث ، س ١٣ ، ص ١٢

هذا الهيم نظار الخاطر بوغوص باشا ، إذلا يرجى من نوبار باشا الذى أغتنى من السرقة والخيانة أن يقدم صالح الشركة الوطنية على صالح ابنه الذى ربما كان نائبا عن والده فى هذه المسألة » .

وفى ١٢ مايو ، عاد محمد فريد ليكتب : « تحقق ما كنا نخشاه من عدم تصديق الحكومة على بيع تفتيش بسنديلة إلى الشركة الوطنية وأعطائه إلى شركة رى البحيرة »(١) !!

ويكفى أن نقول أن الحكومة تركت الشركات الاجنبية تنمو فى هذا الصدد دون تحديد نفوذها فى المضمار المصرى، فلم تشرع أى تشريع يفيد المصريين فى وظائفهم ولا فى مجلس إدارتها ، ولا فى طريقة تكوين رؤس أموالها ، بل أن كثيراً ما أشترت بعض الشركات الاجنبية المؤسسات الوطنية ، ولم يتمين منها سوى الخدمة والعمال من المصريين ، كاحدث فى سنة ١٨٨١ عندما أستولت شركة فرنسية على مصانع السكر التى أنشأها سعيد واسماعيل ، وأصبحت طعمة باردة فى يد المستثمرين وغير المصريين (٢) .

وفى أستعراض بعنوان « السقايين » ألفه « بديع خيرى » ولحنه سيد درويش لفرقة نجيب الريحانى نجد تصويراً شعبياً طريفاً لاستغلال الأجانب وأستئثارهم بأم الأعمال دون المصريين (٣) .

---

(١) المرجع السابق

(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٩٥

(٣) محمود أحمد الحفنى : سيد درويش ، اعلام العرب (٧) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، يوليو ١٩٦٣ .

السقــــايين

يهون الله　　يعوض الله

ع السقايين دول شقيانين　　متمفرتين م الـكوبانية

خواجاتها جونا　　حيطفشونا

ليه بيرازونا　　دى صنعة أبونا

متعبرونا يا خلايق

* * *

عملوها فينا　　طيب رضينا

ما ينفعونا　　ويلزمونا

ويشغلونا يا أخونه

اشمعنا يعنى　　باواو وينى

يأكلوا الصينية　　وياخذوا الماهية

مْ الـكوبانية وعلاوله

* * *

وابن البلد دى يطفح الدردى

ما يتعدلشى يمكن ما يطولشى يتعشى طرشى

ويعوض الله يهون الله

ويعوض الله

وحنا بنسير وأهيه ماشية

قيادة الأجانب للجهاز الإدارى :

ومن الطبيعى ألا تطمئن الرأسمالية العالمية إلى أن يتولى المصريون مراكز القيادة الفعلية فى مناصب الإدارة وإلا فقد يؤدى ذلك إلى « نكسة » كبيرة تلحق بمصالحها الإقتصادية التى تغلغلت فى كل أرجاء البلاد ، ومن ثم بدأت تستغل عددا كبيراً من المهاجرين الأجانب فى شغل الوظائف القيادية ، ففى سنة ١٨٧٩ إلتحق بخدمة الحكومة المصرية ما لا يقل عن ٢٠٨ جيء بهم من الخارج وجيء فى سنة ١٨٨٠ بـ ٢٥٠ . وفى مارس من سنة ١٨٨٢ ، كان عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ موظفاً يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنيهاً شهريا ، وكان ذلك فى وقت تدهورت فيها حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الإدارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة ، والدائنون الوطنيون أما رفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض[1] .

ثم رأينا فيما بعد اللورد دوفرين نفسه يحاول أن يبرر اطعام هذا الجيش الجرار بحجة ذات وجهين : أولا ، أن الموظفين الأجانب هم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيها . وثانياً ، لأن الحكومة المصرية لاتلبث بدون أولئك الموظفين الأجانب أن تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات المخربة والأعمال الهندسية الخداعة .

ولقد ظهر فيما بعد أن الموظفين الوطنيين لم يكونوا ٥٣٠٠٠ ، بل كان عددهم

---

(١) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٢٠٩

٩٢٠٠ ، وأن اللورد دوفرين هـذا اعتمد على تقرير المستر (ماليت) ، فضمن العدد الأول جنود الجيش النظامى والبوليس وعمال الجمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم . وهنا تبين أن عدد الموظفين الأجانب ينيف عن ١٠ ٪ من مجموع الموظفين ، هذا فضلا عن أنهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفى مواعيدها ، فى حين أن الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولا يتسلمون مطلقا مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام(١) .

وفى سنة ١٨٨٦ كتب السير بارنج يقول : « من الأسباب الجديدة التى أدت إلى الارتباك المالى الموجود الآن فى الحكومة المصرية تلك السنة التى اتبعت فى السنين الماضية ، سنة حشر عدد كبير من الموظفين الأوروبيين فى وظائف الحكومة » . وإلى هذا أضاف كما هى عادته تعليلا خاطئا ، إذ قال : « أن سنة ١٨٧٩ هى أول سنة شعر الناس فيها وطأة المراقبة المالية الأوروبية على المالية المصرية ، ولكن قبل أن تثمر هـذه المراقبة ثمرا يذكر ، وقعت الحوادث التى ختمت بالثورة العرابية » . فلقد رأينا أن فى تلك السنوات التى « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الأوروبية »، أن زخر سيل الموظفين الأوربيين ، بل أن السير بارنج نفسه يقول . « أن إنعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد فى سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢». ومما ينبغى ملاحظته أن خطة السير إيفلن بارنج جملته يتناسى أن أولئك الموظفين الجدد ، كانوا كلهم من الأوربيين(٢) .

هذا وقـد رفع اللورد كرومر تقريراً إلى اللورد « ايدسلاى » وزير الخارجية البريطانية يوضح فيه أبعاد هذه المسألة حتى سنة ١٨٨٧ ، أى بعد

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١١ — ٢١٢

الإحتلال بخمس سنوات لمقارنته بما كانت عليه قبل ذلك ، واعتمد فى هذا على الرسالة التى أرسلها السير أدوارد مالت بتاريخ ١٨ /٥ / ١٨٨٢ ، وهى الرسالة المنطوية على قائمة تفاصيل حالة الأوربيين المعينين فى خدمة الحكومة المصرية وتقول تلك الرسالة ، أن جملة الموظفين الأوربيين فى إدارات الحكومة المصرية كانت قبل الاحتلال ١٢٦٣ موظفا يتقاضون ٣٧٣٤٩١ج[1] ، أما فى سنة ١٨٨٧ فقد بلغ عددهم ١٦٦٢ يتقاضون ٤٤٧١٩٢ جنيها . ويبرر اللورد كرومر فى تقريره هذه الزيادة بأن معظمها قد حصل فى سلكى البوليس والجندرمة حيث زاد عددهم سنة ١٨٨٣ ، ٣٢١ رجلا عما كانوا عليه سنة ١٨٨٢ ، يتقاضون ٣٧٩٨٣ جنيها ، وهذه الزيادة ناشئة عن تأليف فريق من الضباط الأوربيين فى سلك البوليس أغلبهم من الانجليز .

وفى الإدارة العسكرية حدثت زيادة منذ عام ١٨٨٢ فى العدد قدرها ٣٩ ضابطا بمرتبات تبلغ ٢١٣٧٢ جنيها ، وذلك ناشىء عن أن الجيش المصرى فى ذلك الوقت كان يحتوى على عدد من الضباط الانجليز . وقد جرى فى عام ١٨٨٢ تنظيم إدارة جديدة يعرف رجالها بخفراء السواحل ، ولا بد لهذه الادارة ذات الوظيفة الهامة -- فيما يقول كرومر — أن يشغلها الأوربيون كذلك ، فالتحق بها ٤١ أوربيا تبلغ نفقاتهم ٥٧٦٢ جنيها .

ويحاول كرومر أن يبين ضرورة هذا التغيير وهذه الزيادات ، فيقول : « من المعلوم أن حوادث سنة ١٧٧٢ قد قضت من وجه الضرورة بتعيين عدد ما من الضباط الانجليز فى الجيش المصرى . على أن وجودهم فى خدمة هذا الجيش لم يكن ذريعة لانتقال السلطة المدنية لأيدى الأوربين (١١) ، كما أن

---

(١) يوسف آصاف : تاريخ عام ١٨٨٧ ، طبع بمطبعة القاهرة الحرة ١٨٨٧ ، ص ٨٤

إنشاء فرقة من البوليس التليان والنمسويين لخـــدمة المدن الـكبيرة لم يحدث مثل ذلك الانتقال، أما إدارة خفر السواحل ، فقد كان من وظائفها أن تمنع تهريب التبغ الذى يهربه الأوربيون على الغالب ، فـكان لذلك من الضرورة أن يعين فى هذه الإدارة عمال أوربيون . . »[١] . والحق أن المسألة ليس مسألة عددية ، وإنما هى مسألة السلطة التى فى أيدى العنصر الاوربى والتى تجعل من ممـارسة المصرى لعمله مجرد أداة فى آ لة كبيرة توجهها أيد أجنبية . .

ويتتبع كررمر النتائج التى حدثت فى أقسام أخرى من الجهاز الادارى الادارى ، فنى قطاع وزارة العدل ، نجد زيادة ٨ أشخاص زادت بهم النفقات ٨٥٤ جنيها سنويا ، وأما هيئة القضاة المختلطة ، فقـد زادت منذ سنة ١٨٨٢ ٦١ رجلا ، فزادت بهم النفقات ١٠٤٢٩ جنيها ، ولو لم تحصل هذه الزيادة لجاءت جملة النفقـات فى سنة ١٨٨٦ (ماعدا مخصصات الجيش والبوليس وخفراء السواحل) .

أما وزارة الأشغال ، فعلى الرغم من أن عدد الأوربين كان ١٠١ سنة ١٨٨٢ فصار ٧٨ سنة ١٨٨٧، إلا أن مصروفات الوزارة زادت ٦٥٥٩ جنيه فى السنة نتيجة إستخدام مهندسين إنجليز أخذت رواتبهم من المليون جنيه المخصصة للرى حسب إتفاقية لندن سنة ١٨٨٥[٢] .

أما من حيث جنسيات الأوربيين الزائدين ، فتدل الاحصائيات ، على أن الزيادة كانت ١٠٦ من الإيطـاليين ، و ١٥٥ من الانجليز و ٥٧ من النمسويين

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦

و ٣٠ من مختلف الجنسيات أما عدد الموظفين الفرنسيين فقد نقص ٩ أشخاص. هذا وقد كان متوسط رواتب الأوربيين (ما عدا موظفى الجيش والبوليس) سنة ١٨٨٢ هو ٢٩٥ جنيه ، فإذا به يصل إلى ٣٠٠ جنيه فى السنة سنة ١٨٨٧

ثم يتناول كرومر زاوية هامة لا يجد حرجا من التطرق إليها بما عرف عن الإستعماريين من صفاقة ، فهو يقول انه بصرف النظر عن مسألة جنسيات الموظفين الأوربيين المعينين فى خدمة الحكومة المصرية ، يرى « أن الحلول العسكرى قد بعث بحكم الضرورة على أن تكون أعمال الإدارة المصرية سائرة تحت تأثير المشورات الإنكليزية أكثر منها بمؤثرات الإرشاد الفرنسوى والإنكليزى أو الدولى من طريق الإشتراك[1] ..» . ويزعم كرومر « أن هذا الإنقلاب قد عاد على البلاد بخير عظيم » ، وهو فى هذا يحاول أن يوهم بأن المصريين يؤثرون أن تنفرد دولة واحدة فى أجراء نفوذها على إشتراك دولتين أو أكثر . ولم لا ؟ ، أن القاعدة — كما يبدو — هى أن مصر لابد وأن تخضع لمشورة وقيادة الأجانب ، وما دام الأمر كذلك ،فلابد وأن يتوحد مصدر هذه القيادة بحيث لا تتعدى دولة واحدة ولتكن هى دولة الإحتلال ! !

وإذا كان كرومر قد نفى أن تكون للأوربيين الكلمة الأولى والنفوذ الأكبر ، فهو يعود هنا للاعتراف الضمنى بما قد نفاه « فزمام الجيش المصرى ملقى فى واقع الأمر فى أيدى الضباط الإنجليز » و « النفوذ الإنجليزى سائد أيضاً على مصلحة الأشغال العمومية بالرغم من وجود ستة عشر موظفاً إنكليزيا فى هذه المصلحة بين ثمانية وسبعين موظفاً . أما الباقون وعدهم ٦٢ ، فمعظمهم مؤلف من الفرنسويين والتليان ، ومع ذلك فالوظائف الأكثر أهمية من

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨

سواها فى هذه الإدارة يتولاها فريق من الإنكليز[1] » والقسم الأعظم من نظارة المالية يتولاه الموظفون الأوربيون « وضرورة وجوده بين أيديهم ناشئة عن أهمية مصالح الأوربيين المالية فى القطر المصرى »[2] .

وفى سنة ١٨٩٠ أوردت جريدة « البوسفور » الفرنسية فى مصر إحصاء عن عدد كبار الموظفين الانجليز فى مصر الذين « يثقلون بمرتباتهم كاهل الميزانية » كان كما يلى[3] .

عدد	الوظيفة
١	مستشار مالى
١	مدير عام لحسابات المالية
٦٥	ضابط ملحق بالجيش المصرى
١	وكيل وزارة الأشغال العمومية
١٥	مهندس
١	مدير عام للسجون
١	مدير عام للصحة
٥	أطباء ملحقين بالصحة كمفتشين
١	مدير عام للأمن العام
٣	وكلاء إدارة الأمن العام

(١) المرجع السابق ، ص ٩٠
(٢) المرجع السابق ، ص ٩١
(٣) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٨٩

١ مدير المآثر

١٨ ضابط بوليس ، فيصير المجموع = ١١٣

أما كيف كان هؤلاء « يثقلون الميزانية »، فهذا ما توضحه الأرقام الخاصة بالمرتبات ، ففى إحصائيات سنة ١٨٩٧ ، نجد أن الوظائف التى يبلغ مرتب الموظف فيها أقل من ١٣٠ جنيه ، تبلغ نسبة المصريين فيها ٨٩ ٪، أما الأوربيون فتبلغ نسبتهم ١١ ٪ تقريباً . هذا بينما تبلغ نسبة المصريين فى الوظائف التى يتراوح المرتب الشهرى فيها بين ٣٠ جنيه و ٧٠ جنيه ، ٥٠ ٪ ، والأوربيون ٥٠ ٪ كذلك ، أما الوظائف التى يزيد فيها المرتب على ٧٠ جنيه شهرياً ، فان نسبة المصريين تبلغ ٣٠ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الأوربيين ٧٠ ٪ وذلك يتضح فيما يلى[١] . جدول رقم (٩)

وقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة أن الوظائف الصغيرة والمرتبات — الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما إلى الإرتشاء ، وأن الرجل فى مصر لا يستطيع أن يعيش بمرتب شهرى قدرة ستة جنيهات أو سبعة[٢] !!

وهناك وثائق خطية أخرى فى هذا الصدد تكشف عن البون الشاسع بين ما كان يصرف للمصريين « بالكاد » وما كان يمنح للأوروبيين « بوفرة» فقد جاء بإذن رفت نمرة ٢٤٥٤ أن ماهيه الخواجه أدوارد كايز من مستخدمى ديوان نظارة المعارف بوظيفة خوجه خط أفرنكى كانت ١٢٠٠[٣]، وجاء بإذن رفت نمرة ٩٣٤٧٩ أن راتب الشيخ محمد يوسف من مستخدمى نظارة المعارف

White : op. cit. P. 190

(٢) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٤٨٦ .

(٣) وثائق خطية بدار الوثائق التاريخية محفظة رقم ١ ، إذن رفت نمرة ٢٤٥٤ بتاريخ ٣١/١٢/١٨٨٧ .

جدول رقم (٩)

الجنسية	المرتب الشهرى			العدد الكلى
	جنيه أقل من ٣٠	جنيه من ٣٠ ـ ٧٠	جنيه فوق الـ ٧٠	
مصريون	١٠٣٤٢	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٥٥
إيطاليون	٢٢٥٦	٢٣	٦	٢٨٥
فرنسيون	١٨٦	٥٨	١٩	٢٦٣
يونان	٨٢	٧	٣	٩٢
نمسويون	٦٨	٥	٤	٧٧
ألمان	٢١	١١	٥	٣٧
جنسيات أخرى	٣٥	٦	٢٠	٦١
جملة الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
العدد الكلى	١١٣٠٦	٤١٥	١٤٩	١١٨٧٠

بوظيفة خوجة قرآن وخط عربى كانت ٢٠٠ جنيه[1] وجاء بإذن دفتر نمرة ٢٤٥٣، أن راتب عبده أفندى حسنى من مستخدمى ديوان نظارة المعارف معيد انكليزى كانت ٦٠٠ جنيه[2]، بينما جاء بإذن دفتر رقم ٢٢٥٠ أن راتب الخواجة ما كندش من مستخدمى نظارة المعارف بوظيفة خوجة انجليزى ١٩٥٠ قرشاً[3].

(١) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن رفت نمرة ٢٤٧٩

(٢) المرجع السابق ، محفظة رقم ١ ، اذن رفت نمرة ٢٤٥٣

(٣) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن رفت نمرة ٢٢٥٠ بتاريخ ١٨٨٥/١٢/٢٤

وجاء بإذن نقل رقم ٢٤٦٢ بأن راتب الشيخ حسن الطويل من مستخدمى ديوان المعارف بوظيفة مفتش ثان للغة العربية كان ١٢٠٠ قرشاً[١] ، وجاء بإذن نقل رقم ١٧٧١ بأن راتب المسيو باربير من مستخدمى ديوان المعارف بوظيفة مفتش للعلوم الرياضية كانت ٥٠٠٠ قرش[٢] ، أى ما يزيد عن أربعة أضعاف ما يتقاضاه المفتش المصرى الذى يقوم بنفس مهمة التفتيش[٣] .

وكثير من كتاب الغرب لا ينكرون هذه الحقائق المذهلة ، فالمسيو « هنس ريزنر » محرر جريدة السكوريه ديجيبت ينفى ماقد يتبادر إلى الإذهان نتيجة ماذكره كرومر من أن الوظائف الكبرى والمرتبات الكبيرة كانت ضرورية نظراً لضخامة الأعمال التى كان الأوربيون يضطلعون بهـا ، ونظراً لكفاءة هؤلاء الموظفين إذ يقول : « يمكن أن يقال بوجه الإجمال أن المتعلم من الإنكليز يبقى ، ومن لم يكن متعلماً ولكنه يتصف بالنباهة يذهب إلى المستعمرات ، ومن لا معرفة له ولا عقل يؤتى به إلى إلى مصر ، بذلك أصبحت مصر ملجأ لكثير من الأشخاص الذين لا عقل لهم ولا علم عندهم ، ولكن الحظ قد أفاض عليهم حماية قوية . فكم من أبناء أشراف لا ينتفع بهم فى إنكلترا أو من غير أبناء الأشراف يحصلون هنا على وظائف لا تستدعى القيام بها شيئاً من العمل ولا من الفكر وينقدون مرتبات فادحة ، بذلك تضطر الحكومة المصرية إلى أن تنفق فى خدمات وهمية مبالغ تكفى لاغناء فلاحى قرية كاملة »[٤] .

---

(١) المرجع السابق ، محفظة رقم ١ ، اذن نقل رقم ٢٤٦٢ بتاريخ ١٦/٨/١٨٨٥

(٢) المرجع السابق ، محفظة رقم ٢ ، اذن ١٧٧١ بتاريخ ٣/١١/١٨٨٥

(٣) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ، الأنجلو المصرية ١٩٦٦ ، ص ٧٨

(٤) هنس رزنر : مصر فى عهد الاحتلال الانكليزى ، ص ٦٦

وليس الأمر قاصراً على تثقيل كاهل الميزانية الحكومية بالماهيات ، بل أن معظم الموظفين الانجليز الذين يدخلون فى خدمة الحكومة كانوا لا يمكثون إلا بضع سنين ثم يعودون إلى إنجلترا ، وبما أن رواتبهم كانت عالية ، فيترتب لهم عند سفرهم معاش عال أيضاً لا نسبة بينه وبين مدد خدماتهم غالباً ، زد على ذلك الإنعامات والمكافآت التى تدفعها الحكومة كل وقت ، فانها كانت كذلك عالية ، مثال ذلك أنه لما ألغى تفتيش عمـــوم البوليس سنة ١٨٩٤ ، أعطت الحكومة (ستل) باشا أنعاما أكثر من ٥٠٠٠٠ فرنك ليس له حق فيهـا ، فضلا عن المرتب العظيم الذى منه أودعت مبالغ طائلة فى إنجلترا ، وفضلا عن كون خدماته التى أداها قليلة وراتبه عليها فاحشاً ، فإنه قد رشح بتلك الخدمات فى مصر إلى مركز عال فى إنجلترا وأنعم عليه الخديوى بنيشان ، كل ذلك فى حين أن الجرائد المصرية والأجنبية تنشر تقارير تأخذ بالقلوب كل مأخذ عن حالة الفلاح التى يرثى لها ، وليس عند الحكومة بدلا من النقود ما تخفف به مصابه .

ويسوق لنا (رزنر) مثلا آخر وهو أن المهندس ريد Read كان يتقاضى فى الهند مرتباً قدره ١٠٠٠٠ فرنك فجىء به إلى مصر فى سنة ١٨٨٥ ورتب له ماهية قدرها ٢٦٠٠٠ فرنك ومصاريف سفرية ٢٢٠٠ ، ومصاريف إنتقـــال ٢٦ فرنك يومياً وذهبية تحت تصرفه ، وشهرين أجازة كل سنة ، فلكيلا يضيع حقه فى المعاش فى الهند ، كان يؤدى هنا وظيفته بصفة أنه فى أجازة يقضيها فى مصر[1] . وفى سنة ١٨٩٠ زيد راتبه حتى بلغ ٢٩٠٠٠ فرنك يدفع عنه ٣٩٠٠ فرنك لحكومة الهند لـكى لا يفقد حقه فى المعاش ، وقد أعطى مسكناً بسراى وبساتين القناطر الخيرية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧

ومن الغريب بعد هذا وبالرغم منه ، أن يسجل كرومر أسفه لخطأ السياسة البريطانية (كـذا) فى انها لم تأت بالعدد الـكافى من الشبان الانجليز بعد تعليمهم لغة البلاد لتعيينهم مديرين وحكمداريين للبوليس وهلم جرا ، ! ! وهو يعتقد أن هذا لو كان قد تم « لـكنا بلغنا من النتائج الإدارية أحسن مما بلغنا الآن » ، وهو فى هذا صادق بالنسبة لوجهة النظر الاستعمارية « ولـكننا رفضنا هذه السياسة بعد التروى وقر الرأى على ان لا نجعل الإدارة انجليزية إلا بقدر ما تقتضيه الأحوال واخترنا التسامح فيما يظهر من القصور وقـلة الـكفاءة بالاكتفاء بالتقدم البطىء على اتباع السياسة التى تقتضى ابعاد العنصر الوطنى عن خدمة الحـكومة[1] » .

وحتى يجد كرومر لرأيه هذا سندا منطقيا ، يزعم أن عددا من المصريين أنفسهم هم الذين ألحوا عليه فى السنوات الأخيرة على ضرورة تعيين المزيد من الإنجليز لتوجيه الإدارة الحـكومية « وقـد طلب إلى مرارا وخصوصاً فى السنين الأخيرة أن أزيد عدد الموظفين الأنـكليز فى مصر كثيراً ، والغريب أن أكـثر الذين طلبوا من ذلك ليسوا من أبناء وطنى ... بل أن أكـثر الذين طلبوا منى زيادة عدد الموظفين الأنـكليز هم من المصريين أنفسهم[2] » . وليس ذلك بغريب ، فالاستعمار فى كل مكان وفى كل زمان .. يحيط نفسه بمجموعة من العملاء ذوى النفوس الضعيفة ممن يلمس فيهم الاستكانة والخنـوع و « الذيلية » ، ومن ثم فمن الطبيعى أن يسعى هؤلاء إلى مزيد من كسب رضا السلطة ولو كان ذلك على حساب وطنهم بطلب المزيد من السيطرة الاستعمارية

---

(١) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة المالية فى مصر والسودان عن سنة ١٩٠٣ ، ترجمة وطبع مطبعة المقطم ـ ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠

جدول رقم (١٠)

عدد الموظفين المصريين والأجانب فى دواوين الحكومة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٦ [1]

الدواوين	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	الجملة	أوربيون	مصريون	الجملة	أوربيون	مصريون	الجملة	أوربيون	مصريون
الديوان المركزى	٢٤٦	٢٥	٢٢١	٢٩٩	٣٨	٢٦١	٥٣	١٣	٤٠
السكرتارية	٣١	١٠	٢١	٢٧	٧	٢٠	—٤	—٣	—١
المراقبة	١٤	٤	١٠	٢٥	١٣	١٢	١١	٩	٢
الاموال المقررة	٧٣	٤	٦٩	٨٧	٤	٨٣	١٤		١٤
الدفترخانة	٣٥	١	٣٤	٣٦	١	٣٥	١		١
بيع الاراضى	٣٧	١	٣٦	٥٤	٢	٥٢	١٧	١	١٦
الجمارك	٣٩٦	٥٠	٣٤٦	٥٧٩	٤٦	٥٣٣	١٨٣	—٤	١٨٧
حفر السواحل	١١٧	٤١	٧٦	٢٢٩	٤٣	١٨٦	١١٢	٢	١١٠
البوستة	٤٧٤	٨٤	٣٩٠	٧٣١	٩٣	٦٣٨	٢٥٧	٩	٢٤٨

(١) كرومر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان، عن سنة ١٩٠٦ ترجمة ومطبعة المقطم ، ص ٦١

الموانى والفنارات	٩٧	٤٤	٣٣	١٦١	٨١	٨٠	٦٤	٣٧	٢٧
المساحة	٣٠	١٧	١٣	٧٠	٢٨	٤٢	٥٠	١١	٢٩
الأشغال العمومية	٥٦٦	٥٢	٥١٤	٦٣٩	٩٩	٥٤٠	٧٣	٤٧	٢٦
الحقانية(١)	١٥٣٨	٣١	١٥٧	١٦٠٠	٣٦	١٥٦٤	٦٢	٥	٥٧
المعارف العمومية	٧٢٣	٩٢	٦٣١	٩٥٤	١٦٠	٧٩٤	٢٣١	٦٨	١٦٣
السكة الحديد	٢٧٨٩	١٢١	٢٦٦٨	٥٢٠٤	٤٢٤	٤٧٨٠	٢٤١٥	٣٠٣	٢١١٢
التلغراف	٢٩٣	١٢٢	٢٧١	٦٢٩	٢٧	٦٠٢	٣٣٦	٥	٣٣١
الداخلية	١٦٧٥	٩١	١٥٨٤	١٩٥٥	١٥٠	١٨٠٥	٢٨٠	٥٩	٢٢١
الجملة	٩١٣٤	٦٩٠	٨٤٤٤	١٣٢٧٩	١٢٥٢	١٢٠٢٧	٤١٤٥	٥٦٢	٣٥٨٣

(١) عدا قضاة المحاكم المختلطة والمستخدمين فيها

(٢) عدا صف الضباط والأنفار فى البوليس

وقد استمرت السياسة الانجليزية فى الإكثار من الموظفين الأوربيين ، وفيما يلى احصاء بمقدار الزيادة التى حدثت فى مختلف المصالح الحكومية لمدة عشرة سنوات فى الفترة ما بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ . (جدول رقم ١٠)

أما بالنسبة لرواتب مثل هؤلاء ، فيذكر (روزستين[١]) بعض الأمثلة . ففى مصلحة السكك الحديدية نجد بها سنة ١٩٠٦ ، ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد سنوياً ٦٠٠ جنيه فأكثر ، من هؤلاء ٣٢ أوربياً و ٤ مصريين ليس غير ، وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيه ، ٤٨ جنيه منهم ٨٤ أوربياً و ١٩ مصرياً ، وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ١٦ ، ٢٥ ج ، منهم ١٤٧ أوربى و ١٢٩ مصرى ، وفيها ٥٤٢٨ عامل يتقاضى كل منهم فى الشهر أقل من ١٦ جنيه ، ومنهم ٥١٣٠ مصرى وليس أكثر من ١٩٨ أجنبى ، ومن هذا أصبح المصرى شاعراً أن كل فرص الترقى إلى الوظائف الكبيرة لا يمكن أن تتطاول إليها آماله ، دامت حكرا للأجانب[٢] .

ورغم التهافت الواضح فى الدعاوى التى يستند إليها فى ضرورة تولى الأجانب الأوربيين للوظائف الكبرى لما يتميزون به من كفاءة يفتقدها المصريون ، فان هذه الدعوى مردود عليها بأن المسئولية تقع على سلطات الاحتلال التى تجعل من التعليم أداة غير فعاله لإعداد الكوادر ذات الكفاءة العالية[٣] ولعل ذلك أيضاً ينفى دعوى أخرى وهى الزعم بأن تولى الأجانب

---

(١) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٤٨٥

(٢) Young, P. G : Egypt, Ernest Benn, London, 1930, P. 219

(٣) Chirol, Valantine : The Egyptian Problem, Macmillan, London, 1921, P. 212

للوظائف القيادية إنما هو لتدريب المصريين على الحكم الذاتى[1] وتأبى الظروف إلا أن تبين كذب هذا التبرير فيما كتبه (ملنر) فى تقرير عن العوامل والأسباب التى أدت إلى قيام ثورة ١٩١٩ ، إذ يقول « . . فلطول زمان الاحتلال، زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين واعدادهم لتدريب شئونهم بأنفسهم[2] » .

ويزعم (ترافرز سيمون) أن الزيادة فى عدد الموظفين الأجانب ترجع الى عاملين كان لا بد من توافرهما فى الإدارة وهما : الكفاية والإقتصاد ، فهو يلاحظ أن المهندس الانجليزى ـ مثلا ـ كان يقدر المسئولية المنوطة به بكفاية وإقتصاد ، بينما المصريون يكرهون المسئولية ويتهربون من الأعمال التى تتطلب منهم ذلك ، وكلما كان (العمل روتينيا) كان أسعد بعمله ، كما أن المصرى ـ فيما يزعم ـ ينقصه الإبداع ويخاف من الوقوع فى الخطأ[3] والذى نسيه الكاتب هو أن تلك نتيجة طبيعية لجهاز إدارى يتولى السلطة فيه أناس أجانب ، فما لم يشعر الموظف بأنه هو صاحب العمل أو يشارك فى ملكيته ، وأن العائد سيعود عليه ، فانه لن يرحب بأى مسئولية تجاهه . هذا إلى أن المعاملة القاسية التى كان يعامل بها الموظف المصرى أدت به إلى الخوف من الوقوع فى الخطأ .

أما تقرير « ملنر » فقد أورد لنا أحدث إحصاء بالنسبة لفترتنا عن مركز الموظفين الأجانب فى الجهاز الإدارى ، ومنه يتضح أننا إذا ضربنا الصفح عن

---

(١) Symmons, M. Travers : Britain and Egypt, Cecil Palmer, London, 1925, P P. 22 - 23

(٢) جهورية مصر : القضية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٤) ، المطبعة الأميرية) القاهرة ١٩٥٥ ؛ ص١٢٥

(٣) Sy mmons : op. Cit . P. 22

عن مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه كلها بيد المصريين وحدهم ما عدا واحدة أو اثنين منها — فالمصريون يتقلدون ٧٦٪ من الوظائف ، ويقبضون ٧١٪ الرواتب ، أما البريطانيون فيتقلدون ٦ ٪ ويقبضون ١٩ ٪ من الرواتب . وغير المصريين وغير البريطانيين يتقلدون ٨٪ من الوظائف ويقبضون ١٠٪ من الرواتب . وفى بعض الرسوم الاحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة ، قسمت الوظائف إلى ست درجات : الأولى منهـا تختلف رواتبهـا من أدنى راتب إلى ٧٩٩ ج سنوياً وتسمى الوظائف الصغيرة ، والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ إلى ٢٩٩٩ ج فى السنة(١) . فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج إلى ٤٩٩ج سنوياً ، وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ إلى ٧٩٩ ج .

أما الوظائف الكبيرة ، فالتفاوت يزداد فيها وضوحاً ، إذ نجد أن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع ، نعم أن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ إلى ١٤٩٩ ج ، ولـكن ذلك راجع الى وزارتى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون ، أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والمواصلات ، فوظائفها الكبيرة ؛ يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم ، ورواتب كل منهم أكثر من ٨٠٠ ج .

---

(١) القضية المصرية : هامش ص ٧٥

أما الجداول التى يقارن فيهـا توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنوات ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، فأرقامها تقريبية فقط لأن تقيدها فى السجلات كان غير كامل ، ولـكنها كافية لإدارك التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال ، فقد زادعدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤ر٤٥٪ سنة ١٩٠٧ الى ٤ر٥٠٪ سنة ١٩٢٠ ، ولـكن عدده فى الوظائف الـكبيرة نقص من ٨ر٢٧ سنة ١٩٠٥ الى ١ر٢٣٪ سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى تلك الوظائف عينها من ٢ر٤٢٪ الى ٣ر٥٩٪ من المجموع كله[1] .

وكان ضروريا ازاء هذا التغلغل الاستعمارى داخل الأجهزة الإدارية أن يعبر المصريون عن سخطهم وعدم رضائهم ، من ذلك ما نقله مراسل جريدة « التيمس » الانجليزية فى عدد ١٨٨٢/٢/١٤ من حديث لعبد الله النديم حول هذا الموضوع[2] ، فيقول : « تخيل نفسك عائدا الى وطنك بعد غيبة سبع سنوات . وحين تصل الى الاسكندرية سوف تجد قائد الميناء بحارا انجليزيا فاذا وصلت الى القاهرة بالسكة الحديد ، سوف تجد هذا المرفق يدار بواسطة موظفين انجليز وهنود وفرنسيين . فاذا شئت أن ترسل تلغرافا إلى أهلك تنبئهم بوصولك ، فستجد المشرف على التلغرافات ، موظفـا انجليزيا أيضا . وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدومك ، فستجد مصلحة البريد مرؤسة بموظف سابق فى البريد الانجليزى . أما إذا رغبت فى أن تذهب إلى الصعيد ، فعليك أن تركب البواخر التى احتكرتها شركة انجليزية . فاذا

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ وأنظر أيضا
Lloyd : Egypt Since Cromer, Macmillan, London 1933, P. 282

(٢) ذكرت (رولات) Rowlatt, P 66 ان هذا الحديث دار بين مراسل التيمس وأحد الأصدقاء . . ، أما الدكتور الحديدى فيذكر أن مراسل التيمس نقله عن مقال لعبد الله النديم فى « الطائف » بعنوان « الغريب فى وطنه » وأن كان الأصل العربى للمقال قد فقد ، أنظر : على ، الحديدى : عبد الله النديم ، ص ١٨٦ — ١٨٧

ما ذهبت إلى الريف ، فسوف تجد كثيراً من الأهل أو الأصدقاء ضاعت أموالهم وأرضهم ، وذهبت إلى أيدى المرابين الانجليز والإيطاليين واليونانيين ، فاذا سألت لماذا بقى المواطنون على جهلهم ، أجابك واقع الحال أن الدين العام قد أتى على ميزانية الدولة فلم يبقى شئ منها لبناء المـــدارس أو لشق الترع . وأستطيع أن أستمر فى ضرب الأمثلة التى لا تحصى ، ولكنى أعطيتك من الأسباب ما يكفيك أيها المصرى لتعرف أنك أجنبى فى بلادك فاذا كنت حقاً تحب وطنك ، فيجب أن تؤيد الحركة الوطنية التى قامت لتحصل لك على حقوقك كانسان ومن ثم تحس أن وطنك ملك لك أنت » .

ونقلت الأهرام[1] عن مراسل جريدة « الديبا » فى الأستانة قوله أن انجلترا قد أدعت أنها انما احتلت مصر «ضمانة السلام الداخلى والخارجى وتسليم الإدارة إلى رجال وطنيين تسعد حالة القطر بهم ، ولكنها لم تفعل ذلك » ، بل وأتت بما زاد الطين بله « وبيان ذلك أنها عينت فى أقلام الداخلية بالعاصمة وسائر جهات القطر رجالا أجانب يجهلون لغة الأهالى وعوائدهم واحتياجاتهم ، بمرتبات باهظة المقادير ليجروا على الإدارة مطلق المراقبة ،. حتى أمسى هؤلاء (الموظفون المصريون) فاقدين استقلالهم ... وبحجة الاقتصاد رفتت كثيرا من صغار الموظفين ذوى العائلات الفقيرة واستبدلتهم بأجانب يتعذر عليهم القيام بالخدمة الواجبة . . » .

وحاول « أمين ناصف » صاحب جريدة « الصادق » اتباع طريقة « النديم » وتبدأ تحت باب » نوادر ونكات » سلسلة من الروايات الفكاهية ذات عناوين

(١) الأهرام فى ١١/٢/١٨٨٦ ، العدد رقم ٢٤٤١

شعبية جذابة كرواية « هف طالع النهار » مقدما لهـا بأنها فصول فى المواضيع الغرامية والوعظية والمباحث اللفظية التى تشتاق الأرواح إلى الـترويح فى رياضها[1] ، وكتبت فصولا منها على شكل زجل اهل أهم ما فيـه ما كان منه بعنوان « أضغاث أحلام » حيث يتحدث فيه عن كثرة الأجانب فى مصر وسيطرتهم على الشئون الإقتصادية والإدارية فقال[2] .

ولسه يمـكن ياما يجرى ونشوف غرائب وعجائب
المسيودى اليوم له شهرا وأحنا ما فيش لنا فيها نايب
له الماهيه جنيه أصفر من القروش لا ياخد باره
يمشى مفرفش ومفنجر ويبقى سيد أهل الحارة

* * *

فرغت نقودنا وزارد البون من يوم طاوعنا كلام الغير
يا دار أنت جرالك أيه من بعد ما كنتى جنة
أكم رزيـــة بتجيلك ودار ياست الأقطار
يكفش انت فرغ حيلك لما العبيد حكمت أحرار

وإذا كان كرومر وغيره من المستعمرين قد زعموا ضرورة الموظفين الأجانب على وجه العموم والإنجليز منهم على وجه الخصوص فى مختلف

(١) الصادق ، فى ٧/٩/١٨٨٦.
(٢) الصادق فى ٢٢/٥/١٨٨٦ .

الإدارات المصرية لـ « حسن توجيهها وإدارتها » ،فإن واقع الحال كان يكذب ذلك ، فهذا « مصرى » يكتب لسياسى إنجليزى كبير عن مجال واحد من مجالات متعددة في الإدارة المصرية يديرها إنجليز ، وهذا المجال هو « نظارة الحقانية » ، فهو يقول : « لا مبالغة إذا قلت لك أنك لا تجد بين جميع مصالح الإدارة الانكليزية المصرية أضعف من نظارة الحقانية وأكثر نقصا منها »، وهو فى سبيل البحث عن العوامل التى تكمن وراء ذلك يبرز عاملا هاما ، وهو أن كثيرا ممن يعينون ،لا يعينون لكفاءتهم وإنما لأسباب شخصية محضة « يظهر لدى التحقيق أن أكثر الذين يختارونهم لمناصب سامية قضائية يقومون بواجبات ذات مسئولية كبرى ، وهم من جهة ليسوا ذوى شهرة معروفة من شأنها أن تحمل رفاقهم الوطنيين على رعايتهم وتقدر سلطتهم حق قدرها . ومن جهة أخرى ليسوا من ذوى الإختبار إلى حد أن يوجد فى الناس الثقة بآرائهم مهما كانت معرضة للخطأ بطبيعتها الإنسانية » . أما كيف اكتسبوا بعض المعلومات القانونية ، فلم يكن ذلك نتيجة دراسة ، وإنما « لو رجعنا إلى تاريخهم نجد أن بعضهم لا جميعهم إنما تناولوا الطعام مرارا معينة فى دائرة مكتب محام انكليزى ، والذى تمكنا من الوقوف عليه بعد التحقيق والبحث أن عددا قليلا جدا منهم تولوا النظر فعلا فى قضية لدى إحدى المحاكم الأوربية ، وما جاوزت أعمالهم فيها حد الأشراف » ، ويتساءل بعد ذلك : « فهل من الحكمة أن توضع حياة الأمة المصرية وحريتها وأملاكها تحت عناية هؤلاء »[1] .

ويشير لنا الدكتور محمد حسين هيكل إلى مجال آخر لا يقل عن مجال

---

(١) رسائل مصرى لسياسى انكليزى كبير فى سنة ١٩٠٥ ، طبعت على نفقة حزب الاصلاح الدستورى ، القاهرة ١٩٠٨ ، ص ٢٨

(الحقانية) خطورة وأهمية، فقد كان هناك معلم يدرس لهيكل وهو طالب بالمدرسة الخديوية الثانوية علم الجغرافيا ، وانتهت السنة ، وذهب مثلما يذهب أبناء الريف إلى القرية لقضاء العطلة الدراسية فيها . وأنه لجالس ذات صباح بالسلاملك بضيعة جده وقد علت شمس النهار ، إذ رأى أجنبياً ممتطيا جوادا وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالته وسأله بلغة عربية كلها العجمة : فين العمدة ؟، ولشد ما كان عجب هيكل ، إذ حدق فى معالم وجهه ، فإذا به المستر (سويفت) ،فقام له إجلالا كما كان يفعل هو وزملاؤه ساعة وصوله إليهم للدرس بالمدرسة . وذهب إليه وسلم عليه ودعاه لتناول القهوة على عادتهم الريفية وعزمه وعلم منه أنه مفتشا للزراعة لأنه لم يسافر فى الأجازة إلى انجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة فى القرية ، ولكنه وقد عرفه وعرف منه أن حال الزراعة طيبة، اكتفى بذلك واعتذر عن القهوة ولم يلح فى مقابلة العمده[1] .

وبأسلوب طريف فكه ، وإن كان يترك فى نهاية الأمر حسرة وحزنا كتب فكرى أباظة[2] فى جريده الأهرام مبينا كيف يوظف الانجليز فى مصر ، ويختار مثالا لذلك ، وظيفة « مخزنجى » بمصلحة الصحة يقول الكاتب : « فى مصلحه الصحة وظيفة(وقفتها) الحكومة المصرية طول الحياة على الانجليز ، فهى لا تفلت من أيديهم مهما طال الزمن ومرت الأيام ! ! هذه الوظيفة ،مخزنجى بمصلحة الصحه— ليست فى ذاتها من الأهمية بمكان وانما اعتبرت كذلك لأن الذين يتولون شئونها انكليز ولهذا السبب وحده جعل مرتبها ثلاثين جنيهاً مصريا فى الشهر يصل بعون الله وتوفيقه وبعد ضم العلاوة والإعانة إلى ما يقرب من الستين !! خلت الوظيفة فى العهد الأخير ،

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ، النهضة المصرية ، ١٩٥١ ص ٢١

(٢) فكرى أباظه : موظف بالاكراه ، الأهرام فى ٥/٣/١٩٢٠

لم يفكر مدير المخازن الانكليزى فى اسنادها إلى مصرى ، وإنما عمل (القرعة) بين جنود الجيش البريطانى فأصابت (نفرا) منهم فى فرقة الطيران ، ولم يلبث أن صعد هذا الطيار فى أقل من لمح البصر من الفرقة إلى (المخزن) ، فأصبح يتنعم بالمرتب الضخم بعد أن كان من كل الوجوه — معلقا فى الفضاء» .

ويبلغ الصلف والغرور الانجليزى مداه ، فلا يتبع مدير المخازن الإجراءات القانونية ، وذلك بتقديم طلبه إلى (لجنة توظيف غير المصريين) الا بعد شهرين من تاريخ التحاقه . فلما رأت اللجنة أن الفرق شاسع بين (مخزنجى) و (طيار) ، رفضت التصديق على توظيفه ، وأخطرته الحكومة بوجوب ترك الخدمة من شهرين تاريخ الإعلان .

ولا تنته القصة عند هذا الحد ، ذلك أن جناب الموظف رفض أن ينصاع لأمر الحكومة ، وظل يؤدى عمله بعد الميعاد بكل سكون فكان أول « موظف بالإكراه[1] ! ويعلق فكرى أباظة على ذلك فيقول » ! «أخذ قلم القضايا فى بحث هذا « الإحتلال القهرى » وفى كيفية « إزالة » هذا الموظف « المستميت » فأفتى بأخذه باللين عله يهتدى ولكن جنابه أبى أن يخطو خطوة أخرى إلى الأمام ، فعرض بطريقة ودية ـ أن تمنحه الحكومة خمسمائة جنيه مقابل إنسحابه وإلا فهو باق فى وظيفته إلى الأبد رغم كل تنبيه ورغم كل إنذار » ! ماذا فعلت الحكومة إزاء هذا التصرف الشاذ العجيب ؟ لا شىء » !!

---

(١) المرجع السابق .

وهكذا . . تطورت الرأسمالية العالمية إلى أن وصلت إلى « الامبريالية » ، واستشرى داؤها فى جسد المجتمع المصرى وتمكنت من السيطرة على الشرايين الأساسية فيه ، وبذلك تبرز لنا صورة جانب هام للبناء الإقتصادى فى مصر فى عهد الإحتلال ، وفى الصفحات القادمة سنحاول أن بالكشف عن الجانب المحلى ـ للرأسمالية وذلك بدراسة الرأسمالية المصرية نشأتها و بدء انتعاشها

الفصل الثانى

بدء انتعاش الرأسمالية المصرية

الصبغة الزراعية لنشأة الرأسمالية المصرية :

إذا كان المجتمع المصرى ، كما تبين لنا فى الصفحات السابقة قد تعرض لأكبر ولأضخم عملية استنزاف لقواه الاقتصادية بفعل ما كانت تمارسه الرأسمالية الأجنبية عليه من سيطرة ، فإن المجال لم يكن منفرداً أمام هذه الرأسمالية ، فقد كان هناك نفر من المصريين والمتمصريين استطاع أن يلتقف من فتات موائد الرأسمالية الأجنبية ما يساعده على النمو والتضخم ، خاصة وأن الرأسمالية الأجنبية اضطرت بفعل الضربات المتلاحقة التى تلقاها الاحتلال العسكرى من الحركة الوطنية التى بلغت ذروتها فى سنة ١٩١٩ ، أن تخفف من قبضتها بعض الشىء على مقدرات المجتمع الاقتصادية مادام الوجود العسكرى قد بدأ يهتز ويضعف .

وعلى الرغم من أن براعم الرأسمالية المصرية قد بدأت تتفتح فى نفس العهد الذى بدأت فيه الرأسمالية الأجنبية فى الظهور على مسرح المجتمع المصرى ، إلا أنها لم تكن تساويها قوة وشراهة ونوعا ، فقد كان القرن التاسع عشر بداية لها ، بينما جاءت الرأسمالية الأجنبية إلى مصر فى ذلك الوقت وقد اشتد ساعدها وبلغت من القوة والشراسة مبلغا مكنها من أن تفرض سيطرتها على الجزء الأعظم من العالم . وقد فرض هذا نوعية خاصة على الرأسمالية المصرية ؛ فما دام

الطرف الأقوى يسيطر بصفة أساسية على كل مظاهر النشاط التجارى والصناعى وإلى حد بسيط ، النشاط الزراعى ، فقد اتجهت الرأسمالية المصرية إلى المجال الزراعى لأنه لا يشكل حلبة سباق حقيقية مع الرأسمالية الأجنبية ، وأصبحت — خلافاً لنشأة الرأسمالية الأوربية فى مجال التجارة والصناعة — ذات صبغة زراعية[1] .

وإذا كان هذا صحيحاً إلى حد كبير ، فإنه يمكن إضافة عوامل أخرى ساعدت على صبغ نشأة الرأسمالية المصرية بالصبغة الزراعية ، هذه العوامل هى محصلة الظروف التى أحاطت بتجربة التصنيع فى مصر فى الفترة التى كان فيها محمد على يتولى حكم البلاد ، ثم انتهت نهاية مؤسفة ، ويمكن الإشارة إلى عدد من هذه الظروف فيما يلى :

١ — الاحتكار : فقد كان من الضرورى لتصنيع مصر أن تتحمل حكومة محمد على مسئولية إنشاء المصانع وتدريب العمال والبحث عن المواد الأولية والوقود ، نظراً لما كانت عليه الصناعات القائمة فى بداية عهدها من بدائية ، وعدم توافر رءوس الأموال الأهلية اللازمة ، بالإضافة إلى عدم رغبتها فى السماح لرأس المال الأجنبى أن يقوم بذلك . بيد أن نظام الاحتكار عاد بأضرار كثيرة على الصناعات الصغيرة ، من ذلك على سبيل المثال ، تعرض الصناع لظلم المخبرين السريين الذين استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم كى تتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط ، كذلك حرمان الصناع من التصرف فى منتجاتهم وعدم حصولهم على حقهم فى الأرباح ، ثم تلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين

---

(١) محمد أنيس . دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية ، مجلة الكاتب يوليو ١٩٦٥ ، العدد ٢٥٢ ، ص ١٢٠

والمقاييس والمكاييل ، وأيضا التسويف فى دفع استحقاقاتهم فى المواعيد المقررة[١] .

٢ — اضطراب الإدارة فى المصانع وضعفها : ففى بعض الأحيان ، ظلت مصانع دون أن يعين لها مدير ، وفى أحيان أخرى تولى عدد من الضباط المتقاعدين إدارة أعمال صناعية وتجارية ليست لهم بها سابق خبرة . وكان محمد على يعطى مديرى المصانع سلطات محدودة ، ويحتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات ، وكانت جهود المدير تنحصر فى العمل على تخفيض نفقات المصنع ليتجنب غضب محمد على حتى ولو أدى ذلك إلى إهمال صيانة الآلات ودفع أجور أقل للعمال من حد الكفاف . ولما زاد عدد المصانع ، زاد الاضطراب ، إذ كانت بعض المصانع لا تحصل على العمال اللازمين لها والمواد الأولية المحتاجة إليها فى مواعيد منتظمة بحيث تستطيع مواصلة الإنتاج دون توقف . وقد تسبب تعدد جهات الاختصاص فى هذا الاضطراب أيضاً ، فكان ناظر مصنع الجوخ — مثلا — يتصل بناظر الجهادية ، وهذا يتصل بديوان التجارة فيكلف الديوان وكلاء الحكومة فى أوروبا بجلب السلع المطلوبة أو يسعى لتدبيرها محلياً ، ومن ثم كانت المصانع تبقى وقتاً طويلا عاطلة مما كان يضطرها فى بعض الأحيان أن تحل خامات محلية محل الواردات[٢] .

٣ — ارتفاع النفقات : فقد أدى قيام الحكومة وحدها بكل ما يتصل بالتصنيع واضطراب إدارة المصانع وضعفها ، وغير ذلك من عوامل إلى ارتفاع نفقات الإنتاج الصناعى ، فقد قدر ما أنفقته الحكومة فى إقامة المصانع وشراء

---

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٦ — ١٥٧

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٦

ما لزمها من الآلات والمواد الأولية حتى سنة ١٨٣٨ بما لا يقل عن أثنى عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية ، بينما كان دخل الحكومة ١٣٥ر٠٤ر١ جنيه مصرى فى سنة ١٨١٨ ، و٧٠٠ر١٩٩ر١ جنيه فى سنة ١٨٢١ و ٧٢٥ر٥٢٥ر٢ جنيه فى سنة ١٨٣٣ و ٢٠٠ر٠٦٤ر٣ جنيه فى سنة ١٨٣٦[1] .

٤ — نقص التعليم : فقد لاحظ المراقبون أنه رغم جميع ما بذل من جهود وأنفق من أموال ، فإن مصر فى تلك الفترة كانت لا تزال تعانى من نقص ظاهر فى المتعلمين من العمال ، ومن هنا جاء قول « بورنج » . « فلست أعتقد أنه من المستطاع العثور فى القاهرة على فرد يجيد إصلاح ساعة »[2] ، وأن كان هذا لم يمنعه من أن يعترف بوجود صناعات خاصة كان أصحابها يمارسونها فى كثير من النجاح والتوفيق مع أنها تحتاج إلى غير قليل من الذوق والمهارة « فثم عدد كبير من الصائغين يقومون بعملهم على نحو يدعو إلى أقصى حدود الفخر والإعجاب ، وصناعة الخراطة يجيدها أصحابها ، كما أن بعض أنواع النقش تلقى من العناية ما يكفل لها أكبر قسط من النجاح »[3] . وإذا كان الأمر كذلك فما وجه العيب ؟ وجه العيب أن هذه الصناعات كانت موجودة منذ أزمنة سحيقة ، وقائمة على استخدام الأيدى فى صنع المواد الخام ، دون الاستعانة بما حدث من تقدم آلى عظيم يقوم بالدرجة الأولى على الفن والعلم .

٥ — فرمان ١٨٤١/٢/١٣ : ولعل هذا العامل كان من أقوى العوامل التى أصابت التجربة الصناعية فى مصر فى فؤادها ، إذ نص على عدم زيادة عدد

---

(١) المرجع السابق ؟ ص ١٧٤

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، تقرير بورنج ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ ، ص ٤٣٠

(٣) المرجع السابق.

الجيش المصرى فى وقت السلم عن ١٨٫٠٠٠ جندى وعلى عدم انشاء سفن حربية الا باذن السلطان ، وعلى منح محمد على حكم مصر فقط بالتوارث، أما السودان، فقد منح محمد على حكمه بدون توارث بفرمان آخر .

ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الصناعى فى البلاد عن حالة الاستهلاك خاصة وأن القوات المسلحة كانت السوق الرئيسى له ، وكذلك خروج سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت من حكم محمد على. كذلك فقد نص هذا الفرمان على أن تنفذ مصر المعاهدات التى أبرمتها تركيا أو ستبرمها ، وكانت تركيا قد أبرمت مع انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية نصت على السماح لرعايا بريطانيا بالإتجار فى المنتجات الزراعية والصناعية فى جميع أنحاء الدولة العثمانية بما فى ذلك مصر دون قيد أو شرط ، كما نصت على أبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أيا كانت وإلغـــاء الرخص التى كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها. وكذلك حددت المعاهدة الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٣ ٪ بالإضافة إلى ضريبة ٢ ٪ على تجارة التجزئة ، وألغت الضرائب الإضافية على الواردات ، كما حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢ ٪[1] .

وقد ترتب على هذا، نقصاً واضحاً فى ايرادات الحكومة المصرية من التجارة مما حتم عليها أن تقلل من نفقاتها العامة ، وكانت الصناعة فى مقدمة المجالات التى تأثرت بذلك ، فنقصت الاعتمادات الخاصة بها ، ولم تستطع الحكومة أن تحظى بما كانت تحظى به من أولوية فى الحصول على المواد الخام لقيام التجارة

(١) احمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ؛ ص ١٨٠

على مبدأ الحرية مما زاد من أثمانها وبالتالى أثمان ما ينتج صناعيا منها ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الصناعات الأجنبية تحظى بالمديد من مقومات النمو والانتشار، مما جعلها تنتصر فى معركة المنافسة مع الصناعات الناشئة المصرية التى سرعان ما بدأت مظاهر الضعف والانحلال والتدهور تعرف طريقها إليها مما قضى على الكثير منها ، وبذلك نجحت الرأسمالية العالمية فى وأد الصناعة المصرية وجعل مصر مورداً للقطن الخام وسوقا للمنتجات الصناعية الأجنبية ، وأجبرت الرأسمالية المصرية الوليدة على أن تبحث لها عن مجال آخر ، وكان هذا المجال هو الزراعة ، ومن ثم فإن العهود الأولى التى شهدها تطور الملكية الفردية فى مصر ، إنما يمثل « أهم علامات التطور الرأسمالى »[1] ، ويصبح البحث عن نشأة الرأسمالية المصرية بحثاً عن نشأة الملكية الفردية فى القرن التاسع عشر .

التحول الرأسمالى فى الملكية الزراعية

ارهاصات التحول :

كانت صورة المجتمع المصرى قبل هذا القرن هى صورة المجتمع الاقطاعى الذى كان يختلف اختلافاً جوهرياً عن صورته فى أوربا . وقد كان ابراهيم عامر[2] على حق فى ملاحظته الخطأ الكبير الذى غفله سيد مرعى[3] عندما تصور أن أن شكل الملكية فى مصر قبل محمد على ، كان مماثلا لشكل الملكية فى معظم دول آسيا وأوربا . كذلك أكد عبد الرحمن الرافعى هذا الخطأ عندما قال أن نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية يشبه نظام الإقطاعات الذى رزحت

---

(١) مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١٢٠

(٢) ابراهيم عامر الأرض والفلاح ، ص ٦٠

(٣) سيد مرعى : الاصلاح الزراعى فى مصر ، ١٩٥٧ القاهرة ، ص ١١

أوربا تحت نيره خلال القرون المتوالية(١) . ولعل مظاهر هذا الاختلاف، يكمن في انعدام الملكية الفردية فى مصر والشرق بصفة عامة ، أما سبب ذلك فيرجعه ابراهيم عامر إلى ماساد مصر من نظام صناعى فى الرى بعكس ما قام فى أوربا من نظام طبيعى. ومعروف أن النظام الصناعى فى الرى يتطلب سلطة مركزية على مياه الرى لتوزيعها ، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم. ويؤكد نفس المؤلف أن هذا السبب قد اكتشف من قبـــل آدم سميث وريتشارد جونز وجون ستيوارت مل، وتبناه كارل ماركس(٢) .

وإذا كان سلاطين الدولة العثمانية قد استطاعوا أن يشددوا قبضتهم على مصر وأرضها ، إلا أن هذا الأمر قد تغير فى عهودهم التالية ، فقد سلبت القسطنطينية البلاد من حاصلاتها وذهبها وأضعفتها الحروب الداخلية المستمرة بين الممالك وانعدام الأمن ، ووقفت حركة التجارة مع الشرق الأقصى ، إذ اتخذت طريق رأس الرجاء الصالح ، فاختلت جميع الأنظمة ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقا بالملكية العقارية ، إذ هبطت قيمة الأرض ، وأهملت الأعمال العمومية إهمالا كليا ، وتركت الأرض من غير زراعة ، ودعمت الفوضى ، وامعجز الحكومة عن تحصيل الضرائب ، التجأت إلى نظام الالتزام(٣) .

ويصف يعقوب أرتين هذا النظام فيقول:

« كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر ، عن سنة أو أزيد، ويعجل

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، جـ١ ، ط٣ ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩

(٢) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٦٣

(٣) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها من عهد الفراعنة حتى الآن مطبعة نورى ، القاهرة ، ص ١٩٣٦ ، ص ٧٤

خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر أما بمزايدة ، وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرزنامة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذ تم الأمر أعطت الرزنامة الملتزم تقسيطا ، أى عقد تلزيم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد ، أى كبير أمراء مصر من المماليك .

« فاذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف ، حاول بما فى جهده الحصول على المال الذى بجله للخزينة ، وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم . .

« وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضى غير التى التزمها معفاة من كل ضريبة يحرثها فلاحو الناحية سخرة لنفع الملتزم ، وهى المعروفة « بالأواسى » .

« وما كانت الالتزامات تنتقل بالارث ، على أنه كان يجوز للملتزم إذا كان له أولاد أو مماليك بيض تسمح لهم أسنانهم بالقيام مقامه ، وكان جدد التزامه فى المواعيد المقررة ، أن يقيم ابنه محله فى الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالماضى»[1] .

ومن هذا يتضح أن الفلاح لم يكن إلا منتفعا بالنسبة للأراضى التى يحوزها ، وكان له أن يستغلها ، وأن يأخذ منها الغلة المعينة له ، ولكن لم يكن له حق التصرف فيها . بيد أنه كان له أن ينقل حقوقه إلى ورثته ، بل كان له أن يبيعها إذا حصل على ترخيص بذلك من الملتزم .

---

(١) يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ؛ ترجمة سعيد عمون ، القاهرة ، ١٨٨٩ ، ص ٤٥ — ٤٦

وعندما طرقت جيوش فرنسا أبواب مصر فى سنة ١٧٩٨ ، كان ذلك إيذانا ببداية النهاية بالنسبة للصورة الإقطاعية التى كانت قائمة ، وبداية عهد جديد تظهر فيه الرأسمالية المصرية . فعلى الرغم من أن الحركة الوطنية فى مصر والتنافس الإستعمارى، لم يمكنا فرنسا من إدامة وجودها العسكرى أكثر من ثلاث سنوات ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن الفرنسيين بهزيمتهم المماليك أكثر من مرة ، قد وجهوا طعنة كبيرة وخطيرة إلى النظام الإقطاعى القائم خاصة وأن المماليك كانوا يمثلون القوة العسكرية الإقطاعية فى مصر(١) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تعددت الإجراءات والخطوات إلى ذلك ، ففى بداية الغزو الفرنسى ، وجه نابليون بونابرت منشوراً عاماً إلى المصريين سخر فيه من القول بأن الأراضى المصرية التزام للمماليك فقال : «فان كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك . فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم »(٢)

ويذكر الجبرتى فى حوادث الخميس ٢٧ سبتمبر أن الفرنسيين أمروا « بأن أصحاب الأملاك يأتون وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتمليك ، فإذا أحضروها ، وبينوا وجه تملكهم لها أما بالبيع أو الإنتقال لهم بالأرث . . لا يكتفى بذلك بل يؤمر بالكشف عليها فى السجلات،ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عنيده فى ذلك الطومار .فان وجد تمسكه مقيداً بالسجل .. طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدراً آخر ،ويأخذ بذلك تصحيحاً ، ويكتب له بعد ذلك تمكين . وينظر بعد ذلك فى قيمته ، ويدفع على كل مائة اثنين،فإن لم يكن له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل،

---

(١) مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١١٠

(٢) تاريخ الجبرتى، كتاب الشعب ، ص ٢٤٦

أو مقيدة ، ولم يثبت ذلك التقييد . . فانها تضبط لديوان الجمهور وتصير من حقوقهم ! »[١]

ومعنى ذلك أن السندات التى فى أيدى الفلاحين بأراضيهم لا تكفى لإثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها فى سجلات « الروزنامة » نظير رسم لذلك، وإذا وجدت حجته، يكتب له سند« تمكين » جديد . كذلك يفهم مما سبق تقرير قاعدة لتقدير ثمن الأرض من جديد على أن يدفع المنتفع بها رسماً بنسبة ٢ ٪ من الثمن ، وكذلك تقرير أنه إذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند ، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات ، فانها « تضبط » لجانب « الجمهورية » ويصير من حق الديوان أن يتصرف فيها من جديد . وأخيراً فقد تم الاعتراف أيضاً بنظام التوريث فى الشريعة الإسلامية . وقد علق الجبرتى على ما سبق فقال .

« . . وهذا شىء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم أما بالشراء وأما بأيلولتها لهم من مورثهم ، أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد أو بحجج أسلافهم ومورثيهم فإذا طولبوا بإثبات مضمونها ، تعسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار ، أو ربما حضرت الشهود . . . فلم تقبل ، فان قبلت فعل به ما ذكر »[٢] .

ولا شك أن تقدير ثمن للأرض والاقرار بحق التوريث ، ووضع نظام لتسجيل سندات « التمكين » الفردى ، يعد البداية الحقيقية لنشأة الملكية الفردية فى الأرض الزراعية فى مصر[٣] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٦

(٢) المرجع السابق

(٣) ابراهيم عامر : الارض والفلاح ، ص ٧٥

.. كذلك حاول الفرنسيون أبان حكم ميثو، أى فى أواخر عهد الحكم الفرنسى فى مصر ، إزالة مظهر هام من مظاهر الأوضاع الإقطاعية فى الزراعة ، وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح ، وهو المشروع الذى أطلق عليه دعاة الإحتلال الفرنسى « المشروع العظيم » ، وكانت الوسائل التى رسمها هى :

١ — إلغاء جميع الضرائب المفروضة على الأطيان والاستعاضة عنها بضريبة واحدة .

٢ — فرض تلك الضريبة الواحدة على الفدان بنسبة جودة الأرض وجعلها ثلاث درجات . الأولى ٢٠ فرنكا ، والثانية ١٧ فرنكا ، والثالثة ١٤ فرنكا ، وتقسيم المتحصل منها إلى ٢٥ جزءاً منها ١٢ جزءاً للحكومة و٧ أجزاء للملتزمين تعويضاً لهم عما فقدوه من الأموال التى كانوا يأخذونها لأنفسهم من الفلاحين ، و ٣ أجزاء لمشايخ البلد تعويضاً لهم عن الاتاوة التى كانوا يحصلونها من القرى وتشجيعاً لهم على تأدية أعمالهم ، وجزءان لنفقات أعمال القنوات والجسور وأجور العمال نظراً لإعفاء الفلاحين من السخرة .

٣ — منع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل فى شئون القرى أو التمتع بأى سلطان فيها نظرا لحرمانهم من جميع ما كانوا يتمتعون به من سلطان فى الماضى .

٤ — جعل أرض الوسية ملكا للملتزمين ، وأرض الفلاحة ملكا للفلاحين .

٥ — إعطاء جميع مـلاك الأراضى مطلق الحرية فى زرع أطيانهم كما يشاءون[١] .

وقد كان هذا المشروع لاحقا لإعلان وجهه مينو إلى سكان مصر يحدد فيه حق الفلاحين فى امتلاك الأراضى ، لو دفعوا للسلطة الفرنسية المحتلة ما فرض عليها من ضرائب ، وقد جاء فيه . « . . ياسكان مصر ! إصغوا إلى ما أقوله لـكم باسم الجمهورية الفرنسية ، لقد كنتم أشقياء ، وقد جاء الجيش الفرنسى إلى مصر يحمل لـكم السعادة . كنتم تأنون تحت ثقل المضايقات من كل نوع ، ولقد فوضت من طرف الجمهورية ومن قبل قنصلها الأول بونابرت لأخلصكم من شقائـكم . أن عددا لا يحصى من الضرائب كانت تنتزع منـكم ثمار أعمالـكم ، ولقد حطمت الجزء الـكبير منها ولم تـكن توجد أى قاعدة تتحرر بطريقة محددة ما كان عليـكم أن تدفعوه . ولقد وضعت قاعدة ثابتة لا تتغير ، فمن الآن فصاعدا يعرف كل واحد القدر المعلوم من مساهمته وفى كل مدينة وقرية وبيت وفى كل بيت ستعلق القرارات التى تبين الواجب دفعه بالنسبة لحالة كل مواطن . . وبدفع الضريبة التى حددها القانون بالـكامل ، تسكونون أحرارا فى التمتع بكل ما يخصكم دون أن يستطيع أى شخص أن يمنعكم من ذلك أو يطلب منـكم حسابا عن ثرواتـكم[٢] » . ولم يتمكن الفرنسيون من تنفيذ ما عزموا عليه حيث أنهم لم يعمروا طويلا فى مصر .

---

(١) احمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٣٩ — ٤٠

(٢) مجلة الطليعة : العدد الأول ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٧

وقد دعت هذه الحقائق المتصلة بمحاولات ضرب النظام الإقطاعى فى مصر والتمهيد للتحول الرأسمالى البعض أن يرتب عليها نتيجة هامة ، وهى أن الرأسمالية قد نشأت فى مصر بسبب فرضها من الخارج فقط . والقائلون بهذا يغفلون الدور الكبير الذى لعبته العوامل الداخلية التى ساهمت فى هذه النشأة ، إذ اتخذت شكل تطور الإقتصاد الزراعى المصرى من اقتصاد طبيعى إلى اقتصاد السوق وكذلك اتخذت شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية[1] .

رأسمالية الدولة :

وهكذا كان ما حدث فى عهد الحملة الفرنسية بمثابة تمهيد لما أراد محمد على أن يفعله بعد ذلك ، فإذا كان يهدف من قيام الدولة المصرية فى ذلك الوقت أن يستقل بالحكم فيها ولذريته من بعده ، وأن يوسع نفوذه لبناء امبراطورية جديدة ، فإن ذلك قد تطلب منه أن يقضى على القوى الاقطاعية العثمانية والملوكية القديمة ، هذا بالإضافة إلى أنه وجد أن النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى العادى لا يصلح لتحقيق هذا الهدف ، وإنما يلائمه أن يقوم نظام حكمه على رأسمالية الدولة وكان سبيله إلى ذلك[2] :

أولا : التخلص من البكوات المماليك ممثـلى الطبقة الإقطاعية الاقتصادية والعسكرية .

ثانياً : إلغاء نظام الالتزام ، وإعادة توزيع الأرض وفق أسس جديدة .

---

(١) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح، ص ٨٢

(٢) محمد أنيس : مجلة الكاتب ، العدد ٥٢ ، ص ١١٢ — ١١٣

وقد كان محمد على منطقيا مع نفسه فى هذا ، ذلك أنه عرف كيف كانت سلطة المماليك فى البلاد، وكيف كانوا يتمتعون بالقوتين العسكرية والمادية ، وتنبه إلى ما يتطلعون إليه من استرداد سلطانهم بعد الأحداث التى مرت بخروج الحملة الفرنسية من مصر ، ووعى صادقا ما كان من جهودهم فى هذا السبيل، واتخذ فى سبيل القضاء عليهم طريق التدرج ، وبدأ خطته بما يضعف قوتهم المادية ، فأعلن فى سنة ١٨٠٩ عن إلغاء نظام الالتزام لأنه يرى أن حكومته ليست بالحكومة الضعيفة التى تحتاج إلى مساعدة الملتزمين ليجلبوا لها الأموال، وكأنه بهذا الإلغاء يريد أن يحجبهم عن القرية وألا يتصلوا بالفلاحين فيتلاشى سلطانهم الاقطاعى على البلاد[١] .

وعندما أعلن إلغاء نظام الالتزام ، أراد تهدئة نفوس الملتزمين ، بأن رتب لهم فائض « الالتزام »، وهو المنفعة المادية التى كان يحظى بها كل منهم من القيام بأعبائه، بحيث إذا ما ضمنت لهم الدولة هذا الفائض هدأت نفوس الكثير منهم ، وكأنه يرى أن فى ذلك استمالة لبعضهم مما يدعو إلى تفريق كلمتهم وتوزيع جهودهم فى موقفهم ضده . وقد حدث ما قدره ، فقبل ملتزمو الوجه البحرى نظام الدولة الجديد، ورفضه زملاؤهم القاطنون فى صعيد مصر ، فأرسل إليهم ابنه « ابراهيم » يخضعهم ويمسح أراضيهم ويضمها إلى الديوان[٢]. وبالرغم مما وصل إليه فقد ظل يفكر فى المزيد من أضعافهم والقضاء عليهم . وقد تم له هذا بالفعل فى « مذبحة القلعة » ، حيث لم يعد لهم بعدها ذكر فى تاريخ مصر .

---

(١) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٤١ — ٤٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢

وبعد القضاء على المماليك، صادر محمد على جميع الأراضى ، وقد اتبع فى مبدأ الأمر ما جرى عليه المماليك، ولكن لم يلبث أن أدخل على نظام الأراضى جملة اصلاحات ووزعها توزيعاً خاصاً، ففى سنة ١٨١٣ أمر بعمل مساحة عامة لكل مصر ، وقسم القطر المصرى إلى مديريات ومراكز وأقسام ونواح، والأراضى المزروعة أو القابلة للزراعة ربطت زماما للنواحى ، ووزعت بين أهاليها للانتفاع بها ، وتقرر عليها الخراج أو المال على حسب درجاتها ، وبلغ نصيب كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة فدادين[1] بالإضافة إلى تقسيمات أخرى سنذكرها حالا .

وإذا كان من الواضح من هذا أن الدولة ظلت هى المالكة للأرض الزراعية ، إلا أن ثمة فارق بين نظام تملك الدولة للأرض فى عهد محمد على ، ونظام التملك الذى كان سائداً فى العهد العثمانى[2] وهذا الفرق هو أن الدولة فى العهد العثمانى كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف، وبوصفها غرض انتفاع فى الغالب الأعم ، بينما كانت الدولة فى عهد محمد على تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف فى الوقت الذى أصبح فيه الانتفاع بالأغلبية العظمى من الأراضى الزراعية فى أيدى منتفعين أفراد ، وهو أول ظاهرة تاريخية لنشوء الملكية الفردية للأرض الزراعية فى مصر جنباً إلى جنب مع وجود الشكل القديم لملكية الدولة ، وهو الشكل الذى كان متجها نحو الاضمحلال والانهيار .

أما كيف وزع محمد على الأراضى الزراعية فى مصر ، فهذا ما يمكن بيانه فيما يلى :

---

(١) يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شان الأراضى المصرية ، ص ٤٧

(٢) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٠

الجفالك ، أو الشفالك ، وهى الاقطاعيات التى منحها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته[١] . وقد كانت الجفالك ضخمة إلى حد كبير . يقول الدكتور محمد كامل مرسى : « اسم جفلك لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأطيان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للعائلة الخديوية ، إنما فى عهد المرحوم عباس باشا أعطى منها بعض كبار الذوات »[٢] . ويذكر باير من أمثلة الجفالك الضخمة ، الجفلك الخاص بسعيد قرب الأسكندرية حيث بلغت مساحته ٣٠,٠٠٠ فدان ، أما الخاص باسماعيل فى الروضة ، فقد بلغ ١٨,٠٠٠ فدان ، وبلغ جفلك توفيق فى بنى سويف ١٥,٠٠٠ فدان ، وفى جفلك بمديرية البحيرة ، ضمت قرى عديدة يسكنها آلاف من الناس[٣] .

الأبعاديات : وهى الأراضى التى استبعدت من مساحة الأراضى الزراعية سنة ١٧١٣ ولم تدخل فيها . وقد أنعم بها محمد على على رجال حاشيته والمقربين إليه من كبار موظفى الحكومة وذوى المراكز الاجتماعية العالية[٤] . ويذكر على مبارك بعض أصحاب هذه الأبعاديات محمد شريف باشا[٥] ، ومدير الدقهلية فى السنين الثلاثة الأخيرة من عهد محمد على وهو خورشيد باشا الذى يذكر باير أنه كان يملك ⅙ قرى المديرية[٦] ! !

وقال كرومر أنه فى سنة ١٨٨٢ ، وجد الإنجليز طائفة من الأتراك المتمصرين الذين كانوا يشغلون مراكز هامة ويكونون طائفة هامة من كبار

(١) Baer Op Cit . P. 18

(٢) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر ، ص ٨٤

(٣) Baer: Op. Cit. P. 18

(٤) I bid, P. 17

(٥) على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، ١٣٠٥ هـ ، جـ ١٥ ، ص ٣٨ و جـ ١٦ ، ص ٩٦ ، جـ ١٩ ، ص ٥٥

(٦) Baer : P. 49

الملاك[1] ، فقد كانوا أول من استفاد من الاقطاعيات للهداة . ولم تكن طائفة الاتراك المتمصرين هى وحدها التى استطاعت عن طريق ما كانت تشغله من مراكز القوة والسلطة أن تصبح من كبار الملاك ، فقد استطاع أن يكون كذلك أيضاً ، نفر من المصريين ، وذلك مثل رفاعة الطهطاوى الذى كان من أسرة فقيرة ، وأخذ من محمد على ٢٥٠ فدان فى موطنه الأصلى فى طهطا و ٢٠٠ فدان من سعيد باشا و ٢٥٠ فدان من إسماعيل . واشترى خلال حياته ٩٠٠ فدان[2] . ويذكر على مبارك أن ورثة الطهطاوى قد استطاعوا أن يصلوا بهذه الممتلكات إلى ٢٥٠٠ فدان[3] ويذكر على مبارك أيضاً أن ابراهيم النبراوى كان من عائلة بسيطة كذلك ، فدخل الأزهر وأرسله محمد على إلى أوربا لتعلم الطب ، ولما عاد استطاع أن يشغل منصباً هاماً ، هو الطبيب الخاص لمحمد على ، وكذلك فى عهد عباس ، ومكنه هذا من أن يمتلك عدداً كبيراً من الأفدنة وصلت عند وفاته إلى ١٧٠٠ فدان .

ولما كان الأقباط يمثلون نسبة كبيرة فى عدد الموظفين ، فقد استطاع نفر منهم عن طريق شغلهم لوظائف هامة ، أن يكونوا أقطاعيات كبيرة . ويذكر باير طائفة من هؤلاء الموظفين مثل بطرس أغا الذى كان يمتلك ٢٫٠٠٠ فدان أن لم يكن ٥٫٠٠٠ قرب البحيرة[4] . ويذكر على مبارك كذلك أمثلة أخرى فى خططه ، كثيرة .

---

(١) Cromer : Modern Egypt, vol II, P. 171.

(٢) Baer : P. 49

(٣) على مبارك : الخطط التوفيقية ، جـ ٨ ، ص ٥٤

(٤) Baer : P. 63

هذا وقد بلغت مساحة الأبعاديات فى عهد محمد على من ٠٠٠ر٧٥ فدان إلى مليون فدان وقد كان قصد محمد على باصداره أمره بالأبعاديات ، إيجاد طبقة من الناس تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى[1] .

وقد جاء بخصوص هذه الأبعاديات فى تقرير لبطرس غالى مقدم إلى قومسيون تعديل الضرائب : « فى سنة ١٢٢٨ هجرية (سنة ١٨١٣ ميلادية) عملت مساحة عمومية عن الأراضى ، وصار تقسيمها على درجات ، والأطيان المزروعة أو التى كانت قابلة للزراعة لكل بلد ربطت زماما لها . وتكلفت على مزارعيها ، وتقررت عليها الأموال باعتبار درجاتها . أما الأراضى البور الغير صالح فصار تنزيلها من الزمام ، وسميت بأباعد . ولما كان من مقتضى الشريعة الإسلامية يسوغ لولى الأمر تمليك رقبة الأطيان المذكورة لمن يشاء ، بل يجوز له فى مصلحة القطر وازدياد ثروته وثروة أهاليه تمليك رقبة الأراضى المعمور ورفع الخراج عنها ، وقد كان إعطاء الرزق مبنياً على ذلك ، فالمرحوم محمد على باشا ، بناء على نص الشريعة ، وبقصد إصلاح الأراضى المستبعدات ، وازدياد ثروة القطر ، قد أعطى منها جملة أطيان للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم باصلاح الأطيان المذكورة ، لا وبل أعطى جملة منها لبعض أشخاص وقبلوها جبرا عنهم ، وبخلاف الأراضى المستبعدات كانت تعطى الحكومة أطياناً من المعمور الخراجى [هذه هى الأراضى المعطاة بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار الخ] ، وكافة الأطيان التى ينعم بها ، سواء كانت من المستبعدات أو من المعمور ، كانت تبقى ملكا للمنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لا ببيع ولا خلافه ، إنما يجوز

(١) يعقوب أرتين : الأحكام المرعية . ص ٥٤

التوارث فيها . وبهذه الواسطة كانت تلك الأطيان تعتبر وقفا على المنعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الروزنامة موضحا هذا القيد . . . »[1]

الأواسى : وهى تلك الأراضى التى كانت للملتزمين قبل عهد محمد على وتركها لهم ينتفعون بها مدة حياتهم مع إعفائها من الضرائب ، ورتب لهم مرتبا سنويا يسمى « فائضا »[2] . أما مقدار هذا الفائض فكان يوازى قيمة ربع الالتزام بحسب إقرار نفس الملتزم . ولم يكن الانتفاع بالأراضى الأواسى ينتقل إلى الورثة ، بل كانت الأرض تؤول إلى الحكومة بعد وفاة المنتفعين ، وينقطع الفائض فأراد بعض المنتفعين التحايل على نقلها إلى ورثتهم فوقفوها .

أراضى المتعهدين : لما تراكمت متأخرات الضرائب على الفلاحين نظراً لكثرتها فى أواخر عهد محمد على؛ أصدر أمراً عالياً فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ بالترخيص باعطاء القرى إلى من يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بجباية الأموال ، فأعطى معظم البلاد إلى المتعهدين وألقى على مسئوليتهم وضمانتهم وفاء ما قد تأخر وما يستحق من الأموال على البلاد[3] . وقد أدى نظام العهدة هذا إلى تكوين ملكيات ضخمة فى أيدى المتعهدين[4] . وقد بلغت جملة الأراضى التى منحت عهدة ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان ، منها ٣٠٠٫٠٠٠ فدان لعائلة محمد على نفسه . ويذكر على مبارك — على سبيل المثال — أن على بك بدراوى

---

(١) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية ، ص ٨٣ — ٨٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٨ — ٧٩

(٣) جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص ١٩٥ .

(٤) Baer : P. 14

قد استطاع أن يكون صاحب عهد محمد على ، ثم منحه سعيد باشا ٤٠٠ فدان في نفس مكان العهدة — في سمنود — وبالإضافة إلى ذلك ، استطاع عن طريق مركزه أن يشترى أطيانا كثيرة حتى وصل ما يملكه عند وفاته سنة ١٨٦٧ ما لا يقل عن ٤٠٠٠ فدان [1].

وتختلف العهدة عن الالتزام في أن المتعهد ليس له الحق في أن يزيد الضريبة عما هو معلن عن طريق « الباشا » ويتفقا في أن المتعهد — كالملتزم — يتسلم قطعة من الأرض في كل عهدة .

الأراضي الرزقة : وهذه الأراضي كانت معفاة من الضرائب وتختلف عن بقية أطيان البلاد بأنها ملك حر لأربابها بغير شروط ولا تقييد ، إذ هي من بقايا الإقطاعات التي كان السلاطين السابقين قد أنعموا بها على بعض المقربين إليهم . وقد ترك محمد على هذه الأطيان لأصحابها ، ولكن ألزمهم بدفع الضرائب عليها [2] .

مسموح المشايخ : ومنح محمد على ٥ ٪ من مساحة القرى إلى أعيان العائلات الريفية فيها ، أي أربعة أفدنة عن كل مائة [3] حيث كانوا يحتلون مركزاً عالياً من الناحية الاجتماعية وإن كان بسيطا من الناحية الإدارية ، فقد كان يعين منهم « شيخ البلد » الذي تحول فيما بعد إلى « العمدة » . ويذكر على مبارك أن هؤلاء المشايخ وعائلاتهم كانوا يسيطرون على كل مظاهر الحياة الاجتماعية في القرى . ويذكر جرجس حنين أن منحهم تلك الأراضي « في مقابل أتعابهم في خدمة الحكومة وما كانوا ينفقونه على ضيافة من يأتيهم من

---

(١) على مبارك : الخطط التوفيقية ، جـ ١٢ ، ص ٤٩ — ٥٠

(٢) جرجس حنين: الأطيان والضرائب .. ص ١٩٤

العمال ووفود الجباية »(١) . إلا أن هؤلاء المشايخ استطاعوا أن ينموا ملكياتهم مستغلين فى ذلك مراكزهم حتى وصلت ملكيات بعضهم إلى مقدار كبير(٢) ، مثل عائلة محفوظ فى مديرية أسيوط ، فقد كانت هذه العائلة لأجيال طويلة تمتلك إقطاعيات تبلغ عدة آلاف من الأراضى الخصبة(٣) ، وعائلة أبو حشيش فى القليوبية(٤) . ويذكر كامل مرسى أنهم كانوا يزرعون أرضهم كما كان يفعل الملتزمون بطريق السخرة(٥) .

أراضى العربان : ولما كان البدو المنتشرين على حدود البلاد مصدر قلق واضطراب ، لما كانوا يقومون به من غارات مستمرة على القرى المجاورة لهم فى أوقات الحصاد لاقتناص بعض الغنائم ، حاول محمد على أن يغريهم بالتوطن فى أماكن معينة بمنحهم أراض خصبة يزرعونها(٦) ، وليلهيهم بالزراعة عن ارتكاب الجرائم المخلة بالأمن العام ويؤهلهم للترقى فى المدنية وتوسيع موارد الارتزاق(٧) .

وسار الخديو إسماعيل وفق سياسة أكثر سوءاً وأفحش إمعاناً فى نهب الأرض والبقششة بها على الأعوان والأولاد والأنصار . فى الوثائق نجد « قد أعطينا وأوهبنا إلى كريمتنا فاطمة هانم أفندى جميع اطيان مأمورية إيتاى البارود تعلقنا بتفتيش البحيرة البالغ مقدارها ستة آلاف وثمانمائة واحد وخمسين فدان عشورى

---

(١) جرجس حنين : الأطيان والضرائب .. ، ص ١٩٦
(٢) وليم سليمان : الفلاح المصرى وملكية الأرض ، الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٩
(٣) Baer P. 51
(٤) على مبارك . الخطط التوفيقية ، حـ ١٥ ، ص ٤٩ — ٥٥
(٥) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر ص ٨٨
(٦) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٩٢
(٧) جرجس حنين : الأطيان والضرائب ، ص ١٩٧

حسبما يظهر من المساحة والتحديد بما فيها ماهو موجود بها من المبانى والوابورات والآلات والمهمات والمواشى والمزروعات والأشجار وغيره من ساير المشتملات »[١]
وكذلك نجد كشفا بمقدار أطيان وزعت كهدايا إلى بعض أفراد حاشيته :

فدان	
١٠٠٠	لصاحب السعادة اسماعيل راغب باشا الباشمعاون
١٠٠٠	لاحمد رشيد باشا ناظر المالية
١٠٠٠	لاحمد طلعت باشا كاتب ديواننا
٥٠٠	لمصطفى رياض باشا المهر دار
٦٠٠	لحافظ باشا وكيل دائرتنا
٦٠٠	لإسماعيل باشا مدير جفالكنا فى الوجه البحرى
٤٧٠٠	المجموع .

صدر فى ١٦ من ذى الحجة سنة ١٢٧٩ ، إرادة لأحمد رشيد باشا ناظر المالية ».[٢] وتؤكد « رولات » أن معظم أراضى اسماعيل الزراعية التى حصل عليها ابان حكمه قد تم الحصول عليها بوسائل الإغتصاب والسرقة وبطرق شتى من التحايل والإكراه، أما من يقاومون هذا فسرعان ما كان يأتيهم فريق — من موظفى الحكومة ليشبعوهم ضربا بالسوط حتى يتم لإسماعيل ما يريد أو قد تكون الوسيلة غير ذلك ، كأن يلقى بصاحب الأرض فى غياهب السجون أو يرسل إلى منطقة النيل الأبيض حيث كان من المعروف فى تلك الأيام أن من يذهب إلى هذه المنطقة لا أمل له فى الرجوع[٣] .

(١) دفتر ١٩٣٩ عربى، س ٣٧٩

(٢) المرجع السابق

(٣) Rolatt: P. 8

تثبيت الملكية الفردية :

كانت جميع الأراضى التى وزعها محمد على ، تعطى لأصحابها بقصد الإنتفاع بها فقط ، ثم صدرت بعد ذلك عدة لوائح وقوانين منذ عهد محمد على حتى عهد توفيق، أدت فى النهاية إلى تثبيت ملكية الأرض فى أيدى مستغليها:

١ — فى سنة ١٢٥٨ هـ (سنة ١٨٤٢) أصدر محمد على أمراً بإعطاء حقوق الملكية لحائزى الأبعاديات فتصبح إقطاعيات كبرى[١] ، وفى ذلك يقول بطرس غالى فى التقرير السابق الإشارة إليه : —

« .. وفى سنة ١٢٥٨ (سنة ١٨٤٢) لما رأى المرحوم محمد على باشا أنه نظراً لكون الإعطاء المقيد بالشرط البادى ذكره غير موافق للشريعة الإسلامية ، ويترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة ، وهى اصلاح الأطيان لو طرأ على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها ، قد أصدر أمراً فى ٥ محرم صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبه على الروزنامة بابطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط ، وإعطاء تقاسيط خلافها مندرجا بها هذا التصريح »[٢] .

٢ — وفى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦ م) صدرت لائحة أباحت إعطاء الفلاحين فى الأرض الموزعة حق تأجير الأرض أو رهنها أو المزارعة فيها أو التنازل للغير عن حق الإنتفاع بها ومنح الفلاحين حق توريث الأرض ، وقد جاء فيها : « على كل من يتصرف فى أطيانه الأثرية بالإيجار

(١) أنظر نص الأمر فى مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٨

(٢) محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر، ص ٨٤

أو الزراعة أو الرهن أو إسقاط حق الإنتفاع أن يثبت ذلك التصرف فى سند مدموغ »[١] .

٣ — فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤ م) صدرت تنص على أجل مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن فى الدعاوى والمطالبات المختصة بالأرض ، وألزمت شيخ البلد بأن يعطى النازح الذى يرجع إلى بلده مقداراً كافيا من الأرض لمعيشته . وقضت بوجوب إجراء كل تنازل عن يد المديرية بموجب حجة شرعية . ومنحت ورثة المتوفى إن كانوا ذكورا أن أن يستولوا على الأرض التى تركها المتوفى واثبتن لزوم هذه الأرض لمعيشتهم فيجين إلى ذلك بشرط أن يقدمن ضامنا يضمن وفاء خراج هذه الأرض ، ولكن إذا صار لهن سبيل آخر للتعيش غير غلة هذه الأرض فتؤخذ هذه الأرض منهن[٢] .

٤ — فى ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ هـ (١٠ مايو سنة ١٨٥٥ م) صدر الأمر العالى رقم (١) الذى يقضى بأن كل من يتوفى من أرباب الأواسى ، وتكون له ذرية ، تتقيد بأسمائهم ، فإن لم يترك ذرية ، تصير أوسيتهم تبع بيت المال « لأجل أن يزول من فكرهم الموس ويعيشوا هم وذريتهم بكمال الرفاهية فى ظل مكارمنا » . .

٥ — وفى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ م) صدر أمر عال بلائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية نسبة إلى الخديو سعيد باشا احتوت على مقدمة وثمانية وعشرين بندا وخاتمة ، أضافت مزيداً

---

(١) مجله الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٤٨

(٢) المرجع السابق . وانظر ايضا
محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر ؛ ص ٨٨ — ٨٩

من الحقوق التي سارت بالملكية الفردية خطوات أكثر تقدما ، ومن أهم هذه الحقوق التي نصت عليها اللائحة[1] :

— إذا مات شخص من أرباب أرض خراجية فلبيت المال أن يوجهها لمن شاء ، إلا إذا كان للمتوفى ورثة شرعيون ، فمراعاة لضرورة استمرار تعيشهم منها وانتفاعهم بها ، يكونون هم أولى بها حيث تقسم بينهم بنسبة تقسيم الميراث الشرعي فيما يتركه المتوفى وبشرط أن تكون لديهم القدرة على زراعتها والوفاء بما عليها من خراج ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين يتم تنصيبهم بمعرفة القاضي عن يد الحكومة (البند الأول) .

— وإذا كانت أصول الشريعة تقضي بأن المزارع الذي يترك أرضه اختيارا مدة تبلغ ثلاث سنوات ، يسقط حقه فيها ، إلا أن اللائحة جعلت المدة خمس سنوات « لما تلاحظ من واقعات الأهالي». وتقول اللائحة « . . كل من كانت تحت يده أطيان من الأراضي الميرية الخراجية ذكرا كان أو أنثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر ، وقائم بما عليها من الخراج لجهة الميري ، فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من أحد... » . (البند الخامس).

— يجوز رهن هذه الأطيان بالفاروقة من صاحب الأثر إلى من يريد ، بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية « لمراعاة العمارية والتمدن واستحصال التعيش وحسن التوطن » (بند ٨) .

— يجوز لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفته ، على أن تكون

(١) المرجع السابق ص ٧٩

(٢) انظر النص الكامل للائحة في المرجع السابق ص ١٢٥ — ١٤٦

مدة الإيجار من سنة إلى ثلاث سنوات ، كذلك من الجائز أن يجدد العقد لفترة مماثلة ... » بند ٩).

— يجوز للمزارعين فى الأطيان الخارجية أن يتنازلوا عن حقوقهم لغيرهم بموجب حجج شرعية من محكمة الجهة أو النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ، ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الإذن منها بتحرير الحجة . (بند ١٠) .

— يجوز لمن يحفر سواقى أو يغرس أشجار أو ينشىء أبنية فى أراضيه الخراجية أن يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات الشرعية (بند ١٢) .

وباستقراء اللائحة يتبين لنا أن الدولة قد احتفظت بنوع من الولاية العامة على الأرض ، فما دامت تنص على أن الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها، فمعنى ذلك أنه بينما تركت الدولة للفلاح حق التصرف فى الأرض واستغلالها ، فإنها احتفظت لنفسها بحق مراقبة طريقته فى الاستغلال لتمنع بقاء الأرض بدون زراعة [1] .

٦ — لما اشتدت الحاجة بالخديو اسماعيل إلى المال ، أصدر قانونا فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ يكفل حصول المنتفع بالأرض على صك تمليك ملكية غير تامة إذا دفع عن أرضه ما يسمى بالمقابلة، وهى ستة أمثال ما عليها من الضرائب السنوية [2] . وكان تنفيذ قانون المقابلة اختياريا فى أول الأمر ،

---

(١) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٨ .

فجعله إجباريا وقسطه على ١٢ قسطا ، فأرهق الفلاحين فى جباية حصيلته وورط أعيان البلاد فى تطبيقـــــه واستطاع أن يجمع أكثر من ٢٣ مليونا من الجنيهات .

٧ — لـما صدر قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ، أبطل العمل بقانون المقابلة وذلك بالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وأجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو جزء منها [١] .

٨ — صدرت المجموعة الأهلية فى ٢٨ أكتوبر التى جاء فى المادة السادسة منها : « تسمى ملـكا ، العقارات التى يـكون للناس فيها حق الملك التام ، وتعتبر فى حكم الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة اتباعا للمنصوص بلائحة المقابلة ، وبالأمر العالى الصادر وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ » [٢] .

٩ — وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بالنسبة للقضاء الأهلى فقط جاء فيه :

« اعتباراً من هذا التاريخ يـكون لأرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملـكية التامة فى أطيانهم أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها » [٣] .

١٠ — وفى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣١٤ — ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ صدر أمر خديوى عال يعتبر الأطيان الخراجية عقاراً ، للناس حق الملك التام فيه ،

---

(١) مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ١٥١ .
(٢) محمد كامل مرسى : الملـكية العقارية فى مصر ، ص ٩٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

إذ جاء فيه : « المادة الأولى — عدلت المادة السادسة من القانون المدنى الأهلى بالكيفية الآتية : « تسمى ملكا ، العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية ».

١١ — ثم توجت هذه الجهود بهذا النص الذى جاء فى دستور سنة ١٩٢٣ بأن « مادة ٩ : الملكية حرمة ، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » .

وهكذا ، لم تنقض مائة عام منذ بدأت الإجراءات التى قام بها محمد على ، حتى تدعمت أسس الملكية الفردية ، وظهر ملاك الأراضى الذين يتمتعون بحقوق التصرف والاستغلال الكاملة على الأرض الزراعية من بيع أو رهن أو إيجار أو توريث [١] .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يكتسب حق الملكية قداسة كبيرة أبانها قانوننا المدنى القديم ، فقد نص فى المادة (١١) على أن هذا الحق يعنى الحق للمالك فى الانتفاع بملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة . ثم يقول المشرع : « ويكون بها (أى الملكية) المالك الحق فى جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عرضية وفى كافة ما هو تابع له » [٢]

وهذه المادة وضعت أصلا بالفرنسية ، وتلك ترجمتها العربية الرسمية ، ومن المفيد أن نقارن تلك الترجمة ، فالنص الأصلى يقول :

---

(١) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٤ .
(٢) وديع فرج : مجلة مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخمسينى ، ١٩٦٠ ، ص ٦٢٦ .

Art II C.C· indigéne . — "La proriètê est le droit de jouir et disposer des choses de la moniére la plus absolue Elle donne droit àtous les produits naturals ou accidentels te â tous les accessoires"

ومطالعة هذا النص الآن تـكادتوحى بأن واضعه كان يحرص أشد الحرص على أن يبقى حق الملـكية هذا بمنأى عن أن يعبث به أحد ، فأحاطه بهالة من التقديس تجعله بمنجاة من المساس به أو الأعتداء عليه ، وهذا الاتجاه هو الذى ساد تشريعنا المدنى القديم وكان له صدى فى جميع القوانين التى صدرت عندنا فيا بعد بشأن نزع الملـكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة ، بل كان له صدى فى مختلف الدساتير التى وضعت لنا، فلا تنزع الملـكية إلا لمنفعة عامة، ومقابل تعويض وضعت كل الضمانات المالك فى شأن تقديره(١) .

ويرجع الدكتور محمد أنيس الأسباب التى أدت إلى تطور الملـكية الفردية إلى هذا الشـكل ما يلى :

أولا — قلة الإنتاج نتيجة لنظام الاحتـكار الذى سارت عليه حكومة محمد على، أو الحاجة إلى زيادته مما تطلب بالضرورة تغيير علاقـــة الحائز بالأرض .

ثانيا — ارتباط الزراعة فى مصر (بعد أدخال القطن وظهور السلعة المصدرة) بزيادة الإنتاج المصرى للقطن فى السوق العـالمى وخصوصاً نتيجة للحرب الأمريكية الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥) .

ثالثاً — تغلغل الاستثمار — المالى الأوربى فى شكل رهونات على الأرض أو الاقتراض المصرفى، كما نمت الاستثمارات الرأسمالية فى ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات وإن اتخـــذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض

(١) المرجع السابق ص ٦٢٧ .

للدولة نفسها التى كانت لا تزال تسيطر على الحياة الاقتصادية ، كما مر بنا .

رابعاً — الأزمة التى تعرضت لها مصر فى عهـــد إسماعيل ما نتج عنه إصدار قانون المقابلة الذى استفاد منه كبار الحائزين(١) .

تضاريس الملكية الزراعية

وإذا كانت الخطوات السابقة قد بينت لنا الصبغة الزراعيـــة للرأسمالية المصرية ، وكيف تم التحول الرأسمالى فى الملكية الزراعية ، وأرسيت دعائم الملكية الفردية ، فإن من الضرورى بعد ذلك أن نحاول الكشف عن حجم الملكيات المختلفة فى مصر ومدى ارتفاعها أو انخفاضها باختلاف الفئات والطبقات الاجتماعية .

ولعل ما يمكن أن يحقق لنا هذا الهدف ، البيانات التى يحتويها الإحصاء الآتى (جدول رقم١١) :

والحقائق البارزة التى يمكن أن نخرج بها من هذا الإحصاء هى :

١ — زيادة عدد صغار الملاك (من ١ — ٥) فبعد أن كانوا ١٦٠ر٥١٢ مالكا فى سنة ١٨٩٤ ، أصبحوا ٩٢٠ر٤١٤ر١ فى سنة ١٩١٤ ، وفى نفس الوقت زيادة المساحة التى يملكونها من ٦٠٠ر٩٣٠ فدان سنة ١٨٩٤ إلى ٠٦٠ر٤٢٥ر١ فدان سنة ١٩١٤ . ومعنى هذا أن نصيب الفرد من صغار الملاك بعد أن كان ٩ر١ فدان سنة ١٨٩٤ ، أصبح ٩ر٠ سنة ١٩١٤ ، ونفس الشىء نلاحظه بالنسبة لأصحاب الملكيات المتوسطة .

٢ — زاد عدد كبار الملاك زيادة طفيفة ، إذا قورنت بالزيادة فى عدد صغار الملاك ، فقد كان عدد الفئة الأولى ٢٢٠ر١١ مالكا فى سنة ١٨٩٤ ، ثم أصبح ٤٨٠ر١٢ مالكا فى سنة ١٩١٤، بينما زادت نسبة مساحة ما يملكونه

(١) محمد أنيس : الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوروبى ، مجلة الكاتب ، مارس ١٩٦٦ ، ص ١٥ — ١٦ .

تطور حجم الملكية الزراعية من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤

جدول رقم (١١)

مساحة الملكيات	سنة ١٨٩٤				سنة ١٩٤١			
	عدد الملاك	٪	المساحة بالأفدنة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة بالأفدنة	٪
من ١ إلى ٥ أفدنة	٥١٢ر١٦٠	٧٧ر٦	٩٣٠ر٦٠٠	١٩ر٨	١ر٤١٤ر٩٢٠	٩٠ر٧	١ر٤٢٥ر٠٦٠	٢٦ر١
من ٥ إلى ١٠ أفدنة	٧٥ر٢٤٠	١١ر٤	٥٤٩ر٩٠٠	١١ر٧	٧٦ر٤٤٠	٤ر٩	٥٢٩ر٦٢٠	ر٧
من ١٠ إلى ٢٠ فدانا	٣٩ر٦٠٠	٦	٥٥٤ر٦٠٠	١١ر٨	٣٧ر٤٤	٢ر٤	٥٠٧ر٧٨٠	٩ر٣
من ٢٠ إلى ٣٠ فدانا	١٣ر٢٠٠	٢	٣٢٤ر٣٠٠	٦ر٩	١٠ر٩٢٠	٠ر٧	٢٦٧ر٥٤٠	٤ر٩
من ٣٠ إلى ٥٠ فدانا	٨ر٥٨٠	١ر٣	٣٤٣ر١٠٠	٧ر٣	٧ر٨٠٠	٠ر٥	٣٣٣ر٠٦٠	٦ر١
أكثر من ٥٠ فدانا	١١ر٢٢٠	١ر٧	١ر٩٩٧ر٥٠	٤٢ر٥	١٢ر٤٨٠	٠ر٨	٢ر٣٩٦ر٩٤٠	٤٣ر٩
المجموع	٦٦٠ر٠٠٠	١٠٠	٤ر٧٠٠ر٠٠٠	١٠٠	١ر٦٥٠ر٠٠٠	١٠٠	٥ر٤٦٠ر٠٠٠	١٠٠

زيادة فاحشة ، فبعد أن كانت ١٫٩٩٧٫٥٠٠ فدان فى سنة ١٨٩٤ ، أصبحت ٢٫٣٩٦٫٩٤٠ فدانا سنة ١٩١٤ ، أى أن متوسط ما يملكه الفرد منهم زاد من ١٧٧ فدانا إلى ١٧٩ .

٣ — فى الوقت الذى كان يملك فيه ٧٧٫٦٪ من الملاك ١٩٫٨٪ من مساحة الأرض المزروعة ، سنة ١٨٩٤ ، نجد أن ١٫٧٪ من الملاك يملكون ٤٢٫٥٪ منها . أما فى سنة ١٩١٤ فيزداد التباين ، إذ بينما كان ٩١٫٧٪ من الملاك يملكون ٢٦٫١ من الأرض ، كان ٠٫٨٪ من الملاك يملكون ٤٣٫٩٪ منها !!

وهكذا كانت تزداد الهوة اتساعا بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وأصبح من الواضح أن حركة تطور الملكية الزراعية تسير فى اتجاه التركيز فى أيدى فئة قليلة من الرأسماليين ويمكن الإشارة إلى العوامل التى ساعدت على ذلك فيما يلى :

أولا — الضرائب ، فقد كانت الضرائب فى كثير من الأحيان تنوء بتحملها طاقة صغار الملاك مما كان يضطرهم إلى ترك أراضيهم ليستولى عليها الأكثر غنى ، ففى ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢هـ (١٨٥٥ م) صرح « سعيد » لمن يشاء أن يترك ما يشاء من أطيانه الخراجية إذا كان غير قادر على زراعتها ودفع أموالها ، فترك الأهالى أطيانا كثيرة للحكومة[1] ، وعلى سبيل المثال ، فقد بلغ ما تركوه فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدهما ٤٦٫٨٦٦ فدانا ، وهى الأطيان التى عرفت باسم « متروك » ، كما عرفت بقية الأطيان التى بقيت للأهالى باسم « مرغوب » .

وفى سنة ١٨٥٦ رفع سعيد الضريبة على الأرض الخراجية المتوسطة

---

(١) وليم سليمان : مجلة الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٢ .

والقابلة الجودة من الربع إلى الثلث . ورفعت الضريبة فى سنة ١٨٦٤ إلى النصف ، ثم فرضت ضرائب جديدة بين سنتى ١٨٦٧ ، ١٨٧١ . ويكفى لبيان الفرق بين الأرض المشورية — وهى الملكيات الكبيرة التى فرضت عليها ضريبة العشر — والأرض الخراجية ، أن العشر المفروض على الأولى كان حده الأقصى بعد الزيادة ٣٫٩ قرشا فى الوجه البحرى و٣١ قرشا فى الصعيد . أما الأرض الخراجية ، فإن الفدان كان خراجه يصل إلى مائة قرش . وفى سنة ١٨٧٧ كان متوسط العشر ٣٠٣ مليم ومتوسط الخراج ١٫١٦٢ جنيه . وبلغ مجموع الخراج فى هذه السنة تسعة أمثال العشور رغم أن مساحة الأراضى الخراجية كانت حوالى ضعف الأرض العشورية .

وفى ١٥ جمادى الاولى ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨ م) أصدر سعيد أمرا ببيع الاطيان الخراجية التى تركها الاهالى، ووزع جزءاً عظيما منها على أفراد العائلة الخديوية وبعض أكابر البلاد وبعض أكابر موظفى الحكومة . ثم أخذ بالمبدأ الذى وضعه محمد على وسمح للاجانب بشراء ما يريدونه منها على أن يشترونها (بعقود) من الرزنامة أسوة بالابعاديات التى أنعم بها الخديو مجانا[1] .

ثانياً — أن شراء مساحات واسعة من الارض للقيام فيها بعمليات الاستصلاح ، لم يكن ليقدر عليه إلا الاثرياء الذين ركزوا استثماراتهم الكبيرة فى هذا اللون من النشاط ، كما أن البنوك وشركات الاراضى كانت تقصر عليهم ثقتها وتمنحهم من الائتمان ما يمكنهم من توسيع رقعة الارض التى فى حوزتهم وتحسين تربتها وتجويد إنتاجها ، ولا تمنح للفقراء أو محدودى الدخل بشىء من ذلك . وإذا كانت هذه الظروف أكثر ملاءمة للأغنياء فى الاوقات

---

(١) المرجع السابق .

العادية ، فإن مفعول ذلك كان أوضح فى أوقات الازمات الدورية التى مرت بمصر كما مرت بغيرها من البلاد . ومن المعروف أن أثر الازمات يكون فى البلاد الزراعية أشد منه فى غيرها خاصة بسبب انخفاض أثمان المحاصيل الزراعية وصعوبة تصريفها ، فهذه الاوقات الصعبة قد يتعذر على المالك الصغير أو المتوسط اجتيازها ، وقد يؤدى تراكم الديون عليه خلالها إلى بيعه أرضه جبراً أو اختياراً . أما الطبقة الغنية ، فإنها غالباً ما تتمكن ، بسبب غناها ، وكذلك بفضل الثقة التى تتمتع بها لدى البنوك ، من اجتياز هذه الازمات بسلام فلا يضطر أفرادها إلى بيع أراضيهم إلا نادراً ، وحتى إذا هم باعوا شيئاً منها ، فإن ذلك يتم فى الغالب إلى أغنيـــاء آخرين ، وبذلك لا تتجزأ ملكيتهم الكبيرة ، بل تبقى تلك الملكيات كما كانت ، ويقتصر الامر حينئذ على إحلال بعض الاغنياء محل البعض الآخر(١) .

ثالثاً — نظام التوريث ، فهناك نسب معينة نصت عليها الشريعة الإسلامية فى تقسيم الإرث بعد وفاة صاحبه ، ومنه الارض بطبيعة الحال . ومن هنا فإن بعض أصحاب الاملاك الواسعة لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها ، بل تعرضت للتفتت . ويذكر على مبارك بعض العائلات التى بدأت وهى تمتلك اقطاعيات واسعة فى بداية القرن ١٩ ، فإذا بأفرادها فى نهايته يمتلكون قطعاً صغيرة ، فمثلا كان أحد كبار الموظفين يمتلك ٦٠٠ فدان ، إلا أنه بسبب تفرق أفراد العائلة وتشاجرهم لم يبق له نفسه إلا ٦٠ فداناً فقط .

وإذا كان هـذا العامل يمكن أن يؤدى إلى تقليل الملكيات الكبيرة وتكثير الصغيرة ، إلا أنه فى النهاية لم يؤد إلى ذلك ، فتجزئة الملكيات

---

(١) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٦ .

الضخمة لم تعجز الورثة عن أن يبذلوا أقصى جهدهم لزيادة ما صار إليهم ، أما الملكيات الصغيرة ، فقد كان الخطر عليها أكثر حيث أن الجزئيات لم تكن بالقدر الذى يمكن أصحابها من تنميتها وزيادتها . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه إذا كانت بعض الملكيات الكبيرة قد تفتت، فقد ساعد هذا على تكوين طبقة وسطى من ملاك الأرض (من ٥ ــ ٥٠ فدان) والذين كونوا ٣٥ ٪ من مجموع الملاك فى نهاية القرن.

رابعاً — السخرة . فقد تضمنت الأوامر العالية الصادرة فى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ و ١٨٨١، إعفاء المزارعين الذين يعملون فى أبعاديات وشفالك وعهد كبار الملاك من السخرة . ولقد أدى هــــذا إلى تفضيل الفلاحين للعمل فى مزارع كبار الملاك ليحصلوا على ذلك الإعفاء . وكان الملاك الأجانب يستندون إلى الامتيازات الأجنبية لحماية مزارعهم ، ومن هنا كان تزايد عـدد الأجراء وتناقص الملاك الصغار . بل إنه نتيجة لاختلاف الأحكام الخاصة بنزع الملكية المنافع العامة بالنسبة للمواطنين عنها بالنسبة للاجانب ، كان المصريون الذين يخشون من نزع ملكيات أراضيهم دون تعويض مناسب ، يبيعونها للاجانب[1] .

خامساً — سياسة الحكومة نحو صغار الملاك ، فبالإضافة إلى ما ذكرنا بالنسبة لأثر السخرة والضرائب، فإنه لابد من مناقشة مادرج المحتلون وأذنابهم ممن كانوا يتولون السلطة فى الدولة فى هـذه الفترة من ترديده خاصاً بحماية الملاك الصغار . فهؤلاء يذكرون أن سياسة الحكومات المصرية منذ بداية هذا القرن هى العمل على زيادة الملكيات الصغيرة ، وأن بعض الحكومات

---

(١) وليم سليمان : الطليعة ، يناير ١٩٦٥ ، ص ٣٦ .

قد ذهبت إلى حد بعيد فى هذا الدرجة قد تصل مثلا إلى تحويل بعض المعدمين إلى ملاك صغار والعمل على حماية هؤلاء حتى لا يرتدوا إلى الحالة الأولى . وقالوا أن الوسيلة إلى تحقيق هذه الأهـــداف هى بيع أراضى الدولة كقطع صغيرة ، وكذلك منح القروض لصغار الملاك وأخيرا صدور قانون الخمس فدادين .

وينقــل باير عن الإحصاءات الرسمية التى تساق تدليلا على ذلك أن الحكومة باعت من أراضيها ٣٦٫٥٤٣ فدانا فى الفيـــوم فى الفترة من ١/٤/١٩١٥ إلى ٣١/٣/١٩٢٠ (خلال هذه الفترة بيعت ٦٩٫٢٨٣ فدانا من أراضى الدولة فى كل أنحاء مصر) كان توزيعها كالآتى[1] .

المساحة المباعة	٥ فدادين فأقل	٥ — ٢٠	٢٠ — ٢٥[2]	أكثر من ٥٠ فدان
المشترين	٤٨٠٦	١٣٣٧	٢٠١	٨٠

إلا أنه بالنظر الدقيق ، نجد أنه من الجائز جداً أن هـذه القطع قد بيعت لأناس لديهم أملاك فعلا مما ينقلهم إلى طائفة متوسطى الملـكية أو ربما كانوا من كبار الملاك .

وإذا كانت التقارير تدل على أن الحـكومة قد باعت من سنة ١٩٠٠ إلى

(١) Baer : P. 84

١٩٠٧ أراضى حكومية صغيرة كثيرة ، إلا أن هذه السياسة لم تلقه بالنجاح ، فالإحصاءات تدل على أن ٩٠٠٠ر٣٤ فداناً بيعت من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٧ منها ٧٦٠ر٢٠ فدان بيعت فى سنة ١٩٠١/١٩٠٤ فى صورة إقطاعيات كبيرة .

كذلك فإن البنك الزراعى الذى أنشىء لمد الفلاحين بالسلف المختلفة ، لم يسلف الذين لا يمتلكون شيئا ، ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يكون قد ساعد على خلق طبقة صغار الملاك . وإذا قيل أن البنك قد عمل على حماية صغار الملاك من فقدان ملكياتهم ، فان هذا مبالغ فيه ، إذ هل يمكن القول بأن البنك قد استطاع مثلا فى أزمة سنة ١٩٠٧ أن يساعد الفلاحين ؟ كلا ، بل إنه هو نفسه كان كثيرا ما يحجز على أملاك الفلاحين الذين لا يستطيعون سداد ديونهم حتى قيده قانون سنة ١٩١٢ بعض الشيء(١) .

وإذا كان الاحصاء السابق يقف بنا عند سنة ١٩١٤ ، فان قيام الحرب العالمية الأولى قد أدى إلى تطورات أخرى فى غاية الأهمية بالنسبة لنمو الرأسمالية المصرية الزراعية ، فقد أدى ذلك إلى صعوبة ورود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وكان على مصر أن تغطى الكثير من احتياجاتها ، فضلا عن مطالب الحلفاء المتزايدة الذين اتخذوا منها قاعدة لتموين قواتهم . والمناطق المجاورة . غير أن أرهاق الأرض ونقص الأسمدة أدى إلى انخفاض انتاجية مختلف المحاصيل التى لم يعوقها إرتفاع أسعارها مما ترتب عليه فى النهاية تضاؤل الأموال فى أيدى الفلاحين الذين كان عليهم أن يقابلوا أعباء الضرائب المستحقة عليهم من ناحية ، وأقساط وفوائد القروض العقارية من ناحية أخرى ، وذلك فضلا عن الزيادة المستمرة فى أسعار السماد وفى تكاليف

---

(١) : Baer - P. 86

المعيشة . هذا وفى نفس الوقت ، كانت قوات الحلفاء تستولى على المحاصيل الغذائية والأعلاف والمواشى والدواب بأسعار بخسة ، وتجمع الفلاحين والعمال للخدمة فى الجيش بأسم التطوع[١] .

ومما زاد المشاكل الاقتصادية حدة ، أن سوق المال الذى كان يعتمد على الخارج ، لم يعد يجد موردا للتمويل غير اللجوء إلى التضخم ، فأدى ذلك إلى ضعف القوة الشرائية للغالبية من السكان وهم طبقة العمال والفلاحين وصغار الموظفين ، وذوبان مدخرات الطبقة المتوسطة . ولم تعن زيادة انفاق قوات الحلفاء فى شراء السلع والخدمات ، رفاهية المجتمع ، لأن هذه النفقات ، لم يكن يقابلها سلع إلا بقـــــدر ضئيل ، وإنما كان معناها ، زيادة تضخمية فى القوة الشرائية أفادت منها طبقات الملاك والتجار والمقاولين وأصحاب الدخول المتغيرة ، فوجدنا موجة سداد للديون العقارية وشراء أراضى جديدة وتوسع فى طلب الائتمان من البنوك المضاربة[٢] .

اتجاه الرأسمالية إلى التجارة والصناعة

مع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، فان الرأسمال الوطنى لم يظهر فى المجـال الصناعى إلا فى أواخر الفترة ، وإن كان اهتمامه بالتجارة قد بدأ إلى حد ما قبل ذلك ، فقد سيطر على أوهام الكثيرين أن تثمير الأموال فى بعض الأسهم أو السندات ، ربما يحرمه الدين الاسلامى .

---

(١) عبد الرازق حسن : التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بين الحربين » ، مجلة الاشتراكى العدد ١٧ ، ص١٧ ، من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية .
(٢) المرجع السابق .

وبالإضافة إلى هذا فقد كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم فى المشروعات الجديدة ويجدون أنه من الأصلح استثمارها فى شراء العقار إما بطريق التضامن وإما على سبيل الشيوع ، فقد كثرت فى هذا العهد بين المصريين شركات التضامن وهذه الشركات هى التى يعقدها أثنان أو أكثر بقصد الاتجار ، ويكون الشركاء متضامنين فى تعهداتهم قبل الغير ويتحملون كل مسئولية الشركة ويتمتعون بالأرباح كما يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة قبل الغير[1]

وربما كان الاتجاه الغالب — إذا أردنا الصدق — هو كنز الأموال ، وقد جاء فى خطبة ألقاها اللورد كرومر فى جيلدهال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتى : « ويجرى كنز المال فى مصر بدرجة لا يصدقها الأوربى . وانى مورد بعض الأمثلة من ذلك . لقد بلغنى منذ قليل من الزمن أن ثريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠٫٠٠٠ جنيه ذهب مخبوءة فى أخبيته . وبلغنى أيضا أن فلاحا ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٫٠٠٠ جنيه ، وبعد مضى (وقت) من توقيعه على عقد المبايعة ، اذا بقطار من الحمير قد أقبل يحمل المال المطلوب ، وكان قد خبأه فى حديقته . وبلغنى أنهم وجدوا عندما شبت النار فى إحدى القرى مالا يقل عن ٥٠٠٠ ج مخبوءة فى قدر فى الأرض[2] » .

وإذا كان هذا يمكن قوله بالنسبة لثراة المصريين ، الا أن الأمر يختلف ال حد كبير بالنسبة لطائفة أخرى من المتمصرين عرفوا الطريق إلى الرأسمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر .

فقد كان بنك سوارس ، من أهم البنوك الخاصة . وقد وجدت عدة أوامر خاصة بمعاملات هذا البنك مع اسماعيل ، ومن ذلك أمر بيان القروض الجديدة

---

(١) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٢٩

(٢) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٤٢٩

« من البنك النمساوى الشرقى ومن البنك النمساوى المصرى ومن بنك الانجلواجبشان بانكنج قومبانى لميتد ، ومن الخواجات دلور وسوارس بمبلغ ١٥٠٠٠٠ر١٥٠ مقابل كمبيالات لميعاد سنة تدفع فى لندرة أو الاسكندرية[1] » .

— وكانت عائلة سرسق معروفة فى سوق المال فى بيروت حوالى منتصف القرن التاسع عشر ثم حضر إلى مصر عدد من أفرادها استهوتهم أنباء الثراء الفاحش بعد سنة ١٨٦٠ ، فانشأ خليل وديمترى ولطف الله وموسى وابراهيم ويوسف سرسق فرعا فى مصر سمى بنك « سرسق أولاد عم » تعامل مع اسماعيل على نطاق واسع[1] .

— أنشأ يعقوب قطاوى بنكا بالقاهرة بالاشتراك مع أولاده الأربعة فى منتصف القرن ١٩ .

وتشير أوامر اسماعيل إلى معاملات مع « بنك يعقوب القطاوى الذى قبل كمبيالات مسحوبة من قومسيون المقابلة على محافظة الاسكندرية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ر١٥٠ ليرة بعضه من حسابه الجارى والبعض يورد لخزينة محافظة الاسكندرية » . وقد اتسع نطاق هذه المعاملات تدريجياً بعد أن ساءت علاقة الوالى بدرفيو وأبنهيم وغيرهم من أصحاب البنوك الأجنبية الخاصة[٣]

— عائلة مصعب التى نزح مؤسسها إلى المنصورة حوالى سنة ١٨٧٠ وأشتغل بالتجارة بعد أن صفى ممتلكاته فى بلدة بعيدة من أعمال لبنان ، وعندما أقبلت

---

(١) على الجريتلى :فى مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخمسينى ، ١٩٦٠ ص٢١٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٦

الدنيا ، أشتغل باستصلاح الأراضي وبيعها ، وكانت بداية عمله المصرفي ، شراء شونة على النيل لتخزين القطن والاقراض بضمانته ، وقد ساهم في إنشاء شركة حلاجي الاقطان وشركة الغربية للأراضي[1] .

ـ في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ جازف عدد من المصريين في ميدان الأعمال المصرفية نذكر منهم بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسيوط ، وكانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الأجنبية الكبرى ، كما تذكر منهم منصور باشا يوسف والديب وحفنى في الاسكندرية[2] .

ـ وفي إحصاء الشركات المساهمة التي يقوم استغلالها الرئيسي في مصر سنة ١٩٠٨ نقرأ عن تحويل بنك خاص اسمه صيدناوى وظريفه ونحاس وشركاهم الى شركة مساهمة برأس مال ١٥٠ ألف جنيه ، وبالمثل لعائلة موصيرى بنك خاص تحول فيما بعد إلى شركة مساهمة مصرية[3] .

فكرة إنشاء بنك مصرى :

وإذا كان تأسيس بنك مصر قد تأخر إلى سنة ١٩٢٠ ، إلا أن جهودا كثيرة وقديمة قد سبقت هذه الخطوة الرسمية . ويؤكد فتحى رضوان[4] ، أن أول من دعا إلى هذه الفكرة هو أمين شميل الذى نشر مقالا في ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٩ في جريدة التجارة التي كان يصدرها أديب اسحق ، وقد أثمرت مقالاته ، وما نشرته هذه الجريدة عن هذه الفكرة ثمرها المرجو إذ اجتمع

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٨
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق .
(٤) فتحى رضوان : طلعت حرب ، بحث في العظمة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٧٠ ، ص ١٥

عدد من الرأسماليين فى مقدمتهم سلطان باشا وعمر لطفى باشا ، وأصدروا بياناً بعنوان « انماء المال » ، فندوا فيه الحجج التى كان يسوقها البعض البرهنة على مخالفة فكرة البنوك للشريعة الاسلامية ، جاء فى هذا البيان :

« ورب معترض يتوهم فيه مخالفة الشريعة المطهرة بدعوى أنه لا بد من دخول الربا فى معاملاته فيحاول إغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعاً ، فنحن نطيب خاطر المعترض ونزيل الوهم مبينين أن الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها ، بل بنكنا متنزه عنه لأنه انما قصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة وبحسب شرائع البلاد ، وأشغال التسليف والعمولة من بيع وشراء لحساب عملائه . وجميع هذه الأشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعاً وحكم المشارك فيها حكم المشارك بالمضاربة ، وهذه الشركة جائزة شرعاً باجماع المذاهب . ثم أن القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جاء منذ القدم ، وذكره مستفاض فى كتب الفقه ومثاله : « أن يبيع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوباً قيمته عشرون ديناراً بأربعين ديناراً ثم يقرضه ستين ديناراً » وهذا مذهب محمد بن سلمى أمام بلخ . وكان شمس الأئمة الحلوانى يفتى بقول الخصاف ويقول : هذا ليس بقرض جر منفعة ، بل هذا بيع جر منفعة[1] » .

وقد لفت المنشور النظر إلى أن « الشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن وفيه كثير من الأغنياء وأصحاب الرزق الواسع والنقود الوافرة

---

(١) محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة ؛

ولكن أهله لم يهتدوا أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم فتراهم مقتصرين من المتاجر على ماتعاطاه أجـــدادهم الأقدمون » . ودعا المنشور إلى تكوين الشركات لأنها هى التى تكون لديها القدرة والكفاءة على القيام بالأعمال الصناعية والتجارية الضخمة ، ناعياً على المصريين الميل إلى العمل الفردى « كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة ، مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة ، وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية ، وقد تفننوا فى إنشائها وتفريعها أيما تفنن فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية ، أى البنوكة » ، وما دام مالك الأرض الكبير فى مصر تغل له الأرض من الأموال ما يفيض عن حاجته « فماذا يفعل فى النقد الزائد عن حاجته أن لم يكن هناك بنك أمين تجعل ماله فيه وديعة مثمرة تبقى تحت طلبه ورهينة أمره ايان احتاجها » .

ودعا المنشور « أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا إلى أخوانهم الأماثل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم إلى فتح البنك الوطنى المصرى ، فان الوقت من ذهب لا يرد إذا ذهب » .

ثم قرر البيان أن المشتركين فيه قد تحققوا جميعاً أن البنك الوطنى هو الوسيط الوحيد الذى يبلغهم أمنيتهم لأنه لابد من ضمانة أمنيتهم لاستخلاص تلك المصالح من الأجانب ، وهذه الضمانة لا يؤديها إلا البنك الوطنى[(١)] » . ومن هنا كان قول عبد الرحمن الرافعى « أن الدعوة إلى تأسيس البنك

(١) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠

قد ظهرت أبان الثورة العرابية[1] ». ويؤيد هذا أيضا ما ذكره بلنت أن أحد عرابى حدثه عن عزمه على انشاء بنك تسليف زراعى للفلاحين ، لولا أن الأحداث دهمت حكومة العرابيين ، فقضت على هذا الحلم[2] .

وقد عادت فكره بنك مصر إلى الظهور عندما بدأ عمر لطفى فى ألقاء محاضراته فى نادى المدارس العليا ابتداء من اليوم الأول فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ عن نظام التعاون والتسليف فى ألمانيا وإيطاليا وشرح القواعد التى تسير عليها جمعيات شركات التعاون ، ثم تعددت محاضراته فى مدن غير القاهرة ، فألقى محاضرة فى الاسكندرية قال فيها .

« أن تسرب الأموال الأجنبية إلى مصر فى أيام الرخاء قد فتن الناس وملأهم غروراً فاعتمدوا على هذه الأموال واندفعوا فى تيارات المضاربات ، ولكن من يوم أن أصيبت البلاد بالأزمة المالية ؛ أنصرفت الأفكار إلى البحث فى إصلاح نظام التسليف فى مصر وجعله نظاماً قومياً محضاً قائماً على بنوك وطنية تجمع أموالها من أبناء البلاد ، فذهب فريق إلى أنه يجب المحافظة على مستقبل البلاد الاقتصادى ، انشـــاء بنك وطنى قائم على رؤوس أموال وطنية ... »

ويبدو أن ما لاقته الثورة العرابية من انتكاس أدى إلى فشل المشروع الأول قد جعل البعض يبلغ به اليأس إلى الدرجة التى يظن فيها أن المصريين أعجز من أن يستطيعوا القيام بعمل مثل هذا ، حتى أننا نسمع من عمر لطفى فى نفس الخطبة قوله : « وإنى وأن كنت أحبذ فكرة انشاء بنك وطنى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة سنة ١٩١٩، ج٢، النهضة المصرية، ١٩٥٥، ص ٢٥٩ .
(٢) فتحى رضوان : طلعت حرب ، ص ١٦ .

كبير ، أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه الآن ، وأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله ، وأخشى أن المسلمين المصريين الذين هم أغلب سكان البلاد لا يقبلون عن طيب خاطر على أن يشتركوا في مشروع أساسه الأقراض بالفائدة ، صحيح أن الأساتذة المستنيرين من خريجي مدرسة دار العلوم قد بذلوا ما في وسعهم للتفرقة بين الفائدة والربا وألقوا في هذا الصدد محاضرات بناديهم بالقاهرة وأقاموا فيها الأدلة الشرعية على صحة ما يذهبون إليه ، ولكن المشايخ الذين لهم الصوت المسموع في هذه المسائل لم يصلوا للآن إلى حل مقبول لدى الجمهور[1] » .

وإذا كان عمر لطفي قد أبدى مثل هذه المخاوف ، فقد وقف حفني ناصف رئيس نادي مدرسة دار العلوم محاولا إزالة مثلها كما أشار عمر لطفي نفسه فقال :

« ينبغي لنا أن نعرف مركزنا بين العالم ، ولا ننسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال وأن نحدد ما تيسر لنا عمله وما يتعذر علينا محاولته ، ولا ننسى أن ديننا يسرو ما جعله الله علينا فيه من حرج ، وأن قواعد الشريعة العامة تحمل لكل حالة حكما ، وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة ودرء المفسدة ، ولذلك كان في اختلاف الأئمة رحمة للأمة . » وقال أيضا :

« ولا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير لأنهم إن فعلوا ذلك فحجتهم ساقطة ، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة ، وأنها منافية لمصلحة العمران ، فليسيروا في طريقهم ، ولنسر في طريقنا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين[2] » .

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

فلما عقد المؤتمر المصرى سنة ١٩١١ ، ظهرت الدعوى إلى المشروع مرة أخرى ، وجاء فى تقرير لجنة المؤتمر : « لسنا والحمد لله فقراء فى المال ، فإن للمصريين فى البنوك نقوداً وودائع لا غلة لها تفى من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم . ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال الماليين ، فإن كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمات » . وظاهر أن هذه الدعوة كانت ترتكز فى مناداتها بإقامة البنك المذكور على أساس وجود عدد من المصريين الأثرياء الذين لا يجدون ما يستغلون فيه أموالهم خاصة وأن مجال استغلال الأموال بالنسبة إليهم فى الأرض كان محدوداً [1] .

وتردد صدى هذه الدعوة فى الصحف ، فكتبت جريدة الأهالى [2] مقالا بعنوان « حاجتنا إلى بنك وطنى » بإمضاء « مصرى » يقول فيه : « لابد للمصريين من باب يطرقونه غير أبواب البنوك الحالية (الأجنبية) التى أن أعطت راحة ، أخذت فوائد بمقدار المحصول فأخذت رأس مال المقترض ، وأن أعطت غير راحة ، أسرعت فى خراب المقترض وعجلت بإفلاسه ، وذلك الباب هو إنشاء بنك وطنى مصرى » .

ازدهار الرأسمالية المصرية نتيجة الحرب العالمية

وفى أغسطس سنة ١٩١٤ ، نشبت الحرب العالمية الأولى على غير إنتظار ، فاستولى الذعر على جميع الأسواق ، وكان لا بد للقطن ـ وسوقه أشد تأثراً من غيرها بالأحداث — أن تنحط أسعاره ذلك الإنحطاط الذى أصاب الرأسمالية إصابة خطيرة ، بل وأصاب الجميع فى مصر ، فلقد نزل سعره تدريجيا إلى حوالى عشرة ريالات وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات ، فبادرت الحكومة

(١) محمد طلعت حرب . علاج مصر الاقتصادى ، ص ٣

(٢) الأهالى : العدد ٩٣ الصادر فى ٩ / ٢ / ١٩١١

باقفال البورصة وتصفية المراكز تصفية لاتؤدى إلى الخراب ، إلا أن المستشار المالى الإنجليزى ، وكان يومئذ اللورد إدوارد سيسل نقض ماأبرمته الحكومة أثر عودته إلى مصر ، وأستصدر الأمر بفتح البورصة واستئناف الأعمال فيها ، فازدادت الحالة بؤساً والجو قتاما ، فأخذ جميع المفكرين يلتمسون وسيلة تخرج بها البلاد من تلك المحنة ، فكان من رأى البعض أن تحدد المساحة القطنية لعام ١٩١٥ حتى يتسنى بفضل هذه القرار رفع الضغط عن السوق(١) .

وزاد فى تفاقم المشكلة أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، فى حين أخذت البنوك العقارية تقسو فى المطالبة بأقساطها . وكان هم الحكومة فى هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب فى مواعيدها ، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين والصيارفة باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة إلى مطالبة البنوك العقارية، وساءت حالة الزراع واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت إليه الأسعار حتى بيع القنطار فى تلك السنة (١٩١٤) فى كثير من القرى بمائة وعشرين قرشاً ، وفى كثير غيرها بستين قرشاً(٢) .

وأدى قيام الحرب العالمية الأولى واغلاق البحر الأبيض المتوسط إلى صعوبة ورود الكثير من الإنتاج الأجنبى ، وكان على مصر أن تغطى الكثير من إحتياجاتها فضلا عن سد مطالب القوات البريطانية المقاتلة التى اتخذت مصر قاعدة لتموينها . ووجدت الرأسمالية المصرية فرصتها لتوسيع نشاطها الصناعى

---

(١) يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاما، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٤ ، ص ٥ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، جـ١ ، ص ٧٥ .

والتجارى لمواجهة حاجات السوق المتزايدة دون منافسة كبيرة من الخارج[1] ولا شك أنها وجدت فى ظروف الحرب عاملا مساعداً لها فى توسيع نشاطها . وكان من أهم هذه الظروف ، تصفية أعمال بعض الرأسماليين الأجانب من « رعايا الأعداء »، وتضخم البطالة بين العمال الأجانب والوطنيين واستعدادهم لقبول العمل بأجور منخفضة نسبياً رغم الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة .

وبدأ الرواج يعرف طريقه إلى كل من التجارة والصناعة[2] ؛ فمن حيث المجال التجارى ، كان من الطبيعى أن يؤدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى انكماش حجم التجارة الدولية بسبب صعوبة عمليات النقل البحرى من جهة وبسبب تخصيص جزء كبير من الموارد الإنتاجية للانتاج الحربى من جهة أخرى . وتدل الاحصائيات على أن واردات مصر قد هبطت فى العام الأول لقيام الحرب ، ولكنها عادت بعد ذلك إلى الإرتفاع حتى وصلت إلى مستواها السابق لإعلان الحرب ، فإذا كانت الواردات قد بلغت فى عام ١٩١٢ حوالى ٢٧ مليونا من الجنيهات ، فإنها قد وصلت إلى ما قيمته ٣١٤ر٣١ كمتوسط خلال فترة الحرب .

أما عن قيمة الصادرات ، فقد حققت زيادة كبيرة مستمرة خلال تلك الفترة ، ففى سنة ١٩١٤ كانت قيمة الصادرات لا تتعدى ٢٤ مليوناً من الجنيهات ، وفى سنة ١٩١٨ بلغت ما يقرب من ٤٥ مليوناً من الجنيهات ، أى بزيادة قدرها ٨٨ ٪ تقريباً . وبمقارنة أرقام الصادرات والواردات يتضح أن مصر قد حققت فائضاً فى ميزانها التجارى بلغ حوالى ٢٤ مليونا من الجنيهات خلال الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ، وذلك على الرغم من

---

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٤ .

(٢) Issawi: Egypt at Mid Century, p. 140.

تحديد زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى الإرتفاع السريع فى أسعار القطن المصرى ولا سيما القطن طويل التيلة نتيجة لزيادة الطلب عليه من جانب شركات المطاط الأجنبية لإستخدامه فى صناعة إطارات السيارات[١] ، فقد وصل إلى السعر الذى كان عليه قبل الحرب وهو ١٥ ريالا ، وفى سنة ١٩١٧ صعد سعر القنطار إلى ٣٨ دولار ، وفى سنة ١٩١٨ اشترت الحكومة البريطانية جميع محصول القطن بسعر ٤٢ ريال وفى سنة ١٩٢٠ وصل إلى ٢٠٠ ريال .

ومما ساعد على تحسين الموقف المالى ، أن أثرياء المصريين لم يستطيعوا الذهاب إلى أوربا لقضاء أجازاتهم ، فاحتفظت البلاد بالأموال التى كانت تنفق فى هذه الرحلات ، ويقال أن السراة كانوا ينفقون فى أوربا ما لا يقل عن مليونى جنيه سنويا[٢] .

وهكذا ملأت النقود جيوب القوم ، واستطاعوا بذلك أن يسددوا ما عليهم من ديون ، ففى سنة ١٩١٧ ، استطاع بنك الكريدى ليونيه أن يجمع ٥٫٣٦٧٫٠٧٤ جنيه من الديون التى كانت له عند الأهالى ، وكانت النتيجة أن نقصت الديون التى كانت لبنوك الرهن من ٤٣٫٩٦٥٫٠٦٧ جنيها سنة ١٩١٤ إلى ٢٩٫٣٣٢٫٠٠٥ جنيها سنة ١٩٢٠ أى بنقص قدره ١٤٫٦٣٣٫٠٧١[٣] .

أما بالنسبة للصناعة ، فقد نشطت عدة صناعات مثل صناعات الغزل والنسج إذ رفعت شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية إنتاجها — على سبيل المثال — بما يتراوح بين ١٥ — ٢٠ ٪ لمواجهة احتياجات السوق المحلية التى سعت إلى كسبه . ويقول تقرير لجنة التجارة أن العمالة فى الشركة قد تأثرت

(١) على لطفى : التطور الاقتصادى ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠٣ .

(٢) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٤٠٧ ، وانظر كذلك :
Crouchly: op. cit., p. 78.

(٣) Ibid. p. 79.

تأثراً واضحاً بظروف الحرب ، إذ اضطرت رؤساء أعمالها — كما سبق أن أشرنا — من الأوربيين إلى مغادرة البلاد ، فسنحت لها فرصة بأن تسبر كفاءة العمال الوطنيين[١] .

كذلك نشطت صناعة السكر والكحول التي لقيت رواجاً كبيرا متزايداً في الأسواق الداخلية والخارجية ، وقد أدى ذلك إلى التوسع في الإنتاج إلى أن بلغ ١٠٠ ألف طن حتى عام ١٩١٧ ، كما قامت شركة السكر بتوسيع ورش الأشغال التابعة لها فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الإستقلال عن المصانع الأجنبية ، وهي كما يقول تقرير لجنة التجارة والصناعة — « من هذا الوجه تؤدي إلى القطر خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين ماهرين في جميع الحرف والصناعات »[٢] .

وتوسعت أيضاً صناعة الأثاث توسعاً كبيراً نتيجة لظروف الحرب ، فقد هبط وارد الأثاث من الخارج من ١١٨ ألف جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٢٠ ألف جنيه سنة ١٩١٥ ، وكانت هذه فرصة ذهبية للتوسع الداخلي في هذه الصناعة ، فقد ظهرت نتائج هذا التوسع في المعرض الصناعي الذي أقيم في الإسكندرية عام ١٩١٦[٣] ، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعات أخرى مثل الصناعات الجلدية وطحن الغلال والصابون[٤] .

والواقع أن الصناعات التي نشأت خلال فترة الحرب كانت من الصناعات الصغيرة ، وكانت معظم المصانع من النوع الفردي محدود الموارد الذي يتبع أساليب الانتاج الفنية القديمة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب[٥] :

(١) الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الأميرية في القاهرة ، ١٩١٩ ، ص ١٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(٣) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة ، ص ١٥٦ .

(٤) محمد فهمي لهيطة : الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي، مطبعة الشبابي، القاهرة، ص ٣٥٠ — ٣٥٨ .

(٥) علي لطفي : التطور الاقتصادي ، ص ٢٤٣ .

— أن الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة كانت لا تصنع فى مصر ، كما كان استيرادها متعذراً بسبب ظروف الحرب .

— أن إنشاء المصانع الكبيرة ذات الكفاية الإنتاجية العالية يستدعى فترة من الوقت ، وقد تنتهى الحرب قبل أن تبدأ تلك المصانع فى الإنتاج فيتعرض أصحابها لخسارة محققة بسبب المنافسة الأجنبية .

— من المعروف أن المشروعات الكبيرة تتجنب دائماً المضاربة ، وفى خلال فترة الحرب كانت المضاربة ظاهرة منتشرة فى معظم نواحى الأعمال .

— أن الطمع فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الارباح الاستثنائية قد دفع المنتجين إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى وقت طويل قبل إنتاج السلعة وعرضها فى الأسواق .

— إرتفاع سعر الفائدة خلال فترة الحرب وتوقع إنخفاضه فى فترة السلم التالية أدى إلى تأجيل المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى قروض كبيرة .

وقد دعا هذا الرواج الاقتصادى الذى شهدته مصر المستشار المالى الإنجليزى أن يكتب قائلا : « أن مصر تعد من أقطار العالم القليلة التى عادت عليها الحرب بفوائد من الوجهة الاقتصادية ، لأن جميع الأمم الأوربية سواء كانت مشتركة فى القتال أو واقفة على الحياد قد أصابها ضرر جسيم أن لم يكن من الوقائع الحربية نفسها فعلى الأقل من زيادة الضرائب وارتفاع الأسعار وتقييد التجارة ، أما مصر . فقد جنت بوجه عام أرباحا طائلة ، فإن سعر محصولها الرئيسى قد بلغ حدا لم يسبق له مثيل ، والضرائب فيها ما ازدادت إلا بقدر طفيف لا يذكر[1] » .

ولبيان حجم هذا الرواج ، ذكر عبد الله أباظه أرقاماً يقارن بها بين حالة

(١) المقطم فى ٢١ / ١١ / ١٩١٩ ، العدد ٩٣٢٩ .

رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية سنة ١٩١٤ وبينها فى سنة ١٩٣٣ ، وكانت كما يلى[١] .

السنة	رؤوس أموال محلية	رؤوس أموال أجنبية
١٩١٤	٩٫٣٨٤٫٠٠٠٠	٩١٫٥٩١٫٠٠٠
١٩٣٣	١٤٫٨٧٦٫٠٠٠	٨١٫٣٦٥٫٠٠٠

أى أن رؤوس الأموال الأجنبية نزلت بمقدار عشرة ملايين ، فى حين زادت الأموال المحلية بنحو ستة ملايين .

ولم يعد خير هذا الرواج على المجموع العام للشعب ، وإنما ذهب أغلبه لأيدى الأغنياء فازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً ! كتب فلنتين تشرول فى عدد التيمس الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ يقول : « . . أن مصر بالإجمال سمنت فى أثناء الحرب التى أمنت شرورها بفضل الأسطول البريطانى والجيش البريطانى(*) . ولكن الذى جرى فيها يشبه ما جرى فى بلدان أخرى ، فإن الربح الذى جنته من ارتفاع أثمان حاصلاتها وشدة الطلب على الأيدى العاملة فيها ، انحصر فى فئة صغيرة ولا سيما فى السنتين الأخيرتين من سنوات الحرب[٢] » .

وإذا كانت التجارة قد شهدت نمواً ملحوظاً فى سنوات الحرب الأخيرة وكذلك الصناعة مما زاد من رؤس الأموال فى أيدى الأغنياء ، فقد حفز هذا الرأسمالية فى أن تفكر تفكيراً جاداً فى تنظيم استغلال أموالها فى هذين المجالين الجديدين ، التجارة والصناعة وخاصة الثانى ، فتألفت فى ٨ مارس سنة ١٩١٦

---

(١) مجلة المصور ، العدد الخاص بثروة مصر الصناعية ، أبريل ١٩٤٠ .

* فإذا لم يكن بها هذا الجيش البريطانى أصلا ، أ كانت تتعرض لخطر الحرب ؟ أن تعرضها لخطر الحرب كان لوجود الاحتلال البريطانى بها !

(٢) المقطم فى ٢ / ٤ / ١٩٢٠ ، العدد ٩٤٣٩ .

لجنة تسمى « لجنة التجارة والصناعة » من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر والخبيرين بالأحوال الاقتصادية فى البلد ، وكان من أغراض اللجنة ، الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع ورودها .

وأبرز التقرير أوجه الحاجة لزيادة الإنتاج فى كل من المجال الزراعى والصناعى فيما يلى :

١ — عملا بمبد تجزئة الأخطار ، يجب تنويع الحاصلات الزراعية بقدر المستطاع حتى لاتصبح ثروة البلاد رهينة مصدر واحد من مصادر الإيراد .

٢ — أن تصبح البلاد مستقلة عن الأجانب من جهة تموينها .

٣ — ما تقضى به الضرورة لسد حاجات السكان الآخذين فى الزيادة بشكل استثنائى .

٤ — زيادة مطالب المعيشة فى البلاد ، إذ لا يستطيع الفلاح أن يبقى إلى ما لا نهاية على أسلوبه الذى كان سائراً عليه « لأن التصاقه بالمدنية الراقية المحيطة به يحدث عنده هو وذوى قرابته ميلا إلى التوسع فى الرغدوتوافر نصيبه من الرفاهية ، ولكى تستطيع هذه المدينة أن تتوغل فى أنحاء البلاد ، ينبغى علينا السعى وراء ترقية الوسائل الاجتماعية والاقتصادية فى القطر ، وذلك بإنشاء المدارس والطرق والمستشفيات ، وإدخال جميع النظم اللازمة . . وهذا يستلزم أن تقدم إلى الحكومة ومصالحها ، الوسائل الضرورية مما لا يتيسر الحصول عليه إلا بزيادة ثروة البلاد . . . [1] » .

ثم ركز التقرير بعد ذلك الحديث على الصناعة كضرورة للبحث عن موارد جديدة، « لا نزاع فى أن الصناعة هى من دون جميع الموارد التى يستطيع

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٧ — ١٨ .

القطر أن يفزع إليها جديرة بالتفاتنا الخاص واهتمامنا الأكبر ، فإنها تجمع إلى المنافع الاقتصادية التى نحن ننشدها مزية أجل شأنا وأنفس قدرا، وهى مساعدتها على ترقية الأمة من الوجهة الاجتماعية[1] » .

ولم تكن هذه هى الصيحة الأولى التى طالبت بإعطاء عناية كبيرة للصناعة، فقبل ذلك بأربع سنوات ، قدم عثمان مراد (بك) فى الجمعية العمومية اقتراحاً يطالب فيه إنشاء نظارة الزراعة والمعادن ، وعقب عبد اللطيف الصوفانى على هذا الاقتراح بقوله : « . . لقد ظهر فى بلادنا شىء جديد وهو المعادن ، وهذا يجعل الحاجة شديدة لإنشاء هذه النظارة لتعمل وتجد فيما فيه فائدة المصريين فى هذا الموضوع . نحن فى حاجة شديدة لتنوع أسباب الرزق ، والآن لا يوجد للبلاد مورد إلا من الزراعة ، فيجب أن نبحث عن مـــوارد أخرى فى الصناعة وغيرها . . .[2] » .

وقد استطاعت بعض هذه الجهود أن تؤتى بعضاً من أكلها ، فقد أنشئت فى سنة ١٩٢٠ « مصلحة التجارة والصناعة »، التى اضطلعت بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها ، ثم أقرت الدولة مبدأ التسليف الصناعى وخصصت سنة ١٩٢١ مبلغاً وقدره ٢٠٠٫٠٠٠ لأقراض الصناعات الصغيرة[3] .

ومع النشاط الرأسمالى أخذت تظهر اتجاهات نحو خلق تنظيم لأصحاب الأعمال والتجار يعبر عن آرائهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة ويوفر الخدمات القانونية وغيرها للأعضاء . والمعروف أن لجنة التجارة والصناعة كانت قد أثارت فى تقريرها مسألة إنشاء « الجمعيات التجارية والصناعيـــة والاقتصادية والاجتماعية لتكون لسان حال الطائفة الذى يعبر عن حاجاتها . . والأداة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(٢) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣ / ٣ / ١٩١٢ ، ص ١٢٩ .
(٣) على لطفى : التطور الاقتصادى ، ص ٢٤٥ .

التى تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر » . وأشارت فى هذا الصدد إلى بعض « الجمعيات » التى كانت قائمة عام ١٩١٧ ، مثل جمعية تجار الواردات بالاسكندرية التى أفادت اللجنة من أبحاثها حول التفاليس والمسائل المرتبطة بها، والمكاييل والموازين، « وجمعية سماسرة الأوراق المالية وسماسرة البضائع بالإسكندرية » ، وما كان لها من الأثر الصالح فى تنظيم البورصات المصرية . كما أشار التقرير إلى الغرف التجارية الأجنبية التى أنشئت حسب قوانين الجنسيات التى تمثلها وهى خاضعة بموجب الامتيازات لمحاكمها القنصلية ووظيفتها تنحصر فى حماية تجارة بلادها فى مصر بأى طريقة كانت ، ثم هناك « الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة »[1] .

ولقد كان من الأمور المسلم بها أن الصناعة المصرية لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا إذا وجدت معيناً من رؤس الأموال الوطنية يمدها بحاجتها ويسندها فى أوقات عوزها ويتيح لها إمكانيات التوسع والانطلاق وكلما هيأت لها الظروف أن تتوسع وأن تنطلق . وما كان لرؤوس الأموال الأجنبية أن تدخل السوق المصرية مستثمرة فى الأغراض الصناعية ، إلا حيثما تجد صناعتها ربحا طائلا موفوراً ، كما كان شأنها فيما أقدمت عليه من الاستثمار فى المرافق العامة التى استطاعت — كما رأينا — أن تظفر فيها بحقوق احتكارية ، وإلا حيثما تجد نشاطها ، لا يعوق نشاط صناعات البلاد التى تنتمى إليها وحتى لا يعرض هذا النشاط أسواقها للبوار ، وما كان أيضاً للنظام المصرفى القائم خلال الفترة التى نتحدث عنها ، أن يقحم نفسه فى ميدان من ميادين الاقراض لا يتفق مع طبيعة تكوينه ، ولا يتمشى مع الأغراض التى كان يعمل على تحقيقها ، ألا وهى تمويل التجارة الخارجية والداخلية ولا سيما تمويل محصول القطن[2] .

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، دار الشعب ، ١٩٧١ ، ص ٤٦ — ٤٧ .

(٢) وهيب مسيحة : مصر المعاصرة ، بحوث العيد الخمسينى ، ص ٢٧١ .

ظهور بنك مصر

ولهذه الاعتبارات ركزت القوى المصرية الرأسمالية كل عنايتها فى خلق مؤسسة مصرفية وطنية ١٠٠ ٪ وهى بنك مصر . ولقد كان هذا البنك منذ إنشائه حجر الزاوية لذلك البناء الاقتصادى الشامخ الذى استطاع طلعت حرب وزملاؤه من الماليين ورجال الاعمال المصريين أقامته ليسدوا فراغاً شعرت به البلاد أبان الحرب وليشجعوا فى نفس الوقت تلك النزعة إلى الطموح فى مزاولة ألوان من الاعمال ، كانت قاصرة على العناصر الأجنبية فى البلاد بحكم نشأتها وبحكم ، ما اكتسبته من خبرة ودراية وكفاية ومن ثم لم يخلق بنك مصر ليلعب دور البنك التجارى بالمعنى المعروف الفنى ، ولكنه أسس ليكون بنكا للأعمال وليتحول تدريجياً إلى صندوق تمويل لمختلف فروع النشاط التجارى والصناعى التى أقبلت الجبهة الاقتصادية على تدعيمها وذلك بتأسيسها شركات مصرية صميمة لمزاولتها[1] .

وفى حفلة تأسيس البنك التى أقيمت بدار الأوبرا فى مساء الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠ وقف طلعت حرب ليبين الظروف التى حتمت إقامة هذا البنك والدور الذى يمكن أن يلعبه ، وهو فى سبيل ذلك ينقل ما ذكره المستشار المالى الإنجليزى من أن ودائع الأفراد فى ذلك الوقت فى بنكين اثنين وهما : البنك الأهلى وبنك الأنجلو أربت على ٣٥ مليونا من الجنيهات ، ولا يمكن تقدير ما بباقى البنوك ، لأن من بينها ، لا يفرز حسابات فروعه بمصر على حده ، ومنها البنوك الخصوصية التى لا تنشر حساباتها . فإذا افترضنا أن للمصريين نصف هذا المبلغ « أليس فى استخدام نحو ١٨ مليوناً من الجنيهات فى مصلحة مصر وشؤونها الاقتصادية خدمة كبرى للبلاد وأهلها » ![2] .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) محمد طلعت حرب فى بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ١٤ .

ثم يتساءل طلعت حرب عن الأوجه التي كانت البنوك الموجودة تستعمل فيها هذه الودائع والأمانات. و نظرة في تقارير هذه البنوك. تدلنا على أن الجزء الأكبر منهـا يستعمل خارج البلاد في بونات على خزائن الحكومات أو في سندات قروض الحرب أو ما أشبه ذلك من العمليات التي كانت في مصلحة المساهمين فقط أو في مصلحتهم ومصلحة البلاد التابع لها أصحاب النهى والأمر في هذه البنوك.

وقد قال المستشار المالي في مذكرة له أن مجموع المبالغ التي شغلتها مصر في الخارج في المدة المنقضية من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٩ يبلغ ١٥٢ مليونا، وهي:

ـ ١٣ مليونا مودعة من الحكومة ومن الحراسة الرسمية على أموال الأعداء.

ـ ٦٥ مليونا لحساب إصدار البنكنوت.

ـ ٦٠ مليونا من البنوك وشركات الرهنيات.

ـ ١٤ مليونا من الشركات والأفراد.

« ومصر اليوم أحق باستخدام أموال بنيها في مصالحها وشئونها لو كانت هذه الأموال في أيد مصرية تعمل هي أيضا لمصلحة بلادها كما يعملون، وكان نظام مصر النقدي والاقتصادي غير النظام الحالي الذي به ظروف استثنائية تزول »[1].

وعند قيام البنك الجديد وضعت له أهداف ومبادىء لتكرس جهوده لتحقيقها يمكن إجمالها فيما يأتي[2].

١ — إيجاد بنك مصري وطني: ولذلك اقتصرت ملكية أسهمه على

(١) المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) الأهرام الاقتصادي: ملحق خاص بعنوان: « بنك مصر ١٩٢٠ — ١٩٧٠، بين الرأسمالية الوطنية والتحول الاشتراكي »، ١٥ مايو ١٩٧٠، ص ١٩.

المصريين فقط دون غيرهم، وكان المقصود من ذلك منع أية محاولة للأجانب لإمتلاك رأس مال البنك وبالتالى توجيه سياسته وفق مصالحهم، ويعتبر هذا الاتجاه، أى إبقاء الأسهم اسمية ومملوكة للمصريين بالكامل أول محاولة نحو تمصير الأعمال المصرفية فى مصر .

٢ — تجميع المدخرات الوطنية . فقد كان تجميع رأس مال بنك مصر من أول المحاولات المصرية فى سبيل تجميع المدخرات الوطنية للقيام بالمشروعات الإقتصادية المصرية الصميمة، ولم يكن الحصول على رأس مال البنك فى الواقع من السهولة بمكان نظراً لظروف عدة أشرنا إليها فى أماكن متفرقه فى الصفحات الماضيه، ونضيف إلى ماسبق أن ذكرناه، ما كان للحملة المسعورة التى قامت بها القوى الأجنبية للتشكيك فى نجاح المشروع وقدرة المصريين على أن يطرقوا ميدان الأعمال المصرفية والمالية من تأثير فى هذا المجال . وقد اتبع البنك سياسة هامة فى تكوين إحتياطاته كانت وسيلة ناجحة فى تجميع المدخرات الوطنية، فمنذ السنة الأولى من إنشائه وهو يستقطع جزءاً من الأرباح لتكوين مخصص يستعمل فى إنشاء الشركات الصناعية والتجارية المصرية .

٣ — إيجاد وتنظيم التمويل الصناعى : فبالتعاون مع الحكومة، وضع نظام خاص لتمويل المشروعات الصناعية المصرية الصغيرة، ثم طور البنك هذا النظام ولا شك فى أن التجربة كانت رائدة بالرغم من المشاكل والعقبات التى صادفتها فقد استفادت بعض المشروعات الصناعية الكبيرة المنظمة فى صورة شركات مساهمة من هذا النظام بحصولها على تمويل استطاعت بواسطته أن تتوسع فى أعمالها دون ما حاجة إلى زيادة رؤوس أموالها أو إصدار سندات، كما استفادت

بعض المشروعات الصناعية الصغيرة بحصولها على قروض أدت إلى رفع مستوى كفاءة العمل وزيادة الانتاج[1] .

٤ — تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية . فقد ظهرت الحركة التعاونية في مصر سنة ١٩٠٩ كوسيلة لتحرير الفلاح من سيطرة المرابين والبنوك الأجنبية وأخذ رائد الحركة التعاونية « عمر لطفى » يبذل مجهوداته الخاصة فى الدعوة إلى إنشاء جمعيات تعاونية زراعيـة فى الريف حتى أتيح له أن ينشىء ١٤ جمعية زراعية، كان من أهم أغراضها شراء البذور والأسمدة في تنظيم الجمعيات التعاونية ، لذلك شكلت لجنة لدراسة إمكان الاستفادة من النشاط التعاونى فى البلاد واختيار أفضل النظم ، فوضعت اللجنة ، مشروع قانون للتعاون ؛ واقترحت تشكيل لجنة دائمة للدعوة للحركة التعاونية ، ولـكن مشروع القانون توقف نظراً لظروف الحرب العالمية الأولى ، ثم صدر أخيرا القانون الأول للتعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٣ ، وقررت الحـكومة أن تساعد المزارعين عن طريق السماح للجمعيات التعاونية بالحصول على مايلزمها من قروض بنك مصر[1]

٥ — توصيل الخدمة المصرفية إلى كل مكان : فاذا كان البنك يسعى إلى تجميع رؤوس الأموال الوطنية ، فقد كان من الضرورى أن يعمل فى نفس الوقت على نشر وحداته فى جميع أنحاء البلاد ولقد ابتدأ البنك عام ١٩٢٠ بمركزه الرئيسى وفرع القاهرة ، وسرعان ما أخذت وحداته تنتشر فى أنحاء البلاد حتى أصبح لديه عام ١٩٣٨ ثلاثة وثلاثون وحـــدة فى القاهرة والاسكندرية والوجهين البحرى والقبلى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

ولقد ساعد انتشار وحدات البنك على نقل المال السائل من الجهات التى يتوافر فيها إلى الأماكن التى تفتقر إليه ، وكان ذلك وسيلة أساسية فى نقل المدخرات من اماكن وجودها إلى أماكن أخرى للانتاج[1] .

٦ — خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين : لا تنصرف أهمية إنشاء بنك مصر إلى اقتحام رأس المال القومى مجال النشاط الاقتصادى فحسب ، ولكنها تنصرف أيضا إلى هذا التحول الاجتماعى الكبير الذى مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت حكراً على الأجانب ، ولذلك فقد أمكن فى مرحلة الرأسمالية الوطنية ؛ تكوين جيل من الفنيين والإداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاونت على أقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية التجارية[2] .

٧ — إنشاء الشركات عن طريق سياسة استثمارية : ولم يكن من المعقول أن يقف الأمر بالبنك عند حد تلبية احتياجات المصريين من الخدمات المصرفية، وإنما كان ضروريا أن يسعى إلى فتح مجالات جديدة للاستثمار ، حيث كانت طبقة كبار الملاك فى مصر لا تهتم بدرجة كافية بتوجيه أموالها نحو الاستثمار فى المشروعات الصناعية والتجارية ، إنما لجأت إلى الانفاق الترفى ، وشراء حتى أصبح لديه عام ١٩٣٨ ثلاث وثلاثون وحدة فى القاهرة والأسكندرية والوجهين البحرى والقبلى : ولقد ساعد انتشار وحدات البنك على نقل المال

المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

السائل من الجهات التى يتوافر فيها إلى الأماكن التى تفتقر إليه وكان ذلك وسيلة أساسية فى نقل المدخرات من أماكن وجودها إلى أماكن أخرى للانتاج[1] .

٦ — خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين : لا تنصرف أهمية إنشاء بنك مصر إلى اقتحام رأس المال القومى مجال النشاط الاقتصادى فحسب ، ولكنها تنصرف أيضاً إلى هذا التحول الاجتماعى الكبير الذى مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت حكراً على الأجانب ، ولذلك فقد أمكن فى مرحلة الرأسمالية الوطنية ، تكوين جيل من الفنيين والإداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاونت على إقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية[2] .

٧ — إنشاء الشركات عن طريق سياسة استثمارية : ولم يكن من المعقول أن يقف الأمر بالبنك عند حد تلبية احتياجات المصريين من الخدمات المصرفية وإنما كان ضرورياً أن يسعى إلى فتح مجالات جديدة للاستثمار ، حيث كانت طبقة كبار الملاك فى مصر لا تهتم بدرجة كافية بتوجيه أموالها نحو الاستثمار فى المشروعات الصناعية والتجارية ، إنما لجأت إلى الانفاق الترفى ، وشراء الأراضى الزراعية ، مما ترتب عليه وجود خلل فى تركيب الهيكل الاقتصادى بالبلاد[1] .

وهكذا يمكن النظر إلى قيام بنك مصر على أنه حدث له شأنه ، إذ أن اقتصاديات البلاد اجتازت بذلك مرحلة جديدة علينا نستطيع أن نطلق عليها التسمية التى أطلقها « مروستو » وهى مرحلة الانتقال Sramsitional Stage

إذ أن الاقتصاد الزراعى البدائى الطاغى قد أخذ يتلمس طريقه نحو الصناعة الحديثة ، ونحو التجارة الحديثة أيضاً . كما أخذت البيئة الجامدة التى ظلت طويلا تنظر إلى ملكية الأرض على أنها الاستثمار المأمون ، تدب فيها حياة جديدة لم يكن لها بها عهد من قبل ، ذلك لأن الصناعة والتجارة لم تكن من الأعمال المرموقة التى ينظر إلى القائمين بها نفس النظرة من التقدير الاجتماعى التى كان يظفر بها ملاك الأرض ، فإذا بها تتحول إلى أعمال يمارسها ويشرف على إدارتها ويراقب سيرها فريق من الناس يحتلون من المكانة الاجتماعية مركز الصدارة .

وعلى ذلك فقد كان هذا التحول نحو الصناعة بطيئاً كل البطء يحبو حبوا ولا يقفز قفزاً ، يمنع انطلاقه نحو غايته بالسرعة المرجوة تلك التقاليد من العادات والعرف التى استبدت طويلا بأفكار الناس ونظرتهم إلى الحياة ، وأهم من هذا وغيره بطبيعة الحال ، الجهود الاستعمارية التى ظلت مستمرة لا تسمح للنمو التجارى والصناعى فى مصر أن يخطو إلا بالقدر الذى لا يهدد مصالحه ، تهديداً خطيراً .

ولو رجعنا إلى أرقام الأموال المستثمرة وتوزيعها على مختلف نواحى النشاط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفى سنة ١٩٣٣ فى نهاية مراحل الازمة العالمية لاستطعنا أن نتبين الاتجاهات التى أشرنا إليها واضحة كل الوضوح (١) .

(جدول رقم ١٢)

(١) وهيب مسيحة : مرجع ، ص ٤٧٢ .

والمتصفح لبعض الآثار الادبية للشعراء ، يلمس ذلك الشعور بالفرحة لقيام بنك مصر ، وكذلك بداية الشعور بإمكان استعادة الكرامة والعزة القومية، وتجلى الوعى بأهمية الدعامة الاقتصادية لاستقلال البلاد ، فهذا محمود أبو الوفا يقول بمناسبة الاحتفال بعيد البنك(١) .

ابن الرجال وهيىء الاموالا
وأطلب ، فلت ترى هناك مجالا
الامر ليس خطابة مأثورة
كلا وليس عواطفا وخيالا
لكنها الاوطان أن تنهض بها
فاحشد لها الاعمال لا الاقوالا

ويقول كذلك :

العصر عصر تجارة وصناعة
هيهات تلقى للكلام مجالا
والمجد أسلحة إذا استعرضتها
لم تعد علماً مثمراً أو مالا

---

(١) مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا ، الجزء الثانى مطبعة مصر ، ١٩٣٨ ص ٢٩٠٨

مجالات وقيمة الأموال المستثمرة بملايين الجنيهات سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٣٣

(جدول رقم ١٢)

نواحى النشاط	سنة ١٩٢٢		سنة ١٩٤٣	
	قيمة الأموال المستثمرة	النسبة المئوية	قيمة الأموال المستثمرة	النسبة المئوية
مصاريف عقارية واستثمارات فى الاراضى والعقارات	٦٤ر٩	٦٩ر٦	٥٢ر٩	٥٨ر٣
مصاريف ومشروعات تجارية	١٠ر٩	١١ر٧	٢٠ر٤	٢٢ر٤
مشروعات النقل والمياه	٦ر٦	٧ر٠	٥ر٢	٥ر٧
مشروعات	١٠ر٩	١١ر٧	١٢ر٤	١٣ر٦
	٩٣ر٣	١٠٠ر٠	٩٠ر٩	١٠٠

من كان يرجو أن يداوى شعبه
فليقتلن الجهل والإقلالا
فتشت أدواء الشعوب فلم أجد
كالفقر داء فى الشعوب عضالا
والفقر مثل الجهل كان كلاهما
جوعا وكان كلاهما إذلالا
الفقر يقتل فى النفوس سموها
كيف السمو لمن يعيش عيالا ؟

ويدعو أحمد محرم إلى تشجيع منتجات شركات البنك فيقول[1] :

قل للعروس تعاف صنع بلادها
أزرى بقومك حسنك المطال
فاز الاجانب واستبد غلاتهم
أفما يسرك أن يفوز (الآل) ؟
مصر التى ولدتك أعظم حرمة
والعم أكرم ذمة والخال .
ما ضاع من مال الفتى وعتاده
ما تستعير من اليمين شمال .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

ويعدد خليل مطران بعض المكاسب التى عادت من قيام البنك فيقول فى أنشودة له(١) .

. . . .

وصار عنوان فخر مصر
ومعقل العزة الحصينا
ومجتنى الرزق من غراس
كان جناها الأجنبينا
من كل ومض أجزى سحابا
وكل صخر أجرى معينا
من الحديد الأصم والنار
فجرت كفه عيونا
من كل صنع وكل بدع
هيأ غنما للغانمينا

(١) المرجع السابق ص ٢٨٦ .

الفصل الثالث

التخلف فى هيكل الاقتصاد المصرى

على الرغم من أن اصطلاح « التخلف » ، اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا ، فإن بؤرة التفكير الإقتصادى لم تنتقل إلى دراسة المشاكل المتصلة به إلا غداة الحرب العالمية الثانية ، وذلك بفعل عوامل وظروف متعددة ، من أهمها وعى الدول المتخلفة لما هى عليه من فقر وتخلف ، والرغبة فى الإستقلال الإقتصادى،والتنمية السوفيتية كمثل يحتذى به . بالإضافة إلى عوامل أخرى دفعت الدول الغنية نفسها إلى أن تهتم بدراسة هذه المشكلة[1] .

وإذا كانت سمات الهيكل الإقتصادى فى مصر فى هذه الفترة هى سمات كل اقتصاد متخلف ، إلا أننا يجب أن نستخدم اصطلاح « التخلف » هنا بشىء من الحرص والحذر ، ذلك أن اصطلاح البلاد « المتخلفة » يوحى فى الواقع بعدة أفكار خاطئة علميا ، فهو يوحى بأن البلاد المعنية تعانى مجرد « تأخر » عن غيرها ، عن تلك التى تسمى « البلاد المتقدمة » ، وتلك النظرة التى تجعل لكل بلد مكانا متقدما أو متخلفا فى سلم التقدم الإجتماعى نظرة سطحية تماما . وتحويل هذه النظرة إلى مفاهيم نظرية ، يعنى إحلال الملاحظة الإحصائية لإرتفاع أو إنخفاض مستوى المعيشة محل التفسير التاريخى والتحليل

---

(١) صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الإقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٧ .

العلمى، ذلك التفسير وهذا التحليل اللذان لا يمكن أن يغضا النظر عن علاقات السيطرة والإستغلال القائمة بين مختلف البلدان[1] .

ولعل فيما بيناه ، فى الفصلين السابقين يمكن أن يعد — أو هو كذلك بالفعل — دراسة لأوضاع معينة نتجت عن علاقات السيطرة والإستغلال القائمة بين الدول الإستعمارية الغنية وعلى رأسها بريطانيا ، وبين مصر كدولة متخلفة . وفى هذين الفصلين — وبوضوح أكثر فى الفصول القادمة كذلك نستطيع أن نجد الخط السياسى واضحاً ، ولكن إلى جانبه ، نجد السيطرة والإستغلال الإقتصادى كنتيجة لوضع سياسى معين نما وتطور بمرور الزمن وباستمرار الأوضاع الإستعمارية القديمة إلى أن أوصلنا إلى الوضع الذى نراه فى هذه الفترة .

وسوف ندير دراستنا فى هذا الفصل حول مجموعة من المحاور تشكل سمات أساسية للتخلف بالإضافة إلى ما سبق أن أوضحناه .

التخصص الزراعى

إذا كان الإقتصاد المصرى قد قام على سياسة الإستقلال والتوجية والاحتكار فى عهد محمد على ، فإن الرأسمالية الأجنبية والإستعمار العالمى ، استطاعا أن يقضيا على هذه السياسة بحيث تقوم السياسة الإقتصادية على مبدأ « التخصص » ، والتخصص هنا هو تخصص فى الزراعة ، ومع ذلك فإن هذا التخصص لم يتسم بطابع التوازن ، إذ وجهت أقصى العناية إلى المحاصيل الصيفية والقطن على وجه الخصوص مع ما يترتب على ذلك من أخطار .

---

(١) شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

أضف إلى ذلك ، أن العناية بالمحاصيل الصيفية كانت على حساب المحاصيل الشتوية وبخاصة الحبوب ، ونجم عن هذا أن مصر قد أصبحت لأول مرة فى تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها ، وصار من الضرورى استيراد مقادير من القمح لسد حاجة سكان المدن الذين أخذ عددهم فى الإزدياد[١] .

كما كان لسيطرة مبدأ أن مصر بلد زراعى ، وأن مستقبل الإستثمار فيها محكوم بالزراعة ، أن المصريين أخذوا يقبلون على استثمار فائض مدخراتهم فى الزراعة وحدها . وهكذا برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية ، وما صاحبها من عدم التوازن الإقتصادى فى دخول الأفراد ، ومما ترتب عليه تباين كثير فى المستوى الثقافى والإجتماعى بين المصريين . وعلى هذا فقد ارتبطت مشكلة سوء توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة وبالقدرة على الإنتاج ؛ وزادت المشكلة تعقيداً كلما تزايدت قدرة الثروة العقارية على جذب المدخرات المالية نحوها ، لأن كل فائض فى الإنتاج الزراعى يتحول إلى رأس مال يرغب صاحبه فى استثماره فيتجه به إلى القطاع الزراعى سواء بشراء الأراضى أو بتأجير المزارع الشاسعة ، عملا بقاعدة أن المدخرات تميل إلى العمل فى المجال الذى نشأت فيه . وكان من نتيجة ذلك أن أحجم عدد من رؤوس الأموال المصرية عن الدخول فى دائرة النشاط الصناعى والتجارى، وتركزت الثروات العقارية فى صورة رأسمالية إقطاعية ، أصبحت فى يد عدد محدود يتحكم فى اقتصاديات البلاد من جهة ، وفى توجيه العمل فى تلك الأراضى من جهة أخرى[٢] .

---

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٣٦ .
(٢) ملحق الأهرام الاقتصادى عن « بنك مصر » ، ص ٩ .

ويضاف إلى ما سبق من الأضرار التي عادت على مصر من تخصصها الزراعي ما يلاحظ من ضعف الدخل (أو الغلة)، ذلك أن الزراعة ليست بأكملها من عمل الإنسان الذي ليس له في إنمائها غير دور محدود، والجهد الإنساني لا يستطيع في الحقيقة لا المساعدة فقط مع عوامل أخرى تفوقه من حيث الأهمية[1]. والذي يترتب على هذا هو أن زيادة وحدات إضافية من العمل المباشر أو غير المباشر في صورة آلات، يصل سريعاً إذا لم تتسع رقعة الأرض — إلى نقطة يبتدىء فيها تناقص الوحدة الحدية.

وعلى حين كان يمكن التقليل من كمية المنتجات الصناعية البريطانية في أوقات الكساد والحد من هبوط أسعارها، فإن الزراع حين كانت أسعار محصولاتهم تنخفض في هذه الأوقات، كانوا يحاولون تعويض الغلة في الأسعار بالزيادة في الكميات التي ينتجونها، ويكون من نتيجة ذلك، هبوط آخر في أسعار المحصولات الزراعية. وكان الزارع المصري يتبادل محصولاته الزراعية التي هبطت أسعارها لحد كبير بالمنتجات الصناعية التي لم تهبط أسعارها إلا لحد محدود، وبهذا قل دخل المزارعين الحقيقي في أوقات الكساد بأكثر مما قل الدخل الحقيقي في إنجلترا والبلاد الصناعية المماثلة[2].

وأخيراً فقد عكس التخصص في الزراعة سمة أخرى على الإقتصاد المصري وهي عدم الاستقرار[3]، ذلك أن المحاصيل الزراعية كانت تتعرض لتقلبات موسمية أو سنوية واسعة، تأتي غالباً من ناحية العرض، فلم يكن الزارع

(١) جاد لبيب : بناء الأقتصاد المصرى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٧١ .

(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الأقتصادى ، ص ٢٧٩ .

(٣) جاد لبيب : بناء الأقتصاد المصرى ، ص ٧٩ .

يستطيع أن يسيطر بطريقة مجدية على عرض المحصول الذى يزرعه ، وذلك يرجع إلى أن كمية المحصول تتحكم فيها ظروف مناخية وطبيعية خارجة عن إرادة المزارعين . ثم أن الطلب لا يمكن أن يتغير من موسم لآخر بالنسبة لمحصول معين تبعاً لتغير عادات الأفراد أو لأى سبب أو ظرف آخر .

وقد تجلى اهتمام قوى الإحتلال بسياسة التخصص فى حاسوم الشديد لمشروعات الرى المختلفة،ففى سنة ١٨٨٦ ، أصلحت ناحية من القناطر الخيرية . وبدأت تؤدى مهمتها فى الرى فارتفع مستوى الماء فى الترع مما أدى إلى الإستغناء عن كثير من آلات الرى البخارية . وبعد ذلك أصلحت الناحية الأخرى فأصبحت القناطر الخيرية تؤدى مهمتها منذ صيف سنة ١٨٩١[١] ، ونتج عن ذلك انتشار الرى الصيفى فى الدلتا إذ وصل إلى مناطق لم يمتد إليها من قبل ، وكذلك ارتفاع مستوى المياه فى الترع فى مناطق كثيرة إلى مستوى الحقول أو أعلى منه حتى أصبح الرى سهلا لا يحتاج إلى رفع المياه من الترع إلى الحقول بواسطة الآلات الرافعة أو آلات الرى البخارية ، ويعرف ذلك النظام بأسم « الرى بالراحة » .

وأقيم كذلك خزان أسوان فى سنة ١٩٠٢ لتخزين مياه الفيضان والانتفاع بها فى الصيف رغبة فى توسيع الزراعات الصيفية ، وتمت تعليته سنة ١٩١٢ . ومما يذكر أن إيجار الفدان قد ارتفع بعد عام واحد من إقامة الخزان من ٣ج إلى ٥ أو ٦ ج أما الأراضى التى كانت تؤجر بـ ٤ أو ٥ جنيهات ، فقد أصبحت تؤجر بمبلغ يتراوح من ٨ جنيهات إلى ١١ جنيها[٢] .

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٦٤ .

(٢) Fybfe, H : The New Spiritof Egypt, William Blackwood and Sons, London, 1911, p. 80.

وأنشئت قناطر أخرى مثل قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ وذلك لحجز المياه وحتى يرتفع منسوبها لتملأ ترعة الإبراهيمية التى تم أصلاحها ، وقد أدى ذلك إلى قيام الرى الصيفى فى منطقة مصر (الوسطى الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط) ، وكذلك أنشئت قناطر زفتى فى سنة ١٩٠٣ وذلك لزيادة المياه فى فرع دمياط لتساعد على تنظيم الرى فى محافظتى الدقهلية والغربية ، وأيضا قناطر أسنا سنة ١٩٠٩ وذلك لرفع منسوب المياه ، حتى تمكن اتمام رى الحياض فى قنا وجرجا[١] .

وإذا كان رجال الهندسة الانجليز قد أعطوا لمشاريع الرى مثل هذه الأهمية ، ألا أنهم عنوا كثيرا بالوجهة الفنية ولم يراعوا الوجهة الاجتماعية التى عاشت فيها مصر وفلاحوها ومنتجوها ، ولذلك تقدم الفن الانتاجى ولم تتقدم الحياة الإجتماعية بنفس النسبة التى تقدم بها الانتاج الزراعى ، فأنخفضت أسعار القطن بما يناسب أهل الصناعة فى الخارج ، إذ زادت كميات القطن وأنخفضت أسعاره ، ولم تقم السياسة الزراعية على تموين صناعة وطنية فزاد انخفاض السعر بزيادة الكميات المنتجة من القطن[٢] وزادت الصادرات ونمت زيادة الواردات من المنسوجات القطنية البريطانية ، وأصبحت زيادة المساحة المنزرعة تدر على الفلاح زيادة فى المحصول ، بل زيادة فى الإيراد الكلى لا عن زيادة فى الأسعار ولا عن زيادة فى غلة الفدان ، ولكن بالكم فى حدود معينة ، فتعميم نظام الرى الصيفى أفاد المصريين من المزارعين ، ولكنه أفاد الوسطاء والصناعة البريطانية فى انجلترا بنسبة أعم وأكبر .

---

(١) على لطفى : التطور الأقتصادى ، ص ١٩٣ ــ ١٩٤ .
(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الأقتصادى ، ص ٤٣٦ .

ومن هنا نجد أن أحمد لطفى السيد يعبر عن امتنان الرأسماليين المصريين الزراعيين بسياسة الإحتلال المالية، فيكتب مشيدا بكرومر قائلا : « وكان يقول (لورد كرومر) مثل كل عاقل (!) ، أنه لا يمكن الإصلاح فى مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين . ولا تقوم المالية على ذلك الأساس الا إذا زادت مواردها ووثقت بها أوربا . ولا تزيد مواردها الا إذا تحسنت أحوال الرى فيها على الأخص ، فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما نقدر على انباته ، وأما الموارد الأخرى كالجمارك والسكك الحديدية والبوستة وسائر مصادر الدخل ، فإنها تأتى فى المقام الثانى : ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خص جزءاً منه بالرى[1] » .

وإذا كانت سياسة التوسع فى الرى قد عادت على البلاد بفوائد لا يستطيع أحد أن ينكرها ، إلا أنه لم تبذل عناية كافية بما يتصل بالرى من ضرورة العناية بالصرف ، مما أدى إلى أضرار غير هينة ، ففى اقتراح تقدم به « ابراهيم أفندى عبد العال » فى الجمعية العمومية[2] ، ذكر أن بلدا يسمى « الغرق السلطانى » بمديرية الفيوم يبلغ زمامه من الأطيان نحو ثلاثين ألف فدان تقريباً ، ومن السكان ٢٠ ألفاً ، تحاط أطيانه بالجبال « وأراضيه منحطة وليس بها مصارف مطلقا ، وبالنسبة لذلك، تلف معظم الأطيان وحالة أصحابه يرثى لها» ثم أشار إلى أن هؤلاء « لا يقدرون على سداد الأموال ولا سداد الديون ، والدليل على ذلك ما هو متأخر على أهالى تلك الناحية للبنك الزراعى » ، وأضاف إلى أن الشكوى قد كثرت منهم مرارا والتكلم بمجلس المديرية

---

(١) الجريدة فى ١٩٠٧/٥/١٣ ، العدد ٣١ :
(٢) محاضرات جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ١٩١٢/٣/٢١

بشأنهم ، ثم قام تفتيش رى الفيوم بدراسة فى سنة ١٩٠٩ عما يلزم من النفقات أو طريقة الصرف « ولغاية الآن لم يتم شىء » .

كذلك ذكر كل من « دياب أفندى محمد سليم » و « مرسى أفندى وزير » فى اقتراح تقدما به » أنه يوجد جملة أطيان بمديرية بنى سويف حاصل غرقها بعد زراعتها سنويا ، وجملة أطيان سبخت وتلفت بالكلية بسبب عدم وجود مصارف لها عند عمل المشروعات ، وبعضها له مصارف غير كافية لتصريف المياه أولا بأول الناتجة من الرى » ، وذكرا كذلك أنه « سبق أن تقدم جملة شكاوى لنظارة الأشغال عن هذا الخصوص من الملاك والأهالى ولم يحصل فائدة ، فنلتمس من هيئة الجمعية الموافقة على ذلك لمنع الضرر »[1] .

وفى اقتراح تقدم به « محمود باشا الأتربى » ذكر أن مديرية الدقهلية : « .. لم تنل أطيانها شيئاً من عناية الحكومة بأمر الصرف حتى وصلت أطيانها إلى الحالة السيئة التى لا يختلف فيها اثنان[2] » .

وقال « ابراهيم أفندى الجارم . » : « بكل أسف أن مدينة رشيد وما يجاورها لم تنل أطيانها شيئاً من .. من العناية ، إذ لم يكن مصرف يرق أطيانها وينمى ثروتها الزراعية ..[3] » وكذلك جاء كلام « على بك الجزار » عن مديرية المنوفية .

ومن هنا وقف محمد فريد فى خطبته ، بباريس يندد بسياسة الإحتلال المائية « فباتباعهم النظام الجديد ، وتركهم النظام القديم بدون أن ينظروا إلى

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .

مسألة المصارف ، قد ارتفع مستوى المياه الموجودة فى باطن الأرض حتى أدى ذلك إلى ضعف خصوبة الأراضى ، تلك الخصوبة التى كان يضرب بها الأمثال »، وضرب محمد فريد مثلا بذلك أن محصول القطن قد نقص إلى أقل من نصف ما كان عليه منذ خمس عشرة سنة « حتى أن زيادة مساحة الأراضى المنزرعة لم تساعد هذا العجز[١] » .

وعلى الرغم من مثل هذه الشكاوى ، فإن اللورد كرومر يذكر فى تقريره لسنة ١٨٩٩ أن مجموع ما صرف على أعمال المصرف سنة ١٨٩٨ هو ٢٨١٠٠٠ ج أقيم بها ٣٠٨ كيلومتر من المصارف الجديدة ، ووسعت بها ٢٦٧ كيلو متر من المصارف القديمة .. وكل ذلك فى الوجه البحرى ، ويعقب كرومر على هذه البيانات بأنه لن تمر سنوات قليلة ألا وتملك البلاد نظاما كاملا من المصارف[٢] .

وإذا كان الإنجليز يفاخرون دائماً مما قاموا به من مشروعات الرى ، فإن محمد فريد ينفى فى خطبته السالفة الذكر أن يكون للانجليز الفضل فى ذلك « فإن نظام الرى المصرى قد وضع ونفذ بواسطة الفرنسيين الذين استخدمهم محمد على ، وقناطر الدلتا التى تسمح برى أراضى الدلتا ريا دائماً بنيت فى ذلك العهد ، وأقيمت قناطر أخرى فى الوجه القبلى أيام اسماعيل بواسطة المصريين الذين تخرجوا من مدرسة السنترال ، فالإنجليز لم يعملوا سوى اتمام النظام الذى ابتدىء به ، ذلك النظام الذى وضعت تصميماته من قبل وهى محفوظة فى نظارة الأشغال ، وقد صرفوا أضعاف ما كنا نصرفه لو قمنا بهذا العمل[٣] » .

---

(١) جريدة « العلم » ، العدد ٤١ الصادر فى ٢٣ يونية سنة ١٩١٠ .

(٢) White: The Expansion of Egypt. p. 22.

(٣) العلم فى ٢٤/٦/١٩١٠ .

وقد أدى تركيز الاحتلال على الزراعة وترويج الأفكار المؤكدة لعدم صلاحية مصر الا لها ، إلى أن يقع عدد من الكتاب المصريين فى هذا الشرك فيرددوا أفكار الإستعماريين على صفحات الجرائد وفى بطون الكتب ، فعبد القادر حمزة بعد أن يقرر أهمية العناية بالصناعة والتجارة يقول « .. لكننا لا ننسى أن بلادنا ما كانت ولن تكون الا زراعية ، فواجب أن تنصرف همتنا قبل كل شيء إلى النظر فى حال الفلاح ، رجل مصر الوحيد الذى تشقى بشائه وتهدأ بهنائه »[1] .

وكتب آخر[2] « .. وسعادة الديار المصرية متوقفة على الزراعة التى هى الواسطة الحقيقية ... وفضلا عن ذلك ، فان مصر نظراً لأحوالها الطبوغرافية والجيولوجية الاستثنائية مع موقعها الجغرافى الذى خصها الله به ، هى بلاد مخلوقة للزراعة خاصة ، ولقد مرت عليها الأجيال والسنون وهى فائقة على جميع البلدان التى عجزت عن مجاراتها بما أودعه الله فيها من الخصب والثمار » .

وكانت أبحاث مجلة الزراعة تدور حول ضرورة اقتصار نشاط الأهالى فى مصر على الزراعة فحسب « وعناية المصرى بالأرض مبنية على الحاجة إليها حيث أن نظره لم ينفتح على التجارة والصناعة ، ولا عرف كيف يجنى فوائدها ، بل يعتقد أن أرضه إذا خصها بيمينه ووقف عليها همته ، تقوم بحاجته وتعطيه خيرة ، وهو معروف بالقناعة وعدم سعة مجال الطمع[3] . وفى الوقت الذى تتحدث فيه عن رضا المصريين وقناعتهم وعدم أقدامهم على العمل الجادفى سبيل كسب عيشهم ورفع مستواهم ، نجدها تتحدث عن أقدام الإنجليز ونشاطهم

---

(١) جريدة الأهالى ، العدد ١٥٤ ، الصادر فى ١٩١١/٤/٢٣ .

(٢) محمد سعيد أفندى : رسالة فى المعارف العمومية بالديار المصرية وبيان ما يلزم ادخاله من الأصلاحات الضرورية ، ترجمها من الفرنساوية إلى العربية أحمد زكى أفندى ، مطبعة فرنسكوا جيسيان . القاهرة ، ١٨٨٨ ، ص ٦٦ .

(٣) مجلة الزراعية : العدد الصادر فى ١٨٩١/٦/٤ .

وتنوع موارد رزقهم ، فتقول : « وإذا نظرنا إلى جزيرة انجلترا وتأملنا فى موقعها وجوها وعلائق جوارها ؟ نحكم ، — من أول وهلة — أنها ليست بلدا زراعيا ، بل لو وقف أهلوها بكل اهتمامهم على الزراعة وأعرضوا عن التجارة والاستعمار ، لما كان لهم ولبلدهم عشر هذه العظمة التى هم فيها ، وما نراه من ثروة الأهلين ، لا يمكن أن يأتيهم من الموارد الزراعية . وقد عرف حكماء الأمة الإنجليزية خواص بلدهم حق المعرفة وخضعوا لها ، وكل الحكمة فى هذا الخضوع[1] » ، وهكذا كان على المصريين — وفقا لرأى مجلة الزراعة — أن يخضعوا للعمل الزراعى وألا يبحثوا عن مورد آخر مهما ضاقت بهم سبل الرزق[2] .

ومن الغريب أن يجعل الإحتلال للزراعة هذه المكانة ، ويعطيها هذه الأهمية ، ثم تخلو البلاد من وزارة الزراعة فترة طويلة من الزمن مما دعا أحد أعضاء الجمعية العمومية أن يتقدم بإقتراح لإنشائها « لأن بلادنا زراعية ، كل ثروتها من الزراعة ، كل سعادتها وكل شقائها من الزراعة . أن صح زرعها سعدت وأن خاب شقيت وحل بنا الضيق .. وإذا كان أهم صفات هذه البلاد الخاصة بها أنها بلاد زراعية ، وإذا كان خراج الحكومة المقرر منه أو غير المقرر يجىء من الزراعة ، وإذا كان سوء الحال أو حسنه تابعا للزراعة ، فمن غير المفهوم أن لا يكون لها المكان الأول فى حكومة البلاد[3] » .

على أن مشروع نظارة الزراعة ليس بالأمر الغريب فى هذه البلاد ، بل إذا رجعنا إلى عهد محمد على وجدنا أنه كان للحكومة مجلس زراعى أعلى ، وكان

---

(١) المرجع السابق . العدد الصادر فى ٢٣ / ٥ / ١٨٩١ .

(٢) سامى عزيز الصحافة : المصرية وموقفها من الأحتلال الأنجليزى ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٧ .

(٣) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣٠/٣/ ١٩١٢ .

ولى الأمر يدعو المديرين إلى عقد اجتماع للتباحث كلما بدت مسائل زراعية خطيرة . وفى عهد اسماعيل أو قبل عهده — كان فى البلاد نظارة للزراعة والتجارة فلما جاء الاحتلال الإنجليزى ، أنشأ قسم خاصا بالزراعة فى نظارة الأشغال العمومية ولكنه كان سيء النظام فألغى . ثم أنشئت مصلحة الزراعة فى نظارة الأشغال بقانون صدر فى ١٠/١١/١٩١٠ .

بيد أن خالد لطفى باشا ، مقدم الاقتراح يظهر عدم كفاية هذه المصلحة لأداء الواجبات المطلوبة ويسوق المبررات الآتية التى تحتم إنشاء هذه الوزارة :

— ظهر من إحصاء ١٩٠٧ أن عدد الرجال الذين كانوا يشتغلون بالزراعة مباشرة فى تلك السنة كان ٢٫٢٥٨٫٠٠٠ أى ٥٥ ٪ من عدد الذكور الذين يصرفون همهم و نشاطهم إلى الزراعة وأن كانوا لا يشتغلون بها مباشرة ، ثم نضيف أيضاً عدداً غير قليل من النساء .

— أن ٩٥ ٪ من الصادرات المصرية هو من الزراعة .

— أهمية المصالح الزراعية لدى الامة تكبر و تعظم أيضاً بالنظر إلى تقسيم الاملاك و توزيعها البالغ أقصى حد بين الاهالى ، فأنك تجد ١٫٣٩٢٫٠٠٠ مالك ، من نحو ١١٫٣٠٠٫٠٠٠ نفس فى القطر أى نحو ١٠ ملاك بين كل مائة نفس ومنهم الاولاد والنساء[١] .

وكان طبيعياً أن تتردد أصداء التخصص الزراعى وآثاره فى مختلف الجوانب الاجتماعية ، ذلك أننا لو أدركنا أن الإيراد الذى تأتى به الارض

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

ايرادمضمون، وأن قيمة الأرض السوقية قيمة لا تتعرض للتدهور إلا حيثما تجتاح الحياة الاقتصادية أزمة عاصفة كالازمة التي انتابت مصر سنة ١٩٠٧، بل إذا أدركنا أن هذه القيمة السوقية للأرض الزراعية في بلد ينمو سكانه ويطرد تزايد أعداده بمعدل كبير جداً قابلة للارتفاع التلقائي السريع، ولو أدركنا أيضاً ما تتمتع به الوظيفة الحكومية من ثبات واستقرار، وما تدره على شاغليها من إيراد مضمون يطرد ارتفاعا مع مضي الزمن، استطعنا أن نجد تفسيراً معقولا لذلك الاتجاه الذي سادطويلا، من العزوف عن المغامرة، وإيثار الفائدة العاجلة على الفائدة الآجلة، كما استطعنا أن نجد تعليلا مقبولا لتفضيل حياة تتسم بالدعة والسكون والاستقرار، على حياة زاخرة بكل ألوف الحركة والتغيير تدفع إليها روح مكافحة وثابة نزاعة إلى التجديد، متلهفة على الجديد، تهفو إلى التطلع وتقبل في سبيل ذلك على مغالبة الصعاب وتخطى كل الحواجز والعقبات[1] .

وحيثما يقوم الإنتاج الزراعي، وحيثما تكون له المكانة الاولى في الاقتصاد القومي، فإن ثمة نتائج أخرى لا بد أن تصاحبه، وعلى رأس هذه النتائج وفي مقدمتها، قيام مجتمع تقليدي من محافظ يقدس نظام الحياة المألوف له، ويحترم الأوضاع القائمة التي طال عهده بها . وليس غريباً أن ينبثق عن نظام الزراعة، مجتمع محافظ، لأن الزراعة قوامها الأرض ، ولأن الإنتاج الزراعي لاصق بها، والأرض ثابتة مستقرة لا تتغير أوضاعها . وهي كعنصر من عناصر الإنتاج تتسم بالجمود وعدم قابليتها للحركة والتنقل . وإذن فليس عجيباً أن تضفي الأرض على أصحابها ومن يعملون فيها جانبا من خواصها، وأن تجبرهم جبراً على أن يتخذوا من ألوان السلوك ما يتسق مع طبائعها. والجمود والاستقرار

---

(١) وهيب مسيحة : في « مصر المعاصرة » ، مرجع سابق ، ص ٤٦٥ .

والتمسك بالتقاليد تنطوى جميعاً على لون من ألوان الاستسلام . وهذا الاستسلام والتقوا كل تفرضه فرضاً البيئة الزراعية .

الاعتماد على محصول واحد :

انتهى توتر العلاقات بين الولايات الشمالية والجنوبية الأمريكية بنشوب الحرب بينها مما أدى بالعالم أن يشهد « مجاعة قطنية » فى أوربا وفى انجلترا بوجه خاص[(١)] ، حيث أن إنتاج الولايات المتحدة من القطن يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم ، وصارت مصانع غزل القطن مهددة تهديداً خطيراً ، فاتجهت الأنظار إلى الهند وشمال أفريقية . ولما كانت مصر أكبر بلاد الأقاليم الأخير إنتاجا لهذه المادة الأولية ، فقد اشتد الطلب على القطن المصرى مما أدى إلى ارتفاع متوسط ثمن القنطار منه من ١٢ ريالا سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالا فى سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ٣٦ر٢٥ ريالا سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى سنة ١٨٦٥ . وإزاء هذه الأحوال أقبل المصريون على زراعة القطن حتى اجتاح المجتمع المصرى ما يصح أن يسمى « حمى القطن » ، وزادت صادرات مصر من ٣٠٠ر٤٩٦ قنطار سنة ١٨٦٤ إلى ٠٥٢ر ٧٢١ قنطاراً فى سنة ١٨٦٢ و ٨٨٨ر١٨١ر١ قنطاراً فى سنة ١٨٦٣ و ٧٩١ ر ٧١٨ ر ١ قنطاراً سنة ١٨٦٤ و ١٦٩ر٠٠١ر٢ قنطاراً فى سنة ١٨٦٥[(٢)] .

وإذا كانت البلاد قد تلقت صدمة عنيفة فى هذا المحصول بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وعودة الولايات المتحدة إلى غزو السوق الأوربى بمحصولها من القطن مما أدى إلى تناقص تدريجى فى الإنتاج المصرى وقيمته النقدية ، إلا أن ظروفا أخرى بدأت تظهر على المسرح العالمى تدفع ببلادنا إلى الاستمرار فى التوسع فى زراعة القطن والاعتماد الرئيسى عليه .

(١) راشد البراوى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٩٩ .
(٢) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٩٣ .

فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ابتدأت صناعة النسيج البريطانية تفقد بطريقة واضحة وأكيدة رغم بطئها ، موارد القطن الخام الضرورى لقيام هذه الصناعة، فالولايات المتحدة التى خرجت موحدة من حرب الانفصال، نمت صناعات النسيج المحلية فيها مما زاد فى كمية القطن الخام الذى تستهلكه محلياً ، وقلل ذلك صادراتها من هذه السلعة . وفى الهند لم تكف صناعة النسيج المحلية عن التقدم ، فبينما لم يكن عدد آلات النسيج Broches هناك سوى ٣٣٢٠٠٠ فى سنة ١٨٦١ ، قفز العدد إلى ١٤٦٢٠٠٠ فى سنة ١٨٨٠ ، فكأنه قد تضاعف أربعة مرات فى أقل من ٢٠ سنة . بل أننا نجد أكثر من مليونى آلة سنة ١٨٨٥ وأكثر من خمسة ملايين سنة ١٩٠٣[١] .

كذلك إذا انتقلنا بعد هؤلاء الموردين إلى منافسى انجلترا فى صناعة النسيج، نجد أن هذه الصناعة فى أوربا كانت لا تنى تتقدم وتعيد تنظيم نفسها فى تلك الفترة :

عدد آلات النسيج فى أوربا (بالآلاف)

البلد	سنة ١٨٧٨	سنة ١٨٩٨	سنة ١٩٠٣	نسبة الزيادة ٪
بريطانيا	٤١٠٠٠	٤٤٩٠٠	٤٧٠٠٠	٦ر١٤٪
أوربا كلها	٦٠٨٤٠	٧٦٢٥٠	٨١٤٥٠	٥ر٣٣٪

وهذا التقدم الواضح فى صناعة النسيج الأوربية ، زاد المنافسة لغير صالح انجلترا على أسواق توريد القطن الخام وأسواق تصريف المنسوجات المصنوعة

(١) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، ص ٥٨ .

ومن هنا فإننا لا ندهش كثيراً إذا لاحظنا أن إنجلترا بدأت منذ تلك الفترة بالذات تهتم ببلادنا لتحمي وتقوى صلاتها باقتصادنا حتى تستغله كمنتج للقطن الخام وكمشتر للمنسوجات المصنوعة[١] .

لقد أراد الإستعمار أن تكون مصر مزرعة قطنية تمد مصانعه فى إنجلترا بالقطن المصرى بأرخص الأسعار ، فنرى أن المساحة المزروعة قطنا قد زادت من نصف مليون فدان سنة ١٨٧١ إلى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ، وارتفعت نسبة صادرات القطن من ٧٠ ٪ من جملة الصادرات سنة ١٨٧٠ أيام اسماعيل الى ٩٣ ٪ فيما بين ١٩١٠ — ١٩١٤ . هذا وقد استولى الاستعمار على القطن بأرخص الأسعار ،ويكفى أن نقارن بين صادرات مصر عام ١٨٧٠ وعام ١٨٩٨ ، ففى عام ١٨٧٠ صدرت مصر قطنا مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار ، قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه ، وفى عام ١٨٩٨ بلغ مقدار ما صدرته مصر ٦ ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه . أى ضعف المقدار من القطن بنفس الكمية من النقود[٢] .

وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المنسوجات فى عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ ألف جنيه ، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف مليون جنيه عام ١٩١٦ . . وبينما كانت مصر تصدر إلى الخارج من المواد الغذائية بما يقدر بمليونين من الجنيهات ، سنة ١٨٧٠ ، أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات سنة ١٩١٦ :

— القطن على حساب المواد الغذائية . . غذاء الشعب .

— القطن على حساب الصناعة المصرية . . كساء الشعب .

— ثم ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النقود .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، ص ٨ .

— ثم اعتماد الاقتصاد المصرى كله على محصول واحد ، إذا هبطت أسعاره ، اهتز كيان الاقتصاد بأسره ، وهكذا أصبحت مصر مزرعة قطنية رخيصة ، وهكذا كانت سياسة الاستعمار .

ويهاجم الدكتور جمال سعيد(١) كل من يؤكد هذا الدور الذى لعبه الاستعمار فى التركيز على إنتاج محصول واحد هو القطن متهما إياه بضيق الأفق والتعصب الوطنى الذى يحجب عنه الحقائق (١١٩) « . . وعلى النقيض من أفق التفكير المحدود لهذه الفئة التى تستحوذ عليها دوافع الوطنية فتحجب عن أعينهم الحقائق ، فإن الأحداث الإقتصادية توضح بجلاء أن رفاهية مصر تزداد إرتباطاً وثيقا بتجارتها الخارجية وبالتالى بالقطن أكثر من أى دولة أخرى فى العالم » . وهو يؤكد كذلك أن الإحصاءات فى عصر التخصص إنما تسجل تقدما عظيما لتجارتنا الخارجية فى هذه الفترة ، ففى خلال هذه الفترة زاد حجم الواردات ، فيما يقول الدكتور — بحوالى أربعة مرات مما كانت عليه ، بينما زادت الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف ، وهو يعزى معظم الزيادة فى الصادرات ، إلى القطن وبذرته التى تراوحت بين ٨٠٪ و ٩٣٪(٢) من القيمة الإجمالية للصادرات فى تلك الفترة . ثم يقول أن هذه الزيادة فى الصادرات على زيادة الواردات ساعدت على زيادة الإقبال على السلع الأستهلاكية التى تشبع رغبات المستهلكين .

ويروج جمال سعيد أيضاً لقول بأن التحول من زراعة القمح إلى زراعة القطن كان اتجاها سليما فى هذه الفترة اعتمادا على أن ما يدره فدان القطن من ربح كان ضعف ما يدره فدان من القمح فى نفس المدة « فلا شك أن مصر

(١) جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٥ .

(3) Crouchly: The Investment of Foreign Capitel in Egypt – tian Companies, p. 169.

يجب أن تزرع القطن للتصدير وتستورد القمح والحاصلات الأخرى »، وهو يقول هذا حتى ولو كانت نفقة إنتاج مصر للقمح أقل من الدول المصدرة له ـ إذا ما كان الربح الذى يعود علينا من استخدام عوامل الإنتاج أعلى فى القطن عنه فى حالة القمح ، فتقسيم العمل فى الاقتصاد الأهلى يزيد من المنتج وبالتالى من مستوى الرفاهية ، بينما يؤدى التخصص إلى وفورات داخلية المزارع وهذا بدوره يؤدى إلى التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج على الاستعمالات المختلفة البديلة ، بحيث تحقق أكبر نفع للمستهلكين ولا سيما إذا كنا فى فى ظل اقتصاد دولى ،« والحقيقة أن القطن هو أنسب الحاصلات على الإطلاق لمصر فى ظل الظروف التى كانت سائدة من حيث ندرة الأرض ورأس المال».(١)

وللرد على هذه الآراء ، نقول حقا أن مساحة الأرض المنزرعة قطنا كانت لاتعدو ٢٠ ٪ من مساحة المحصولات المختلفة كل سنة ، ولكن طبيعة القطن بالمقارنة لطبيعة باقى المحاصيل الأخرى ، تعطيه أهمية خاصة ، فالمحصولات الأخرى بصفتها محصولات غذائية فى مجموعها، تختلف اختلافا جوهريا عن القطن ، ففى الواقع، أن هذه المحصولات المختلفة — ماعدا القطن ـ يمكن ردها آخر الأمر إلى مواد غذائية تستهلك داخل البلد ، ومن هنا ، يكون طلبها غير مرن وثابتا تقريباً لأنها تشبع حاجات تعتبر من أولى الضروريات التى لا يمكن ضغطها .(٢) وهذا ما يخالف تماما طبيعة القطن ، إذ أنه مادة أولية صناعية تصدر كلها للخارج تقريبا ، ويتأثر تبعاً لذلك بالطلب الدولى المتقلب الذى يتغير تبعا للشبكة الاقتصادية الدولية والظروف الخاصة لاقتصاد البلدان التى تعاملنا .

وبالاضافة إلى هذا ، فإن القطن يمثل هامشا شديد التغير والحساسية ، فثمن

---

(١) جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٩ .

(٢) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، ص ٤٣ .

القطن المباع سنويا يمثل الكمية التى تؤثر أكبر التأثير نظرا لتغيرها فى إنتاجنا القومى . بل أنه يمكن استخدام قيمة القطن هذه كبارومتر (مقياس) لحياتنا الاقتصادية فى مصر ، ولبيان ذلك بالتفصيل ، نبين تأثير القطن على الصادرات والوردات [1] .

ففيما يتعلق بالصادرات ، نعتقد أنه من نافلة القول ،أن نوضح أن للقطن تأثيراً بالغاً عليها ، طالما أنه يكون الجزء الأعظم من هذه الصادرات .

أما الواردات ،فانها تظهر لنا حساسية غريبة ترجع إلى ما يلى :

١ — فى حالة زيادة صادرات القطن ، نتيجة لزيادة قيمة الصادرات تزيد كمية الواردات فى السنة التالية تباعا وبنفس النسبة تقريباً ، والسبب الأساسى لذلك يرجع إلى نقص الانتاج القومى. ففيما عدا المواد الغذائية، لا يمكن للانتاج المحلى أن يشبع — إلا فى حدود ضئيلة — حاجات الاستهلاك الأخرى ، لذلك تضطر مصر لأن تستورد من الخارج جزءاً من المواد الغذائية ، وكل المواد الضرورية الأخرى تقريباً ، بل ذات الضرورة القصوى (كالملابس مثلا) . ولما كان دخل مجموع الزراع فى مصر لا يكفى غالبا لأن يمكنهم حتى من شراء الضروريات؛ فان كل ارتفاع ولو ضئيل فى قيمة القطن ،يدفع المزارعين الذين يرتفع دخلهم تبعاً لذلك لشراء المزيد من المنتجات اللازمة لإشباع حاجات ماسة وأولية بل وضرورية أحياناً لحفظ حياتهم (كالملابس ، والأدوية) .

ونظراً لقصور الإنتاج المحلى وعدم كفايته فإن كل ارتفاع فى قيمة القطن وبالتالى فى الدخل القومى يترجم بارتفاع مباشر فى قيمة الواردات .

أما الطبقات الأكثر ثراء التى لا ينقصها شىء من ضروريات الحياة ، فإن ارتفاع دخلها بزيادة قيمة القطن يدفعها لشراء كماليات وأدوات ترف لا تنتج

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

فى معظم الأحوال إلا خارج القطر ، وهذا بدوره يزيد من كمية البضائع المستوردة[١] .

٢ — فى حالة نقص الصادرات : فى هذه الحالة العكسية تنقص الواردات أيضاً ولكن لأسباب مختلفة تماما عن أسباب زيادة الواردات .

فالواقع أن التقلبات العميقة المتعددة التى يعانيها الدخل الزراعى علمت الفلاح ألا يغير من عاداته البسيطة التى يمليها عليه مستوى مؤلم فى انخفاضه وبؤسه ، ففى فترات الرخاء القصيرة لا يغير الفلاح شيئاً أساسياً أو دائماً من طريقة معيشته : نفس المنزل ، نفس طريقة المأكل والملبس ، بل وطريقة تقتضية الفراغ . وتذوب الزيادة فى دخله فى تغيرات ثانوية (بعد إشباع بضع حاجات حيوية) ، فالاحتفالات التقليدية والأعياد وغيرها من التفاهات، وأحياناً الإنقطاع عن العمل هى للاسف المظاهر الوحيدة للازدياد المؤقت لدخل الفلاح . وحينما يحل الكساد ، يكف الفلاح عن هذا اللهو ، ويمتنع عن إتيان هذه المظاهر الخارجية ، ويظهر مستوى معيشته من جديد ، عاريا ، لا يحليه أى زخرف ولا تهون من بؤسة أية نقوش . وفى انتظار عودة الرخاء تهبط الواردات بالتالى بنفس نسبة هبوط الصادرات[٢] .

فإذا أضفنا إلى هذا وذاك تأثير القطن على التداول النقدى وسعر الجملة ، خصوصا إذا وضعنا نصب أعيننا المكان الضخم الذى يشغله هذا المحصول فى دخلنا القومى ، وكذلك المتاعب المتصلة به كمادة أولية صناعية من حيث تأثير

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

الدورة الإقتصادية عليه ، أدركنا جسامة الخطر الكبير الذى كان يعيش فوه الإقتصاد المصرى من جراء اعتماده على هذا المحصول الواحد بما كان عاملا فعالا فى تخلفه .

وقد أورد الدكتور يوسف نحاس فى مقال نشره بجريدة الأهرام سنة ١٩١٩[1] إحصاء يبين لنا قيمة تطور العجز فى كمية القطن من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩١٩ وما ترتب على هذا العجز من خسائر مادية ضخمة ، إذ بلغ العجز فى جملته ٤٨٫٩٤٣٫٧١٥ قنطارا ، ثمنها ١٩٧٫٩٧٨٫٥٩٨ جنيهاً وجملة الخسارة من أصل وفوائد ٣٠٥٫٨٥٠٫٦٩٦ جنيهاً . (جدول رقم ١٣)

تأخر الصناعة :

منذ أن شهدت مصر تلك التجربة المذهلة فى المجال الصناعى فى عهد محمد على ، والإشاعات تتوالى من الإستعماريين ممن يشككون فى إمكان أن أن تكون للصناعة حياة فى مصر ، فها هو « كامبل »[2] يكتب فى تقريره معلقا على الصناعة المصرية فى عهد محمد على : « تكلف المصانع مبالغ طائلة ، إذ كان من الضرورى أن يجلب كل ما يلزمها من أوربا (حتى المعلمين) ، وقد قل الإيراد فى بعض الحالات عن النفقات ولذلك أرى أن محمد على يفيد كثيراً لو أنه قضى على تلك المصانع ، وعمد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوربا » .

وهو لكى يلقى مزيداً من الشكوك حول هذه الصناعة ، يؤكد أنها هى التى أغرت محمد على بخوض غمار الحروب « إذ أن مصانعه تكاد تكون وقفاً على أنتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول » . وكان محمد على يدافع عن هذا ،

(١) الأهرام فى ٧ / ١٢ / ١٩١٩ .

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧٧٨ .

مقدار الخسارة التى خسرتها مصر فى محصول القطن

من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٩

(جدول رقم ١٣)

السنة	العجز	الثمن بمتوسط اسعار السنة المعينة	فوائده حتى سنة ١٩١٩	جملة الخسارة
	قنطار	ج	ج	ج
١٨٩٨	٩١٩٢٢٠	١٬٦٣٦٬٢١١	٢٬٠٠٠٬٠٠٠	٣٬٦٣٦٬٠٠٠
١٨٩٩	١٨٤٤٨٠	٤٦١٬٢٠٠	٥٥٣٬٤٤٠	١٬٠١٤٬٦٤٠
١٩٠٠	١٬٦٩٧٬٤٠٠	٤٬٦٨٤٬٨٢٤	٥٬٠٥٩٬٥٨٤	٩٬٧٤٤٬٤٠٨
١٩٠١	٨٧٥٬٠٠٠	١٬٧٥٠٬٠٠٠	١٬٧٨٥٬٠٠٠	٣٬٥٣٥٬٠٠٠
١٩٠٢	١٬٥٠٦٬٧٢٥	٤٬٢٤٩٬٨٤٥	٤٬٠٧٩٬٤٨٨	٨٬٣٢٩٬٣٣٣
١٩٠٣	١٬٢٢٦٬٣٦٠	٤٬٠٨٣٬٧٧٨	٣٬٩٢٠٬٣٥٢	٨٬٠٠٤٬١٣٠
١٩٠٤	٢٬٠١١٬٨٠٠	١٥٬٦٣٣٬٠٤٠	٥٬٨١٩٬٧٠٠	١١٬٤٥٢٬٧٤٠
١٩٠٥	٣٬١٣٤٬٠٠٠	٠٬٠٢٨٬٨٠٠	٨٬٤٢٤٬٨٩٢	١٨٬٤٥٣٬٦٩٢
١٩٠٦	١٬٨٠٧٬٢٠٠	٦٬٩٢١٬٥٧٦	٥٬٣٩٨٬٧٧	١٢٬٣٢٠٬٣٤٦
١٩٠٧	٢٬٠٨٣٬٩٠٠	٧٬٥٨٥٬٣٩٦	٥٬٤٦١٬٤١٦	١٣٬٠٤٦٬٨١٢
١٩٠٨	٢٬٧٥٥٬٢٠٠	١٨٬٠٤١٬٠٠٠	٥٬٦٣٦٬٤٠٠	١٤٬١٧٧٬٤٠٠
١٩٠٩	٤٬٢٦٣٬٩٩٠	٩٬٨٧٠٬١٩٣	١١٬٩٢٢٬٠٦٠	٣١٬٧٩٢٬٢٥٣
١٩١٠	١٬٩٧١٬٦٠٠	٨٬١٤٢٬٧٠٨	٤٬٣٩٧٬٠٥٨	١٢٬٥٦٩٬٧٦٦
١٩١١	٢٬٠٣٢٬٢٨٠	٨٬٧٣٦٬٣٦٦	٤٬٠٣٣٬٤٢٤	١٢٬٥٣٩٬٧٩٠
١٩١٢	٢٬٤٩٦٬٩٠٠	٩٬١١٣٬٦٨٠	٣٬٨٢٧٬٧١٢	١٢٬٧٦١٬٣٩٧
١٩١٣	٢٬٣٤٣٬٢٨٠	٨٬٩٠٤٬٤٦٤	٣٬٢٠٥٬٥٨٤	١٢٬١١٠٬٠٤٨
١٩١٤	٤٬٧٩١٬١٥٠	١١٬٤٩٨٬٧٦٠	٣٬٤٤٩٬٦١٠	١٤٬٩٤٨٬٣٧٠
١٩١٥	٢٬١١١٬٠٨٠	٨٬١٢٧٬٦٥٨	١٬٩٥٠٬٦٢٤	١٠٬٠٧٨٬٢٨٢
١٩١٦	٤٬٥٣٧٬٤٤٠	٣٤٬٣٠٣٬٠٤٦	٦٬١٧٤٬٥٤٠	٤٠٬٠٠٠٬٠٠٠
١٩١٧	٢٬٢٤٩٬٣٣٣	١٧٬٣١٩٬٨٦٤	٢٬٠٧٨٬٣٧٦	١٩٬٣٩٨٬٢٤٠
١٩١٨	١٬٤٩٧٬١٠٠	١١٬٠٧٦٬٨٠٠	٦٩٦٬٠٦٨	١٢٬٢٧٠٬٨٦٨
١٩١٩	١٬٨٩٨٬٢٨٢	٢٢٬٧٧٩٬٣٨٤		

« مادام مبدأ القوة يسود الشرق ويلقى من الدين نفسه مايضعه موضع القداسة، فقد وجب عليه أن يوجد حوله قوة مرهوبة الجانب حتى يقضى على نزوات التعصب ، ويقاوم ما قد يثار ضده من أنواع التعامل[1] » .

وعندما إنهارت الصناعات التى أقامها محمد على ، ظل النـاس يعتمدون على ما كان سائداً بينهم منذ مئات السنين من صناعات وطنية . بيدأن هـذه الصناعات نفسها بدأت تتعرض هى الأخرى لعوامل التدهور والإنحلال، فلقد روى أحد محررى جريدة «العلم» أنه بينما كان عائداً (سنة ١٩١٠) إلى منزله، التقى برجل يبيع المناخل ، فعرض الرجل أن يشترى منه منخلا ، فقـال له أن ليس له حاجة به ، لأنهم لا يطحنون قمحاً فلا يحتاجون إلى نخله ، كما أن آلات الطحين قد وفرت على الناس كل شىء فلم تعد ربة البيت تشغل نفسها باستحضار القمح وتنقيته وغربلته وطحنه ونخله وعجنـه وخبزه . . الخ ، بل أصبحت تنتظر أن يأتيها خادم (الطابونة) بمرتب الخبز يومياً فى الصباح ، فقال البائع كذلك ولـكن (لمن أبيع المنخل ؟) وهو وسيلتى الوحيدة للعيش[2] ؟

ولعل هذا الموقف يصور تصويراً طريفاً كيف أدى الحال بكثير من الصناعات الوطنية التى كانت قائمة عندما حل الاحتلال ، إلى التدهور نتيجة ما حدث من تغير إجتماعى والأخذ بالعادات والتقاليد الأوربيـة وإستعمال الحاجات الأوربية التى يقوم بهـا الأوربيون أنفسهم فى مصر أو تستوردها مصر من الخارج . فقد كان من الصعب أن تجد إسكافيا وطنيـا يحسن إصلاح حذاء أوربى ، مع أن الأحذية أصبحت عمومية الاستعمال. وإصلاح الأحذية وعملها كان يقوم به اليونانيون والأرمن ، وكانت البقالة كلها فى أيدى اليونانيين ،

(١) المرجع السابق .
(٢) العلم فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ ، العدد ٧٠ .

وبيع الأنسجة فى يد اليهود والسوريين والأوربيين، والخياطة فى يد اليهود.[1]

ومن مظاهر ما حدث من تغيير اجتماعى أن بدأ الترموای يحل محل الحير لنقل الركاب، وكان هذا يعنى انقضاء صناعة السروج وتوابعها. كذلك كان إستعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف يقل، ومن ثم، فقد تدهورت صناعة الحصر. وحلت الطلمبة محل الساقية. وبدأ الأهالى يستبدلون ملابسهم المزركشة الذهبية الألوان التى كان يخيطها الخيـــاطون الوطنيون بالملابس الأوربية التى كانت ترد جاهزة. وكسدت صناعة الأحذية الحمراء الوطنية حتى صار المشايخ وهم أكثر فئات الناس تمسكا بالقديم، يلبسون أحذية أوربية أجزاؤها السفلى تشبه الأحذية الأوربية فى رسمها والعليا من نسيج. والمنجـد الذى كان يرضى الجيل القديم، رأى نفسه عاجزاً عن إرضاء الجـديد بصنع كراسى ومقـــاعد من طراز لويس الخامس عشر، والأستقراطيون بدأوا يأخذون أثاثهم وسائر حاجاتهم مما تقوم أوربا بصناعته، وأخذت باقى طبقات الشعب تحذو حذوهم. ويضيف كرومر إلى ذلك فى وصفه لما عانته الصناعات الوطنية[2]: «. فالصنائع البسيطة تزول وتقوم فى البلاد حاجات لا يستطيع الناس أن يسدوها من غير الاستعانة بالآلات والأدوات، ويمكن أن نذكر شواهد كثيرة اثباتا لذلك، منها أن إجراء الماء النقى إلى البيوت بالأنابيب.. أبطل صناعة وطنية كانت واسعة النطاق وهى حمل القرب، وحرم كثير من السقايين من وسائط معيشتهم، والذين أصيبوا بذلك كثيرو العدد، فقد كان عدد السقايين سنة ١٨٩٧ أكثر من ١٦٫٠٠٠..».

والحق أنه كان من الضرورى أن يحدث هذا التغيير أن عاجلا أم آجلا

(١) محمد طلعت حرب: علاج مصر الاقتصادى، ص ٩٥ — ٩٦.

(٢) كرومر: تقرير عن المالية والإدارة المالية العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٤، ترجمة وطبع المقطم، ص ١١٩.

وكان من الضرورى كذلك أن يحدث هذا التدهور للصناعات الوطنية التى كانت قائمة . إن أحداً لا يمكن أن يأسف على ذلك انما لنا أن نأسف أنه لم يحدث جهد حقيقى لتكييف الصناع المصريين لما حدث من تغير، فقد ظل الأوربيون يمسكون بزمام النشاط الإقتصادى[1] ، والآلات والصناعات الضخمة والدقيقة تستورد من الخارج وحاجيات المنازل والمعيشة اليومية البسيطة يقوم بها عمال أوربيون يعيشون فى مصر ، أما المصريون أنفسهم فليس للعال منهم إلا الأعمال البسيطة . وقد عبر النديم عن ذلك فى حوار أجراه بين اثنين من أولاد البلد كما يلى[2] :

— صنايعنا راح عليها ليل، والعمدو الأعيان والذوات قاعدين ، اللى بيزرع واللى مستخدم واللى بيتاجر وكل ما جالهم . . على بره . تقولش إلا إحنا فعلة للخواجات بنشتغل عندهم باللقمة . أدحنا بقينا زى دودة الحرير تموت نفسها فى عمله، وغيرها يلبسه .

— بقى العبارة بقت على الحديدة ما بقاش عندنا صنايعية أبدا ، دا شىء يغم ! .

— الحمد لله لسه الدبالين مناو الحمارة والشيالين والكيالين والخدامين والفعله ومساحين الجزم ، والبوابين وشوية عطارين على كام بياع بفتة على بعضشى جزارين وشوية حدادين وخردجية وبياعين طعمية وكرشة وكعك وفول وفجل وكرات . . على شوية عياشة وبياعين طواقى وكام صرماتى على كام نحاس . يعنى ما بقلناش إلا الحاجة الدقة ! والدكاكين اللطيفة والبضايع العال كلها بتاعت الخواجات وهى اللى ماشيه فى البلد .

---

(١) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٥ — ٦ .

(٢) مجلة الأستاذ فى ١٨٩٢/٩/٦ ، العدد ٣ .

— طيب ما تشتروا من بضاعة الخواجات وتبيعوا فى دكاكينكم زيهم .

— اشترينا ياسيدى منهم وحطينا كمبيالات علينا وقعدنا ننش ، برده يفوت علينا ابن البلد ويفوتنا ويميل على الخواجة ، ونقوله ليه ما بتشتريش من ابن بلدك ؟ يقولك بضاعة الخواجة عال وكلامو واحد ولايعرفش الغش زى أولاد البلد . شوف دى الغفلة ! أمال اللى يبيع ولو أبو خمسة بعشرة ، ما يعرفش الغش واللى بده يكسب منه فى الميه خمسة يبقى غشاش ! وحياتك فضلت التجار تستلف البيع والستر لما جه وقت الكمبيالة والمعاملة مقصرة ، راحت الخواجات وضعت أيديها على البيوت وطلعوا أصحابها التجار وصبح الواحد منا يقول يا حيط داربنى .

ولو كان الأمر قاصراً على تدهور الصناعات الوطنية التى كانت قائمة لعدم ملاءمتها للحاجات الإجتماعية الجديدة ، لهان الأمر ، ولكن الاحتلال عمل على عرقلة أى محاولة للتقدم الصناعى ، ومن أهم وسائله فى ذلك ، الترويج لفكرة عدم صلاحية المصريين للاخذ بأسباب النهوض الصناعى ، كتب عبد الله النديم يقول : « . . وىما زادهم (الشرقيين) بعدا عن الصناعة وثمراتها ، وجود دخلاء أجراء يزعمون أنهم نصحاء يثبطون الهمم ويرمونها بالضعف ويوهمونهم عدم صلاح بلادهم للصناعة ويغرونهم بتعذر ذلك لتعذر الآلات والمعدات ، وهم يعلمون أن كثيراً من الممالك التى لا آلات فيها ، استعانت بآلات اشترتها من الغير وأحيت صناعتها الوطنية وحتمت على أهلها شراءها لرواج صانعيها ومنعت دخول مصنوع الغير حفظا لثروة أهلها[1] » . والأوربيون بذلك يرمون إلى أن يظل الشرق فى قبضة أيديهم احتياجا إليهم ، وأن يظل الشرق

(١) الأستاذ فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ ، العدد ٢٢ .

سوقاً رائجة يصرفون فيه بضائعهم،ومن ثم لا يقوى الوطنيون ،إذا حاولوا أن يعملوا ما يماثل بضائع الأوربيين ،على منافستهم ، فتبور بضائعهم « وضعفاء العقول يغترون بخداع هذا الدخيل ويظنون أنه من المخلصين فلا يتحركون لعمل من الأعمال لوقوعهم فى اليأس والضغوط . . ورجال أوربا تتعجب من تقاعدهم وتقول : لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا[1] »

وبينما نجد أن انتشار الصناعة الآلية الحديثة قد ساعد شعوب الغرب على أن تتحرر من أوضاعها الإجتماعية والسياسية ، وقد بذرت هذه الصناعة أيضاً فى بيئتها بذور الديمقراطية السياسية والاقتصادية ومهدت لانتشار الأفكار الداعية إلى تضييق الفوارق بين الطبقات والأخذ بالسياسات والنظم التى تفسح مجال الترقى الإجتماعى عن طريق نشر التعليم بين الطبقات العاملة مما أتاح لها فرص الكفاح فى سبيل الظفر بحقوقها والارتفاع بمستويات عيشها ، نجد أن هذا النظام نفسه وقد استغل كل الامكانيات المتاحة لبلاد الشرق لحسابه الخاص، قد جعل منها مجتمعات جامدة الأوضاع لأنها وقعت نهبا لإرادة أجنبية وتوجيه وسيطرة من لا يعنى برخائها ورفاهيتها الا بالقـــدر الذى يشعر به الأجنبى المسيطر أن هذا الرخاء وهذه الرفاهية تقتضيه مصلحته الخاصة لأنها تدر عليه من المغانم أضعافا مضاعفة[2] .

وإذا كنا لا نستطيع أن نبكى الصناعات الأهلية السابقة ، فإن بعض الصناعات الحديثة التى كانت قائمة وقت الإحتلال ، قد نالت عنايته الكبيرة

---

(١) المرجع السابق .

(٢) مجلة مصر المعاصرة، مرجع سابق . ص ٤٦٣ . وقد أنشىء أول مصنع ميكانيكى للغزل والنسج فى سنة ١٨٩٩ ، إلا أنه توقف عن العمل بعد سنوات قليلة ، ويقال إن ذلك كان بسبب منافسة المستورد من المنتجات القطنية،وقد أعيد هذا المصنع الى العمل سنة ١٩١١، أنظر : حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ١٩٩ .

من حيث التحطيم والأضعاف ، فقد باعت الحكومة مغازل القطن ومعامل النسيج التى كانت تملكها وأغلقت مصانع صب الطوب وصنع البنـــادق والذخائر ، وباعت آلاتها وأدواتها فصارت مهمات الجيش وذخيرته تشترى من انجلترا ، وكذلك عطلت الحكومة الترسانة البحرية بالاسكندرية وباعت آلاتها وأدواتها، كما ألغت مصنع الورق ببولاق ودار سك النقود .وقد كثرت حالات الافلاس بين المنشآت الصناعية فى نهاية القرن ١٩ ومستهل القرن العشرين ، وصارت أسعار الأوراق المالية الصناعية دون قيمتها الأسمية غالبا(١)

ولاقت صناعة غزل الصوف ونسجه أشد الصعوبات ، فقد كان أهل مصر يهتمون اهتماما كبيراً بتربية المواشى حتى تخصص فريق منهم بالرعى فى مديريتى الدقهلية والغربية وفى نواحى الوداى وحول حدود مديريتى البحيرة وبالقرب من البرلس ،ولكن عند مازادت العناية بالقطن ووجهت الحكومة رعايتها لزراعة الأرز تلاشت العناية بالرعى شيئا فشيئا ، فإندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها ، وبعد أن كانت مصر تصدر ١٢٠٫٠٠٠ جلدا سنويا وأكثر من ١٥٠٫٠٠٠ رطلا من السمن ، ومقداراً كبيراً من الجبن ، أصبحت هذه الصادرات فى خبر كان ،حيث تعرضت الماشية للجوع ، فالنحول فالأهمال فالخسارة (٢) .

وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الحياكة ، فقد كان أهالى مصر القبلية والوسطى وسكان سمنود والحلة الكبرى يشتغلون بالصناعة،وكان عدد أنوال الحياكة لا يقل عن ٣٤٠٠٠ نولا ، منها ٤٠٠٠ لأقمشة الصوف و ٦٠٥٠ نولا لأقمشة الكتان ،وكان كل نول يستلزم على وجه التقريب اثنى عشر عاملا منهم اثنان لنفس الحياكة وعشرة من أطفال ونساء للغزل ، وكان عدد العمال الذين

(١) أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٣ وانظر كذلك :
Bonnè: State and Economics, p. 294.

(٢) محمد فهمى لهيطة . تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٥٥ .

يشتغلون فى هذه الصناعات لا يقل عن ٥٠٠٠٠ عاملا [١] .

وهكذا نجد مصر منذ منتصف القرن ١٩ حتى أوائل القرن ٢٠، بلدا خالى الوفاض من الصناعة الحديثة لا يعلم من شئونها شيئا، ولا يلم بطرف من أسرارها لأن الصناعة الغربية الطماحة إلى مزيد من الأرباح قد حاولت أن تجد فيه مصدر الخامات التى تحتاج إليها وعلى رأسها القطن، ومصر فالجانب كبير من إنتاجها، فأقول رأس المال الأجنبى يسعى إلى خلق البيئة الصالحة التى تمكن له من النماء فأقام جانبا من رءوس الأموال الثابتة التى تحقق له أغراضه من استغلال الطاقات الإنتاجية الطبيعية الكامنة ولهذا السبب تركزت المشروعات فيما كان منها متصلا بالأغراض الزراعية، ومن هنا نجد أن المشروعات الصناعية كانت تتكون من مصانع إنتاج السكر وتكريره وبعض محالج ومكابس القطن وبعض الشركات المنتجة للملح والنطرون .

ونستطيع أن نتبين المدى الذى بلغه الاضمحلال الصناعى فى هذه البلاد فى أوائل القرن الحالى لو أننا رجعنا إلى أنواع السلع التى كنا نستوردها ونسبة كل منها إلى الواردات الكلية [٢] .

	القيمة بالمليون من الجنيهات	النسبة المئوية	
غزل ونسيج	٤ر٦	٣٠	تقريبا
معادن ومصنوعات	١ر٧	١١	«
مواد كحولية وزيوت	ر٨	٥	«
أحجار ومواد بناء وزجاج	ر٤	٢ر٥	«
كيماويات وأدوية وعطور	ر٤	٢ر٥	«
جلود ومنتجات جلدية	ر٢	١	«
المجموع الكلى للواردات	١٥		

ويتضح من هذا الإحصاء أن أكثر من نصف وارداتنا كان سلعا مصنوعة وأن ما يقل قليلا عن ثلث هذه الواردات كان يتمثل فى المنسوجات على إختلاف أنواعها .

(٢) المرجع السابق .
(٢) مجلة مصر المعاصرة ، مرجع سابق . ص ٢٦٨ وانظر كذلك:

والإحصاء الآتى يبين كيف كانت الصناعات القائمة من النوع البسيط ، وهو خاص بتوزيع المشتغلين بالصناعة فى مصر على حسب الصناعات المختلفة :[1]

الصناعة	عدد المحترفين بها
استخراج المعادن	٤١١٢
النساجة	٨٣٢٣٨
أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات	١٢١٨
أشغال الخشب	٧٥٠٦
« المعادن	٣٠١١١
« الفخار	٩٦٥٣
المصنوعات الكيماويات وماشا كلها	٦٩٠
صناعة الأطعمة	٤٠٦٦٩
« الملابس وأدوات الزينة	٧٦٤٠٩
« الأثاث	٥٤٢٠
« البناء	٩٤٩٢٥
« معدات النقل	٣٨٦٦
إنتاج ونقل القوى الطبيعية	٨٦٠١
صناعات أخرى	١٤٠٣٥
الجملة	٣٧٦٣٤١

وقد لعبت ظروف وعوامل عدة كعقبات فى سبيل النمو الصناعى والوقوف به عند حد بدائى بسيط وساذج ، من ذلك :

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة (سنة ١٩١٦) ، ص ٤٧ ، وأنظر كذلك : مجلة المجلات العربية ، يوليو ١٩٠٦ .

● الاتجاه إلى الزراعة ، وهو الأمر الذى تبين لنا بوضوح فى الصفحات الأولى من هذا الفصل،والتركيز على زراعة القطن مما أدى بالمصريين إلى اهمال زراعة المحاصيل الصناعية ، فأهملت زراعة قصب السكر والكتان .

● إهمال الحكومة الشئون الصناعيـة ، وذلك فى ظل سياسة التخصص الزراعى التى فرضت على مصر ، حيث لم توجه جهودها نحو الوسائل المعينة على النهوض الصناعى؛إذ ألغت البعثات الصناعية إلى الخارج وكذلك أهملت اللجوء إلى وسائل مثل تخفيض أجور السكك الحديدية لنقل المصنوعات وإعطاء الأفضلية فى المناقصات الأميرية للمصنوعات المصرية ، وإقامة المعارض والمتاحف الصناعية ونشر المعلومات المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية ،والتوسع فى التعليم الصناعى والاهتمام بالبحوث الصناعية وإنشاء النقابات الصناعية (١) .

● الرسوم الجمركية،فقد تقررت على أساس مالى بحت وهوزيادة إيرادات الحكومة ، وقد كانت الرسوم لا تتعدى ٨ ٪ من قيمة الواردات سواء كان ذلك الوارد من الضروريات أو الكماليات أو كان من المواد اللازمة للصناعة المحلية أو من المواد المصنوعة التى تنافس مصنوعاتنا . وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح من أسباب تدفق المصنوعات الأجنبية على أسواق مصر المحلية، وبهذا لاقت الصناعات المصرية منافسة لم تقو معها على البقاء أو الازدهار . ولم تتمتع المصانع الحديثة الطراز والقليلة العدد التى ظهرت فى ذلك العصر بأى قدر من الحماية الواجبة مع أن بعضها أثبت نجاحه وقامت إلى جانبها صناعات ضرورية فيما بعد حين عادت مصر إلى سياسة الأخـــذ بسياسة الاستقلال الاقتصادى وعدلت سياستها الجمركية (٢) .

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الأقتصادى ، ص ١٨٨ — ١٨٩ وأنظر كذلك :
Issawi : Egypt at Mid century, p. 170.

(٢) راشد البراوى . تطور مصر الأقتصادى ، ص ١٤٨ وأنظر كذلك :
Crouchly: op. cit, p. 101.

* عيوب الصانع المصرى ونقص تربيته الفنية، فقد زالت المحاسن التى كانت المصنوعات المصرية تمتاز بها من قبل،وحلت محلهــــا نقائص خطيرة وعيوب كثيرة ، وذلك لأن الصانع المصرى قد اكتسب على مر الزمن من العيوب مالا يستطاع تقويمه الا باتباع مسلك جديد فى تربيته الفنية، فضلا عن أن نزوعه إلى الانفراد فى عمله وتشبثه بالأساليب الناقصة فى صناعته ، أنقصا من نتيجة مجهوده ،كاأن التشبث بالأساليب العتيقة أدى فى كثير من الأحيان إلى تكافة البضائع الوطنية عن تـكلفة ما يناظرها من المصنوعات الأوربية ، وكذلك المنافسة بين أصحاب الصناعات المماثلة قد أدت إلى مزاحمة فيها أفساد مصالحها وألحاق أشد الأذى بالحرفة أو بالصناعة التى يزاولونها (١) . ويضيف شارل عيسوى إلى ذلك كثيراً من الظروف السيئة التى أحاطت بالعامل المصرى مما كان لها من أثر فى أضعاف كفايته الانتاجية، مثل حالته الصحية وسكنه المزدحم وسوء التغذية وعدم شعوره بالأمن والطمأنينة ، وعدم وجود القيادة السليمة والاشراف السليم (٢) .

* الاعانات والمنـــح : فقد كانت الحـكومات الأجنبية تمنح صناعاتها بعض المنح والاعانات ، ولـكن الحـكومة المصرية كانت على عـكس ذلك خصوصا وأنها لم ترغب فى أن تمنح الصناعات المصرية أى إعانة مخافة أن تقف الصناعة الأهلية على قدميها فتقلل من أهمية العناية بالقطن وشئونه الزراعية وقد كانت الحـكومة فى يدها أن تحد من قيمة الواردات أكثر من اعتمادها على الاشراف على الصادرات ، ولـكنها لم تفعل لا هذا ولا ذاك ، فتركت الصناعات المصرية تبور دون أن تمنح أى صناعة من الصناعات المصرية أية عناية أو منح مالية،ولم تعول على مبدأ مراعاة الصناعات التى فى عهد الطفولة (٣)

(١) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٠ .

(٢) Issawi : op. cit, p. 166.

(٣) محمد فهمى الهيطة . تاريخ فؤاد الاول الأقتصادى ، ص ٢٨٤. و Issawi. op. cit. p. 170,

* عدم توافر رؤوس الأموال : فبسبب الاضطراب المالى الذى عانت منه البلاد فى عصر إسماعيل ، لم تتوافر رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لنجاح أى نهضة صناعية خارج دائرة العمل الحكومى ، وكان لا بد من انقضاء وقت طويل حتى تستقر الأحوال وتزول مظاهر الاضطراب وأسبابه وتتوافر الأموال فى الأيدى[1] .

وقد كان المفروض أن يلعب البنك الأهلى دوراً فى تمويل الصناعات الأهلية مع أن نظامه أخذ عن نظام بنك انجلترا الكثير من الثقافة المصرفية والمبادىء النقدية . وإذا كان نظام بنوك انجلترا عمل على أن يكون حجم السلفيات التى يمنحها بنك انجلترا قريباً من الصفر ، وأنه لا يظهر أثره إلا فى الأزمات والاضطرابات المالية ، فإن البنك الأهلى ، مع سيره على خطة بنك انجلترا فى ذلك الوقت ، لم يعن بالموارد الصناعية المصرية . ومع أن بنك انجلترا فى هذا العهد لم يترك أية ناحية من نواحى الحياة مفتقرة إلى المال المشروع ، فإن البنك الأهلى لم يمد الحياة الصناعية المصرية بما احتاجت إليه من أموال شرعية[2] .

ولم يقف كتاب مصر ومفكروها مكتوفى الأيدى إزاء ما كانت البلاد تعانيه من تأخر فى الصناعة ، فعبد الله النديم يكتب : « يزعم كثير من الناس أن الحياة الوطنية هى الجمهرة ، أى تجمع الأمة فى مكان متكثرين متضامنين ، وليس كذلك ، فإن وفرة العدد والتجمع لا يغنى شيئاً مع الفراغ من العلوم والصنائع الموصلين إلى توسيع دائرة العمران وحفظ الوطن من العاديات »[3] . ويكتب « أبو بكر لطفى » فى « الأهالى »[4] قائلا : « مصر الزراعية التى

---

(١) راشد البراوى : التطور الأقتصادى فى مصر ، ص ١٤٩ .
(٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الأقتصادى ، ص ٥٦٧ .
(٣) الأستاذ، فى ٣٠ /٨/١٨٩٢ .
(٤) الأهالى، فى ٢٢/٢/ ١٩١١، العدد ١٠٤ .

نشأت مع الدهر وهى تداول فن الزراعة ،فى حاجة كبرى إلى الصناعة ولا سيما وهى الآن عالة على أوربا » . ويكتب أحمد لطفى السيد[1] : « نحن لا نـكفر بخير التجارة الأجنبية ولا نتبرم بود أساتذتنا الأوربيين فى هذا العهد الحاضر. ولـكننا يجب أن ننـكر على أنفسنا حب البقاء فى تبعية غيرنا والتعلق بكل ما ليس منا والسعى بأرجلنا إلى فناء وجودنا الذاتى ، والطمس من معالم رقينا الصناعى » .

ويدرك لطفى السيد أن من أسباب تأخر الصناعة عندنا ، شيوع الاحتقار والازدراء للعمل اليدوى ـ فيكتب مطالبا بتغير هذا الاتجاه قائلا : « لا بد من اقناع أولئك الذين تعجبهم آثار الصناعة ، ولا يعجبهم احترامها واختيارها لأنفسهم ولذويهم ذريعة للـكسب ، أولئك الذين يكبر فى صدورهم مجد الحـكم وشهوة الإستعلاء الباطل ، فيعلمون أولادهم ليـكونوا حكاما ينفرون من أن يعلموا بعضهم ليكونوا صناعا . يظنون المجد قاصراً على الجاه ، والجاه قاصرا على الحـكم . أولئك الذين ترضيهم من الحياة ، الشهادة الإبتدائية أو الشهادة الثانوية يتخذونها مطارقة يطرقون بها أبواب الرزق ويفتحون بها أقفال الآمال ، ولا يرضيهم أن يسلحوا أولادهم من الصناعة بسلاح يقطع رأس الفقر ، وينمى ثروة الإجتماع . ألا أن من يبغ الجاه ، فليبلغ الإجادة فى الزراعة والصناعة ، ومن يبغ مجد الوطن ، فليعمل لتقدم الزراعة والصناعة[2] » .

كذلك كتب مصطفى كامل[3] « . . فايجاد روح الصناعة فى البلاد هو بلا مراء أسمى خدمة تقدم إليها . » . وفى مناقشة فى الجمعية العمومية حول الإقتراح المقدم من أحد الأعضاء لإنشاء وزارة الزراعة والمعادن ، وقف

---

(١) الجريدة ، فى ١٩١٢/٢/٢٦ ، العدد ١٥٧ .
(٢) الجريدة ، فى ١٩١٢/٢/٢٤ ، العدد ١٥٠٥
(٣) اللواء ، فى ١٩٠٠/١٠/٢٥ .

بعبد اللطيف الصوفانى يقول : « نحن فى حاجة شديدة لتنوع أسباب الرزق . والآن لا يوجد للبلاد الا مورد الزراعة ، فيجب أن نبحث عن موارد أخرى فى الصناعات وغيرها[١] » .

انخفاض مستوى المعيشة

اتخذ انخفاض مستوى المعيشة فى المجتمع المصرى مظاهر متعددة ، فمن سوء أحوال المالية ، إلى صعوبة الوفاء بالضرائب ، إلى تدهور فى مصادر الثروة الموجودة ، إلى سوء الحالة الصحية وقلة موارد الثروة ، وإلى أزمات مالية متكررة .

فمن ناحية ، نجد — كما أوضحت الدراسة لنا — أن الديون الهائلة التى أثقلت كاهل اقتصاديات البلاد ، والتى كان على جميع موارد البلاد الإقتصادية أن يخصص الجزء الأكبر منها لسدادها ، استطاعت أن تصيب مالية البلاد ـ حكومة وشعباً ـ بالهزال الشديد ، كتب قنصل السويد بالقاهرة قبل الاحتلال بفترة قصيرة يقول معبرا عن ذلك : « إن مصر الآن بمثابة ضيعة كبيرة يديرها الدائنون ، ولكن مع هذا الفرق العظيم ، وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة ، أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم ، تراهم فى هذه الحالة ، لا هم للواحد منهم إلا الصرف والامتصاص كأنهم نسوا أن من المستحيل أن يحصد الإنسان إذا لم يزرع »[٢] .

وفى مناقشة جرت فى مجلس العموم البريطانى حول المسألة المصرية ، نقل المستر لا بوشير (وولف) كتابه الذى أرسله إلى اللورد سالسبورى يستلفت نظره « إلى عدم انتظام أحوال المالية المصرية وإلى سوء الحالة التى توصل إليها أهالى القطر المصرى بسبب العسر المستحوذ عليهم »[٣] . وقد

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣٠/٣/١٩١٢ ، ص ١٢٩

(٢) روذستين : تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده ، هامش ص ١٦٤ .

(٣) يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، ص ٢٧٤ .

كان كل اتفاق دولى حول شئون مصر المالية يتغاضى عن تخفيف إحمال الفلاحين الثقيلة الناتجة عن وطأة الديون مما أدى إلى تدمير ما كان لديهم من صناعات حرمتهم فى غالب الأحيان من أملاكهم، مما دعا « وولف » إلى أن يرسل إلى سالسبورى فى الكتاب المذكور قائلا : « ولا أود أن أرى النظر غاضا عن هذه المسألة المهمة فى المشروعات التى تقدمت بشأن تنظيم المالية ، وقد انصرفت الهمم إلى تأسيس الموازنة فيها توصلا لحفظ ثقة مصر المالية عند الدول.وليس لغاية تحسين شئون الأهالى »(١) . ثم بلفت نظر الحكومة البريطانية إلى تلك الحكمة التى تقول « من الخطأ أن تقتل الدجاجة التى تبيض ذهبا » ! !

وفى الوقت الذى كنا نقرأ فيه صفحات عديدة يؤكد فيها كتاب انجلترا أن الاحتلال قد أقام بالبلاد مشروعات دفعت باقتصاديات البلاد إلى الرفاهية والتقدم ، نقرأ فى الجرائد تقارير عدة يرسلها مندوبوها ناقلين فيها أخبارا عن تدهور الأحوال الاقتصادية لمناطق عدة فى البلاد ، فوكيل الأهرام فى دمياط يكتب قائلا : « بعد أن كان هذا الثغر مركزا تجاريا مهما ، انحط كثيرا عما كان عليه من حسن التجارة ورواج الأشغال لغض أولى الأمر أبصارهم عنه(٢) ». وقبل ذلك بشهر واحد كتب وكيل الأهرام فى المنصورة يقول : « دخلت ديوان المديرية فرأيت علامة الكدر بادية على وجوه الجميع رهبة من مجىء الميزانية ، وقد علمت أنه مطلوب تخفيض الفا ومائة جنيه من رواتب المستخدمين حصل منها ٥٠٠ جنيه من رواتب الذين عزلوا فى أول يناير سنة ١٨٨٦ ، والباقى سيحصل من تخفيض رواتب ما بقى من المستخدمين مع عزل بعضهم(٣) » .

وإذا كان هذا يصور لنا سوء أحوال الموظفين المالية ، فإن الأمر استشرى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
(٢) الأهرام فى ١٩/٢/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٤٨ .
(٣) الأهرام ، فى ١٩/١/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٢١ .

إلى مجال الزراعة والتجارة: « ولقد أصبحت هذه البلدة واقفة الأشغال والتجارة لما تحمله التجار من الخسائر والفلاح من النوازل حتى ينسى من زراعته وأرضه لتأكده باستحالة نجاة زراعته من البرودة مع التزامه بدفع الأموال الأميرية ويده صفر من الدرهم ، ولذلك يترك أرضه بورا ويسلمها للحكومة فى نظير المطلوب منه[1] » . ولا شك أن معيشة تبلغ هذه الدرجة من البؤس والضنك تؤدى إلى شيوع السرقة وكثرة اللصوص « ومازاد الأمر سوءا، كثرة اللصوص فى نواحى المديرية حتى لا يكاد يمر يوم لا يسطون فيه على المركز[2] » .

وفى مديرية الشرقية نجد أن أهلها قد تحملوا من سوء الأحوال أثقالا ذهبت بما كانوا يملكون من المال فأضحوا ولا قدرة لهم على القيام على أرضهم كما ينبغى « إذ صار الفلاح الذى كان يملك عشرة بهائم لخدمة أرضه ، ليس لديه منها إلا واحدة أو أثنتان وهو قدر لا يفى بخدمة الأرض مطلقا ، فضلا عن أن السباخ الذى ينتج عنها لا يفى بحاجة الأرض أيضا[3] » . ثم أن الفلاح الذى لا يملك الابهيمتين أو واحدة تساعده فى حراثة أرضه طوال اليوم ثم يعود بها إلى داره ليحلبها ويصنع من لبنها ما يقتات به مع أولاده ، لا يمكن أن تفى وحدها بالمقصود ، فيضطر إلى اقتراض أخرى من جار له بشرط أن يتناوبا الحراثة كل خمسة أيام أو عشرة « وبهذه الواسطة تتلف الزراعة وتبور الأرض[4] » .

وإذا كانت هذه التقارير التى نشرتها جريدة الأهرام تصور ما كانت عليه أحوال المعيشة سنة ١٨٨٦ فى أوائل عهد الاحتلال ، إلا أن هذه الأحوال لم تتحسن كثيراً كما زعم البعض من كتاب الغرب ، فقد تدهورت أحوال

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) الأهرام فى ١٨٨٦/٣/١٧ ، العدد ٢٤٧٠
(٤) المرجع السابق

المحاصيل الزراعية طوال سنوات الاحتلال حتى أن متوسط محصول الفدان الواحد من القطن الذى كان فى سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير وثمانين رطلا ، إذا به يوالى التدهور ، فيصل إلى ٦٤ر٥ فى سنة ١٨٩٩ وإلى ١٠ر٥ سنة ١٩٠١ ، ثم يصل إلى ٠٦ر٣ سنة ١٩١٦ . ومتوسط محصول القمح الذى كان فى سنة ١٩١١ خمسة أرادب و ١٩ من المائة من الأرادب ، نزل إلى ٠٣ر٥ سنة ١٩١٧ وإلى ٧١ر٤ سنة ١٩١٨ . والأرز الذى كان محصوله ١٧ر٥ سنة ١٩١٣ هبط إلى ٠٣ر٥ بسنة ١٩١٧ وإلى ٧١ر٤ سنة ١٩١٨[1] .

وأصاب الثروة الحيوانية نفس التدهور ، فقد كان عدد الجواميس سنة ١٩١٣ ، قد بلغ ٦٣٢٧٢٥ فإذا بها تنقص إلى ٥١٥١٢١ سنة ١٩١٦ ، والبقر كان عددها سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٧٠٩٨ ، فهبط فى سنة ١٩١٦ إلى ٤٩٣٦٥٠ . و كتب غورست فى تقريره عن سنة ١٩٠٨ يقول : « إن ارتفاع أثمان العلف فى سنة ١٩٠٨ عسر على الفلاحين علف بهائمهم فهزلت المواشى وهبطت قيمتها . . وقد أحدث طاعون المواشى ضررا بليغا بمواشى القطر المصرى فى السنوات الأخيرة فنفق عدد كبير منها وقلت جودتها . فى سنة ١٩٠٨ نفق ٨٣٥٥ ماشية، وكان عدد ما نفق بالطاعون ٤٧٠ ماشية فى سنة ١٩٠٦ و٤٨٧٤ سنة ١٩٠٧ . ولا ريب أن عدد الوفيات الذى أبلغ ، ينقص عن عدد الوفيات الحقيقى ، ومع ذلك فقيمة ما نفق فى هذه السنة وأبلغ خبره لا تقل عن ٥٠٠٠٠ جنيه، وهى خسارة يقع معظمها على عاتق صغار الفلاحين[2] » .

ولم يقتصر الأمر على سوء حالة الأرض وما عليها من محاصيل أو فراغ جيوب الأهالى ، بل تعداه إلى جملة من النوازل والأمراض حطمت كيانهم

---

(١) الأهرام، فى ١٢/٨/١٩١٩.

(٢) المرجع السابق .

(٣) عن : محمد طلعت حرب: علاج مصر الأقتصادى ، ص ١٣٠ .

العضوى وساهمت فيما كانوا يعانونه من بلادة وخمول وضعف فى الانتاجية ، فقد هاجمت مصر أزمة طاحنة من وباء الكوليرا فى سنة ١٨٨٣ ، وتكررت نفس الأزمة سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩٠٢ ، وكان المرض قد ظهر أولا يوم ٢٢ يونية سنة ١٨٨٣ فى دمياط ثم انتقل إلى المنصورة فى ٢٥ يونية ، فاسكندرية فى ٣ يوليو ، فالقاهرة فى ١٦ يوليو ، ولم تتمكن السلطات من القضاء عليه إلا فى حوالى منتصف شهر سبتمبر[١] ودلت التقارير الرسمية على أن حالات الوفيات فى الأزمة الأولى حتى ٣١ يوليو كانت حوالى ١٢٦٠ بلغ عنهم رسميا، أما الحالات الواقعية ، فمن الطبيعى أن تكون أضعاف هذا العدد، وفى ٢٥ أغسطس بلغت هذه الحالات ٢٥ ألف ، وفى النهاية بلغت جميع الحالات المبلغ عنها رسميا ٥٨٣٦٩ شخصا ، أما الأعداد الحقيقية ، فقد قدرت من ٨٠ ألف حالة وفاة إلى ١٠٠ ألف .

كذلك أدى انتشار الرى الدائم خاصة بعد انشاء خزان أسوان إلى انتشار البلهارسيا والانكلستوما مع ما نعرفه عن آثارها على قدرة الفلاحين الانتاجية [٢] . وقد كتب سلامة موسى سنة ١٩٤٦ يقول حاكيا عن فترة صباه فى أواخر القرن التاسع عشر : « كانت حياتنا الريفية سليمة من الناحية الصحية ، فإنه على الرغم من أننا كنا ندوس الحقول ونخوض القنوات بلا حذاء ونستحم فى النهر ، فإننا لم نعرف البلهارسيا أو الانكلستوما ، وذلك لأن التربة لم تكن قد استشبعت بالماء كما هى عليه الآن ، بعد أن عمت مشروعات الرى التى أحالت أرض القطر المصرى كلها تقريبا إلى عزبة لإنتاج القطن دون اعتبار لصحة الفلاحين[٣] » .

---

(١) Colvin : op. cit, p. 41.

(٢) Russell, Sir Thomas : Egyptian Survice. 1902,-1946, London, John Murry, 1949, p. 38.

(٣) سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، الكاتب المصرى ، ص ٢٤ .

وإذ تتردى أحوال المجتمع إلى هذه الهاوية من انخفاض مستوى المعيشة ، لا ترحم الحكومة الأهالى فتلهب ظهورهم بسياط الضرائب التى طالما حاول الاحتلال أن يتفاخر بأنه خفف من عبئها على الناس ، ف « مارلو » يدعى أن كرومر عندما كان يرى زيادة فى ايرادات الحكومة ، كان يعمل على تخفيض الضرائب[1] بها ، و « كولفن » [2] ينقـــــل عن كرومر أنه اختار ألا يزيد الضرائب مهما أدى ذلك من بطء فى حركة الاصلاح !! ونظرة منصفة إلى واقع الأمر ، ستجد أن الضرائب كانت تختص بما يلى :

— كانت الضرائب تتميز بحيادها ، إذ كانت تسعى إلى مد الخزانة بالمال وقلما هدفت إلى بعض الأغراض الاجتماعية أو الاقتصادية . ونحن نلمس هذا الحياد فى تلك الضرائب سواء منها ما كان مباشرا أو غير مباشر . بل أن من الطريف أن نلحظ ما لجأ إليه المشرع حينئذاك من فرض بعض الضرائب لا بفرض أحداث أثر اقتصادى معين ، بل بقصد أبطال الأثر الاقتصادى الذى نجم دون عمد عن بعض الضرائب الأخرى ، ونحن نشير بذلك إلى ما أقدمت عليه الحكومة فى أواخر القرن الماضى من فرض رسم إنتاج قدرة ٨ ٪ على الأقمشة القطنية المحلية حتى لا تتمتع تلك الأقمشة من حيث المعاملة الضريبية بميزة ما على مثيلاتها الواردة من الخارج [3] .

— عدم المساواة بين الضرائب العشورية والخراجية، وكانت أسس التفرقة أن الأراضى العشورية مملوكة للطبقة الرأسمالية من أصحاب الأراضى والأموال ونالت من طرق الاصلاح ما نالت حتى أصبحت أجود بكثير من الأراضى

(١) Marlowe, John: Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, Cresset Press. p. 171.

(٢) Colvin : op. cit, p. 322.

(٣) حسين خلاف : تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة ، مجلة مصر المعاصرة ، مرجع سابق، ص ٣٩ .

الخراجية التى كانت تدفع ضرائب عالية أكثر من الضرائب العشورية. الا أن هذا لم يستمر إلى نهاية الفترة، فقد عملت مساحة جديدة(فك الزمام)،واستغرق هذا الفك ١٥ عاما من عام ١٨٩٢ إلى ١٩٠٧ ، وقد تمت أعمال تعـديل الضرائب فى جميع بلاد القطر فى مدة تسع سنوات من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٧ وبدىء بتنفيذ هذا العمل سنة ١٩٠٥ بمديريتى الشرقية والبحيرة. وتم سنة ١٩١٢ تنفيذ جميع التعديلات فى جميع المديريات بالقطر (١) .

— كانت الضرائب جامدة ، وكان ذلك راجعا إلى القيود التى حدت قدرة مصر على تعديل نظامها الضريبى . كما يفسر جمود ذلك النظام أيضا بأنه كان يعتمد إلى حد كبير على ضريبتى الأطيان والمبانى ، وحصيلة كل منهما لا تتغير إلا ببطء ، فهى تتميز باستقرار كبير ، ويرجع ذلك اساسا إلى ثبات المادة الخاضعة لـكل منهما ،ويكفى فى التدليل على هذه الظاهرة أن نشير إلى أن حصيلة ضريبة الأطيان جعلت تدور حول ٥ مليون جنية سنويا ، وذلك طوال عشرات السنين الممتدة من سنة ١٨٨١ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ! ويمـكن أن نضيف إلى ذلك سببا آخر من أسباب الجمود المذكور ، وهو خاص بضريبة الأطيان أيضا ، إذا أن حصيلة هذه الضريبة فى جميع المديريات (ماعدا قنا) ، كانت مخصصة لخدمة الدين العام ، وضمانا لذلك فقد تقرر أنه ليس للحـكومة الحق فى تعديل أحكام الضرائب المذكورة إلا بعد تصديق الدول التى كان ينتمى إليها حملة سندات الدين ، وذلك إذا كان هذا التعديل يجعل الايرادات تنقص عن أربعة ملايين جنية (٢) .

— لم يحقق النظام الضريبى العدالة فى توزيع الضرائب ، فقد كان يفرض الضرائب المباشرة على الدخول دون الثروات (كالتركات مثلا) ، كما كان

(١) أمين عفيفى . تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣١٠ — ٣١١.
(٢) حسين خلاف : تطور نظام الضرائب فى مصر ، ص ٤٠

يفرضها على الدخول العقارية دون المنقولة . وكان من نتائج ذلك أن تحملت بعض طوائف الأمة عبء تلك الضرائب دون غيرها ، فقد دفع المصريون الضرائب المباشرة ، ولم يدفعها الأجانب إلا فى القليل النادر . بل قامت التفرقة فى الضريبة حتى فيما بين المصريين أنفسهم ، فقد دفعها البعض وهم المـــلاك العقاريون دون البعض الآخر من أصحاب الدخول المنقولة ، فإذا قصرنا النظر على المولين الخاضعين للضرائب العقارية دون غيرهم ، وجدنا أن عبء تلك الضرائب لم يكن موزعا بالقسط عليهم هم الآخرون ، فكثيرا ما كان ينقل هذا العبء إلى المستأجرين (وذلك عن طريق نقل عبء الضريبة) حتى ولو كانوا معوزين ، بينما أفلت منه فعلا المـــلاك العقاريون ولو كانوا ذوى قدرة على الدفع (١) .

— كان وقت دفع الضريبة أو جبايتها غير ملائم ، وجرت هذه الطريقة على الفلاح أضرارا بالغة ، إذ كانت تدفعه إلى بيع جزء من المحصول قبل أوان جنيه أو تضطره إلى بيع جزء من أرضه بأسعار منخفضة ، أو يلجأ إلى كبار المرابين فى القرية ليقترض منهم ، وقد أدى هذا إلى هجرة كثير من الفلاحين من قراهم إلى جهات أخرى ، ونجم عن هـــذا أن يستولى على أرض هؤلاء المهاجرين ويزرعها من يقدر على رفع الضرائب المقررة عليها (٢) .

— كانت أراضى الدائرة السنية التى تقـدر مساحتها بخمس الأراضى الزراعية فى القطر ، معفاة من الضرائب ومنع هذه الميزة بعض المصريين (٣) .

وكانت طرق تحصيل تقشعر لها الأبدان ، قوامها الاذلال والأهانة والايلام ، فإذا هبط المأمور قرية للاشراف على تحصيـل الضرائب ، طلب سكانها واحدا بعد واحد ، فمن دفع ، نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤ .
(٢) أمين عفيفى : تاريخ مصر الأقتصادى والمالى . ص ٣٠٨ .
(٣) المرجع ، السابق ص ٣٠٨ .

السياط ليشبع نهم المأمور للضرب ، ومن قصرت يداه ، ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا اهابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت ، أودع السجن . ويروى عبد الله النديم أنه شاهد القواصين وجباة الضرائب يعترضون سير جنازة فى أحد الشوارع ، ثم تقدم كبير القواصين وامر بانزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت ، وصاح المشيعون ، لعنة الله على الخديوى فى كل كتاب !! وأخيرا دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة ، وكانت ستة قروش (1) .

كذلك يروى النديم أنه رأى ألوفا من الأهالى جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقى مزارع الخديوى ، وكان الأمير حسين (باشا) مفتشا للوجه البحرى ، فلما مر القواص على جواده معلنا أن البرنس سيفاجئهم للتفتيش ، هرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على أجساد العمال العارية ، فلا تسمع إلا الأنات والصراخ والنحيب ، ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط ، وكلما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتغوص فى الوحل ، وتضرب على الوجوه ، قال المدير: « أفرين أفرين » (برافو برافو)، فما انتهت زيارته الا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق فى الوحل . ورأى النديم طفلا يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر فى الطريق يشاهد موكب المفتش ، فيتناوله أحد السواس من يده والقاه فى الترعة فمات لوقته (2) . وكتب « وولف » إلى اللورد سالسبورى يقول : « إن الضرائب لا تتحصل إلا بالكرباج المستخدم بصفة قانون مرعى ، وبدونه يكون تحصيل الضرائب

(1) الطائف فى ٢٩/٤ ، ٦/٥/١٨٨٢ .
(2) المرجع السابق .

بطيئا ،ومتى تعسر أحد عن الدفع فإنه يودع السجن ، ويجلد بالكرباج إلى أن يسدد المبلغ المطلوب منه ، وبخلاف ذلك ، لا يمكن دفع الضرائب [١] »

وقد يبدو أن عبء الضرائب أثقل كاهل أفراد المجتمع فى أوائل عهد الاحتلال فقط إلى أن انتظمت شئون البلاد المالية وخف عبء دفع الديون العامة ، وهذا غير صحيح ، فقد بلغ عجز الأهالى فى بداية نشوب الحرب عن دفع الضرائب إلى الحد الذى حدثت فيه حركة ضخمة فى بيع المصوغات والحلى الذهبية بأبخس الأثمان ليمكن للأفراد دفع ما عليهم ، فكان من الحكومة أن أصدرت بيانا بتاريخ ٩/٩/ ١٩١٤ تقول فيه :

« اتصل بالحكومة أن فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية لكى يسددوا ماعليهم من الأموال الأميرية ، ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات ، لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى ، وتحملوا فى هذا السبيل خسارة لامسوغ لها ، فلاجل ملافاة هذه الحوادث ، ومن باب التسهيل فى تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التى فى مقدور الحكومة ، قد شرعت الحكومة فى تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية (مثمنين) رسميين فى المديريات المهمة فى القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور إليهم من المصوغات والحلى الذهبية فى نظير الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة ، وبعد خصم الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقى من قيمتها فورا [٢] ». وبهذا جاء الاعلان اعترافا من الحكومة باضطرارها الناس إلى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية « وليس هذا من شيمة الحكومة التى تعطف على الشعب فى محنته [٣] » .

---

(١) يوسف آصاف ، تاريخ سنة ١٨٨٧ . ص ١٨٠ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٠/٩/١٩١٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٧٤

وإذا كنا قد أشرنا إلى سوء توزيع الضرائب ، فإن هذه الحقيقة كشف عنها « عزيز خانكى » في دراسة له بجريدة الأهرام حيث أحصى مئات الألوف من الجنيهات التي تربحها البنوك ويربحها كبار التجار ولا تخضع للضرائب وبالتالى يقتصر عبئها على الفلاحين ومعظمهم من الفقراء ومتوسطى الناس ، فقد بلغ ربح البنك العقارى المصرى فى سنة ١٩١٨ مبلغ ٧٥٢٥٢٩ جنيها ، لم تستفد منها خزينة الحكومة المصرية مليما واحد « ألم يكن من العدل أن يشترك البنك مع الفلاح المصرى فى دفع نفقات الأعمال العامة العائدة منفعتها على مجموع الأفراد ؟ ألم يكن من الغريب أن يقدم الفلاح المصرى لخزينة الحكومة أكثر من عشر ريع أرضه لينفق فى الشئون العامة، ولا يدفع أصحاب رؤوس الأموال شيئا ؟ » . ويلفت الكاتب نظرنا إلى حقيقة أخرى أغرب ، وهى أن البنك العقارى (المصرى)!! كان يدفع لخزينة الحكومة الفرنسية ضريبة سنوية مقدارها ٢٧٠٠٠ جنيه ولا يدفع لخزينة الحكومة المصرية مليما واحدا.

ومثل البنك العقارى ، البنك الأهلى الذى بلغ صافى ربحه سنة ١٩١٨ ، مبلغ ٦٩٣٨٥١ جنيها ، والبنك الزراعى الذى ربح ٨٧٤٠٠٠ جنيها ، وبنك الأنجلو الذى بلغ صافى ربحه ١٤٤٠٠٠. وإذا ضمت هذه الآلاف ، إلى الآلاف الأخرى التى ربحها البنك العثمانى وبنك الأناضول وبنك الأراضى الخصوصية التى كانت منتشرة فى طول البلاد وعرضها مثل بنك موصيرى وقطاوى وسابريل وكوريل وعدس ، أمكننا أن ندرك مبلغ الملايين الدافقة على أصحاب هذه البنوك ، وهى ملايين تسمح للحكومة بأن تطالب أصحابها بأن يشتركوا مع الفلاح المصرى فى دفع نفقات الأعمال الصناعية والتجارية والزراعية فى البلاد التى يعملون فيها ويجنون من خيراتها هذه الأرباح الطائلة (١) .

(١) الأهرام، فى أكتوبر سنة ١٩١٩، وانظر كذلك مقالا بعنوان : « الضرائب » انيقولا حداد بمجلة الهلال ، يوليو سنة ١٩٢٠ .

ومثل البنوك ، الشركات ، فما كانت تجنيه من الأرباح لا يدخل تحت حصر ، فشركة قناة السويس مثلا بلغ صافى ربحها سنة ١٩١٨ ، ٥٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه ، وكان قبل الحرب ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه ، وشركة الملح والصودا ، ١٠٣ر٣٩١ جنيهاً ، وشركة السكر ٣٤٠٠٠٠ جنيهاً ، وغيرها من الشركات .

ومثل الشركات ، كبار التجار وأهمهم تجار القطن ، فقد بلغ ربح محل كارفر سنة ١٩١٧ ، ٠٠٠ر٨٠٠ جنيه وربح محل خوريمى ٠٠٠ر٨٠٠ جنيه ، وربح المحلين يعادل ريع ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ فدان ، من أطيان الوجه البحرى . فأصحاب الأطيان يدفعون ٠٠٠ر٢٠٠ جنيه، ضرائب وأصحاب المحلين لا يدفعون شيئا ! ومثل هذا يمكن أن يقال عن محلات صيدناوى وشيكوريل وشملا وعمر أفندى من تجار المانيفاتوره ، وماتوسيان وملكونيان وجنا كليس وصوصه من تجار الدخان ، وستانى وكرم من تجار الأخشــاب ، ورستم ونا كامولى من تجار الورق ... إلخ[1] .

وفى الوقت الذى أدت فيه ظروف الحرب إلى انتعاش مذهل للرأسمالية المصرية ، فإنها أدت كذلك إلى ارهاق لا مثيل له لطبقات الشعب العاملة ، مما انخفض بمستوى معيشتها انخفاضاً جعل الكتاب الانجليز أنفسهم يسلمون بسوء أحوالهم وبؤس معيشتهم، فمذكرة المستشار المالى عن ميزانية سنة ١٩٢٠ – ١٩٢١ تقر بأن ارتفاع الأسعار الناتج عن ظروف الحرب كان ثقيل الوطأة على طبقات السكان الأشد فقراً ، وأن تلك الطبقات ، قد تأثرت من نقص فعلى فى وسائلها المعيشية . وتمثل الأرقام الآتية أسعار البيع بالجملة التى بلغتها بعض الأصناف الأساسية فى أسواق القاهرة سنة ١٩١٩ بالنسبة إلى ما كان عليه متوسط الأسعار بين أول يناير ١٩١٣ و٣١ يوليو سنة ١٩١٤ . وقد اتخذ رقم

---

(١) المرجع السابق .

(١٠٠) أساساً لذلك المتوسط ، فهذه الأرقام تساعد على بيان الزيادة فى غلاء المعيشة الطبقات الفقيرة[1] :

القمح ٢٣٤ ، العدس ٢٠٧ ، الذرة ١٨٤ ، السكر ٢٩٤ ، الصابون ٣٧٣ السمن ٢١٨ .

ويؤخذ من تقدير وضعه الدكتور ولسن بمدرسة الطب ، أن النفقات الشهرية التى تتحملها عائلة من أفقر العائلات بالقاهرة ، قد زادت من حيث الغذاء من ١٠٩ فى فبراير سنة ١٩١٤ إلى ٣٠٥ فى سنة ١٩٢٠ . ويقول الدكتور المذكور « وهناك ما يدعو إلى الخوف من أن يكون الاستمرار على اتخاذ الذرة بنسبة كبيرة بدلا من القمح فى غذاء الطبقة الفقيرة من السكان ضرر جسيم بصحة هذا الفريق من الأمة لنقص مادة البروتين فى الذرة »[2] .

وكان طبيعياً بعد هذا أن نلاحظ تناقصاً واضحاً فى الاستهلاك ، كما يبين لنا الإحصاء الآتى بالمقدار والقيمة فى العشرة الأولى من سنة ١٩١٩ بالنسبة إلى المدة التى تقابلها فى سنة ١٩١٢ :

النوع		المقدار	القيمة بالجنيه المصرى
بقرر وجواميس	بالرأس	+ ٥٤٢٧	+ ٣٧٥٥٠٨
غنم وماعز	»	– ١١٢٣٠٨	+ ١٤٠٨٤٥
زبد أو سمن	بالكيلو	– ٤٤٣٥٥٦	– ٢٨٩١
جبن	»	– ٢٢٦٣٣١٨	– ١٤٠٣٦٠
أحذية	بالزوج	– ٣٥٢١٥٣	+ ٥٩٠٧٦

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ١٢٧ وانظر كذلك :
— Lloyd : Egypt Since Cromer, Macmillan, 2vols, London, 1933, p. 350.
— Chirol: The Egyptian Problem, p. 284.

(٢) جريدة الأخبار فى ٢/٤/١٩٢٠ ، العدد ٣٣

قمح	بالكيلو	٢٠٦١٢٨٥ —	١٠٢٨٨ —
ذرة	»	٢٢٨٧١٤٨٧ —	١٤٨٩٩٤ —
شعير	»	٢٢٣٩٧٣٣١ —	١٥٣١٠٦ —
أرز	»	٤٥٥٨٧٩٩٦ —	٤٢٤١١٣ —
أخشاب للبناء	بالمتر المكعب	٤٣٦٢٣٣ —	٦٩٨٨٧٨ —
طحين قمح وذرة	بالكيلو	١٤٣٠٢٠٣٤ —	١٠٩٠٨٧٣ — الخ[1]

التبعية

وقد بينت دراستنا فى الفصل الأول مقدار ما كان عليه الاقتصاد المصرى من تبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى عموما والاقتصاد البريطانى خصوصاً ، والتبعية الاقتصادية أو الخضوع الاقتصادى بمعنى أصح هو «تأثير اقتصادى غير متبادل أو فى اتجاه واحد » . وفيما يتعلق بأسباب هذه السيطرة الاقتصادية البريطانية يمكن الإشارة إلى ما يأتى :

١ — فلقد رأينا المكان الضخم الذى كانت تحتله بريطانيا فى صادراتنا ، التى تكاد أن تكون كلها قطنا . ولما كانت هذه الصادرات القطنية تكاد تلخص حياتنا الاقتصادية فى مجموعها ، فإنه يمكن القول بأن اقتصادنا بأكمله خضع لسيطرة ظروف الاقتصاد البريطانى ، فالطلب البريطانى لقطننا كان يؤثر تأثيراً كبيراً فى دخلنا القومى ، وبالتالى فى إصدارنا النقدى ووارداتنا وأسعارنا الداخلية . وفوق ذلك ، فإن السيطرة هنا ليست متبادلة ، فبينما يقع الاقتصاد المصرى كله تحت سيطرة الاقتصاد البريطانى ، نجد أن هذا الأخير — الذى يتمتع بالتأكيد بحجم وإمكانيات أضخم بكثير — لا يكاد يتأثر بظروفنا الاقتصادية[2] .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، ص ٤٧ — ٤٨ .

٢ — وتعزز الطبيعة المختلفة لأنواع النشاط فى البلدين ، هذا التأثير الناشىء عن الاختلاف البين فى حجم الاقتصاديين ، فالاقتصاد البريطانى نظراً لأنه اقتصاد صناعى فى مجموعه ، يتفوق على اقتصادنا الزراعى ، إذ تتخذ فيه قرارات الإنتاج ، بينما يقتصر اقتصادنا على تقديم المواد الأولية التى تطلبها الصناعة البريطانية . ففى الاقتصاد البريطانى توجد المنطقة الفعالة التى تقرر حجم الاستثمار لكل فترة . والاقتصاد المصرى لا يستطيع سوى مجاراة قرارات صناعة النسيج البريطانية التى تتخذ كلها بناء على ظروف واحتمالات الكسب لهذه الصناعة فقط .

٣ — وتأتى القوة التعاقدية فى المكان الثالث بعد العنصرين المتقدمين ، سبباً للسيطرة الاقتصادية البريطانية على اقتصادنا ، ولكنها فى حالتنا هذه تمثل — جزئياً على الأقل — وجهاً آخر للسيطرة الاقتصادية ، فهى ناتجة — كحقيقة السيطرة ذاتها — من تفاعل الأحجام المختلفة للاقتصادين المصرى والبريطانى . ولكن هذه القوة التعاقدية التى كان يتمتع بها الاقتصاد البريطانى ، كان يعززها من جهة أخرى ، نفوذ انجلترا السياسى والمالى فى مصر(١) .

ومن المعروف أن التبعية الاقتصادية لها أشكال متعددة يجوز أن تجتمع كلها فى بلد واحد أو بعضها. وأهم هذه الأشكال ، التبعية التجارية «وهى تتمثل فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالباً ما يكون بلداً واحداً) ، وهى صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات التى تصدر غالبا فى شكل مواد أولية أو شبه أولية »(٢) ونظراً لأن مصر كانت تعيش فى ظل هذا النوع من التبعية التجارية ، فقد انقسمت حياتها الاقتصادية إلى قطاعين : قطاع ارتبط بالسوق

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية ، ص ٣٣ .

الخارجية وكان أكثر تقدما من الناحية التكنيكية ، وهو كذلك الذى نمت داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية وكان مملوكا بنسبة كبيرة لرأس المال الأجنبى. والقطاع الآخر هو الذى كان يغطى الحاجات الداخلية، وكان قطاعا فقيراً من حيث المعدات ، محدود القدرة على النمو ، تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية[1].

والتبعية التجارية التى شهدتها مصر ، كانت نتيجة تبعية مالية ، أى لدخول رؤوس الأموال الاستعمارية فيها ، حيث نمت رؤوس الأموال هذه أولا – كما رأينا – الفروع اللازمة لزيادة أرباح رأس المال الاحتكارى فى البلد المصدر لرأس المال . والنموذج الأساسى لذلك هو نمو الصناعات الاستخراجية على يد رأس المال الأجنبى الكبير ، ويعمل هذا الأخير على تصدير المنتجات فى حالتها الخام أو شبه الخام ليجرى تحويلها فى مصانع البلد الاستعمارى كما حدث بالنسبة للقطن المصرى . ومن هنا نجد أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة المواد المصنوعة من حوالى ٧ر٤٩٪ سنة ١٩١٣ إلى ٤ر٥٨ ٪ سنة ١٩٢٨، انخفض المستورد من المواد الأولية من ٢ر٢٥ ٪ إلى ٣ر٢٢ ٪ . وإذا رجعنا إلى جانب الصادرات ، نجد أن نصيب المواد المصنوعة انخفض فى سنتى المقارنة من ٣ر٢ ٪ إلى ٧ر١ ٪[2]. وفى الوقت الذى بلغت فيه صادرات مصر من القطن (مادة خام) ٠٠٠ر٤٩٨ر٢٩ جنيها من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ كما سبق أن بينا، نجد أنه فى سنة ١٨٣٦ بلغت قيمة المنسوجات المصدرة إلى الخارج ٦٢٠٠٠ جنيهاً أى بنسبة ٣٪ من مجموع الصادرات، وفى سنة ١٩١٣ هبطت قيمتها إلى ١١٠٠٠ جنيها أى بنسبة تكاد تكون فى حكم العدم[3]، «وفى هذه الحالة يكون الأمر الجوهرى ، هو التبعية المالية ، فى حين لا تكون التبعية التجارية

(١) المرجع السابق . ص ٣٤ .

(٢) عبد الرازق حسن: التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى الفترة بين الحربين، من محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، نشرت بمجلة « الاشتراكى » ، فى ١٨/٩/١٩٦٥ ، العدد ١٨ .

(٣) الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٨ .

إلا مجرد نتيجة . وقد إنتشر هذا النوع من التبعية على أثر نمو رأس المال المالى وتوسع الامبريالية بالمعنى العلمى للكلمة»[١] .

والظاهرة التى تسترعى النظر فى علاقة مصر بالخارج ، ليس فى تركيزها على استيراد السلع المصنوعة وتصدير المواد الخام فحسب ، وإنما وجود فائض واضح فى ميزان المدفوعات مع الخارج ، وباستثناء ما تراكم من أرصدة خلال الحرب ، نجد أن ميزان التجارة السلعية مع الخارج فى الفترة من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٩ قد حقق فائضا بلغ حوالى ٤٣ مليون جنيه ينخفض إلى ٦ر٥٦ مليون جنيه إذا أخذنا فى الاعتبار حركة المسكوكات والنقود. هذا فى الوقت الذى كان من المنتظر أن يؤدى إعادة بناء الاقتصاد القومى ، واستخدام ما تراكم من أرصدة استرلينية فى الخارج إلى وضع عكسى ، سيما ومستوى المعيشة منخفضة والنمو السكانى يفرض ضرورة أحداث تنمية اقتصادية وتوازنه مع هذا التغير . وسارت ميزانية الدولة فى نفس الاتجاه . وإذا استثنينا سنة ١٩٢١/٢٠ التى زادت فيها المصروفات عن الإيرادات ، نجد أن ميزانية الدولة كانت تحقق فائضا مستمراً أدى إلى تضخم الاحتياطى العام الذى زاد من ٤ر١٢ مليون جنيه فى سنة ١٩١٩/١٨ إلى ٦ر٤٠ سنة ١٩٣٠/٢٩ ، وكان يمكن أن ينفق هذا الاحتياطى فى مشروعات التنمية ، أو على الأقل لتحسين المستوى المادى للشعب ، وهو ما لم يحدث ، لأن فلسفة الدولة لم تتغير بالرغم من ثورة ١٩١٩ ، إذ كانت تقوم على أساس المحافظة على الأوضاع القائمة مهما أدت إلى مزيد من التخلف ، أو — على أقل تقدير — استمرار التخلف ، تحت ستار حيادية الدولة ! !

---

(١) شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية ، ص ٣٤ .

وتجلت التبعية المالية بأوضح صورها فى ذلك الخضوع شبه التام للعملة النقدية الانجليزية ، فقد كان الجنيه الاسترلينى الذهب متداولا فى مصر بين عدد كبير من العملات الأجنبية حتى قبل الإصلاح المالى سنة ١٨٨٥ . حقا أن قيمة الذهب فى الجنيه الاسترلينى وطابعه العالمى هما اللذان فرضاه على معاملاتنا فى ذلك الوقت ، ولكن منذ الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، حدثت تغيرات خطيرة فى هذه العلاقات المالية، فإنه لم يكن من محض الصدف أن يصدر بعد ثلاثة سنين فقط من هذا الإحتلال دكريتو « الإصلاح المالى » لسنة ١٨٨٥ لكى يساعد الجنيه الإسترلينى على طرد باقى النقود الأجنبية ويبقى الوحيد عملا فى معاملاتنا المالية[1] ، فبين العملات المختلفة التى كانت تتداول فى مصر ، استبقى هذا القانون ثلاثة فقط وهى، الجنيه الاسترلينى، والجنيه الذهبى الفرنسى (صورة نابليون) ، والجنيه المجيدى التركى ، ولكنه حدد أسعارهم الرسمية على مستويات أقل من قيمتهم المعدنية . فكان من المنتظر تبعاً لقانون « جريشام » أن يطرد الجديه ، حين تضرب منه كميات كافية ، هذه النقود الجيدة من التعامل . ولكن للاسف ، لأسباب نجهلها لم تضرب من الجنيهات المصرية الذهبية كمية كافية كما كان مفروضاً .

أما الجنيه الإسترلينى ، فكان الفرق بين سعره الرسمى وقيمته المعدنية أقل من هذا الفرق بالنسبة لكافة العملات الأخرى ، فأصبح بالتالى أردأ العملات الموجودة ، وأخذ المكان الذى كان يجب أن يشغله الجنيه المصرى وبقى بذلك — على الأقل من الناحية العملية — مستغرقا وحده كل التداول النقدى فى مصر[2] .

ونضيف إلى هذا أيضاً ما حدث منذ سنة ١٩١٦ حين حول نظامنا النقدى

(١) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى ، ص ١٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٥ — ١٦ .

من نظام قاعدة الذهب إلى نظام قاعدة الاسترليني .

ولم تؤد حالة التبعية الإقتصادية فقط إلى تضخم بعض القطاعات ، ولكنها أفضت كذلك إلى تضخم بعض المدن ذات الموانىء مثل السويس والاسكندرية وبور سعيد ، فى حين بقى داخل البلاد يعانى نقص وسائل المواصلات ، فيما عدا تلك التى تنقل إلى الموانى ، المنتجات التى تهم الأسواق الأجنبية[1] .

وإذا كانت التبعية الإقتصادية لبريطانيا قد جرت على مصر العديد من الآثار السيئة التى حفلت بها عشرات الصفحات الماضية ، فاننا نضيف إليها مثالين آخرين ، الأول يتعلق بقلة الإنفاق الحكومى ، والثانى بإلغاء مصدر كان يدر دخلا كبيراً ! !

فمنذ سنة ١٨٨٣ حين كانت الميزانية نحو ثمانية ملايين ونصف ، لم يتجاوز الانفاق عشرة ملايين إلا فى سنة ١٩٠٢ ، أى بعد عشرين سنة ، ولم يكن هذا اتجاها محموداً ، ذلك أن الشح فى الانفاق الجدى ، يعرقل ارتقاء المجتمع ويمنع تقدمه الإقتصادى « وأن واجب الدولة نحو شعبها يقتضيها الا كثار فى الانفاق للعمل على رفع مستواه المعيشى ، وأحياء كفايته الصناعية والإضطلاع بالمرافق الإصلاحية والتعميرية التى تمكنه من إستغلال الموارد الطبيعية الدفينة ، وهذا يؤدى فى النهاية إلى إزدياد مطرد فى الثروة القوميـة وفى دخل الدولة وإلى إزدياد يماثله فى الإنفاق الحكومى إزدياداً محقق المنفعة ولاضير فيه[2] »

كذلك مما يدعو للاسى أن تلغى الإدارة البريطانية وابورات البوستة الخديوية سنة ١٨٩٨ وهى أسطول تجارى كانت الحكومة تملكه وتديره

---

(١) شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية ؛ ص ٣٥ .

(٢) محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى ؛ ص ١٨٦ .

وكان يذرع البحار رافعاً العلم المصرى ، وامتد نشاطه إلى سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى ثم إلى سواحل الشرق الأدنى وتركيا واليونان . وبمقارنة مصروفاته بإيراداته، يتبين أن إيراداته كانت دائما — الا فى النادر — تزيد عن مصروفاته ، ففى سنة ١٨٨٧ حقق ربحا قدره ١٣٣٦٠ جنيها ، وفى سنة ١٨٨٩ حقق ربحاً قيمته ١١٤١٠ جنيها، وفى سنة ١٨٩١ حقق ربحا قيمته ٢١٠٠٠ جنيها(١) .

إنتشار البطالة .

كانت الفلسفة التى سارت عليها الدولة هى حصر عملية إعداد الرصيد البشرى داخل نطاق إعداد الأفراد اللازمين لوظائف الحكومة المختلفة(٢) . والخطورة هنا تكمن فى أن الاحتلال البريطانى هو الذى تبنى هذه الفلسفة وطبقها بما يملكه من قوة وسيطرة ، كما أن وظائف الدولة كانت محدودة النطاق ، أما معظم أوجه النشاط التجارى والصناعى والزراعى ، فقد كانت متروكة للعمل الفردى الحر مما جعل التعليم أداة لتثبيت ما كان موجوداً من تخلف إقتصادى . وقد كان كرومر صريحاً غاية الصراحة فى إيضاح سياسة الإحتلال فى هذا الصدد ، فهو يقول فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ ،أن الحكومة تسعى فى تقديم خدماتها التعليمية إلى انشاء خدمة ملكية ،أى اعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم .وقد استطاع كرومر ومساعدوه من أساطين الاستعمار أن يطبقوا هذه السياسة خير تطبيق متخذين نموذجا لهم ، ما قام به « ما كولى » فى الهند حيث استطاع أن يشكل التعليم ليقتصر على إعداد الموظفين اللازمين لتيسير دفة الجهاز الادارى فى الحكومة(٣) .

(١) المرجع السابق . ص٣١٣ .

(٢) انظر ما كتبناه خاصا بسياسة الاحتلال التعليمية فى كتابنا : تاريخ التربية فى مصر (بالاشتراك مع د . سعد مرسى أحمد) ، عالم الكتب ، ١٩٧١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) المرجع السابق .

ومن الطبيعى إذا اقتصر التعليم على هذا الهدف الضيق ، ألا تحتاج الدولة إلا لتعليم أعداد قليلة من الطلاب . ولما كان الضغط الشعبي يتزايد طلبا للتعليم ، فلابد أن يزيد عدد المتخرجين عن حاجة الجهاز الحكومى ، وتنتشر البطالة بين المتعلمين ، وتقف الحكومة عاجزة لا تستطيع أن تفعل شيئاً مع أنها هى التى ضيقت مجالات العمل . ويقول منشورا صدرته نظارة المعارف لجميع فروعها:(١)

« قد شوهد أن كثيراً من تلاميذ المدارس عندما يتمون الدراسة أو يرفتون من مدارسهم يترددون على النظارة ملحين بطلب استخدامهم بمصالح الحكومة أو التكفل بأمر معاشهم زعما منهم بأنها ملزمة بذلك ، وهذا فكر فاسد لا حق لأحدهم فيه ، لأن النظارة لا يلزمها سوى تعليمهم ، وإخراجهم متى أتموا دروسهم وإعطائهم شهادات دالة على ما تحصلوا عليه من العلوم للبحث عن معاشهم بأنفسهم بمقتضى تلك الشهادات » .

فواضح من هذا المنشور ، أن الدولة ، بناء على فلسفة الاقتصاد الحر ، لامسئولية عليها فى تشغيل الخريجين ، فمهمتها تنتهى بتعليمهم ، وليبحثوا هم بوسائلهم الخاصة عن العمل الذى يناسبهم . وإذا كان هذا منطقيا بالنسبة لهذه الفلسفة إلا أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عما أوضحناه من سيطرة الأجانب على أوجه النشاط الاقتصادى مما يجعل هؤلاء الخريجين يخسرون معركة التنافس فى سبيل الحصول على وظيفة .

وعلى الرغم من ندرة الكتابات حول وجود هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، إلا أننا نستطيع أن نستدل على وجودها ــ بالإضافة إلى ماسبق ــ من خلال التقرير الذى كتبته لجنة التجارة والصناعة ، فالتقرير فى

(١) منشور نمرة ٣٥ صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ هـ = ١٨٨٥/١٢/٢٢ .

معرض حديثه عن خطر إزدياد السكان وما يؤدى إليه ذلك من زيادة الكثافة — يؤكد أن هذه الزيادة كذلك قد نتج عنها زيادة عدد العاطلين فى مدينة مثل مدينة القاهرة زيادة مطردة ، كما أن المرء كان من السهل عليه أن يشاهد فيها كثيرا من الأفراد لا يشتغلون بعمل معين أو معروف : « إن المرء لا يكاد يخطو فى أحد شوارع القاهرة خطوة ألا ويرى جماعات غفيرة من أهل البطالة والكسل ، فهذا على الدوام شأن من ترام متسكعون بالقرب من محطات الترمواى . وحول القهاوى من باعة الأشياء الحقيرة ، ومن المتبطلين الذين يعرضون عليك حمل متاعك إلى بيتك ومن البنات والغلمان الذين يجمعون أعقاب السجائر ومن الشحاذين .. الخ[1] ».

فإذا تأمل الناظر فى حالة الأرياف ، وجد كثرة السكان فى بعض أنحاء القطر قد بلغت حدا لا نظير له فى أى بقعة من العالم ، ففى مديرية المنوفية ، بلغت نسبة السكان فى الكيلومتر المربع ٦٧٠ فردا ، أى أعظم بكثير من نظيرتها فى بلجيكا التى هى « أحفل الأرض بالعمارة وأحشدها بالسكان ».[2] ولما كان الأمر يقضى بأن يستمد كل أولئك الخلق معاشهم مما تغله الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فقد ترتب على وفرة الأيدى العامله وزيادة العرض على الطلب بنسبة هائلة ، إنخفاض معدل الأجور الزراعية إلى حد منخفض للغاية ، مما يجعلنا لا نكاد نفرق بين هؤلاء وبين العاطلين ! لقد أسفر إحصاء سنة ١٩٠٧ عن نتائج خطيرة ، فقد ظهر أن من بين السكان ، وكان عددهم إذ ذاك ١١٫١٩٠٫٠٠٠ نسمة ، مالا يقل عن ٥٫٣٣٨٫٠٠٠ — أى النصف — من التوابع أو ممن لا تعرف لهم مهنة . لا ننكر أن الأطفال والنساء يكونون بالطبع شطراً كبيرا من هذه الطائفة ، ولكن ، ألا يحق

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٥٧ .

(٢) المرجع السابق :

للانسان أن يراع قلما تأمل هذا العدد الضخم الذى يشعر بأن فى البلاد جانبا عظيما من الـكميات المهملة العديمة المنفعة ؟

كذلك كان من نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى ،أن ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال الأجانب والمصريين وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها الأولى تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة ، ضمن عوامل أخرى مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد ، إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال المصريين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجاير بالذات من الصناعات التى تأثرت كثيراً لوقف تصدير منتجاتها من ناحية، وصعوبة استيراد الـكميات الـكافية من الدخان لإنتاجها من ناحية أخرى . يقول أمين عز الدين فى كتابه الأول عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية ،أن هذه الظاهرة كانت جديدة تماما على المجتمع المصرى « وهى ظاهرة وثيقة الصلة بنشوء العلاقات الرأسمالية فى الاستخدام وظاهرة مرافقة للطبقة العاملة وحركتها»[1] .

فبعد إعلان الحرب لوحظ أن أخبار البطالة أخذت يتردد صداها فى أنحاء البلاد وأن « القطر المصرى يضم اليوم جيشا من العمال لا عمل لهم يرتزقون منه ولا معين ينشلهم من ضيقهم وفاقتهم ، وأن هؤلاء يزيد عددهم على عشرة آلاف عامل»[2] : وقد تردد صدى ذلك فى الأدب الشعبى ، فنجد فى شعر خفاجى قوله :

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها .. ص ١٣٧

(٢) المرجع السابق . ص ١٣٨

أبين ظهورنا القوم الكرام وفى بلدانتنا النخب الكريم
ويحيا العاطلون وهم عراة جياع لالباس ولاطعام ؟

وغنى سيد درويش[1] :

طلع النهار يا فتاح ياعليم والجيب ما فيهش ولا مليم
مين فى اليومين دول شاف تلطـيم زى الصنايعية المظاليم ؟
أولاد أوربا ما بيناموش عن الصنايع ما يونوش
الأفرنجى دايما حلق حوش والمصرى جانبه يطلع بوش
سبع صنايع فى ايدينا والهم جاير علينـا
ياما شكينا وبكينا ياأغنيا ليه متسعدوش

الباب الثانى

قوى التشكيل السياسى

الفصل الرابع — القوى الاستعمارية

الفصل الخامس — الاحتلال البريطانى

الفصل السادس — القصر

الفصل السابع — الأحزاب السياسية

الفصل الثامن — قوى الثورة الوطنية

الفصل الرابع

القوى الاستعمارية

لقد كان القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار، حيث كانت الرأسمالية الكبرى تتسابق على استعمار البلاد الصغيرة الغنية بالموارد الخام فى أفريقيا وآسيا ، كما رأينا بالتفصيل فى الفصل الأول ، حتى سيطروا على كل هذه البلاد ، ووقعت فى قبضة الدول الكبرى، إلا أن هذه السيطرة لم تكن متوازنة نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازياً نتيجة تأخر بعضها فى تطوره الصناعى ، وتفوق البعض الآخر مما جعلها تحوز قصب السباق فى الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضى المستعمرة[1] ، بينما الدول الأخرى لا تحظى إلا بالنذر اليسير. ولكن هذه الدول التى كانت متأخرة فى تطورها نتيجة لصراعها الداخلى ، بدأت تنمو صناعياً وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة فى فى حجم إنتاجها الصناعى . ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض فى هدوء وسلام ، فكان لا بد أن يشهد القرن العشرين حروباً بينها وبين القوى الاستعمارية الجديدة[2] .

ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أى بلد من بلاد العالم فى انعزال عن هذه الظروف التى كان يجتازها العالم آنئذ .

---

(١) White : The Expansion of Egypt. p. 90.

(٢) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١١٥ .

وتعتبر المسألة المصرية من جميع الوجوه حلقة من سلسلة الوقائع والمنازعات التى دارت سجالا بين الشرق والغرب من أقدم العصور التاريخية، وتعددت بواعثها بين عصر وعصر، وهى فى جميع البواعث تدور على محورها «التقليدى» من هذا النزاع الدائم بين الشقين المتناظرين. وقد عللت هذه المساجلات حيناً بحب الفتح والغلب، وحيناً بدفع الخطر واتقاء الغارة، وأحياناً بالبحث عن الموارد الزراعية والتجارية أو بتنازع البقاء بين زحام الشعوب فى حيز محدود. ولكنها فى حوادثها التى انتهت باحتلال مصر قد تمثلت فى دورين كبيرين أحدهما لاحق بالآخر ومتوقف عليه. هذان الدوران هما دور الحروب الصليبية ثم دور المسألة الشرقية، واحتلال مصر لم يكن إلا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع الذى اشتهر باسم المسألة الشرقية، وامتد من الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى فى حقبة من حقب التاريخ[1].

ومن هنا كانت ضرورة القيام بعملية استقراء سريعة لموقف القوى الاستعمارية فى ذلك الوقت بالنسبة لمصر من حيث اتصالها بتشكيل أحداثها السياسية من قريب أو من بعيد.

روسيا:

فبالنسبة لدولة مثل روسيا نجد أنه كان طبيعياً أن تكون أحاسيس البغض والفزع من الثورة الفرنسية على أشدها تشاركها فى ذلك النمسا وبروسيا، ولم يجد قياصرة روسيا والنمسا وبروسيا - وهى من الدول الأوتوقراطية الثلاث التى غزت جيوش نابليون أرضها، وعفرت عزتها وكرامتها فى التراب، أية صعوبة فى الانتهاء إلى الرأى بأن واجبهم أزاء أوربا، وأزاء الحضارة، يلزمهم

---

(١) عباس محمود العقاد: ١١ يوليه وضرب الاسكندرية، كتاب اليوم، يوليه ١٩٥٢، ص ١٠.

بالتحالف معاً ضد روح الثورة ، والتعاون على سحق رأسها المقيت أينما أطل ، ومن هنا فقد تكون في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ اتحاد بين هذه الدول سمى « بالتحالف المقدس » وهو التحالف الذى ألجم الحياة الفكرية فى ألمانيا ، وقمع الحركات الدستورية التى قامت فى إيطاليا ، وأرجع أسبانيا إلى أحضان الحكم المطلق ، وأبى الاعتراف بديمقراطيات أمريكا الجنوبية الثائرة(١)

وقراءة نص المادة التاسعة من الوصية المفصلة التى كتبها بطرس الأكبر ، يلقى ضوءاً كبيراً على صلة روسيا بالأحداث ، فقد جاء فيها « يجب الاقتراب جهد المستطاع من القسطنطينية والهند ، وإذا كان معلوماً مسلماً أن القابض على القسطنطينية يقبض على الدنيا بأسرها ، كان لزاماً أن تشن الغارة تارة على الدولة العثمانية وتارة على الدولة الإيرانية ، ويجب ضم البحر الأسود شيئاً فشيئاً لإقامة دار لصناعة السفن على شواطئه ، ولا غنى مع هذا عن ضم البحر البلطى لأن موقعه لازم لتحقيق هذه الخطة ، ومن الواجب التعجيل بإضعاف دولة إيران أو القضاء عليها للوصول إلى خليج البصرة لعلنا نتمكن من إعادة التجارة الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والنفاذ منها إلى الهند التى هى مخزن الدنيا ، وبهذه الوسيلة نستغنى عن ذهب انجلترا(٢) » .

ومن هنا فقد استغل نزاع دينى شجر بين رهبان الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية فى أيهم أحق بحراسة الأماكن المقدسة المسيحية ببيت المقدس فى محاولة النيل من الدولة العثمانية فى الحرب التى عرفت بحرب القرم والتى اندلعت سنة ١٨٥٣(٣) . وأشهرت روسيا كذلك فى أبريل سنة ١٨٧٧(٤)

---

(١) هـ. فيشر: تاريخ أوربا فى العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف ، ص ١١٩ .

(٢) عباس محمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الاسكندرية ، ص ١٣ .

(٣) فيشر : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ، ص ٢٢٠ .

(٤) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

الحرب على تركيا بحجة الدفاع عن مسيحى البلقان ضد الأتراك .

ولما كانت الفرمانات قد نصت على أن القوات المصرية تشكل جزءاً من القوات المسلحة التركية ، أرسل عباس وسعيد قوات إلى السلطان أثناء حرب القرم ، ولا شك أن هذه المساعدات أرهقت ميزانية البلاد. كذلك أرسل اسماعيل عام ١٨٧٦ فرقة إلى البلقان لمساعدة السلطان على القضاء على القلاقل الناشئة فى البوسنة والهرسك، وتعرض اسماعيل لضغط من قنصل روسيا العام دى لكس ، الذى حذره من احتمال قيام روسيا بأعمال انتقامية كفرض الحصار على مصر ، إن لم يكن ضرب الموانى المصرية بالقنابل وإيقاف تجارتها الخارجية . وامتلأ اسماعيل رعباً خاصة وقد فسرت الشائعات باحتمال ظهور أسطول روسى فى البحر الأحمر وضربه للموانى المصرية الواقعة على هذا البحر وإن كان هذا لم يمنع إسماعيل من مساعدة السلطان[1] .

وعندما انعقد مؤتمر الآستانة لمناقشة القضية المصرية سنة١٨٨٢ كان يخشى أن تنتهز روسيا الموقف لتجدد بعض إدعاءاتها القديمة التى رفضت فى مؤتمر برلين خاصة وأنها كانت قد انتهزت فرصة الحرب البروسية الفرنسية التى نشبت عام ١٨٧٠ ، وألغت بعض بنود صلح باريس (١٨٥٦) . وكان الرأى العام الروسى متعطشا لأخذ ثأره من انجلترا التى حولت النصر الروسى إلى هزيمة باصرارها على إعادة النظر فى صلح سان ستفانو (١٨٧٨)، ولم يكن هذا ليتأتى إلا بتحويل المسألة المصرية إلى مسألة لكل الدول الحق فى الإشتراك فيها طبقا لضمان جماعى ، والتصدى لإحتمال احتلال انجلترا لقناة السويس التى كانت روسيا فى حاجة إليها لضمان مواصلاتها فى المستقبل مع سيبيريا .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية . ص ٤٤ — ٤٥ .

واشتدت الصحف الروسية بوجه عام فى مهاجمة إنجلترا ، واتهمتها بأنها قد أعدت قواتها للاستحواذ على مصر . وفى الواقع أن جيرز قد امتعض لعدم اهتمام الدول الكبرى — وباستثناء فرنسا — بالبرنامج الذى قدمه كأساس للمناقشات فى المؤتمر[1] . وكان من رأيه أن المؤتمر قد استمر فى مناقشة المسألة المصرية فى حلقة مفرغة ، على حين أن كل الدلالات كانت تشهد بأن انجلترا تهدف إلى حسم هذه المسألة مقدما بالقيام بعمل منفرد . كما بدا له أن المفاوضات لا هدف لها إلا المحافظة على المظاهر وإقرار الأمور الواقعة . لهذا صممت الحكومة الروسية على الامتناع عن حضور الجلسات ما لم تتفق الدول على برنامج محدد بوضوح من الواجب اتباعه بحزم وإجماع . بل إن القيصر كان يعارض فى استمرار روسيا فى حضور جلسات المؤتمر على أى حال ، ولكن حين أعلن الباب العالى استعداده لإرسال قواته إلى مصر ، كلف جيرز أونو Onou القائم الروسى بالأعمال فى الآستانة — بأن يشترك طالما يبدو أنها مثمرة .

وعندما بدأت المفاوضات بين تركيا وانجلترا سنة ١٨٨٥ لمناقشة مسألة الاحتلال البريطانى وانتهت بالوصول إلى اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٧ وأوشك السلطان أن يوقعها ، بذل السفير الروسى مع الفرنسى جهداً كبيراً فى الآستانة لوقفها ، لما فيها من تمييز مركز انجلترا فى مصر والبحر الأبيض المتوسط . وأسفرت هذه المساعى عن أحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تكن[2] .

كذلك لما أبرمت اتفاقية ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا ، زالت معارضة

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٦٢ — ٢٦٣ :

روسيا للاحتلال البريطاني ذلك لأنها أبرمت مع انجلترا اتفاقا مماثلا سنة ١٩٠٧ ، ذلك أن روسيا وانجلترا ، الامبراطوريتين الشرقيتين المتنافستين ، سوتا خلافاتهما الخاصة بمناطق نفوذهما ومصالحهما في الشرق الأوسط(١) .

وقد شاركت روسيا دول الغرب في مفاوضات سرية أثناء الحرب العالمية الأولى بقصد اقتسام أملاك الامبراطورية العثمانية ، فلما قامت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ نشرت الحكومة الروسية المعاهدات السرية الخاصة بهذا مما كان له أثره الكبير على كل البلدان العربية ومن بينها مصر بطبيعة الحال(٢) .

وقد طرب المصريون للثورة الروسية وللحركات الاشتراكية وتمنوا نجاحها وتوقعوا أن تأخذ بلادهم بالنظم الاشتراكية . قالت صحيفة المقطم في ٢٤ / ٧ / ١٩١٧ تحت عنوان « الاشتراكية في مصر »:

« أن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح المعقول سيعم العالم بعد الحرب ، فلا يحتمل أن تظل مصر بمعزل عن فعله وتأثيره ولا يعقل أن تبقى الحال فيها على ما هي عليه » .

وقال أحمد محرم من قصيدة تحت عنوان « عرش القياصرة » :

أن الذي هـز الممالك بأسه   أمست تهز فؤاده الأشجان
ثارت عليه شعوبه وهمومه   فتدافع الطوفان والبركان
عبدوه فوق سريره من رهبة   حتى هوى فإذا به إنسان
ترضى الشعوب إلى مدى فإذا أبت   رضى الأبى وطاوع الغضبان
والحكم أن وزن الأمور بواحد   غبن الشعوب وخانه الميزان

---

(١) فيشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ص ٤٣٦ — ٤٣٧ .

(٢) لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٤٦٨ .

في عصمة الشورى إذا تباعدأمرها فالكل تحت لوائها إخوان
والرأى أسطع مايكون إذا انجلت شبهاته وأضـــاءه البرهان
المجـد أجمع والجلال لأمــــة صدقت عزيمتها وعز الشان
جمح الإباء بها وأذعن غيرها فالعيش ذل والحياة هوان
الله يحكم فى الممالك وحـــده ولـكل شىء مدة وأوان(١)

ففى هذه الأبيات تحريض على الثورة ، ودعوة إلى النضال والكفاح والتمرد على الذل والظلم ورفض حياة الخنوع والاستكانة ، فإذا عرفنا أن هذه القصيدة نشرت فى أوائل سنة ١٩١٧ ، أى فى وقت اشتد فيه الخناق على المصريين ، أدركنا مبلغ ما فيها من الجرأة وإلى أى مدى تأثر المصريون بالثورة الروسية وعلقوا عليها الآمال الكبار ، ورأينا أن الشعب كان متهيئاً للقيام بالثورة .

وقد تردد صدى الثورة الشيوعية فى جميع أنحاء العالم،فاذا كان الشيوعيون قد نادوا بتحرير الشعوب ، فإن الرئيس ويلسون ، قد نادى بتقرير المصير ، فالدعوتان متشابهتان وربما تكون دعوة ويلسون صدى لدعوة الشيوعيين . وكان انتشار هذه الأفكار بين المصريين من العوامل الهامة والفعالة التى ساعدت على قيام ثورة ١٩١٩ .

ألمانيا

وقبل أن ينتصف القرن الثامن عشر ، كانت أوربا كلها تتطلع إلى دولة فتية نبغت فى وسطها ، هى الدولة البروسية ، ارتفع بها فردريك الكبير إلى مصاف الدول الكبرى ، وقام على أمورها بعده بفترة وجيزة وزيرها القدير

(١) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٩٦٣ ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .

بسمارك صاحب السياسة التى وسمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ، وكان من مطامحه أن يضم إلى وطنه شعوب أوربا الجرمانية باسم ألمانيا العظمى ، ونظر إلى الشرق فطمع فى الدولة النمساوية لأنها شائخة تتداعى ، ونظر إلى الغرب فطمع فى هولندة لأنها أصغر من أن تحمى نفسها فى مصطرع الدول المحيطة بها ، ولاح له أن تصفية الدولة العثمانية خير طريقة إلى المساومة على صفقته الرابحة ، فإذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضائق البسفور والدردنيل ، وشجع انجلترا على احتلال مصر وقناة السويس ، أمكنه أن يستلحق الجرمان الأوربيين شرقا وغربا بغير عناد ، وتبقى فرنسا فلا يضيره أن يدفع اعتراضها بالسماح لها إلى حين بضم بلجيكا من جانب حدودها ، ويتسنى له من ثمة أن يقبض على ميزان الفصل بين الخصوم والنظراء ، فلا تستغنى دولة من الدول عن مجاملته وخطب وده[1] .

ومن هنا نفهم سر اغتباط بسمارك بالصفقة التى اشترت فيها انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس على الرغم من أن الملكة فكتوريا وجدت فى هذه الصفقة « ضربة موجهة ضد بسمارك » الذى سبق أن أعلن أن انجلترا لم تعد قوة سياسية كبيرة يخشى خطرها . والواقع أن المستشار الألمانى وجد فى الصفقة إذلالاً جديداً لعدوته فرنسا وهزيمة لسياستها ، وفيها من ناحية ثانية تمهيد لتدخل الانجليز فى مصر . ومن ذلك الحين أخذ ينصح الحكومة الانجليزية بضرورة أخذ مصر ، فهو يعتقد أنه إذا فعـــل الانجليز ذلك ، فإن يغفر لهم الفرنسيون أبداً[2] .

وفى مذكرات مطولة لبسمارك بين « أنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن تنتهج بريطانيا العظمى نفس

(١) عباس محمود العقاد : ١١ يوليه وضرب الاسكندرية ، ص ١٦ — ١٧ .
(٢) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص ٦١ .

السنن التى تنتهجها روسيا ، فاذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق : البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الآستانة ، فعلى الحكومة الانجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » . كما يقول « أنه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلا من أن تعلن الحرب على روسيا وبذلك وحده تتوثق عرى السلم فى أوربا »[1] . وهو يرى أنه إذا خشيت الحكومة البريطانية من اتباع مثل هذه السياسة عداء فرنسا ومناوأتها ، فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزى فى مصر وقناة السويس ، نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسى فى سوريا . وعندما ذهب نوبار باشا إلى أوربا للدعوة إلى أن تحتل انجلترا مصر سنة ١٨٧٧ أو أن تبسط حمايتها عليها ، ذهب إلى برلين وعرض وجهة نظره هذه على بسمارك ، فرحب بها بطبيعة الحال[2] .

وبعد أن نشر تقرير لجنة التحقيق فى ٨ أبريل بعد إقالة وزارة نوبار بيوم واحد ، أصدر اسماعيل فى ٢٢ أبريل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ ٪ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطى المخصص لإستهلاك الدين العام وضرب عرض الحائط بقانون المحاكم المختلطة الذى نص على عدم سن قانون مالى يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم . وقد سبق أن أشرنا إلى الدور الذى قام به آل روتشيلد فى حث بسمارك على التدخل ، ومن هنا فقد قابل سفير ألمانيا فى لندن اللورد سالسبورى فى

---

(١) المرجع السابق :

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ...

١١ مايو وأخبره بأن حكومته ملزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الإصلاح التى تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الامبراطورية وأن تتخذ موقفاً صلبا إزاء أعمال الخديو التحكمية . وكلف قنصل ألمانيا العام فى القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ أبريل الذى اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضا للاصلاح القضائى الذى لألمانيا حق دولى فيه ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت فى مقابل التنازل عن المحاكم القنصلية وبلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو فى ١٨ مارس[١] .

وكان تدخل بسمارك المفاجىء فى شئون مصر مثارا للدهشة ، وصرح رادوفتز — وزير الخارجية الألمانية — بأن ألمانيا لا تنوى التدخل فى شئون مصر السياسية التى تقدر مصلحة انجلترا وفرنسا فيها ، ولكنها ترمى إلى نفى ما ذهبت إليه الصحافة المصرية والإيطالية من أن معنى سكوت ألمانيا أنها توافق على مسلك الخديو وتناصره فى تحديه لإنجلترا وفرنسا . ثم أثمر التدخل الألمانى ، إذ أخبر اسماعيل ساورما Saurma — قنصل ألمانيا العام — بأنه ينوى أن ينفذ بأمانة الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة وأن يحترم حقوق الدائنين الأوروبيين وأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح يقدم إلى الدول تواطئه لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر[٢] .

هذا وقد اشتركت ألمانيا مع النمسا فى مؤازرة الجهود الانجليزية والفرنسية لخلع اسماعيل . وتعاونت كذلك مع النمسا وروسيا فى تشجيع السلطان العثمانى على إرسال بعثة خاصة إلى مصر يرأسها الجنرال على

---

(١) المرجع السابق . ص ٩٣ .

(٢) المرجع السابق . ص ٩٦ .

نظامى باشا على أمل أن تؤدى هذه البعثة إلى تدويل المسألة المصرية وضعضعة الحكم الثنائى الانجليزى ـ الفرنسى. وهكذا نجد أن ألمانيا بدأت تغير من خططها نتيجة نفوذ آل روتشيلد ونتيجة لبدأ تعاون فرنسا مع انجلترا فى التخطيط للاستحواذ على مصر. ولعل هذا أيضا يفسر لنا السر فى مقاومة ألمانيا لجهود انجلترا عندما بدأت هذه تتصل بالدول الكبرى التى يهمها أمر قناة السويس محاولة اقناعها بالخطر الذى يهددها وضرورة حمايتها . وعندما استطاعت انجلترا أن تنفرد باحتلال مصر ، عاد بسمارك لتأييدها بل أنه نصح الحكومة الانجليزية ، وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسية فى أوربا، بأن تستمر انجلترا فى الاحتلال حينا من الزمن مع ترك السيادة التركية كما هى .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الحكومة المصرية أنها فى حالة حرب مع ألمانيا ومحالفيها بما أنها جزء من الامبراطورية الانجليزية . ويعقب محمد فريد على ذلك بقوله : « فعم المصريين الحزن ، وأظهروا سخطهم على الوزارة وعلى الخديو حتى الذين كانوا يدافعون عنهم دفاعا أعمى ، لأن هذا القرار يقيد مركز (مصر) السياسى ويجعلها أقرب إلى أن تكون مستعمرة انكليزية . وهو أشد وأكثر دلالة على ذلك من جعل مصر على الحياد أثناء حروب الدولة العلية مع إيطاليا أولا ومع بلاد البلقان ثانيا، والتوقيع عليها خيانة كبرى »[1] .

واستطاعت ألمانيا أن تستميل عدداً من الوطنيين المصريين المقيمين فيها وفى تركيا فى ذلك الوقت موهمة إياهم بأنها تعمل على تحرير مصر من الانجليز لتكون دولة مستقلة ، فعندما أرسل الخديو على بك الشمسى ومحمد

(١) مذكرات محمد فريد [illegible]

فهمى إلى سفير ألمانيا فى تركيا وأبلغاه تهديدات الصدر الأعظم سعيد حليم ، كرر لهما ما سبق أن ذكره لمحمد فريد من أن ألمانيا اشترطت على تركيا أنها لاتتعدى على امتيازات مصر ، بل أنها تطرد الانجليز بمساعدتها ثم تعيد إليها حالتها التى كانت عليها قبل سنة ١٨٨٢ . وذكر محمد فريد أن السفير أخبره بأن الامبراطور ولهلم كتب بنفسه للحكومة العثمانية بأنه لا يقبل بحال من الأحوال أن تصير مصر ولاية عثمانية[١] .

وفى يناير سنة ١٩١٥ سافر محمد فريد إلى برلين وقابل وكيل خارجية ألمانيا المسيوزمرمان Zimmermann واتفق معه على ضرورة الضغط على تركيا لاصدار ارادة سنية من السلطان بتفهيم المصريين نوايا الدولة نحو مصر وضرورة سفر الخديو مع الحملة ليدخل مصر فى آن واحد مع قائدها عقب الانتصار . وشرح محمد فريد له دسائس سعيد حليم وضرورة تغييره لميله إلى الانجليز ونواياه السئية نحو مصر .

ويذكر محمد فريد فى مذكراته كذلك أن الألمان اتفقوا مع عباس على أن يسعى بواسطة معارفة فى باريس لمشترى أكبر الصحف الفرنسية مثل الفيجارو وغيرها ، وأعطوه فى سبيل ذلك بواسطة سفيرهم فى رياته أربعة مليون مارك (٢٠٠ ألف جنيه) ليصرف منها بسخاء .[٢] ولكنه عاد بعد ذلك لينقل عن اسماعيل لبيب أن المبلغ المتفق عليه كان عشرة ملايين مارك تدفع على أقساط شهرية ، كل قسط اثنين مليون مارك[٣] .

ورغم ما كان من تعاون بين ألمانيا وتركيا ، الا أن الأتراك رفضوا رسميا اشتراك ألمانيا الحربى فى الحملة على مصر مما ضايق الألمان كثيرا لأنهم أحسوا أن

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٨٦ .

(٣) المرجع السابق ، أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٧٦ .

الأتراك لا يثقون بهم بل يخشون أطماعهم فى بلادهم ولا يريدون الاستعانة بهم إلا بما لا يمس استقلالهم فى الحال أو الاستقبال . ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله : « وإنى أرى أن الأتراك ينصفون فى ذلك كل الأنصاف لأن جرائد ألمانيا وبالأخص الصغيرة منها المصورة ابتدأت تكتب عن احتلال لمصر بدل الانكليز وعن وضع يدهم على قنال السويس إلى غير ذلك مما يشف عما تخفيه صدورهم . ولذلك فإنى أرى من صالح مصر أن لا يشترك الألمان مع الترك فى الحلة المصرية لأننا لو استبد الترك يمكننا الاستعانة عليهم وتهديدهم بألمانيا، ولكن لو احتل الألمان بلادنا ، فبمن نستعين ؟ وهى قد تكون خارجة من هذه الحرب منصورة وفائزة ولا يقوى أحد على معارضتها[1] » .

وساعد الألمان عبد العزيز جاويش وعبد الملك حمزة على إصدار مجلة باسم العالم الاسلامى تروج لما تريده ألمانيا، وصدر العدد الأول منها فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٦ وبها مقالات لكثير من كتاب الألمان، ويروى محمد فريد أنه وجد بها مقالة لألمانى اسمه Reveullaw عن مصر والحرب ، جاء ضمنها ما ملخصه (أن المهم هو هدم السلطة الانكليزية فى البحار ولا يكون ذلك إلا بتحرير مصر، أما مسألة ما إذا كانت مصر تحكم نفسها بعد ذلك ، أو هى قادرة على ذلك فسألة ثانوية) وهكذا يميط الكاتب اللثام عن نوايا ألمانيا نحو مصر .

ولما هزمت ألمانيا ووقعت معاهدة الصلح ، جاء فى هذه المعاهدة خاصا بمصر ما يأتى [2] :

المادة ١٤٧ـ تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية

---

(١) المرجع السابق ص ١٨١ — ١٨٢ .
(٢) محمود أبو الفتح . المسألة المصرية والوفد ، ص ٧٧ — ٧٩ .

فى القطر المصرى ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

المادة ١٤٨ ـ جميع المعاهدات أو الاتفاقات أو الترتيبات أو العقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ولا يمكن لألمانيا بأية حالة أن تتذرع بهذه العقود ، وتتعهد بأن لا تتداخل بأى شكل فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر .

المادة ١٤٩ ـ يكون اجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان وذلك حتى ينفذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص تام .

المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل على لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه .

المادة ـ ١٥١ ـ توافق ألمانيا على إلغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام أو أدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

المادة ١٥٢ ـ توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر ، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية .

المادة ١٥٣ ـ جميع الأعيـان والأملاك التى للامبراطورية والدولة الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحـكومة المصرية دون أى تعويض .

وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج والامبراطورية والدول الألمانية وكذلك الأعيان الخاصة التى لامبراطورية المانيا السابعة وغيره من أصحاب المراتب الملـكية .

متعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) .

المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانـكليزية .

ايطاليا

وكانت ايطاليا هى الأخرى تتطلع إلى أن يكون لها نفوذ فى مصر وخاصة بعد أن رأت أن انجلترا وفرنسا قد استطاعتا أن يكون لهما وزيرين فى وزارة نوبار ، ومن ثم فقد انتهزت فرصة سقوط هذه الوزارة فأخبر دى مارتينو ، اسماعيل فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩ بأن الحـكومة الايطالية شديدة العطف على طلبه الخاص بأن يتمتع بقسط أوفر من السلطة فى مجلس الوزراء ، وذلك حماية لسلامة رعاياها فى مصر ، الأمر الذى يقتضى تقوية سلطـة الحاكم . واستغلت ايطاليا الفرصة لتـكرر طلبها السابق بتعيين أحد الايطاليين وزيرا فى حالة أى تعديل وزارى [1] ولم يتحقق لها هذا الحلم طبعا .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٧٧ .

وعندما اتجهت الجهود لعزل اسماعيل ، صدرت التعليمات إلى السفير الايطالى فى برلين بأن يدعو الحكومة الألمانية إلى الاتحاد مع ايطاليا فى الاعتراض على مساعى انجلترا وفرنسا فى مصر ، وهى المساعى التى رأت الحكومة الايطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو على استعداد لارضاء الدولتين ، وعزتها إلى غيرة انجلترا وفرنسا من الدول الأخرى — وبخاصة ألمانيا التى كللت مساعيها بالنجاح ، وايطاليا التى تجاهلت الدولتان مصالحها فى فى مصر . وذكرت المذكرة الايطاليـــة « أن أوربا لا تعترف بهذا الادعاء الانجليزى — الفرنسى الخاص باعتبار مصر فى قبضة النفوذ الانجليزى والفرنسى القائم على حساب الدول الأخرى [1] » .

وأرادت ايطاليا أن تنتهز فرصة إعادة المراقبة لتوجه ضربة إلى النفوذ الانجليزى الفرنسى ، فكان من رأى رئيس الوزراء الايطالى الكونت كايرولى Gairoli أن لجنة التصفية المتوخى أن تمثل فيها كل الدول ، لا تختص إلا بالماضى ، وإنه مالم تشترك حكومته فى المراقبة فلن تحصل على ضمانات لصالح رعاياها فى المستقبل — وذهب إلى أن السلطات الممنوحة للمندوبين الانجليزى والفرنسى من الشمول بحيث تعطيهما الرأى الحاسم فى كل المسائل المتصلة بالادارة المصرية ، وقد يكون ذلك على حساب كل رعايا الدول الأخرى [2] .

وقد شاركت إيطاليا فى جلسات مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ ، بل كانت هذه الجلسات تعقد فى سفارتها برئاسة الكونت كورتى سفيرها فى تركيا Corti وقد قدم اقتراحا للمؤتمر بجلسة ٢٧ يونية بأن تقرر الدول الامتناع عن التدخل

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

المنفرد فى مصر مادام المؤتمر منعقدا، مريدا بذلك تقييد إنجلترا التى بدا واضحا أنها تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر[1] .

وفى رسالة بعث بها لورد جرانفيل إلى لورد دوفرين يوم ٢٨ يوليه أثناء انعقاد المؤتمر، استعرض ما وقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية، ثم قال: « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التى قد يوجبها إلحاح الحوادث ترحب بكل إشتراك فى العمل من أية دولة من الدول »[2] . فلم يذكر هذا اسم تركيا بل اندرج فى مدلول اللفظ العام « أية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « بإشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير إيطاليا التى كانت إنجلترا تفاوضها فعلا فى الاشتراك فى العمل معها فى وادى النيل .

وإذا كان المسيو فرسينيه قد أبى أن يسمح بأكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس، إلا أنه لم يعارض فى أن تطلب إنجلترا إلى إيطاليا (وهى الدولة الثالثة التى أشار إليها لورد جرانفيل فى رسالته) أن تشترك معها فى التدخل الحربى . فلما أحست انجلترا أنها أصبحت قابضة على ناصية الأمر طلبت إلى إيطاليا جادة غير هازلة أن تهيء جيشا لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهى أنها فعلت ذلك وهى عالمة أن الاشتراك فى الجريمة إشتراك فى تبعتها . على أن الحكومة الإيطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب، ذلك أن السنيور مانسينى وزير خارجيتها أجاب فى ٣٠ يولية على ما طلبته انجلترا « بأنه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع أن يفاوض خارج المؤتمر فى تدخل آخر لم تجر مناقشة ما فى صدده » . ولم يكن هذا الجواب إلا صوريا فحسب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٢٩ .

(٢) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٢٥٧ .

لأن المؤتمر كان على علم بكل ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمى، فقد تحاشت إيطاليا – كما تحاشت حليفاتاها النمسا وألمانيا – أن تتظاهرا بمظهر الموافقة رسمية على هذا العمل، وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا.

وتغير إيطاليا على ليبيا فى سنة ١٩١١ فتثير بذلك المصريين الذين شعروا بأن العالم العربى قد أصبح نهباً لدول الغرب الاستعمارية وتثير فيهم المشاعر الدينية فيهرع عدد كبير إلى المساعدة فى الحرب وقوفا إلى جانب الليبيين، ومن الطبيعى أن يكون على رأس هؤلاء، الحزب الوطنى زعماؤه وجرائده ، وتتسبب الحرب كذلك فى إثارة النزاع بين من يغلبون الجانب الدينى ، وما يرون أن المشاعر الوطنية هى التى يجب أن تكون المعيار الأساسى فى معالجة مثل هذه المسألة وغيرهما إلى غير ذلك مما سوف نعالجه بتفصيل أكثر فيما بعد[1] .

تركيا

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت هى الدولة صاحبة السيادة على مصر منذ أن فتحها سليم الأول سنة ١٥١٧ ، وإن كانت هذه السيادة قد تحولت إلى سيادة شكلية منذ تولى محمد على سلطة الحكم ، فالسيادة العثمانية التى زعزعت أركانها هزائم الجيوش المصرية لقوات الامبراطورية العثمانية ، لم يكن ليبقى منها إلا مظاهرها الشكلية . وأول مظاهر هذه السيادة ، المظاهر السياسية ، وتتمثل فى إصدار السلطان العثمانى فرمان تعيين خديوى مصر الذى يرث عرشها بدون إرادة السلطان، وإن كان للسلطان حق خلع هذا الخديو ، فإن ذلك الحق ليس للسلطان وحده ، وإنما يشترط لنفاذه موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن سنه ١٨٤٠، كما لم يكن من حق مصر التنازل عن الامتيازات التى حصلت عليها من الامبراطورية العثمانية أو التنازل عن أى جزء من أراضيها أو ملحقاتها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : بطل الكفاح الشهيد محمد فريد ، ص ١٤٧ .

إلى الغير ، وليس لها عقد المعاهدات السياسية أو حضور المؤتمرات الدولية[١] . وكذلك لم يكن لها حق التمثيل السياسى أو القنصلى الايجابى ، ولكن كان لها نوع من التمثيل السلبي ، إذ أنها كانت تقبل مندوبى الدول الأجنبية لديها الذين كانوا يتبعون سفارة بلادهم فى الاستانة ، ولكنهم كانوا يقدمون أوراق إعتمادهم لدى خديو مصر ، وكان هؤلاء المندوبون يقومون بالأعمال السياسية ويسمون القناصل العامين .

وثانى هذه المظاهر ، هى المظاهر المالية ، وأول أشكالها هى الجزية التى تدفعها مصر للباب العالى ، وكان الباب العالى قد منح مصر حق الإقتراض فى عهد إسماعيل ، ويروى السفير الانجليزى فى الآستانة السير هنرى اليوت ، أن إسماعيل حصل على فرمان بهذا فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ فى مقابل ٩٠٠ر٠٠٠ جنيه قدمت للسلطان شخصيا و ٢٥ر٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم ، و ١٥ر٠٠٠ جنيه لوزير الحربية و ٢٠ر٠٠٠ جنيه لموظفى السراى[٢] . ولكن هذا الحق نزع من مصر فى فرمان تولية الخديوى محمد توفيق لا ليعاد إلى يد الباب العالى ، ولكن ليوضع فى يد السادة الجدد وهم دائنو مصر ، فقضى الفرمان بضرورة اتفاق مصر معهم أو مع وكلائهم عند عقدها لديون جديدة .

وثالث هذه المظاهر ، هى القيود العسكرية ، فقد حددت الفرمانات العثمانية عدد الجيش المصرى بـ ١٨ ألف جندى ، كما حددت سلطة خديوى مصر فى منح الرتب ، وحرمت مصر من انشاء السفن المدرعة إلا بموافقة الباب العالى ،

---

(١) فاروق يوسف يوسف أحمد : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير — كلية التجارة (قسم العلوم السياسية) — جامعة القاهرة ، استنسل ، ١٩٦٣ ص ٢٩ .

(٢) Rifaat, M. The Awaking of Modern Egypt, Longmans, Greens and Co. London. 1947, p. 177.

وقد كانت أعلام وشارات وأوسمة القوات المصرية مطابقة لمثيلاتها في تركيا . ورابع هذه المظاهر ، وجود ممثلين للدولة العثمانية في مصر وأهم هؤلاء الممثلين المندوب التركي الذي كان في مصر حتى سنة ١٩١٤ ، وثاني هؤلاء الممثلين هو قاضي مصر العثماني . وقد استمر قاضي مصر قائما إلى سنة ١٩١٤[١] .

وفي الوقت الذي بدأت فيه قوى الاستعمار العالمي تدبر وتخطط لإثارة الاضطرابات في مصر لاحتلالها ، وقفت تركيا موقفاً يتسم بالتردد والتخبط وسوء التدبير والضعف ، بل والانقياد لهذه القوى الخبيثة . ويروى أحمد شفيق أنه في يوم ١٤ يناير سنة ١٩١٨ تذاكر مع إسماعيل باشا فاضل من رجال الحربية العثمانيين القدماء في شئون مصر ، فروى له أنه عند ماثار عرابي على توفيق ، كانت الدولة (العثمانية) عزمت على إرسال حملة لإخماد الثورة ، وصدرت الأوامر باستعداد عساكرها التي كانت في كريت للسفر إلى مصر ، وأمرت فرقة من الآستانة بالذهاب الى كريت لتخلفها ، إلا أن يوسف رضا باشا رئيس لجنة إسكان المهاجرين ، رفع تقريرا إلى السلطان يحذره من إخلاء العاصمة من العساكر لئلا يخلعه الشعب كما خلع السلطان عبد العزيز ، فخاف على نفسه واستعاض عن الحملة العسكرية بإرسال درويش باشا سعياً للوفاق بين العرابيين وتوفيق باشا[٢] .

بعثة درويش: والحق أن هذا هو الغرض الظاهري من بعثة درويش باشا ، أما الحقيقة ، فقد كان قصد السلطان أن يرسل إلى مصر مبعوثاً عسكرياً من طراز

(١) فاروق يوسف : تطور نظام الحكم النيابي ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) عبد العزيز رفاعي : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ، ١٩٦٤ ، ص ١٠١ .

الجنود الذين مارسوا الخدمة مدة طويلة وفيهم من النشاط والاستعداد للدوس على الضمير، يمكن أن يخيف به المصريين ويحولهم عن المقاومة. أما عن عرابى فإن النية كانت فى أن يغريه بالنزول فى إحدى السفن حتى إذا استقلها أبحرت به إلى الآستانة وإذا لم ينجح هذا التدبير ، كان على هذا المبعوث أن يدعو عرابى إلى اجتماع ثم يقتله بنفسه[1] .

وكان درويش من كبار الموظفين الأتراك ، وكان قد حصل على سمعة طيبة بعد أن أخمد ثورة نشبت فى ألبانيا سنة ١٨٨١ ، كما كانت بعثة درويش تضم سادن الحرمين الشريفين أحمد أفندى أسعد الذى كان السلطان يستبقيه فى الآستانة ويستخدمه فى اتصالاته السرية برعايا العرب ويأخذ رأيه فى كل مايتصل بحركة الجامعة الإسلامية . وكان أحمد أسعد قد أرسل إلى مصر فى مهمات أخرى ونجح فى عقد صلات الود مع زعماء الحركة الوطنية باسم الرابطة الدينية . كما ضمت البعثة أيضاً بعض كبار الضباط الذين كانوا بتفقد التحصينات المصرية ودراسة أحسن الطرق لإرسال قوات إلى البلاد[2] . وفى التوصيات التى زود بها درويش جاء أن هدف بعثته ، سند الخديو والمحافظة على الأوضاع الراهنة فى مصر ، وإعادة النظام إلى البلاد ، وتصفية الموقف فيها ، وكلف بحل مجلس شورى النواب إذا ما سنحت الفرصة وبالقبض على الأشخاص الذين يخشى مقاومتهم وإرسالهم إلى السودان إذا أمكن ذلك .

وعندما استدعى درويش كلا من البارودى وعرابى لمقابلته ، قال لهما:

— أننا جميعاً أخوان لأننا أبناء السلطان ، ويمكنكما أن تنظرا إلى وإلى هذه اللحية البيضاء باعتبارى أباً لكما ، ثم أن قصدنا جميعاً واحد وهو مقاومة

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٣٩٦ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية ، المكتبة الثقافية (٣٠) ، دار القلم ، فبراير ١٩٦١ ، ص ٩٨ .

الأجانب ومبارحة الأسطول الذى يهدد سلامة القطر المصرى ويجلب العار بوجوده هنا على السلطان . فالواجب علينا أن ننظر إلى هذه الغاية وأن نظهر غيرتنا لمولانا . كل هذا يمكن عمله بأن — وهنا وجه الخطاب إلى عرابى — تنزل عن سلطتك لى ولو فى الظاهر وتسافر أنت إلى الآستانة لكى ترضى السلطان .

فأجاب عرابى بأنه مستعد لأن يستقيل ولكن بما أن الحالة خطيرة والمسئولية عظيمة ، فهو لا يرضى بأن يؤدى نصف العمل ، فإذا استقال فيجب أن تكون استقالته بالفعل والقول . ولكنه لن يستقيل إلا إذا تسلم خطابا تدون فيه إقالته ، ثم أنه لن يكون مسئولا عن الأشياء التى تعزى إليه والتى يعتبر نفسه بريئا منها . فقد سبق أن اتهم بارتكاب المظالم وانتهاب أموال الحكومة وما إلى ذلك ، فهو لن يترك منصبه إلا إذا حصل على إقالة مكتوبة تتضمن تبرئته مما عزى إليه . ثم أنه يؤجل سفره إلى الآستانة إلى وقت تكون قد هدأت فيه الحالة . وعندئذ يذهب باعتباره أحد أفراد المسلمين ليقدم فروض الطاعة للخليفة . وفشل درويش فى الحصول على غرضه .

وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا ، نجد أن السلطان كان يمنى عرابى بحكم مصر ، إذ يروى محمد فريد فى مذكراته أنه سافر فى يوم الثلاثاء ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ إلى عزبة المستر بلنت بانجلترا فأطلعه هذا على خطابين محررين إلى عرابى باشا ، أحدهما من الشيخ محمد ظافر والثانى من أحمد راتب باشا فى ربيع سنة ١٢٩٩ هـ يفيدان صراحة بأن السلطان عبد الحميد كان يمنيه بملك مصر ويحضه على الدفاع عنها حتى لا يملكها الأجنبى كما أخذت فرنسا تونس . وقد نشر ترجمتها فى كتابه تاريخ احتلال مصر السرى .

اضطراب السياسة التركية : ولعب اضطراب السياسة التركية ازاء القضية المصرية بأخطر الأدوار فى تيسير الظروف للتدخل العسكرى البريطانى، فقد رفضت تركيا فكرة المؤتمر الذى اقترحه فرسينيه بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلاتها، واحتجت بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وإعادتها الأمن إلى نصابه، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر . وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوربية بالاستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة نفسها ودون أن تشترك فيه مصر، وكان واجباً على كلتيهما أن تشتركا فيه[1] .

وقرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لإخماد الثورة ، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام إليها . وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، إلى أن استقر على القواعد الآتية ، وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرامانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى إصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة إقامته فى مصر ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٢٤ .

مع تركيا والدول الأوربية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا ، الدول الست العظمى الأوربية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوربية الست ، وأرسل نص القرار إلى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية . فأرسل إليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الإحجام والتردد شأن السياسة التركية فى ذلك العهد . وبعد فترة أعلن السلطان أنه قبل مقترحات المؤتمر وقرر أن يرسل إليه من يمثلونه ، ولكن انجلترا كانت قد اتخذت الإجراءات العملية للتدخل الفعلى ومن هنا لم يكد اللورد جرانفيل يسمع بموافقة تركيا على هذه المقترحات حتى أبرق من فوره إلى اللورد دوفرين معلنا أن السلطان « لا يمكنه أن يؤمل استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) إلا إذا أصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابى[1] » .

وفى يوم ٢٨ يوليه أعلن دوفرين — بعد أن نزلت جنود بريطانيا أرض مصر — ترحيب حكومته باشتراك أية دولة أخرى فى التدخل ، ولما عرض هذا على إيطاليا ورفضت ، تباحث مع تركيا فى أن تكون هى المشتركة ، وكانت هذه المباحثات غير ذات قيمة ، إذ كانت ستاراً يخفى انفراد إنجلترا بالتدخل .

إعلان عصيان عرابى : وتحت الضغط الإنجليزى ، وبفضل مساعى اللورد دوفرين سفيرا انجلترا فى الآستانة ، صدر منشور سعيد باشا الصدر الأعظم وقدمه الباب العالى

---

(١) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣٥٦ .

لمؤتمر الآستانة بعصيان عرابى جاء فيه(١) :

أولا — أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن وكيلها الشرعى بمصر هو فخامتلو محمد توفيق باشا .

ثانيا — أن أعمال عرابى كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية ، ثم التمس جناب الخديو العفو فعفاعنه ونال أيضا من الحضرة السلطانية العفو العام .

ثالثا — أن الشرف الذى ناله أخيراً من الحضرة العلية السلطانية إنما كان من تصريحه بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الأعظم .

رابعا — قد تحقق الان رسميا أن عرابى باشا رجع إلى زلاته السابقة واستبد برئاسة العساكر بدون وجه حق فيكون قد عرض نفسه لمسئولية عظيمة لا سيما أنه تهدد أساطيل دولة حليفة للدولة السلطانية .

خامسا — بناء على ما تقدم يحسب عرابى باشا وأعوانه عصاة ليسوا على طاعة الدولة العليا السلطانية .

سادسا — تصرف الدولة العليا السلطانية بالنظر إلى عرابى باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة .

سابعا — يتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذى هو فى مصر وكيل الخليفة وكل من خالف هذه الأوامر ، يعرض نفسه لمسئولية عظيمة .

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٤٠٤ — ٤٠٥ .
(٢) مذكرات محمد فريد ، فى مجلة الكاتب ، أبريل ١٩٧٠ ، ص ١٨٢ .
(٣) أحمد عرابى : مذكرات عرابى (كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)، كتاب الهلال (٢٤) ج٢، مارس ١٩٥٣ ، ص١٨، وانظر كذلك: سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ٢٠١ .

ثامناً — أن معاملة عرابي باشا وحركاته وأطواره مع حضرة السادات الأشراف هي مخالفة للشريعة الإسلامية الغراء مضادة لها بالكلية » .

ونشر هذا المنشور بجريدة « الجوائب » وأرسل منه مئات الألوف إلى الهند والأفغان والحجاز والعراق ومصر والمغرب وسائر البلدان الإسلامية ، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش في جميع المراكز بوساطة سلطان باشا وأعوانه . وكان لهذا أثره السيء ، كتب عرابي عنه فقال : « . . تذمر بعض أمراء العسكرية وقالوا أننا إذا عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا رأس العائلة الخديوية وابنه ابراهيم باشا ومن مات منا ، مات عاصياً لا أحد له مثل الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية . . »(١)

حادثة طابة: وكان لحادثة طابة أثر كبير في إثارة مشاعر المصريين ،فحين تولى عباس الثاني الحكم سنة ١٨٩٢ ، أرادت تركيا أن تخرج سيناء من فرمان التولية ، فعارضت انجلترا وانتهى الخلاف مع تركيا بأن أبقت إدارتها في يد الحكومة المصرية . وفي يناير سنة ١٩٠٦ صدرت الأوامر إلى تفتيش سيناء بوضع خفر الشرطة في نقب العقبة لمراقبة الحدود بين سيناء وسوريا ، فلم يحرك ذلك ساكناً ، ومن ثم بدأ الاحتكاك بين السلطات المصرية والسلطات التركية حول الحدود(٢) .

وأرسلت مصر قوة لاحتلال وادي طابة ، فنزلت بها رغم معارضة الأتراك ، فاحتجت تركيا ، ومنعا لسوء التفاهم بين البلدين ، سحبت القوة لجزيرة فرعون

---

(١) مذكرات عرابي ، ص ١٨ — ١٩ .
(٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ ، القسم الثاني ، ص ٧٧ — ٩٠ .

برجاء تعيين الحد الفاصل حتى لا يتعرض أحد آخر لإقامة القوة المصرية ، ولكن رأت تركيا فى برقية أرسلتها لمصر ، بألا محل لتعيين خط فاصل ،ففتحت الباب أمام خلاف أكبر تدخلت بريطانيا فيه .

ويقول شفيق : « أرسلت المدرعة دياتا إلى طابة فى ١٧ فبراير لمنع العساكر التركية من التوغل فى سيناء وللمحافظة على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم احتلال الأتراك لها »،ويتابع شفيق الحوادث ، فيعرض تقريراً طويلا هاما فى تفصيل المسألة ووجهة نظر تركيا . ثم يعرض التقرير على الخديو فيتباحث فيه ، وبعد أن يتصل ذلك بكرومر ، ويتباحثا معه ، يقرر وجوب حفظ حقوق مصر فى سيناء ، ثم يعرض أحمد شفيق رسالة الخديو السرية التى بعث بها للصدر الأعظم بتركيا خاصاً بالموقف جاء فيها « وحيث أنه ثابت من تحرياتى الخصوصية بأنه ليس ثمة من حق سياسى ولا من سبب فإنى كفيل بأنه لا يمكن تدخل أى طرف فيه » .

ويعرض رد الآستانة على هذه الرسالة السرية إلى أن يتقرر سفره إذ ذاك ، فيأخذ معه ملفا بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بطابة ، ثم هو يروى لنا كيف اتصل بالصدر الأعظم وتحادث مع سفير الإنجلير فيكشف لنا ما كان يدور وراء الأحداث الجارية فى حديثه عن وجهة نظر تركياوانجلترا،فكانت تركيا متشددة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا أيضاً متمسكة بإخلاء طابة من الجنود الأتراك لإبعاد النفوذ التركى عن منطقة نفوذها فى مصر ، وكان هذا يحكى ما فهم من الصدر الأعظم عن خطة بريطانيا . وقد قال له السفير « أن هذه المسألة لو سلمنا بها للباب العالى ، فإنه يتدخل بعدها فى كل شىء » .

ودارت المباحثات بين تركيا وانجلترا ، وكانت تركيا تظن أن بعض الدول تقف فى صفها ضد انجلترا . ولكن فرنسا كانت مقيدة بالوفاق الودى

الذى كانت مادته التاسعة تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لإنجلترا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام ذلك الاتفاق . وبالفعل سعى السفير الفرنسى وكذلك السفير الروسى فى الضغط على السلطان لقبول مطالب انجلترا. وقد قيل أن ألمانيا مستعدة لتأييد تركيا ، ولكن ظهر فيما بعد أن هذا التوقع غير صحيح ، إذ أعلن الساسة الألمان أنهم غير مسئولين عن هذا الخلاف ، وأنهم لا يسندون تركيا فى هذه الأزمة . وحين وجدت تركيا أنها تقف وحدها ضد انجلترا ، إضطرت إلى التسليم ، فتكونت لجنة انجليزية — مصرية — تركية لتحديد الحدود المصرية أتمت أعمالها فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وعينت خط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز وقيصرية القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء — باستثناء خليج العقبة — ملكا لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكا لمصر (١) .

وهكذا قدمت تركيا دليلا جديداً على تخاذلها أمام الانجليز ، وزادت على ذلك بإعلانها فى سنة ١٩٠٩ بأن ليس هناك علاقة بينهما وبين الحزب الوطنى الذى كان يعتمد على مساندتها اعتماداً كبيراً ، كما أعلنت أنها ليس لديها رغبة فى إقامة مثل هذه العلاقة، وليس لتركيا أى رغبة فى النظر فى المسألة المصرية التى يرون أنها بوضعها الحالى ، مرضية (٢) ! وقد صدرت هذه التصريحات فنزلت على الوطنيين نزول الصاعقة، هذا على الرغم مما أعلنه محمد فريد فى مقال بجريدة Les Novelles من أن حلمى باشا قد أعلن له — كزعيم للحزب الوطنى جاء يشترك فى الاحتفال بالدستور — أن تركيا لا يمكن أن تنسى المسألة المصرية وأن الذى يجعلها لا تفعل شيئاً

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

(٢) Alexander : The Truth about Egypt, p. 282.

الآن هو شعورها بالضعف ، فإذا ما حصلت على قوة كافية ، فسوف تثيرها من جديد .

انتهاء سيادتها على مصر : وعقب إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا ، بعث سير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية برقية فى أغسطس سنة ١٩١٤ إلى حكومة تركيا يؤكد فيها تعهده بعدم أحداث أى تغير فى النظام السياسى القائم فى مصر طالما التزمت تركيا بمبدأ الحياد .

وحدث فى أواخر أكتوبر سنة ١٩١٤ أن تجمع نحو ألفين من البدو المسلحين على بعد عشرين ميلا من الحدود المصرية استعدادا لاجتيازها ، وفى نفس الوقت قامت مدمرة تركية بمهاجمة ميناء أوديسا ، وأغرقت مركبا حربية روسية ، فما كان من سفراء إنجلترا وفرنسا وروسيا إلا أن طلبوا من وزير الخارجية التركية جوازات سفرهم . وفى ٥ نوفمبر كانت انجلترا فى حالة حرب مع تركيا ، وفى ٧ نوفمبر صدر المنشور التالى :

« أنا اللفتننانت جنرال جون جرانفل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى ، قد كلفت بأن أعلن أنه فى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب .

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطورى ألمانيا والنمسا ، قد أقدمت الحكومة العثمانية مراراً تحت نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ، فإن حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيا دقيقا حتى أرغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى

لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانيين بدون سبب يحملها على هذا الإعتداء ، فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستمرار هـــذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء الذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ٣٠ سنة ...» [١] .

ثم أصدرت بريطانيا بلاغا فى يوم ١٩١٤/١٢/١٨ تعلن فيه زوال السيادة التركية عن مصر . وبدأت تركيا تجهز لحملة تحاول بها غزو مصر عن طريق فلسطين ، ولكن الأتراك لم يتخلوا عن حماقاتهم المعهودة بعدم التخلى عن نظرة الازدراء والاحتقار للمصريين ، فعندما قابل البرنس إبراهيم حلمى الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وكلمه بخصوص مسألة مصر ، قال له بأن مصر لا يمكن أن تكون للمصريين، بل هى ملك الترك ، والمصريون بها كالبهائم ، وأن الخديو مخطىء باتفاقه مع الحزب الوطنى وأنه (إن دخل الترك مصر) سينفى كل من يقول بالوطنية المصرية إلى السودان ويحاكم الوزراء المصريين على انصياعهم للانجليز . إلى غير ذلك من السخائف فيما يروى محمد فريد فى مذكراته .

وحاول أنور باشا أن يضعف من أثر هذه الأفكار على الخديو عباس ومحمد فريد ، فقال أن كلام الصدر لا قيمة ، وأن العبرة بما قررته لجنة الإتحاد وهو عدم مساس حقوق مصر بل زيادتها فى صالحها (مصر) [٢] .

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٦ — ٥٧ .
(٢) مذكرات محمد فريد ، بمجلة الكاتب .

وعين جمال باشا قائداً للحملة الذاهبة إلى مصر بعد أن كان الخديو عباس يمنى نفسه بقيادتها ، وكان مصير الحملة هو الفشل الذريع .

وقد سجل محمد فريد فى مذكراته البيانات الآتية عن الموقف :

— فى أوائل أغسطس ، تقدمت حملة عثمانية نحو مصر ، ولكنها هزمت هزيمة أشد من سابقتها حيث أخذ منهم نحو أربعة آلاف أسير ساروا بهم فى شوارع العاصمة بين صفوف الحرس من الانجليز ، لذلك دخل اليأس إلى قلوب المصريين ، وأصبح كل يفكر فى أحسن طريق للاتفاق معهم على منح مصر الدستور [1] .

— فى ١٤ منه (نوفمبر) ورد فى البلاغ الرسمى الانجليزى أن الأتراك ألقوا القنابل من طائرة لهم على القاهرة ظهرا ، وأنها قتلت ١٤ منهم أربعة أوربيين وجرحت ٢١ منهم أربعة أجانب كذلك . وفى اليوم التالى نشروا أن سبعة من الجرحى توفوا بينهم (٢) من الأجانب ، وكان لهذا وقع مختلف على السامعين ، فبعضهم (ومنهم فريد) استقبحوا ذلك العمل اعتقادا منهم بأنه يغير قلوب المصريين على الأتراك ويفتح الباب للانجليز وأنصارهم للطغيان على الدوله [2] .

— « كنت ذات ليلة أتعشى مع حسنى بك يسكن فى شوارع جنيف فى أواسط هذا الشهر ، والحديث على أطماع الترك فى بلادنا ، فقال لى ما ملخصه: إنى كنت ذات يوم فى الآستانة فى اجتماع يشمل الكثير من الأتراك ، وكانوا يعتقدون بأنى تركى أكثر من مصرى ، ولذلك كانوا يصرحون أمامى بما فى

---

(١) مذكرات محمد فريد ، الكاتب ، أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ١٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

ضميرهم ، فقال لى بعضهم أننا إذا دخلنا مصر نستعبد المصريين وننكح أمهاتهم ونأخذ فداديهم وهذه الأفكار (أفكار) جميع الأتراك نحو مصر [١] » .

مؤتمر لوزان :وفى أواخر أكتوبر سنة١٩٢٢ ، عقد مؤتمر لوزان على أثر انتصار الجيوش التركية على جيوش اليونان فى آسيا الصغرى وذلك لإعادة النظر فى معاهدة سيفر . ومؤتمر لوزان هو فى الحقيقة،الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية المسألة المصرية ، إذ تطورت هذه المسألة من مسألة دولية إلى مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الأساسى فى ذلك التحول ،هو تخلى الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها بحمايتها عليها [٢] .

وقدم الوفد مذكرة للمؤتمر تكلم فيها عن حق مصر فى الاستقلال وفصل مسألة صلتها بتركيا ، فتناول مركز مصر قبل الحرب ثم مركزها أثناءها . ثم تساءل : «هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر وهل تستطيع التنازل عنها ؟» فقال أن اشتراك مصر فى الحرب ودخول تركيا فيها قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه وأن توقيع تركيا المدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا [٣] » .

وأخذت المذكرة على هذا النحو تنقض وجود حقوق لتركيا على مصر

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .
(٢) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٠٤ .
(٣) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٣٣ .

يمكنها أن تتنازل عنها لإنجلترا ثم تساءلت المذكرة « ماذا يكون إذن كنه الحقوق التى يمكن لتركيا أن تتنازل عنها لإنجلترا ؟ وقالت : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأقوى ، أو بعبارة أصح بإرادة الدول الأوربية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت ، ومن المبادىء المقررة الدائمة ، أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون إلا لمصلحة الدولة المسودة » .

ولم يكن لهذه المذكرة أثر ما ، فقد وقعت المعاهدة ، مغفلة الحقائق السابقة. أما النصوص الخاصة بمصر فيها ، فقد كانت كما يلى :

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها ، تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها .

. . . .

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية[1].

وهكذا نجحت تركيا فى تحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية. وقد أوردت جريدة السياسة[2] مقالا شرحت فيه كيف تم هذا فقالت: «كان أول سؤال طرح فى إحدى اللجان الفرعية المؤتمر هو ما إذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءاً من الدين العثمانى العام وفقا للقاعدة الدولية المقررة، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعاً، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال. طرح الفرنسيون هذا السؤال، فقوبل بعدم ملاءمة النظر فيه مادام المندوب المصرى لم يصل بعد، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر. ولكن لما سقطت وزارة ثروت باشا وتولى نسيم باشا، وطال انتظار مندوب مصر، تكلم مندوب إنجلترا، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هى، فلا يصح تحميل مصر جزءاً من الديون العثمانية.

«هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية، أما علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية، فالذى حصل فى المؤتمر، هو أن لجنة المالية، عندما أرادت حصر الديون العثمانية لجأت إلى بيانات صندوق الدين العثمانى فى الآستانة، وهو الذى كان يتولى

---

(١) القضية المصرية، ص ٢١٦.

(٢) نقلا عن: عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية المصرية، ص ٤١١.

دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة إلى لندن . ولكن لم يكن فى المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر إلى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض إلى القروض العثمانية . ثم توقفت المفاوضات ثم استؤنفت . وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت وتحسنت مع انجلترا فضمن عصمت باشا مذكرته إشارة إلى ضرورة وضع نص فى صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية » .

فرنسا

وفى خلال القرن التاسع عشر ، كانت فرنسا ترى أن سواحلها الجنوبية تطل على البحر المتوسط ، وهذا يعطيها الحق كما رأت فى أن تعمل على تفوق نفوذها وخاصة فى مصر والشرق الأدنى ، فذكريات حروبها فى ذلك البحر وذكريات صليبييها ومعاهداتها بصفتها بنت الكنيسة الكبرى مع الدولة العثمانية — كل هذه تشير إلى مستقبل زاهر لفرنسا فى ذلك البحر ، وبصفة خاصة فى مصر وفى شمال أفريقية. ولقد كانت مصر طوال هذا العهد فى نظر فرنسا هى الميدان الذى جاهد فيه لويس التاسع فى حملته الصليبية . وجاء إليه أنبغ أبناء فرنسا من رجال الحرب بحملته المشهورة التى أيقظت مصر من سبات العصور الوسطى . ومصر هى التى أحتلها (الفرنسيون) وقاموا فيها بمشروعاتهم (العظيمة) وأزاحوا الستار عن ماضيها المجيد. ومصر هى البلاد التى ساعدوا على نهضتها الحديثة فى عهد محمد على[1] . كذلك كانت فرنسا تبغى أن

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص ١٩ — ٢٠

تستعيد كرامتها الوطنية بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية . ومن هنا كانت فرنسا تبذل جهوداً متعددة تحاول بها منافسة إنجلترا فى إحراز التفوق أو النفوذ السياسى الأعلى فى مصر .

ولما كان تأليف الوزارة الوطنية فى ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، والنشاط الذى بدأ من جانب مجلس شورى النواب ، معناهما أن مصر قد صح عزمها على التخلص نهائيا من نوع الوصاية الدولية الذى فرض التدخل الأجنبى فى شئونها (أى التحرر من النفوذ الانجليزى — الفرنسى[١]) فقد وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإبطال مسعى مصر للتحرر من النفوذ الأجنبى عموما ، ولاسترجاع نفوذها المتفوق السابق خصوصاً ، إنما هو التعجيل بعزل الخديو إسماعيل نفسه .

ولقد كشف « البرت فارمان »، القنصل الأمريكى فى مصر زمن إسماعيل عن الأسباب التى أغضبت فرنسا من إنتقال النفوذ الأعلى فى الخديوية إلى منافستها انجلترا بحيث صارت تريد خلع الخديو كى تنفرد هى بالنفوذ المتفوق وعلى نحو ما كانت تتمتع به من قبل أن ينحاز الخديو إلى إنجلترا. ولقد أوضح فارمان إلى جانب هذه الأسباب التى جعلت انجلترا فى آخر الأمر ترضى بالانسياق وراء السياسة الفرنسية ، فتوافق بدورها على خلع الخديو . وفحوى هذه الأسباب خوف انجلترا من خروج الأمر من يدها ،وانتقال المسألة المصرية من مسألة محصورة بين إنجلترا وفرنسا إلى مسألة دولية تشترك بفضلها دول أخرى إلى جانب فرنسا وانجلترا فى النفوذ والتدخل[٢] وقد دانت الفرصة التى مكنت فرنسا من الضغط على يد انجلترا من أيام مؤتمر برلين (١٨٧٨)

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٥٥

(٢) ألبرت فارمان : مصر وكيف غدروا بها ، ص ٢٤٢ .

خصوصاً بسبب حاجة انجلترا لمعونة فرنسا فى هذا المؤتمر لتأييد التسوية التى أرادتها للمسألة الشرقية ولأن أسبابا عدة أقنعت بسمارك بضرورة التدخل فى الشئون المصرية[1] .

وكانت سياسة « بارتلمى سانت هيلير » تؤثر احتلالا فرنسيا — انجليزيا مشتركا لمصر على احتلال عثمانى لها . وأراد « سانت هيلير » من ذلك صيانة مصالح أصحاب الديون ، وإبعاد النفوذ العثمانى والحيلولة دون انتشاره فى أفريقيا الشمالية، حيث كانت قد فرضت على تونس معاهدة «باردو» Bardo أو قصر السعدفى ١٢ مايو سنة ١٨٨١، واعترفت تونس بموجبها بالحماية الفرنسية عليها ، وكان سانت هيلير يريد إذا أن تتحول « المراقبة المالية » إلى أخرى « عسكرية » بالتضامن مع انجلترا لمنع العثمانيين من إحتلال مصر[2] .

سياسة غمبتا . وفى نوفمبر سنة ١٨٨١ سقطت وزارة (جول فيرى) Jules Ferry، وكان سانت هيلير وزيراً للخارجية بها وخلفه غمبتا الذى كان وزيراً للخارجية كذلك ووجد أمامه ثورة اسلامية على الحكومة الفرنسية فى تونس والجزائر وقد أزعجته صبغتها الإسلامية وعزاها إلى نشر الدعوة التى كان يقوم بها السلطان عبد الحميد ، وقد ظن أن الحركة المصرية قائمة على الأساس ذاته . وقد قال غمبتا فى محادثته مع اللورد « ليونس » السفير الانجليزى بصدد استدعاء مجلس النواب المصرى (وموعده ٢٤ /١٢ سنة ١٨٨١) : « قلبى ممتلىء رعبا ، ليس من الممكن الحذر والتخمين على ما عساه يقرره ما يسمى الحزب الوطنى ، من

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٩٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٨٦ .

الجائز أن يعمد إلى تقرير طريقة مختلفة تخالف مصالح الأوربيين. لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من إفهام المصريين أن انكلترا، وفرنسا لا يمكنهما أن يحتملا شيئا من هذه المطالب ولا تلك النزعات »[١] .

وقد عبرت هذه الكلمات عن نزعة هذا الاستعمارى فى معاداة الحركة الوطنية المصرية على طول الخط، فهو زعيم حزب الانعاش القومى فى فرنسا والانتقام لبلاده من هزيمتها على يد ألمانيا فى عامى ١٨٧٠ — ١٨٧١، ومن ثم كان اتجاهه إلى تقوية مركز فرنسا فى الخارج بتشديد قبضتها على شمال أفريقيا وتقوية علاقاتها بإنجلترا دون أن يسمح لهذه الأخيرة بتفوق نفوذها فى مصر على حساب النفوذ الفرنسى. وكان من رأى غمبتا أن أوربا بوجه عام، وفرنسا بوجه خاص لا تصنع الديمقراطية للتصدير، ولهذا كان ينظر الى الحركة الوطنية الدستورية فى مصر بعين الاحتقار ويعتبرها « تعصباً اسلاميا » و « أوهاما ثورية » و « عصيانا عسكريا » بحيث كان يفسر مبدأ « مصر للمصريين » بأنه لا يعنى سوى أن مصر لا نجلترا[٢] .

وإذ كان غمبتا يهوديا، فقد كان متصلا بالمصالح المالية فى بورصة باريس وكان كذلك ذا صلة متينة ببيت روتشيلد وغيره من أصحاب الأموال الذين اشتروا بملايينهم سندات الدين المصرى. وكان نوبار باشا ورفرز ولسن يعيشان يومئذ فى باريس، فكانا أخص من ينتصح بآرائهما فى المسألة المصرية، وقد كون رأيه فى الموقف بناء على المعلومات التى يستمدها منهما[٣]، فلم تمض عليه

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده، ج ١، ط ١، ١٩٣١، مطبعة المنار بمصر، ص ٢٣٩ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى . مصر والمسألة المصرية : ص ٧٧ .

(٣) بلنت التاريخ السرى . : ص ٢٤٠ .

بضعة أيام فى الوزارة حتى أخذ يفاوض وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء حمل انجلترا على الاشتراك مع فرنسا فى القيام بعمل عنيف ضد الحركة الوطنية وأن يكون ذلك بمثابة حملة صليبية تقوم بها الدولتان تحت ستار الدفاع عن المدنية وتنظيم مالية مصر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تريدأن تجدد المعاهدة التجارية المعقودة بين فرنسا وانجلترا التى أوشكت أن يحين أجلها بأسرع ما يمكن وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تنتهز فرصة الصداقة الموثقة بين رئيس الحكومة الفرنسية الجديد والسير ديلك وكيل خارجية بريطانيا لاستكمال المفاوضة فى هذا الصدد ، وكانت قد ألفت لجنة لهذا الغرض فى باريس منذ شهر مايو، وقد مثل فيها ديلك وولسن انجلترا ، ولكنها لم تصل إلى نتيجة ، وقد استقر الرأى على أن يعود ديلك إلى باريس ليفاوض فى مسألتى مصر والمعاهدة التجارية ولما يمض أكثر من أسبوع على تقلد غمبتا رئاسة الوزارة. وإذا راجعنا الصحف التى كانت تصدر فى نوفمبر سنة ١٨٨١ ، نجد المفاوضة بين الدولتين قد وصلت إلى نتيجة حرجة حتى لقد أشيع أكثر من مرة أنهـا قطعت . ولكن عودة ديلك أحيت المفاوضات أو على الأقل حالت دون انقطاعها . ولبث ديلك يروح ويغدو بين فرنسا وانجلترا من ٢٢ نوفمبر إلى ١٥ ديسمبر وقد جاء فى الكتاب الأزرق الذى صدر فى سنة ١٨٨٢ برقم ٥ أن غمبتا أرسل إلى لورد ليونس يوم ١٥ ديسمبر مشروعا يقضى بالتدخل المشترك فى مصر . وقد ذكر فى مشروعه انه يرى التدخل ضروريا لتقوية سيطرة الخديو توفيق.(١)

وفى ٢٤ ديسمبر فاتح غمبتا الحكومة الإنجليزية عن طريق المسيو

(١) المرجع السابق . ص ٢٤١

« شالميل لاكور Challemel Lacour » السفير الفرنسى فى لندن فى موضوع اشتراك الحكومتين فى عمل يؤدى إلى تقوية سلطة الخديو ومنع تدخل الأتراك فى مصر . وفى اليوم نفسه ، أبرق « ليونس » إلى حكومته ، أن غمبتا يرى أن تكون الخطوة الأولى والمباشرة إصدار تعليمات إلى ممثلى الحكومتين فى القاهرة بمناسبة اجتماع مجلس النواب حتى ينقلا مشتركين إلى توفيق باشا عواطف فرنسا وانجلترا نحوه وتأييدهما له ، وليشجعا سموه على التمسك بسلطته الحقة وتوكيدها»[1] .

المذكرة المشتركة الأولى: ونتيجة لهذه الجهود توجه سير أدوارد مالت معتمد انجلترا فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ومسيو سنفكس المعتمد الفرنسى مجتمعين إلى سراى عابدين، وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما إلى معتمدها فى مصر وأبلغاها أيضاً إلى شريف باشا ، وهذا نصها[2] :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

أن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى ، فى هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٨٩ .
(٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٢ ، المطبعة الأميرية، ١٩٥٥، ص ١

بالاشتراك مع سير ادوارد مالت الذى كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لإستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرهـا ، والحكومتان متفقتان تمام الإتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام والأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقاً للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

وبتأمل هذه المذكرة يمكن ملاحظة ما يأتى :

١ — ذكرت المذكرة السبب المباشر الذى اتخذه «غمبتا» مبررا للتخاطب مع الحكومة الانجليزية بشأن هذه المذكرة المشتركة وهو دعوة مجلس النواب للاجتماع. ولم يكن هناك مبرر للخوف منه على الإتفاقات المالية والمعاهدات الدولية القائمة، فقد أكد الخديو احترامه فى خطبة العرش التى تلاها بنفسه يوم افتتاح المجلس فى ٢٦ / ١٢ / ١٨٨١ ، ثم أكد النواب فى جوابهم الذى أعدوه فى ٢٩/١٢ على خطبة العرش احترامهم للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية[١]

٢ — يدل ذكر « المشاكل الداخلية والخارجية» على خوف فرنسا من تدخل الباب العالى — مشاكل خارجية، ثم خوفها من انتصار العسكريين — مشاكل داخلية ، كذلك انطوت الإشارة إلى أن هذه المشاكل « قد تهدد النظام القائم »، على تحد للرغبات الوطنية التى تريد تحقيق آمال دستورية عريضة

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .

بتوسيع اختصاصات مجلس النواب . ثم أن عبارة « ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقاً للتغلب عليها » ، حملت معنى أن هاتين الدولتين سوف تتدخلان تدخلا فعليا قد يكون فيه أو قد يجر إلى الإحتلال المشترك . وفى هذا تحقيق لسياسة غمبتا[1].

٣ — تنطوى الفقرة الأخيرة على تشجيع الخديو على اتباع أية خطة يريدها نحو تعطيل آمانى البلاد وإزاء الحزب العسكرى .

وكان من الطبيعى أن تحدث هذه المذكرة أسوأ الآثار فى مصر[2] . ولما حاول جرانفيل أن يخفف من وقعها عن طريق تفسير جديد لها ، وقف غمبتا ضد هذا الاتجاه ووصفه بأنه غير مناسب ولا يتصف بالحكمة ، وكان من رأيه أن تتمسك انجلترا وفرنسا بموقفهما بشدة ، على اعتبار أن ظهورهما بمظهر التراجع من شأنه أن يشجع إدعاءات النواب الخاصة بوضع أيديهم على الميزانية ، وكان مقتنعاً بأن أى توضيح للمذكرة سيزيد من غلواء خصوم فرنسا وانجلترا ويشجعهم على التمادى فى مشروعاتهم الخاصة بالميزانية[3]

وهكذا زج غمبتا بنفسه فى موقف حرج حتى استعبد أوربا وافتات على حقوق تركيا. ولم يوجه إليه الهجوم فى العواصم الأوربية الكبرى وحدها ، بل أيضاً فى فرنسا . إذ خشى الفرنسيون أن يزج بهم فى مغامرة خارجية فى الوقت الذى كانت سياسة سابقيه الخاصة بتونس لا تزال تواجه الهجوم الشديد .

سياسة فرسينيه: وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ استقالت وزارة غمبتا وألف المسيو دى

---

(١) المرجع السابق . ص ١٩٧ .

(٢) Cromer : Modern Egypt, Vol 1, pp. 230—235.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية، ص ١٧٧ .

فرسينيه الوزارة الجديدة فى ٣١ يناير ، وكان وزير الخارجية كذلك فى هذه الوزارة واختط فرسينيه سياسة مختلفة كل الاختلاف عن سياسة سلفه فى الوزارة ، إذ بينما كان غمبتا يريد أن يجعل التدخل، ثم الاحتلال عند الضرورة ، مقصورين على انجلترا وفرنسا باعتبار أنهما صاحبتا المصالح الأكبر فى مصر وصاحبتا النفوذ المباشر بها ، نجد أن فرسينيه يرى أن فرنسا لا تزال تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا فى المحافظة على السلام ، وأن أية وزارة تعمد إلى تعكير هذا السلام بالتدخل المسلح فى شئون مصر مباشرة ، سوف يكون لذلك مآلها السقوط . وعلى هذا فقد عول دى فرسينيه من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية . وواضح ، من هذه الناحية أن ذلك كان خروجا صريحا على سياسة سلفه غمبتا[1] .

واستقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالسخط والاستياء ، وأرسل الرقيبان الأوربيان كولفن ودى بلينيير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين ، وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد اعترضا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصها[2] :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لإختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء بإعطاء الرقيبين العموميين الحق فى إصدار آراء وملاحظات وكان

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . ص ٢٠٥ .

(٢) القضية المصرية ، ص ٢

مفروضا أن يعمل بآرائها ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فإن سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوماً بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده وكان يقرر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدى إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته وتحت ضغط بعض الضباط ، اضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين، فإن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا

قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ،ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة ، هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو الغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت خلال السنوات الأخيرة. ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية »

وقد شاركت بعض الصحف الفرنسية فى الدعوة إلى التدخل العسكرى ، فقد نشرت جريدة « الطان » مقالا فى الأحوال المصرية جاء فيها [1] : « ان ثقتنا بما يتظاهر به الثائرون المصريون محدودة ، فهم يتزيون بالاعتدال ليستردوا فوزهم الآخذ فى الامتداد، ولامشاحة أن تلك سنة الثورات العسكرية فهى لا تبيح للمرء أن يتوقف ، كما لا تبيح له أن يوطد أمرا . وان ذاك الحزب المقال له الحزب الوطنى ، أو بالحرى حزب الضابطان ، سيقوده سوء الطالع إلى مناصبة المراقبة الأوروبية ومخاصمتها حالة كونها هى العلة التى أوصلت مصر إلى نقطة النجاح ، وإذ ذاك تضطر الدول التى ترى العبث بمصالحها أن تتداخل ولا يبقى ما يسأل عنه الا كيفية الخطة التى سيتخذها ذلك التداخل . ولو أن انكلترة وفرنسا أسرعتا بادىء بدء إلى اجراء عمل قوى ، لتسنى لهما صون سلطة سمو الخديوى من أعمال الحزب العسكرى ، على حين كانتا إذ

---

(١) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، س ٢٩٠ .

ذاك فى غنى عن انتظار ارادة الدول للسماح لها بالعمل وفى مأمن من مضادتهما أو انـكاره عليهما طالما أنه موجه إلى تأييد الحالة الراهنة ليس إلا . . »

وفى مارس سنة ١٨٨٢ أقدم فريسينيه على اتخاذ اجراء هام ، إذ قرر استدعاء المسيو دى بلنيير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه، وقد كان خلال المدة السابقة يشغل وظيفة المراقب الفرنسى العام وقد عقب فريسينيه على استياء جرانفيل من هذا الاجراء بأنه « قد حان الوقت المـــلائم لاستبدال المسيو دى بلنيير برجل آخر بعيد عن التأثير فى الشئون المصرية تأثيراً سياسيا » (١) ثم زاد على ما تقدم قوله : « . . إن تدخل المراقب الفرنسى فى الشؤون السياسية طالما أدى إلى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل العام ، وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة فى الظروف الحاضرة » . ولقد كان هذا بمثابة إعلان صريح عن الخطة السياسية التى ينوى المسيو فريسينيه اتباعها .

ونظرا لما صارت عليه الأحداث فى مصر ، وجد فريسينيه أن ليس ثمت مناص من أن يختار أحد أمرين فاما أن يقبل التدخل التركى ، وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا فى العمل ، فاختار الأمر الثـــانى باعتباره أخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ أيما تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الأول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غمبتا ، وليس ثمت ريب فى أن ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماماً ، ومع ذلك ، فقد كان للمسيو فريسينيه أن يرجو أنه ما دام تدخل انجلترا سواء أكان صريحا أم وراء ستار التدخل التركى أمر لا مناص منه ، وما دامت سياستها كلها كانت ترمى إلى تلك الغاية، فإن فرنسا باشتراكها معها قد تنجح فى اعطاء هذا التدخل

---

(١) نقلا عن جريدة الأهرام ، العدد ١٣٣٠ الصادر فى ١٨٨٢/٢/٢٤ .

شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل إلى المسيو فريسينيه أن هذا يكون الفارق الجوهرى بين سياسة المسيو غمبتا وبين سياسته ، وهو الذى كان يرمى إلى أن تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

المظاهرة البحرية : أما « الشكل العديم الضرر نسبيا » الذى كان المسيو فريسينيه يريد أن يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى ، فهو أن ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج إلى الاسكندرية بحجة صيانة أرواح رعاياها فى الظاهر لتخويف الوزارة المصرية فى الحقيقة أو حملها على الاذعان ، وبذا تنتهى الأزمة ولا تكون هناك حاجة لأى عمل آخر .

وفى ١٢ مايو عقدت الوزارة الفرنسية اجتماعا فى قصر الاليزيه حصل فيه الاتفاق على نص التعليمات التى يجب ارسالها ـ كما قال فريسينيه إلى السفير الفرنسى الجديد فى لندن المسيو تيسو Tissot لمفاتحة الحكومة الانجليزية فى أمر هذه المظاهرة البحرية وقد اشتملت التعليمات على ما يأتى (٢) :

« قرر مجلس الوزراء (الفرنسى) فى هذا الصباح (١٢ مايو ١٨٨٢) بالاجماع وفوضنى فى ابلاغكم الاجراءات (أو الترتيبات Combinaissons) التالية التى تحدثت بصددها مع اللورد ليونس والتى أرجوكم أن تقترحوها فورا على اللورد جرانفيل :

١ — تبعث كل من فرنسا وانجلترا بست سفن حربية خفيفة بالدرجة التى تمكنها من دخول ميناء الاسكندرية . وفى وسع ثلاث من سفننا (أى

---

(١) ردذستين : تاريخ مصر . ص ٣٣ .

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان : ص ٢١٦ .

الفرنسية) . . أن تكون بالاسكندرية يوم الاثنين (١٥ مايو) والثلاث الباقيات يوم الأربعاء (١٧ مايو) أو الخميس (١٨ مايو) . . وعلاوة على ذلك ، سوف نبعث (أي فرنسا) بمركب خفيف إلى السويس على المنوال الذي يقترحه اللورد جرانفيل .

٢ — تبرق حكومتا باريس ولندن إلى سفيريهما في القسطنطينية لدعوة الباب العالي أن يمتنع في الوقت الحاضر عن كل تداخل أو تعرض في شئون مصر .

٣ — تبرق حكومتا باريس ولندن كذلك إلى سفرائهما لدى الدول الأربع العظمى لابلاغها بارسال السفن وارجائهـــا أن تبعث إلى سفرائها بالقسطنطينية بتعليمات مشابهة لتلك المرسلة إلى السفيرين الفرنسي والانجليزي .

٤ — تعتقد (أو تسلم) الحكومة الفرنسية بأنه في الظروف الفعلية الراهنة ، ولأخذها بعين الاعتبار لما فعله توفيق أخيرا بناء على نصح فرنسا وانجلترا (من حيث تعديل الحكم [1]) ، وتعتقد الوزارة الفرنسية أن الواجب بمعناه الدقيق ، يقتضي تأييد الخديو بكل ما تتحمله أو تستدعيه الظروف وعلى ذلك ، فنحن سوف نتعاون بأمانة ودون بطانة (أي نوايا باطنية) مع اللورد جرانفيل في هذا المعنى » .

٥ — ونحن مستمرون على معارضة تدخل تركي ، ولكننا لا نسمي تدخلا تلك الحالة التي سوف تعمل فيها القوات التركية في مصر بناء على دعوة منالها بذلك والتي سوف تعمل فيها القوات التركية تحت مراقبتنا لتحقيق غرض وتحت شروط نكون نحن أنفسنا قد حددناها .

٦ — وعلى ذلك فإنه في حالة ما إذا وجدنا بعد وصـــول سفننا إلى

---

(١) المقصود هنا تعديل حكم المجلس العسكري المعروف .

الاسكندرية ، أنه من المفيد انزال جنود إلى البر ، لا يكون اللجوء فى ذلك إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين ، ولكننا ندعو جنودا عثمانيين وفق الشروط الموضحة أعلاه .

٧ ـ تصدر تعليمات لقنصلينا العامين بأن لا يعترفا بغير سلطة توفيق سلطة شرعية ، وبعدم الدخول فى أية علاقات مع أية حكومة أخرى فعلية Covernement de Fait de Facto govert إلا من أجل تأمين رعايانا على سلامتهم » .

وقد وافقت الحكومة الانجليزية على هذا العرض .

ووصلت السفن فى ٢٠ مايو ، وعندما استفسر سنكفكس من فرسينيه عما يجب عليه أن يعمله بعد وصول السفن ، تلقى التعليمات الآتية : (١)

« يجب عليك أن تمتنع فى الوقت الحاضر عن الانشغال بالخطط التفصيلية . تجنب الإشارة إلى أى إجراءات معينة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجيش الذى قد يثيره ما قد يبدو موجهاً ضده . تصرف مع مالت وفقا للنقاط الآتية :

أولا : أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لا تهدفان بتدخلهما فى شئون مصر إلا المحافظة على الأحوال القائمة فيها ، وبالتالى إعادة سلطة الخديو التى هى من حقه ، والتى بدونها تتعرض الأحوال القائمة لتهديد مباشر .

ثانياً : أنصح الخديو بانتهاز الظروف المواتية ، كوصول السفن ، على سبيل المثال ، لإقالة الوزارة الحالية وتعيين وزارة جديدة يرأسها شريف باشا أو أى شخص يوحى بنفس الثقة .

ثالثاً : بإمكانك أن تفهم الأطراف المعنية ـ إذا ما سار كل شىء على

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المسألة المصرية ، ص٢١٢ .

ما يرام ـ أن الضباط الذين اشتركوا فى الحركة لن يضاروا فى أشخاصهم أو أملاكهم وأنهم يحتفظون برتبهم .

مذكرة مشتركة أخرى : ثم اشترك سنكفكس مع مالت فى تقديم مذكرة مشتركة أخرى فى ٢٥ مايو جاء فيها [1] :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتلو محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

١ ـ إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتاً من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

٢ ـ إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

٣ ـ استقالة الوزارة الحالية .

قد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما ، وبتفويض منهما ، ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها . وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-quo ، وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا

---

(١) القضية المصرية ، ص ٣ .

على حب الانتقام والتشفى ، فسيبذلان الجهد فى عفو عمومى من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وعندما سقطت وزارة البارودى وتألفت وزارة راغب أرسل سنكفكس إلى باريس يزكى عدم إقامة أية علاقات مع الوزارة الجديدة ، باستثناء ماتقتضيه الضرورة القصوى ، وفى هذه الحالة لا بد أن يكون الاتصال براغب شخصيا . وكان من رأيه استحالة سند راغب ، لأن معنى ذلك سند عرابى وإقرار الأمر الواقع والاعتراف بضعف الدولتين الغربيتين : لهذا زكى لحكومته التدخل العسكرى للقضاء على ما سماه « الطغيان العسكرى » ولاضعاف الحركة الاسلامية فى شمالى إفريقية ووضع حل نهائى للمسألة المصرية بالشكل الذى يؤدى تقوية هيبة فرنسا ونفوذها ، بالإضافة إلى تدعيم المراقبة ، وبذلك يمكن تحاشى احتمال عزلة فرنسا سواء فى مصر أم فى أوربا . وكان من رأيه أن انهيار نفوذ فرنسا فى مصر ، سيكون له أثر بعيد المدى يمتد من شواطىء سوريا إلى شواطىء الجزائر حيث يعتقد الناس أنها قد انسحبت أمام مغامر عربى ، مما يضعف مركزها ويغرى بتكرار ما حدث فى مصر فى تونس والجزائر حيث السكان أشد خطرا من المصريين ولكى يدعم سنكفكس وجهة نظره أخذ يهون من شأن الجيش المصرى ويؤكد أن عدم اتخاذ اجراءات حاسمة فى أسرع وقت من شأنه أن يؤدى إلى تقوية الجيش المصرى بازدياد عدد أفراده[1] .

كذلك أرسل فرسينيه إلى السفير الفرنسى بلندن يقول : « لم يعد من أمل فى حل سلمى بالضغط الأوربى القائم على وجود الأسطولين الفرنسى والانجليزى وعلى المساعى الطيبة التى يبذلها عمال الدولتين فى القاهرة » . واقترح فرسينيه أن يعقد مؤتمر دولى لحل المسألة المصرية ، وكان غرضه من هذا أن يحول بين انجلترا وبين

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : ، مصر المسألة المصرية ، ص ٢٣٤ .

الانفراد بالعمل ، فقد بات يتوجس خيفة من سياستها .

انسحاب فرنسا من التدخل العسكرى : ولما بدأت انجلترا تهيىء الجو لخلق الظروف التى تبرر التدخل المسلح فأرسل سيمور انذاره المعروف ، نجد أن فرسينيه يؤكد أن المعلومات التى لديه « لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأدميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها إنما كان عملا هجوميا لا دفاعيا » . وقرر كذلك أن « سد البوغاز لم يشرع فيه فى وقت من الأوقات[1] » . وقد أرسل الأدميرال الفرنسى كونراد إلى حكومته يصف تحرش سيمور ويذكر أنه لم يشاهد أى عملية فى الحصون .

وفى اليوم الرابع من شهر يولية أبلغ ليونس ، فرسينيه نبأ التعليمات التى أرسلت إلى سيمور قبل ذلك بيوم ، باستعمال القوة ضد قلاع الاسكندرية ، وسأل السفير فرسينيه عما إذا كانت فرنسا سترسل مثل هذه التعليمات إلى الأدميرال كونراد .

وعقد فرسينيه مجلس الوزراء ، ولم تكن فرنسا رسمت لنفسها خطة بشأن هذا التحدى المفاجىء ، ولم يدر بخلد فرسينيه أن تجرؤ انجلترا على هذا العمل مهما بلغ من تطلعها إلى الانفراد بضرب مصر ، وذلك لأن المؤتمر قائم فى الآستانة يدرس كيف يكون التدخل فى شئون مصر ، وكانت فرنسا تظن أنها بهذا المؤتمر الذى اقترحته ، قد أخذت السبيل على انجلترا فجعلت المسألة المصرية مسألة دولية . وكذلك كانت فرنسا مطمئنة إلى أن الظرف القاهر الذى أضافه دوفرين إلى مقترح السفير الايطالى لم يظهر بعد ، وليس فى شئون مصر ما يدعو

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى ، الزعيم المفترى عليه ، كتاب الهلال (٢٤٦) ، يوليه ١٩٧١ جـ ٢ ص ٤٦ .

إلى القلق، وقد كان فرسينيه يقظا إلى أن الانجليز يبالغون فى تصوير ما يزعمون من سوء الحال فى مصر [١] .

ولقد أبى الفرنسيون أن يشتركوا فى التدخل المسلح فعلا لأن فرسينيه كان قد أجاب على سؤال وجه إليه فى البرلمان بشأن الأسطول الفرنسى الموجود فى الاسكندرية فقال أنه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس إلا . ومع تكتمه ما سيتخذه من اجراءات ، قال : « غير أن هناك وسيلة واحدة أرفضها تلك هى تدخل فرنسا فى مصر حربيا » . وعلى ذلك أعلن اللورد ليونس أن الأميرال الفرنسى قد لا يستطيع أن يشترك مع الأميرال الانجليزى فى أن يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية [٢] .

وقرر مجلس الوزراء الفرنسى، لسوء حظ مصر، الامتناع عن مشاركة انجلترا فيما هى مقدمة عليه ، لأن هذا العمل يعد خروجا على مؤتمر الآستانة ، وهو يجر إلى اعتداء لا موجب له على مصر ولا يمكن عده عملا دفاعيا ، هذا إلى أن الحكومة لم تعرض الأمر على مجلس النواب الفرنسى ، ولا يمكنها أن تدخل فى حرب بدون إقرار هذا المجلس . وكتب دى فرسينيه إلى السفير الفرنسى بلندن ليبلغ الحكومة الانجليزية قرار مجلس الوزراء الفرنسى وأنه أرسل التعليمات إلى الأدميرال كنراد ، أنه إذا أصر القائد الانجليزى على ضرب الاسكندرية فعليه أن يغادر الاسكندرية بالأسطول الفرنسى ويرسو قرب بور سعيد .

وهكذا تخلى فرنسا السبيل لانجلترا لتنفرد بضرب مصر . وكم لحقت بمصر النكبات من جراء ضعف السياسة الفرنسية ، ولم تنس مصر أن فرنسا

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠٦ .

(٢) روذستين : تاريخ مصر . ص ٣٤٤ .

بعد أن شدت أزر محمد علي وأغرته زمنا بالوقوف فى وجه انجلترا ، تخلت عنه أمام تهديد بالمرستون وتركته ينهار وحده [١] .

والحق أن فرنسا كانت تفطن إلى أن انجلترا تريد أن تنفرد باحتلال مصر ولم تأنس فرنسا فى نفسها القوة لتناوىء انجلترا مناوأة فعلية خشية أن يدب الخلاف بينهما وألمانيا التى ضربتها تلك الضربة القاصمة منذ اثنتى عشر عاما فى حرب السبعين لم تزل لها بالمرصاد ، ولم يزل بسمارك يرمى إلى أضعاف فرنسا حتى لا تنهض من كبوتها فتثأر لما لحقها من هوان . ولهذا تغافلت فرنسا على كره منها ، وأفسحت السبيـــل لانجلترا ، فأضاعت بذلك جهودها الدبلوماسية الماضية جميعا فى عرقلة السياسة الانجليزية .

وقد تساءل ولاس : هل أصيبت فرنسا بشلل لخوفها من غزو ألمانى آخر أم أنها رأت تأجيل القيام بدور حتى تحين الفرصة [٢] ؟ لقد امتنعت فرنسا عن الاشتراك مع انجلترا فى إحتلال مصر — برغم أنها كانت تطمع فى ذلك التدخل معتقدة أنها ستنال جزءاً من الغنيمة ، وأخذت جرائدها تثنى على أعمال انجلترا أثر تغلبها على العرابيين وانتهاء الاضطرابات فى مصر [٣] . وقد قابل آدمز أحد التجار الفرنسيين فى الاسكندرية فقال له (أى التاجر) إنه سوف يكون آسفا لو انتهى الاحتـــلال الانجليزى لمصر على الرغم من كراهيتهم لأن تحتل انجلترا هذا المركز، وأنه يعتقد أن انجلترا لو تركت مصر فسوف يقوم المصريون بثورة جامحة ضد جميع الأوربيين [٤] . وأخذت الصحف المصرية تتحدث عن قرب عقد اتفاق بين انجلترا وفرنسا ووضع حد للتباعد بينهما ،

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى ... ، ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) سامى عزيز : الصحافة المصرية . . ص ١٩٩ .

(٣) سليم نقاش : مصر للمصريين ، ج ٦ ، ص ١٥٩ .

(4) Adams, Francis : The New Egypt p. 24.

وبذلك يتسنى للوزارة الفرنسية الوصول إلى اتفاق مع انجلترا تخول فرنسا بمقتضاه مركزا ممتازا فى مصر [١].

وتنتهز الأهرام فرصة سفر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إلى باريس فتؤكد أن بريطانيا تسعى لإيجاد طريق لحل المسألة المصرية تنطبق على مايناسب مصالح فرنسا الشرعية فى وادى النيل ، « إن قبول انجلترا وفرنسا بأمر عائد علينا بالصالح لا يصادف فى بقية الدول معارضة ، أما عدم اتفاق الدولتين ، فلا ينيلنا ما نتمنى » . وتنتهز الأهرام الفرصة ، فتتحدث عن أن المسألة المصرية إنما هى « مسألة أوربية عامة لا يسوغ حل اشكالها إلا باتفاق أوروبى عام » . ويسافر مديرها فى مايو لموافاة الجريدة بأنباء المؤتمر المزمع عقده « وأول المبادىء التى يبحثها ، إقامة مراقبة أوربية على المالية المصرية » ، فكأن الأهرام تعبر عما كانت فرنسا تحس به من خيبة أمل بعد أن عمل الاحتلال على انهاء المراقبة الثنائية وتعيين مستشار مالى انجليزى محل المراقبين الفرنسى و الانجليزى، ويجد صاحب الأهرام المناسبة أمامه للحديث عن محاولة « انجلترا تحويل الدول اللاتى لهن فى وادى النيل مصالح مهمة . ولما كانت الجمهورية الفرنسية أرجح الدول مصلحة فى القطر المصرى ، وهن وا كلات الأمر إليها ، فاختارتها انجلترا دون سواها وافتتحت معها المخابرات بشأن اقتراحاتها ، وأخذت فرنسا تناضل عن حقوقها وتدافع عن شئون بقية الدول. هذا ولفرنسا امتياز تخولها إياه طبيعة الأعمال المصرية لأرجحية مصلحتها فى مصر [٢] .

حادثة فاشودة: ولما اشتد التنافس بين انجلترا وفرنسا على اقتسام مناطق النفوذ فى

---

(١) سامى عزيز : الصحافة المصرية . . ص ١٩٩ .
(٢) المرجع السابق . ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

إفريقية ، اعتزمت فرنسا تجريد حملة لاحتلال مركز هام فى أعالى النيل ، وكانت ترمى بهذه الحملة إلى صد التيار الانجليزى فى باطن أفريقيا ، ثم إلى فتح باب للمسألة المصرية برمتها واجبار انجلترا على تنفيذ عهودها فى الجلاء عن مصر . ومن هنا فقد عهدت فرنسا فى سنة ١٨٩٦ إلى الكابتن «مارشان» بالزحف على فاشودة الواقعة على النيل واحتلالها ، وقد اختارت هذه النقطة لأهميتها من الوجهة الحربية والجغرافية ، فهى تعد مفتاح النيل الأعلى ، إذ تقع على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة إلى جنوب السودان وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل ، كنهر سوباط وبحر الزراف ، ومن يملكها يضمن النفوذ فى شمال السودان وجهات خط الاستواء (١) .

صدع الكابتن مارشان بأمر حكومته ، وسار على رأس كتيبة من الجند قاصداً فاشودة ، فقضى عامين فى طريقه إليها يعانى المشاق والمتاعب المضنية فى مجاهل أفريقية حتى بلغها واحتلها فى يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨ وكان احتلالها إيذانا بفتح باب المسألة المصرية (٢) .

ولما أدركت انجلترا غرض فرنسا من هذه الحملة ، بادرت إلى العمل لاجلائها عنها وكان تعليق « السير ادموند مونسون » السفير الانجليزى فى باريس على موقف الحكومة الفرنسية يتلخص فى قوله (٣) : «أن الأمة الفرنسية وحكومتها تدركان تماما أن إثارة الضجيج حول المسألة المصرية لا يأتى بأية فائدة ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن الفرنسيين سوف لا يثيرون زوبعة ضد الإحتلال البريطانى فى مصر ، سواء فى البرلمان الفرنسى أو صحافتهم » . ثم استطرد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال (٢٠) نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١

(٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٤٧٦

« مونسون » يقول : « ولكن فى حين أن الفرنسيين يحاولون « وهذا طبيعى جداً » إقامة الحجة « منطقيا » على أن الاحتلال يجب أن ينتهى من مصر ، فهم يدركون تماماً كذلك أن العمليات الأخيرة ، قد نجم منها ببساطة أن أشتدت قبضتنا على مصر ، وأن من المتعذر أن يتمثل المنطق الفرنسى « التطبيق العملى » (أو الممارسة) البريطانى » .

وظهرت انجلترا — مؤقتاً — بمظهر المدافع عن مصر المؤيد لها ، فاعترضت باسمها على هـــذه الحملة ، واحتجت عليها باعتبار أن فاشودة أرض مصرية ، وسار اليها اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى وقتئذ على رأس قوة مؤلفة من ١٨٠٠ جندى مصرى ومائة جندى انجليزى ، فوصلها فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وهناك التقى بالكابتن مارشان ، واحتج على إحتلاله بلداً مصريا ورفعه العلم الفرنسى « على أملاك الخديو » ، وأبلغه أن هـــذا الاحتلال يعد انتهاكا لحقوق مصر ، وأنه قد جاء ليرفع العلم المصرى على فاشوده . وكان مارشان يعلم أن لا قبل له بمقاومة القوة المصرية التى جاءت لاجلائه عنها إذ لم يكن لديه سوى تسعة ضباط فرنسيين ومائة وعشرين جنديا من أهالى السنغال ، فلم يقاوم ، ورفع المصريون عليها العلم المصرى .

واشتدت الأزمة السياسية بين انجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان الظن أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح باب المسألة المصرية ، وتضطر انجلترا إلى الجلاء عن مصر ، مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة ، ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب ، إذ لم تتقدم حليفتها الروسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر إنجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه .

وفى مصر، كان طبيعيا أن تثير الصحف الفرنسية المحلية المناوئة للاحتلال (مثل لو كوريبه دوريان ، Le Courier d'Orient وايكو درويان L'Ecko d'Orient حملة كبيرة على الانجليز بسبب حادث فاشودة . وكانت النغمة التى ضربت عليها هذه الصحف،أن مصر تنازلت عن حقوقها فى السيادة على السودان عقب وبسبب ثورة المهدى . وقالت صحيفة لو كوريبه دوريان أن مصر عندما أخلت السودان لم تـكن تنوى العودة إليه ، وان انجلترا لاحق لها فى مطالبة البعثة الفرنسية أن تنسحب من فاشودة . ثم راحت هذه الصحيفة تناقش ما يأخذ به الفرنسيون من أن مصر فقدت حقوقها على السودان منذ ثورة المهدى ، فقالت أن المطالبة بانسحاب « مارشان » لو أنها أتت من جانب الخديو أو السلطان العثمانى ، لـكان ممكنا أن يكون هذا محل بحث أو اعتبار حيث أن للخديو وللسلطان الصفة التى تخولهما التدخل فى هذه المسألة[(١)] .

وأما الخلاف الذى أثاره حادث فاشودة بين انجلترا وفرنسا ،فقد أمكن تسويته فى ٢١ مارس ١٨٩٩ بالاتفاق على إصدار تصريح انجليزى — فرنسى يدخل تعديلا مكملا على المادة الرابعة من إتفاق ١٤ يونية سنة ١٨٩٨ الخاص بتحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الانجليز والفرنسيين الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من نهر النيجر . وقد وقع على هذا التصريح كل من اللورد سالسبورى عن إنجلترا ، وبول كامبو Paul Cambon السفير الفرنسى فى لندن . وبمقتضاه فيما يتعلق بالسودان ، خرج حوض بحر الغزال وبحر العرب بأجمعه بما فى ذلك دار فرتيت ودارفور من دائرة النفوذ الفرنسى[(٢)] .

---

(١) المرجع السابق . ص ٤٨٥ .

(٢) المرجع السابق . ص ٤٨٢ .

الإتفاق الودى : وقد وجدت فرنسا أثناء هذه الأزمة أنه لا يمكنها الاعتماد على التحالف الروسى، ولا يمكنها مناضلة انجلترا، فقد ثبت لدى الحكومة الفرنسية أن البحرية الانجليزية فى البحر المتوسط تتفوق تفوقا تاما على البحرية الفرنسية، ووجدت انجلترا أن مصلحتها إصلاح علاقاتها بفرنسا لتأمين مركزها فى مصر وقناة السويس نهائيا، فلقد كانت فرنسا وحليفتها الروسيا هما الدولتـــان الوحيدتان اللتان ناوءتا بكل شدة إستمرار الإحتلال البريطانى فى مصر وسيطرة البريطانيين على قناة السويس. والأعضاء الفرنسيون فى مجلس إدارة شركة القناة هم الذين أثاروا ما استطاعوا من عقبات فى وجه العمليات الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢، وأما بقية الدول فلم تثر معارضة حقيقيـة. لذا حاول الإنجليز تسوية علاقاتهم مع فرنسا نهائيا، اذ ما قيمة قناة السويس من الناحيـــة الاستراتيجية إذا استطاع الفرنسيون بمعاونة حلف خارجى قطع الطرق البحرية فى الجزء الغربى للبحر الأبيض المتوسط، فهم كانوا مسيطرين على تونس والجزائر، ونفوذهم فى مراكش، كان كبيرا[1].

ولما توفيت « فيكتوريا » ملكة بريطانية، ترقب الوزير الفرنسى دلكاسيه اعتلاء ابنها البكر إدوارد العرش، إذ كانت تغمر إدوارد السابع رغبة صحيحة لا زيف فيها فى أن تكون علاقات إنجلترا ودية صافية مع العالم أجمع. وكان يصبو إلى أن تكون علاقته ودية مع فرنسا على الأخص رغم مقتها الشديد للانجليز. فقد كان كثيرا ما يلهو ويطرب فى باريس لما كان أمير ويلز، واتخذ له أصدقاء فرنسيين كثيرين، فلم تكن الحكومة البريطانية

---

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس . ص ١١٠ .

فى معاملاتها مع فرنسا لترغب فى سفير يحمل إليها نواياها الطيبة ومقاصدها الودية خير من مليكها[1] .

غير أن من الخطأ أن نعزو إلى إدوارد السابع (١٩٠١ — ١٩١٠) إحداثه إنقلابا دبلوماسيا كان فى الواقع من عمل وزارة بلفور (١٩٠٢ — ١٩٠٥) وكذلك مساعى اللورد كرومر فى مصر الذى كان مدركا لأهمية الاتفاق مع فرنسا كسلاح هام لضرب الحركة الوطنية المصرية التى كانت تعتمد على التأييد الفرنسى كثيرا . ولقد عاون الملك فقط فى بناء الإتفاق الودى Entente Cordiale مع فرنسا ، ولكنه لم يخلقه ، فإن زيارته الرسمية لباريس سنة ١٩٠٣ أزالت العداوة بين البلدين وولدت الحماسة ، ولكن « الإتفاق الودى » يعود فى الحقيقة — كما بينا — إلى أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية كانتا قد أدركتا أنهما فى مركز يسمح لهما بابرام صفقة إستعمارية رابحة لكلتيهما .

وكان الجزء الخاص بمصر هو أهم نصوص هذا الاتفاق الذى أبرم فى ٨ بريل سنة ١٩٠٤ ، فقد تعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها « بأن لا تعرقل عمل انجلترا فى هذه البلاد لا بطلب تحديد أجل للاحتلال البريطانى ولا بأى صورة أخرى » . وهذا الالتزام من جانب الحكومة الفرنسية مقابل التزام الحكومة البريطانية أن لا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش . وتعهدت الحكومة الفرنسية بأن توافق على مشروع الدكريتو الخديوى المرافق للاتفاق ، والمحتوى على الضمانات التى رؤيت ضرورية لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصرى . وأهم هذه الضمانات تخصيص ضرائب الأطيان لخدمة الدين العام بدلا من الايرادات

---

(١) فيشر : تاريخ أوربا فى العصر الحديث . ص ٤٢١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٨٠ — ٨١

المختلفة التى كانت مخصصة لها من قبل واتفقت الدولتان على بقاء إدارة الآثار المصرية مسندة إلى عالم فرنسى، وتتمتع المدارس الفرنسية فى مصر بنفس الحرية التى تمتعت بها فى الماضى ، وصرحت الحكومة الإنجليزية فى الإتفاق بأنها تستعمل نفوذها لكيلا تكون حالة الموظفين الفرنسيين الموجودة فى خدمة الحكومة المصرية دون حالة الموظفين الانجليز بها .

بعد الحرب : وشكل هذا الاتفاق سياسة فرنسا بمصر حتى نهاية الفترة . وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ ذهب اسماعيل صدقى بوصفه عضوياً بارزاً فى الوفد فى زيارة ودية لوزارة الخارجية الفرنسية وتحدث عن القضية المصرية ، فأفهم بطريقة لا تقبل الجدل أن من العبث بذل أية جهود لصالح القضية المصرية فى فرنسا ، وأنه يجدر بالمصريين أن يتوجهوا بمطالبهم إلى الحكومة الإنجليزية التى اعترفت فرنسا بحمايتها على مصر .

ولم يكتف الإنجليز بهذا الحصار المضروب على الوفد ، فراح سفيرهم فى باريس يطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية أن توحى إلى الصحف تذكيراً بأن فرنسا اعترفت سنة ١٩١٤ بحماية انجلترا على مصر . ورأى الصحفيون الفرنسيون أن الخبر قديم ، ولكن الانجليز أصروا على طلبهم لما له من أهمية عظمى فى الظروف القائمة . وكان أن بعثت وزارة الخارجية الفرنسية بالمذكرة الآتية إلى الصحف لنشرها :

« تم أخيراً اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية الإنجليزية اعترافاً رسمياً ، وقد سبق لفرنسا أن اعترفت فى ديسمبر سنة ١٩١٤ بإعلان انجلترا حمايتها على مصر ، كما اعترفت انجلترا بحماية فرنسا على مراكش وذلك فى

نطاق الاتفاق الودى المعقود بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ » . واستطردت المذكرة تقول « أن هذا الاعتراف المزدوج لا ينهى نظام الامتيازات الأجنبية فى كل من مراكش ومصر ، ولكنه يمهد لإلغاء هذا النظام بعد أن قامت فى البلدين محاكم أوربية . وتجرى فى الوقت الحاضر مفاوضات بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لإلغاء هذا النظام (الامتيازات) ، وتحديد النظم القضائية التى يخضع لها الانجليز فى مراكش والفرنسيون فى مصر . . »[1] .

وكان لفرنسا مندوب فى القاهرة ، مسيو Viyssie . مدير شركة هافاس وكان قد سافر إلى باريس فى مارس سنة ١٩١٩ ، وفى جعبته الكثير من الوثائق والمستندات المؤيدة للمطالب المصرية لعرضها على الرأى العام ، ولم تكن انجلترا ترضى عن عمل كهذا ، فلجأت إلى وزارة الخارجية الفرنسية واستدعت الرجل إلى كاى دور ساى (مقر وزارة الخارجية الفرنسية) ، وأمر بالعودة إلى مقر عمله فوراً . وكان فى الوقت نفسه صاحب جريدة جورنال دى كير التى تصدر فى القاهرة ، وكانت فيما تنشره تساند القضية المصرية وتنكر شرعية الحماية الإنجليزية المفروضة على مصر ، فأفهمته حكومته أن هذا العمل يتنافى مع المصالح الفرنسية ، واستمرت دار الحماية فى مصر تضيق عليه الخناق إلى أن باع جريدته لآخرين .

على أن القضية المصرية وجدت من يناصرها فى فرنسا بين الكثيرين من أهل العلم والأدب والسياسة مثل أناتول فرانس الذى قال أن العدل يقضى بأن يكون العالم معترفاً لمصر بجميلها وفضلها على المدنية وأن مبادىء ويلسون قد طويت وتلاشت أمام مطامع الطامعين تحت ستار العدالة ، ورجا فى رسالة له

---

(١) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ١٩٦٩ ، ص ٤١٣ .

أن يتحرك صوت مصر لدعوة الضمير العالمى ليقف صفاً واحداً فى مواجهة الظلم ثم قال : « إن مصر أكبر ضحية للسلام[(١)] » .

الولايات المتحدة الامريكية

ولم يكن للولايات المتحدة تأثير كبير فى مجرى الأحداث فى مصر ، فقد كانت تقف موقفاً انعزالياً وسلبياً من العالم حتى الحرب العالمية الأولى ،وقد بدأ اتصالها بأحداث مصر عندما زار رئيسها « روزفلت » مصر سنة ١٩١٠ وألقى خطبة أحدثت ضجة كبيرة ، وتتلخص الخطوط العريضة لهذه الخطبة فيما يلى[(٢)] :

١ — أن مركز انجلترا فى مصر هو مركز الموجه لما فيه خير الحضارة .

٢ — أن الوضع الحالى فى مصر ، بما فيه من قلاقل واضطرابات ، تهديد للامبراطورية وللحضارة .

٣ —أن أخطاءنا (الانجليز) تكمن فى أننا منحنا الوطنيين أكثر مما يستحقون .

٤ — انعدام أى إحساس بالعدل فى موقف الوطنيين من مقتل بطرس غالى مما يؤكد عدم أحقية البلاد للحكم الذاتى بأى صورة من صوره .

٥ — الواجب على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للاضطرابات الحالية (سنة ١٩١٠) .

٦ — تدخلات انجلترا فى مصر منذ ٢٨ عاماً ومساعدتها لها ضرورية ضرورة مطلقة .

---

(١) المرجع السابق . ص ٤١٤ .

(2) Alexander J. The Truth aoubt Egypt, Cassell and Company, London, 1911, pp. 44, & 354.

٧ — من الضرورى لإنجلترا أن تحدد الآن ماذا كانت ستستمر فى توجيهها لشئون مصر أم لا .

٨ — استحالة منح الحكم لأى بلد يتخذ من الاغتيال أساساً لسياسته .

٩ — الشعب المصرى استفاد من الحكم البريطانى وهناك استحالة فى أن يتمتع المصريون بالاستقلال إلى الأبد .

ولكى يتبين لنا مدى الاستفزاز الذى تضمنه كلامه ، نقرأ السطور الآتية لخطبته التى ألقاها فى قصر بلدية لندن يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل سنة ١٩١٠ ، إذ جاء فيها عن مصر[١] .

« . . لقد أعطيتم مصر أحسن حكومة حكمت عليها منذ ألفى سنة على الأقل ، بل أعطيتموها أحسن حكومة حكمت عليها طول دهرها . . على أن الحوادث الحديثة ، ولا سيما ما حدث منها وقت مقتل بطرس باشا منذ ثلاثة أشهر ، وبعد قتله ، قد دلت على أنكم أخطأتم فى بعض الأمور الجوهرية والواجب عليكم أن تصلحوا أخطاءكم . هذا الخطأ نتج عن سعيكم فى أن تعملوا لخير المصريين أنفسهم أكثر مما يلزم ، لا أقل مما يلزم . على أنه ينبغى لسوء الحظ لكل من قيض له منا أن يعامل أقواماً غير متمدينة وخصوصاً الأقوام المتعصبة أن يتذكر أن الضعف والتهيب ورقة القلب والعواطف فى مركز كمركزكم فى مصر يمكن أن تؤدى إلى ضرر أعظم من الظلم والجور ، إذ رقة القلب والحنو هما أضعف قصبة مرضوضة يمكن للعدل والاستقامة الاعتماد عليها » .

وكان من الطبيعى أن تشد هذه الخطبة من أزر انجلترا وكانت الأصوات

(١) المقطم فى ٧/٦/١٩١٠ ، العدد ٦٤٤٤ .

التى كانت تؤيدها ذلك الوقت ، فقد حدثت مناقشات طويلة فى مجلس العموم فى الثالث عشر من يونية سنة ١٩١٠(١) حول المسألة المصرية ، وأكدت كل الخطب التى ألقيت ،رغبة الانجليز فى استمرار الاحتلال ، وبعد أن كانت انجلترا تصرح بأنها لن تبقى فى مصر وستجلو عنها فى القريب عند ما تستتب الأمور (!!) ، وقف السير إدوارد جراى فى ٢٢ يولية من نفس العام يعلن أن انجلترا لا يمكن أن تتخلى عن مصر .

وكتبت الأهرام (!!) معلقة على ذلك تقول أن الاضطرابات الحالية فى مصر يجب أن تتوقف وأن المصريين يجب أن يعلموا أن الدستور أمر مستحيل طالما كان الجهلة يواصلون أعمالهم فى مصر . وكتبت (الوطن) تقول: أننا نعلم من هو المجرم الذى جعل الإحتلال يتخذ هذا الموقف العدائى بعد أن كان عطوفا على مصر (!!) ، وأنه ليس هناك أمة فى صبر أمة الانجليز وأنهم قد تحملوا طويلا أعمال المتطرفين هنا فى مصر ، ولكن للصبر حدود ، وقد جاء الوقت ليعلم هؤلاء كيف يسلكون .

وقبل أن يغادر الرجل مصر ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وقررت الاحتجاج على إدارة الجامعة التى سمحت لروزفلت بالقاء خطبته ، وقررت إرسال احتجاج إليه شخصياً وإلى الجرائد الأمريكية الكبرى . وفى نفس الوقت ألقى « على فهمى كامل » خطبة فى « البيلون باسك » أعقبها خروج المجتمعين فى مظاهرة إلى شبرد حيث الرجل هاتفين بسقوطه . أما حزب الأمة فقد أصدر من صحيفته ملحقاً خاصاً يتضمن نص الخطبة ، وفى اليوم التالى ألقى أحمد لطفى السيد خطبته فى قاعة سينما « باتيه » يفند فيه ماجاء فى خطبة روزفلت ، ثم خطب مرقص فهمى فى ٣ أبريل فى إدارة الجريدة ليقدم

(١) Aelxander. op. cit, p. 354.

رداً آخر على الخطبة . بل أن حزب الاصلاح لم يتمالك نفسه من الاشتراك فى الحملة ضد روزفلت[1] .

وتبارى الشعراء فى الهجوم ، فحافظ ابراهيم يقول[2] :

يانصير الضعيف ما لك تطرى خطة القوم بعد ذاك النكير ؟
لم تطيقوا جوازهم ، بل أقمتم فى حماكم من دونهم ألف سور
أنت تطريهم وتثنى عليهم نائماً آمناً وراء البحور
ليت شعرى أكنت تدعو إليهم يوم كانوا على تخوم الثغور ؟
يوم كانوا قذى بعين « نيويور ك » وداء مستحكماً فى الصدور
يوم نادى « واشنجتون » فلبا ه من النيل كل ليث هصور
يوم سجلتم على صفحات الد هر تاريخ مجدكم بالنور
ووثبتم إلى الحياة وثوبا ونفضتم عنكم تراب القبور
إنما النيل و « المسسبى » صنوا ن هما حليتان المعمور
وعجيب يفوز هذا باطلا ق وهذا فى ذلة المأسور

وقال أحمد نسيم :

برح الخفاء وبان روزفلت لنا من أبغض الأعداء لا الأحباب
برح الخفاء فلا تكونوا أمة تدع الدخيل بعضها بالناب
أياكم أن تركنوا لزخارف تثنيكم عن مجلس النواب
إنى أرى الدستور يخطر بينكم لا تتركوه فإنه بالباب[3]

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر (١٨٨٢ — ١٩١٤) ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٢١٠ .
(٢) محمد سيد كيلانى : فصول ممتعة ، ص ١٢٣
(٣) المرجع السابق . ص ٢٦ .

وقال على الغاياتى :

لعمرك لست بالرجل الهمام إذا عد الهمام من الكرام
كرام الناس أصدقهم حديثاً وأبعد عن أكاذيب اللئام
فمالك لم تقم بالفصل إلا اتسمعنا أباطيل الكلام

وكان للمبادىء التى نادى بها ويلسون فى أواخر الحرب العالمية الأولى آثاراً هامة على الحركة الوطنية فى مصر ، فقد كانت تقوم على الحرية وحق تقرير المصير ، فقد قال فى رسالته إلى مجلس الشيوخ فى يناير سنة ١٩١٧: « والرأى عندى أن تتفق الامم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء الأرض ، فلا يصبح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وإنما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »(١) .

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن مبادئه الأربعة عشر التى كان مفروضا أن تتخذ أساساً لمفاوضات الصلح وعقد معاهدة السلام وهى :

١ — اتباع الدبلوماسية العلنية لعقد معاهدات علنية .

٢ — احترام حرية البحار فى السلم والحرب .

٣ — إزالة الحواجز الاقتصادية وإقامة المساواة وحرية التجارة بين جميع الشعوب .

٤ — خفض التسليح إلى القدر الكافى للمحافظة على الأمن الداخلى .

٥ — تسوية المنافسات الاستعمارية مع مراعاة رغبات السكان ومصالحهم.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ،ثورة سنة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٥٨

٦ — الجلاء عن الأراضى الروسية وردها إلى روسيا وإطلاق حريتها فى تقرير سياستها القومية وتطورها السياسى.

٧ — المحافظة على سيادة بلجيكا والجلاء عن أراضيها .

٨ — الجلاء عن فرنسا والمحافظة على سيادتها وتسوية مسألة الألزاس واللورين .

٩ — تعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع توزيع القوميات الإيطالية .

١٠ — حق تقرير المصير لشعوب النمسا والمجر .

١١ — تعديل الحدود فى شبه جزيرة البلقان بما يتفق مع الأوضاع التاريخية وتوزيع القوميات .

١٢ — حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لحكم الأتراك وتقرير حرية الملاحة فى مضيق الدردنيل طبقاً لضمانات دولية .

١٣ ـ تقرير استقلال بولندا ومنحها منفذاً إلى البحر طبقا لمعاهدات دولية

١٤ ـ إنشاء جمعية عامة للامم بموجب مواثيق خاصة تضمن الاستقلال السياسى لجميع الدول الكبيرة والصغيرة (١)

وفى الوقت الذى نادى فيه ويلسون بهذه المبادىء نجد أنه يوجه ضربة شديدة إلى الحركة الوطنية المصرية باعترافه بالحماية البريطانيـة ، إذ أن ذلك الاعتراف شد من أزر انجلترا فى مصر وأشعر المصريين الذين توقعوا الخير من هذه المبادىء ، أن المسألة لا تعدو أن تكون كلاما بالنسبة لمصر ، ففى اليوم الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩١٩ ، نشرت الجرائد ما يلى :

دار الحماية . القاهرة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ .

---

(١) الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠١ — ١٠٢ .

تلقى فخامة نائب الملك الخاص الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل الجنرال لدولة الولايات المتحدة فى القطر المصرى وهو[1] :

وكالة أمريكا السياسية وقنصلياتها الجنرالية .

القاهرة مصر فى ٢٢ أبريل ١٩١٩

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أقول أن حكومتى أمرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى ، وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فى ما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا القرار .

وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى ، ولكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل سعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء إلى العنف .

وتفضل يا صاحب الفخامة بقبول تأكيدات فائق إحترامى

الامضاء همسون جارى

وإذا كان هذا هو الموقف « الرسمى » لحكومة الولايات المتحدة ، فان الوفد استطاع أن يقنع بعض أحرار الأمريكان بعدالة المطالب المصرية فى الاستقلال ، فقام هؤلاء بدعاية كان لها أثر لا ينكر ، وكان على رأس هؤلاء

(١) المقطم فى ١٩١٩/٤/٢٣ ، العدد ٩١٥٢ ؛

المستر جوزيف فولك ، الذي كان حاكما لولاية « ميسوري » ومستشارا قانونيا لوزارة الخارجية الأمريكية ، وكانت له شهرة واسعة رشحته للرياسة سنة ١٩٠٨ .

وكان الشعب الأمريكي قد أدرك بعد الحرب أنه قد غرر به ، وأنه إنما اشترك في الحرب لإنقاذ الدول الاستعمارية، وضمان ممتلكاتها وزيادتها ،وقد عبر عن روح النقمة التي انتشرت بين الأمريكيين ، السناتور « بوراه » في خطاب له في مجلس الشيوخ الأمريكي قاله فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التي كان الرئيس يعتزم تقديمها إلى العالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادىء الإنسانية التي يعتنقها الرئيس الأمريكي ، وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبدأ شرير من مبادىء النظم السياسية الأوربية . أنها تضع تحت أقدام القوة الغاشمة ملايين الأفراد المقهورين ، وتنكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هي المعاهدة التي استعاضت بها أوربا عن المعاهدة التي وعدت بها أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع[1] » .

لقد كان الشعب الأمريكي ومجلس الشيوخ الأمريكي يجهلان المسألة المصرية جهلا تاما عندما تقدم فولك في ٢٥ أغسطس وألقى خطابا أظهر فيه عدالة القضية المصرية تفصيلا . ثم اتصل كذلك بعدد من أعضاء المجلس وأقنعهم بوجهة نظره . وكان المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ يظن في بداية الأمر أنه ليس من المتيسر عمل شيء ، ولكنه اجتمع به عدة مرات كانت نتيجتها اقناعه بضرورة تأييد القضية المصرية وقد دافع عنها بهمة زائدة منذ ذلك الحين وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية ترى مثل رأيه أيضا .

(١) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢١٢ .

ولما عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ لأول مرة فى نوفمبر سنة ١٩١٩ قدم المستر أوين عضو المجلس التحفظ الآتى : « المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر ، الحماية التى تعترف بها ألمانيا ، ليست سوى وسيلة بواسطتها تنقل سيادة تركيا الأسمية على مصر إلى الشعب المصرى .... ولا تعد حرمانا للشعب المصرى من أى حقوق من حقوقه فى الحكم الذاتى » . وقد وافق ٣٧ عضوا على هذا التحفظ ورفضه ٤٦ عضوا .

كذلك قام فولك بالعديد من الاتصالات مع وزارة الخارجية الأمريكية ، كان نتيجتهـــا الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » إلى المستر أوين بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقول فيه أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشئون المصرية إلا على النحو الذى ورد فى الإعلان الذى أبلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأن الولايات المتحدة توقعت أن بريطانيا العظمى ستنفذ التأكيدات التى أعطاها ملك انجلترا جورج الخامس لسلطان مصر الســـــابق فى خطابه الذى نشرته جريدة التيمس فى ٢١ / ١٢ / ١٩١٤[1] .

ويدل التصريح الذى أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجيـــة الأمريكية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ دلالة واضحة على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط ، إذ السبب الذى ذكر فى إعلانها ، أن تركيا اعتدت على مصر ، فتحتم على بريطانيا أن تتولى حماية الشعب المصرى (II) .

وعرضت المعاهدة ثانية على مجلس الشيوخ فى شهر فبراير ، فقدم المستر أوين التحفظ التالى : « تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار إليها فى القسم

---

(١) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٠٦ .

السادس من المعاهدة ... ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب » .

الصهيونية

ومن العوامل التى مهدت للاحتلال البريطانى ، عامل هام لا يجوز اهماله عند تقدير الواقع فى كل مسألة خطيرة ولا سيما المسألة المصرية ، وهو عامل « الصهيونية » التى تسمى أحيانا باليهودية الدولية . وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام فى سياسة العالم كأنه « هيئة منظمة » تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون فى عواصم مختلفة ويصدرون فى كل اجتماع قرارا يتبع إلى موعد الاجتماع التالى ، ويوشك أن تنطبق الحوادث فى هذه الفترة حرفا حرفا على ما رسموه ورتبوه .

ونحن لم نعرف دليلا قاطعا يثبت وجود هذه الهيئة من الشيوخ المحنكين والرؤساء والطاعنين الذى لا يعلم أحد كيف يقع عليهم الاختيار وكيف تنعقد لهم طاعة الملايين فى أقطار الأرض ، ولكننا نحسب أن الحوادث التى يذكرها أولئك المؤرخون لا تستلزم تفسيرها بوجود تلك الهيئة المختارة ، وأن التدبير المقصود يمكن أن يتم بما بين أقطاب الصهيونية من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار فى جميع جهات العالم التى تفتح لهم منافذ الفرصة فى أمكنة متعددة مع اشتغالهم جميعا بأسواق المال والتجارة التى تتصل سرا وجهراً بمسائل السياسة[1] .

وسنرى فيما يلى مثالا « للتدبير » الذى يتم فى حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق ، فيظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضعها أناس متفاهمون

---

(١) عباس محمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الاسكندرية . ص ٨٠

وأملوها على اتباع يدينون لهم بصدق الطاعة واخلاص النية ، ولا تفاهم هناك في الحقيقة ولا املاء .

اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية على مصر ، أن يهوديا فرنسيا أذاع في باريس خطابا إلى قومه يدعوهم فيه إلى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين في أنحاء العالم ، ويكون اجتماعه الأول في باريس لتقديم طلب إلى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعدهم على رد وطنهم القديم ويشفعون هذا الطلب بالسعي في الآستانة لاقناع السلطان العثماني بقبوله . وقد جاء في ذلك الخطاب أن البلاد التي يريدونها تشمل الوجه البحري في مصر إلى عكا والبحر الميت وشواطىء البحر الأحمر ، وهي رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية . نقل سوكولوف Sokolow هذا الخطاب في كتابه عن تاريخ الصهيونية منذ سنة ١٦٠٠ ألى سنة ١٩١٨ ، ونقل معه التصريح الذي أعلنه نابليون في الصحيفة الرسمية بعد ذلك بسنة واحدة ودعا فيه يهود أفريقية وآسيا إلى موافاة جيشه ليدخل بهم في ظل رايته إلى مملكة « أورشليم »[1] .

وكما أتفق في سنة الحملة الفرنسية توجيه تلك الدعوة ، اتفق كذلك في سنة الاحتلال البريطاني / ١٨٨٢ أن جماعة باسم « بيت يعقوب تعالوا نذهب » تألفت في الآستانة لاستئناف المساعي حيث انتهى بها موسى حاييم مونتفيور[2] وكان أثنان من الأنجليز المسيحيين ، هما اللورد شافتسبري والمستر لورنس

---

(١) المرجع السابق . ص ٨١ .

(٢) يهودي متجنس بالجنسية الانجليزية اشتغل بالتجارة في الشرق ، وكانت له معرفة بمحمد علي . وقد كتب في مذكراته في ١٨٣٩/٥/٢٤ « أنه سيطلب من محمد علي أن يؤجر له اقليما يزرعه من أرض فلسطين ويؤلف لاستغلاله شركة انجليزية تؤدي أجرته مدة خمسين سنة » .

أولفانت يبذلان المال لتوسيع الأرض التى يزرعها اليهود فى فلسطين .

وفى عام ١٩٠٢ ، دخلت الصهيونية العالمية فى مباحثات مع الحكومة الإنجليزية ، بقصد اقناعها بالموافقة على منحها جزءاً من شبه جزيرة سيناء لتقيم عليه « الوطن القومى » . ولعلها اختارت ذلك لأن سيناء كانت جزءاً من مصر التى تحتلها انجلترا وأن سيناء — بالنسبة للصهيونية — تعتبر أقرب مكان لفلسطين يقع تحت النفوذ البريطانى ، وأقرب نقطة للوثوب على فلسطين حين تأتى الفرصة . وكذلك فان هذا المكان يرتبط فى نفوسهم بذكريات دينية عميقة(١) .

وكان المسئولون فى بريطانيا فى ذلك الوقت مستعدين لسماع مطالب الصهيونية ، فعلى أثر المذابح التى راح ضحيتها آلاف اليهود فى أوربا ، هاجر كثير منهم إلى بريطانيا ، وأحست بريطانيا بضغط هذا العدد المتزايد من اليهود عليها وما يجره ذلك من مشكلات أهمها المشكلات الاقتصادية . ولهذا وجهت اللجنة الملكية البريطانية الخاصة بهجرة الأجانب دعوة فى ١٩٠٢/١٠/٢٢ إلى هرتزل باعتباره زعيم الصهيونية ليعرض عليها ما يراه كفيلا بحل مسألة الهجرة اليهودية المتزايدة إلى بريطانيا .

وقد وصل هرتزل إلى بريطانيا ، وقابل عدداً كبيرا من المسئولين البريطانيين ، من بينهم بعض اليهود الانجليز المتعاطفين مع الصهيونية والمتتبعين سيرتها ، وقد أسفرت مقابلاته مع جوزيف تشمبرلن وزير المستعمرات واللورد لانسيدون وزير الخارجية عن مشروع عرف باسم « مشروع العريش » يقضى بمنح اليهود حق امتياز على الأراضى الواقعة فى شبه جزيرة سيناء والتى تحيط بمنطقة العريش فى مساحة تبلغ ٦٣٠ ميلا مربعا .

---

(١) أحمد محمد غنيم واحمد أبوكف : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ ، ص ١٥ .

ووصلت إلى مصر لجنـــة عرفت باسم « اللجنة الصهيونية » كان هرتزل ضمن أعضائها ، وقابلت اللورد كرومر الذى أتفق معها على تقديم المشروع للخديو . وما أن وافق الخديو عباس حلمى مبدئيا على المشروع حتى أرسل كرومر مندوبا عنه للاشتراك مع اللجنة الصهيونية التى ذهبت إلى العريش لدراسة المنطقة على الطبيعة والبحث فى مدى إمكانياتها وملاءمتها للاستيطان الجماعى[1] .

وكان من المقرر إذا ما أسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة ، أن يحصل الصهيونيون على امتياز إدارتها إدارة ذاتية تحت السيادة البريطانية لمدة ٩٩ عاما .

وفى ربيع عام ١٩٠٣ عادت البعثة من منطقة العريش إلى القاهرة بنتائج مباشرة . وذهب هرتزل وهو مملوء بالأمل ، تشجعه وعود المساعدة التى مناه بها عدد ليس بقليل من الماليين اليهود المقيمين فى القطر المصري وخاصة فى الإسكندرية . وتحدد موعد لمقابلة كرومر ، وذهب هرتزل اليه وهو يفرك يديه من السرور ، ولـكن فجأة أعلنت الحـكومة المصرية أنها سوف تعيد النظر فى الأمر ، ثم قررت أنها لا تستطيع منح هذا الامتياز للصهيونيين على أساس أن المنطقة المقترح استيطانها جرداء قاحلة ليس بها ماء ، وهى قطعا ستحتاج إلى مياه النيل فى وقت تحتاج فيه البلاد أشد الحاجة إلى كل قطرة من قطرات مياهها . ووقفت المباحثات لأن انجلترا لقيت معارضة مصرية .

وقد شهدت الإسكندرية حلقات متعددة فى سلسلة النشاط الصهيونى ، ففى سنة ١٩٠٨ أسس عدد من يهود المدينة جمعية صغيرة باسم « بنى صهيون » أعلنت بصراحة تبنيها لبرنامج مؤتمر بال وترأس هذه الجمعية الدكتور دافيد

---

(١) المرجع السابق . ص ١٧ .

ولم ينقض عام على تأسيس هذه الجمعية ، حتى قامت إلى جانبها جمعية ثانية ضمت عددا من يهود المدينة القادمين من روسيا عرفت باسم جمعية « زائير زيون » وكان رئيسها سيمون زلوتان ولم تلبث جمعية بنى صهيون أن انضوت تحت لوائها توحيداً للنشاط الصهيونى[1] . وأخذت تعمل سافرة على الدعوة إلى إقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين وتساهم فى سبيل ذلك بالمال والدعاية ولعل أبرز أعمالها هو إنشاؤها مكتبا للاستعلامات الغرض منه توطين اليهود فى فلسطين والدعوة إلى الهجرة اليهودية اليها ، وتسهيل مهمة المهاجرين الذين يمرون على مصر فى طريقهم إلى فلسطين .

واستطاع محام وفد إلى مصر من تركيا بعد أن هاجر اليها عقب الحرب العالمية الأولى هو « ليون كاسترو » أن يؤسس رسميـــا أول فرع للمنظمة الصهيونية فى مصر[2] ، وكانت أولى الخطوات التى خطاها فى هذا السبيل ، هى تجميع الجمعيات الصهيونية وضمها إلى حظيرة فرع المنظمة. وأقامت المنظمة فرعا لها بمدينة بورسعيد وكذلك بالمنصورة ، وسارع ليون باصدار المجلة الصهيونية سنة ١٩١٨ لتكون لسان حال هذه المنظمة فى البلاد . وأنشأ فرع المنظمة فى مصر فرعا للصندوق القومى اليهودى وكذلك فرعا الإسكندرية والمنصورة ، وكان هدف الصندوق جمع تبرعات من يهود مصر لشراء أراضى فى فلسطين والمساعدة على توطين العمال اليهود فيها .

وفى ١٤ / ٨ / ١٩١٨ مر الدكتور حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية على مدينة الإسكندرية وألقى كلمة شرح فيها المتطلبات العاجلة للقضية الصهيونية ، وعرض عرضا كاملا لموقف المنظمة العالمية من النواحى السياسية

---

(١) المرجع السابق . ص ٢٠

(٢) المرجع السابق . ص ٨٥

والإقتصادية والعقائدية وكشف عن عدم كفاية التنظيمات القائمة على تحقيق الهدف ، وأوضح الوسائل الكفيلة بعلاج ذلك ، ولم ينس الدكتور وايزمان أن يوجه للمجتمعين اليهود نصائحه وتوصياته .

* * *

وإذا كانت هذه هي أهم القوى الاستعمارية التي شاركت في تحريك الأحداث السياسية في مصر في هذه الفترة ، فاننا لا نستطيع أن ندس البطلة الرئيسية في هذه القصة ، وهي انجلترا ، ومن هنا كان من الضروري أن نفردلها فصلا خاصا وهو الفصل التالي .

الفصل الخامس

الإحتلال البريطانى

بدافع من الأحقاد الصليبية القديمة ، والتطلعات الاستعمارية ، جاءت الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٨٩ التى لم تستطع البقاء طويلا ، فقد كانت انجلترا تقف لها بالمرصاد . وخرج الفرنسيون من هذه البلاد ، بعد أن وجهوا ، وهم لا يريدون ، نظر السياسة الإنجليزية إلى أهمية هذه البلاد من الناحية الاستراتيجية والحربية ومن ناحية المواصلات العالمية . وأصبحت لانجلترا لأول مرة سياسة خاصة واضحة محددة نحو مصر وضعت أسسها فى مطلع القرن التاسع عشر ، اتبعتها مدة طويلة ، فانجلترا لن تسمح لدولة أوربية بالاستيلاء على أرض مصر أو الاستحواذ بالنفوذ الأكبر فيها ، ولن تسمح بقيام حكومة قوية فى مصر تهدد مصالحها .

وإذا كانت انجلترا قد عاونت على إخراج فرنسا من مصر ، فانها ما لبثت — هى الأخرى — أن توجهت بأطماعها إلى احتلال هذه البلاد منتهزة فرصة اضطراب الموقف الدولى عقب الانتصارات العسكرية التى أحرزها نابليون فى أوربا ، ففى سنة ١٨٠٧ ، أنزلت إنجلترا جيوشها بالاسكندرية ثم زحفت هذه الجيوش إلى رشيد فاحتلتها ، ولكنها ارتدت عنها مهزومة أمام قوة الشعب والجيش . واستطاع محمد على أن يكون دولة فتية باستغلال مواردها وتنظيم إدارتها وإصلاح كثير من مرافقها ، وقد إعتمد فى ذلك كله على تكوين جيش ضخم وأسطول كبير زودها بأحدث الأسلحة والتدريب . وكان النفوذ الفرنسى واضحاً فى هذا العهد .

ولبثت انجلترا تتحين الفرصة لضرب النفوذ الفرنسي في البلاد وإخلاء الجو لمطامعها فيها ، فلما هدد محمد على الدولة العثمانية وطرقت جيوشه أبواب القسطنطينية ، سنحت فرصتها المرتقبة واستفادت من شواغل فرنسا الداخلية ، فأثارت الدول على محمد على ، ونفخت في نفير الخطر من اشتعال الحرب العالمية إذا انهارت دولة بنى عثمان وتجددت بانهيارها الفجائى منازعات الدول على تركة « الرجل المريض » فكان لها ما أرادت واتفقت معها روسيا والنمسا وبروسيا على محمد على وأعادته إلى حدود مصر ، وأبرمت في ذلك الوقت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠

وكانت هذه المعاهدة نكبة على مصر في حينها إلى اليوم الذى انفصمت فيه علاقة السيادة بين مصر والآستانة ، فقد سمحت لانجلترا أن تتذرع بها تارة لتهديد الدولة العثمانية محافظة على امتيازات مصر ، وتارة لتهديد مصر محافظة على امتيازات الدولة العثمانية وتمكنت من التمادى في هذه اللعبة بعد وفاة محمد على لأن خلفاءه لم يكن لهم من بعد النظر ما اشتهر به هذا الرجل وإن كانت ثقته بفرنسا قد دفعته إلى حرب لا يؤمن ضررها ولا يرجى من ورائها خير مضمون .

التمهيد للاحتلال

ثم أخذت انجلترا بعد ذلك تتحين فرصة أخرى ملائمة لانهيار الامبراطورية العثمانية ماليا إن لم يكن سياسيا لتستولى على مصر كما أشارت إلى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل إتمام صفقة أسهم مصر في قناة السويس بستة أسابيع تقريباً ، أى في ٥ / ١٠ / ١٨٧٥ ، نشرت التيمس في صدر صحيفة الأخبار البرقية الآتية من مراسلها في الأستانة

وهى : « قرر الباب العالى أنه فى السنوات الخمس التى تبتدىء من أول يناير المقبل ، سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات خمسة فى المائة »[1] . ولما كان هذا بمثابة إعـــلان لإفلاس الحـكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى أنه لم يؤثر فقط فى السندات التركية ، بل تعداه إلى السندات المصرية .

ولـكن إذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا إنجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو خطوات علنية للتدخل فى شئون مصر . وكما هى العادة فى كل المشروعات الاستعمارية ، اتخذت الأمور المالية أداة الاعتداء كما سبق أن رأينا .

وتبنى كتاب انجليز الرغبة فى إحتلال مصر ، فهذا « ديسى » يكتب قائلا : « وفى أى اتفاق بيننا وبين الخديو أو أى إتفاق بين الخديوى وبين أية قوة أخرى ، فان المصريين أنفسهم لا يمكن أن يكون لهم أى صوت أو أى دور فى هذا الموضوع . فإذا كان من البلاهة أن يتطلب مشترى قطيع الأغنام من البائع أن يبرز له موافقة مكتوبة من القطيع على عملية البيع . فإننا سوف نتهم بالبلاهة إذا ما طلبنا موافقه الفلاحين المصريين على انتقال بلدهم من مالك لآخر » .

ويمضى ديسى قائلا : « لنتقدم ونحتل مصر . . . ما من قوة سوف تقف أمامنا .. لا الخديو ولا الأفراد ولا أية مقاومة شعبية . أما الفلاحون وهم ٩٦٪ من السكان ، فسوف يستقبلوننا بترحاب استقبالهم للمنقذ المخلص . لقد ظل المصريون لآماد طويلة خاضعين للعبودية ، ولو أنهم كتبوا تاريخهم بأيديهم

---

(١) روذستين . تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده . ص ٥٤ — ٥٥ .

لما كتبوا أكثر من أسماء سلسلة من السادة المتسلطين . والفلاحون ليسوا سوى معاناة مستمرة وعمل مرهق وعقول ساذجة دمرت نفوسهم العبودية التى استمرت عصوراً طويلة . تلك العبودية التى يظنون أنهـــا الأسلوب الطبيعى فى هذا الـكون .. فان الناموس الطبيعى ألا ينالوا شيئاً من ثمار عملهم .. وأن اللطمات هى الأجر الطبيعى الذى يناله الفلاح مقابل يوم عمل شاق » . (١)

ولم تكن سياسة لورد « سالسبورى » الذى خلف « داربى » فى وزارة الخارجية البريطانية ، حين زاد تعقد المسألة الشرقية ، التمسك بأهداب السياسة البريطانية القديمة ، وهى تأييد الدولة العثمانية والمحافظة عليها ، وإنما كما يقول « إن سياستنا الخارجية تنقصها الخطة الموضوعة » ، ولهذا فالسياسة العملية فى نظره هى الإشراف الفعلى على طرق المواصلات المائية إلى الهند باحتلال مصر وقناة السويس وكريت والعمل على القضاء على الدولة العثمانية . (٢)

وهنا يجدر بنا أن نتنبه إلى رسالة كان قد أرسلها سالسبورى إلى اللورد ليتون Lytton نائب الملـكة فى الهند (سبتمبر ١٨٧٦) ، وذلك حين كان هو وزيراً للهند أثناء نشوب الثورة فى البوسنة ضد الحـكم العثمانى ، فقد جاء فى هذه الرسالة أنه لم يفقد الأمل فى أن يصدر إليه الأمر بأن يكلف ليتون باختيار أحسن موظفيه المدنيين ليتولى حكم « مقاطعة مصر » .

وفى ١١ يوليه سنة ١٨٧٧ تـكتب إحدى بنات الملـكة لأمها « بأن كل من يحب انجلترا يتوق إلى هذه الفرصة التى تسمح بوضع الإنجليز لأقدامهم فى مصر » . وفى نفس الوقت يكتب رئيس الحـكومة ديزرائيلى إلى الملـكة

---

(١) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، دار الـكتاب العربى، ١٩٦٧ ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٢) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص ٦٠ .

فيكتوريا يقول بأن الباب العالى ميال لبيع سيادته على مصر .

وفى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ كتب إلى ليونس : « أخبرت جوشن أننا شديدو الحماسة للتعاون مع فرنسا ، وأننا لا نرغب فى إتباع وسائل عنيفة تضع الفرنسيين فى مركز أدنى . ولكننى أخبرته أننى بالرغم من ذلك على ثقة بازدياد النفوذ الإنجليزى فى مصر — وهذه النتيجة فى رأيى لا تتوقف فقط على الإجراءات الرسمية ، بل على التفوق الطبيعى الذى لابد أن يبديه الإنجليزى الصالح فى مثل هذا الموقف » .(١)

وإذا كان ديسى يعتقد أن من مشجعات الاحتلال ، أن المصريين سيستسلمون بسهولة ولن يقاوموا ، فاننا نطالع رسالة لسالسبورى تبين عكس هذا ، تبين أنهم إذا كانوا راضخين للأتراك فلأنهم مسلمون ويتسترون وراء الدين ، أما عندما تكون الحكومة أوربية ، فالوضع يختلف ومقاومته تصبح ضرورية ، يقول اللورد : « لقد ثبت بدرجة كافية أن المسلمين لن يستسلموا لحكومة أوربية ، وإباءهم هذا لا يمكن أن يقهر إلا بالقوة » .(٢) وهو يؤكد فى رسالته هذه التى أرسلها فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٩ إلى ممثل انجلترا فى مصر ضرورة العمل على ألا تكون هناك قوة أقوى من انجلترا فى مصر .(٣)

وتقف التصريحات البريطانية فى الطرف المقابل لنواياها الحقيقية وما كانت تستعد للقيام به فعلا ، ففى أوائل سنة ١٨٨٢ تنقل الأهرام(٤) أن الحكومة الانجليزية قدمت إلى البرلمان صور المخابرات السياسية التى تبادلتها بخصوص المسألة المصرية وهى تحتوى على الحوادث التى جرت منذ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . مصر والمسألة المصرية ، ص٥٣ .

(٢) Zayid, M.Y : Egypt's Struggle for Ind ependence, P. 54

(٣) Rowlatt: Founders of Modern Egypt. p. 6

(٤) الأهرام فى ٢٨/٤/١٨٨٢ ، العدد /١٣٨١ .

إلى ما بعد شهرين تقريبا، وجاء فيها عن مبادلة الحديث مع حضرة «موزوروس» باشا سفير الدولة العلية فى لندن ، قال جرانفيل : « نود أن نسلك فى المسائل المصرية باتحاد موثق مع فرنسا ، ودع عنك الاشاعات والشبهات ، فليس فى نيتنا الاشتغال باضافة القطر المصرى إلى بلادنا أو باحتلاله ، كالا نود أن نراه ينضم إلى دولة أخرى أو هى تحتله ، ورغبتنا الوحيدة هى تأييد الحالة الراهنة والحقوق السلطانية . وأنا نضاد كل ما من شأنه أن يوسع نطاق تلك الحقوق أو يكون ... العمل بها ذريعة للتوصل إلى فقد القطر المصرى إستقلاله أو التدخل فى إدارته الداخلية » .

وبينما يقول المسئولون هذا، يقوم المستر مالت ، فى مصر بسكب المزيد من البترول على النيران المشتعلة، ولا مانع لديه فى سبيل ذلك من الافتراء والكذب والادعاء :

— ففى ١١ مايو كتب مالت أن الخديو أبلغه هو وزميله الفرنسى أن الوزارة دعت مجلس النواب للاجتماع ، ضاربة عرض الحائط بالسلطات التى للخديو وبعدم موافقته ، وبالمادة التاسعة من اللائحة الأساسية أو الدستور .(١) وبالفعل لم يلبث أن حضر كثيرون من النواب إلى القاهرة . وكتب مالت فى ١١ مايو كذلك : أن هؤلاء كانوا سيذهبون مباشرة إلى بيت عرابى باشا ، وأن من المنتظر انعقاد المجلس (يوم ١٢ مايو) وأن هذا المجلس سيعمد فى التو والساعة إلى إعلان خلع الخديو واستصدار حكم بنفى أسرة محمد على جميعها وتعيين رئيس مجلس النظار محمود سامى البارودى حاكما عاما (حكمدارا) على مصر بمقتضى إرادة الأمة ، وقد لا تكون ثمة حاجة لأن يلاحظ المرء على هذا المجلس الذى يستبد به رعب بلغ أقصى غايته من العسكريين أنه لا يمثل بحال ما إرادة الأمة الصحيحة » .

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .. ص ٢١٣ .

ـــ وفى ١٦ مايو يرسل إلى جرانفيل : « لقد توفرت لنـا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة . فنحن نأتى لمساندة الخديو (!!) الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . ولهذا لا يكون معنى تدخلنا ، القضاء على الآمال الخالصة فى قيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخـــل لتحرير مصر من الطغيان العسكرى[1] » !!

ـــ وهو إذيدعى أن بريطانيا لا ترغب إلا فى الدفاع عن الخديوى ، يسفر فى قول آخر له عن الحقيقة فيقول : « وفى رأيى أنه لا ينبغى إنعام النظر فى الحالة العامة عند تقرير ما ينبغى أن يفعله الخديو حيال حكم الحكمة العسكرية ، ولا بد أن نذكر أن الوزارة الجديدة مصممة إلى الآن (كذا) على تقويض أركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية !) » . « إن نفوذنا فى الواقع آخذ فى التلاشى من يوم إلى آخر وليس فى استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق اذن » (إذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو !!) « مالم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت .. على البلاد ... وفى اعتقادى أنه لا بد من حدوث مشـكلة يمصر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالأصوب التعجيل بها بدلا من العمل على إرجائها[2] »

ـــ ويصف مالت موقف توفيق فى هذه الظروف فيقول : إن موقف الخديو موقف مؤلم أعظم الألم ، فهو مهدد بالقتل ، ثم إننا صرفناه عن الذهاب إلى الاسكندرية حيث كان فى الوقت متسع لهذا ، وكذلك لم نخل بينه وبين الالتجاء إلى الجهة التى يأتيه منها تأييد ذو أثر ، ولذلك فهو والحال كما أذكر خليق بأن يشعر شعور المرارة تلقاء ما يبدو له الآن من عواقب اتباعه نصحنا

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٠٦ .

(٢) روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ١٩٧ .

واعتماده على تأييدنا » .[1] إلى غير ذلك من برقيات وكتابات تنضح بالحقد وسوء النية وتعطى صورة سيئة للواقع حتى تشجع على التدخل وتمهد للاحتلال.

ومن الشواهد التى تبين كذلك كيف كانت إنجلترا تبيت وتخطط للتدخل، ما ذكره بلنت عن الدور الذى قام به الدكتور بالمر ليرشد عرب الصحراء الشرقية وليقطع أسلاك التلغراف ويستقصى أخبار العرابيين . وتبدأ قصة هذه المهمة بأن بلنت كان فى ربيع سنة ١٨٨١ فى الصحراء الشرقية للقناة وكان قد تعرف ببعض مشايخ الطياحة والترابين ، وكانوا يقاسون ذل الأسر فى بيت المقدس . ولكى يغرى سفارته فى الأستانة بالسعى فى فك أسرهم ، قال إن هؤلاء المشايخ قد يؤدون لهم (الانجليز) بعض الخدمات إذا كانوا على صفاء مع انجلترا . وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها عندما اشتدت الأزمة واستغل اسم بلنت بعد أن أضاف إليه الذهب فى استخدام هؤلاء البـــدو ضد عرابى .

ولم يكن فى انجلترا فى ذلك الوقت من يعرف العربية وكان من الصعب وجود من يمكن إرساله للقيام بهذه المهمة . فاستدعى لورد نورثبروك أستاذ اللغات الشرقية فى كمبردج وهو ادوارد بالمر ، وكان عارفا باللغة العربية ممتازا فيها وكان يعرف أيضاً البقعة التى يعيش فيها أولئك البدو ، لأنه كان فيما سبق عضوا فى بعثة استكشاف فلسطين ، وكان فى ذلك الوقت يعيش فى لندن فى حالة إملاق يستعين بالصحافة على شئون العيش[2] .

فلما كان يوم ١٤ يونيو جاءته دعوى إلى المكتب السرى لكى

(١) محمود الخفيف : عرابى ، الزعيم المفترى عليه . ص ٢٧٣ .
(٢) بلنت : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . ص ٥٢٤ .

يزورلورد نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور . وهناك عرض عليه أن يقوم بارشاد هؤلاء البدو، فلم يتمالك من القبول فورا وقد عرض عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة فى حالة النجاح .

وكان البرنامج الذى وضعته وزارة الحرب لبالمر هو أن يذهب أولا إلى الإسكندرية لكى يتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا إلى يافا فيتخذ اللباس الشرقى ويذهب إلى الصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة ثم يتعرف بقبيلتى الطياحة والقرابين .وقد كتب هومذكراته وطبع بعضها وهى كبيرة الفائدة لنا من حيث أنها تنبئنا عن الوسائل التى توسل بهاالوصول إلى غرضه فهو يقول :

«إنى مسرور لأن الحرب ستقع،فأنى وإن كنت سأبقى مدة بعيداعن بلادى، سأستفيد فيها فائدة كبيرة وسأكون عاملا من عوامل الانتصار لبلادى .. »
ثم يقول : « .. وأنا الآن أعرف مشايخ الصحراء وأماكنهم ، وقد اتفقت مع الطياحة وهم أكثر البدو شجاعة وأقوامم على أن يؤدوا إلى كل ما أطلبه منهم . وعندما أعود سيكون فى استطاعتى أن أضم إلى منهم أربعين ألف رجلا» .
«أنا فى اشتياق للذهاب إلى السويس لأنى قد انتهيت من الأعمال الابتدائية فإذا تسلمت الأوامر فإنى أتفق مع العرب فى أسبوعين أو ثلاثة وانتهى من كل شيء . أما البدو الآن فسيبقون فى سكينة ولن ينضموا إلى عرابى ، ولكنهم سينتظرون كلمتى لكى يعملوا ما أشير عليهم به[1] .. » وأعطى بالمر مبلغ عشرين ألف جنيه ليوزعها على العرب .

---

(١) المرجع السابق . ص ٥٢٨ وأنظر كذلك : Roulatt p. 138
وأيضا المناقشة التى دارت حول هذا الموضوع فى : الأهرام ، العدد ١٤٩٣ الصادر فى ١٣/ ١١/ ١٨٨٢ .

وكانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيرا من مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى ساعة والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب . فأخذوا يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ليكونوا تحت رعاية الأسطولين فغصت مدينة الإسكندرية بالإجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهالى إذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين فى مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية واصرارهما على إجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزاً لإعتداء الدولتين الأوربيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوما أن الدولتين إنما تنطقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء ، فكان بديهيـــا أن يسخط المصريون على الدولة الأوربية وعلى رعاياها فى مصر (١) .

ووسط مناخ مثل هذا ، حدثت مذبحة الإسكندرية ، ويروى فارمان ما سمعه وشاهده وقت حدوثها ، فيقول أنه علم علم اليقين أن أحد الرعايا الإنجليز وهو أحد المالطيين من اليونانيين هو الذى آثار النزاع يوم ١١ / ٦ / ١٨٨٢ بجوار قهوة القزاز بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع السبع بنات . فقد كان الوطنى صاحب حمار فركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة إلى أخرى . ولما انتهى من طوافه، طالبه الوطنى بأجرة ركوبه ، فلم يدفع له سوى قرش صاغ ، فجادله فى القيمة ، فما كان من المالطى إلا أن شهر سكينا

(٣) عبد الرحيم الرافعى : الثوره العرابية ، ص ٢٩٨ .

طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها . يقول فارمان : « وكان عرب مصر خاضعين لأجيال عديدة لحكومة استبدادية عدوانيـــــة بوجه عام . والمصريون بطبعهم هادئون محبون للسلام وكان حينما انتشر النبأ ، ازداد تجمع الناس واحتدم غضبهم ، ولـكن ما أن بدأ اليونانيون المالطيون فى إطلاق النار من نوافذ دورهم ومن أسطح منازلهم على الأهـــالى العزل من السلاح ، وقتل بعضهم وجرح البعض الآخر حتى ثارت ثورتهم وشرعوا فى ارتـكاب أعمال انتقامية[1] » .

ولقد ضاعت حياة ستين من الأوروبيين فيما يروى فارمان ، وهؤلاء كانوا من أفراد الطبقة الدنيا وجلهم يسكنون الأحياء العربية . وقد أشيع فى اليومين التاليين ، دون أن يثبت العكس ، أن أضعاف هذا العدد من المصريين قد قتل ، وقد افتخر أحد اليونانيين فى اليوم التالى بأنه قتل خمسة أفراد !!

وأخذ المراسلون الأجانب ينشرون فى الصحف البيانات والتقارير التى تصور ما حدث على أنه مذبحة أقامها المسلمون المصريون للاجانب ! ولقد اعتقد الأوروبيون الأكثر ذكاء فى مصر والذين كانوا يعرفون الحقائق ، أن مصالحهم سوف يخدمها الاحتلال الأجنبى ، ولذا شجعوا نشر هذه الأنباء دون أن ينشروا على الملأ أى اعتراض من جانبهم . . وهكذا يصنع التاريخ !

وبعد حدوث هذا الحادث بأسبوع قرأ فارمان رواية غير صحيحة بالمرة عن الحادث فى إحدى صحف لندن المشهورة . ولما كان على معرفة بسيطة بمراسل تلك الصحيفة ، فقد سمح لنفسه أن ينتقد روايته هذه وسأله : لم أخفى جزءا من الحقائق ووصف الشغب بأنه مذبحة دبرها المسلمون سلفا للمسيحيين على حين أنه يعلم أن أحد الرعايا الانجليز قد بدأها ، وأن عدد القتلى من

(١) فارمان : مصر وكيف غدروا بها ، ص ٢٠٨٨ ...

الأهالى يفوق عدد الأجانب . ولم تبدر أقل بادرة من اضطراب على المراسل وأجاب فى برود أنه فى مصر لغرض ما ، وهو بهذا يؤدى الغرض من مهمته . ثم ابتسم ورفع يديه فى وضع شخص يمسك بصحيفة ويقرؤها ، وأضاف قائلا وهو يمزح : « انى أرسل برقية كل يوم إلى لندن ، وفى الصباح التالى يقرؤها المشتركون فى الصحيفة فى جميع أنحاء انجلترا وهم يحتسون قهوتهم بكل جد وثقة كما لو كانوا يقرأون الانجيل[١] » .

وكانت تجرى هناك محاولة جدية فى ذلك الوقت للحصول على دليل يبرهن على أن عرابى كان مسئولا عن حدوث هذا الشغب ، وأنه كان نتيجة لخطط رسمها هو وشركاؤه . وكان لدى الحكومة الإنجليزية من الأسباب السياسية ما يجعلها ترغب فى أثبات بعض الأعمال الإجرامية ضد هؤلاء ، ولذا عينت محاميا من الإسكندرية وحصلت على بعض المعلومات غير الموثوق فيها والمليئة بالمتناقضات وخاصة من المالطيين واليونانيين ، دون أن تعثر على أى شىء يبرهن على هذا . وقد وجه لورد جرانفيل فى رسالة بعث بها نظر العملاء البريطانيين إلى الحصول على دليل يدين عرابى والذين يعملون تحت أمرته . ولكنهم عجزوا عن ذلك فتخلوا عن المهمة[٢] .

والمستقرىء لكل الملابسات التى أحاطت بالمذبحة يجد أن السياسة البريطانية هى المسئولة عنها وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح[٣] .

ولم تتورع انجلترا كذلك عن مخادعة العالم بأسره ، فهى تشترك فى مؤتمر

---

(٢) المرجع السابق . ص ٢٩٢ .

(٣) المرجع السابق . ص ٢٩٣ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية . ص ٣١٦ .

الآستانة وتشترك فيها استقر عليه الرأى بعدم تدخل أية دولة ، فى الوقت الذى كانت استعداداتها الحربية سائرة فى الطريق المرسوم . وقد سمى القرار الذى تم الوصول إليه فى مؤتمر الآستانة « ميثاق النزاهة » Protocole de Desinteressement ، ونصه : « تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى[1] » .

ثم ألقى اللورد دوفرين فى الجلسة الثالثة التى عقدت فى ٢٧ يونية بيانا ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى اختلال الإدارة وارتباك الأحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الأهلين عن الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوربيين للخطر واستند إلى مذبحة الإسكندرية ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخمدت وأن الأمور قد عادت إلى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا أن هذه الوزارة أداة فى أيدى الثائرين وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة . وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها فلا يعود من السهل استئصال شأفتها[2] .

ويؤخذ من خطبة دوفرين أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر إعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شئونها وأن هذا التدخل يجب

---

(١) القضية المصرية ، ص ٦ .

(٢) هنس رزنر : مصر فى عهد الاحتلال الإنكليزى ، مصر ، ١٨٩٧ ، ص ٣١ .

أن يكون حربيا لقمع الثورة ، وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دوفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت حداً كبيراً من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة . وها هو الأميرال سيمور يرسل فى ٢٥ يونية إلى حكومته الانجليزية يقول : « بودى لو استعدت لعمل نهائى توا بعد أن تعلم هنا قرارات المؤتمر وأحكامه . ولذلك أرى وضع عموم الأسطول الراسى خارج الميناء فى حالة مناسبة للهجوم وشن الغارة عليها وأن وجدت ضرورة ضممت المراكب صبيحة باكر وصففتها بجانب بعضها[1] »

ولما كان المؤتمر قد علق التدخل على « حالة قهرية » ، فإن انجلترا لم تعدم الوسيلة فى خلق هذه الحالة ، ومن هنا فإنها أوعزت إلى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، فأرسل فى أول يوليه سنة ١٨٨٢ إلى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عرابى يعتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبناء على ذلك أرسل الأميرال إلى طلبة عصمت محافظ الاسكندرية طالباً وقف هذه العمليات التى لم يكن لها وجود ، وجاء فى بلاغة[2] :

البارجة أنفنسبل فى ٦ يوليه ١٨٨٢

(١) هنس رزنر : مصر فى عهد الاحتلال الانكليزى ، ص ٣١

(٢) القضية المصرية ، ص ٧ .

صاحب السعادة ـ أتشرف باخبـــاركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمـة على البحر ، وأن بعض إستعدادات حربية قد عملت فى واجهـة الاسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة هذه أن أنبـه عليـكم بوقف هذه الأعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبـا على تدمير المعدات الجارى العمل بها » .

ولم ترضه بطبيعة الحال اجابة المحافظ بأن شيئاً من هذا لا يحدث ، فأرسل بلاغا آخر فى ٩ يوليه يدعى فيه « أنه ليس هنا لك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة » وأنه لذلك سيرسل « فى صبيحة الغد اخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة مالم تسلم إلى الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء »[1] .

ثم أتبع هذا البلاغ بانذار نهائى فى ١٠ / ٧ / ١٨٨٢ قال فيه[2] :

« أتشرف بأخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غدا « الجارى » عند شروق الشمس ، العمل الذى أعربت لـكم عنـه فى خطابى المؤرخ ٦ الجارى إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه السـاعة ، البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطىء ميـنـــاء الاسكندرية والجنوبى لتجريدها من السلاح » .

---

(١) المرجع السابق . ص ٨ .
(٢) المرجع السابق . ص ٨ .

ويفهم من هذا أن قائد الأسطول قد استباح ضرب المدينة العامرة بسكانها من جميع الأجناس لأن حصونها تستعد لدفع الهجوم عنها ، ففيم كان هـذا الهجوم عليها ؟ أن النائب الانجليزى ريتشارد وس قد أغنانا عن تسخيف هذا العذر حين قال فى البرلمان : « يا عجبا أرى رجلا يحوم حول دارى وعلائم الاجرام بادية عليه ، فأبادر إلى إحضار الأقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى ، فيعد ذلك إهانة له ويحطم على أبوابى ويجـاهر بأنه لم يفعل ذلك إلا دفاعا عن نفسه ! ! »[1] .

وفى التحقيقات التى أجريت مع زعماء الثورة العرابية بعـد ذلك سئل محمود باشا فهمى :[2]

س ـ هل حقيقة كان حصل ، كما قال الجنرال سيمور ؟ فأجاب:

ج ـ لم يحصل قط لا تصليح ولا وضع مدافع،وفى المداولة فى الاسكندرية سألنى عن ذلك الجناب الخديوى وأجبته بما ذكر .

وتم للانجليز ما أرادوا من حيث الضرب ، وفيما يلى ثلاث شهـادات ، عما حدث قبل وأثناء وبعد الضرب من ثلاث شخصيات مختلفة؛ الأولى ، شهادة عميد الجالية السويسرية ، والثانية شهادة القنصل الأمريكى ، والثالثة شهادة الشيخ محمد عبده :

ـ يقول الأول « أن رماة المدافع المصريين كانوا يطلقون قنابلها بحماسة واحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر سـاعات ونصف متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم . . » إلى أن قال « كنا نشاهد

---

(١) روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣٤٢ .

(٢) محضر استجواب محمود باشا فهمى . مجلة الطليعة ، أغسطس ١٩٦٦ ، ص ١٥٥ .

كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينهـا وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترونج المصرية كانت أقل عياراً من المدافع الإنجليزية، فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف،وكانت بوارج الأسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيـــد وتصيب بطاريات الشواطىء ولا تستهدف هى للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و٣٠ سم وزنتها٤٨٠رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلاً من البارود وثمن الواحدةسبعون جنيها ».

ثم قال:« وكانت مهمة أسطول السير بوشمان سيمور سهلة ، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى كما تدل على ذلك قلة عدد الجرحى والقتلى ، وكانت البوارج تتقدم نحو الصرب ، مثنى ومثنى فى بطء وروعة ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكاً ، وعندئذ تقترب منها تدريجيـــا وتنسف البطاريات والمدافع التى تـكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ثم تثنى على الرماة فتحصدهم حصداً بقنابل المتر اليوزات المركبة على ساريات البوارج . يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء »[١] .

أما الثانى فقد كتب يقول[٢] : « وقمنا بزيارة القلاع عقب الضرب ، فظهر لنا مدى المحنة التى تعرض لها الجنود المصريون فى هذه الاستحـكامات المـكشوفة غير المحصنة . ولا يمـكن للـكلمات أن تصف ذلك المنظر ، فالمدافع الملقاة والجدران المهشمة ، وبقايا القنابل المتفجرة وكسر الحجارة المبعثرة فوق

---

(١) وزارة الحربية المصرية : الحملة الاستعمارية البريطانية ، ص ٤٨ .
(٢) فارمان : مصر وكيف غدروا بها . ص ٣٠٤ .

ساحة القلاع الداخلية كلها كانت فى حالة يستحيل معها أن يستطيع أى شخص الافلات من هذه الجزرة البشرية . وكان منظر « قلعة عدا » حيث حدث انفجار المخزن الذى تسبب فى تراجع الحامية الباقية كما وصفها الأميرال الانجليزى بايجاز ، منظراً مروعاً ، وكان من الواضح أنه لم يبق شخص حى لكى يستطيع التراجع ، فقد كانت القنابل وشظاياها والأنقاض .. ملقاة بكميات كبيرة فى كل اتجاه بحيث كان يتعذر على أى شخص أن يهرب » .

وعلى الرغم من هذه الحالة ، إلا أنه ينقل وصفاً لأحد الكتاب العسكريين للمعركة يقول فيه : « إن الانجليز ، على الرغم من دهشتهم ، كانوا قد قبلوا التحدى فى اليوم التالى وجددوا القتال . والواقع أن الرجال كانوا أمواتاً فى الغالب أو عاجزين عن القتال . ولو أن هناك ألفاً وخمسمائة من رجال للدفعية زيادة على العدد الذى قاتل بالفعل ، وكان من الممكن استخدامهم ثم وضعوا فى صباح اليوم التالى فى هذه السلخانات المكشوفة والتى كانت مجردة من آلات الدفاع لقضى عليهم كما قضى على من قبلهم » . (١)

— ويصف الشيخ محمد عبده المهاجرين من الأسكندرية فيقول : (٢)
« . . أما الهاربون ، فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده ، فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لا قيمة لها .

فى هذه الحالة — حالة شعب طرد من بيته ، كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحثن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٠٤ .
(٢) محمد رشيد رضا . تاريخ الأستاذ الإمام ، ص ٢٥٣ .

مع بعض ، يتضاربن فى أخلاط لا يمكن التمييز عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن - عربات من كل نوع بعضها ساقط فى الحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل - روائح شى اللحم - صياح على المارة : الخبز. الخبز »

بعد ذلك وصدر الأمر التالى تلغرافيا من لندن : «داوم على إزعاج عرابى باستمرار » ، وعلى ذلك اتخذت عمليات السير أرشيبالد منذ ذلك الوقت طابعاً يدخل فى روع عرابى أن القوات البريطانية فى الأسكندرية تعمل على تمهيد الطريق تأهباً لهجوم خطير على كفر الدوار . وأثار الانجليز الاشاعات عن مثل هذا الوهم فى الأسكندرية العاصمة فى ذلك الوقت بالكثير من مراسلى الصحف الأجنبية أملا فى أن تصل تعليقات أولئك المراسلين إلى المعسكر العرابى. وقد خدمت تلك التعليقات الصحفية قضية العدوان البريطانى بما أدخلته فى روع المواطنين وما نقلته إلى أسماع عرابى من أنباء خاطئة عن عمليات خطيرة وهمية وشيكة الوقوع فى الميدان الغربى .

وقد ساهم المسيو دیلسبس فى تلك الناحية مساهمة كان لها شأنها الكبير ، إذ بمجرد علمه بميل مصريين إلى تدمير القناة ، بادر إلى معسكر عرابى وأكد له أنه إذا لم يمس القناة ، فلن تشترك فرنسا ولا إيطاليا فى الحرب ، كما أكد له أن القوات البريطانية لن تجرؤ على غزو المنطقة التى اعتبروها ملكا شخصياً له ، وقد كان لهذا التأكيد أثره فى الاستراتيجية الدفاعية حينذاك ، فقد أهملت القيادة المصرية الميدان الشرقى ، ولم تبادر إلى تعزيز قواتها فى نقط الميدان المختلفة بالسويس والاسماعيلية وبور سعيد[1] .

وهكذا كانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الإسماعيلية متجهين

---

(٢) الحملة الاستعماريه البريطانية على مصر . ص ٦٥ .

من طريق الزقازيق إلى القاهرة ، قال الكولونيل سبتان Septans في هـذا الصدد أن وزارة الحربية الإنجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أي قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، وأخذت تدرس الوسائل لتحقيق هذا المشروع ، وان الزحف على القاهرة من طريق الإسماعيلية إنما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقدته الوزارة الإنجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطـة الحرب ، فارتأى وجوب اتخاذ الإسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك إمداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الإسماعيلية إلى القاهرة ، وقد استقر الرأى فى وزارة الحربية البريطانية على اتباع الخطة الحربية للأسباب الآتية[1] :

أولا — أن الإسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بور سعيد والسويس وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط من الهند .

ثانياً — أن الخط بين الإسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين الاسكندرية والقاهرة يبلغ ٢٠٨ كيلو متر .

ثالثاً — أن فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها .

رابعا — أن الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور ما يمكن اتخاذه معاقل حواجز طبيعية تصد الزحف

---

(١) عبد الرحمن الرافعى .. الثوره العرابية .. ص ٤١٣ .

فهذا فضلا عن إمكان قطع الجسور وتغريق البلاد فتتعطل الحركات العسكرية، ويقف تقدم الأعداء ، يضاف إلى ذلك أنه إذا انتصر الجيش (البريطانى) مرة واحدة فى الصحراء ، فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة .

خامساً — أن الزحف من الاسماعلية يحمى قناة السويس وبحيرة التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى .

وقد أرسل جرانفيل فى ١٤ أغسطس إلى الأعضاء الإنجليز فى مجلس إدارة شركة القناة يطلب منهم أن يقوموا بتفسير أعمال بريطانيا الحربية فى القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو الآتى :

لقد أصبح من الضرورى أن تعمل إنجلترا متعاونة مع الخديو والسلطان وذلك بإنزال قوات على ضفاف القناة وفقاً لمواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من امتياز ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (الخاص بالقناة) والذى صدق عليه السلطان فى ١١ مارس من هذه السنة ١٨٦٦، (وقد) احتفظ والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية فى القناة وكل متعلقاتها ، ووفقاً لهذا الحق سمح والى مصر الحالى لقائد القوات البحرية البريطانية فى بور سعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التى يراها ضرورية لحماية المرور فى القناة وحماية المدن والسكان فى منطقتها والقضاء على كل قوة لا تعترف بسلطته، واستتبع هذا احتلال قوات انجلترا البحرية لمدينة السويس التى كانت مهددة بالتدمير[1] . ثم احتلال قوات الاسماعيلية لحماية القناة وما حولها ولارجاع النظام إلى مصر . ونظراً لوجود القوات المعادية قرب القناة ، فالحكومة البريطانية إذن مضطرة إلى تركيز عدد كبير من القوات فى هذه المنطقة .

---

(١) كانت انجلترا ترى فى ذلك الوقت أن هذه المدينة تقع خارج منطقة القناة .

هكذا برزت الحكومة الإنجليزية مسلكها بإزاء القناة ، ولجأت إلى التهديد باستخدام القوة إذا وقفت أمامها شركة القناة . وبعد ذلك فالحكومة الفرنسية في مركز ضعيف لا تحسد عليه ، ليست لها حرية التصرف في الأمور الخارجية والأمور التي تستلزم استخدام القوة . أما الدول الأخرى ، فما كانت شركة القناة تستطيع أن تتقدم إليها طالبة المعونة أو التأييد ، فهذه الدول ليست لها مصالح مهمة في القناة فهي إذن ليست حريصة على عرقلة انجلترا . وأما الدولة العثمانية صاحبة السيادة فهي أضعف من أن تتحدى الحكومة البريطانية ، وأما حكومة الثورة وعلى رأسها عرابي ، فلم تتخذ أية إجراءات لحماية القناة ، أو لمنع العدوان الإنجليزي على شرقي مصر ، بل تركت منطقة القناة بغير دفاع . وانتهز الإنجليز هذه الفرصة ، فاحتلت قواتهم البحرية منطقة القناة جميعها ، وأوقفوا حركة المرور في القناة ، واستطاعت الحملة الإنجليزية بقيادة سير جارنت واسلي أن تعبر القناة آمنة مطمئنة وأن تستند إلى القناة كقاعدتها الأساسية في غزو مصر(١) .

وقد زحفت القوات الانجليزية لمسافة كبيرة عبر الصحراء في « ليلة حالكة الظلام » في الساعات المتأخرة من يوم ١٢ سبتمبر والساعات الأولى من صباح ١٣ منه ، وكان الطريق خالياً من الموانع والمراكز العسكرية ولم يقف أحد في سبيل ذلك الزحف ، فقد تجمعت عوامل الغدر والخيانة وسوء التدبير وسذاجة القيادة وغفلتها لتكون النتيجة هي انتصار الجيش الانجليزي بسهولة في المعركة التي دارت في التل الكبير . وفي هذه المعركة التي استمرت بضع دقائق فقط ، فقد الانجليز ثمانية وخمسين شخصاً بما فيهم الضباط الذين ماتوا بعد ذلك متأثرين بجراحهم .

---

(١) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، ص ٨٨ — ٨٩ .

ونظراً لظروف المعركة وقصر الوقت الذى حدثت فيه المقاومة ، لم يكن من العجيب أن تلتزم التقارير الرسمية الإنجليزية التى نشرت ، الصمت إزاء الخسائر من الأهالى ، ذلك أنها كانت مذبحة لا معركة[1] .

وكان معظم الأهالى المقيمين فى التل الكبير حينذاك من الفلاحين العزل من السلاح ، وكانوا قد أحضروا إلى هناك بأعداد وفيرة لإقامة المتاريس بنفس الطريقة التى كانوا يستدعون بها لحفر وتنظيف قنوات الرى طبقاً للنظام المعروف باسم السخرة ، وكانوا ينامون فى مثل تلك الأحوال فى مكان عملهم بالليل ، على الأرض يلتحفون ببطانية واحدة على الأكثر لوقاية أنفسهم ، وفى الوقت الذى حدث فيه الهجوم الإنجليزى ، كان الآلاف من هؤلاء الأهالى راقدين على الأرض حيث كانوا يعملون طيلة اليوم السابق . وقد ذبح هؤلاء دون تمييز ، مع الجنود الفارين .

وقد أرسل أحد المراسلين العسكريين الذى لا يمكن أن ينسب له التحايل على أبناء جلدته إلى جريدة لاجازيت دوكولون وقد نشرت فيها فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ ما نصه : « . . حكى لى بعض العساكر الإنجليزية أنهم قتلوا بعد موقعة التل الكبير كثيراً من الجرحى المصريين بطرق وحشية بدون رحمة ولا شفقة وكدت أود أنى لا أصدق ذلك واعتبره كذبا ومبالغة ولكن كيف وأنا شاهدته بعينى وسمعته بأذنى من الانكليز أنفسهم ، بل وقد قابلنى أحد الأيقوسيين نزل فى مدينة بلبيس وأورانى بقايا أسلحة وأشياء سلبها من ضابط عظيم مصرى بعد أن قتله وأخبرنى أنه نزع جميع ملابسه من عليه وبعدها وجد فيه أثر حياة قليلة ، فما كان منه إلا أن خلص عليه وشج

(١) فارمان : مصر وكيف غدروا بها ، ص ٣١٦ .

رأسه . كذا علمت من الدراجون (فئة من العساكر السوارى) الذين رافقونى لحد قليوب أن جميع سوارى الجيش الإنكليزى ما تركت جريحاً مصرياً أبداً على قيد الحياة ، بل قتلتهم جميعاً[1] » .

وعقب معركة التل الكبير واحتلال القاهرة فى ١٤/٩، توقفت كل معارضة مكشوفة للغزو الإنجليزى، وانتقل مقر الحكومة مرة أخرى إلى القاهرة . وانتقلت قوة من الفرسان الهنود إلى الاسكندرية كحرس شرف استخدم فى حراسة الخديوى إلى محطة السكة الحديدية ، وكانوا ممتطين صهوة خيولهم ومرتدين ملابسهم الوطنية الزاهية ، فبدوا فى صورة بهيجة . هذا العرض كان الغرض منه التأثير فى نفوس الأوربيين والأهالى لكى يثبتوا فى أذهانهم فكرة وجود قوة احتياطية كبيرة للامبراطورية الانجليزية فى قلب الهند . ولقد توطد الاحتلال العسكرى الدائم للبلاد أثناء الصيف والخريف . ومنذ ذلك الوقت ساد الخضوع التام .

تجارة الإدارة المصرية :

ولا حاجة بنا إلى تفصيل بقية ما وقع فى مصر من الحوادث ، فى تلك السنة ، فقد وطد السير واسلى النظام فى القاهرة كما يريدون وجىء بلورد دوفرين من الآستانة ليفظم حالة البلاد السياسية وفقاً للمصالح الإنجليزية المالية فكانت باكورة أعماله فى هذا السبيل ، أنه ألغى المراقبة الثنائية بالرغم من كافة العهود الحديثة باعادة الحالة إلى ما كانت عليه والقيام مع الإخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالغاء أشد الاحتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة فى واد ، فإن انجلترا بعد أن

---

(١) رزتر : مصر فى عهد الاحتلال الإنكليزى ، ص ٤٦ .

أصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيراً بأمر منافستها السابقة .

وصدر أمر عالى بإلغاء الدستور والبرلمان المصرى دفعة واحدة ، وعهد للورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابية » تكون ستارا لسوأة الحكم المطلق . ولقد قام اللورد بمهمته بكفاءة يحسد عليها ، وكتب فيما بعد يقول : « لقد كان فى نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال أفضل أصدقائهم ونصحائهم ، ولكنا لم يجل بخاطرنا أن نأخذهم فى سبيل ذلك باتباع آرائنا أو نحجر عليهم حجراً يستثير حفائظهم : لقد رغبنا أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجى[1] » .

وكان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية ، إلغاء الجيش المصرى ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الانجليزية يتولون أمره ، وقد بادر الانجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى منذ الساعات الأولى للاحتلال ، وعهد بتنظيم الجيش الجديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker وهو ضابط انجليزى ترك الخدمة فى الجيش البريطانى ، وخدم وقتاً ما فى الجيش التركى ، وعين السير أفلن وود Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سردارا (قائداً عاماً) للجيش المصرى ورئيسا لأركان حربه. كذلك صدر مرسوم بتعيين بيكر مفتشا عاما للبوليس وقومندانا عاما له ، فصارت قوات البوليس فى مصر تحت سيطرته ، وبذلك تم للانجليز السيطرة على كل من الجيش والبوليس فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما يمض على الاحتلال أربعة أشهر .

---

(١) روزستين . تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده ، ص ٣٦٩ .

ولما اطمأنت انجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من جيش احتلالها تدريجيا ، فبعد أن كان فى أبان الحرب العرابية ٣٠٫٠٠٠ مقاتل هبط إلى ١٢٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ثم إلى ٦٧٦٣ فى يونية سنة ١٨٨٣ فإلى ثلاثة آلاف . ولم يزد على هذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال وهذا الجيش، قل عدده أو كثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى هذا يقول اللورد ملنر : « أن وجود طابور واحد من الجيش الانجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزنا لا تكون لها بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للاضمحلال[1] » .

وقد تلقى اللورد دوفرين كتابا من وزارة الخارجية البريطانية تقول فيه أن النجاح الذى أحرزه الانجليز على قوات عرابى ، قد وضع الانجليز فى مركز السلطة والقوة مما يتيح لها حل مسئولية إدارة شئون البلاد . وإذا كانت حكومة انجلترا ترغب فى أن تستمر فترة الاحتلال أقصر فترة ممكنة ، إلا أنها تشعر بأنها لن تسحب جيوشها قبل أن يتم العمل الذى أخذت على عاتقها القيام به[2] ، وهو إعاده تنظيم إدارة البلاد بما يكفل احلال النظام والأمن والسلام من أجل نيل البلاد العدالة والرخاء والسير نحو الحكم الذاتى. كما رسمت المذكرة المبادىء الرئيسية التى ينبغى على دوفرين أن يراعيها عند تخطيطه لشئون البلاد[3] .

وعاد اللورد دوفرين إلى الآستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير أدوارد مالت لم يزل قنصلا عاما لانجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى مصر والسودان .. ص ١١ — ٢٠ .

(٢) Colvin : Making of Modern Eyypt, p. 29.

(٣) Ibid. p. 30

أن تمهد فى تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ مايجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام فى المستعمرات ، فاختارت لهذا المركز السير افلن بارنج Sir Evelyn Baring ، الذى عرف فيما بعد باللورد كرومر ، وجاء مصر يوم ١١ / ٩ / ١٨٨٣ وظل يسيطر على أحوال البلاد ثلاثا وعشرين عاما ، كان فى خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية .

وكان كرومر على علم بأحوال مصر . فقد سبق له الاشتراك فى صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية . كما أنه كان ذا خبرة فى شئون الشرق بسبب سابق خدمته فى الهند . لذلك كان كوفئا للقيام بالمهام التى وكلت إليه ، بل أنه فى الواقع واضع أسس سياسة الاحتلال التى سارت عليها انجلترا ، تاركا بعده سجلا حافلا اتخذه الإنجليز دليلا على « إنسانية » حكمهم ، فأطلقوا له الباخر ، وصوره كرومر ذاته فى كتابه « مصر الحديثة » بصورة رومانتيكية موهما قارئه بأنه هو الذى خلق مصر[1] :

وقد أوضح اللورد جرانفيل مركز انجلترا عقب الاحتلال فى تلغراف أرسله إلى الدول الكبرى فى ٣ / ١ / ١٨٨٣ ، قال فيه .

« أنه وأن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ١٤ .

أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم»[(١)] » .

أما هذه « النصائح » فهى فى الحقيقة « أوامر » كان لا بد للوزراء المصريين أن يتبعوها دون معارضة ، وتجلى ذلك واضحا عندما رفض شريف باشا إخلاء السودان ، فقد أرسل جرانفيل تلغرافا فى ٤ / ١ / ١٨٨٤ إلى بارنج يقول فيه :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة أصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى أسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها الخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على أتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن نصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة. وأن حكومة جلالة الملكة واثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة[(٢)] » .

وكرر وزير الخارجية هذا المعنى فى مناسبات تالية متعددة ، فجاء ـ مثلا ـ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان .. ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق . ص ٢٨

فى تصريح له أثناء مناقشة المسألة المصرية فى مجلس العموم [(١)] :

« . . . لا أتردد فى أن أقدم الانذار الجدى الآتى . أننا مسئولون عن الحكومة المصرية التى نديرها بواسطة الموظفين المصريين ، فمع طول المدة واستمرار الإدارة ، يجب ألا تسأل حكومتنا الا عن السياسية العمومية ولذلك يجب على النظار أن يقبلوا نصيحتنا لأن هذا نوع شاذ من الحكومات ويلزمه مهارة ودقة وتجربة عملية كبيرة حتى ينتظم عمله ، ومن المستحيل انتظامه مادام خضوع النظار المصريين لحكمنا ونصحنا يعتبر جريمة فى نظر الصحافة المتطرفة يجب التشهير بها . . . »

وبناء على ذلك تحددت سياسة الانجليز فى مصر فى هذه الكلمات التى كتبها كرومر : « ان الانجليزى لن يضم مصر ، ولكنه سيعيش فى مصر كما لو كان قد ضمها ، ولن يتدخل فى عمل الحكومة الخديوية نظريا ، ولكنه سوف يصر على أن يتبع الخديو والوزراء آراءه من الناحية العملية ، وهو واحد[(٢)] من القوى الدولية العديدة التى تمارس حقوقا متساوية فى مصر ، ولكنه عمليا يمارس نفوذا واسعا » .

وهكذا نجد أنه بينما اسمر الخديو والوزراء يمثلون بعد الاحتلال السلطة الشرعية فى البلاد ، فإن السلطة الحقيقية تركزت فى يد مندوب انجلترا (المعتمد البريطانى) ومساعديه من المستشارين الذين الحقوا بالوزارات . وكان أول هؤلاء المستشارين أوكلن كولفن الذى عين مستشار النظارة المالية فى ١٨٨٣/٢/٤ بناء على تقرير قدمه شريف باشا . ورغم أن هذا التقرير ، قصر وظائف المستشار على البحث والنظر فى الأمور المالية دون أن يتدخل فى الأمور الادارية

---

(١) جريدة : العلم ١٩١٠/٦/٢٢ ، العدد ٤٠

(٢) Cromr : Modern Egypt. p. 550.

فإنه لم يلبث أن أصبح هو نفسه يوجه الوزراء فى المسائل التى لا ترتبط بالمالية (١) . وأصبح المستشار المالى ، هو حجر الزاوية للنفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية ، بل أصبح فى نظر بعض الكتاب الانجليز « رئيس الوزراء الفعلى فى عهد الحماية الكرومرية المقنعة (٢) » .

وأخذت أعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك ، وعين ماكسويل نائبا عاما فى ٢٤ /٣ /١٨٨٣ ، والسير كولن سكوت مونكريف مفتشا عاما للرى فى ١٥ / ٥ / ١٨٨٣ ثم فى ٢٢/١/١٨٨٤ أصبح وكيلا لنظارة الأشغال مع احتفاظه بمنصبه السابق . وعين كليفورد لويد وكيلا للداخلية فى ١٥ /١ /١٨٨٤ ، وجون سكوت مستشارا لنظارة الحقانية فى ١٧/ ٣ /١٨٩١.

واتبع الانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الأقاليم وبخاصة فيما يتعلق بنظارتى الأشغال والداخلية ، وقد تولى هذه المناصب انجليز أصبحوا هم حكام المديريات وأفقدوا المديرين أهم سلطاتهم ، وكانوا فى الوقت نفسه يخضعون مباشرة للمفتش الانجليزى ويتبعهم مباشرة رجال البوليس المصريون ، وكان ذلك مثار نزاع حاد بين الحكومة (على عهد نوبار) وبين كليفورد لويد ، مما دفع نوبار إلى أن يطلب من جرانفيل تعيين أحد الانجليز كرئيس للنظار (٣)

وقد كتبت جريدة البوسفور اجيسيان عن هذا الرجل أنه أصبح يشغل وحده مسرح السياسة فى مصر ويستحوذ على كل إهتمام، ويستأثر بكل أحاديث الناس . وهو الذى يدير كل الشئون « ويعمل أو على الأصح يمسخ كل شىء على ضفاف النيل » و « بالأمس كان يصرع الصحف ، واليوم يصرع الرجال وهو يعيد عهد الكرباج » ، وقد خطرت فى رأسه فكرة ، فذهب يوما إلى

---

(١) Milner : England in Egypt, p. 107

(٢) Ibid : pp. 105—106

(٣) سامى عزيز : الصحافة المصرية . ص ٢٤٦

السجون ، ومن غير بحث سابق أمر باخلاء سبيل حوالى ثمانمائة مجرم ووهبهم الحرية وكان ذلك فى أوائل عام ١٨٨٤ [١] .

وتحفل مذكرات محمد فريد بالأمثلة على سوء تصرفات المستشارين الانجليز فهو يكتب فى يوم ٣٠ يناير مثلا سنة ١٨٩٧ ، أنه رفعت دعوى على عمدة المطرية أمام مجلس التأديب بالمديرية لشهادته على بيع أطيان مرتين . ولما ثبت عليه الأمر حكم المجلس باجماع الآراء بعزل هذا العمدة من وظيفته وكان ضمن أعضاء المجلس أحد مفتشى الداخلية الانجليز ، فالتجأ هذا العمدة إلى حسن موسى العقاد ، فرافقه إلى اللورد كرومر وأفهماه أن سبب العزل كراهية المدير للانجليز وأن الخديو أمر المدير برفته ، فأبلغ كرومر الأمر إلى المستر جورست مستشار الداخلية ، فألغت الداخلية حكم مجلس التأديب وطلبت المدير ، ووبخه جورست بعبارة شديدة كبر عليه احتمالها فخرج من عنده وشكى الأمر لمصطفى باشا فهمى ، ولما زاده توبيخا ، قدم استعفاءه فى يوم الأحد ١٧ يناير [٢] .

وحرصت السلطة الانجليز فى استعانتها بالمصريين لتولى المناصب ، أن يختاروا الموالين لهم بطبيعة الحال وكذلك ذوى الأخلاق السيئة ، وبهذا الصدد يروى محمد فريد أنه فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ ، « صدر أمر عالى باحالة (جودت بك) الجركسى الأصل مدير أسيوط على المعاش ، وهو من مماليك اسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ويشهد له بالاستقامة والعفة الا أنه قليل التيقظ وبمكن للمستخدمين أصحاب الغايات استغفاله وجعله آلة يديرونها كيف شاءوا ، ونقل مكانه عفت باشا مدير أسيوط وهو صنيعة الانكليز ولم يعرف من العفة إلا الاسم ، ونقل مكانه مصطفى باشا وهبى البغدادى الأصل

---

(١) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، مطبعة التحرير ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٢٨

(٢) مذكرات محمد فريد ، مجلة الكاتب ، يناير ١٩٧٠ ، ص ١٨٠

مدير الشرقية حالا ، وهو ذكى كاتب شاعر ، إلا أنه منهمك فى الخمر والمقامرة ونقل أحمد فريد باشا مدير الجيزة حالا إلى الشرقية ، وهو لا يدرى من الدنيا شيئا إلا الزنا والخبص بأنواعه ، جاهل مدعى . وعين حسن بك واصف من مفتش الداخلية مديرا للجيزة وهو ضابط عسكرى من رجال البوليس لم يسبق له تدريب على الأشغال الإدارية [1] » .

وفى يوم الخميس ١٨ أبريل كتب محمد فريد :

« انتهى الأمر بتعيين اسماعيل بك صبرى وكيل محكمة الاستئناف نائبا عموميا بصفة انتداب مؤقت مع حفظ مركزه له وتعيين حسن بك عاصم الأفوكاتو العمومى قاضيا بمحكمة الاستئناف من الدرجة الثانية بأقل من مرتبه الحالى بخمسة جنيهات وذلك لعدم حب الانكليز له بسبب وطنيته وحسن طويته وساعدهم على ذلك بعض نظارنا قاتلهم الله لأنه لا يحب التملق لهم والتزلف إليهم ، وعين مكانه أحمد بك زيور رئيس محكمة الاستئناف بنى سويف الأهلية وهو شاب مهذب الا أنه ميال للتودد للانكليز والرضوخ لطلباتهم قولا بأن المعارضة لا تفيد ، فالأولى المسالمة والتسليم » [2] .

تصريحات ومفاوضات من أجل الجلاء

وقد حاولت السياسة البريطانية فى السنوات الأولى للاحتلال أن توحى للعالم بأنها لن تستمر طويلا فى البقاء بمصر ، وقد عبر « ديسى » عن ذلك فى كتابه [3] فحاول أن يظهر أن انجلترا كانت لا تنوى احتلال مصر احتلالا دائمــا وأن اللورد كرومر حينما جاء كان مزوداً بتعليمات .

---

(١) المرجع السابق . ص ١٤٨

(٢) المرجع السابق.

(٣) Dicey, E : The Eyypt of the Future, William Heineman, London, 1907, p. 181

تخوله أن يصرح رسميا بأن الاحتلال إنما هو لفترة محـــدودة ، ثم يبرر الاستمرار فى الاحتلال بأنه يرجع إلى اخلاء مصر للسودان وتهديد المهديين لغزو مصر !

وقد تعددت التصريحات الرسمية البريطانية التى تعد فيها بالجلاء ، نسوق عددا منها على سبيل المثال [1] :

— تصريح المستر جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لاعادة الأمن فيها ، ولـكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوربى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

— تصريح مستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« ليس فى نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادىء التى أعلنتها حكومة جلالة الملـكة ، وللوعود التى وعدتها لأوربا ولسياسة أوربا نفسها » .

— خطبة المستر تشمبرلن فى ١٩/١٢/١٨٨٢ :

« إنى لا أضيع وقتى فى تـكذيب ما ينسبونه للحـكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمـــل يسبب الأسف الشديد لخلفنا ، إذ به نـكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة فى الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها، وأننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال » .

---

(١) القضية المصرية ، ٢١ — ٢٨

— تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦/٦/١٨٨٤ :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودنا فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر » .

— تصريح سير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ / ٨ / ١٨٨٧ :

« ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر ، وأن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو اعداد هذه البلاد للاستقلال » .

— تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ / ١١ / ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٩٠٢ :

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضا تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هاجولند والتخلى عن الموفاس فى مدغشقر وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف » .

وقد أشار عدد من الصحف إلى الاختلاف الواضح بين هذه التصريحات وبين ما كان يتم فعلا على أرض مصر ، فجريدة البوسفور اجبسيان تشير إلى مثل تصريحات جلادستون بالرغبة فى الجلاء ، ثم تذكر أنه بجانب ذلك نرى

الإدارات التى تتصل بالجمهور فى مصر قد أوكل أمرها إلى البريطانيين حتى أصبح كل مافى مصر انجليزيا خلال عام واحد وأضحت وظائف الدولة احتكارا لهم . وبدلا من أن تحصل البلاد على استقلالها الموعود ، طغى على كل إدارتها عملاء يتصرفون فيها كالسادة ، وبدلا من أن يتم التنظيم المنتظر ، طغت الفوضى التى لا حد لها[١] .

وكتب المسيو جبريال شارم بجريدة الديبا تحت عنوان « المسألة المصرية وانكلترا » يقول : « . . . ولكنا بينما نقرأ فى الصحف الانكليزية تمهدها لأوربا بالجلاء عن مصر ، نشاهد وزارة الخارجية البريطانية تقترح عليها القبض على زمام الدائرة والدومين وهما الادارتان الوحيدتان اللتان لم تستول عليها بعد »[٢] . وقد عبر أحد الموظفين الانجليز عن نوايا بلاده الحقيقية فقال إنه لا يعتقد أن انجلترا ستترك مصر فى وقت قريب خاصة وأنها تحتل بلدا مثل مصر « لقد أقرضت أوربا مصر ١٠٠ مليون جنيه ولابد أن تكون هناك مدة لتجمع هذه الديون ، وليس هناك إلا انجلترا لتقوم بهذا العمل . لقد عزم المصريون على ألا يدفعوا هذه الديون وسوف لا يدفعونها إذا شعروا بأنهم غير مضطرين لذلك[٣] .

ثم ما لبثت الظروف أن ضغطت على بريطانيا لإعادة التفكير فى مسألة الجلاء ، وذلك بعد أن أشتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال وخصوصا بعد أن أخذت ألمانيا فى سنة ١٨٨٤ تعيد النظر فى سياستها من تأييد الاحتلال البريطانى لمصر إزاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة ، فكان

(١) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، ص ١٧

(٢) الأهرام فى ٩/١/١٨٨٥ ، العدد ٢١١٢

(٣) Adams : The New Egypt. pp. 25—26

أن اضطرت إلى التفكير فى حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة فى جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب فى مضايقتها واذلالها .

ومن هنا فقد أرسلت السير هنرى درو مندولف Sir Drummond Wolff إلى الآستانة لمفاوضة الحكومة التركية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعده ولم تكن الظروف والملابسات تدل على جدية انجلترا فى هذا ، وإنما هى مظاهر أرادت بها أن تكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأى العام فى مصر وفى مختلف البلدان وتلقى فى روعه أنها لا تنوى البقاء فى مصر وأنها راغبة فى احترام المعاهدات وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية ضدها وتخف حدة المقاومة التى يثيرها الاحتلال فى النفوس ، لأن الدخول فى المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ما دامت المفاوضة جارية . وقد أفلحت انجلترا فى مد أجل مفاوضات ولف سنتين ، وانتهت بالاخفاق وبقاء الاحتلال قائماً فى البلاد .

ولعل ما يظهر نية انجلترا ، ذلك الخطاب المرسل من ولف إلى «سالسبورى» فى ٤ / ٩ / ١٨٨٥ إذ جاء فيه : « ... وقد أخبرتهما (المرخصين اللذين عينهما السلطان للمخابرة مع ولف) اننى لا أقدر أن أوافقهما على تعيين وقت للجلاء عن مصر ، فإنه لو تحدد هذا الأجل ، وقربت نهايته فربما تطرأ حينئذ ظروف تمنعنا من رعايته فتتهم حكومة الملكة حينئذ بنكث مواثيقها . وأقوى برهان جئت به بهذا الصدد ، هو ما يأتى :

لو عينا أجل الجلاء لأصبح نفوذنا فى مصر عـــدما وربما يؤتى حينئذ باحتجاجات مختلفة تمنعنا من القيام بالاصلاحات التى نرغب فى إدخالها فى البلاد . . . »(١)

(١) الأهرام فى ٢٢/٢/١٨٨٦ ، العدد ٢٤٥٠

كذلك أرسل ولف إلى سالسبورى بمحادثة له جرت مع الصدر الأعظم وناظر الخارجية التركى يؤكد لها فيها نفس المعنى بالإضافة إلى رغبة انجلترا فى الإتفاق على السماح لجنودها بالعودة فى حالة حدوث اضطراب آخر.

وفى محادثة بين ولف وسفير فرنسا فى الآستانة ، قال السفير الفرنسى أن الأمر الذى يرضى فرنسا هو تحديد « أجل معلوم للانجلاء عن مصر ، ومتى حصل ذلك فإنها تتحد معكم فى كل الاتفاقيات اللازمة عن مستقبل الحكومة المصرية » . ولما أتم كلامه أجابه ولف « أنى أرى من المحال تحديد ميعاد للانجلاء بدون شروط لأنه إذا لم يحصل الوفاق على الوسائل اللازمة لحفظ النظام فى القطر المصرى قبل انقضاء الوقت الذى يتخلل تحديد ميعاد الانجلاء وسحب العساكر الانكليزية ، فأن انكلترا تقع فى وهاد الحيرة والارتباك لكونها تصبح مضطرة إلى ترك مصر فى حال الفشل والاختلال قبل أن تنجز تعهداتها ، وهذا أمر لا نسلم به مطلقا لأننا أتينا مصر وكلفنا أنفسنا باعادة النظام إليها فلا نتركها قبل حصولها عليه[1] . . . »

والاتفاق الذى وصل إليه المتفاوضون تضمن أن تجلوا الجنود الانجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامه (أى فى سنة ١٨٩٠)، إلا إذا تبين فى ذلك الحين إحتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، ففى هذه الحالة يؤجل إنسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء ، وعندئذ تتمتع بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها فى حالة إضطراب الأمن والنظام فيها ، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فانها توفد

(١) يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، ص ١٢٥–١٢٩

مندوبا يبقى فى مصر طول مدة احتلال الجيش البريطانى[1] .

والمتامل فى هذا الاتفاق سيتأكد من أن انجلترا قصدت به اضفاء شرعية على مركزها فى مصر ، ذلك أنها إذا كانت قد أقرت باشتراكها مع تركيا فى الاحتلال بعد الجلاء ، فإن معنى هـــذا انفرادها هى بالأمر لأننا نعلم مما وقع سنة ١٨٨٢ مدى بطء تركيا فى تحريك جنودها . وفى ذلك يقول ملنر : «أن النقطة الهامة فى هذه الاتفاقية هى الاعتراف بحق بريطانيا فى إعادة إحتلال مصر . حقا أن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولـكن بما أن تركيا ليست فى أى وقت مستعدة للتحرك السريع ، فإن اشتراكها فى هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتـكون انجلترا وحدها هى التى تتولى قمع الاضطرابات.[2]

ونظراً لمساعى روسيا وفرنسا كما مر بنا ، أحجم السلطان عن التصديق عليها ، ومن ثم فلم يصبح للاتفاق قائمة ، وغـــادر ولف الآستانة فى يوليه سنة ١٨٨٧ ، واستمرت انجلترا فى احتلالها لمصر[3] .

السيطرة على السودان

لم يأت عام ١٨٨١ حتى كان التذمر يشمل أهل السودان جميعهم نظرا لمحاربة الحـكومة المصرية لتجارة الرقيق فيه ، واستمرار عبء الضرائب الثقيل على الأهالى بالرغم من الخسائر المالية الفادحة التى تكبدوها . وزاد الأمر خطورة ظهور محمد أحمد الملقب بالمهدى الذى اضفى على التذمر طابعـا دينيا فزاده اشتعالا وقوة ، فقد عزا ما لحق بالشريعة من تحقير وإهـانة إلى « الترك » و «المصريين» الذين ازدروا بأحكام الشريعة وجروا فى حـكومتهم على خلاف

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٧٣

(٢) المرجع السابق . ص ٧٤

(٣) Zayid : Egypt's Struggle for Independence. p. 41

ما تقضى هذه به . وألح المهدى فى ضرورة طرد المصريين من السودان باعتباره الوسيلة التى يمكن بها وحدها تقرير العدالة ونشر السلام مرة أخرى وكانت مصر فى ذلك الوقت غارقة لأذنيها فى أحداث الثورة العرابية مما أضعف من موقف القوة الموجودة فى السودان وأتاح المهديين إحراز انتصارات عليها .

ومنذ بداية الإحتلال البريطانى كان الموقف فى السودان يتدهور من سىء إلى أسوأ . ولم يكن هناك مناص من أن يعترف الإحتلال ، ومنذ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بوجود مشكلة سودانية لابد من مواجهتها سريعا ولا مفر من أن يتحمل الإحتلال وحده مسئولية علاجها وكان واضحا من أول الأمر أن الأحتفاظ بممتلكات مصر فى السودان يقتضى تجهيز الأمدادات العسكرية التى يمكن إرسالها إلى السودان المعاونة على أخماد الثورة ، كما كان واضحا من ناحية أخرى أنه إذا تعذر بسبب الحاجة للقوات العسكرية التى تكفى المحافظة على كل أقاليم السودان ، فلا أقل من أن تتمسك الحكومة الخديوية ببعض هذه الأقاليم وأن تدافع عنها خصوصا فى السودان الأوسط ، حتى إذا حوصرت الثورة ، ابتعد الخطر عن الحدود المصرية ذاتها .

ولقد وصل الاحتلال فى هذه المرحلة الأولى إلى حل لعلاج الموقف فى السودان يقوم على ضرورة الاحتفاظ بقسم من الأقاليم السودانية والتخلى عن قسم آخر منها(١) .

وكشفت هزيمة « هيكس » عن موضع الضعف فى سياسة حكومة المستر جلادستون نحو المسألة السودانية حتى هذا الوقت : الابتعاد عن التدخل فى شئون السودان ، والابتعاد عن تحمل أية مسئوليات تترتب على القرارات التى قد تتخذها الحكومة المصرية لأخماد الثورة المهدية واسترجاع نفوذها المفقود

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .. ص ٢٧٣ .

فى السودان ، والإمتناع فى كل الأحوال عن إرسال جنود بريطانيين لنجدة القوات المصرية فى الحاميات المبعثرة هناك والتى تكاد تكون جميعا منفصولة عن بعضها بعضا . ولم يكن هناك مفر من أن يعترف « بمسئولية » الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة كل الذين عاصروا هذه الحوادث من السياسيين الانجليز أو كتبـــوا عنها مثل جون مورلى John Morley كاتب سيرة جلادستون واللورد كرومر ، وكذلك اللورد ملنر[١] .

ويقول الرافعى أن السياسة الانجليزية هى التى دبرت حملة هكس وهى عالمة أن مصيرها إلى ما صارت إليه من الهلاك ، لكى تتخذ من هذا المصير ذريعة (لتنصح) الحكومة المصرية باخلاء السودان ، وبذلك ضحت بهكس وحملته ، كما ضحت بغوردون من بعده تحقيقا لمطامعها فى السودان[٢] .

وعلى أثر المصير الذى لاقته حملة هكس طلبت انجلترا من بارنج (كرومر) أن يقوم بمقابلة كلا من الخديو توفيق وشريف باشا ويبلغهما (نصيحة) الحكومة الانجليزية باخلاء السودان . وقد رفض شريف هذا مؤكدا إمكان السيطرة على السودان ، وأن هناك من الروابط بين البلدين ما يحتم الابقاء عليه وقال كلمته المشهورة أننا إذا تركنا السودان ، فالسودان لا يتركنا . ولما وقف شريف هذا الموقف الصلب ، أرسل جرانفيل تلغرافه المشهور الذى سبق أن أشرنا اليه ، مما ترتب عليه أن استقال شريف من الوزارة ، وأثبت فى استقالته أن الذى دفعه إلى تقديمها هو عدم موافقته على اقتراحات الحكومة البريطانية رغم قبول الخديو لها « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لنحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو

(١) المرجع السابق : ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان .. ص ١٠٩ .

يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفائنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية[1] »

ولم تعدم سلطات الاحتلال وجود شخص آخر ينفذ لها مآربها ، فقبل نوبار تولى الوزارة على أساس أن يقبل إخلاء السودان ، فقررته وزارته فعلا؛ يقول الرافعى[2] :

« وفى الحق أن إخلاء السودان كان أمرا منكراً ، وعملا خطيراً فى ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الإحتلال الانجليزى ، بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته ومضاره ، لأن الإنسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التى ضحت مصر فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها وملايين الجنيهات من أموالها وجهود عشرات السنين من تاريخها » .

وعهدت الحكومة الإنجليزية إلى « غوردون » لتنفيذ مهمة الإخلاء ، وقد علق الكولونيل شالى لونج بك Chaille Long bey على هذا فقال أن مهمة غوردون الحقيقية هى بسط الفوضى والخلل فى السودان ، وأن يسهل على انجلترا الإستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر . وقال أيضاً إبراهيم فوزى باشا وكان زميلا لغوردون . « إن مأمورية غوردون منحصرة فى هذه السطور ، وهى أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهد غوردون السبيل لوقوع تلك البلاد فى مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر فى تلك الأرجاء » .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣ .

وارتكب غوردون سلسلة من الأخطاء أدت بالإضافة إلى ظروف أخرى متعددة — إلى سقوط الخرطوم ومقتل غوردون نفسه . وآذن سقوط الخرطوم وإنسحاب حملة الإنقاذ (أى فى الفترة من يناير إلى يوليو ١٨٨٥) بضياع سائر ممتلكات مصر فى السودان باخلائها والجلاء عنها وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتستولى عليها الدول «المتسابقة» على امتلاك أفريقية وانقسامها فيما بينها كفرنسا وإيطاليا وألمانيا فضلا عن انجلترا نفسها .

وظلت سياسة الإحتلال البريطانى ملتزمة بعد ذلك خطة الدفاع ضد الثورة المهدية . الدفاع عن حدود مصر الجنوبية ، والدفاع عن سواكن فى الحدود الشرقية . على أنه فى الوقت الذى كانت سياسة الحكومة البريطانية نحو السودان (أى نحو المهدية) مؤسسة على الدفاع[1] ، كانت تتجمع الأسباب — تدريجيا — تلك التى اضطرت هذه الحكومة إلى تغيير سياستها فى المسألة السودانية من خطة الدفاع ، كنتيجة لازمة لإخلاء السودان ، إلى خطة الهجوم : مهاجمة حكومة الخليفة عبد الله وتقويض عروشها — وهى الحكومة التى خلفت حكومة محمد أحمد (المهدى) بعد وفاته — عندما صارت سياسة الإحتلال البريطانى ، استرجاع السودان وإنهاء السيطرة المهدية عليه .

وبدأت العمليات العسكرية لاسترجاع السودان بقيادة «كتشنر» ، وتم الاستيلاء على دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، ثم أخذت الانتصارات تتوالى بعد ذلك وكان أبرزها سقوط أم درمان فى ١٨٩٨/٩/٢ ، وبعدها بيومين رفع كتشنر يوم ٩/٤ العلمين المصرى والانجليزى جنبا إلى جنب على بقايا سراى الحكومة المتخربة فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . . ص ٤٢٦ .

الحكومة المصرية أن « لإنجلترا حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال » ، وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى لادارة السودان فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩[1] .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بالمشاركة فى إدارة السودان ، بل لقد استطاعت أن تحول المشاركة المصرية إلى مشاركة شكلية لتنفرد هى بالسيادة الفعلية . وإذا وضعنا إلى جانب هذه النتيجة « الثمن » الذى دفعه الانجليز و « الثمن » الذى دفعه المصريون لهالتنا الوقائع :

— فى الفترة من ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ إلى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بلغت جملة ضحايا الجيش المصرى ٧٩٧٥١ جنديا وضابطا ، مقابل ١٤٠٠ من الجيش الانجليزى .

— فاق عدد الضحايا من المصريين المدنيين الذين لم يشتركوا فى الحروب كل حصر ، ومن الأمثلة على ذلك :

* كانت مدينة الطيارة أكبر مركز لتجارة الصمغ وريش النعام وسواها من محصولات كردفان وكان بها زهاء العشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذبحوا عن بكرة أبيهم حيث اعتزم الفقيه المنة — زعيم قبائل الجمع والجوامعة وأخطر الثوار فى صحراء كردفان أن يقضى على جميع الذكور حتى الأجنة فى بطون أمهاتها خشية أن تكون ذكورا . وقد بقرت بطون نحو ألف سيدة حبلى لهذه الغاية الوحشية ، وكان قومه يقذفون بالأطفال فى الجو ويتلقفونهم على أسنة الرماح — الأمر الذى استنكره المهدى نفسه .

* كان عدد سكان مدينة الأبيض حاضرة كردفان يزيد على الخمسين ألف أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف حيث قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار إذ بلغت أسعار الحاجيات أقصى

---

(١) المرجع السابق . ص ٤٦٧ .

ما يتصوره العقل ، فكانت الأقة من لحم الحمير تباع بمائتى ريال ، وأكل الكثيرون بعضهم بعضا ، فضلا عمن ماتوا أثناء التعذيب للدلالة على مخبأوه من أموالهم ، وسبيت جميع الفتيات ، فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن .

* —قدرت الأموال التى أنفقتها مصر منذ عهد محمد على حتى استعادة السودان بما لا يقل عن مائة وخمسين مليونا من الجنيهات ، مقابل ٧٩٨٨٠٢ جنيها اضطرت انجلترا للنزول عنها لمصر فى فبراير سنة ١٨٩٦ عند الشروع فى حملة دنقلة .

— أحصى اللواء محمد لبيب الشاهد (باشا) فى حديث نشرته مجلة الدنيا المصورة ، بالعدد ٨٣ الصادر فى ٢٧/ ٧ / ١٩٣٠ ، بعض المنشآت التى أقامتها مصر فى الخرطوم وحدها فى فترة الحكم الثنائى ، فكانت كما يلى :

سراى الحاكم العام . دواوين المالية والحربية والحقانية والداخلية والزراعة والبريد والتلغراف مساكن لكبار موظفيها (وكلهم من الانجليز) . مكاتب تسجيل الأراضى . مخازن مصلحة الصحة . المطبعة الأميرية . قشلاقات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس بضواحى الخرطوم، ثلاث قشلاقات كبرى بالخرطوم بحرى للطوبجية . خمسة قشلاقات للانجليز . مساكن لضباطهم . مخازن الأسلحة والمهمات والجبخانة والبارود . السجن العمومى مساكن لصف الضباط الانجليز[1] . . . الخ

أساليب الاحتلال فى معاملة الشعب

ومنذ البداية ، نظر الاحتلال إلى المصريين نظرة القاهر إلى المقهور ،

---

(١) ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، بقلم « عزون » . مطبعة صلاح الدين الكبرى ، الاسكندريه ، ص ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣٦ ، ٥٠ .

فالمصريون أقل قدرة وأهلية ومن ثم فإن معاملتهم يجب أن تقوم على هذا الأساس . وإذا كانت انتفاضة الجيش قبل الاحتلال تعبر عن الروح الأصيلة الكامنة في أعماق هذا الشعب من حيث التشوق إلى الحرية ورفض الاستغلال والاستبداد ، فإن جلادستون (زعيم الأحرار !) يرى أن الثورة المصرية سارت في الطريق غير المستقيم لأنها استندت إلى الجيش ، فهو يقف في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢ ليقول في مجلس العموم : « هناك فترات في التاريخ كان يظن فيها أن الحزب العسكري محبوب ، حتى في هذا البلد (بريطانيا) ، ولكن ليس لهذا الاعتقاد أي سند من الحقيقة ، فالقوة العسكرية أو أي عمل آخر سنده بهذه القوة ، لا يمكن أن ينظر إليه على أنه في صالح الحرية . لقد كان « كرمويل » عظيما ، ولكنه لم يفعل شيئاً من أجل حرية انجلترا ، وكان حكم « نابليون » عظيما ، ولكنه لقيامه على القوة العسكرية لم يفعل شيئاً لحرية فرنسا »[1] . ولنا أن نتساءل بعد هذا : ألا يمكن أن ينطبق نفس الحكم على حكم الاحتلال في مصر من حيث استناده إلى القوة العسكرية ؟ ثم ماذا فعل الإحتلال من أجل هذه الحرية التي يتحدث عنها الأحرار ؟

وتتعدد الأقوال التي تعبر عن نظرة الأزدراء والاحتقار التي كان المسئولون الانجليز ينظرون بها إلى الشعب المصري :

ـ فالمستر هوجارث Hogarth يكتب في ٨/٥/١٩٠٨ بجريدة Egyptian Standard :

«أن أمم الشرق تعيش في مرحلة الطفولة ، ولكنها مرحلتهم الثانية ، أنهم بدأوا حياتهم قبلنا (الانجليز) في مناخ لم يتح لهم معارك يكافحون فيها الطبيعة ويتمرسون عن طريقها بالنضال وأعمال الفكر والذكاء . .

---

(١) Cromer : Modern Egypt, Vol I, p. 220

وبلغ المصريون الرشد بينما كنا نحن فى الكهوف . . ولكنهم الآن أمة قد شاخت ولا يستطيعون أن يستخدموا قوام من جديد ، ولذلك فمن الحكمة أن نعامل الأمم الشرقية كأطفال ونتخذ منهم موقف المعلم »[1] .

ـ والسير أدوارد جراى يعلق على حديث المستر روزفلت والذى سبق أن أشرنا إليه فيقول : « أن مستر روزفلت لم يقل إلا ما يجب على الانجليز أن يقولوه . وقد لاحظ أن المستر رو برتسون وآخرين ، لم يفهموا أن المسألة ليست مسألة شعوب راقية وشعوب منحطة ، وإنما هى حقيقة تاريخية تفيد أن مصر والبلاد الشرقية الأخرى لم تظهر أى كفاءة فى حكم نفسها بأهلها ، فإن أكبر أعمالهم التى حفظها لهم التاريخ الإنسانى ، حدثت وهم تحت سلطان الحكم المطلق ، فإذا كنا نتبع معهم قواعد الحكم المطلق ، فما ذلك إلا لمحض مصلحتهم »[2] .

ـ ووقف المستر بلفور يقول أيضاً فى مناقشة حول القضية المصرية فى مجلس العموم : « أنا إذا مررنا بكل تاريخ الشرق لا نجد أثراً لكفاءة الشرق للحكم الذاتى ، فكل عصورهم انقضت فى الحكم المطلق ، وأهم أعمالهم ومدنيتهم ظهرت تحت هذا الحكم ، فالغازى يخلف الغازى ، والحاكم المطلق يعقبه مثله ، ولم نر فى كل أدوار السعادة والشقاء ، أمة من الأمم الشرقية تندفع من تلقاء نفسها لإيجاد ما نسميه بالحكومة الذاتية . هذه هى الحقائق الواضحة لا دعوى السيادة والعبودية (اسمعوا اسمعوا) فمن العبث المطلق السعى فى تلقيح هذه الأمم بمصل الروح الدستورية الشاملة لجميع شعوب الغرب »[3] .

ومن هنا لم تكن إنجلترا تسمح للمصريين بأن يتحملوا نصيباً حقيقياً من

---

(١) Alexander: The Truth about Eyypt, p. 211

(٢) جريده العلم : العدد ٣٤ الصادر فى ١٥/٦/١٩١٠ .

(٣) جريده العلم . العدد ٤٠ الصادر فى ٢٢/٦/١٩١٠ .

السلطة الفعلية فى حكم بلادهم ولا حاولت تدريبهم لـكى يخلفوا الإنجليز ، وإنما سار الاتجاه عكسياً فيما يقول الجود[١] . وقد عبر الخديو عباس عن ذلك فى حديث له مع أحد الـكتاب الانجليز،فقال أنه على الرغم من المثل الإنجليزى الذى يقول أن لكل مسألة جانبان ، إلا أن الأمور فى مصر تجرى فى جانب واحد ، وتؤخذ بناء على وجهة نظر واحـدة ، فاللورد كرومر مثلا يبرق إلى اللورد (روزبرى) يقول له أن كذا و كذا هو واقع الحال ، فيقوم روزبرى باخبار رئيس الوزراء وسائر الوزراء بأن كذا وكذا هو واقع الحال ، ومن ثم يقرر القيام باجراءات تتفق وهذا الواقع المزعوم ، ويخبر البرلمان بذلك ويوافق عليه ، وتعلق الصحف البريطانيـة على ذلك ويقرأ الشعب البريطانى ويفهم المسألة المصرية من هذا الجـانب وحده . أما نحن المصريين . . نحن أصحاب المسألة ، فلا رأى لنا ولا تعتبر وجهة نظرنا[٢] !

وفى ظل هذه الأفكار ، أو بمعنى أصح واستناداً إلى مثل هذه الآراء، أنشأ اللورد كرومر فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩٥ محكمة مخصوصة ، لمحاكمة كل من تحدثه نفسه من المصريين بالاعتداء ، أو جرح شعور العساكر البريطانية أو البحارة الانجليز الموجودين فى مصر . وقد رد مصطفى كامل على هذا القرار فى جريدة الأهرام فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٥ تحت عنوان « صواعق الاحتلال »، قائلا بأن مثل هذا الإجراء الارهابى لا يمكن أن يقضى على الشعور الوطنى الذى سيظل حيا فى قلوب مواطنيه المصريين »[٣] .

---

(١) Elgood, P.G. : Egypt and the Army, Oxford University Press, london, 1924, p. 139

(٢) Adams : The New Egypt, pp. 146 —148.

وأنظر أيضا مناقشة جريدة المؤيد الأسبوعيه لمثل هذه الآراء فى العـدد الثانى الصادر فى ١٩٠٧/٥/٢ .

(٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل وكفاحه ، مطابع دار السعادة بمصر ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩ .

ويروى محمد فريد[1]: « فى بحر هذا الأسبوع حدثت باسكندرية مشاجرة بين ثلاثة من عساكر الانكليز البحرية وفريق من الأهالى بمحلات الموسات وضرب أحد الانكليز ضربا أوجب معالجته نحو أسبوع فهول الانكليز وقاموا وقعدوا ، وقالوا أن لا أمن فى مصر على حياة عساكرهم مع أنها مشاجرة بسيطة كما يحصل يوميا، لكن هى الغايات السياسية تجسم المسائل تبعاً لأغراضها وطلبوا التشديد فى محاكمة الأهالى ، ولما عقدت الجلسة لمحاكمتهم يوم الثلاثاء ١٢ الجارى (فبراير ١٨٩٥) حضرها السير سكوت المستشار الانكليزى بالحقانية والنائب العمومى وكثير من الضباط الانكليز وترافع فيها رئيس النيابة بنفسه ، وأخيرا حكم القاضى بحبس سبعة منهم مدداً مختلفة أكثرها سنتين فهاجت الجرائد من هذا الضغط والتأثير على القضاء الأهلى » .

أما قصة دنشواى ، فقد أصبحت معروفة لا يجهلها أحد يعرف شيئاً من تاريخ مصر الحديثة ، ومع ذلك فان اغفالها فى هذا الكتاب ، إنما هو اسقاط لحلقة من سلسلة التاريخ الذى نحن بصدده، وهى كقصص الخيال لأنه لم يكن أحد يتصور أن الضباط الخمسة البريطانيين الذين قصدوا قرية دنشواى التابعة لمركز شبين الكوم فى ١٣ من يونية سنة ١٩٠٦ وبصحبتهم أونباشى موفد من قبل مأمور المركز وترجمان ، سيكتبون صفحة فى تاريخ مصر .

وقد وصل هؤلاء إلى القرية فذهب الأونباشى المرافق لهم ليبلغ العمدة نبأ وصولهم ، ولكن الضباط لم يصبروا حتى يعود ، بل قسموا أنفسهم فرقتين ، الأولى وقفت على السكة الزراعية والثانية جلست خلال أجران القمح ومنها جرن كانت فيه « أم محمد » ، زوجة محمد عبد النبى مؤذن القرية ، فطاشت رصاصة الضابط ، وأصابت هذه القروية دون الحمام . وكان إلى جوارها شقيق زوجها،

(١) مذكرات محمد فريد . مجلة الكاتب ، فبراير ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ .

وجار لهم يدعى حسن على محفوظ . وكان هذا الأخير قد تجاوز الخامسة والسبعين من عمره ، فصرخ طالباً الغوث من أهل القرية فحضر على الاستغاثة شيخ الخفر ولحق به الخفراء ، وتكاثر أهل القرية الذين رأوا أم محمد قد تخبطت بدمائها والنار قد سرت فى الجرن ، وحاول بعضهم أن يأخذ من الضابط بندقيته ، وكان هذا الضابط قد فقد هدوءه حينما رأى هذه الجموع ، فلما حاول شيخ الخفر أن يفرق المجتمعين وأن ينقذ الانجليز ، ظن هؤلاء الضباط أن شيخ الخفر وأعوانهم يريدون أذاهم ، فأطلقوا الأعيرة النارية فأردت رصاصة شيخ الخفر وأصابت أخرى أحد الخفراء ، فصرخ أهل القرية :

« شيخ الخفر قتل . شيخ الخفر قتل » .

وفى هذه اللحظة التى رأى فيها الفلاحون جماعة من الأجانب يقتحمون عليهم قريتهم ، يصطادون الحمام من أبراجها ، ويقتلون إحدى نسائها ، ثم يثنون بشيخ خفرائها ولا يبدو عليهم أنهم قنعوا بكل هذا العدوان . . . فى هذه اللحظة كان من حقهم أن يطيش صوابهم . ولكن الخفراء الذين خفوا إلى مكان الحادث كانوا أعقل مما يأذن به الظرف ، فقد اكتفوا بأخذ الأسلحة من الضباط ، وإبقاء الضباط أنفسهم فى الحجز حتى يحضر ملاحظ نقطة بوليس الشهداء . أما الأهالى فقد حملوا قبل ذلك عليهم بالطوب ، فجرحوا الملازم سميث ويك وبورتر جروحا خفيفة ، أما الكابتن بول وزميله الطبيب البيطرى فقد تركا مكان الواقعة ، وكان الأول قد أصيب عند التشابك مع أهل دنشواى بجرح كبير فى رأسه ، وانطلق هو وزميله إلى المعسكر ، وكان الحر شديداً فى ذلك الوقت ، واستمرا يعدوان بضعة كيلو مترات ، وما كادا يبلغان سرسنا حتى وقع الكابتن بول مغشيا عليه ، فخف إليه صبى صغير لا يتجاوز الخامسة عشر أخذته عليه رأفة فاحتمل رأسه بين يديه وجعل يسقيه الماء ليطفىء ظمأه ،

ولـكن الطبيب البيطرى الذى ترك بول فى السوق ، كان قد أبلغ زملاءه فى المعسكر بكمشوش الواقعة على ترعة الباجورية ، بالحادثة . . فأسرعوا ببنادقهم وسلاحهم .فلما بلغوا مسرعا ورأوا هذا المشهد الإنسانى الرائع ، غمض عليهم معناه ، إذ كان الحقد والغضب والخوف قد اجتمعت عليهم فى هـذه الساعة فظنوا الصبى « سيد أحمد سعيد » الذى أسعف زميلهم ، أحد المعتدين عليه ، فانهالوا عليه بالبنادق ، فأثخنوه جراحا ولم يدعوه حتى فارق الحياة .

ولما علم الانجليز أن الضابط الجبان الذى يدعى « بول » قد مات من ضربة الشمس حتى رأوا الساعة قد حانت ليرهبوا المصريين ويلقوا فى قلوبهم الفزع فأرسلوا المشانق أولا إلى ديوان المنوفية ثم شكلوا محكمة طبقـا لقانون المحكمة المخصوصة . ولم تنقض أيام قلائل حتى كان أهل القرية يحاكمون فى يوم ٦/٢ سنة ١٩٠٦ ، وكان رئيس هذه المحـكمة ، وزير الحقانية وقتذاك بطرس غالى باشا وعضوية ثلاثة من الانجليز هم نائب المستشار القضائى (مستر هيتر) ووكيل محكمة إستئناف مصر (المستر بوند) ونائب الأحكام العسكرية بجيش الإحتلال وأحمد فتحى زغلول رئيس محكمة مصر . ومثل أمام المحـكمة فى يوم إنعقادها أثنان وخمسون منهما .(١)

وقام ابراهيم الهلباوى المحامى العام وذكر وقائع الحادثة وقال : « حيث أن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة ، فنطالب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود » . وكان محامو المتهمين :أحمد لطفى (بك) ،ومحمد يوسف (بك) وعثمان يوسف (بك) واسماعيل عاصم (بك) . وبعـــد إنتهاء الاستجوابات والدفاع ، قام إبراهيم الهلباوى وقال : « لا يوجـد مصرى (كذا !!) لا يشاركنا فى شعورى نحو الحـادثة ولذلك أطلب الحـكم على

(١) فتحى رضوان : مصطفى كامل ، دار الشرق للنشر والطبع ، ١٩٤٦ ، ص ٤٥ — ٤٧ .

المتهمين بأشد عقوبة ، ثم قال ، فإذا تقدمت إليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصا رؤساء العصابة ، لا أكون مغاليا »[1]

وبعد ثلاثة أيام صدر الحكم فى ٢٣ / ٦ بأعدام أربعة : حسن على محفوظ ، ويوسف على سليم ، والسيد عيسى سالم ، ومحمد درويش زهران . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين وعلى واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وعلى ستة بالأشغال الشاقة سبع سنين ، وبالحبس مع الشغل سنة مع الجلد ٥٠ جلدة على ثلاثة . وبالجلد ٥٠ جلدة على خمسة[2] !

ورغم أن كرومر لم يكن بمصر حين وقعت حادثة دنشواى ، ورغم اعترافه بقسوة الأحكام التى وقعت على الفلاحين ، فأن محاكمات دنشواى كانت نتيجة منطقية للسياسة التى جرى عليها فى أواخر عهده من حيث عدم إكتراثه بالرأى العام المصرى ومناصبته له العداء . وأدت الآثار التى ترتبت على هذا الحادث إلى إستبدال كرومر بشخصية أخرى هى السير الدن جورست .

ورغم أن كرومر هو الذى رشحه خلفا له على أمل أن يواصل سياسته القائمة على نوع من الدكتاتورية ، إلا أن الظروف كانت قد تغيرت مما أدى بجورست إلى أن ينتهج سياسة أخرى عرفت بسياسة الوفاق بين ما عرف بالسلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الإحتلال) . وقد أفلحت هذه السياسة فى بذر بذور الشقاق بين الخديو والأعيان والوطنيين من رجال الطبقة الوسطى بعد أن كانوا جميعا على وشك الاتحاد معا ضد الاحتلال .

وفى سنة ١٩١١ استبدل جورست بكتشنر . وكان كتشنر رجلا عسكريا صرفا يحتقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تتمشى مع

---

(١) عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، ص ٨٤ .

(٢) فتحى رضوان : مصطفى كامل . ص ٤٧ .

مطالب دعاة القوة سواء فى مصر أو فى إنجلترا. وفى عهده أصبحت الحكومة أوتوقراطية أكثر منها فى أى وقت مضى منذ الإحتلال .

مصر تحت ظل الحماية :

وما أن بدأت نذر الحرب العالمية الأولى فى الظهور حتى استغلت انجلترا وجود قواتها فى مصر فى صيف سنة ١٩١٤ سبيلا لإستصدار قرارات وإجراءات وتدابير ترتب عليها إخراج مصر عما ينبغى لها من الحياد. فلقد إنعقد مجلس الوزراء برياسة حسين رشدى باشا ـ قائمقام الخديو ـ بعد أن دخلت إنجلترا الحرب ضد ألمانيا وأصدر فى ٥ أغسطس قرارا جاء فى المادة الأولى منه :

« ما دامت الحرب قائمة (بين ألمانيا والحلفاء) ، فلا يجوز لأى إنسان مقيم بالديار المصرية أن يعقد مشارطة أو اتفاقا أو أى نوع كان بالذات أو بالواسطة مع الحكومة المحاربة لصاحب الجلالة البريطانية . . . الخ » .

ونصت المادة ١٣ ـ على أن القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى ، وكل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز إحالة النظر فيه إلى إحدى محاكم الغنائم البريطانية »[1] .

وقد بنى هذا القرار الخطير على أن وجود الجيش البريطانى فى مصر ، يجعل القطر عرضة لهجوم أعداء إنجلترا عليه.. الأمر الذى يقضى باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم على البلاد . ومن الملاحظ أن القرار صدر تحت ضغط المعتمد البريطانى أو « بنصيحة منه » ، ذلك أنه استهل بقوله « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا وكذا » . وفى ١٣ أغسطس

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٣ .

صدر قرار بتطبيق تلك القيود على رعايا امبراطورية النمسا والمجر لأنهـا انحازت أيضاً إلى جانب ألمانيا وأصبحت فى حالة حرب مع إنجلترا .

وفى ٢ / ١١ / ١٤ ، صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف فيما تـكتبه عن الحرب قبل طبعها ولم تـكن هذه المراقبة موجودة حتى ذلك التاريخ، فأصبحت الصحف تصدر وفى المقالة الواحدة منها سطر أو عدة أسطر محذوفة ومكانها أبيض أو يتخلل الأسطر كلمات محذوفة ومكانها كذلك[1] كما كانت مقالات برمتها تحذف وتبقى أنهر خالية من الـكتابة .

وفى اليوم التالى صدر إعلانان،الأول بفرض الأحكام العرفية[2]،والثانى بنصح الشعب المصرى بالرضوخ التام لكل مافى مصلحة الاحتلال وعدم التعاون مع أعدائه حيث جاء فيه : « أن أحسن ما يمكن للأهالى عمله لصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تـكدير صفو السلام العـام أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة باتباع جميع الأوامر التى تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام . . . »[3] .

ثم صدر تصريح بريطانى أعلن أن انجلترا ستأخذ على عاتقهـا كل أعباء الدفاع عن مصر وأنها لن تدعو الشعب المصرى إلى الاشتراك الفعلى فى الحرب . وقد بذل هذا التصريح بناء على طلب حسين رشدى الذى كان قـد احتج على إعلان الأحكام العرفية احتجاجا شديداً وهدد بالاستقالة ،وأن يكن صدوره راجعا فى المحل الأول إلى إشتداد العداء فى البلاد بالجامعة الاسلامية .

ولم تـكتف الحكومة البريطانية بهذه الاجراءات وما ماثلها ، بل لقد فـكرت فى ضم مصر إليها ، وهذا واضح من قراءة الوثيقة الآتيـة وهى

(١) المرجع السابق . ص٥٤ .
(٢) المرجع السابق . ص ٥٤ .
(٣) المرجع السابق . ص ٥٥ .

عبارة عن برقية بالشفرة إلى مستر شيتهام فى القاهرة جاء فيها : « ترى حكومة صاحب الجلالة أن أشد الخطوات فعالية هى إعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه ، ويمنح المصريون على الفور الرعوية البريطانية . أن يوم ١٩ نوفمبر الذى تصل فيه القوات من الهند ، سيكون يوما مواتيا لهذه المناسبة . وعلى الرغم من الضم ، فإنه سيكون علينا — مراعاة لشعور الفرنسيين بصفة خاصة — أن نرجىء مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة لمباحثات تجرى فى المستقبل ولا نعتبره نظاماً ملغياً مفروغاً منه . وأود على أية حال أن أعرف وجهة نظرك ووجهة نظر القائد العام بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلى قبل أن تصل إلى قرار نهائى بشأن الضم[1] » .

ولم يرحب المسئولون عن الإحتلال فى مصر بهذه الفكرة ، وكذلك فرنسا ، مما جعل إنجلترا تتخلى عنها وتستقر على فكرة أخرى وهى « الحماية » . وإذا كان من الضرورى فى عرف القانون الدولى أن ترتضى الدولة المحمية هذه الحماية ، إلا أن إنجلترا فرضت حمايتها على مصر تلقائيا وخلعت الخديو عباس وعينت حسين كامل سلطانا على مصر وتصرفت فى شؤون البلاد كما لو كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية .

وفى الوقت الذى أصبح فيه الجيش البريطانى السلطة التنفيذية والتشريعية العليا فى البلاد ، حل السير هنرى مكماهون محل كتشنر ، ولم يكن على سابق خبرة بشئون مصر والمصريين . كما أن ظروف الحرب لم تتح له فرصة لتفهم مشاكل الإدارة المصرية أو فرض شخصية على القائمين عليها ، مما أدى إلى مزيد من إنعدام الثقة بين المصريين والموظفين الانجليز الذين كان إزدياد أعدادهم قبل الحرب مثارا للحنق .

---

(١) المرجع السابق . ص ٥٩ .

ونسيت انجلترا ما كانت قد وعدت به من تجنيب مصر ويلات الحرب، إذ جند الانجليز ما يزيد على المليون رجل من فلاحي مصر وعمالها لحفر الخنادق وللقيام بأشق الأعمال[1] خدمة للحرب الاستعمارية، وإليك ما قالته جريدة انجليزية في ٣ أبريل سنة ١٩١٩ :

« كان رجال السلطة ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم وقت الغروب فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب ويتنقون خيرهم للخدمة .. منهم غلمان في الرابعة عشر، ومنهم شيوخ في السبعين .. ثم كان الكرباج هو الوسيلة لتسخيرهم . وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في معسكرات هؤلاء الجندين وأي معسكرات !! لاخيام .. وسوء تغذية .. ورداءة كساء، وقلة غطاء، ثم أمراض تفترسهم افتراسا .. لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء .. وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء الجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم »[1] .

وأخذت السلطات البريطانية تصادر الحاصلات الزراعية واستولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في السوق، بل بلغ بها الأمر أن تفرض مقداراً معينا من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأبخس الأسعار .. فإذا لم يجد الفلاحون مالديهم كافياً اضطروا إلى شرائه في السوق بسعر عال ليقدموه كرها بالسعر البخس[2] ». وأخذت السلطات نفسها تستولى على الدواب اللازمة للزراعة، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه وبأبخس ثمن .. وجمعت الأموال قسرا بحجة إعانة الصليب الأحمر

(١) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية، ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق . وأنظر كذلك:

Chirol : The Fgyptian Problem, pp. 186—137

Flgood, p. G : The The Transit of Egypt, Edward Arnold, London, 1958, p. 229.

البريطانى ، فكانت تفرض على الأهالى اتاوات يسمونها تبرعات يحصلونها أما بطريق التوريط وأما بالتهديد .

ونشرت المس (دور هام) إحدى المتطوعات فى الحرب ، وكانت تقوم بخدمة الجنود فى الميادين ، مقالا فى جريدة الديلى نيوز الصادرة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩ تبحث فيه عن أسباب ما وقع من الاضطرابات فى مصر فى ذلك العام ، ولقد كانت الآنسة المذكورة بمصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى أبريل سنة ١٩١٦ فقالت فيـه : « إنى على وفاق من الرأى مع المستر راون جورست من أن الاضطرابات الحالية (١٩١٩) لم تكن الا نتيجة لازمة لخطتنا تجاه المصريين . ولا جدال فى أن السلطات المسئولة ملومة كل اللوم فى إرسال جنود من المستعمرات إلى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التى يجب أن يعاملوا بها الأهالى فإن الكثير من هؤلاء كان جاهلا جهلا فاضحا لدرجة أنهم كانوا يتصورون أن مصر بلد انكليزى . . . ولقد عاملوا الأهالى بقسوة واحتقار . فلقد رأيت فى الكنتين الذى كنت أشتغل فيه خادما مصريا من خيرة الخدم انهال عليه جندى بالضرب بقدمه لشىء تافه وهو أنه لم يفهم أمرا صدر إليه . ولقد ضرب أحد الجنود رجلا متعلما مهذبا من المصريين وسلب منه عصاه الغالية الثمن بلا أدنى سبب [1] » . ومما زاد الطين بلة — فيما تقول الآنسه — أن الجنود عند مجيئهم وجدوا الحانات كلها مفتوحة ليلا ونهارا ، فأدى ذلك إلى حدوث مخاز اشمأزت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظا واحتقاراً ، وقد شاع فى ذلك الوقت أن الجنود السكارى يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات » .

وفى الوقت الذى كانت الحكومة المصرية والزعماء يحاولون فيه التمهيد

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٨٥

لمستقبل مصر السياسى على أساس الاستقلال أو الحكم الذاتى بعد انتهاء الحرب، كانت السلطات البريطانية فى القاهرة تمهد لشىء آخر. فقد صدر الأمر فى شهر مارس سنة ١٩١٧ بتأليف لجنة تنظر فى إصلاح القضاء بعد الغاء الامتيازات الأجنبية، فتقدم لها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم توضع بها القوانين وتترجم منها إلى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعا الأمر إلى ذلك، واستلزموا أن يسن القانون الأهلى على سنة الأصول الانجليزية والقانون الجنائى بصفة خاصة وأن يجلس قاضى انجليزى إلى جانب القاضى المصرى للنظر فى المسائل الأهلية.

أما قانون مصر النظامى الذى أعده المحتلون لتطبيقه بعد الحرب، فقد وضعه السير وليم برنيات William Brunyate الذى كان يتولى منصب المستشار المالى بالنيابة، وكان مستشاراً قانونيا لدار الحماية، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شؤون الحكومة كافة. وقد قضى فى هذا القانون بإنشاء مجلسين، أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز، وبعض الموظفين الانجليز وممن يساوونهم فى الرتبة ومن خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب وثلاثين مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيـود والشروط ولا تجتمع منهم كثرة فى المجلس على كل حال. ويسمى المجلس الآخر، مجلس النواب وليس له رأى قاطع فى عظيم ولا ضئيل من مصالح البلاد ويجوز أن تتخطاه الحكومة بارسال القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان. ثم لا تعتمد القوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك إلا بعد إقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية (١).

وما كاد يذاع المشروع والرد الذى أعده حسين رشدى عليه، حتى عم

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٠٠.

الضغط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضمرها المصريين لأن فيه اهدارا للاستقلال الداخلى الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ ولأنه أشد ايلاما لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ . ولم تستطع بريطانيا أن تنفذ المشروع، فقد فاجأتها الأحداث بعد ذلك عندما هب الشعب بثورته العظيمة سنة ١٩١٩ .

محاولات لقمع الثورة

وعندما تقدم الزعماء المصريون بمطالبهم إلى السير وينجت فى ١٣/١١/١٩١٨ وأرسل ما تم بهذا الشأن إلى الخارجية البريطانية كان الرد هو: «.. ما يؤسفنى أن سير ر . وينجت لم ينبذ هؤلاء الوطنيين بطريقة أشد حزما من الطريقة التى استخدمها . أن علينا أن نجعل سياستنا واضحة تمام الوضوح والا تعرضنا لكثير من المشاكل فى المستقبل . إن ما يرغب فيه هؤلاء الوطنيون على الأرجح هو أن يسافروا إلى لندن ويعرضوا مطالبهم المتطرفة ، فإذا لم يتحقق لهم ما يريدونه فإنهم سيحاولون أن يلجأوا إلى إثارة المشاكل أمام مؤتمر السلام ، وقد يتسبب ذلك فى الحرج، وإنه لمن غير المناسب أن يحضر الوزراء المصريون إلى هنا فى الوقت الحاضر .. (١) »

ولمس وينجت خطورة الموقف وما يترتب من نتائج لرفض سفر بعض الزعماء المصريين لعرض مطالبهم على الحكومة الانجليزية ومؤتمر الصلح بباريس ولما استدعته حكومته للتشاور فى الأمر عرض على وزير الخارجية (كيرزون) فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين (رشدى وعدلى) إلى لندن للادلاء بوجهات نظرهما فى المسألة المصرية ، وذلك فى أى وقت يلائمهما ، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين للمصريين الآخرين

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ١٥٢ .

بالسفر من مصر ، وبهذا يصبح فى وسع زعماء الوفد السفر إلى لندن فى نفس الوقت مع الوزيرين . على أن اللورد كيرزن رفض قبول وجهة نظر وينجت ، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين « يصوبون غدارة إلى رءوسنا » وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزون أنه سوف يعرض مشروع وينجت على باريس ، ولكنه اعترف – فى صراحة – بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التى سوف تتعارض معه وتخالفه وهذا ما فعله فعلا ، وقد قبلت باريس وجهة نظره وقد أثبت هذا القرار الذى اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد ، وهو الذى دفع بالأزمة إلى منطقة الخطر ، إنه قرار خاطىء تماما [1] .

ولجأت سلطات الاحتلال إلى منع الاجتماعات التى اتفق على عقدها الزعماء لمناقشة المسألة الوطنية بالإضافة إلى منع جمع التوكيلات التى كان الوفد يجمعها . ومن الاجتماعات التى منعت الاجتماع الذى كان قد أزمع عقد بقصر الأمير عمر طوسون فى ١٩/١١/١٩١٨ ، وكذلك الاجتماع الذى دعا سعد زغلول إلى عقده بمنزلة يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩ ، إذ لم يكد يصل خبره إلى الجنرال واطسون قائد القوات البريطانية فى مصر حتى بادر فى ٢٧ يناير سنة١٩١٩ إلى أن يرسل لسعد الكتاب التالى :

« علمت أن سعادتكم تمدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخصا وإنى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلاق للأمن ، فبناء على الأعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع » [2] .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١١٣ .

(٢) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣٣ .

وعندما قدم سعد عريضة إلى السلطان فؤاد فى الثالث من مارس صيغت بعبارات وصفت بأنها « شديدة » ، بدأت سلطات الاحتلال فى التفكير فى نفى سعد ، ففى السابع مارس استدعى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد المصرى وأعضاءه لمركز القيادة العامة وألقى عليهم الابلاغ التالى (١) :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضوع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة .

وحيث أن البلاد تحت الأحكام العسكرية . لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة إلى المعاملة الشديد بموجب الأحكام العرفية » .

وفى ٨ مارس حضر إلى بيت الأمة عند الساعه الخامسة مساء ضابط بريطانى برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة ملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانب الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منها بندقية فى طرفها حربة وألقوا القبض على سعد باشا ، وكانوا قد ألقو القبض على محمد محمود باشا قبل وصولهم إلى منزل سعد باشا ثم سألوا عن صدقى باشا وكان حاضرا فضموه إلى زميله . ولما حضر حمد باشا الباسل إلى منزل سعد وعرف ما جرى ، اتصل بالقيادة العسكرية التى استدعته إلى ثكنة قصر النيل فانضم إلى زملائه هناك ، ثم نقلوا فى اليوم التالى بالقطار إلى بورسعيد ومنها تم نفيهم إلى مالطة (٢) .

ويعلق « مارلو » على القبض على سعد بأن الحكومة البريطانية لم تكن لديها

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٨٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

صورة واضحة وصحيحة عن حقيقة الأوضاع فى مصر وما كان يخالج المصريين من آمال ، وإلا لما ارتكبت مثل هذا الخطأ[1] . ومن مظاهر هذا الفهم الخاطىء، أن المندوب البريطانى أبرق فى ٩ مارس عندما اندلعت الثورة يقول : « ان الحركة معادية لبريطانيا، معادية للعرش، معادية للأجانب، وفيها نزعات بلشفية متجه إلى تخريب الأسلاك والمواصلات ، وهى منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة » . وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر ، فجاء فيها « إن هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة بأحكام ومما يستحق الملاحظة أن الخطة التى نفذت تشابه البرنامج الذى رسمه الألمان والترك للغارة على مصر فى خريف ١٩١٤ وهو البرنامج الذى أفضى به إلى السلطات المصرية ، الجاسوس الألمانى (مورس) المقبوض عليه فى الإسكندرية. وإذا حسبنا كل حساب للحالة الفعلية أو لدواعى التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار إليها آنفا ، فكل هذا لا يكفى لتعليل هذا الأنفجار الخطير المنظم الذى تلوح فيه أصبع تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه إصبع الألمان[2] » ! !

إلا أن المسئولين الاحتلاليين فى مصر بدأوا يدركون حقيقة الأمر ، ففى برقية من سير (شيتهام) إلى كيرزن فى ١٧ / ٣ / ١٩١٩ قال : « أود أن أوضح تماماً أن الحركة الحاضرة فى مصر حركة قومية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى . ومن الواضح الآن أنها تحظى بعطف جميع الطبقات والعقائد بما فى ذلك الأقباط . . » . ثم جاء فى مقترحات له : « . . أن جميع القيود المفروضة على سفر المصريين إلى أوربا بما فيهم أعضاء الوفد الحالى — يجب أن تلغى . وقد تكون اعتراضات جسيمة على مثل هذا الاقتراح ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة وأجماع الشعور الذى يؤيده الوفد[3] » .

(١) Marlowe : Anglo-Fgyptian Relaton, p. 235

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

(٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وإذا كان هذا هو رأى سلطات الاحتلال ، فإن سلوكها مع الثوار كان ينم عن روح الحقد والغيظ ، فقد أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخذت تنعقد فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة، واستمرت فى الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد أو بهما معا أو الغرامة . ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندى زكى الميكانيكى بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل علم فى مظاهرة أخرى[1] .

وقد حدث فى يوم ٣٠ مارس بنزلة الشوبك مركز العياط بمركز الجيزة ، أن قطارا مدرعا مملوءا بالعساكر قدم نحو الساعة الرابعة بعد الظهر صوب القرية المذكورة ووقف بالقرب منها ثم نزل منه بعض العساكر وقصدوا القرية المذكورة فقابلهم العمدة ومشايخ البلاد والخفراء ومعهم العمال اللازمون للعمل فى اصلاح السكة الحديدية بناء على إشارة سابقة من المركز ، فأراد العساكر دخول القرية ، فأفهمهم العمدة أن لا يفعلوا منعا لحدوث مالا تحمد عقباه ، فلم يأبهوا لنصحه ودخلوا القرية وأخذوا يضعون أيديهم على كل ما قابلهم من دواجن الطير من أوز ودجاج بلا مقابل ، فلم يتعرض لهم أحد . ولم يلبثوا بعد ذلك أن رأوا إحدى نساء القرية فاحتاطوا بها وأخذوا يراودونها عن نفسها بابداء أشارات الفحش ،فاستغاثت المرأة بزوجها الذى خرج من داره وبيده هراوة ضرب بها الجندى الذى رآه ممسكا بأمرأته ، فقابله جندى آخر باطلاق الرصاص عليه فأرداه قتيلا . فبدأت على أثر ذلك حركة غليان ضد هؤلاء الجنود ، وبدأ الجنود من ناحيتهم ينتقمون ممن جرأوا على ضرب أحدهم بالهجوم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ .

على المنازل يقتلون من صادفوه من الناس بلا تمييز وينهبون كل ما يجدونه داخل البيوت ويضربون النار فى المنازل ، ثم رجع القطار القهقرى حتى حازى القرية وصب عليها وابلا من رصاص مدافعه الرشاشة . واستمر أطلاق النيران على هذا المنوال طوال الليل ، فاختبأ العمدة فى داره وأحكم أيصادها عليه ، وأرسل أهل بيته إلى قرية مجاورة . ولكنهم أخرجوه منها فى صباح اليوم التالى مستعينين بملاحظ البوليس وبعد أن نهبوا داره ونقوده وبعض أثاث بيته ، أحرقوا الدار وأقتادوه إلى جهة غير معلومة. ومن أفظع ما حدث فى هذه القرية أنهم قبضوا على أحد مشايخها ومعه أربعة من الأهالى ودفنوهم جالسين حتى أنصاف أجسامهم ثم شوهوا وجوههم بوخزات الحراب وبعد ذلك أطلقوا عليهم الرصاص(١) . وهذا مثال لحوادث أخرى متعددة كان المحتلون يقومون فيها بأعمال مماثلة ، وأن اختلفت أشكالها .

واستبدلت الحكومة البريطانية وبنجت بالمارشال « اللنبى » ، فاتح القدس لأنها حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ غريب فى تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى لأن مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لا يرون فى بلادهم من الحكم الانجليزى إلا المدافع والدبابات والجنود تغدو وتروح فى الحواضر والقرى بعشرات الألوف ، فإذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب أنتصار الدولة البريطانية فى الحرب العظمى ، فما كانت الثورة إذن لأنهم كانوا فى حاجة إلى مذكر بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية(٢) .

وقد قضت التعليمات التى صدرت إلى اللنبى على أنه « قد منح السلطة

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٢٨١ — ٢٨٢ .
(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ص ٢٨٤ .

العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الإجراءات لإستعادة القانون والنظام وليدير كافة الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس وطيد عادل !!.

ومعنى هذا أنه أرسل إلى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين[1] ! الأولى القضاء على الثورة وإعادة القانون والنظام والثانية تثبيت الحماية واستمرارها على مصر .

بداية التراجع

وعلى الرغم مما اتسمت به محاولات الاحتلال لقمع الثورة من الضراوة والقسوة ، وعلى الرغم مما أوحى به تعيين اللنبى من أنه إعلان عن مزيد من العنف ، إلا أن الحوادث التالية قد سارت فى طريق آخر ، فما أن وصل اللنبى إلى مصر فى ٢٥ مارس حتى اجتمع بالوزراء والكبراء والأعيان فى اليوم التالى وقال لهم : « أنى أتيت إلى مصر لأغراض ثلاثة :

أولا — أن أضع حداً ونهاية للاضطرابات الحالية .

ثانياً — أن أعمل تحريات دقيقة عن جميع الأسباب التى حملت البلاد على الشكاوى .

ثالثاً — أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة إزالتها .

ثم قال : « والواجب عليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لحسن قيادة الأمة وأن تعملوا بالإتحـــاد معى فى صالح بلادكم »[2] .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٤٨ .
(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٣ .

وأدت الاجتماعات التي عقدها اللنبي مع الوزراء المصريين وغيرهم إلى أن يقتنع بضرورة انتهاج سياسة التهدئة والملاينة .

وأبرق اللنبي في ٣١ مارس إلى حكومته ينصح بإطلاق سراح سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالسفر إلى أوربا ، فكانت هذه التوصية منه صدمة للحكومة البريطانية . لقد أرسلوا رجلا قويا ليخضع شعبا ثائرا ، فكان أول اقتراح قدمه لهم تساهلا سبق أن رفضوه ، مرتين . ولكن كان من الصعب على الحكومة البريطانية أن تتغاضى عن نصيحة الرجل الذي أعطته منذ قليل كل السلطات التامة لمعالجة الموقف . فوافقت على اقتراحه على مضض منها . وأعلن اللنبي في أبريل الإفراج عن سعد وزملائه والسماح لهم بالتوجه أينما يريدون .

وكان من الطبيعي أن يغضب هذا التصرف غلاة الاستعماريين :

فقد ختم متكلم باسم وزارة الخارجية موجزا معاصرا للحوادث بهذه الكلمات « وعلى ذلك فقد حقق أسبوعان من العنف ما لم تحققه أربعة شهور من الإقناع ولن ينس قط مغزى هذا الدرس لا في مصر ولا في أي مكان آخر من الشرق » .

وكتب بريطاني يقيم بمصر وله معرفة طويلة : « أن إعلان ٧ أبريل كان له وقع القنبلة علينا فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته ، يعتبر عمل اللنبي هذا إحدى المصائب ، إذ بات على من كانوا قبل ذلك مستعدين للوقوف بجانبنا أن يذهبوا إلى الجانب الآخر حماية لأنفسهم » .

وكتب لورد لويد في كتابه « مصر منذ كرومر » : « إن من الصعب تبرير هذا الإستسلام لعامل الفوضى فمهما بدا قرار نفي الزعماء وعدم السماح

---

(٢) ويفل : اللنبي في مصر ، ترجمة على إبراهيم الأغماس ومصطفى كامل فوده ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٤٤ .

لهم بالسفر غير حكيم أو بدا ظالما ، فإن نقض هذا القرار وفى مثل تلك اللحظة كان له من المؤكد تفسير واحد فقط ، وهو أن القوة نجحت حيث فشلت الطرق الدستورية» [1] .

ثم بدأت تظهر فى الأفق فكرة إرسال لجنة « تحقيق » بريطانية إلى مصر . وأول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها فى باريس بين الدول لتعترف بالحماية ، ففى يوم ٣١ مارس ، سأل الكولونيل Wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما إذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال لجنة تحقيق إلى مصر ؟ فرد المستر هارمزورث بأنه ، وإن كان لا يستطيع فى تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق إلى مصر أم لا ، إلا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى فى الوقت المناسب أن تجرى تحقيقا وافيا فى أسباب الشغب الذى حدث فى مصر ، على أن يعـــاد القانون والنظام أولا [2] .

ثم أعلنت الحكومة البريطانية فى أول أبريل ، إرسال لجنة تحقيق برئاسة اللورد ملنر ، وأفهمت الذين أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الافراج عن سعد وصحبه . يقول (ويفل) : « . . ولجنة التحقيق هذه هى الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء فى الداخل أو فى الخارج . وإن لها لمزايا واضحة . فهى تؤجل على الأقل مدة ما ضرورة الانتهاء إلى قرار غير مرغوب فيه . وقد أتاحت لهم لجنة ملنر والمفاوضات التى أعقبتها فعلا ، فرصة للتنفس دامت أكثر من عامين ، وهى كذلك تقدم لعدد من الموظفين الممتازين حاليين وسابقين عملا مسليا يشغلون به

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢١٧ .

وقتهم ، فوق ما تتركه من تقارير كثيرة جديرة غالباً بالقراءة لما تزخر به من معلومات قيمة وإحصاءات منظمة ، ثم هي أخيراً توحي بالأمل دائماً أن تنجلي أعمالها عن عمل مقبول للمشكلة»[1] .

وقد أعد اللجنة مكتب خاص في وزارة المواصلات ، أرسل بدوره نشرات مطبوعة إلى بعض الأعيان والوجهاء في مصر تتضمن الأسئلة الآتية :

١ — ما هي الأسباب التي دفعت الفلاح المصري في الحوادث الأخيرة إلى الهياج ؟

٢ — ما رأيكم في اشتراك الأجانب في التشريع .

٣ — ما هي حالة النظام النيابي الحالي والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والاصلاح الاداري ؟

٤ — أسئلة تتعلق بمجالس المديريات واختصاصاتها ونظام تأليفها .

٥ — أسئلة عما يراد إدخاله من الاصلاحات في نظام البلديات .

٦ — التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه .

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية ، قالت[2] : « أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت حكم سلطان مصري ، وغرض بريطانيا العظمى ، الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي ، أو من تدخل أي دولة أجنبية ، وغرضها في الوقت نفسه ، تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، النظام الذي يمكن عظمة السلطان

(١) ويفل : اللنبي في مصر ، ص ٦٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ؛ ج٢ ، ص ٩٨ — ٩٩ .

ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام . وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية » .

ونظرا لما عانته اللجنة من فشل، اضطر ملنر إلى أن يصدر بلاغا ينفى فيه أن الغرض من مجىء اللجنة هو حرمان مصر من حقوقها ، مؤكدا أنها تسعى إلى التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر . وقد أغفل البيان ذكر الحماية البريطانية والسعى لتنظيمها . وهذا الاغفال بعد النص عليه فى البيان الرسمى لمهمة اللجنة أمر له مغزاه فهو يهدف إلى تهدئة ثائرة المصريين . كذلك تحدث عن عقد « اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى » . وبذلك رسمت السياسة البريطانية — لأول مرة — أسلوب حل القضية المصرية ويقوم على عقد اتفاق أو معاهدة بين مصر وبريطانيا[1] .

فلما قبل الوفد مبدأ التفاوض ، وسافر سعد إلى لندن مع بعض زملائه ، انتهت المفاوضات بتقديم ملنر لمشروع رفضه المصريون[2] تضمن ما يأتى[3] :

١ — لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم، يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ،ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٣٩ .

(٢) المسألة المصرية فى دورها الأخير . مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية القاهرة ، ١٩٢١ .

(٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٨١ .

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات . وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أراضيها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية .

٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الآتية :

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى من حكومته ، تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر .

ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الشأن .

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشـــأ عن المحالفة بين بريطانيا

العظمى ومصر ، يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » .

ثم نشرت الصحف المحلية فى ٥ مارس سنة ١٩٢١ تبليغاً بريطانيا بتاريخ ٢٦ / ٢ باعتبار الحالة علاقة غير مرضية[١] ، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

وتألفت وزارة برئاسة عدلى يكن للقيام بهذا الغرض . ولم تصب المفاوضات التى قامت بها التوفيق[٢] . وكان سعد فى مصر يذكى روح الثورة ، فعادت سلطات الاحتلال إلى القبض عليه هو وزملائه : وليام مكرم وسينوت حنا ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات . وتم نفيهم إلى جزيرة سيشل[٣] ، وكان ذلك فى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١

وكان اللنبى ومعظم معاونيه فى مصر ، قد أيقنوا بأنه لا فائدة من معاندة الأمانى الوطنية فأرسل إلى حكومته ناصحاً بوجوب إلغاء الحماية وإعطاء مصر الاستقلال فى الحال على أن تعلق بريطانيا احتفاظها بحرية العمل — إذا تطلبت مصالحها ذلك — فى بعض المسائل التى عرفت فيما بعد باسم « التحفظات » إلى أن يحين الوقت الذى يمكن أن يتفق فيه على هذه المسائل اتفاقاً وديا . وهدد اللنبى بالاستقالة إذا لم يسمع

---

(١) المسألة المصرية فى دورها الأخير ، ص ٣٣٣ — ٣٣٤ .

(٢) قدم مشروع إنجليزى إلى عدلى وصف بأنه يتميز بـ « الوقاحة » . أنظر : يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى (مفاوضات عدلى ـ كيرزن) . الانجلو المصريه ، ١٩٥١ ، ص ١٠٦

(٣) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٢ ، ص ٥٥٦ — ٥٥٧

لآرائه . ورضخت الحكومة البريطانية أخيراً لهذه الآراء مع تعديلات طفيفة، وكان من نتيجة ذلك أن أصدرت هذه الحكومة تصريحاً فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تعلن بمقتضاه استقلال مصر مع الاحتفاظ ببعض التحفظات التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالا شكلياً[١] .

(١) القضية المصرية ، ص ٢١٣ .

الفصل السادس

القصر

على الرغم من أن مصر ـ من الناحية الرسمية ـ كانت تابعة للدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتميز عن باقى الولايات العثمانية بقدر من الاستقلال فرضته الظروف الخاصة التى مرت بها وخاصة فى عهدى محمد على وإسماعيل . ومن هنا فإن الحكام الذين تعاقبوا عليها ، كانت لهم قوة واضحة الآثار فى تحريك الأحداث وتسيير الأمور .

ولا نظن أننا نظلم الحكام الذين تولوا الحكم فى هذه الفترة إذا قلنا أنهم ـ وبدون استثناء ـ قد وقفوا مع القوى المضادة للثورة . وليس غريبا أن يقف القصر ـ بمن تعاقبوا على الحكم فيه ـ هذا الموقف ، فالأسرة الحاكمة أسرة دخيلة يهمها بالدرجة الأولى أن تستند إلى قوى خارجية حتى تضمن أن يظل العرش احتكاراً لها . وهى ما كانت لتعمل على النهوض الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأنها تعلم أن مثل هذا النهوض يؤدى إلى تنوير الشعب الذى لن يتردد لحظة فى أن يقذف بها عرض البحر . وفى الأوقات التى كانت القوى الأجنبية تقف منها موقفاً معادياً لعدم قدرتها على أداء دور الذنب المطلوب ، كانت تضطر إلى التحالف مع قوى الثورة كتكتيك مرحلى ليمكنها ذلك من مواجهة هذه القوى الاستعمارية . وكان ذلك واضحاً فى حكم اسماعيل ، وظهر بصورة أوضح فى حكم عباس الثانى كما سنرى ، وبدرجات متفاوتة فى عهود توفيق وحسين وفؤاد .

وسوف نقدم بين يدى القارىء فى هذا الفصل دراسة لموقف كل من توفيق وعباس حلمى الثانى وحسين وفؤاد فى حركة الأحداث السياسية فى مصر فى الفترة المخصصة للدراسة لنرى إلى أى حد وعلى أى وجه كانوا إحدى القوى السياسية .

أولا — توفيق

تخليه عن وعوده للوطنيين

انتهت الفترة التى تولى فيهــــا الخديو اسماعيل حكم مصر والروح القومية تزداد يقظة وقوة ، وآمال التمتع بالحــكم الدستورى تنتشر وتــكبر فى القــــلوب ، وفى نفس الوقت تزداد الأيدى الأجنبية فى أحكام السيطرة على مقدرات البلاد فى مختلف جوانبها . وكان واضحاً عند تولى محمد توفيق الحــكم أنه كان ضعيف الرأى متردداً ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوربى من يوم توليته الحــكم ، وكان همه الأول طوال عهده ، النزول على ارادة الدول الأوربية ، ولم يكن مؤمناً بالنظام الدستورى ، بل كان فى خاصة نفسه ، من أنصار الحــكم المطلق ومن ذلك كله تولدت فى عهده الأزمات والمشاكل التى جاوزت فى خطورتها وعواقبها ما حدث فى عهد أبيه[1] .

وكان مجلس شورى النواب مؤجلا فى بداية عهده ، اذ كانت آخر جلساته ، يوم ٦ / ٧/ ١٨٧٩ ، وقد قررت الحــكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه إلى أجل غير مسمى حتى يتم النظر فى مشروع الدستور وقانون الإنتخاب اللذين وضعهما شريف باشا فى أواخر عهد إسماعيل . فسعى شريف فى استمالة الخديو وإقناعه بإصدار هذا الدستور ، وطلب إليه تشــكيل مجلس النواب تنفيذاً

(١) عبدالرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ص ٢٠

لما وعد به فى كتابه إليه حين ألف الوزارة، فخالفه الخديو فى وجهة نظره ورفض طلبه متعللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا (تريكو Trecou) معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسل Lascelles معتمد انجلترا) ، فقدم شريف باشا استقالته[١] .

وإذا كان توفيق قد تراجع بالنسبة لما كان قد وعد به من حيث تشكيل مجلس النواب ، فقد تراجع أيضاً فى مواقف أخرى كشفت زيف ما كان قد أظهره للوطنيين فى أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكمه من ميله إلى الجانب الوطنى وتحبيذه لخطة الاصلاح والتطوير، إذ يروى محمد عبده أن توفيق كان يقول لجمال الدين الأفغانى قبل طرده بأيام على مسمع من الحاضرين :

« إنك أنت موضع أملى فى مصر أيها السيد » . ويعلق محمد عبده على هذا قائلا : « فأين موضع هذا العمل من الاصلاح الذى كان ينادى به الجناب الخديوى فى أوامره العالية وينعش بذكره أرواح الخاصة من الماثلين فى حضرته ، ويجتهد فى إبلاغ البشرى به إلى الكافة ، أليس من أول مبادىء الاصلاح تقرير الأمن على الأنفس وكفالة الحقوق بالعدالة ؟ ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها[٢] ؟ »

التآمر ضد القيادات العسكرية الوطنية

ولم يأل الخديو جهداً فى السعى ضد الحركة الوطنية التى اضطر إلى الرضوخ لمطالبها فى حادث قصر النيل فى فبراير سنة ١٨٨١ . وقد أدرك الضباط أنه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٠
(٢) تاريخ الأستاذ الامام ، حـ ١ ، ص ٧٧ .

أجابهم إلى ما طلبوا لأنه لم يكن له من ذلك بد ، ولذلك أحسوا أنه لابد متربص بهم ، فتربصوا هم كذلك به . وكان توفيق من ناحية أخرى يكره رياضاً ويعمل على التخلص منه ، لذلك وضع نفسه في موضع عجيب حقاً ، فبينما هو يسخط على الضباط ويمقت حركتهم ، إذا به يتخذ منهم أداة للكيد لوزيره بغية إقصائه عن منصبه[1] .

وسمع الضباط أول ما سمعوا أن أعوان الخديو يغرون بالمال والمناصب بعض رجال الآلايات ليكونوا في الوقت الموعود إلى جانب الخديو ، ونما اليهم فيما نمى أن رياضاً يفكر في طرق إجرامية للفتك بهم، ومن ذلك ماعلموه من أنه كان يدبر مشاجرة في أحد الشوارع يندس فيها من يقتل عرابيا أو من يحضر من زميليه .

وحدث في آلاي طره ، وهو الآلاي السوداني الذي كان برأسه عبدالعال حلمي ، أن كتب ثمانية من صف الضباط السودانيين يتنصلون من حادث قصر النيل ويعلنون ولاءهم للخديو ويبدون اعتذارهم ويتهمون رؤساءهم. وأمر عبد العال بإجراء تحقيق ثبت منه أن باشجاويشا شركسيا هو الذي حرضهم على ذلك وأن الذي حرض الباشجاويش هو يوسف كمال باشا ناظر دائرة الخديو الذي دفع لكل من هؤلاء الثمانية ، جنيهات ثمانية . وغضب عبدالعال واشتكى إلى رياض ورفع رياض الأمر إلى الخديو ونصح بعزل يوسف كمال تهدئة للخواطر وقتلا للفتنة في مهدها وأجابه الخديو إلى ما طلب ، وعاقب عبد العال ذلك الشركسي المحرض بالحبس ستة أشهر .

وتتوالى الدسائس والمؤامرات ؛ فقد كشف عبد العال دسيسة أخرى

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ٩٦

كان يدبرها سودانى فى الاستيداع هو الأميرلاى فرج بك الزينى وكان مسكنه على مقربة من قصر آلاى طره ، وأثبت التحقيق أنه كان على صلة بيوسف كال وقد ضبطه عبد العال بنفسه فى حقل قمح يحرض بعض الجند على كتابة المطاعن فى رؤسائهم . وقد أبعد الزينى إلى السودان ، ويقول عرابى فى مذكراته : «أن دسيسة فرج بك الزينى كانت أيضاً من يوسف كال باشا، وأن الخديو أراد أن يعوضه عما فاته فى مصر من رعايته، فلما نفى إلى السودان أرسل إلى رؤوف باشا حكمدار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزينى » .

واتهم تسعة عشر ضابطا أحد رؤسائهم بأمور نسبوها إليه أثبت التحقيق بطلانها ، فأبعدتهم الوزارة عن مناصبهم ، فبادر الخديو باعادتهم، الأمر الذى حنق له زعماء الجيش، إذ رأوا فيه أن الخديو إنما يعضد حركة التمرد فى صفوف صغار الضباط ويستميلهم إليه ضد رؤسائهم . وترامى إليهم أن الخديو يحرض حرسه فى الاسكندرية على إطلاق النار ، وأنه يشهد ذلك بنفسه ويذر الذهب على الجند متظاهراً بمكافأة المجيدين فى إصابة المرمى ، ولا يفسر مثل هذا العمل فى ظروف كهذه إلا بإنه استعداد من جانب الخديو لما كان مقبلا عليه من قمع وبطش[1] .

وفى أبريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى بمؤامرة يدبرها بعض الضباط الشراكسة ضده وضد عدد من الضباط والوزراء الوطنيين . ولما عرض هذا على الوزارة وعلى الخديو ، تقرر تشكيل مجلس حربى للتحقيق فى المؤامرة. وفى ٣٠ أبريل أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وعندما رفع الحكم إلى الخديو ، امتنع عن إقراره بحجة قسوته ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة

(١) المرجع السابق ص ٩٨ — ٩٩

إذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة بإقراره ، واستدعى الخديو يوم ٢ مايو السير ادوار مالت قنصل إنجلترا والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا واستشارهما في الأمر ، فأشارا عليه أن لا يقر الحكم[1] ، وكان من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه دون مشاورة القنصلين ، ولكن ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ، واستدعى باقي قناصل الدول ، فهاج ذلك سخط الوزراء والوطنيين كافة ، وزاد من سخطهم أنه شرع أيضاً في عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتباً عسكرية عالية .

وبفضل مشورة انجلترا وفرنسا ، أصدر إرادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم مما ترتب عليه شقاق كبير بين الخديو والوزراء وعدد كبير من النواب حسم بتعديل جديد أصدره بعد ذلك بأيام معدودة ..

وقد علق مالت على موقف الخديو في هذه المؤامرة بمدحه لتوفيق لأنه أصبح قادراً على أن يتشبث بموقفه ويبدو قوياً !! لقد سبق له أن صرح مراراً لمالت بأنه لا يستطيع إلا أن يرضخ لطلبات الثوار لأنه لا يملك قوة تسنده إذا قاوم ، حتى إذا ثارت مسألة المؤامرة الشركسية وألح مالت على الخديو بأن يرفض توقيع الأحكام ملوحاً له بإمكان الاعتماد على انجلترا وفرنسا وبعد ذلك بتواجد السفن الإنجليزية والفرنسية في شاطىء الاسكندرية ، عند ذلك شدد الخديو عزمه وبدأ يمارس سلطاته كحاكم قوى على حد تعبير مالت[2] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية . ص ٢٦٩

(٢) Malet : Egypt, p. 333

تسهيل مهمة المظاهرة البحرية

وعندما ما استقالت وزارة البارودى بعد مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ،وقر فى نفس كل وطنى أن الخديو اليوم قد أصبح فى قبضة الأجانب وبخاصة الانجليز وأن مالت هو الذى يحركه ويوحى إليه ما يريد . ولم يعد خافياً على أقل الناس دراية مغزى قبول الخديو المذكرة الثانية ومغزى قبول استقالة الوزارة . وبادر توفيق بإرسال أمر منه إلى المديرين قال فيه :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها ، فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهودكم وقدرتكم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمور المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث أن السفن الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الاسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل أن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على المشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغاله فى غير ذلك . هذا وأن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيتنا إلى أن تشكل هيئة من نظارة جديدة كما هو مطلوبنا[1] » .

فهاهنا نجد الخديو يهون من وجود السفن الإنجليزية والفرنسية، ويدعو

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى .. جـ ١ ص ٢٦٦ — ٢٦٧

إلى عدم الاستعداد الحربى لمواجهة الاعتداء المتوقع ، بل ويأمر بصرف العساكر التى كانت وزارة البارودى قد بدأت فى جمعهم !!

الاشتراك فى تدبير مذبحة الاسكندرية

وتشير بعض الشواهد إلى أن احتمال اشتراك توفيق فى تدبير مذبحة الاسكندرية احتمال كبير ، فمن ذلك مثلا أنه أرسل إلى محافظ الاسكندرية (عمر لطفى) برقية خطيرة . جاء فيها : « لقد ضمن عرابى الأمن العام ونشر ذلك فى الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح فى ضمانه، فإن الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وأن عقول الناس فى هياج ، وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأجانب وغيرهم .. والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابى فى ضمانه أم هل تخدمنا[1] » .

ويذكر بلنت كذلك أن الخديو أرسل صهره حيدر باشا مرتين خلال الأسبوع التالى إلى الاسكندرية ، وكان يقابله مقابلة سرية قبل ذهابه وبعد إيابه . وكان حيدر باشا فى الاسكندرية يوم وقع الاضطراب ، فلما انتهى الاضطراب عاد إلى الخديو فى الحال .

وحدث يوم ٩ يونيو — أى قبل الاضطرابات بيومين — أنه بعد أن تخابر الخديو مع درويش باشا مندوب السلطان ، استقدم الخديو عمر لطفى إلى القاهرة على قطار خاص ، وبعد أن فاوضه طويلا مفاوضة سرية ، عاد عمر لطفى إلى الاسكندرية فى القطار الخاص[2] .

---

(١) بلنت :التاريخ السرى ، ص ٦٥٨
(٢) المرجع السابق ، ص ٦٥٩

وذكر اللورد راندلف تشرشل فى قرار اتهامه الذى أشاره فى مجلس العموم البريطانى سنة ١٨٨٣ ، أن الخديو توفيق اتصل ببعض البدو فى مديرية البحيرة وخاصة قبيلة أولاد على ، وذلك عن طريق مدير الإقليم إبراهيم توفيق ، وكان الخديو يرمى إلى غرضين : اتخاذ هؤلاء البدو قوة له يقاوم بها قوة الجيش ، ثم الاعتماد عليهم فى أحداث فتن وقلاقل تظهر الادارة بمظهر العجز أمام دول أوربا . وقد انفق الخديو على ذلك نحو عشرين ألفاً من الجنيهات وزعت على مشايخ هؤلاء البدو ، واستقبل توفيق هؤلاء الشيوخ فى مقره وأكرم مثواهم واتفق معهم على أن يدخلوا عدداً من أتباعهم القاهرة ، ولكن هؤلاء البدو تخاذلوا عن القاهرة لما رأوا من يقظة الحكومة ، على أن عمر لطفى قد استعان ببعض هؤلاء البدو فى مأساة الاسكندرية[1] .

دعوة انجلترا إلى احتلال مصر

ولا يقف توفيق عند هذا الحد ، بل يصدر تعليماته إلى ياوره الكونت دلاسالا Della Sala (وكان ضابطاً برتبة جنرال فى الجيش المصرى) بأن يذهب إلى فينا وبرلين ويشكو من مسلك ولهجة قنصل النمسا العام التى أدت إلى تقوية مركز الحزب العسكرى . وقابل دلاسالا امبراطورى النمسا وألمانيا ووزيرى خارجيتهما ، كما قابل سير هنرى اليوت Elliot السفير البريطانى فى فينا ، وقال لهذا الأخير أن الوزارة تتضمن تحدياً لأوربا بسبب احتوائها على أشخاص مسئولين عن « مذبحة » يونيه ، كما أخبره بأنه لا يوجد حل دائم للمسألة المصرية قبل حل الجيش ومعاقبة رؤسائه الأمر الذى لن يتأتى إلا بالتدخل الأجنبى ، وبخاصة من جانب انجلترا[2] !

---

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى ، حـ ١ ، ص ٣١٥

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٣٩

وفى ١٠ يوليه قابل السير كولفن الخديو مودعا وحاول اغراءه على الالتجاء إلى إحدى البوارج البريطانية . وفى أصيل هذا اليوم انتقل الخديو بموكبه إلى سراى الرمل بدلا من القصر القائم على ترعة المحمودية كما كان قد أزمع قبلا ليكون بها فى مأمن من الضرب البريطانى . . وبقى لائذابها حتى نهاية هذا الضرب الاجرامى .ولقد ذكر الخديو للورد شارلس برسفورد الذى قاد المدرعة كندور والذى تولى إدارة البوليس فى مدينة الاسكندرية عقب احتلالها ، أنه لجأ إلى قصر الرمل ليراقب سير القتال وليرى بعينيه من المنتصر . وانه قد بقى نهب القهر والشك طوال يوم الضرب ، وظل يهرع كل نصف ساعة إلى سطح القصر ليرى تطور الموقف ، وعندما تبين فى المساء أن الأسطول ظل سليما وأن الحصون قد تقوضت ، قر رأيه أن يضع نفسه تحت حماية سيمور[1] !

وقبل الضرب بساعات ، قال أحد الميرالايات الذين فى معية الخديو له[2]

— ما مصير الاسكندرية لو ضربها الانجليز ؟ فأجاب الخديو :

— ستين سنة ! ! . وهز كتفيه ، فقال الضابط :

— لكن السكان سيحرقونها ، فأرجوأن تتوسط لدى الأميرال سيمور والوقت لم يزل يسمح بذلك ، استدع ذو الفقار وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية . فأجاب الخديو :

— فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى منها طوبة على طوبة . حرب بحرب كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين ، وسيذوق الأوربيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب !

---

(١) وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ١٩٥٦ ، ص ٣٠

(٢) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، ص ٢٥١ — ٢٥٢

الدعوة إلى عدم الاستعداد العسكرى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين التى انتقل اليها بعد ذلك يوم ١٧ يوليو تلغرافا إلى عرابى، بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية ويلقى عليه تبعة ضرب الاسكندرية ، ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور إلى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته ، وهذا نص الكتاب [١] :

« أعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونامة الانجليزية على طوابى اسكندرية وتخريبها، إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها ، كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ماحصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقير للدونامة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن ، فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية ،وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرنسى (المؤتمر) بأنه لا يصير مس إمتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية ، بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر عن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضر رجالا إلى سراى رأس التين لأجل أعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار . » .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٩٠ — ٣٩١

وكان طبيعيا أن يرفض عرابى هذا المنطق المتخاذل ، فما كان من الخديو إلا أن أصدر قراره بعزله فى الوقت الذى كان يقود فيه الاستعدادات والتجهيزات للدفاع عن البلاد (!!) ، فكتب إليه يقول : « إلى أحمد عرابى باشا فى ٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ و ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ .

« ان سفرك إلى كفر الدوار مصحوبا بالجند، وخروجك من الاسكندرية بعد القتال ، وتعطيلك الخطوط الحديدية والبريد، ومنعك لمهاجرى الاسكندرية من العودة إلى أوطانهم وإستمرارك على إعداد التجهيزات الحربية ، وعدم إمتثالك لأوامرنا ، والقدوم إلى الاسكندرية ، كل ذلك ألجأنا إلى عزلك من وظيفتك ، فأنت بمقتضى هذا الأمر المرسل إليك معزول منذ الآن من نظارتى الجهادية والبحرية »[1] .

وأتبع الخديو ذلك بمنشور وجهه إلى جميع المصريين ينبههم فيه إلى أن كل ما يقوم به عرابى من التجهيز والاستعداد والمقاومة للانجليز ، إنما هو ضرب من العصيان والخيانة (!!) ، وأن الانجليز لا يريدون بالبلاد شراً ويهدد فيه كل من يساعد عرابى ، أما نص المنشور فهو كما يلى[2] :

إلى جميع المصريين

« نحن خديو مصر نعلن لجميع المصريين أن عرابى باشا قد ارتكب آثاما فظيعة جلبت على مصر وأهلها خسارة لا وصف لها وجعلت الدول الأوروبية ناقمة عليها ، فإنها باتت الآن تعتبر المصريين أمة غير متمدنة . فهذه الآثام والجرائم منحصرة فى عصيان عرابى المذكور وتحريضه للقوم على السير تحت

(١) مذكرات عرابى ، ج١ ، ص ١٩٥
(٢) مصر للمصريين ، ج٥ ، ص ١٣٩

لواء هذا العصيان فى الدسائس التى نشأت عنها مذبحة طنطا وغير حوادث سيئة فى مدن أخر من مدن البلاد ، فأوقفت فيها حركة التجارة وأعطلت أعمال الزراعة . ثم فى عصيانه لأوامر جلالة السلطان المعظم معلوم النتيجة من هلاك نفوس وتدمر قلاع وخراب أبنية .

وبعد أن بدد عرابى فى أقل من ساعة شمل سكان الاسكندرية التى نهبها من كبار رجاله ، أضرم فيها النار وخرج منها بجيشه ذاهبا إلى كفر الدوار حيث عسكر بقومه من غير علمنا وبغير إرادتنا فبعث ذلك على نزول الانكليز إلى المدينة لإطفاء النار المضرمة فيها ومنع النهب والمحافظة على الراحة .

وفوق ذلك منع المهاجرين من العودة إلى أوطانهم وقطع ما بين أهليهم وبينهم من وسائل الصلة والعلاقة وقطع الماء عن الاسكندرية ، وأعلن جهراً عصيانه بأكاذيبه الظاهرة فلذلك عد عاصيا ومستحقا لأشد العقوبات بمقتضى أحكام الشرع الشريف .

ولا يزال مع ذلك عاملا على تعميم الخراب بمساعدة جنده والأهالى المتحدين معه المنقادين لآرائه الوخيمة . وقد تجاوز الحدود بما يفوق الوصف ، فاستولى على أموال الضرائب وعزل كثيرين من موظفى الحكومة واستبدلهم بغيرهم فى حالة كونه معزولا من وظيفته معداً لعقاب الصارم الشديد .

ولقد رأينا أن قلوب كثيرين من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة إلى عرابى بالرغم من أوامرنا السابقة ، فلذلك أصدرنا هذا المنشور الآخر معلنين فيه أن كل شخص يعرف ذا ضلع مع عرابى وميله إليه عدونا ، عاصيا مستحقا لجزاء العصيان . فرحمة بمصر وأهلها نستأنف الآن اعلاننا للمصريين عموما والجند خصوصا أن كل من أصر على عصيانه وانقياده لعرابى ، كان مذنبا أمام الله وغير مقبول العذر لدينا فنجرده مع ولده وذريته من جميع الرتب والرواتب

ومعينات التقاعد وسائر الامتيازات التى كان متمتعاً بها .

وليعلم المصريون أننا نحن أميرهم ومولاهم وأن لا يرتكبوا عصيانا علينا وليعلم كل منهم أيضاً أنه إذا أدى للعاصى عرابى أو لأتباعه أموال الضرائب ، كانت تأديته المال غير محسوبة لدينا ، بل إننا نطالبه بها يوم تنقشع عن سماء مصر غيوم الفتكات العرابية » ! ! ! ! .

مساعدات للجيش الانجليزى

ومع كل ما قام به كل من « بالمر » والكابتن « جل » ، فإن أعمالهما لم تكن ذات قيمة كبرى لو لسلى ، فالمساعدة الحقيقية للجيش الإنجليزى جاءت على يد الخديو ، ذلك أنه أغرى سعودا الطحاوى من مشايخ العربان بخيانة عرابى ، وكان هو الوحيد الذى نجح فى خيانته أو ثبت على الخيانة . وكان سعود قد أخذ مكافأة على هذه الخيانة مبلغ خمسة آلاف كرون نمسوى وكان دائبا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير .

ويقول بلنت أن عنده ما يشبه أن يكون اقراراً من سعود بأنه كان جاسوساً للانجليز فى جيش عرابى ، فقد مر بلنت بالصالحية سنة ١٨٨٧ ، فنزل فى خيامه ، فلما عرف أنه إنجليزى وكان بالطبع يجهل ميوله السياسية ، أخذ يتكلم عن أعماله فى الحرب ، فلم يترك عنده مجالا للشك . فقد كان يشتغل عند عرابى ويقوم لجيشه بالاستطلاع ، فكان رجاله يروحون ويغدون من مخيم إلى آخر ولم يكن فى عمله ما يتغير منه لأن البدوى ينظر إلى المصرى والتركى والافرنجى باعتبارهم جميعاً أجانب ليس لأحدهم عليه ولاء وإنما هو يخدم الجميع بمقدار ما يستفيد منهم .

ويقول بلنت كذلك ، أن أكبر ما عاد بالأذى على عرابى وعمل بانتصار

ولسلى هو ما فعله بعض المبعوثين المستخفين فى القــــاهرة والتل الـكبير من إرشاد ضباطه بالمال والوعود البراقة بحيث خلع هؤلاء الضباط ولاءهم له . ولم يفعل ذلك ولسلى أو أحد من رجال المخابرات الانجليزية « وإنما الذى فعل ذلك هو الخـديو لأنه كان يعرف من يمـكنه أن يعول عليهم أكثر من الإنجليز[1] » .

وفى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ ، أصدر الخديو توفيق أمراً يرخص فيه للانجليز بإحتلال القناة قال فيه[2] :

« ليـكن معلوما عند السلطات الملـكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس ، أن أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام ، إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها ؛ ومن ثم فقد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على إرادتنا وينزل به أشد العقاب »

وكان فى حوزة الأميرال الانجليزى اعتباراً من أول أغسطس ، التفويض الخديوى التالى الذى يخوله الاستيلاء على جميع النقط الضرورية على طول القناة واحتلالها باسم الخديو[3] :

« سيدى الـكونتر أدميرال :

الاسكندرية فى أول أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لـكم السلطة التى تخولـكم احتلال ما تجدونه مفيداً من نقط فى منطقة

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٥٣٩ .
(٢) وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية على مصر ، ص ٨٥
(٣) المرجع السابق ، ص ٨٦

قناة السويس لتأمين حرية الملاحة فى القناة ، وحماية المدن والأهلين على طول مجرى القناة وطرد كل قوة لا تعترف بسلطتى .

ولكم أيضا ياسيدى الكونتر أدميرال سلطة إتخاذ الإجراءات اللازمة لانتزاع الخط الحديدى بين السويس والاسماعلية من يد الثوار » .

ويحاول توفيق أن يوهم المصريين بأن مؤتمر الآستانة سوف يتخذ كل ماهو ضرورى نحو استقرار الأمور فى مصر مما يبين عدم جدوى وفائدة ما كان يقوم به عرابى من الاستعدادات الحربية ، وأن الجنود الانجليز إنما هم نواب عن الخديو لا يجب أن يقاومهم أحد ، بل على العكس من ذلك ، فهو يلح على المصريين أن يبذلوا كل ما يملكون من جهد لمساعدتهم والانفضاض عن عرابى ، وجاءت كل هذه المعانى فى ذلك المنشور الذى أصدره بعد تأليف شريف باشا الوزارة للمرة الثانية أثناء الثورة(١) :

« ليس خافيا ما أقدم عليه أحمد عرابى وشيعته الضالة من الأعمال المغايرة والتشبثات الفوضوية التى أخلت بنظام القطر ، وأضعفت الثقة به ، بل أورثته الخسائر والأضرار الجسيمة ، ولا سيما بانضمام الجيش المصرى إليه وإتحادهم معه فى البغى والمجاهرة بالعصيان لحكومتنا الخديوية حتى ارتبكت الأحوال وخيفت العواقب ، فبادرت الدول إلى عقد المؤتمر الدولى بالآستانة للنظر فى المسألة وتقرير ما به حلها . وبالبحث والمذاكرة فى ذلك استقر رأيهم على إتخاذ الطرق التى يترتب عليها عودة سلطتنا الخديوية وتأديب هؤلاء الخارجين لتستتب الراحة وتزول أسباب المفاسد حرصا على عمران القطر واحترازاً مما عسى أن يلم به من الدمار .

ولما كانت الدولة البريطانية الانجليزية لما فيه المنافع الكبرى ولاسيا بالنظر

---

(١) مذكرات عرابى : ج٢ ، ص ١٠-١٢

إلى ترعة السويس التى هى طريقها الوحيد للخطة الهندية المهمة ، فقد أخذت على عهدتها وتحت إمرتها التدخل الفعلى لقمع هؤلاء المفسدين ومحو آثار الفتن دون أن تمس حقوق السلطنة السنية ولا الامتيازات المصرية ، ولتحققنا أن نيتها سليمة ومساعيها فى الظاهر والباطن ليس إلا الإصلاح ولا غاية لها فى الاستيلاء على البلاد ولا الفتك بأهلها لعداوة دينية ولا غير ذلك مما يذيعه العصاة تنفيراً منهم للعامة وتبغيضا لهم فى الأمة الانجليزية على حسن مقاصدها المذكورة . .فاستدروا كا للأمر ومراعاة للمصلحة العمومية ، قد رخصنا لحضرة القائد العمومى للجيش الانجليزى بالتجول نحو جموع العصاة واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رؤسائهم لمحا كمتهم بما يستحقون من أشد العقاب .

وبما أن العساكر الانجليزية يعدون فى هذه البلاد نائبين عنا فى قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم حتى يستتب الأمن والراحة ويزول الشقاء عن العباد ، ومن كانت هذه صفتهم فإنهم جديرون بالمعاونة والمساعدة ولا يرتاب أحد فيهم بوجه من الوجوه ، فينبغى أن لا يرهب منهم أحد ولا يظن فيهم سوءاً أو مكروها وأن لا يعاملوا بما يستوجب المنافرة ، بل على كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالإكرام اللائق بهم ، ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم فى تقديم ما ربما يحتاجون إليه من المؤونة بأثمانها السائرة التى هم مستعدون لأدائها فوراً ، فمن فعل كذلك ، فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضاء الله . . . ورضانا عنه فضلا عما يراه منهم من المكرمة . ومن أبى وخالف وقابلهم بالمكابرة والوحشية التى لا تجديه نفعا ، فقد عرض نفسه للتهلكة التى نهى الله عنها ، وتحققنا أنه من العصبة الباغية فأمره كأمرهم . . » .

وبعد انتهاء المعركة بين عرابى والانجليز ، تأكد الخديو أنه مدين بحياته وعرشه إلى الانجليز[1]. وقد لعب الضعف البالغ الذى تميزت بشخصية توفيق دورا خطيرا فى تسهيل الأمور بالنسبة للورد كرومر بصفة خاصة والاحتلال بصفة عامة لتثبيت أقدامهم فى مصر وفرض آرائهم وتدخلهم فى كل صغيرة وكبيرة من شئون مصر[2].

عباس حلمى

الصدام بينه وبين سلطة الاحتلال

وعندما توفى توفيق يوم ٧ يناير سنه ١٨٩٢ ، تولى ابنه عباس حلمى الثانى العرش، وبدأ حكمه بأحسن ما يبدأ حاكم . فهو شديد الرغبة فى التودد إلى الشعب ، يستقبل طوائفهم المختلفة مرتين كل شهر ، ويصدر عفوه عن عدد كبير ممن اشتركوا فى الثورة العرابية فى السنة الأولى لحكمه ، ويرد إليهم رتبهم وشاراتهم ويعيدهم للخدمة . وهو يستعرض الجيش المصرى مرتين فى هذا العام ، ويحيى شهر رمضان بتلاوة القرآن والاستماع إلى تفسيره مع رجال حاشيته . وهو يطالب بخروج الجيش الانجليزى من القلعة ، ويتصل بالمديرين مباشرة دون الرجوع إلى كرومر كما جرت عادة والده من قبله[3] . وقد نجح نجاحا مؤكدا فى بث روح الكراهية فى قلوب المصريين ، كما نجح فى إخراجهم عما ركنوا إليه من فتور واستسلام يشبه الموت ، ورسم لهم طريق المقاومة بجرأته فى تحديهم ، فكان كسيال من الكهرباء طبق جو مصر

---

(١) Malet : Egypt, p. 85

(٢) Low, Sidney : Egypt in Transition, Smith, Elder &Co, London 1914, p. 199.

(٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج٢ ، ص ١٦، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٥٢

وكهرب جميع أهلها فشعروا بأنهم أمة يجب أن يستقلوا بأمورهم [1] .

وعندما تولى عباس الحكم، كان مصطفى فهمى ناظر النظار ، وكانت نظارته تخضع لبريطانيا تأتمر بأوامرها وتنتهى بنواهيها . ولم يرض الخديو الشاب بهذا الوضع معتقدا بأن حكومة تخضع للمحتل لا تصلح لحكم البلاد ، فحاول طيلة سنة كاملة أن يرفع عن فهمى باشا القبضة الانجليزية القوية . وعندما بدا له أن جهوده هذه لم تكلل بالنجاح ، عزم على الاستغناء عن خدمات رئيس النظار ، فأرسل إليه رئيس ديوانه ليقنعه بأن يترك مقاليد الحكم نظراً لسوء صحته [2] .

ولكن مصطفى فهمى أجابه بأنه يريد مهلة للتفكير فى هذا الأمر واستشارة اللورد كرومر فيه لخطورته ، فما كان من عباس إزاء هذا الرفض الملتوى ، إلا أن أقال رئيس النظار وعين بدله حسين فخرى باشا فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٣ . وكان لهذا التغيير دوى عظيم فى مصر وفى الأوساط الأوربية ، وفى انجلترا على الأخص حيث دهشت من جرأة هذا الخديو الشاب الذى يتخذ إجراءاته دون الرجوع إلى اللورد كرومر . ويروى كرومر رؤيته لهذا الحادث وتطوراته فيقول: أنه فوجىء فى ذلك اليوم بزيارة من سكرتير الخديو الخاص يبلغه فيها نبأ إقالة مصطفى فهمى وتعيين حسين فخرى محله ، وأن وزيرى المالية والحقانية كذلك أقيلا لأنهما كانا يتعاونان بحماس ملحوظ مع سلطات الاحتلال [3] .

---

(١) محمد محمد حسين . الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز . ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) أحمد رشاد : مصطفى كامل وكفاحه ، مطابع السعادة بمصر ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩ ، وأنظر كذلك . Adams : op. cit, p. 122

(٣) Cromer, The Earl of: Abbas II, Macmillan, London, 1915. p. 20.

وقد بادر كرومر بمقابلة الخديو فى اليوم نفسه وأعرب له عن اعتراضه على هذا التصرف وقد أفهمه عباس أنه يتعذر عليه الرجوع عن رأيه ، ولكنه وعده بتأجيل نشر مراسيم التغيير الوزارى إلى أن يتصل بوزير الخارجية البريطانية . وقد بعث كرومر ببرقية إلى اللورد روزبرى أوضح له فيها ماحدث، ثم قال إنه إذا سمح للخديو بالتصرف على هذا النحو ، فإن ذلك سوف يؤثر على موقف الموظفين الانجليز فى مصر وموقف الحكومة الانجليزية نفسها ، وقد يجر الاحتلال إلى متاعب أكثر مشقة فى المستقبل ، « فالخديو يتحدى.. ولا بد من مواجهته دون إبطاء ، بل أن هذه فرصة سانحة لوضع الأمور فى نصابها »، ووضع الأمور فى نصابها فى رأى كرومر يعنى أن يسير عباس بنفس المنهج الذى كان سائدا فيتصرف على أساس أنه مجرد ذنب يتبع ولا يقود ، يطيع ولا يناقش .

ويستهدى كرومر وزير الخارجية ، فيؤكد له أن مجرد إبداء النصيحة لا يكفى لحل الأزمة ، واقترح أن يبعث إليه ببرقية يستطيع إطلاع الخديو عليها بعدم الموافقة على تعيين فخرى باشا وبأن حكومة جلالة الملكة لا بد أن يؤخذ رأيها فى مثل هذه الأمور الهامة (!!) كتعيين رئيس وزارة جديد ، وأن التغيير فى هذا الوقت غير مرغوب فيه . وطلب كرومر كذلك تفويضه فى إتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع إتمام هذا التصرف ، وحذر من أن عدم الوقوف بحزم أمام تصرفات الخديو ستجعل من الصعب على كرومر بعد ذلك مواصلة السياسة التى سار عليها طوال السنوات العشر التى مضت . وقد أوعز كرومر إلى الموظفين الانجليز بعدم التعاون مع الوزراء الجدد وتجاهلهم تماما !!

وقد انتهت الأزمة بحل وسط وهو تعيين رياض باشا رئيسا للنظار وإرغام

الخديو على إصدار تصريح يقول فيه بأنه « يرغب فى أن تكون صلات الود قائمة بين مصر وانجلترا ، وأنه يقبل أخذ رأى حكومة جلالة الملكة فى جميع المسائل الهامة »[١] .

ولهذا لم يكن عجيبا أن يلتف المصريون حول الخديو وأن يحبوه ، وقد تجلى هذا الشعور فى الحادثة الآتية التى يرويها محمد فريد فى مذكراته[٢] :

« فى ٢٠ منه (يناير ١٨٩٣) صلى الخديو الجمعة بجامع الحسين وكان بانتظاره بداخل المسجد وخارجه على حافتى الطريق ، ألوف الألوف من النـــاس ، وتظاهروا عند مروره تظاهراً لم يسبق إليه مثيل فى مصر ، واشترك الأجانب غير الانـكليز مع المواطنين فى هذا الاحتفال التظاهرى ، ورغب بعض الشبان فى حل خيول عربية الخديو وجرها بأنفسهم تعظيما لمقامه الســـامى ، فأبى ذلك » .

ولم يمض عام على أزمة مصطفى فهمى ، حتى تصيد كرومر فرصة أخرى لتوجيه لطمة جديدة قوية إلى عباس حين وجد الفرصة واتية فى حادثة تافهة ، احتك فيها الخديو بكتشنر ـــ سردار الجيش وقتذاك ، فبادر كرومر إلى الاتصال برياض يطلب تقديم اعتذار رسمى من الخديو عباس ينشر فى الصحيفة الرسمية ، ويهدد بخلعه ، وأسرع رياض إلى مقابلة عباس فى جرجا قبل عودته إلى القاهرة وقد ملأ الرعب قلبه ، وأقنعه بقبول شروط كرومر ، فلم يجـــد الخديو « وقد وجد نفسه وحيداً المرة الثانية » بدا من قبولها ، ونشرت البرقية التى اعتذر فيها عبـــاس إلى كتشنر فى الصحف العربية ، كما نشرت ترجمتها الفرنسية فى الصحف الأوربية[٣] .

---

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ٤٠ وانظر أيضا :
Elgood, : The Transit of Egypt, p, 125.

(٢) مذكرات محمد فريد ، فى الكاتب ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ١٣٠ وكذلك :
أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ١٧

(٣) محمد محمد حسين . الاتجاهات الوطنية . ج ١ ، ص ١٦٠

وكان كرومر يقر بنفوذ عباس، فقال أن الصعوبة الكبرى التى واجهت الانجليز حين استهدفوا رفع مستوى الفلاح (كذا) هى أن يصلوا إلى ذلك دون الاصطدام بالقصر الذى أثبت قدرته على جمع الشعب وتكتيله رغم ما آل إليه من فساد فى مختلف الفترات[1] . إلا أنه كان يرجع تشدده مع الإحتلال إلى صغر سنه وفجاجة خبرته وعدم تحققه (كما تحقق والده من قبل) من قوة أنجلترا وأوربا .

وقد تحدث عباس حلمى موضحا سلوكه هذا بقوله : « تملكتنى وأنا عائد من النمسا على أثر وفاة والدى فكرة واحدة وهى فكرة أنقاذ الوطن من غاصبيه. وكنت أردد فى نفسى أن والدى إذا كان يحسب أنه مدين للانجليز بمناصرته على « العرابيين » ، فإنى لا أدين لهم بشىء على الإطلاق ، إذ أتولى الحكم بحق الوراثة وبفرمان من الباب العالى ولا علاقة لهم البتة بالأثنين ، إنما أنا أحب بلادى وأريد لها الحرية والسيادة »[2] .

تعضيد الحركة الوطنية

ومن المظاهر الأخرى التى تبين خطة عباس السياسية فى أوائل حكمه ، مساعداته الواضحة للحركة الوطنية ، ويأتى فى مقدمة هذه المساعدات علاقته بمصطفى كامل ، وترجع هذه العلاقة إلى فترة مبكرة من حياة مصطفى كامل ، فعند ما زار الخديو مدرسة الحقوق ألقى الطالب مصطفى كامل بين يديه خطبة ترحيب تمتلىء بمشاعر الوطنية وتتضمن أساليب تدل على فصاحة واضحة مما أثار إعجاب الخديو . وبعثت جامعة الشباب والحماسة الوطنية بينهما إلى عطف متبادل ، ولما عزم مصطفى كامل على إتمام دراسته فى أوربا سافر إلى

---

(١) Cromer : Modern Egyrpt, Vol II, p. 193

(٢) محمود عزمى : « عباس حلمى الثانى » ، بجريدة المصرى ، فى ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٤

تولوز بمساعدة الخديو فيما يقول أحمد شفيق[1] . كذلك أكد الدكتور محمد حسين هيكل تعضيد الخديو لمصطفى كامل كى يتعلم بالخارج[2] . أما رشيد رضا فيقول : « الخديو عباس هو الذى أوجد مصطفى كامل واستعمله فى الحركة الوطنية وهو تلميذ فقير ، . . وقد جعل سموه لمصطفى كامل راتبا شهريا قدره خمسة وعشرون جنيها ، ثم ما زال يزيده ، حتى بلغ مائة جنيه فى الشهر عدا ما كان يأمر به المقربين من مساعدته ، وفى مقدمتهم الأمير محمد إبراهيم والأميرة شويكار هانم »[3] .

وكان إرسال مصطفى كامل لخطاباته خلال عام ١٨٩٥ من أوروبا إلى عبد الرحيم أحمد الذى كان وكيلا للادارة العربية بالمعية السنية بالذات يشير إلى أن عبد الرحيم كان له دخل بسفر مصطفى كامل إلى أوروبا . وقد روى ورثة عبد الرحيم أحمد إلى الدكتور محمد أنيس[4] نقلا عن والدهم أن الخديو طلب من عبد الرحيم أحمد الإتصال بمصطفى كامل والاتفاق معه على موضوع سفره إلى أوربا للدعاية للقضية المصرية ، وأن المقابلة بين الرجلين قد تمت فى إحدى مقاهى باب الخلق وأن عبد الرحيم أحمد كان يعمد إلى الخروج من الباب الخلفى لسراى عابدين ، بعيداً عن جواسيس كرومر لمقابلة مصطفى كامل وإدخاله قصر عابدين .

ولما ألف لطفى السيد سنة ١٨٩٦ جمعية سرية « غرضها تحرير مصر » ، وتقابل ذات يوم فى القاهرة مع مصطفى كامل ، قال مصطفى كامل له : « أن الخديو عباس يعلم كل شىء عن جمعيتكم السرية وأغراضها وأظن أنه لا تنافى بينها و بين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رياسة الخديو . فأجابه

(١) مذكراتى فى نصف قرن ، جـ١ ، ص ١٩٠
(٢) محمد حسين هيكل : شخيات مصرية وغربية ،دار روز اليوسف، ١٩٥٤ ، ص٤٩
(٣) محمد رشيد رضا . تاريخ الأستاذ الأمام ، ص ٩٣٥
(٤) محمد أنيس : صفحات مطوية . . . ص ٨

لطفى السيد : « لا مانع عندى من ذلك » . وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول، واستأذن للطفى فى مقابلته ، وذهب لطفى السيد إليه ، فتحدث الخديو معه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منه أن يسافر إلى سويسرا لكى يكتسب الجنسية السويسرية ، ثم يعود إلى مصر ليحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى . والسبب فى اختيار سويسرا دون غيرها ، أن التجنس بجنسيتها قريب المنال لا يكلف الراغب فيه إلا إقامة سنة واحدة بها . وكان الخديو عباس يظن وقتئذ أن فرنسا تستطيع أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر ، والذى أطمعه فى ذلك ، زيارة « المسيو » « ديلونكل » النائب الفرنسى له ووعده له بذلك .

وبعد ما خرج لطفى السيد من مقابلة الخديو ، اجتمع هو ومصطفى كامل وبعض الزملاء فى منزل محمد فريد ، وألفوا الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو ، وأعضاؤها : مصطفى كامل ، ومحمد عثمان (والد أمين عثمان باشا) ، ولبيب محرم (شقيق عثمان محرم باشا) ، ولطفى السيد ومحمد فريد، وسعيد الشيمى ياور الخديو ، وكان اسم الخديو بينهم : « الشيخ »[1] .

ولكن هذه السياسة لم تستمر طـــويلا ، فما أن زار عباس انجلترا ، واستقبله ملكها استقبالا طيبا ، وما أن لوح له الانجليز بالود والوفاق وخاصة بعد عزل كرومر وتولى جورست مكانه ، حتى انقلب عباس إلى سياسة المهادنة مع الاحتلال وانفصل عن الحركة الوطنية . وإن كانت بوادر الفتور بين عباس والوطنيين قد بدأت منذ أن وقع الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا

---

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال (١٣١) ، فبراير ١٩٦٢ ، ص ٣٥ — ٣٦ وانظر أيضا : « حديث للطفى السيد باشا » فى « اللواء الجديد » ، العدد (٥) الصادر فى ١٩٤٤/١٢/١٠

سنة ١٩٠٤ ، ونلمح هذا واضحا فى خطاب أرسله مصطفى كامل إلى الخديو يخبره فيه أنه سيضطر إلى الابتعاد عن سموه حتى يجنبه ما تجره عليه العلاقة بينهما من متاعب ، وليس هذا هو السبب الحقيقى كما قد يبدو ، بل أن السبب يكمن فيما ظهر من بداية نكوص عباس عن تعضيد الحركة الوطنية . يقول مصطفى فى هذا الخطاب بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٠٤[٣] .

« تشرفت فى « ديفون » بالمثول بين يدى سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضى، ورفعت إلى مقامكم السامى أن الحالة السياسية الحاضرة تقضى على بأن أكون بعيدا عن فخامتكم وأن أتحمل وحدى مسئولية الخطة التى أتبعها نحو الاحتلال والمحتلين منعا لتكدير خاطركم الشريف ، ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رأيت يامولاى ، بعد التفكير أنه صار من الحتم على القيام بهذا الواجب ، وأنه أول عمل يلزمنى تأديته عقب عودتى إلى الوطن العزيز لأن الانجليز أظهروا فى خلال السنوات الأخيرة من التضييق على جنابكم العالى ما يجعل وجود رجل ينتقد سياستهم فى الصباح وفى المساء بجانب سموكم داعية لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنية وحجة لتدخل جديد غير محمود .

وأنى بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التى تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمنحى أياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جولييت آدم من لدنكم وتصريحهم بأن انجلترا لا تسمح لجنابكم العالى بإكرام من يعاديها وإدعاءهم بأن كل ما يكتب أو يقال ضدهم موعز به من سموكم ، أعد نفسى مقصرا حقيقيا فى تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع إذا بقيت صلتى بسموكم على حالها وفضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو إليه الوطنية والسياسة » .

ومما يدل على بداية النفور بين الخديو ومصطفى كامل ، أن الخديو شهد العرض العسكرى الذى كان يقيمه جيش الاحتلال فى ميدان عابدين بمناسبة عيد ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك ادوارد السابع من بعدها . ووقف المرة الأولى تحت العلم البريطانى بجوار اللورد كرومر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مرتدياً بدلة التشريفة الكبرى يحيط به ياورانه . وقد شهد العرض حتى نهايته فكان لحضوره هذا الاحتفال الذى يمثل الاحتلال الأجنبى تمثيلا مهيناً للكرامة القومية أثر أليم فى النفوس ، وكان موضع انتقاد الوطنيين فى مجالسهم وأحاديثهم ، مما اضطر « المعية » إلى إصدار بلاغ رسمى تنسب فيه حضوره إلى مصادفة وجوده بسراى عابدين يوم العرض[1] .

على أن الاعتذار بالمصادفة فى بلاغ المعية لا صحة له ، لأن الخديو قد حضر العرض البريطانى للمرة الثانية فى نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، ووقف تحت العلم الإنجليزى ، بين قائد جيش الاحتلال واللورد كرومر ، وشهد العرض حتى نهايته ، وكتبت اللواء تعلق على موقف الخديو وتسخر قائلة : « وإذا كان من الصعب تحميل « المصادفة » مسئولية هذا الحادث مرتين ، فمن المرجح أن المعية لا تنشر بلاغاً فى هذا العام وتفضل السكوت على الكلام »[2] .

وقد كشف مصطفى كامل نفسه عن حقيقة العلاقة بينه وبين عباس فى الفترة الأخيرة وذلك فى حديث بينه وبين مكاتب البول مول غازيت فى باريس ، إذ سأله المكاتب : ما هى علاقتك الحقيقية مع سمو الخديو ؟ فأجاب[3] :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٨٥

(٢) عن سامى عزيز : الصحافة المصرية ، ص ١٧٣

(٣) اللواء فى ١٩٠٦/١٢/٢٦ ، العدد (٢٢٢٠).

« انه لا علاقة بينى وبينه وبين سموه لا رسمية ولا شبه رسمية ، ولا رأيته. انى كنت أزور سموه بعض الأحيان عندما كان يظهر جنابه العالى الرغبة فى ذلك ، أو كان عندى ما يستدعى هذا ، ولكنى لما رأيت رغبة سموه فى توطيد الصلات الحسنة بينه وبين ملك انكلترا وحكومتها ، وجدت من واجباتى أن أكون بعيداً عنه ، ولكن أعداءه ما تأخروا عن القول بأن سموه على تمام الصفاء مع الحكومة الإنكليزية وفى آن واحد مع الوطنيين المصريين الذين يطالبون بالجلاء عن مصر وقيام إنكلترا بعهودها فلهذه الأسباب انفصلت عن سموه . وقد شرحت لسموه فى محادثة كانت دارت بيننا بديفون سنة ١٩٠٤ ضرورة استمرارى فى عملى مستقلا عنه ، ولم يكن فى ذلك نقص ، بل الضرورة قضت بذلك ليكون سموه مرتاح البال وعلائقه الودية كما هى مع جناب اللورد كرومر .

ولما عدت إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، أعلنت انفصالى عن سموه فى كتاب مفتوح ومنذ ذلك العهد لم أفكر قط فى التقرب من سموه أو فى الذهاب إلى البلاط الخديوى لأنى أرى أن الحركة الوطنية المصرية ليست فى حاجة إلا لمساعدة الذين يخدمونها ، وان الرجل الجائع الظمآن لا يحتاج إلى تشجيع من يشجعه على طلب العيش والماء ، وهكذا المصريون لا يحتاجون إلى التشجيع فى مطالبتهم بالحرية والدستور » .

ويروى أحمد شفيق أن الخديو عندما رجع من أوربا إلى الإسكندرية فى سنة ١٩٠٦ ، ثم عاد إلى القاهرة ، وكذلك رجع مصطفى كامل من أوربا فى ١٥ أكتوبر ، توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السبيل للمقابلة ، وفعلا اجتمع مصطفى كامل والدكتور صادق رمضان ومحمد فريد ولطيف سليمان (باشا) ، وقابلوا الخديو فى سراى مسطرد ، واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى

وجريدتي ليتاندر الفرنسية والاستاندارد الإنجليزية ، وأوعز الخديو سراً إلى الكثيرين من الأغنياء بالمساعدة ومنهم الأمير جميل طوسون وأحمد مدحت يكن وعمر سلطان ومحمد فريد ، كما وعد الخديو بالمساعدة في هذا المشروع(١) .

وهكذا نجد الاضطراب والتخبط واضحاً في تفكير عباس وفي تصرفاته بعد لطمات كرومر وكتشنر له ، فهو تارة يفر من الإنجليز إلى تركيا ، وهو تارة أخرى يتصرف عن السلطان محتمياً بالإنجليز منه ، وهو كاره لكليهما في الحالين ، لا تطمئن نفسه إلى هذا ولا ذاك ، ولكن صلاته بتركيا تقوى وتضعف تبعاً لحسن صلاته بالإنجليز ، وصلاته بالإنجليز تزيد وتقل تبعاً لإقبال السلطان عليه أو انصرافه عنه . وبينما كان عباس يشجع أعضاء تركيا الفتاة الفارين إلى مصر من ظلم عبد الحميد ، إذ به ينقلب إلى محاربتهم تقرباً للسلطان(٢) . وبينما هو مقبل على الشعب يحتضن مطالبه ويشجعه على تقديم العرائض المطالبة بالدستور التماساً للحد من نفوذ كرومر ، إذ به يتنكر للشعب وزعمائه ، ويعرض عن مطالبه حين يرى إقبال جورست عليه ، فيحارب الحرية والصحف ، ويزج بالأحرار في السجون . وهو يذكر في حديث بينه وبين مراسل «الطان» Le Temps في فبراير سنة ١٩٠٧ أن الوطنيين متعصبون أو ان حركتهم ضد الأجانب ، ويذكر أنه يدرك ضرورة أن يكون الحكم مرتبطاً بالشعب وأن الوقت قد حان لبذل كل جهد لإرضاء وتحقيق حاجات الشعب المصري ، وأن هدفه هو التعاون على أي إنسان يهدف إلى خير مصر(٤) وقد أثار هذا الحديث الفرحة في قلوب الوطنيين ، ولكنهم — وبعد شهور — صدموا عندما قرءوا وجهاً آخر للخديو ، فقد قابل ادوارد ديسي

---

(١) أحمد رشاد . مصطفى كامل ، ص ١٩٣ — ١٩٤

(٢) أحمد شفيق . مذكراتي في نصف قرن ، ج٢ ، ص ١٠٣

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ١٧٠

(٤) Alexnder : The Truth about Egypt, p. 106

الخديو، وذكر له الخديو أن الاحتلال البريطانى أفضل من غيره، وأنه ممتن كثيراً بخدمات اللورد كرومر وأنه معتز بقيمة العلاقات الودية بين مصر وإنجلترا ![1]

وقد كان سعد زغلول وسعيد باشا من أكثر النظار معارضة فى قانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ بفضل تشجيع الخديو لها، ولكن عندما يغير الخديو موقفه ويبعث لسعد بشفيق ليقول له « إن الخديو موجود الآن فى مركز حرج لأنه هو الذى حمل جورست على السعى فى وضع هذا المشروع، فسعى فيه لدى حكومته حتى أقنعها بضرورة وضعه، ثم خابرت هى الدول فى شأنه واستحصلت على رضاها، فإذا توقفتم أنتم فى إمضائه كان هـــذا الرفض ضربة قاسية للخديو أمام جورست ولهذا أمام حكومته، ولهذه أمام الدول أجمع، ولذا يرجوكم الخديو ألا تشددوا فى الأمر حتى لا يقع فى هذا الحرج » يقول سعد فى مذكراته : « وفهمت منه (أى من شفيق) أنه حمل مثل ذلك إلى محمد سعيد، فقلت — أى سعد — أنا لم نكن نعلم بكل ذلك، ولا نريد أن نضع الخديو فى هذا المأزق وليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديو ونصبر على ما يصيبنا منها »[2].

موقفه من الإصلاح الدينى

ولما كانت قوة القصر متحالفة مع قوة الاستعمار، فقد ساعدت هى الأخرى على تسهيل تطبيق السياسة الاستعمارية فى التعليم، إذ لم يكن إيجابا فسلبا بعدم الاهتمام بنشر التعليم، وإذا كان الأنجليز قد تركوا الأزهر دون تدخل فقد أسال ذلك لعاب القصر فى أن يستغل ويستبد آمناً من محاسبة الانجليز،

---

(١) Ibid p. 107

(٢) عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ دار المعارف، ١٩٧١، ص ٩٨

تمثل ذلك فى الموقف الذى وقفه عباس حلمى من حركة الأصلاح التى كان الشيخ محمد عبده قد بدأها .

فقد عول عباس على الدسائس الخفية فى تدبير حملة واسعة النطاق على الشيخ محمد عبده عندما شعر بجدية ما كان يقوم به من اصلاحات ، فقد فوض إليه أولا أن يسير بحركة الأصلاح معتقداً أنه فى مقابل ذلك لا يعارضه فى تصرفاته ورغباته . ولكن الخديو خاب ظنـــه فى تقدير صلاته بالشيخ واستغلاله ، فعندما انحلت كسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى بموت أحد كبار العلماء، مثلا ، أرسل عباس لشيخ الأزهر يبلغه أمره الشفوى بتوجيه هذه الكسوة إلى الشيخ محمد راشد مفتى المعية ، فلم ينفذ الأمر وأسندت الكسوة إلى شيخ آخر ، فلما اجتمع العلماء مع الخديو فى التشريفات النصف الشهرية ، قال الخديو لشيخ الأزهر غاضبا : « ألم آمرك بتوجيه كسوة فلان إلى فلان » فتلعثم الشيخ معتذرا ، فرد الشيخ محمد عبده قائلا : « أن الذى قرره مجلس إدارة الأزهر أنما هو تنفيذ لأمر أفندينا ، وهو ما نص عليه القانون المتوج باسمكم ، وأما الأوامر الشفوية فلا يعتمد عليها المجلس ، فاذا شاء أفندينا أن تكون كساوى التشريف العلمية بمقتضى إرادته الشخصية ، فليصدر بذلك قانونا آخر ينسخ هذا القانون ، أو مادة قانونية نصها « كساوى التشريف للعلماء توجه بأمر منا » . فلما سمع الخديو هذا الرد ، أحمر وجهـــه ووقف إيذانا للحاضرين بالأنصراف(١) .

وبدأت مؤامرات عباس ودسائسه ، ففى الاحتفال بخلع الكسوة على الشيخ عبد الرحمن الشربينى شيخ الجامع الجديد ، قال الخديو : « أن الجامع الأزهر قد أسس وشيد على أن يكون مدرسة دينية تنشر علوم الدين الحنيف فى مصر وجميع الاقطار الإسلامية ، وأول شىء أطلبه أنا وحكومتى أن يكون الهدوء

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج٢ ، ص ٣٤ — ٣٥

سائدا فى الأزهر الشريف ، والشعب بعيدا عنه ، فلا يشتغل علماؤه وطلبته إلا بتلقى العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيغ العقائد وشغب الأفكار (يقصد الأفكار الجديدة التى كان ينادى بها محمد عبده) لأنه هو مدرسة دينية قبل كل شىء[1] » . ويعلق العقاد على ذلك بقوله : « معهد يستبد ولى الأمر بادارته وتعليمه ليستخدم سمعته الدينية فى تعزيز سلطانه وتوفير ثروته ثم يكل المشيخة فيه إلى أناس يريدونه فى القرن العشرين مدرسة كبرى لاتعرف شيئا عن علوم (الأعصر) ولا تدرى شيئاً عن الدنيا والديوان لأن كل شىء عن الدنيا والديوان إنما هو سياسة تترك لولى الأمر ولا يحسن برجل الدين أن يعرض لها من قريب أو بعيد »[2] .

انقلاب عباس على الحزب الوطنى

وإذا كانت العلاقة بين عباس والحزب الوطنى فى عهد مصطفى كامل قد بدأ يشوبها الفتور فى سنواتها الأخيرة، فقد أخذت تنقلب إلى عداء واضح فى عهد محمد فريد فقد كان محمد فريد رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أو مساومة، وقد ظن أن السياسة الانجليزية أرادت بالتقارب بينها فى عهد جورست وبين الخديو ، إضعاف الحزب الوطنى سواء بتسكيته عن المطالبة بالجلاء أو بافساد ما بينه وبين الخديو ، فآثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الالحاح فى أمر الجلاء. عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف والمؤيد لأن فساد الصله بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب

---

(١) المرجع السابق . ص ٦٦

(٢) عباس محمود العقاد : محمد عبده ، أعلام العرب (١) مكتبة مصر ، يناير ١٩٦٢ ، ص ١٩١ .

وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينها ، يقول الدكتور هيكل[١] : « ويبدو لى فضلا عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بممالأة الانجليز حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة » ، ولم يكن الخديو ولا كان الانجليز ليطمئنوا إلى هذا الالحاح فى المطالبة بالدستور إلحاحاً جعل حزب الاصلاح حين أنشأه الشيخ على يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى بإخلاص واضح .

ويروى محمد فريد فى مذكراته أنه فى مايو سنة ١٩٠٨ ، عزم على السفر إلى أوربا ، فقابل الخديو قبل السفر بيومين ، ودار بينهما هذا الحديث[٢] :

عباس : ماذا عزمت عليه ياسى فريد ؟

فريد : سأسافر لأوربا وأسير فى طريق مصطفى كامل حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته ولأظهر للعالم الأوربى أن حركتنـــا قوية لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته .

عباس : عظيم . عظيم . سافر نجح الله مقاصدك .

فريد : سأسافر إنشاء الله ، وإنما أطلب من أفندينا ألا يماكسنى فى مساعى وأن لا يرسل خلفى من يسعى ضدى أو يعرقل مساعى كما فعل أفندينا فى العام الماضى (١٩٠٧) حيث أرســـل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ على يوسف إلى لوندرة ليماكسه (مصطفى كامل).

عباس : لا والله ياسى فريد . لا تخف . مصطفى نوع ، وأنت نوع . ومع ذلك فأنا لم أرسل حافظ عوض فى العام الماضى .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٨ .
(٢) مذكرات محمد فريد ، فى الكاتب ، فبراير ١٩٧٠ ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .

فريد : إن أمر إرساله مثبوت . وأنك أعطيته ثلاثمائة جنيه مصاريف سفريته .

عباس : لا والله ماية وخمسون فقط . (ثم تلعثم وتغير لونه)، فقام محمد فريد وانصرف .

وبعد أن سافر محمد فريد إلى تركيا ، بلغه وهو هناك أن الخديو عباس ومحمد سعيد باشا رئيس النظار يروجان إشاعة مؤداها أن الخديو أرسل إليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر ، وأنه هو الذى حضه على الهجرة من مصر ولما كان الخبر كاذباً ، فقد ثارت نفس فريد ، وغضب لكرامته ولم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه إليه ، بل أرسل خطاباً مسجلا إلى الخديو يكذب فيه الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو فى رحلته لم يبال بغضب ولى الأمر فوق غضب الاحتلال . وجاء فى الخطاب[1] :

« سمو خديوى مصر . لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كافتم أحد إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة ، وانكم سلمتم له مبلغاً من المال ليوصله إلى مساعده على مصاريف السفر ، واسم هذا الشخص معلوم عندى ، ولكن أكتمه الآن فاستغربت جداً حصول هذا الأمر بعد ما كتبته لكم بخصوص حادثة .. والثلاثمائة جنيه التى أخذها باسمى ، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها ولكنكم أهملتم أمرها ، وبعد أن أعلمتكم أنى أترفع عن قبول أى مساعدة منكم ، ولو كنت فى أحط درجات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش، فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ باسمى هو من باب النصب ، وإنى

(١) محمد على غريب : محمد فريد ، الفدائى الأول ، منشورات المكتبة العلمية ، ١٩٥٨ ، ص ٣٣ — ٣٥ .

لا أقبل ولن أقبل منكم أي مساعدة مادامت مهمتي الجهاد في تحرير البلاد من الإنجليز ومن كل من يعاونهم على توطيــــد قدمهم في مصر، كائناً من كان .. » .

ولعل موقف عباس من الحزب الوطني خصوصاً ، والحركة والوطنية عموماً يوضح بما لا يدع مجالاً للشك، أن النزاع بين عباس والمحتلين إنما كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادىء القضية الوطنية ،وأن عباساً كتوفيق واسماعيل من قبله يتنازعون السيطرة الأجنبية باسم الأمة تارة ، واسم الحقوق الدستورية تارة أخرى ، ولا يعنيهم في الواقع إلا أن يستبدلوا سيطرة في أيديهم بسيطرة في أيدي الدول الأجنبية . ومن طلب منهم الحكم النيابي وشجع الأحرار من الشعب على طلبه ،فإنما يتخذ الحكم النيابي حجة على الدولة البريطانية عند شعوبها لأنها تؤمن به في بلادها ويلتمس من وراء ذلك أن يحكم من وراء النواب والوزراء ويستعيد لنفسه كل سلطانه المحدود أو يستعيد القليل من الكثير في مسائل التولية والعزل ووسائل الصرف والمنع على الخصوص[1] .

جمع المال بطائفة الطرق

وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى المال يجمعه في شره ، ويكدسه في نهم ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعته ، معتذراً عن مسلكه بأنه يعادي دولة قوية قاهرة ، ولا يدري هل ينتهي الأمر بظفره بإخراجها أم تظفر بإخراجه ، فهو يحتاط لنفسه بأن يدخر ما يمكنه من العيش إذا دارت عليه الدائرة ، ومن الأمثلة على ذلك الشره كثيرة ، منها بيع الرتب والنياشين وما استتبعه من فضائح.

وقد تحدث أحمد شفيق مع بطرس غالي في إحدى زياراته فأشار إلى بعض

(١) عباس محمود العقاد : محمد عبده ، ص ١٩٩ .

المسائل التى تؤخذ على الخديو وفى مقدمتها مسألة الرتب ، وأن الواجب على النظار أن يتولوا النصح للخديو باخلاص،ومع هذا فقد حاول بطرس الافلات من الموضوع فقال : « ولكن المحيطين بالخديو هم الذين يرتبون له ذلك » ، فرد شفيق عليه قائلاً « أن هؤلاء لا يعملون لمصالحهم الشخصية وأن الواجب الا يترك المخلصون للخديو من أمثالكم (! !) هذه المسألة حتى لا يستفحل أمرها » . ومع هذا لم يفلح شفيق فى إقناعه ، فلم يسع فى هذا السبيل عنده مرة أخرى . وتشجع شفيق ورأى أن يقوم بنفسه بالمهمة ففاتح الخديو فى مسألة الرتب ولكنه وجد من الخديو امتعاضا من موقفه فقد أجابه قائلا : « يا شيخ أنا عارف ما أفعله ، فليس لأحد فى القبة ولا غيرها دخل ، وأنا لى فئة خاصة يبحثون عن مستحقى الرتب ويعرضون على بعضاً منهم وأنا أمنحهم »(١) .

يقول شفيق : ظل الخديو يدون فى مذكراته أسماء المرغوب فى الانعام عليهم حتى انتهى شهر مارس فأخرج مذكراته وأخذ يملى على عزت بك بعض أسماء من بينها نديم أفندى الذى كان موظفاً فى ديوان الأشغال وفصل بسبب الاختلاس وطلب له الرتبة عبد القادر حلمى باشا مع أن القرار الذي يقضي بفصله أصدره مجلس النظار برئاسة الجناب الخديو ، فلم يفطن الديوان الخديو إلى ذلك فنشر اسمه فى الوقائع الرسمية ، فثار السير جارستن وكيل الأشغال وأبلغ الأمر لكرومر الذى كلف بطرس غالى باشا بالغاء الرتبة وكان الخديو عندئذ يثق به كثيراً ويشاوره فى كل أمر هام ، وبعد البحث تقرر أن تلغى الرتبة بطريقة خفية ، وذلك بأن يعلن أنه حدث خطأ فى الأسماء ،ويعاد نشرها مع حذف إسم نديم ، وقد تم ذلك فعلا(٢) .

ويروى محمد فريد فى مذكراته عن يوم ٩/١٢/١٩١٥ أنه قابل (فى

(١) عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ . ص ٣٤ .
(٢) المرجع السابق . ص ٧٨ .

المانيا) عند عبد الحميد بك شديد، حسين بك زكى الذى اشتغل مدة مع الخديو فى بيع الرتب والنياشين ، وكسب من ذلك نحو عشرين ألف جنيه ، ثم اختلف معه على مبلغ أربعة آلاف جنيه، «وهو الآن يريد مقاضاته فى سويسرة بشأن مبلغ عشرة جنيه شهريا كان تعهد له الخديو بمنحها له طوال حياته مقابل تنازله عن دعوى الأربعة آلاف جنيه بعد أن دفع له منها ألف وخمسماية فقط والأربعة آلاف المذكورة كان دفعها حسين زكى إلى الجواهرجى الباريزى مسيو Blache ثمن حزام مرصع لزوجة الخديو الجرية (عشيقته) ، وقد قص علينا من سرقات الخديو ودسائسه فى الآستانة مع عبد الحميد (السلطان) شيئا كثيراً ، وأعطانا بعض تفصيلات عن حادثة شكيب (غلامه) أبى الهدى وحادثة ايون فهمى وغيرها » ، وأخبرنا أيضاً بأن لديه كشفاً بما تحصل من الرتب والنياشين فى إحدى الدفع وعليه تأشيرات بخط الخديو بتوزيع هذه المبالغ .

كذلك يروى فريد[1] أن الانجليز لما شرعوا فى تجديد أجل شركة قناة السويس فى سنة ١٩١٠ وجمعوا الجمعية العمومية المصرية للموافقة على المشروع قيل وأشيع وقتها أن للخديو وبطرس باشا سمسرة جسيمة فيما لو نجح المشروع بمساعيهم ، ولكن لم يكن لدى الوطنيين إذ ذاك أى دليل على ذلك . ولعل هذا يفسر لماذا كان عباس مهتما بنجاح المشروع ، فعند ما عرض صرح الخديو فى مقابلة له مع المستر Rodes بأنه يأمل فى نجاح هذا المشروع حتى تستفيد الحكومة المصرية من الأموال التى ستدفعها الشركة فى تنفيذ بعض الاصلاحات المطلوبة (ا ا)[2] . فلما رفض المشروع أبدى الخديو أسفه الشديد وأعلن أن

(١) مذكرات محمد فريد فى « الكاتب » أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٨٧ — ١٨٨

(٢) Alexander : The Truth about Egypt, p. 303

الجمعية قد أضاعت فرصة ذهبية بالنسبة لمصر[1] !

ويكتب فريد فى مذكراته : « الآن أخبرنا يوسف صديق بشا (أحد أتباع عباس المنشقين عليه) بحادثة جديدة تؤيد تلك الإشاعات القديمة ، قال : أن أصل معرفة بولو بالخديو مشروع مالى وهو ضم شركتى الازبكية وشركة Les breris forts التى للخديو كل أسهمها وجعلهما شركة واحدة أوربية تصدر أسهمها فى باريس ، ويمكن للخديو إذ ذاك أن يبيع منها ما يريد لتحسين مركزها المالى ، وأثناء المخابرات فى هذا الشأن دعى بولو الخديو جملة مرات وجمعه ببعض أصحاب النفوذ بفرنسا وبالأخص المسيو كايو المشهور والمسيو Mouner رئيس مجلة السين . ومن ضمن الأمور التى شرعوا فيها ، إبرام معاهدة بين الدائرة الخاصة أى الخديو والمسيو بولو ، مضمونها ، أن يسعى الخديو فى إنجاح مشروع تجديد أجل شركة القنال ويكون للخاصة مقابل ذلك ٢٥ فى المائة فى القومسيون الذى تدفعه شركة القنال ، وللمسيو بولو ٢٥ فى المائة والخمسين فى المائة الباقية ليوسف صديق ، أى للخديو » وبطبيعة الحال فشل ذلك المشروع[2] !

وفى سنة ١٩١٣،طلب الخديو من ديوان الأوقاف أن يشترى صفقة أرض زراعية تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدانا بناحية المطاعنة ، وكان ثمن الفدان يتراوح بين أربعين جنيها وخمسة وأربعين ، ولكن الخديو أرغم ديوان الأوقاف على شرائها بسعر الفدان خمسة وتسعين جنيها ، واغتصب لنفسه فرق السعر وقدره ستون ألف جنيه[3] .

فلما علم كتشنر بذلك ، خشى من انتقاد الرأى العام البريطانى لسياسته ،

(١) Abbas II : A Few Words on the Anglo-Egyptian Settlement, George Allen & Unwin, 1930, p. 34.

(٢) مذكرات محمد فريد ، الكاتب فى أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج٢ ص ٢٩٢ — ٢٩٨ .

فأمر فى سنة ١٩١٣ بتحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة ،وحينما عارض الخديو فى ذلك ، هدد كتشنر بعزله وتعددت أمثلة السرقات ، منها جزيرة طاشوز وشركة الزبرجد والنحاس ، ومسألة سكة حديد مريوط . . الخ .

عزله وسعيه لتكوين خلافة عربية

وكان عباس يطمح إلى الخلافة ويريد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه فى العالم الإسلامى سندا دينيا يرجحه على أمراء المسلمين ، وكان يرجو من مصانعة المحتلين أحيانا إأن يساونوه بالسند السياسى وأن يؤيدهم فى المحيط الدولى بيت سفوا الايطالى صديق الأسرة العلوية القديم . ومصلحته فى ترشيح الخليفة المصرى أن تدين له اليمن وشواطىء البحر الأحمر لأنه صديق الخليفة المطاع ، ولا يأبى المحتلون هذه المصلحة للدولة الايطالية لأنها دخلت معهم فى المساومة على أملاك الدولة العثمانية واتفقت معهم على نصيبها من المستعمرات : اليمن وارتريا والصومال ، فضلا عن مصلحة الدولة البريطانية بين مسلمى الهند وغيرهم فى قيام الخلافة فى بلد يهيمنون عليه ، ولم يغفل عبد الحميد عن هذه المساعى الخفية ، بل فطن إليها واحتجز عنده جمال الدين الأفغانى لكيلا يعود إلى القاهرة ويؤيد هذه الحركة بنفوذ تلاميذه من المصريين والشرقيين . وحدث لما قام الخديو عباس بزيارة دار الخلافة للمرة الأولى أنه التقى هناك بجمال الدين ، فاستدعى هذا إليه على الأثر وسأله : أتريد أن تجعلها عباسية ؟ يريد أنه يتآمر مع الخديو على على إسناد الخلافة إليه . فكان جواب السيد : أن الخلافة ليست خاتما فى يدى أضعه فى اصبع من أشاء ، ولم يفقد عباس الأمل فى الخلافه بتأييد جمال الدين أو غيره ، ولم يخف عليه أن (محمد عبده) هو زميل جمال الدين فى سمعته العالمية بين المسلمين ، ولكنه علم بعد ذلك موضع الخلاف بين

جمال الدين ومحمد عبده فى خطة السياسة ، وأن هذه الجهود السياسية حول الخلافة وما شابهها لا تجرى مع برنامج عمله وليست مما يصرفه عن خطة الاصلاح عن طريق التربية والتعليم متى وجد السبيل إليها ،فيئس من موافقته على هذا المسعى ، وكاد أن يحسبه عقبة يتخطاها قبل توطين النفس على نجاحه بموافقة سواه (١) .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان عباس يصطاف فى تركيا ، حتى إذا اشتركت تركيا فى الحرب وأعلنت الحماية البريطانية على مصر ؛ عزل عباس عن عرش الخديوية ، وأخذ يسعى لدى الأتراك كى يكون على رأس الحملة العثمانية التى كانوا يجهزونها لغزو مصر وأخذ يستعد لذلك فعلا مؤمنا بأن الحملة سوف تنجح وسوف يعود لعرش مصر ويحقق الآمال القديمة ، بل أن الصبية فى شوارع القاهرة كانوا يرددون أثناء لعبهم: « الله حى — عباس جى » مما كان يغيظ الانجليز كثيراً . وأعد الخديو منشوراً لتوزيعه على المصريين مبشراً إياهم بتخليصهم من نير الاستعمار البريطانى جاء فيه (٢) :

أبناء مصر والسودان الأعزاء

« ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبى وطأ البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الأريكة الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانكليزية ووعود رجالها الرسميين العلنية . ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسى الوعود بالجلاء ، وتداخل فى شئون البلاد الإدارية والسياسية فتصرف فى مالية الحكومة تصرف المالك المبذر واعتدى على حقوقنا فى السودان وأحل أبناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية وسلب استقلال

---

(١) عباس محمود العقاد : محمد عبده ، ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢) مذكرات محمد فريد : الكاتب ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .

القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيعة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى أرجاء القطر وفى منح البلاد دستوراً كاملا يتناسب مع أحوال التقدم المصرى . ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى خافت الحكومة الانكليزية ، فمنعتنا عن الرجوع إلى مصر مقر العرش ، الخديو ، ودعتنا لترك الآستانة والرحيل إلى إيطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً واعتبرناها أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية . واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر ، اعتداء على الفرمانات الشاهانية . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هى تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين ، تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل سنة ١٨٨٢ وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . ربما أن الأمل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى ، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات واستقلال القضاء والعفو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تعميم التعليم وترقيته وكل ما فيه ترقية البلاد المادى والأدبى ، والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . ها هى الفرصة فانتهزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال أو من يحاربنا معهم . حقق الله الآمال » .

ورفض الأتراك أن يصاحب عباس الجيش العثمانى ، لعلمهم بمطامعه فى الخلافة ، يقول محمد فريد« ولقد أصبح للرجل نفوذ كبير(بين) العرب عموما حتى كانوا يستعدون لمقابلته بالشام استعداداً عظيما ، وربما يكون هذا الأمر من أكبر البواعث للترك على منعه من السفر إلى الشام [١] » .

وفى يوم الجمعة ٢٣ يونية سنة ١٩١٦، وكانت الجرائد قد نشرت خبر قيام الشريف حسين بثورته ، حكى الخديو عباس لمحمد فريد ، وكانا مجتمعين فى لوزان ولمن معهما مساعداته للعرب أملا فى تكوين خلافة عربية تضم مصر والشام وبلاد العرب ، فمن ذلك أن الشريف أرسل إليه بمصر خمسة من عبيده ليتمرنوا على استعمال مدافع متراليوز ، فمرنوا وأعيدوا ومعهم عدة مدافع من هذا الطراز . ومنها أنه أرسل إليه ولده عبد الله ليستشيره فيما يريد طلبه من الدولة ، فاتفقوا على أنه يطلب أن يكون الشريف حسين أميرا على مكة طول حياته ، وأن تكون الوراثة فى عقبه كما هى فى البيت الخديو ، وأنهم حرروا عريضة بذلك للسلطان وأرسلوها مع مخصوص إلى مكة ليوقع عليها الشريف ، ولكنها لم ترسل لقيام الحرب [٢] .

وبطبيعة الحال لم يتحقق أى من هذه الآمال والمطامع . ويعلق محمد فريد على ذلك فيقول : « أن من حسن حظ الدولة أن الرجل كان بالآستانة وقت قيام الحرب ، وأن الانكليز منعوه من العودة لمصر ، فلو كان بها وقتئذ ، لكان أضر بالدولة ضرراً جسيما واتحد مع عرب الجزيرة والشام وحقق أحلامه القديمة ، فالانكليز — بعزله وتعيين عمه حسين كامل (خدموا) الدولة خدمة لا تقدر [٣] » !

---

(١) المرجع السابق ، يونية ١٩٧٠ ، ص ١٦٨ .
(٢) المرجع السابق ، أكتوبر ١١٧٠ ، ص ١٦٨ .
(٣) المرجع السابق : ص ١٦٩ .

حسين كامل

التمهيد للتغيير

وقبل أن يخلع الخديو عباس ، سعى المستر شيتهام إلى جس نبض الأمير حسين كامل عم الخديو فى قبول العرش، وفى برقية سرية بتاريخ ١/١١/١٩١٤ أرسلها شيتهام إلى المسئولين فى انجلترا ، تلمس خوف حسين كامل من قبول هذا العرض فى مثل هذه الظروف حيث كان يخشى من ثورة الشعب عليه وأن من المستحسن منح مصر ـ أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى تحت الحماية البريطانية (١) .

وفى برقية أخرى يذكر شيتهام أنه بعد التشاور مع القائد العام ومع المستشارين ـ قابل الوصى وتأكد من أنه مستعد للبقاء فى منصبه فى حالة إعلان القائد العام الأحكام العرفية وبالنظر للخوف من الأزمة التى توقعوا أن تنشب لرفض الأمير حسين الخديوية ، فقد نصح شيتهام بتأجيل اعلان الحماية .

وقد سمحت السلطات العسكرية بنشر ما يهيىء الأذهان للتغيير السياسى الذى كانت انجلترا تنوى اجراءه فى سند الخديوية ، مثال ذلك مانشرته صحيفة الوطن فى ٢ / ١١ / ١٩١٤ تحت عنوان « كثرة الأقاويل حول مقدم البرنس حسين » وهو : « لما ذاع أمس خبر قدوم دولة الأمير الجليل حسين باشا كامل عم الجناب العالى الخديوى من مصيفه بالمعمورة إلى القاهرة فى قطار خاص ، ومقابلته لعطوفة القائمقام ، كثرت الأقاويل حول هذا القدوم وانتشرت الاشاعات العديدة المتنوعة فى العاصمة ، وربما انتقلت منها إلى الأقاليم » .

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠ .

ونشرت صحيفه الشعب فى ٦ / ١١ / ١٩١٤ ، تحت عنوان « البرنس حسين كامل » ما نصه : « نشرت الغازيت أن حقيقة الواقع من سفر البرنس حسين كامل بغتة بدعوة من العاصمة ووصوله إليها على قطار خاص، هى أن الضرورة العامة دعت لذلك ، وأن دولته قابل عطوفة القائمقام الخديوى مقابلة طويلة وقابل أيضا جناب المستر شيتهام ، وأنه من الواضح أن أهمية عظمى تعلق على هذه المسألة ، ولكن جلية الأمر لم تعرف لأحد مطلقا فى هذا الموضوع (١) »

ونشرت الوطن فى ١٧ / ١٢ / ١٩١٤ ما نصه : « يرى المار فى ميدان عابدين الآن معدات الزينات لمهرجان عظيم . وينتظر أن ينتهى العمال منها قبل يوم الأثنين القادم » ، أى قبل اليوم الذى حدد لإعلان التغيير السياسى وهذا السرادق أعد لجلوس الأعيان والكبراء الذين كان من المقرر أن يحضروا لتهنئة السلطان .

وتذكر بعض الأقاويل أن الأمير حسين كامل لما أظهر عدم رغبته فى قبـــول المنصب الجديد ، فكر الانجليز فى عرض العرش على زعيم طائفة الاسماعلية فى الهند ، أغاخان ، وأنهم جاءوا به إلى مصر ، وقام برحلة إلى طنطا فزار ضريح السيد أحمد البدوى والمعهد الدينى واجتمع ببعض رجال الدين بالقاهرة وطنطا والاسكندرية . كذلك تذكر أقاويل أخرى أن الانجليز فكروا فى تولية محمود سليمان باشا سلطانا على مصر ، فقيل لهم أن القطر المصرى به مئات العائلات التى تفوق عائلة محمود سليمان أدبيا وماديا ، فاحترام المصريين لهذه العائلة أمر مشكوك فيه (٢) .

الانجليز يرسمون للسلطان الطريق

ثم انتهى الأمر بقبول الأمير للمنصب ، وفى يوم ١٩ ديسمبر أرسل القائم

(٢) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، ص ٥٥ — ٥٦ .

(١) المرجع السابق . ص ٥٥ — ٥٦ .

بأعمال المعتمد البريطانى تبليغاً لسلطان حسين كامل يعد بمثابة دستور أولى لنظام الحماية ، وهذا نصه [1] :

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ، ومرتاح إلى ما صرح به جلالته (ملك انجلترا) وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا فى مصر ولا فى سواها . وأما الحزب الآخر فشرذمة من الجنود أفاقين لا ضمير لهم ، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع جلالته معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ماجروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم ، قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، كذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة .

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى خديو مصر السابق قد انضم انضماماً قطعيا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا . وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالته » . .

« ولما كان قد سبق حكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٦٩ — ٧٠ .

للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية . وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر ، أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

« بناء عليه كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤى في سموكم أكثر الأمراء من أسرة محمد أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر »، وأننى مكلف على أن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب ، أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أى تعد على الأراضى التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد أعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق في أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية على عدد جيش سموكم ولاحق الذى لسموكم في الأنعام بالرتب والنياشين .

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالتـــه أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون

المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية ، على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم وإنماء ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشتراك المحكومين فى الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى . . . وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديداً صريحاً؛ يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة ، لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن أخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم ، هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام . وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمد وافى أجراء ما يلزم لذلك من الأصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية . وعلى أن أزيد ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول

بكل اطمئنان على اخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو . . . »

ولعلنا نلاحظ فى شىء من التهكم المرير ، ما تشير اليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتلا ، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده. فى حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا أسميا ، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة فى أن تزيد عدد جيشها كما تشاء وأن هـذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال إلا فى عهـــد الاحتلال والحماية وما بعد الحماية .

أما حق الأنعام بالرتب والنياشين ، فإن ولى الأمر فى مصر كان يتمتع بحق الأنعام بها كما يشاء ، هذا إلى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له فى حياة الأمم ، بل هى فى بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر[1] .

وإذا كان البلاغ يذكر تحرر مصر من النفوذ العثمانى ، فانه ينص على وضع القيود البريطانية فى أعناق المصريين ، وهى قيود لا تذكر بجانبها القيود العثمانية التى لم يكن لها فى الحقيقة أى وجود .

وإنما كان الوجود كل الوجود للنفوذ البريطانى ولم تشأ انجلترا أن تلغى الأمتيازات الأجنبية ، بل وعدت مجرد وعد بأنها ستنظر فى هذا الموضوع بعد أنتهاء الحرب . أما القول بأنها ستأخذ على عاتقها وحدها مهمة الدفاع عن مصر ، فان هذا لم يحدث كما رأينا ، وإنما الذى حدث هو أن مصر قدمت مليونا من

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٤ .

شبابها، ووضعت مواردها كلها تحت تصرف السلطات العسكرية البريطانية . أما قولها بأنها ستعمل على رقى التعليم فان المستشار المالى ، وهو بريطانى ، لم يكن يسمح بزيادة ميزانية وزارة المعارف إلا زيادة طفيفة ، بل أنه خفض ميزانية هذه الوزارة لسنة ١٩١٥[١] .

وفى الوثيقة إشارة صريحة إلى إهدار شخصية مصر الدولية فى علاقتها مع الدول الأجنبية اذ حتمت أن تكون هذه العلاقة بواسطة المعتمد البريطانى فى مصر ، وهذا القيد معناه الغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من قبل وحرمانها حق الأتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطانى .

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هى : « التدرج فى اشتراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى رقيها السياسى » وهذه القاعدة هى استمرار للسياسة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ، وقوامها حرمان الشعب الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال ، متعللة بتلك الدعوى الباطلة ، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور .

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم ، كما قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة ، إذ رأى الشعب فى تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى ، أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذى تعينه انجلترا ، لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة الحامية ، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة اهدارا للاستقلال وامتهانا لكرامة الشعب والبلاد .

---

(١) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ، ص ٦٤ .

وزاد من سخط الشعب وغضبه ، تلك المظاهرة العسكرية البريطانية التى صحبت الإعلان الرسمى لتولى السلطان العرش ، فمنذ صباح يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقفت العساكر الانجليزية صفوفاً متراصة بكامل أسلحتهم الحربية مشاة وفرساناً ومدفعية فى الشوارع التى تقرر أن يجتاز هاركب السلطان من قصر ابنه كمال الدين حسين ، وهو الذى تشغله وزارة الخارجية الآن والواقع أمام مبنى جامعة الدول العربية ، إلى قصر عابدين مارا بشارع سليمان فشارع بولاق (٢٦ يوليو) ، فشارع كامل (الجمهورية) إلى قصر عابدين ، ولم يترك للشرطة المصرية من عمل سوى منع الزحام خلف ظهور الجنود الانجليزية . وكان مع كل فرقة انجليزية موسيقاها . أما كبار الضباط الانجليز ، فانهم توجهوا إلى قصر عابدين ليكونوا ضمن المهنئين[1] .

وفى الساعة التاسعة والنصف صباحاً ، أطلقت المدافع أعلاناً بخروج السلطان من قصر نجله وكان يجلس إلى يساره فى العربة السلطانية ، رئيس الوزراء ، وسارت أمام العربة فرقة انجليزية مؤلفة من ١٢٥ فارسا وخلفها فرقتان من الحرس المصرى مؤلفتان من ٢٥٠ فارسا . ثم مركبتان تقلان الوزراء تتقدمها وتتبعها فرقتان من الفرسان الانجليز ومثلهما من جنود الحرس الوطنى وبعد قليل أقبل المستر شيتهام فى عربة سلطانية يتقدمها ويتبعها ١٢٥ فارسا انجليزيا ويليه موكب الجنرال مكسويل فى عربة أخرى وبجواره ضابط بحرى كبير ، وكان فى مثل الموكب المتقدم .

أما الشعب فقد قابل الموكب السلطانى بوجوم ، وكان الحزن مرتسما على الوجوه ، فلم يسمع هتاف أو تصفيق .

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٢ .

ممالأة الاحتلال

وقد أراد السلطان حسين أن يبرر قبوله للعرش من الأنجليز أمام الرأى العام المصرى ، فأدلى إلى مراسل « التيمس » فى القاهرة بتصريح بدأه بتسفيه صنيع تركيا فى خوضها غمرات الحرب ، وقال أن سياسة رجالها مبنية على الجهل والطمع والطيش والغرور وقلة التبصر ، وبذلك جنت هذه الدوله على نفسها وانسلخت مصر منها إلى الأبد . ثم أطرى بريطانيا وقال :

« أننا لا نستطيع أن نفيها حقها من الشكر على ما فعلته لمصر » ، وصرح بأنه موقن من زمان طويل بأن مصر وسائر الأقطار الشرقية فى احتياج إلى الأوربيين[1] .

كذلك قال فى حديث دار بينه وبين الدكتور « هربرت آدم جيبون » مراسل « النيويورك هيرالد » الأمريكية : « . . . أننا نحن المصريين ننظر إلى الانكليز كأصدقاء لنا ومحامين عنا وأننا لموقنون بأن بلادنا كانت ولا شك ضائعة فى العام الفائت (١٩١٥) لو لم يخف الانكليز لمساعدتنا ، وهم بركة لمصر » !! وقال أيضاً : « ما كنت لأقبل سلطنة مصر فى ظل الحماية البريطانية لو لم أكن منعطفا على الدولة الحرة العظيمة التى سأتساند معها فى انجاح شعبى أقتصاديا وأدبيا . ولقد علمنى الأختبار الطويل الشخصى أن الأنكليزهم أصدقاء شعبى وعائلتى الخلص[2] » !!

واتخذت الحكومة فى ظل السلطان حسين عدة وسائل تبغى بها اجتذاب الخاصة لهذا الوضع الجديد الشائن ، وهى وسائل تدور حول التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية ، واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر لكى يزدادوا تعلقا

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٧ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، ص ٩٨ .

عناصرهم ، ويزداد الناس تهافتاً عليها ، فمن ذلك اختصاصهم بألقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب ، كتلقيب الوزراء بأصحاب « المعالى » بعد أن كانوا أصحاب « سعادة » فقط ، وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب « دولة » ، بعد أن كان صاحب « عطوفة » .

وعمد السلطان حسين إلى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها فى كسر حدة السخط المعارضة بين هذه الفئات ، وأخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم إلى التحلى بهذه الرتب ، عن طريق الأخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الرأسماليين(١) .

وكان السلطان حسين فى بداية عهده للعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث أن بدت منه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية ، وتناول فى انتقاداته السير هنرى مكماهون Sir Henry Mac—Mahon المندوب السامى البريطانى ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعزون هذا التطور فى نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المندوب الثانى ليست من القوة بحيث يحسب لها حسابا كبيرا ، وكانوا يلاحظون فى أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على المام تام بدقائق الأحوال فى مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه ، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو جورست أو كتشنر الذين لم يعينوا فى منصب المعتمد البريطانى إلا بعد أن سبق لهم العمل فى مصر من

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٩ — ٣٠ .

قبل ولهذا سارعت الحكومة البريطانية بتعيين السير رجنلد وينجت بدلا من مكماهون[١] .

وقد تعرض السلطان لعدد من مظاهر العداء الشعبى سنعرض لها فى فصل تال .

وفى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ أشتد المرض به ولزم الفراش ويئس الأطباء من شفائه وأخذت العلة تلح عليـــه حتى وافاه الموت يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧[٢] .

أحمد فؤاد

رفض كمال الدين حسين تولى العرش :

وقبل أن يتوفى السلطان حسين عرض على ابنه الأمير كمال الدين حسين أن يتولى العرش من بعده ، ولكنه رفض هذا العرض ، وأرسل إلى والده فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ خطابا بهذا المعنى يقول فيه[٣] :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« ذكرتمونى عظمتكم بما إتفقتم عليه من الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه ، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ، ثم بعده لأكبر أبنائه ، وهكذا على الترتيب .

« وأنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف

(١) المرجع السابق . ص ٤٢ ــ ٤٣ .
(٢) المرجع السابق . ص ٤٤ .
(٣) المرجع السابق ص . ٤٤

لى ، على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى ، لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لى أن إتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى ارث عرش السلطنة المصرية بصفتى إبنكم الوحيد ، وأنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميع ذلك . . . » .

اختيار أحمد فؤاد

وبناء على ذلك عرض العرش على الأمير إحمد فؤاد فقبله، وأرسل إليه السير ريجنلد وينجت فى يوم ٩ أكتوبر سنة تبليغا بريطانيا بهذا المعنى جاءفيه [1] :

« ياصاحب العظمة السلطانية .

« . . . . احيط علم عظمتكم ، أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع الآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبعا لوراثة العرش ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم . . . . . » .

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأنا ، إذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، ومن هنا كان وجوم الشعب، رد فعل طبيعى إزاء هذا التدخل السافر .

---

(١) الوقائع المصرية ، فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ .

وقد ذكر « شيرول » أن أحمد فؤاد، وقد اختير سلطانا على مصر بواسطة السلطات البريطانية لا لصفات خاصة تجعله يستحق ذلك؟ وإنما لأنه كان أكثر من غيره قابلية للاعتماد على الانجليز ومشورتهم [1].

وقد اعترف فؤاد بالحماية الانجليزية وبفضل الانجليز فى توليه العرش، وقد جاء هذا الإعتراف فى خطابه إلى حسين رشدى عقب توليه السلطنة مكلفا أياه تولى الوزارة، إذ قال: « نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا . . . قد تولينا بالإتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية، على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفـــاق مع الدولة الحامية . . . . » [2].

ففى هـذا الخطاب تسجيل للحماية، وإعتراف من ولى الأمر بأنه تولى العرش بالإتفاق مع الدولة الحامية، فهو من الوثائق التى لا يغتبط لها تاريخنـا القومى، كما أن كلمة (رعايانا) التى جاءت فى مستهله، وتـكررت فى صلبه، إشارة إلى الشعب، هى من الأساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزراية بهذا الشعب.

فؤاد يجرب سلطته

وقد حاول السلطان فؤاد أن يجرب سلطته، فطلب إقصاء وزيرين اشتهر أحدهما وهو إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف بالفساد ليحل محلهمـا وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر وهما سعد زغلول وعبـد العزيز فهمى متمسكا بحق ولى الأمر فى تعيين الوزراء وعزلهم.

---

(1) Chirol ; The Egyptian Problem, p. 133.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩، ج ١، ص ٤٦ ـ ٤٧.

وكان من الطبيعي ألا يرضخ وينجت لهذه الرغبة ، فذكر لرشدي باشا أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تبقى الوزارة على ماهي عليه إلى نهاية الحرب وأبدى رأيه في عبد العزيز فهمى بأنه « لا يبدو أن لدى عبد العزيز فهمي من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيراً على الفور » . أما بالنسبة لسعدزغلول « فانه معروف بأنه « شريك مخالف » ، كما أن الموقف الذي اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوني يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه إلى إستبعاده من أى إشتراك في الحياة الرسمية للبلاد ، لأن ضمه قد يعني تنازلا كبيراً جداً لرغبات المصريين . . »[1] .

وكان رد رئيس الوزراء هو أن السلطان سيعتقد أنه قد خذل من جانب الحكومة البريطانية ، وأنه سيتمسك بوجهة نظره ، وأنه لا يحتمل أن يكون في غرفة واحدة مع ذلك الوزير أو — وهو الأدهى — أن يظهر علنا مع رجل له مثل هذه السمعة السيئة ، وكانت إدارته للاوقاف موضع نقد شديد .

وكانت الحجة التي يستند إليها وينجت هي أن أقوال فتحي باشا لم تسمع وأن التهم التي تقال لم تثبت رسميا . وقد حذر رشدي وينجت من أن السلطان يحتقر أخلاق فتحي حتى لقد أصبح واقعا تحت سيطرة فكرة تملكت منه وهي أن إدارته على مستوى أخلاقه ، كما حذره من أنه سيجد صعوبة كبرى في إقناعه بتغيير رأيه والنظر إلى الأمر على ضوء آخر . والحقيقة أنه اعترف بأن الموضوع ، كان محل بحث لمدة طويلة ، وأن السلطان لم يخف وجهات نظره في معظم الوقت ، وأن من غير المرغوب فيه أبدا أن يتعرض لأى ضغط يستهدف منه سحبها وفضلا عن ذلك فأن الموضوع يثير مسألة حق السلطان في التخلص من وزير لا يوافق عليه .

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨١

ولما قابل وينجت السلطان، ذكر السلطان أنه أعطى عهداً مقدساً ـ سواء قبل أو بعـــد أن أصبح سلطانا -- بأن يتصرف بولاء تام تجاه الحـكومة الانجليزية ، وأنه رفض الاستجابة لرغباته يظهر عدم الثقة بولائه وبوعوده وبشرف غايته وتساءل : « لماذا لا أتخلص من وزير لا أثق فيه . . ؟ » . ثم أملى على وينجت رغبته بذلك لـكى ينقلها إلى وزارة الخارجية البريطانية التى جاء فيها .

« إنى لأشعر بالأسف الشديد لرد الحـكومة البريطانية بشأن مسألة تغيير الوزراء ، إذ يتضح منه أن الحكومة لا تثق فى سياستى ،ولا فى نزاهتى ،ولا فى صراحتى أو أمانتى . أن من المستحيل علىّ أن أعمل مع وزير لا يوثق به . وقد تحدثت فى هذا الشأن من قبل عندما عرض على أن أكون سلطانا لمصر . ولن أستطيع أبداً أن أعمل مع أناس لا أثق بهم ... »[1].وانتهى الموقف بذهاب فتحى بالفعل ولـكن اتفق على تعيين زيور باشا بدلا منه وصرف النظر عن تعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى .

التخلى عن المطالب الوطنية

وقبل إندلاع ثورة ١٩١٩ بأيام قليلة وبالتحديد فى أول مارس ، جـدد رشدى باشا استقالته التى كان قد قدمها من قبل، نتيجة لأصرار سلطات الإحتلال على منعه من السفر إلى الخارج لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ،وكان الرأى العام مطمئنا من بقاء وزارة رشدى فى الحـكم لأنها أظهرت رأيها فى مشاركة الشعب شعوره،وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح،فلما قبل السلطان استقالتها ولاح أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، شعر الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر

(١) المرجع السابق ص ٨٤ ـ ٨٥ :

الصلح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا ، فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته ، فقبولها معناه أن « القصر » اعتزم الانفصال عن الشعب فى هذه المسألة الجوهرية ، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم بالضرورة مع أمانى الشعب(١) .

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول إستقالة رشدى باشا ، لأن أصراره هذا يسند رشدى فى طلباته من الانجليز . وقد ساعد على هذا الظن؛ أنه أقر رشدى على تقريره الذى رفعه إليه فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، وعهد إليه وإلى زميله عدلى باشا بالسفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى ، ولذلك لم يقبل إستقالته منذ رفعها إليه فى ديسمبر ، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدى باستعجال قبولها ، وهذا معناه أنه مؤيد له موقفه حيال الإنجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته فى أول مارس ، كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويذعن فيها للتدخل البريطانى ، فينقطع التضامن الذى كان قد بدأ بينه وبين الشعب بإزاء السياسة الإنجليزية .

وسارع سعد زغلول فى اليوم الثالث من مارس طالبا مقابلة السلطان ، وترك فى القصر عريضة غاية فى العنف ، قرع فيها السلطان تقريعاً شديداً لموقفه الذى وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال الشعب وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبى إلى الأبد(٢) ، فقد قال فى العريضة(٣) : « ... لقد كان الناس يظنون أنه كان لها فى وقفتها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٢) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ١١٦

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ص ١٥١ — ١٦٢ .

(رشدى وعدلى) الشريفة دفاعاً عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ،قبول إستقالة الوزيرين ، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا ، وتمكيناً للعقبة التى ألقيت فى سبيل الأدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر ، وإيذاناً بالرضى بحكم الأجنبى إلى الأبد .

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لإستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول إستقالة الوزيرين اللذين أظهرا إحترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم ،لذلك عجب الناس من مستشاريكم أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبنـــاء محررها الكبير محمد على — أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ،فان همتكم أرفع من أن تحددها الظروف ؟ كيف فات مستشاريكم أن عبارة إستقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يامولانا ! قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر وفى غير هـذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الأن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين .

« أن لمولانا أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه

أكبر رجاء لها ، وأننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قراراً نهائيا فى أمر الأزمة الحالية ، فإننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد فى رعاياها من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة . . . » .

وكان لهذه العريضة وقع سيء فى نفس السلطان فؤاد ، إذ غضب للهجة الشديدة التى صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب ، وعدها تهديداً لشخصه فلجأ إلى دار الحماية البريطانية يسألها تجنيبه اساءات مماثلة فى المستقبل ، بل لقد فكرت دار الحماية فى إمكان تقديم سعد المحاكمة للعبارات الجريئة التى تضمنتها العريضة ، ثم رؤى العدول عن ذلك وبدأ التفكير فى إتخاذ إجراء أعنف وهو إبعاد سعد إلى مكان ناء فى الهند أو سيلان حتى تتاح الفرصة لتشكيل حكومة جديدة ، وإتساع المجال لمن يسميهم الانجليز « بالمعتدلين » ليرفعوا صوتهم بالتعاون مع الحكومة البريطانية[1] .

ملكية أم جمهورية

وقد زعم الصحفى مصطفى أمين فى سلسلة مقالات له نشرتها جريدة الأخبار عن فشل ثورة ١٩١٩ أن سعد زغلول قد طالب فى مباحثاته مع ملنر بخلع السلطان واعلان الجمهورية ، وكان من أهم ما استند اليه مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول فى الأولى منهما ، « قال لورد ملنر : لا نريد أن نتدخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه . قلنا : أنه لا مانع من أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٢ .

أو ملكية ، لا مانع من إشتمال المعاهدة على هذا » . أما الفقرة الثانية فيقول فيها سعد : « ان التشبث ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له وبأن القول فى الامتيازات (يكون) لهم ، وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف فى أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز فى وظائفهم أول الأمر ، كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوى على عوامل التخريب التى لا بد أن تؤثر فى البناء الجديد قبل تمامه . »[1]

وقد فند الدكتور عبد العظيم رمضان هذا الزعم تفنيداً منطقياً ومقنعاً ، لعل أبرز مافيه مانقله مصطفى أمين نفسه عن برقية أرسلها اللورد ملنر إلى اللنبى فى ٣٠ يونيو ينفى فيها نفياً قطعياً حدوث أية مناقشة حول العرش . ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام فى جميع الحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة »[2] . وقد اطلع سعد على نص البرقية فى مذكراته ، ولم يبد دهشة أو تكذيباً لما تضمنته من وقائع غير صحيحة .

كذلك فإن الحكومة الإنجليزية كانت قد وضعت بنفسها نظام وراثة العرش وأبلغته إلى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه إليه اللنبى يوم ١٦ / ٤ / ١٩٢٠ جاء فيه :

« دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ .

« ياصاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد ، ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية .

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٨٤ .

(٢) المرجع السابق .

وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا ، وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد عظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية[1] » .

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية ، هو من أخص مظاهر الحماية بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا الوضع المزرى فى وثيقة رسمية !

وحدث أن نشرت جريدة التيمس فى عددها الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٩٢١ رسالة لمكاتبها فى القاهرة ورد فيها أنه أبلغ من ثقة أن سعداً كان قد رتب استقبالا فى أول يوم من أيام عيد الفطر ، يماثل الاستقبال الذى يجرى عادة فى القصر ، وأنه بعد ذلك عدل عنه . . . فانتهز سعد فرصة إلقائه خطاباً فى حفلة عامة فى يوم ٢١ / ٦ / ١٩٢١ ، فعلق على ذلك بما يأتى :

« يجب علىّ ألا أترك مسألة التشريفات تمر دون أن أعلق عليها ، سمعت هذه الاشاعة من قبل ولم أحفل بها ولا بتكذيبها لأنها خرافة لم تخطر على بالى . وقد اخترعوا بجانبها خرافة أخرى يجب أن أردها . قالوا أن زغلول يريد قلب الحكومة إلى جمهورية يكون هو رئيسها . بقلت إلى هذه الخرافة فكذبتها لرواتها ، وأقول لكم — ولا أخشى أن أقول ما فى نفسى لأنه لا يخشى الحق إلا الضعيف وأنا قوى بكم — لم يخطر ببالى هذا الخاطر أصلا ولم يرد بفكرى مطلقاً ، والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملنر ينافيها ، فقد قلنا فيه أن مصر تكون دولة ملوكية مستقلة . . . وإنا نادينا من أول

(١) الوقائع المصرية فى ١٧ أبريل ١٩٢٠

أمرنا بأننا نحترم البيت السلطاني ونحتفظ به . »[١] .

ولما تكررت هذه الاتهامات عهد سعد إلى مصطفى النحاس ، كسكرتير للوفد أن يذيع سراً كان لا يزال مكتوباً ، فصرح فى حفل أقيم تكريماً لسعد فى نادى سيروس فى ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٣ بأن إنجليزياً ذا مقام كبير حضر إلى سعد وهو حبيس فى عدن ، وفى طريقه إلى منفاه بسيشل فعرض عليه أن يكون ملكا ، فرفض قائلا : « إنه لا يبحث عن مركز مهما كان سموه ، إنما يبحث عن شىء هو استقلال بلاده . . . »[٢] .

وبعد صدور تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، وجه فؤاد إلى الأمة بياناً فى ١٥ مارس أعلن فيه استقلال البلاد واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . على أنه مما ضيع أثر هذا ، أن الحكومة البريطانية — فى نفس يوم إعلان استقلال وهو مصر وهو ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — كلفت ممثليها السياسيين فى الخارج إبلاغ الحكومة المعتمدين لديها بأن « إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه أن يحدث أى تغيير فى الأوضاع القائمة أو فى علاقة مصر ببريطانيا . كما أن إنجلترا تعتبر أى تدخل من قبل دولة أخرى فى شؤون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها[٣] .

تحسن العلاقة بين الملك والوفد

ولما بدىء فى وضع الدستور ، كان الخلاف بين القصر والوزارة (ثروت باشا) حول الدستور — يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح السياسى المصرى يجرى عليه إذ ذاك حركة غير طبيعية فقد كان يجرى تقارب بين الوفد والقصر

(١) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ٤٥١ — ٤٥٢ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٣٣

ضد وزارة ثروت المؤيدة من دار المندوب السامى . وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب رئيس الديوان الملكى . وقد تقدم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة إلى الأمام عندما أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك ، وقال أنه سيقرن خدمة الأمة بخدمة جلالته . وقابل الملك فؤاد ، المصرى السعدى القائم بأعمال رئيس الوفد مقابلة ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشوراً عدائياً أكثر من العادة ضد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن أن الملك سيؤدى فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر الذى يعد حصن الوفد ، وكان لهذا الإعلان صلة بمؤامرة دبرت فى ذلك الوقت بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء بالضرب على أشخاص الوزراء فى الجامع الأزهر عقب خروج الملك منه حيث لا يستطيع البوليس إنقاذهم وذلك لتحقير الوزارة وإسقاط هيبتها أمام النظر العام(١) .

وترتب على ذلك مسارعة ثروت بتقديم استقالته التى قبلها الملك بسرعة ملحوظة .

سلطات الملك فى دستور سنة ١٩٢٣

ولما كان مشروع الدستور قد ورد فيه (المادة ٢٩) : « الملك يلقب بملك مصر والسودان » وكذلك (المادة ١٤٥) التى جاء فيها : « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعاً عدا السودان ، فمع أنه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » ، هاجت سلطات الاحتلال واستطاعت بوسائل ضغطها المعروفة أن تستبدل هاتين المادتين بوضع نصين آخرين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة

(١) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٣٨٠ .

الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان[1] » .

وحدثت عدة تعديلات فى مشروع الدستور كان من شأنها أن تطلق يد الملك فى الحكم مما كان له من أثر بالغ سوء على الأحداث فيما بعد ، من ذلك على سبيل المثال أن المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، قد نصت على أن هذا العدد نسبى بمقدار الخمسين ، بعد أن كان عدداً ثابتاً محدداً بثلاثين عضواً . وبهذا التغيير البسيط أصبح الملك هو المسيطر فى مسألة التصديق على القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يرده إلى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر إلا إذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين . وبمقتضى العدد الثابت الذى قررته لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضواً ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافياً لصدور القانون ، لأن الأعضاء المنتخبين ، كان على الدوام أكثر من الثلثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعينين نسبياً بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من الثلثين[2] .

وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك حق الملك المطلق فى حل مجلس النواب وإبقاء السيطرة الملكية على المعاهد الدينية ، وجعل إنشاء الرتب والنياشين ومنحها حقاً مطلقاً للملك كذلك وتولية وعزل الضباط .. إلخ .

وقد كتبت جريدة « ديلى جرافيك » بتاريخ ١٢ أبريل معلقة على مثل هذه الأمور وغيرها مما يجرى مجراها : « إن التيمس تتهم جلالة الملك فؤاد

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٨٤

(٢) المرجع السابق : ص ٣٩٦

صراحة بأنه العقبة الوحيدة فى سبيل الحكم الدستورى . وتقول أن السلطة البريطانية لم تعد تؤيد مطامع البلاط ضد حقوق الشعب . أن الملك فؤاد يبذل كل جهده للقضاء على توصيات لجنة ملنر لأنه خاف — إذا نحن غادرنا البلاد وأنشئت فيها حكومة دستورية — أن يقوى نفوذ الشعب أكثر مما يجب ويحرم البلاط سلطته فلا يستطيع إعادة استبداد الخديويين القدماء[1] » .

ومن هنا لم يكن غريباً أن تكون قوة القصر عاملا أساسياً فى تسيير الأحداث السياسية وتوجيهها وجهة لا تخدم مصالح الشعب وتقيد من حرياته وتعرقل من تقدمه ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن هذه السلطات المطلقة التى وضعت فى يد الملك، إنما كانت تعنى وضعها فى يد المحتل، وكيف لا يكون هذا والاحتلال نفسه هو الذى ولى الملك ووضع نظام وراثة العرش ، بالإضافة إلى ما كان يتمتع به من قوة وسيطرة على كل شئون البلاد تقريباً على الرغم من مظاهر الاستقلال الشكلية التى منحتها البلاد .

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٣ ، ص ٥١٦ .

الفصل السابع

الاحزاب السياسية

شهدت ساحة السياسة المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى عددا كبيرا من الأحزاب السياسية التى كانت تختلف فيما بينها فى القدرة على تحريك وتوجيه الأحداث السياسية ، وقبل أن نقوم بدراسة لهذه الأحزاب ، نثبت فيما يلى طائفة من الملاحظات العامة عليها :

أولا ـ نشأت هذه الأحزاب فى معظمها فى مجال الصحافة حيث كانت الصحافة هى المسرح الأول والميدان الأعظم للمعارك الوطنية والكفاح السياسى. وبينما كانت هناك فى أواخر عهد اسماعيل جريدة عربية واحدة ، إذا بها تصبح بعد عشرين سنة ، أى سنة ١٨٩٨ (٥٠) جريدة عربية يومية [١] ، وفى كل انحاء مصر كانت توجد جرائد ومجلات بلغ عددها (٢٠٠) [٢] وفى خلال خمس سنوات من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٠ ، وجدت (٥٠٠) جريدة ودورية فى مصر ، وأن كان عدد كبير منها قصير العمر [٣] وارتبطت زيادة الصحف بطبيعة الحال بزيادة عدد قرائها وبانتشار التعليم ، وكانت الجريدة هى الصلة بين القراء مما شجع عددا من أصحاب الجرائد على أن يكونوا أحزابا سياسية تجمع قراء جرائدهم . وعلى هذا فبينما نجد أن الجمعيات والأحزاب فى أوربا هى التى

---

(١) مجلة الهلال ، ج ١ السنة الرابعة ، مقال « الجرائد فى القطر المصرى » ، ص ٢-١٢

(٢) Young. Egypt, pp. 179—180.

(٣) Landau, J. Parliaments and parties in Egypt, London, 1953, p. 109.

أنشأت صحافتها ، نجد فى مصر أن جماعات تتركز حول جرائد معينة نمت وتحولت بعد ذلك إلى أحزاب (١) ويصدق هذا القول على الأحزاب التى نشأت قبل الحرب العـــالمية الأولى بالذات ، أما تلك التى نشأت بعد ذلك فلم تبدأ نفس البداية .

ثانيا ـ كان عدد كبير من زعماء وأعضاء الأحزاب ، من كبار الملاك ، ففى الحزب الوطنى (مصطفى كامل) كان هناك عمر سلطان وبعض الذين ساندو الحزب مثل : عمر لطفى ، مرقص حنا ، سيف الله يسرى ، محمد أحمد الشريف محمد على علوبة وآخرون كثيرون (٢). وعندما الف حزب الأمة استندعلى كبار الملاك كذلك مثل حسن عبد الرازق ،وقيد الحزب بعد وفاة حسن عبد الرازق بمالك كبير من أسيوط هو محمود سليمان (٣). وعند ظهور حزب الوفد ، كان به على شعراوى ومحمود سليمان وكان الحزب يتلقى مساعدات مالية من محمد البدراوى عاشور والأمير يوسف كمال (٤) أما حزب الأحرار ، فقد قام على رأس عدد من عتاة الرأسماليين الزراعيين المصريين مثل عدلى يكن وابراهيم الهلباوى وتوفيق دوس وصالح للوم وغيرهم ، وانضم البدراوى كـذلك إلى هذا الحزب (٥) .

ولعل ما يشير إلى هذه الحقيقة أن نتأمل فى احصاء أولئك الذين شاركوا فى الاقتراع فى انتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية التى جرت

---

(١) Ibid: p. 109.

(٢) Baer: op. cit, p. 144.

(٣) Landau: op. cit, p. 138.

(٤) الأهرام فى ٢٧ يناير ١٩٥٤ .

(٥) انظر عن وقف الهلباوى فى الأهرام فى ١٤ /٧/ ١٩٤٤ ، وانظر كذلك :
Baer: p., 145 Landau: p. 169.

سنة ١٩٠٨ ، فقد بلغوا ١ر١ ٪ فى القاهرة ، و ٧ر١ ٪ فى الاسكندرية من مجموع من لهم حق الاقتراع ، أما فى الريف (فى المنصورة مثلا) ، فقــد بلغوا ٢ ٪ ولا يعنى هذا أن الاهتمامات السياسية فى الريف كانت أكثر منها فى القاهرة ، وإنما يعنى أن سطوة كبار الملاك فى الريف كانت أكبر [(١)] .

فإذا ماتساءلنا عن سبب وجود هذه الظاهرة ، فسوف نجد أن الملــكيات الواسعة التى أحرزها أبناء هذه الطبقة لم تــكن تــكفى لتأصيل هيبتهم حتى بين فلاحى هذه الأراضى . فإذا كانوا يرغبون فى أن يمتد هذا التأصيل إلى كل جهاز يعمل فى المديريات التى تقع أراضيهم داخلها وذلك كوسيلة أساسية لقضاء مصالحهم ، فمن المؤكد أن العمل السياسى كان هو الطريق إلى ذلك [(٢)] . وهــكذا نجد كبار الملاك ، هم الذين يساهمون بأموالهم فى انشاء الدور الصحفية وارسال المبعوثين إلى خارج البلاد وعقد المؤتمرات وإصدار الــكتب وما إلى ذلك من وسائل العمل الحزبى فى ذلك الحين .

ثالثا ــ كان أثر عدد كبير من الأحزاب وأهميتها ، محصورين فى علاقات كل منهما مع الخديوى ومع السلطان ومع الاحتلال ، حتى ليمــكن تصنيف هذه الأحزاب بناء على موقفها من الاحتلال (مثلا) ، ففريق يرى ضرورة جلاء الانجليز بدون شرط ، وفريق يرى أن ينتظر جلاء الانجليز حتى يصبح المصريون قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم ! وفريق يرى البقاء تحت حكم الاحتلال دون انتظار لأن ينتهى [(٣)] . ولم تعن هذه الأحزاب بقضايا مصر الأساسية من رفاهية مادية وإصلاح إقتصادى ، ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ص ٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) Alexander: op. cit. p. 114.

كذلك لم يبد منها اهتمام بالقضايا العربية أو بعلاقات مصر مع سائر مناطق العالم العربى شرق مصر أو غربها [١] .

رابعا ـ هناك ظروف سياسية ساعدت على ظهور الأحزاب ، منها حادثة طابة التى أسقطت تلك الحجة التى ظل مصطفى كامل يتذرع بها لوقت طويل وهى أنه لا تناقض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة . إذ ترتب على ذلك احساس تلاميذ محمد عبده بضرورة أخذ زمام المبادرة وإصدار صحيفة تعبر أساسا عن « المصلحة المصرية » . وهناك كذلك خطبة اللورد كرومر المشهورة بخطبة الوداع ، إذ ذكر على يوسف أن ما جاء فى هذه الخطبة كان من أسباب ظهور حزبه . وأيضا ما شعر به البعض من التطرف الشديد فى ذلك الخطاب الشهير الذى قاله مصطفى كامل لرئيس وزراء بريطانيا (كامبل بانرمان) ، إذ أنه جعل من يسمون بالمعتدلين يهتمون بالتعبير عن أنفسهم ، ومما يلفت النظر فى هذا الأمر أن حسن باشا عبد الرازق ، قد أعلن قيام حزب الأمة بعد ذلك بأسبوع . وأخيرا فقد لعبت ظروف اقتصادية أخرى دورها ، لعل أبرزها تلك الأزمة التى حدثت سنة ١٩٠٧ ، إذ رأى ملاك الأراضى الذين أصيبوا بخسائر ضخمة فى مضارباتهم بالبورصة ، أن سببا هاما من أسباب الافلاس الذى عانوا منه هو ما ترتب على سياسة التهييج التى اتبعها اللواء من انعدام ثقة « ارباب الأموال » فى البلاد [٢] .

خامسا ـ كانت هذه الأحزاب (وقبل إعلان الاستقلال وصدور الدستور) سياسية ، ولكنها لم تكن برلمانية مستعدة للترشيح فى ميدان الانتخابات التى كانت تجرى لانتخاب أعضاء المجالس النيابية الصورية مثل مجلس شورى

---

(١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، مطبعة هيكل الغريب ، بيروت ، ص ٦ .
(٢) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ص ١٨ — ٢٠ .

القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية ، لأن الأحزاب البرلمانية التى لها فروع ولجان ودعاة ومرشحون ، لا توجد إلا بعد وجود البرلمان لا أشباه البرلمانات ، وطول العهد بالمنافسات الدولية ، وإنما كانت أحزاب مصر فى تلك الفترة بمثابة أندية سياسية يجتمع فيها بعض الأصدقاء والزملاء المتعاونين ولا تتعدى حدودا معينة [1]. ولعل هذا هو مادعا مجلة الهلال أن تكتب مؤكدة أنه لا يمكن تحديد الحزب وغرضه وتعيين أتباعه ومريديه إلا بوجود من ينوب عنهم نيابة رسمية « ولا ننكر أن الشعب حتى فى أرقى الأمم المتمدنة قد ينحاز إلى حزب لا يعرف عنه شيئا ، وقد يتعصب لغرض يساق إليه بالقدرة أو الغيرة أو التقليد وهو لا يفقهه ، ولكنه يقبل ذلك اعتمادا على رجل يشعر به وقد أنابه عنه باختياره ويشعر أنه مكاف بنصرته والأخذ بيده ماديا وأدبيا . والنائب من جهة أخرى يشعر بأنه مسئول عن مصلحة الذين أنابوه ومراعاة احساسهم »[2] ، فلذلك كان أهل الحزب الواحد متضامنين متعاونين مترابطين ، لهم أندية يجتمعون فيها ، وصحف يقرءونها وينشرون آراءهم فيها وأموال يبذلونها الانفاق فى بث أغراضهم واصطناع الأحزاب أو ابتياع المناصب ، وإذا انحازوا إلى حزب ، بذلوا كل جهودهم فى نصرته لا يتحولون عنه أو يبدلونه لأن فى رجوعهم عارا يعود عليهم بالاضرار المادية والأدبية « فأين هذا من أحزابنا على تعددها وتناقضها وما هى من الأحزاب السياسية فى شىء ، وإنما هى آراء يراها بعض الوجهاء أو الأدباء ، فيوافقه عليها جماعة من محبيه أو مريديه ، ويكفى فى موافقتهم أن يقولوا مثل قوله ولا يتكلفون من وراء ذلك نفقة ولا يتكبدون مشقة ولا يخافون خطرا ... »[3]

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٥٣ .

(٢) مجلة الهلال ، أول ديسمبر ١٩٠٧ ، ص ١٤٨ .

(٣) المرجع السابق.

سادسا ـ أثر نمو المدن فى مصر تأثيرا كبيرا فى تنشيط الحركة السياسية والحياة الحزبية ، فقد شهد العقدان الأخيران من القرن ١٩ تزايدا عظيما فى أعداد سكان المدن ، وهذه الزيادة . تعنى زيادة أعـداد المصريين المهتمين بالشئون السياسية فى بلادهم والمشاركين فيها ، فالتجمعات المدنية وما تخلقه من مناخ فكرى ، يصحبها من غير شك تزايد فى الاهتمامات السياسية لهذه التجمعات وبمعنى آخر ، فتطور حجم مجتمع المدينة ،قد صحبه نمو الرأى العام المصرى وزيادة تأثيره ، وهذه الزيادة كذلك، قدمت عددا من الفئات المتذمرة داخل المدينة والتى أمكن استغلالها فى مناسبات عديدة فى التعبير عن السخط الشعبى ضد الوجود الاحتلالى أو ضد بعض مواقفه [1] .

وفيما يلى دراسة عن الأحزاب التى كانت قائمة :

الحزب الوطنى الاهلى

تكوينه

ظهرت جمعية سرية بين ضباط الجيش كانت نواة لما سمى بالحزب الوطنى الاهلى .وعلى الرغم من أن بداية ظهورها مما هو غير معروف بالتحديد، إلا أنه يمكن القطع بأنها كانت موجودة سنة ١٨٧٦ ، وقد كون الجمعية ، على الروبى وأحمد عرابى ، والتحق بها فيما بعد على فهمى وعبد العال ولا يعرف من أفضى بأسماء أعضائها إلى على مبارك الذى تذكر بعض المراجع أن الجهود قد بذلت لضمه إلى الجمعية . وقد حاول الخديوى اسماعيل أن يستغل الجمعية

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ١٠ — ١١ .

لمصلحته [١] . ويعزو لا نداو إلى حليم باشا تحول هذه الجمعية من طابعها السرى إلى حزب علنى هو الحزب الوطنى [٢] .

ثم كان هناك تجمع آخر من المدنيين يضم عددا من القادة الوطنيين الناقمين على سياسة رياض باشا من أشهرهم محمد باشا سلطان وسليمان باشا أباظة وحسن باشا الشريعى ومحمد شريف باشا واسماعيل باشا راغب ، وعمر باشا لطفى . وكان هؤلاء يجتمعون منذ أواخر عهد اسماعيل فى بيت السيد البكرى نقيب الأشراف . فلما بث رياض من حولهم العيون التى تحصى عليهم حركاتهم تركوا القاهرة وجعلوا اجتماعاتهم سرا فى حلوان ومن ثم تسموا باسم « جمعية حلوان » ، ثم صاروا من بعد يعرفون باسم « الحزب الوطنى » . و« الحزب الأهلى » وقد تم الالتحام بين التجمع العسكرى والتجمع المدنى .

ويقول المسيوجون نينيه أن الحزب حرص على أن يكون من أعضائه عدد من المديرين حتى يساعد ذلك على نشر الدعاية له فى الأقليم ، وأن سلطان باشا بوجاهته وثرائه ، إذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان ، كان يطمع فى رياسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه [٣] وقد تمت عدة اجتماعات فى منزل سلطان باشا نفسه . ويقول أحمد عرابى أن الحكومة لما علمت بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب فاحتمى بالحماية الايطالية ، وغادر مصر إلى إيطاليا ، فصدر أمر الخديو فى ١٤ / ٦ / ١٨٨٠ بتجريده من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش

(١) New man. Great Britain in Egypt, pp. 38—39.

(٢) Landau. op, cit, pp. 76—77.

(٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٧١ .

وبنى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية [١] .

وقد نشر منظمو الحزب فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه ٢٠٫٠٠٠ نسخة وأذاعوها بين الناس ، وأوفد أديب إسحق إلى باريس ليدافع عن مبادىء الوطنيين ، حيث أنشأ جريدة « القاهرة » التى حفلت بالكثير من الانتقادات على رياض باشا ، وقد سعى رياض فى معرفة ناشرى هذا البيان لاقصائهم إلى السودان ، فلم يستطع .

وكان محمود سامى البارودى من منظمى هذا الحزب الذى كان الأتراك يسمونه « بحزب الفلاحين » ، ومما هو جدير بالذكر أن السياسى الدبلوماسى البريطانى « ويلفرد بلنت » مؤلف كتاب « التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر » هو الذى كتب صيغة برنامج الحزب وعرضها على أحمد عرابى وبعض الرجال العسكريين وبعض « علماء الأمة المصرية » ، فاعتبروها على الفور مطالب وأهداف الحزب والجهادية ، وأعلنوا ذلك .

برنامجه

أما المبادىء والأسس التى قام عليها برنامج الحزب ، فيمكن إجمالها فيما يأتى :

— توثيق الروابط والصلات مع الدولة العثمانية واعتبار السلطان عبد الحميد خليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين ، والاعتراف باستحقاق الباب العالى

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٧٩٣ — ٧٩٨ .

لما يأخذه من خراج وما يلزمه من المساعدات العسكرية فى حالة نشوب حرب بين الدولة العثمانية وإحدى الدول الأخرى ، وفى نفس الوقت التمسك بما حصلت عليه مصر من إمتيازات جعلت لها مكانة ممتازة لا يمكن معها النظر إلى مصر على اعتبار أنها ولاية عثمانية .

— تأييد سلطة الخديو طالما كانت « أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة » وهو فى الوقت الذى يعلن فيه هذا التأييد لا ينسى أن يؤكد عزمه على مقاومة كل من يريد إعادة الاستبداد إلى البلاد . وهو كى يضمن هذا يلح على الخديو فى أن تنفذ حكومته ما وعدت به من حيث الحكم النيابى وإطلاق الحريات .

— الاعتراف بالرقابة الأوربية على المالية المصرية وضرورة المحافظة على النظم التى وضعت لسداد الديون الأجنبية «وان كانت تلك الأموال لم تصرف فى مصلحة مصر ، بل صرفت فى مصلحـــة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل » . والاعتراف بالرقابة لا يمنع الحزب من تسجيل نقده لما لاحظه من خلل من جهاز المراقبة ذلك أن « كثيراً من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى » .

وسجل الحزب كذلك احتجاجه على إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيراتها وإقامتهم فيها « ولـكنهم لا يريدون مدرا كة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر فى هذا الأمر » .

— أعلن الحزب أن الخديو إسماعيل ما كان يستطيع أن يتمادى فى طيشه

واستبداده لو كان المصريون يقفون له بالمرصاد لوقفه عند حدوده ، أما بعد زواله « وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هـذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب » أما الطريق إلى ذلك ، فهو إيجاد مجلس للنواب وتمتع المطبوعات بالحرية ، وتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة .

ولما كان هناك خوف من أن تسلط على المجلس بعض الأساليب التى قد تكرهه على الصمت والمداراة وتحرم أبناء الناس من الاستمتاع الفعلى بما لهم من حقوق ، « فقد تعـــــرض الأهالى أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد » .

— الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى ، ومن هنا كان تأليفه من رجال مختلفى العقيدة والمذهب « وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها ينضم إليه لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية » وقد دعم أعضاء الحزب هذا المبدأ بتأكيد تأييد رجال الدين من مشايخ الأزهر له حيث أن الشريعة المحمدية فى أصولها الأولى تنهى عن البغضاء وتساوى ما بين الناس فى المعاملة . « والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم ، يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس إليهم » .

— وأخيراً ، فقد أعلن الحزب مرة أخرى أن إصلاح البلاد مادياً وأدبياً لا يكون إلا بالمحافظة على النظام والقوانين ونشر التعليم وإطلاق الحرية السياسية . وأعلن أعضاء الحزب عن أملهم فى ألا تقف أوربا فى طريق تنفيذ خطط الإصلاح .

مصر الفتاة

وكان يسعى وراء نفس أهداف الحزب الوطني الأهلي ، عدد من المثقفين الذين أطلقوا على جماعتهم اسم « مصر الفتاة » في أواخر عهد اسماعيل [1] واستأثر هذا الحزب بإنتباه الصحافة الأوربية بصفة عامة ، وجريدة التيمز بصفة خاصة التي ناصبته العداء . وقد تكون هذا الحزب في الأسكندرية على غرار « ايطاليا الفتاة » ، وكان عدد من أعضائه من اليهود . ولم يكن رئيسه معروفاً ، ولكن نائبه كان يدعى محمد أمين وكان من العاملين بمحكمة أسيوط ومحمد واصف محرر جريدة « العدل » الذي كان سكرتيراً له . وكان يعقوب صنوع ينشر في « أبو نضارة » عن اجتماعات مصر الفتاة الأسبوعية [2] والتحق بهذا الحزب كل من عبدالله النديم وأديب اسحق وسليم نقاش اللذان كان يصدران جريدتي « مصر » و « التجارة » وكانت صفحات هاتين الجريدتين تحفل بأفكار الحزب ، يقول صاحب « سلافة النديم » :

« وكان أول سعيه (النديم) في هـــذا السبيل (الحياة السياسية) ، أن اجتمع ببعض أصدقائه المخلصين ممن يتحقق فيهم حب البلاد والميل إلى إعلاء شأنها بالوسائل الشريفة ، وهما اثنان من مؤسسي جمعية مصر الفتاة ، أحدهما نائب رئيسها ، والثاني كاتم أسرارها ، فتعرف منهما ليـــلة اجتماعه بهما ، بالمأسوف عليهما أديب أفندي اسحق وسليم أفندي النقاش صاحبي جريدتي مصر والتجارة كما تعرف بكثير من أعضاء هذه الجمعية ، فكان ذلك بدء

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٣٣ .

(٢) Landau. p. 101.

حياته السياسية »[1] . وكانت هذه الجمعية تقوم على العمل السرى ، ثم استطاعت أن تنشر جريدة لها باسم مصر الفتاة بالاسكندرية فى نهاية سنة ١٨٧٩ ، وقد طبعت أولا بالفرنسية ثم بالعربية بعد ذلك .

ثم ذابت أعمال هذا التجمع كذلك فى الحزب الوطنى الأولى ، وذاب هذا وذاك بطبيعة الحال عقب الاحتلال البريطانى .

وعلى أثر نجاح حزب تركيا الفتاة فى آسيا الصغرى سنة ١٩٠٨ ظهر حزب فى مصر يحمل الاسم القديم « مصر الفتاة » لمؤسسه وزعيمه أدريس راغب بك . ومبادىء الحزب الذى يكاد يكون مجهولا محفوظة لنا بواسطة رسالة يوجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطانى . ويدعى (الكاتب) القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر !! ويهاجم سلبية الحزب الوطنى ويدافع عن نيات الاستعمار ويعدد خدماته (كذا) فى مصر[2] .

وبالنسبة لكل من الحزب الوطنى الأهلى ومصر الفتاة فى عهدها الأول ، ينبغى أن نلاحظ أن أيا منهما لم يكن حزبا يقابل أحزابا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادىء والبرامج على النحو الذى نفهمه اليـــوم فى الأحزاب السياسية ، لكنه كان (وخاصة بعد توحيد كل الجهود وراء الحزب الوطنى) فى حقيقته هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى جملتها . وإنما سمى بالحزب الوطنى ليقابل جماعة الشراكسة والترك والألبانيين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة . فالحزب الوطنى على هذا الاعتبار، كان هو حزب المصريين

---

(١) سلافة النديم ، ص ٥ .

(٢) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦١ .

الفلاحين أو حزب الأمة المصرية، ومن أجل هذا كان شماره «مصر المصريين» جامعا لمبادئه المتعددة فى كلمتين اثنين ، أو هو فى الواقع مبدأ واحد يجرى تطبيقه على مختلف المسائل التى كانت تدخل فى نطاق القضية القومية بجميع جوانبها .

الحزب الوطنى الحر

ظهر هذا الحزب من خلال رد فعل للهجوم السنوى الذى اعتادت جريدة اللواء أن تشنه على تقرير اللورد كرومر السنوى ، فردا على هجوم ١٩٠٧ ، نشر محمد بك وحيد مقالا فى البروجريه يتهم فيه مصطفى كامل وجماعته بأنهم « جرثومة التعصب والفتن »[١] . ويلاحظ أن هذا الحزب قد نشأ فى أحضان المقطم بتشجيع من أصحابه الدكتور صروف ونمر و مقاريوس[٢] .

فقد نشر محمد وحيد هذا سلسلة من المقالات تحت عنوان (أصحاب المصالح الحقيقية) هاجم فى أحدها مصطفى كامل كذلك وصحيفته اللواء ثم قال : «فواجباتنا الوطنية ومصالح أمتنا تقضى علينا فى هذا المقام ، أن نتقدم إلى جميع الأجانب على اختلاف نزعاتهم وأجناسهم بلسان الحزب الوطنى الحر الذى يمثل أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، وبلسان عقلاء الأمة الأحرار ، ونقول لهم أن الأمة ضربت بتلك الصحيفة الساقطة عرض الحائط » ثم يورد صورا لرسائل تؤيد دعواه زعم أنها قد جاءته من بعض هؤلاء (العقلاء)[٣] .

وكذلك جاء فى رسالتين نشرهما المقطم ، فى الأولى : « ومما يضحك

---

(١) يونان لبيب: الحياة الحزبية ، ص ٣١ .

(٢) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦٠ ، وكذلك :
Landau: p. 142.

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٦ .

الحزب الوطنى الحر ، حزب أصحاب المصالح الحقيقية فى مصر ، مايكتبه أولئك المجاصين من الآراء المالية عن الأزمة الحالية ، فإنها آراء تدل على أن ذلك الغراب الذى شاب وماتاب يحسب هذه الأزمة مثل أزمته الخصوصيةالتى نتفت ريشه، وقضت عليه قضاء مبرما فى آخر أيامه » . أما الرسالة الثانية ، فهى تردد نفس المعانى تقريباً « وليسقط المجاصون والخناسون والحشاشون الذين يضرون بوطنهم لقضاء مصلحتهم » ، ودرجة الأضرار هنا هـــو المطالبة باستقلال البلاد (!!!)[1] .

وقد نشر برنامج الحزب لأول مرة بصورة علنية وعامة فى رسالة بعث بها رئيسه إلى جريدة المقطم فى العدد الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧ . وكانت الخطوط الرئيسية له تتخلص فيما يأتى[2] .

أولا : مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وانجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص التى يرى فى تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية التى تربط مصالحهم بمصالحها ، لأن طريق المسالمة هذه (كذا) هى الطريق الوحيدة التى تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

ثانيا : مسالمة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم، وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم مالنا ، وعليهم ما علينا .

ثالثا : السعى فى تعميم التعليم الابتـــدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئاً فشيئاً ، مع اجتناب الطفرة التى تؤدى إلى ضد المقصود، وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها ، والاهتمام بترقية لغة البـــلاد

(١) المرجع السابق، ص ٧٧ .
(٢) الطليعة : فبراير ١٩٦٤ ، ص ١٥٠ .

وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها ، على شرط أن لا يكون ذلك سبباً في تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الأجنبية ، وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم العلوم باللغة العربية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لأخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية ، وإرسال الإرساليات من الطلبة إلى أوربا لتعليم العلوم فيها حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الأكفاء الذين يعول عليهم في الترجمة والتأليف والتصنيف لكي تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوربية في علومها كما بارتها في آدابها .

رابعا : السعى في إعداد العامة لقبول الإصلاح والمزايا النافعة في التمدن الغربي ، وذلك بإزالة أوهامهم ومخاوفهم من الاصلاحات الصحية التي لاتقوى الأمة إلا بها ، والإصلاحات الإدارية التي لا تنتظم أحوال الأمة إلا بها أيضا وماشا كل ذلك .

خامسا : السعى في الحكم النيابي من أبوابه ، وذلك بإقناع الحكومة الإنجليزية وجميع الأمم الأوربية مع الزمان بمسالمتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجيا ، حتى إذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمة له ، كنا أول الطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

سادساً : السعى في تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها في المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

ومما يجب الإشارة إليه ، أن هذا البرنامج عندما نشر ، علقت عليه جريدة الديلي تلجراف في لندن بقولها : « أن هذا الحزب قد قام لمناهضة مصطفى كامل في حملته ونعائمه ولدفع الضرر الذى لحق من تلك الحملة بمصالح مصر وبمبدأ

الحرية » ، وقالت « الاستندارد » الانجليزية كذلك : « أن هـذا الحزب الذى ينتمى إليه محمد بك وحيد ، راض عن الاحتلال الانجليزى »[1] وهى أمثلة بسيطة لإرتباط هذا الحزب بالاحتلال ومساندته له خاصة إذا أضفنا إلى ماسبق ، الإشارة كذلك إلى ما كتبه محمد وحيد فى المقطم يودع كرومرو داعا حاراً ويرحب بخليفته جورست وداعا أحر .

ولم يكن لهذا الحزب شأن خطير فى البلاد خاصة إذا عرفنا إن لم يكن له أعضاء فيما عدا محمد وحيد نفسه كرئيس ومحمد بك نشأت كوكيل[2] .

الحزب الوطنى

ظروف نشأته

وبعد عدة سنوات من انحدار الثورة العرابية ، خيم على البلاد جو من اليـأس والقنوط ، إلى أن بدأت مقالات مصطفى كامل تظهر على صفحات الأهرام والمؤيد توقظ الآمال من جديد فى إمكان النهوض ومقاومة الاحتلال ، وخاصة منذ أنشأ جريدة اللواء ، ولهذا كتب أحد النواب الإيطاليين إليه فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول : « أنك تلفت العالم من جديد بأعمالك إلى تاريخ مصر القديم والجديد . أنك تعيد ذكرى الفراعنة الذين لبسوا قبل بنى البشر تاج العلم ودخلوا جنة الصناعة . أنك لا تقل فى نظرى عن أى رجل أوربى حنـكته التجارب وصقلته السنون ، بل ربما فضلت عليه بنشاطك الفائق ، فأنا نسمعك من باريس وبرلين وفيينا والأستانة ، وأنت تذكر بلادك ، لأن قضيتها تهم العالم ، فلا تحرم إيطاليا من زيارتك ، فالأحرار يحبون دائما رؤية الأحرار من أى جنس كانوا . واعتقد أيها الوطنى الغيور أن أبناء إيطاليا

---

(١) المرجع السابق

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٣٤ .

الذين تعلموا على يدى « جريبالدى Garibaidi وكافور Cavaur ومانسينى Mazzini لعلى أنتم استعداد لمعاونتكم[1] » .

ولكى يتبين لنا كيف كانت مقالات وخطب مصطفى كامل تحارب اليأس والاستسلام ، نقرأ ما قاله فى خطبة ألقاها بعنوان : « واجبات المصريين نحو وطنهم العزيز » يوم ١٨٩٨/١٢/٢٣ بالتياترو الطلياني فى الأزبكية : « تمر الحادثات المزعجات علينا ، وتنفطر لها قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ، ثم لا نجد لسانا ينطق بما يختلج به الجنان ، بل نرى سكوتاً فى سكوت واستسلاما فى استسلام ، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء »[2] . وهو يكتب كذلك فى اللواء فيقول : « من الشعوب من يسلم زمام أموره إلى حكومته ويجرى طوع إرادتها ، ومنها من يجعل للحكومة حداً محدوداً فى السلطة والنفوذ ويراقبها مراقبة شديدة ، إن أحسنت كافأها ، وإن أساءت قضى عليها ، فشعوب الشرق من النوع الأول وشعوب الغرب من النوع الثانى ، ولذلك كان الشرق فى تأخر وانحطاط ، وكان الغرب فى تقدم وارتقاء » ثم يتبع هذا بقوله : « ولا ريب أن الشعب المصرى لا يبلغ ما بلغته شعوب الغرب ... إلا إذا قام بنفسه ونهض بمحض إرادته وبقوة مجهوداته »[3] .

أما المناخ الذى ظهر فيه مصطفى كامل ، فقد كان يشير إلى الإلتقاء بين مصالح الخديو عباس ومصالح الامبراطورية التركية ، فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود . ولما كان كبار ملاك الأراضى بصفة عامة مرتبطين بالاستعمار البريطانى ، فلم يكن أمام الخديو ومن ورائه تركيا وكل المعارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب فى الريف والمدينة ، كما رأينا . ولما كانت

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ١٣٠ .

(٢) مصطفى كامل : «حياة الشعب بالشعب» ، جريدة اللواء ، فى ٢٥ / ١ / ١٩٠٠ ، العدد ٢١ .

(٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٠٦ .

الحشود الرئيسية للشعب تتمثل فى المثقفين من طلبة المدارس ، لذلك كانت هناك دائما صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة ، وعلى رأسهم ، مصطفى كامل ، وهذا يفسر سرا التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية[1] .

وإذا كان مصطفى كامل ،قد بدأ يقود المعركة ومن ورائه الخديو وتركيا ، وكل المناوئين لبريطانيا ، فإن الشعب عندما يخوض المعارك ، فإنه لا يخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، وإنما يخوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ماتحرك فإنه يستمر فى هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا ، فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ومع كل التطورات الإقتصادية والاجتماعية التى حدثت داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبعيداً عن المؤثرات الخارجية .

وكان طبيعيا أن يحدث للشعب هذا التطور ، فإن عداء السراى للاستعمار ، كما رأينا ، لم يكن عداء جذريا ، بل كان عداء موقوتاً ، وقد أكدت الحوادث المتعددة ، كحادث دنشواى ، وعزل كرومر وتعيين جورست وقبل ذلك ، سياسة الاتفاق الودى ، ضرورة أن تتبلور مصالح الشعب كشىء مستقل ومنفصل عن مصالح السراى ،وأية دولة خارجية أخرى ، ومن هنا بدأت تتبلور عناصر الطليعة لأول مرة فى مصر الحديثة فى حزب له أهداف واضحة تعبر عن أماني الفئات التى يمثلها فى ذلك الوقت[2] .

تكوينه

كان اسم الحزب الوطنى يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل ، على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلاء ، على أنه لم يك ثمة حزب منظم منذ البداية ، لكنه كان موجوداً بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار المجاهدين .

---

(١) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى،ص ١١٩ .
(٢) المرجع السابق . ص ١٢١ .

وترجع فكرة تكوين الحزب إلى سنة ١٩٠٠ حيث فكر مصطفى كامل فى جعل الحزب منظما على غرار الأحزاب الأخرى الأوربية[١] ، وكتب فى جريدة اللواء مقالا أعرب فيه عن أمنيته فى تأسيس هذا الحزب ، وكانت المناسبة التى أثارت تفكيره فى هذا الموضوع مارآه أثناء زيارته لبود ابست ، فقد أعجبته وطنية المجريين، فقال[٢] : «إن تاريخ هذا الوطن المجرى هو أكبر مدرسة لرجل مثلى وهب حياته لخدمة وطنه وإعلاء شأنه» وختم مقاله بقوله : « هل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادىء ، المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقى النجاح والفلاح؟ إنى أعرف أن اليائسين سيقولون أن تأسيس حزب كهذا محال ، ولكننى كنت لا أيأس من خلاص بلادى ، فمحال على أن أيأس من تحقيق هذا الأمر الجليل » .

وواضح من هذا أن « الحزب » كان مجرد « فكرة » أو « أمنية » لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ والتحقيق . ويذكر محمد فريد فى مذكراته ، أنه فى خريف سنة ١٩٠٦ ، توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السبيل لمقابلة هامة بين محمد فريد ومصطفى كامل والدكتور صادق نفسه حيث قابلوا الخديو ليلا فى مسطرد . يقول فريد[٣] : « وفى هذه الليلة اتفقنا على تأسيس الحزب الوطنى والنـــادى وجرائد الانتدار الفرنسية والإنجليزية » ، وقد اختلف المجتمعون فى هل يكون الحزب سريا أو علنيا ؟ وكان رأى الخديو بأن يكون سريا ، وبأن تنتخب اللجنة السرية من بين أعضاء النادى بعد الإختيار . ولكن الأغلبية تمكنت من تقرير جعله جهريا مع جواز تشكيل لجنة سرية فيما

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٢٦٠ .
(٢) مصطفى كامل : مقال « حزب وطنى حر فى مصر » ، اللواء فى ١٩٠٠/٧/٢ .
(٣) مذكرات محمد فريد : الكاتب ، فبراير ١٩٧٠ ، ص ١٦٠ .

بينهم . وقد توالت الاجتماعات بينهم فى مسجد سيدى « البترى » بسراى القبة ولم يحضر لطيف باشا هذه الإجتماعات » .

ولم يكن هذا التجمع حزبا بالمعنى المعروف ، وإنما كان مجرد تنسيق بين جهود هذه المجموعة، وكان مصطفى كامل حفيا بألا يقسم وحدة الأمة بإعلان الحزب ، غير أنه اضطر إلى ذلك اضطراراً على أثر تصريحات كرومر التى دعا فيها إلى ظهور فئة من المصريين تلتقى بالإنجليز فى منتصف الطريق ، فأعلن قيام حزب الأمة وتلى ذلك ظهور حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية[1] » .

وحتى لا يدخل فى روع البعض أن الحزب لم يؤلف إلا بعد تكوين هذين الحزبين ، كتب مصطفى كامل يؤكد وجوده منذ سنة ١٨٩٥ ، فقال[2] : « أن الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلا منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة إدارة ، قد ظهر بأعمال عدة واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد وبكل قوة ، وقاوم الإحتلال فى أوربا ومصر مقاومة شهدها كل المصريين والغربيين وارتبط بروابط أكيدة مع جملة من سواس أوربا . ولما حدثت حادثة فاشودة ، ضعفت همم رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراد لتمكن اليأس من قلوبهم ، وثبت فى موقفه من اعتقد فى نهضة الأمة بنفسها سلامتها وبلوغها كل مآربها » .

وبعد هذا بدأ يدعو بالفعل إلى إعلان الحزب ، فكتب يقول فى نفس العدد من اللواء « ولما كان لكل عمل وقت ، فقد جاء الوقت لأن يوضع

---

(١) أنور الجندى : عبد العزيز جاويش ، أعلام العرب ، ص ٢٧ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٢٦ .

للحزب الوطنى نظام تام يجمع كافة رجاله وأنصاره ومحبيه الذين مضوا السنوات وهم مشاركون لنا فى العمل بكل أنواع المشاركة » . وهو يعلن أيضاً أنه منذ وصوله من أوربا فى السابع من أكتوبر سنة ١٩٠٧ « وكل واحد من رجال هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبنى بوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم المحبين لأمتهم المتشربين الشهامة والإرادة والصدق والإقدام ، فتكون الخدمة أجل وأكبر ، والعمل أفيد وأعظم » (١) .

ثم كتب مصطفى إلى فريد أيضاً يقول : « أن ظهور حزب الأمة من أولئك الذين خبرنا نفسيتهم وميلهم إلى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين والتدرج ، وأن ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد على تأليف حزب باسم (حزب الإصلاح) لخدمة سياسة السراى — هذان الأمران يحتمان علينا كل التحتيم أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم منا .... حتى يعلم العالم كافة أن للوطن المصرى حزبا يطالب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور ... » ، ثم يقول أيضاً فى خطابه معبراً عن أنه إنما يضطر إلى هذا اضطرارا وأنه يكره تعدد الأحزاب: « نعم إنى أرغب الآن كل الرغبة فى ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من وطنيتى التى ترى فى تعدد الأحزاب حرباً أهلية لا مندوحة عنها . حرباً تعوق ولو إلى حين ، ما نرمى إليه من حرية واستقلال ... » . ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التى ما أوجدها إلا دهاء سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شىء ولأصبحت الوطنية المصرية عدما فى عدم بتغلب المبادىء القيمة عليها وتقاعس المخلصين عن نصرتها وإنمائها ... » (٢) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٢) جوليت آدم : إنجلترا فى مصر ، ص ٢٧٣ .

وأعلن مصطفى قيام الحزب فى خطبة له ألقاها بمسرح زيزينيا مساء الثلاثاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وأجتمعت أول جمعية عمومية له فى ١٩٠٧/١٢/٢٧ وانتخبت مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة ، كما انتخبت الاعضاء الثلاثين للجنة الإدارية منهم(١) : محمد بك فريد ، سيد باشا شكرى ، على باشا آصف ، عمر بك سلطان ، محمود بك أنيس ، فؤاد بك سليم حجازى ، الاستاذ ويصا واصف ، الدكتور حسين يسرى بك ، محمود بك رستم ، يوسف بك ذهنى ، على بك فهمى كامل ، على بك حشمت ، محمود بك حسيب ، عبد الحميد بك عمار ، محمد بك حافظ رمضان ، شمس الدين بك حمودة ، إسماعيل بك لبيب ، محمود بك خلوصى ، محمد بك رشوان ، عبد الرءوف بك السيوفى ، يوسف بك حافظ ... الخ .

وبدراسة نشأة الحزب وتكوينه يمكن ملاحظة أنه من حيث الإنشاء لم ينهج مصطفى كامل نهج حسن عبد الرازق باشا مثلا فى إعلانه المفاجىء لحزب الأمة ، بل أنه بذل جهوداً كبيرة قبل هذا الإعلان من الدعاية للحزب بالمقالات والنشرات والكتب المطبوعة التى تعرض على الناس بواسطة مكاتبى اللواء .

وفى خطبة الإنشاء (١٩٠٧/١٠/٢٢) يشهد مندوب « الجريدة » ، وهى صحيفة حزب الأمة المنافس أن المسرح كان « مزدحماً بالحضور والناس أكداسا بعضهم فوق بعض » . ويقدر عدد الحضور بخمسة آلاف(١) .

وكان الحزب الوطنى حزب جموع أيضاً من حيث طبيعة التكوين . ويمكن القول أنه الحزب الوحيد من الأحزاب الثلاثة الكبيرة الذى إلتزم منهجاً ديمقراطيا فى تنظيمه ، ويتضح ذلك من أسلوبه فى بناء (الهيكل الحزبى) فبينما عتبر احزب الأمة أن لجنة ال(٢٥) المشرفة على الجريدة بمثابة لجنة إدارية

---

(١) مجلة الطليعة : فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٥ .

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٥٦ — ٥٧ ،

للحزب) وبينما اعتبر حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية الجماعة المؤسسة بمثابة مجلس الإدارة المسئول عن شئونه، فإن الحزب الوطنى، رفض أن يفرض على أعضائه لجنة إدارية معينة، إذ لم يقبل مصطفى كامل رأى مجموعة من أصـــدقائه بتأليف لجنة منهم تعتبر اللجنة المؤسسة ويحمل كل من يدخل الحزب على قبولها ورأى أن يترك هذا الأمر للجمعية العمومية وأن لا يميز بين عضو وعضو.

أما بالنسبة للاشتراك وقيمته، فبينما كان على عضو الجمعية العمومية لحزب الأمة أن يكون من المساهمين فى شركة الجريدة، مع ما نعلمه من غنى هؤلاء، وبينما كان على كل من يرغب فى التمتع بعضوية الجمعية العمومية لحزب الإصلاح أن يدفع خمسة جنيهات اشتراكا سنويا، وهو مبلغ لا يستهان به بالقياس إلى هذا الوقت، فإن الحزب الوطنى رفض أن يضع إشتراكا محـــدداً لأعضائه، بل ترك الحرية لكل عضو ليدفع ما يريد حسب مقدرته [1].

جهود الحزب تحت قيادة مصطفى كامل

حدد مصطفى كامل فى خطبة ١٩٠٧/١٠/٢٢ البرنامج الذى سيسير وفقه الحزب كما يلى [2]:

أولا : منح مصر الحكم الذاتى أو استقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٩٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التى وعدت إنجلترا باحترامها رسميا.

ثانيا : إقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين أمام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوربا.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧ — ٥٩.

(٢) أحمد رشاد : مصطفى كامل، ص ٢٧١.

ثالثاً : احترام المعاهدات والإتفاقيات المالية التى تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها ، وقبول مراقبة مالية تشبه « الكومندومنيوم » الإنجليزى الفرنسى ، طالما تظل مصر مدينة لأوربا وطالما تطالب أوربا هذه المراقبة .

رابعاً : نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادىء الدينية ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوربا ، وإنشاء دراسة ليلية للعمال .

خامساً : تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الإجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على استقلالها الإقتصادى .

سادساً : تقارب عنصرى الأمة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصرى بالواجبات التى عليه القيام بها بالسهر على استتباب الأمن والنظام .

سابعا : تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القوى .

ثامناً : تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل ، وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة إلى الجنح والجنايات .

تاسعاً : تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة ، وبين مصر والدول الأوربية من جهة أخرى لا كتسابها إلى جانبها ، وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية (١) .

ومن الملاحظ أن الحزب فى هذا البرنامج يسعى إلى أن تكون مصر مستقلة أستقلالا ذاتيا تحت ظل الخلافة التركية ، وهذه دعوة خاطئة من نواحى كثيرة ، فالمصريون — والفلاحون بنوع خاص — الذين ذاقوا مرارة العسف

---

(١) أنظر أيضاً : عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

التركى وامتصاص الدخلاء لأقواتهم ، لا يمكن أن يتحمسوا لدعوة تتجه إلى تركيا مما أدى إلى إقتصار نفوذ مصطفى كامل على الطلبة والشباب فى المدن دون الريف. ومن وجهة نظر العالم الخارجى أيضا، لم تكن الدعوة إلى خروج مصر من نفوذ إنجلترا إلى نفوذ تركيا تكسب البريق والنجاح الذى تكسبه دعوة إلى تحرير مصر من كل نفوذ فى وقت تثور فيه بعض الشعوب الأوربية ـ كاليونان ـ على الاستعمار التركى ! فضلا عن أن الإعتماد الأدبى على الخلافة التركية كان كالاستناد إلى جدار منهار ، فلم تكن لهذه الخلافة أى كلمة مسموعة فى العالم يمكن أن تنفع مصر ، وكانت الامبراطورية التركية قد غدت أضحوكة الإمبراطوريات بل أن تركيا نفسها كانت تلتهب فيها الثورات ضد هذا الخليفة تحاول الإطاحة بالاستبداد وإقامة حكم الدستور . . . ثم ألم يكن هذا الخليفة هو نفسه الذى أصدر بيانه الشهير بأن عرابى مارق وكافر[1] ؟ .

وقد درج كثير من الكتاب على توجيه الإتهام إلى مصطفى كامل بأنه أخطأ فى الاعتماد على فرنسا وأنه لم يفهم أن مقاومتها للاحتلال الإنجليزى إنما كان نتيجة لرغبتها فى أن تحل محله[2] ، إلا أن مراسلاته التى نشرت أخيرا ، تبين بوضوح ، أن هذا الإتهام لا يقوم على أساس سليم ، فقد كان مصطفى كامل على وعى تام بأطماع الفرنسيين فى مصر ، ولكنه كان يأمل فى أن تكسب مصر من التنافس البريطانى ـ الفرنسى . وفى رسالة له نجده يقول « فالفرنساويون مهما تظاهروا لنا بالولاء ، هم كالإنكليز يعملون لمنفعتهم ، وهم إذا تقربنا منهم وتحببنا إليهم ، فإنما هى سياسة منا قضت بها الأيام نستعملها لاستخدامهم ولتغيير عداوتهم بالحب والولاء وإن يكن وقتيا . . . »[3] .

---

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، دار روز اليوسف، أبريل ١٩٥٤، ص ١٠٥ .

(٢) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٥ .

(٣) محمد أنيس : صفحات مطوية ، ٦٩ .

كذلك تبين هذه المراسلات أن مصطفى كامل لم يكن يريد أن يقصر نشاطه السياسى والصحفى على فرنسا وحدها ، بل يجعله شاملا لكل أوربا ولا سيما ألمانيا وروسيا . وكان يعتقد أن التحالف الفرنسى الروسى الذى وقع سنة ١٨٩٤ ، من الممكن أن يجر روسيا إلى مشاركة فرنسافى معارضتها للاحتلال البريطانى لمصر . هذا بينما حرص الإمبراطور وليم الثانى على الدعاية الشخصية ــ وفى الشرق بالذات ــ كان فى نظر مصطفى كامل من الأمور التى يمكن الإستفادة منها فى موقف ألمانيا ازاء الاحتلال[1] .

وإذا كان تأسيس الحزب الوطنى فى الواقع دليلا على أن الطبقة الوسطى التى قام عليها قد بدأت تشعر بذاتها وتحدد كيانها داخل المجتمع ، إلا ان تعبير الحزب عن هذه الطبقة ، كان فى هذه الفترة فجا ، فالطبقة المتوسطة نفسها كانت لا تزال فجة ، فلم تنخرط بعد فى ميدان الصناعة الفسيح ذلك الميدان الذى يشعرها بمشاكل السوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصرامة ، موقفها من باقى الطبقات الأخرى ويجعلها تفهم معنى الوطن فى بنود ومشروعات ، أكثر مما تفهمه فى تحديد عام مطلق ، ذلك التحديد الذى سوف يشق طريقه فى مجرى الصراع ويبلور الطبقة الوسطى أكثر فأكثر ، ويحـــدد بالتالى القوى المتصارعة ، ويوضح أهدافها فى مطالب إيجابية[2] .

وقد انعكس هذا الضعف الأقتصادى للطبقة المتوسطة ، قاعدة الحزب ، على أساليبه الكفاحية فى هذه الفترة ، فقد عجز التكوين الفكرى لقيادته عن أن يتجه بالحزب نحو خوض المعارك الإيجابية العنيفة ضد الاستعمار المسلح

---

(١) المرجع السابق . ص ١٦ ــ ١٧ .

(٢) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر ، ص ١٢٤ .

حقا لقد خاضت القيادة بشجاعة معارك وجها لوجه ضد الاستعمار فى مظاهرات الطلبة فى عابدين أمام المعتمد البريطانى المحاط بالآلاف من القوات المسلحة ، وبعد مذبحة دنشواى ، ولكنها لم تستطع أن تتطور بهذه المعارك تبعا للظروف التى بدأت تتضح منذ أن أتبعت انجلترا مع الخديو سياسة الوفاق[1] . وقد صرح مصطفى كامل نفسه بأنه يفضل السبيل السلمى فى الكفاح الوطنى على سبيل الثورة فقال : « لما كانت الأمة المصرية متألمة ولها حق التحرر من النير الانجليزى فنرى للوصول إلى غرضها ، سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمى ، فأما سبيل الثورة ، فنحن لا نريده ، لأننا قبل كل شيء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة . . . وعلى ذلك فقد أخترنا السبيل السلمى . . »[2] .

ومهما قيل ، فيجب أن نسجل أن هذا الحزب ـ وقبل ظهوره علنا ـ قد استطاع بفضل قيادة مصطفى كامل أن يقوم بأعمال كان لها فضل كبير فى دفع الحركة الوطنية المصرية مزيدا من الخطوات إلى الأمام ويمكن الإشارة إلى نماذج من هذه الأعمال فيما يلى :

— ضم مصطفى ولى الأمر . . الخديو عباس للحركة وضمن تأييده إياها ووقف به فى وجه الاحتلال زمنا ، فتضاعف أمل الوطنيين وقويت ثقتهم بأنفسهم ، وتأكد أملهم فى النجاح .

— جعل للحركة الوطنية أنصارا وأصدقاء من أكبر الكتاب فى فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا ، ومن نوابها وصحفييها وثوارها ومجاهديها أمثال جوليت آدم ودلونكل وكيرهاردى .

— وجه الحركة الوطنية إلى العمل المنتج ، فأدار مدرسة مصطفى كامل فى مارس سنة ١٨٩٩ ، وجعل التعليم فيها مجانيا لأكثر تلاميذها ، وجعل

(١) المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) فتحى رضوان : مصطفى كامل ، ص ٧٩—٨١ .

توزيع الجوائز على المتفوقين فيها من تلاميذها عيدا للسياسة والتعليم معا .

ـــ أسس فى سنة ١٩٠٠ جريدة اللواء اليومية التى كانت مدرسة للصحافة والوطنية واستحضر لها من أوربا الماكينات ، وأمدها بالمراسلين ، وبخيرة الأقلام ، فتتلمذ فى مدرستها كثير من كبار الـكتاب الذين لمعوا فيما بعد . وألحق بها شقيقتيه ، وهما لتندار اجبسيان و « ذى اجيشيان استندار » ظهرتا فى يومى ٢ ، ٣ مارس سنة ١٩٠٧ ، وقد كتبت فى أولاهما جوليت آدم مقالا فاض اعجابا بمدنية مصر القديمة .

ـــ كان الاحتلال يقارف الجرائم ويضيق الخناق على الامة ويحاول أن يخلق حياة نيابية زائفة فى مجلس الجمعية العمومية وشورى القوانين الصوريين المقيدين ، فخلق مصطفى كامل رأيا عاما ظهرت آثاره الأولى فى حادث دنشواى ، فسحب لورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ وقد خرج من مصر مهزوما على صورة يقول اللورد جورج لويد أنها كانت تفيض جحودا وانكاراً لجميل هذا الرجل العظيم (كذا) .

ـــ ساهم مساهمة كبيرة فى الدعوة إلى انشاء الجامعة المصرية القديمة ، فحينما علم أن المصريين أرادوا أن يقيموا له احتفالا فى سبتمبر سنة ١٩٠٦ عند عودته من أوربا منتصرا من جولته التى نظمها ضد الاحتلال عقب حادثة دنشواى ، أرسل إلى محمد فريد يقول : « فخير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز وللأمة المصرية المحبوبة المجيدة هى أن تقوم اللجنة التى ألفت (للاحتفال به) بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس جامعة أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء » .

الحزب تحت قيادة محمد فريد

توفى مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، واجتمعت الجمعية العمومية

للحزب الوطني بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء لانتخاب رئيس للحزب . وبعد أن ألقى محمد فريد كلمته ، وكان وكيلا للحزب ، وقف عثمان صبري ، صهر مصطفى كامل ومدير جريدة ذي اجبسيان إستاندارد ، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى ، وكانت هذه الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الإجتماع ، فنودي به رئيساً للحزب الوطني وكان في الثانية والأربعين من عمره ، وانتخب على فهمي كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب في المركز الذي خلا بانتخاب فريد رئيساً . ثم طلب محمد فريد تعديل المادة الأولى من لائحة الحزب التي كانت تقضي بانتخاب الرئيس مدى الحياة قائلا أن هذا النص كان إمتيازاً خاصاً بمصطفى ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة الإنتخاب ثلاث سنوات[1] .

وفي الفترة ما بين وفاة مصطفى وإنتخاب فريد كان الخديو عباس يدس الدسائس المختلفة لإنتخاب رئيس يكون طوع أمره ليستعمله في أموره الشخصية وليحارب به الإنجليز فأرسل رجاله في الجنازة والمأتم ، حتى الشيخ على يوسف عدو مصطفى والمنافس له في جميع أموره ، حضر المأتم في الليالي الثلاث الأولى ، وكذلك عرفى باشا ورجاله أيضاً ، وأخذوا يرشحون من يتوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل يوسف المويلحي أو عرفى باشا ، وبعضهم رشح الشيخ على يوسف نفسه وكان على فهمي كامل يمني نفسه — بإيعاز من الخديو نفسه — بأن يخلف شقيقه ، وفشلت كل هذه الجهود[2] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : بطل الكفاح ، الشهيد محمد فريد (كتاب الهلال) ١٩٥٧ ، ص ٣٢ — ٣٧ .

(٢) صبري أبو المجد : محمد فريد ، ذكريات ومذكرات ، كتاب الهلال ، ١٩٦٩ ، ص ٨٤ .

وبغياب مصطفى كامل عن المسرح السياسى ، وجدت متغيرات متعددة أخرى كان لها أثر كبير فى تغيير أساليب الحزب وسياسته منها :

ـ كان مصطفى كامل من طبقة متوسطة لايملك من المال مايمكن أن ينفق به على وجود النشاط الوطنى مما أدى به إلى الاستناد على الخديو . وكان هذا من شأنه أن يضفى جواً خاصاً على العلاقة بين مصطفى والخديو ، أما محمد فريد فقد كان ميسور الحال وكان على إستعداد لأن ينفق كل مايملك فى سبيل العمل الوطنى ، فرفض مساعدة الخديو مما أتاح له حرية فى الحركة .

ـ وقف الحزب الوطنى ضد أمانى حزب تركيا الفتاة فى الحد من إستبداد السلطان ونيل الدستور والتمتع بالحكم النيابى ، فلما فاز حزب تركيا الفتاة ، وامتلك ناصية السلطة ، جاهر بعدوانه للحزب الوطنى ومبادئه[1] . ومن أبرز الأدلة على ذلك ، أن على فهمى كامل كان فى تركيا فى أعقاب الإنقلاب الدستورى ، وطلب من سلطات هذا الانقلاب أن تسمح له بعقد إجتماع يدعو فيه للقضية المصرية ، فأذنوا له بشرط ألا يطعن على الانجليز أو يطالب الجلاء ، وبحرمان هذا الاجتماع السياسى من كل مضمون له ، كان من المنتظر له بالطبع أن يفشل[2] .

ـ إذا كانت الزعامة القديمة للحزب تمثل المرونة السياسية ، فإن الزعامة الجديدة ، كانت تمثل « صلابة عقائدية » ، وبالطبع كانت ظروف كل من الزعيمين تساعده على ذلك ، فمصطفى كامل نظراً لرصيده السياسى الضخم الذى أحرزه قبل الاعلان عن الحزب أنفرد بقمة السلطة مما أتاح له الفرصة

---

(١) جورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ، عن سنة ١٩٠٨ ، ص ٥ .

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٢٣٨ — ٢٤٠ .

المناورة فى بعض الأحيان واستخدام أسلوب مرن فى سبيل الوصول إلى أهداف الحزب ، أما محمد فريد ، فلم يكن له مثل هذا الرصيد بالاضافة الى وجود عدد من المتربصين له داخل الحزب وخارجه ، وقد أدى به هذا إلى التمسك بالمبادىء والجمود عليها[١] .

وبالاضافة إلى هذه الظروف ، فقد أستطاع محمد فريد أن يستفيد من تجارب سلفه ، وأدرك التغيير فى القوى العالمية ، فباشر تنظيما أكثر دقة للجماهير ، رغم أنه ظل محدوداً ، وبدأ — على المستوى النظرى على الأقل — أكثر إدراكا بضرورة تنظيم القوى الشعبية بإعتبارها حليف ذو بأس شديد ، ومن هنا فإن كل الحركات الثورية أبان فترة الإحتلال كالجمعيات السرية وحركة الاغتيالات وتأسيس النقابات العمالية وما إلى ذلك ، كان كل ذلك من نشاط الحزب الوطنى وحده .

ولا شك كذلك فى أن الحزب الوطنى زادت ثوريته نتيجة اختلاط قياداته أبان مؤتمرات السلام العالمى ومؤتمرات الشعوب الطالبة باستقلالها بالأحزاب الاشتراكية الاوربية .

ويبدو تأثر الحزب الوطنى والتيارات الإشتراكية واضحا فى نشاط الحزب فى حركة النقابات فقد كان واضحا أن الحزب يعمل فى حقل النقابات متأثراً بفكرة التناقض الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال[٢] . ويكشف محمد فريد عن جانب من إتصالاته بالاشتراكيين الاوربيين فيقول فى مذكراته عن سنة ١٩١٧ :

---

(١) المرجع السابق، ص ٨١ .
(٢) محمد أنيس: دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع الى الإشتراكية، مجلة الكاتب، العدد ٥٢ ، ص ١٧ .

«أما عملى السياسى مــدة إقامتى (بالسويد) فيتلخص فى أنى تعرفت بمدير جريدة « ستوكهولم داجبلاد » StookholmeDagebladالمسمى الدكتور Sadeberg ومساعده الدكتور Laureutz ، ونشرت فى جريدته يوم ١٠ مقاله بعنوان « يجب تحرير مصر » ، وكذلك تعرفت بالسيد برانتنج Brantin رئيس حزب الاشتراكيين السويدى ورئيس اللجنة الهولاندية الاسكندنافية القائمة بالدعوة إلى هذا المؤتمر العام، وقابلته مراراً هو والمسيو هويتمان البلجيمكى سكرتير اللجنة ولى به معرفة قديمة من عهد مؤتمرنا الوطنى الذى عقد فى بروكسل سنة ١٩١٠ ، وتكلمنا كثيراً فى مسألتنا المصرية ، فأفهمونى بعدم إمكان قبولى عضواً فى المؤتمر لانى لا أمثـــل حزبا إشتراكيا ، ولكنهم سيقابلوننى فى اللجنة لاشرح دعواى ثم أقدم تقرير المؤتمر . . » [١] .

الحزب بعد وفاة فريد

وتوفى محمد فريد يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فى برلين . وبدأ الحزب الوطنى يتهاوى ويضعف نتيجة جموده أمام ظروف قد تغيرت وكانت تتطلب دماء جديدة بأساليب جديدة ،فمنذ نشوب الحرب العالمية الاولى ، كان أعضاؤه قد تشتتوا وحجب الحزب فترة طويلة عن الرأى العام طوال فترة الحرب .

أما التغيرات التى طرأت بعد الحرب ، فلعل أهمها أن فرنسا التى كان الحزب يستند أو يأمل فى تأييدها قد أصبحت حليفة لانجلترا ،والدولة العثمانية التى كان يرتبط بها ، قد انهارت انهيارا تاما وبطبيعة الحال فإن غياب شخصية

---

(١) مذكرات محمد فريد : الكاتب، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٧٤ .

محمد فريد قد حرم الحزب من قيادة كانت من نوع عنيد صبور لا يكل متمرس بأساليب الجهاد والنضال .

وفى الوقت الذى كان الحزب فيه آخذا فى الضعف ، كانت هناك قيادة أخرى نبتت وسط الظروف الجديدة فأدركتها وتسلحت بأساليب تتفق وعالم ما بعد الحرب ، تلك هى قيادة الوفد والتى اتجهت إلى القاعدة الشعبية العريضة فاستقطبت عواطفها وآمالها .

ورغم ذلك فقد ازداد الحزب الوطنى تطرفا وعنادا ، ذلك أنه ظل رافضا لأسلوب المفاوضة ،وكان له منطقه فى ذلك الذى عبر عنه حافظ رمضان بقوله « لأى داع تتفاوض انجلترا ؟ هل روى لنا التاريخ مرة واحدة أن أمة مغصوبة حقوقها حصلت على استقلالها عن طريق المفاوضة مع الغاصب؟أن تاريخ انجلترا وحده لمفعم بالعظات البالغات . فما تمخضت يوما مفاوضاتها مع الأمم المستضعفة حتى ولدت نظامات جديدة مستحدثات فى باب الابتكار والابتداع،ولكنها ترمى إلى إدخال تلك الأمم ضمن دائرة الاستعمار المرنة [1] » .

ومن هنا فقد رفض الحزب قواعد الاتفاق الذى عرض على الرأى العام نتيجة المفاوضة مع ملنر سنة ١٩٢٠ ، وأعتبارها خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ / ١٢ / ١٩١٤ ومنظمة لها تنظيما يسلب سيادتها الداخلية والخارجية [2] .

وشجب الحـــزب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فأعلن « إن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا فى الحالة التى

---

(١) محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصرية، مطبعة جريدة الصباح، بدون تاريخ ، ص ٨٨ .

(٢) المسألة المصرية فى دورها الأخير، ص ١٥٣ — ١٥٤ .

كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها [١].

وكان الحزب قد حاول أن يعيد تنظيم صفوفه فى سنة ١٩٢٣، فانتخب حافظ رمضان فى يوم ١٩ مايو رئيسا للحزب.

حزب الأمة

تكوينه

أما حزب الأمة، فقد كان قوامه جماعة من الباشوات أو كبار ملاك الأرض، مثل محمود سليمان وحسن عبد الرازق وحمد الباسل وفخرى عبد النور وسليمان أباظة وعبد الرحيم الدمرداش وعلى شعراوى ومحمد الحفنى الطرزى ومحمد الشريعى [٢]. وقد تكون الحزب على أساس أيديولوجية استعمارية بحتة وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية فى العالم ماديا وأدبيا وأنها لا تهزم وأن السلطة الفعلية قد آلت كلها إلى كرومر الذى يمثل سلطة الاحتلال، وأن مصالحهم الشخصية تقضى عليهم أن يكونوا على وفاق معه، فألفوا حزبهم بصفة رسمية فى ٢١ / ٩ / ١٩٠٧ برياسة محمود سليمان باشا. ولم يكن تفكيرهم السياسى وقتذاك يتجاوز مصالحهم الشخصية، ولكنهم لم يجدوا بدا من أن يضموا إليهم جماعة من المثقفين على رأسهم أحمد لطفى السيد ليكونوا لسانهم فى صحيفة الجريدة التى اكتتبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه، والتى ظهر العدد الأول منها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ [٣]، وبذلك كان الحزب منذ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة، جـ١، النهضة المصرية، ١٩٤٧، ص ٥٤.
(٢) الجريدة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧، العدد الأول.
(٣) محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب، ص ٧٧.

نشأته مكونا من فريقين تختلف أهدافهما ومراميهما اختلاف تكوينهما العقلي أما الأعيان ، فقد انحصر تفكيرهم في مصالحهم ولم يرتفع هدفهم عن هذه المصالح الشخصية . أما المثقفون من محرري الجريدة ، فقد كانوا أصحاب مذهب سياسي واجتماعي حاولوا جهد استطاعتهم أن يوفقوا بينه وبين رغبات فريق الأعيان الذي أنشأت الصحيفة بأمواله . ولكن الحزب ظل ،رغم كل ما بذل من محاولات ،مكونا من فريقين منفصلين ، فريق الأعيان وفريق المفكرين (١) .

وطبقة كبار الملاك المصريين الذين ألفوا حزب الأمة هي الطبقة التي كانت قبل الاحتلال لا تقام لها وزن ، فلما جاء الاحتلال أوسع لها وصادقها،فانحازت إليه وهادنته ؛ وناصبت الخديو العداء . والمثقفون من أبناء هذه الطبقة الذين انضموا إلى الحزب قد تشبعوا بالمبادىء والنظريات الليبرالية التي لعبت دورها في القرن التاسع عشر في ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة ، كما تشبعوا بتعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده (٢) .

وكان لطفي السيد معبرا بذلك عن رأي الحزب ، يرى أن في مصر سلطتان : السلطة الشرعية أي الخديو عباس ، والسلطة الفعلية ، أي الانجليز . وأن نظام الحكم استبدادي مطلق،الأمير فيه مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقا فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية والأمة أمام هاتين السلطتين المطلقتين تجري بها الأقدار يوما إلى اليأس ويوما إلى الرجاء ، إذن فلابد أن تقوم سلطة ثالثة تقضى على استبداد هاتين السلطتين

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ج ١ ؛ ص ٢٨ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ، ص ٥٣ .

وهى الأمة . وما هى الأمة فى رأيه [1] ؟ الامة لا تتكون من الافراد ، بل تتكون من « العائلات » ، فالأمة بهذا المعنى ، بمعنى أنها الملاك الزراعيين يجب أن تتخذلها مركزا ثابتا بين السلطتين .

وقد برر حسن عبد الرازق إعلان قيام الحزب :

١ — بأن هؤلاء الذين اتفقوا على إصدار الجريدة لتعبر عن ميولهم ومطالبهم ، لم يطلبوا ربحا من وراء هذا العمل ، بل كان الهدف (اجتماع الكلمة) ،وهذا يكفى - فى رأيه - لأن تسمى جمعية هؤلاء حزبا سياسيا لأنها « تضم أعضاء متشابهوا المقاصد متحدوا المراكز الاجتماعية[2] » وبمعنى آخر ، فإن وحدة الطبقة والفكر والمصالح تتوفر فيهم .

٢ — بأن الحزب الجديد يضم أغلبية رؤساء العائلات فى هذا الشعب ونوابه . وكان هذا كافيا فى نظر (الصفوة)لتحويل « الجمعية العمومية لشركة الجريدة » إلى حزب الأمة فى اجتماع ضيق وبهدوء تام ، دون ضجة كبيرة مثل تلك التى صاحبت قيام الحزب الوطنى .

وكانت أصبع الاحتلال ظاهرة الأثر فى ظهور هذا الحزب ، ذلك أن كرومر كان يشعر بأنه من الضرورى أن يوجد سندا شعبيا للاحتلال ومن ثم فقد ساعد فى تكوين حزب الأمة[3] وكان كرومر يؤمل أن يجذب هذا الحزب نفرا من الوطنيين أو يخفف من غلواء الحزب الوطنى ، ولكن أمله قد خاب خاصة وقد أثبت حادث دنشواى عبث إحسان الظن بنوايا الاحتلال[4]

---

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ص ١٠٨ .

(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٤٦ .

(٣) Elgood. The Transit of Egypt, p. 145.

(٤) Marlowe. Anglo-Egyptian Relation, p. 168.

ويثبت أثر الاحتلال فى تكوين الحزب ، وثيقة على هيئة خطاب طويل كتبه المستر « فندلى » ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى صيف ١٩٠٦ ، وقبل تكوين شركة الجريدة رسميا بحوالى سبعة شهور ، يتحدث عن تكوين هذه الشركة بصورة تقطع بان سلطات الاحتلال ترعى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها (١) .

وفى المقال الافتتاحى للجريدة ترد على من يتهمونها بأنها انجليزية الميول ، أنشئت بوحى من اللورد كرومر ، وهو رد يثبت وجود التهمة وذيوعها : وكان من رأى لطفى السيد أنه قد تم انشاء شركة الجريدة ثم حزب الأمة من أعيان البلاد ورؤسائها لوأد الحجة التى كان يتذرع بها كرومر باستمرار بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد ، وأكد رفض هذا الاتهام بالموقف الذى التزمت به الجريدة حيال خطبة الوداع التى ألقاها كرومر ، إذ هاجمتها هذه الصحيفة (٢) .

وأخيرا ، فيمكننا أن نضيف إلى ما سبق ، أن ظهور حزب الأمة قد ارتبط بظهور تيار الاعتدال الذى قدم كبديل لتيار التطرف ضد الاحتلال الذى كان يمثله الحزب الوطنى .

سياسته

جاء فى خطبة حسن عبد الرازق ، أن الخطة التى سوف يسير عليها حزب الأمة تتلخص فيما يلى (٣) :

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٥٠ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .

١ ــ تعضيد حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق تقدم الشعب المصرى فى المدنية سواء أكانت هذه المساعدة بالمال أو النصائح

٢ ــ توجيه القوى والجهود المختلفة للحصول على حق الأمة الطبيعى، وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة، وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون لنا رأى فى القوانين التى نعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والرى ونحوها وحتى نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ ــ مواصلة السعى فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغبات الأمة موصلا إلى مقاصدها فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانا واجباريا .

٤ ــ السعى فى توسيع نظام الجمعية الزراعية توصلا إلى تقدم الزراعة وانماء حاصلات البلادو تنويع مشروعاتها .

٥ ــ ألا تهمل الصناعة، بل لابد من الدأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة الأميرية .

٦ ــ السهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة حقيقة بثمرات اتعابها فى زراعتها وصناعتها .

بتأمل هذا البرنامج نجد أن رغبة « الاعتدال » واضحة فيه كله، فهو لم يتضمن هدفا يسعى إليه الحزب، بقدر ما تضمن وسائط لبلوغ الأهداف، بمعنى آخر، أن نية رجال الحزب مع قيامه، قد اقتصرت على الوسائل دون الغايات، وحتى اختياره هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية

لا النزعة السياسية . ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملا بناء هادفا ، فلا ريب أنها تمثل قمة الأعتدال [١] .

وانتهاج هذا الخط المعتدل ، يبدو فيه أثر الشيخ محمد عبده ، ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان عدد من مؤسسى الحزب من أصدقاء الامام وتلاميذه حتى لقد أطلق البعض على الحزب فى بداية تكوينه « حزب المفتى » ، وقد أشارت الجريدة نفسها إلى ما قيل فى هذا الصدد ، فقالت : [٢] « لا يجهل أحد أن الذين قاموا بتأسيس الجريدة والذين يقومون بأعمال حزب الأمة وعليهم فيه مسئولية كبرى تناسب أثرهم فيه ، يوجد بينهم عدد غير قليل من أصدقاء الشيخ المرحوم وتلاميذه وأنصاره ومعظم هؤلاء كانوا يرون رأيه فى كثير من مذاهبه الفقهية والاجتماعية والسياسية .. » . ويشير كاتب المقال إلى أن محمود سليمان باشا قال يوم الاجتماع الأول أن فكرة تأسيس جريدة مستقلة تستمد وجودها وآراءها من الامة ولا تستخدم لغرض ماليست بالفكرة الحديثة ، فإن سلطان باشا والشيخ على الليثى ، كانا يفكران فى ذلك لما رأياه من الضرر الذى يصل إلى الامة بسبب جرائد الافراد ، فقال بعض الحاضرين ، أنها أيضا فكرة الشيخ محمد عبده ، وأنه قدم بابرازها إلى حيز الوجود فى أيامه الاخيرة .

وقد حرصت جريدة الحزب على أن تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وكانت ترى أن عدم الاعتراف بشرعيته لا يعنى عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه [٣] . وكان هؤلاء المحتلين ما ضون فى طريقهم ،

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٥٣ .

(٢) الجريدة فى ١١/١/١٩٠٨ ، العدد ٢٥٧ .

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٨ — ٧٩ .

مستقلون بتصريف الأمور ، رضى المصريون بذلك أم كرهوه . ومن الواضح فى نظرهم أن التخلص من الإحتلال يحتاج إلى قوة لم تتوفر المصرين ، فالذين يهيجون الناس عليه إنما ينفقون الوقت فيما لا طائل تحته ويصرفون الجهد إلى مالا ينفع ، فهم أصحاب خيال أو تهريج حسب زعمهم ، والأولى عندهم أن تنفق هذه الجهود فيما يعود على الأمة بالنفع ، وفيما يرفع مستواها الاجتماعى والاقتصادى . ومادام الانجليز هم المستقلين دون غيرهم بتصريف الأمور ، فلا سبيل إلى العمل على الاصلاح .أو تنفيذ أى مشروع يرمى إلى النهضة بمصر إلا بالاتفاق معهم ، فالخير اذن فى رأيهم هو أن ينصرف المصريون عن حربهم إلى أقناعهم بالاصلاح. وتبدو كل هذه المعانى والأفكار فى مقال لطفى السيد جاء فيه[1] . « . . لا تخلو سياستنا مع الانكليز من أحد وصفين : إماسياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة لا إستسلام . وقد علم العقلاء وجربوا سياسة المعاندة . . (ووجدوا أنها) قد جرت بنا من الوجهة الإدارية والسياسية إلى هذه الحال التى نألم لها جميعا كل الألم ، والتى لم يبق معها لنا من إدارة بلادنا ألا محض تنفيذ أوامر الاحتلال فى كبير المسائل وصغيرها . ولا شك فى أن هذه السياسة سياسة عقيمة إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حسابا على أعماله ؟ بل كيف يرجو العدو من العدو صلاحا لحاله؟أما والله أنا على هذا المذهب ، لا يمكننا أن نتقدم فى مدارج الرقى الأدبى والسياسى شبرا ، مادام الحال على ما نرى من التقاطع وسوء التفاهم من الجانبين ، فلم يبق الا سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة ، وأول مظاهرها المجاملة فى المعاملة » .

وعندما بدأ الوفاق بين الخديو وسلطات الاحتلال فى عهد جورست، كان من الضرورى أن يؤثر هذا فى موقف حزب الأمة وعلاقته بالحزب الوطنى، ذلك

---

(١) الجريدة فى ١٩٠٧/٤/٣٠ ، العدد ٤٤ .

أن الحزب الوطنى رأى أن التقارب الذى تم بين عباس الثانى وجورست ، إنما تم على حساب المصلحة الوطنية و بالتضحية بالمبدأ الأساسى الذى قام عليه الحزب « باجلاء المحتلين » ، وكان معنى القبول بهذا التقارب ، أن يتخلى الحزب عن مبدئه الأساسى ، أو بالأحرى يتخلى عن وجوده السياسى . وحزب الأمة رأى أن هذا التقارب سيؤدى فى النهاية إلى التضحية بمطالب الحزب الدستورية لما سيترتب على هذا التقارب من زيادة أتجاهات الخديو الاوتوقراطية دون أن يجد من يحد منها[1] وكانت النتيجة هى تقارب ظاهر بين الحزبين الكبيرين ، وأدى هذا إلى أن ازداد أعتماد الخديو على حزب الأصلاح ، وإلى أن تقرر السلطتان المتحالفتان الالتجوء لسياسة القهر لمواجهة ذلك النمو المطرد فى روح المعارضة ضدهما والتى بدأت باحياء قانون المطبوعات المشهور فى مارس سنة ١٩٠٩ .

فلما عادت سياسة الاختلاف فى عهد كتشنر بدأ تقارب واضح بين الخديو وحزب الأمة ، ففى خلال الحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، شجع عباس فكرة الحزب عن استقلال مصر عن تركيا ، وكذلك قبل لطفى السيد الدعوة لزيارة قصر عابدين عدة مرات

إلا أن هذا التقارب لاينبغى أن يوهمنا بحدوث تقارب مماثل فى المبادىء والأهداف فقد ظلت الجريدة ـ مثلا تكتب عن الاستقلال بمعانى تختلف أختلافا جوهرياً عما كانت تنادى به جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطنى ، فعلى حين أن اللواء كانت تدعو إلى الاستقلال مشوباً بروح الجامعة الإسلامية والارتباط بتركيا ، عملت الجريدة على رفض الفكرة ، فهذا هو لطفى السيد يندد بهؤلاء « الذين

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٧٨ .

يقولون» أن هذه الحركة (حزب الأمـــة) الجديدة ، هى مظهر من مظاهر التعصب الدينى أو البا نسلامسم (Pan - Islamism) . ولـكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها »[1] ، وكثيرا ما كان لطفى السيد يهاجم أتخاذ الدين كمحور تدور عليه سياسة البلاد مؤكدا ضرورة أن تبنى هذه السياسة على المصلحة والمنفعة .

ومن هنا كانت محاولة الجريدة العمل على إنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع والنظر إلى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها ،والرد على مزاعم الإنجليز حول الدين الإسلامى والطبيعة المصرية والعمل على النهوض بالحركة العقلية والحركه الأوربية وافساح المجال للشبيبة المصرية لـكى تظهر مواهبها . وحتى يـكتمل الاستقلال المصرى بمضى الزمن ولا يجد المحتل ثغرة ينفذ منها إلى بنيان الأمة ، سعت الجريدة إلى إزالة الفرقة فى الرأى بين المصريين والتمهيد لنشوء رأى عام مصرى ، وحثت على تقوية الوحدة القومية وتوحيد عنصرى الأمة ودعت إلى تشجيع التجارة والصناعة والزراعة والنهوض بها جميعا إلى الحد الذى يتفق وأطماع البلاد طبقا للفلسفة الليبرالية[2] .

وعلى الرغم مماأثبتناه عن هذا الحزب،فاننا لا نستطيع أن ننكر الدور التنويرى الذى لعبته جريدته ، فقد أثارت فى الشعب موجة من الفـكر والوعى،وطرحت على البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم . فلأول مرة ، بدأ فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية وأعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات وأصل الحـكم البرلمانى، ولأول مرةقام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحـكم بالأفراد على أسس علمية[3] .

---

(١) أحمد لطفى السيد : « الحالة الحاضرة » ، الجريدة فى ١٧/٢/١٩٠٨، العدد ٣٦٢ .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ٥٢
(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٥ .

بل أننا نستطيع القول بأن الحزب الوطنى إذا كان قد غرس فى تلك الفترة بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فان حزب الأمة قد بذر فكرة القومية المصرية وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيـا وبريطانيا .

حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية

مرت علاقة الحزب الوطنى بالخديو عباس بفترة ركود ، ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيداً بلا حزب ينصره وينطق بأسمه ويجمع له الأنصار ، ووجد الخديو ضالته فى شخص الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد التى تأسست سنة ١٨٨٩ (١) .

وكانت المؤيد أول الصحف التى وقفت من الأحتلال موقف المعارضة من منطلق وطنى ، ذلك أنه فى وقت صدورها كانت الجريدتان الكبيرتان هما المقطم والأهرام لا تقفان نفس الموقف . كذلك فتحت هذه الجريدة صدرها لكثير من الأقلام الوطنية والإسلامية ، فكتب فيها كبار القادة الإسلاميين والمفكرين من أمثال مصطفى كامل قبل إنشائه للواء والشيخ محمد عبده وأمين باشا فكرى وقاسم أمين وسعد زغلول وأحمد تيمور . كما أنه من المعلوم أن رجلا مثل عبد الرحمن الكواكبى نشر فى فصول فيها « طبائع الأستبداد » قبل أن يجمعها ويصدرها فى كتاب واحد . وأخيراً فإن هذه الصحيفة بسياستها الإسلامية ، أهتمت أهتماماً خاصاً بأخبار الدولة العثمانية وفتحت صفحاتها لكتابات رجالها الكبار مما أكسبها نفوذا وإنتشارا خارج مصر (٢) . »

---

(١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر، ص ٦٠ ، وانظر كذلك :
عباس العقاد : سعد زغلول ، ص١٠٣ و Landau: op· cit, p. 104—141
(٢) يونان لبيب : الحياة الحزبية، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

وقد تأسس الحزب فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، وعرف تاريخيا بأنه حزب القصر المعروف بإنتمائه للخديوى وقد تفكك الحزب وتبدد بوفاة مؤسسه .

وأشترك فى تأسيسه إلى جانب الشيخ على ، حسن رفقى باشا ، أحمد حشمت باشا ، محمد حسن باشا ، يعقوب صبرى بك ، يوسف بك صديق ، أحمد بك تيمور ، السيد عبد الحميد البكرى ، السيد أحمد رافع ، خالد بك سعيد ، الياس بك عوض المحامى ، محمد سعيد بك عبد المنعم المحامى ، السيد أحمد على الحسينى ، محمد أفندى مسعود ، حافظ أفندى عوض [1] .

أما المبادىء الأساسية للحزب ، فهى تتلخص فيما يأتى [2] :

أولا : تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لإستقلال مصر الأدارى .

ثانياً : الأعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند إحتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيقها وفاء بها .

ثالثاً : المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

رابعاً : أن يكون التعليم الأبتدائى عاماً ومجانياً .

خامساً : أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية .

سادساً : أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والأستحقاق ، مع تقليل عدد الأجانب بقدر الأمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بعد .

سابعاً : أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين فى مصر جنائياً أمام

---

(١) المؤيد الأسبوعى فى ١٣/١٢/١٩٠٧ ، العدد ٣٣ .

(٢) المرجع السابق .

المحاكم المختلطة كما هم يتقاضون أمامها اليوم فى الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات ، إلى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها تحقيقاً لأعظم مبدأ فى إقامة العدل بين سكان البلد الواحد ، وهو للمساواة أمام القانون .

وإزاء ما كان واضحا من تبعيه الحزب الشديدة للخديو ، كان طبيعيا أن يحاول مؤسسه تبرير هذا الإتجاه ،فهو يشير فى إحدى خطبه إلى تساؤل كان مثاراً وقت ظهور الحزب « من أنتم حتى تؤيدوا هـــذه السلطة فى البلاد وأمام من تؤيدنها ، » وكان جوابه هو أن أعضاء الحزب جزء من الامة المصرية التى أيدت رأس العائلة الخديوية تأييدا كاملا . ثم يعرض بالثورة الوطنية بقيادة أحمد عرابى ويسمى ما حدث ، بأنه كان غرورا من الشعب وانحرافا كان طبيعيا إزاءه أن يأتى الإحتلال لتأييد هذه السلطة (II) « هذه الامــــة التى عندما اغترت بقوتها وانحرفت عن سلطتها الشرعية بعض الإنحراف ، أصبحت تلك السلطة فى حاجة إلى مؤيد آخر ، فـكان الإحتلال الاجنبى .. » .

وهو يحاول أن يخفف من هذه « الذيلية » الـكاملة ، فيقول : « على أن واجباتنا فى تأييد تلك السلطة تقف عند مصلحة الأمة المصرية » ، ويفهم هـــذه المصلحة بأنها أن يقنع الحزب من مطالب التحرير « باستقلال إدارى » [1] .

وقد أدت هذه التبعية بالحزب إلى الوقوع فى تناقض خطير بإزاء قضايا أساسية ، ففى سنة ١٩٠٤ — مثلا — كانت سياسة الخلاف على أشدها بين كرومر وعباس ، وكان المؤيد يشايع حركة المطالبة بالدستور والحـكم النيابى . وكان عبـــاس يستهدف بمؤازرة هذه الحركة ، إحراج مركز الإحتلال

(١) المؤيد الأسبوعى ، فى ١٩٠٧/١٢/٢٧ ، العدد ٣٠ :

وإظهار رجاله فى الداخل والخارج بمظهر العداء للحرية . ولم تقف جهود على يوسف على صفحات جريدته بل وقف فى الجمعية مطالبا بنفس المطلب. ولكن فى ظل الظروف المتغيرة بدأ تحقق هــذا المطلب مؤازرة للحزبين المعارضين للخديو الوطنى والأمة فى ظل سياسة الوفاق. ومن هنا نجد جريدة المؤيد أقل الصحف إهتماما بالدستور خلال عامى ١٩٠٨ — ١٩٠٩ (١) ، والأدهى من ذلك وأمر ، أن تشن المؤيد حملة طويلة تبغى بها أن تشترك مصر فى مجلس المبعوثان فى تركيا ، على أن زيادة تبعية مصر لتركيا كانت هدفا يحاربه الخديوين السابقين .

وتفسير مثل هذا الموقف هو أنه لمــا أشتدت حركة المطالبة بالدستور بعد نيل الأتراك لدستورهم ، كان لأبد من أمتصاص هذه الدعوة أو تمييع القضية لا سيما إذا وضعنا فى أعتبارنا خطورة « الدعاوى النيابية » على مركز الخديو فى هذا الوقت الذى ساءت فيه العلاقات بين الخديو وحزب الأمة والحزب الوطنى ، ذلك أن معنى قيام مجلس نيابى حقيقى فى مصر ، هو أن يستولى الحزبان على السلطة فى البلاد عن طريقه (٢) .

والإشارة إلى مثل هــــذه الموقف لا تجعلنا ننس موقفاً آخر ظهر فيه الحزب ، عن طريق مؤسسه بمظهر مشرف إلى حد كبير ، فمن المعروف أن اللغة كانت مجالا هاما وخطيراً ركز عليه الإحتلال جهوده حتى يستطيع أن يمكن لنفسه بالتمــكين لثقافته ، وكانت وسيلته إلى ذلك ، هى فرض لغته الإنجليزية على التعليم (٣) محققا بذلك هدفين . الأول، محاولة خنق الروح الوطنية المصرية ، والثانى محاربة الثقافة الفرنسيه التى شعر الإحتلال بميل المصريين (٤) إليها . وكان الإحتلال

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٣٠

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٠ — ٢٤٢

(٣) Bowmanm H: Middle East Window, London, 1942, p.

(٤) Hammad, S.I : Frensh and English Influences in Egyptian Education, M.A. Thesis, 1949, p. 139.

فى ذلك ذكيا وخبيثيا ، فاللغة فى أى ثقافة هى وسيلة نقلها، وهى وعاؤها ، وأن وهن يعيبها ، إنما يصيب المجتمع المتحدث بها بأفطح الأضرار .

ووقف الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية فى مارس سنة ١٩٠٧ يطالب بأن تعود اللغة العربية كلغة تعليم فى المدارس المصرية ، وعارضه سعد زغلول فى ذلك ، وكان وزيرا للمعارف وألقى خطبة طويلة فى هذا الصدد يسوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية ، ونجحت جود الشيخ بالفعل خاصة وأنها كانت ملتقى أمانى الوطنيين ، فأخذت اللغة العربية تحل بالتدريج على اللغة الإنجليزية(١) .

الحزب الوطنى (عوض)

أسس أحمد حافظ عوض هذا الحزب ونشر برنامجه فى أغسطس سنة ١٩٠٧ وحافظ عوض هذا هو صاحب ومحرر جريدة « المنبر » اليومية التى كانت تصدر فى القاهرة ١٩٠٧ . وقد قضى وقتا طويلا يتمرس بالأعمال الصحفية والأعمال السياسية . وعمل محرراً بجريدة المؤيد مدة عشر سنوات(٢) .

ويتلخص برنامج الحزب فى النقاط الآتية :

نقاط أساسية :

١ ـ أن يكون التعليم العام مجانيا وأجباريا فى الكتاتيب والمدارس الإبتدائية.

٢ ـ أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى عموم المدارس .

٣ ـ أنشاء مجلس نيابى أو هيئة دستورية باعطاء السلطة التشريعية الصحيحة التامة للجمعية العمومية .

٤ ـ أن يحل المصريون تدريجيا فى الوظائف التى يشغلها الموظفون الأوربيون الآن

٥ ـ أن تحول القضايا الجنائية للأجانب من المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة

---

(١) سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ — ١٩٢٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، استنسل ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٠

(٢) الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ١٥٠

نقاط ثانوية :

١ — العفو عن مسجونى دنشواى وتعديل ديكريتو ١٨٩٥ الخاص بالمحكمة الخصوصية .

٢ — أن ينشأ فى القاهرة مجلس بلدى .

٣ — أن ينتخب العمد فى القرى انتخابا بواسطة كافة أهالى القرية من الملاك والمزارعين العمال على السواء[1] .

ومن الواضح من قراءة البرنامج أنه يخلو خلواً تاماً من المطلب الأساسى وهو الجلاء والاستقلال قد برر حافظ عوض اتجاهه هذا بقوله فى حديث دار بينه وبين جريدة الديلى كرونكل بأنه رأى أن هناك حزب متطرف (التطرف هنا هو طلب الاستقلال التام) وسياسة هذا الحزب هى أن يطلب الجلاء العاجل فتتولى الأمة المصرية إدارة مصالح البلاد جميعها . والحزب المقصود هنا هو مجموعة جريدة اللواء بزعامة مصطفى كامل . وهناك حزب يتطرف إلى الجهة المقابلة وهو مجموعة المقطم والحزب الوطنى الحر ، وهذا الحزب يطلب بقاء الوضع على ما هو عليه وأعضاء هذا الحزب غير مصريين . أما هو فيعتبر أنه « معتدل » .

وجاء فى هــذا الحديث أيضاً قوله : « يجب على الأمة المصرية أن تتفق فى مساعيها مع أولياء الأمور من الانجليز توصلا على المشاريع التى وضعها اللورد دوفرين فى سنتى ١٨٨٢و١٨٨٣ » وهو يحدد سياسته بأنه لا يؤمن بالثورة ولا يمكن أن يطمع فى حكومة نيابية كاملة « إذ لو طلبناها نكون قد جاوزنا الحد . ولعل ما يلفت النظر فى الحديث حقا قوله بالحرف الواحد : « نحن رجال الحزب الوطنى نعتقد أن مصالح انجلترا ومصر واحدة » .

---

(١) المؤيد الأسبوعى فى ٩/٨/١٩٠٧، العدد ١٦ .

وفى يناير سنة ١٩٠٨ أعلن حافظ عوض انضمامه إلى حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية .

الحزب الجمهورى

فى أواخر عام ١٩٠٧ أشارت جريدة « الاجبشيان جازيت » إلى أن نفراً من المصريين يفكرون فى إنشاء حزب جمهورى . وما أن نشر هذا الخبر حتى تلقفته جريدة الأخبار المعادية للخديو ورحبت به معلنة أن الحكم الجمهورى يتسم بالعدل والانصاف وكانت هذه مناسبة طيبة أتاحت لمؤسس الحزب « محمد غانم » أن يكتب فى الأخبار عن الحزب واتجاهاته . وأثارت كتاباته بعض الصحف الأخرى كجريدة « ليجيبت » و « الأهرام » فكتبتا حول نفس الموضوع[١] .

وقد ذكر صاحب الحزب أن هدفه ، هو تلقين المصريين « مبادىء الجمهورية » وأفكارها حتى إذا زال الاحتلال البريطانى ، يحول نظام الحكم فى البلاد إلى شكل جديد للمصريين فى ظله أن يختاروا نظام حكمهم بأنفسهم . وهو فى سبيل الدعوة إلى هذا يشن حملة شعواء على الأسرة المالكة على صفحات جريدة « الأحرار » فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ محملا إياها الكثير من المصائب التى أصيبت بها مصر داعياً المصريين إلى قراءة الجبرتى بإمعان ليقفوا على العديد من الأدلة والبراهين التى تؤكد استبداد مؤسس هذه الأسرة[٢] .

وإذا كانت هناك شبهات تحوم حول الحزب وحول مؤسسه من حيث علاقته بالاحتلال إلا أن هناك أدلة متعددة تبدد هذه الشبهات ، مثال ذلك أن يعلن محمد وحيد بك قطع صلته بمحمد غانم الذى كان يكتب فى جريدته لأنه

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٦٠ .

(٢) محمد أنيس : « الحزب الجمهورى المصرى » ، مجلة الكاتب ، ص ١٥ .

أعد مقالا لم ينشر ضد الاحتلال ، وكذلك كتابته مهاجماً طلب إنشاء مجلس نيابى على أساس أن وجوده فى ظل الاحتلال سيجعله يتأثر به ويسير بما لا يغضبه وبالإضافة إلى هذا وذاك استبعاد أن يشجع الانجليز اتجاها مثل هذا يدعو إلى الجمهورية ، خاصة فى وقت كانوا فيه على وفاق مع الخديو[1] .

ومن الواضح أن هذا الحزب قد تكون أساساً من مجموعة من المثقفين الذين تأثروا تأثراً كبيراً بالثقافة الفرنسية ، ومن الأدلة على ذلك اتخاذهم شعار الثورة الفرنسية الحرية والأخاء والمساواة وكذلك دعوة مؤسسه إلى الاحتفال بيوم ١٤ يوليو سنة ١٩٠٨ .

حزب العمال

فى يوم ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ طالع قراء صحيفتى اللواء والأهرام إعلاناً عن دعوة عامة يوجهها ما سمى بـ « حزب المقاصد المشتركة للعمال » إلى أرباب المهن والصنائع والعمال للاستماع إلى خطبة يلقيها محمد أحمد الحسن أحد مؤسسى جريدة « الوضاح » وحزب المقاصد المشتركة وذلك فى حديقة الأزبكية موضوعها « وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأى والصوت فى الأعمال النافعة وإقامة جريدة يومية (الوضاح) لسان حال للحزب المذكور »[2] .

ولم تأت الأنباء بعد ذلك بجديد عن هذا الحزب ، إلا بعد ثمانية شهور ، وبالتحديد يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ وذلك بمناسبة صدور قانون المطبوعات فقد جاء فى الأهرام هذا القانون : « وبالنيابة عن حوالى خمسين ألفاً من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطالب بالغاءه فوراً ، وأن

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) رءووف عباس : الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٤ — ١٩٥٢) ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٠ .

مجلس إدارة الحزب سيعقد اجتماعاً عاماً بكافة العمال ثم يشكل مظاهرة كبرى سلمية تكون احتجاجاً فعلياً إذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب ، وأن العمال ربما طافو جميعاً على بيوت النظار وقصر الأمارة العامر[1] »

فهل تمت هذه المظاهرة بالفعل أم لا ، الراجح أنها لم تتم ، حيث أن الصحف لم تشر إلى شيء من هذا بعد ذلك ، وإن كنا لا نستطيع أن ننفيه تماماً ٠

وتأتي المناسبة الثالثة التي أشير فيها إلى الحزب يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٠٩ ، فقد نشرت الأهرام بياناً وقعه « محمود أبو عثمان » بعنوان « حزب العمال » يقول فيه : « كلنا يعلم مركز العمال في أوربا فالعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضي والمحامي . ولما كان الإنسان من فطرته الطبيعية ميال إلى الارتقاء ، قام جماعة من خيار العمال المصريين الذين يقدرون الأشياء وأسسوا حزباً باسمهم ليربط كلمتهم وعملوا بقول القائل :

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم   ان التشبه بالرجال فلاح

وجاء في البيان أن الحزب عقد جلسة بدار المدرسة التحضيرية حضرها فريق من العمال والوجهاء ألقى فيها السيد أفندي محمد ـــ مدير المدارس التحضيرية خطبة حض فيها على الاتحاد والتعاون وبسط للمجتمعين أهداف الحزب ومبادئه العامة ، وكذلك ألقيت خطب أخرى ، وانتهت الجلسة بانتخاب محمد أحمد الحسن رئيساً للحزب والسيد أفندي محمد مديراً له[2] .

ولم تمض عدة أيام حتى بدأ الخلاف يدب بين قادة الحزب وخاصة بين السيد أفندي محمد والسيد محمد أحمد الحسن بسبب دس قيل أن الذي قام به شخص يدعى « الشيخ الشربتلي » . ولم يعش هذا الحزب طويلا مثل غيره ٠ والملاحظة الهامة التي يمكن الإشارة إليها أن تنظيم الحزب كان من قبل شخصيات غير عمالية ، فالرئيس صاحب جريدة ، والمدير صاحب مدارس !

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ١٩٨ ٠
(٢) المرجع السابق، ص ١٩٩ ٠

الحزب المصرى

وقام بتأسيس هذا الحزب « أخنوخ فانوس » (١٨٥٦ — ١٩١٨) ١١ / ٩ / ١٩٠٨) وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطياً ولا مسلماً ، بل بروتستانياً ، وكانت ثقافته أمريكية ، إذ درس فى كلية أسيوط الأمريكية ، ثم فى الجامعة الأمريكية فى بيروت[١] . وقد قامت فلسفة هـذا الحزب الذى كان قليل الشأن ، على محاولة الحصول لمصر على الاستقلال عن طريق الصداقة المصرية الإنجليزية وكسب ثقة إنجلترا[٢] .

وقد حاول الدكتور يونان لبيب رزق أن يفسر لجوء الأقباط إلى تأليف هذا الحزب ، فأرجع هذا إلى عدة أمور[٣] :

١ ـ ازدياد تطرف الحزب الوطنى واتجاهه الإسلامى خاصة بعد أن تولى الشيخ عبد العزيز جاويش رئاسة تحرير اللواء .

٢ — بدأ التقارب بين حزب الأمة والحزب الوطنى مادعا جريدة الأقباط أن تعلق على خطبة أحمد لطفى السيد بالأسكندرية فى ٢٢ / ٨ / ١٩٠٨ بأنه هو وفريد بك « يتنازعان الملك على دولة الغوغاء فى مصر » ،

٣ — مع تزايد الدعوة للدستور ، تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير طبيعة مركزهم إزاء الأغلبية . . . الخ .

وبتأمل هـذه الأمور ، نجد أنها لا تفسر تفسيراً حقيقياً قيام الحزب ،

---

(١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦٠ — ٦١ .

(٢) Cunningham, To-day In Egypt. pp. 261 — 264.

(٣) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٤١ — ٤٢ .

فاتجاه الحزب الوطنى الإسلامى كان معروفاً منذ إنشائه ، وقد قامت هيئات وأحزاب بعد ذلك تتطرف أ كثر من الحزب الوطنى وتتجه اتجاهاً دينياً أ كثر ومع ذلك لم يقم الأقباط بتأليف حزب ، إنما كان تأليفه استجابة لموجة التعصب العمياء التى أذكاها الاحتلال منذ بداية تولى جورست السلطة والتى انفجرت فى سنة ١٩١١ بفعل نفر من قليلى التبصر سواء من المسلمين أم من الأقباط .

وقد نشرت جريدة المقطم برنامج الحزب الذى أشير فيه أن أغراضه هى[1] :

(ا) اعتبار مصر والسودان التابع لها ، قسماً طبيعياً واحداً لا ينفصل بعضه عن بعض لسكون السودان بسبب مجرى النيل فيه إلى مصر أصبح جزءاً متمماً لحياة مصر .

(ب) استقلال مصر .

(ﺣ) إلغاء الامتيازات الأجنبية الدولية .

(د) سعادة وفلاح سكان مصر .

(ﻫ) اعتبار كلمة مصرى مطلقة على الأصيل والمتجنس بالجنسية المصرية ووجوب تسهيل شروط التجنس .

أما الوسائط والإجراءات اللازمة للوصول إلى هذه الأغراض ، فقد حددها الحزب فيما يلى :

١ — الاجتهاد فى إيجاد صداقة وإخلاص حقيقى بين مصر وإنجلترا حتى نكسب ثقة إنجلترا .

(١) الطليعة، فى فبراير ١٩٦٥، ص ١٥٥ — ١٥٦ .

٢ — أن نحافظ على علاقات المسالمة والمحاسنة مع الأجانب القاطنين مصر وتأمين مصالحهم وحقوقهم بتشريع صريح ثابت .

٣ — فصل الدين عن السياسة فصلا تاماً ، والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر . وفى الحقوق الوطنية بين المصريين والوطنيين بلا تمييز مطلقاً بسبب الجنس أو الدين .

٤ — ربط ضرائب عامة عن الإيراد على جميع ساكنى مصر ، أجانب ووطنيين من ذوى الأموال والأشغال فيها .

٥ ـ عقد معاهدة بين إنجلترا ومصر ومقتضاها من الجهة الواحدة ضمانة حرية تجارة انجلترا فى مصر وتسهيل طرق الهند لها فى وقت السلم والحرب فى دائرة حدود مصر . ومن الجهة الأخرى ، تعهد إنجلترا بالمحافظة على استقلال مصر ، ومن الغارات الأجنبية عنها بالمساعدة .

٦ — تشكيل أودتين نيابيتين فى مصر بالاختصاصات الآتية : « أى إقامة الدستور » الأودة الأولى الأودة التشريعية وهى تتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب الذين أقاموا فى مصر مدة لاتقل عن خمس سنين والنصف الآخر من الوطنيين ينتخب الرئيس منهم ويكون صاحب صوتين فى حالة المساواة عند التصويت إذا تساوت الأصوات فى شأن انتخاب بين اثنين يرجح بينهما بالقرعة .

الأودة الثانية : تدعى مجلس النواب ، وهى تتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر .

٧ — جعل التعليم الابتدائى الضرورى إجبارياً للأولاد والبنات .

٨ — توحيد القضاء المصرى .

ومع كل ما قيل عن الحزب خلال الشهور التالية ، لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود ؛ فلا سمعنا عن مقر له أو عن اسم عضو من أعضائه إذا استثنينا الرئيس ، أو أى نشاط سياسى مارسه .

حزب النبلاء (الأعيان)

وعلى الرغم من عدم وجود تأثير يذكر لمثل هذا الحزب ، إلا أن ظهوره فى أواخر سنة ١٩٠٨ كان يدل على رغبة الارستقراطية التركية فى التعبير عن نفسها فى وقت شعرت فيه أن نفوذها السياسى ومركزها الاجتماعى يلفظان أنفاسهما الأخيرة ، وقد كانت أصابع الخديو عباس وراء ظهوره ، ففى نفس الفترة كان حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية لا يحظى بالرضا الكامل من الخديو . أما رئيس هذا الحزب ، فهو حسن حامى زاده ابن على حلمى باشا العضو الوطنى لمصلحة الدوين الذى كان من رجال الحكومة التركية[١] .

وجاء فى مبادىء الحزب أنه يعمل لمصلحة مصر فى ظل الأمبراطورية ، ولا يرى غضاضة فى التعاون مع سلطات الاحتلال زعماً بأن هذا التعاون يؤدى حتماً إلى مصلحة مصر[٢] . وقد وقف صاحب الحزب موقفاً مضاداً لموقف كل من محمد فريد وأحمد حلمى من الأتراك والشراكسة والأسرة الخديوية ، فقد كتب الأول سلسلة مقالات بعنوان « ماذا يقولون » فى جريدة اللواء استهدف فيها الهجوم على الخديو ، وكتب الثانى فى جريدته « القطر المصرى » يشن حملة شعواء على الأسرة الخديوية[٣] .

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٣٧١ .

(٢) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، ص ٦٠ .

(٣) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٣٧١ .

الحزب الاشتراكى المبارك

وقام الدكتور حسن جمال الدين بك بتأليف حزب أطلق عليه اسم « الحزب الاشتراكى المبارك » سنة ١٩٠٩ . وقد يتصور البعض من اسم الحزب أنه قد تبنى المبادىء والأفكار الاشتراكية الأساسية ، وهـذا غير صحيح ، فقد غلبت عليه الجوانب الإنسانية البحتة ولم يتعمق مشكلات الريف المصرى الذى تصدى لخدمته بتأليف هذا الحزب من حيث الأسباب ووسائل العلاج ، وخير ما يدلنا على ذلك قراءة مبادئه فيما يلى(١) :

١ ـ تحسين حالة الفلاح الفقير وتحديد ساعات عمله فى الحقل .

٢ ـ أن يحصل الفلاح على نصيب معين من العائد السنوى للأرض التى يعمل بها وفق جهده .

٣ ـ منح معاش للعجزة والمرضى والفلاحين .

٤ ـ منع كبار الملاك الزراعيين من تشغيل زوجات الفلاحين أو بناتهم .

٥ ـ منع الفلاح من فرض عمل على زوجته فوق طاقتها .

٦ ـ منع الفلاح من أن يعمل فوق ساعات عمله .

٧ ـ معاملة الفلاح معاملة طيبة ، فإذا أسيئت معاملته من جانب الملاك الزراعيين الكبار ، فيكون له الحق فى تقديم قضيته أمام القضاء .

٨ ـ على الحكومة فحص حالات « الشرك » بين الفلاح والمالك الكبير .

٩ — على السلطات أن تحسم أى خلاف ينشأ بين الفلاح والملاك الكبار .

---

(١) محمد أنيس : الحزب الجمهورى المصرى ، مجلة الكاتب ، ص ١٣ — ١٤ .

١٠ — على العمد أن يكونوا فى خدمة الفلاحين فى القرية ولا يتحكمون فيهم .

١١ — الحكومة مطالبة بتقييد نفوذ العمدة وأن تشرع قانوناً جديداً فى هذا الصدد ،

١٢ — الفلاح لا يجب أن يفرض عليه أن يعمل فوق طاقته أو أن يقوم بعمل زوجته .

١٣ — مهمة زوجة الفلاح خدمة زوجها وأطفالها وإدارة كوخها .

ولم تشر جهود الدكتور جمال الدين لما كان عليه الفلاحون من أوضاع مزرية ، كالجهل والضعف فى مواجهة كبار الملاك . الخ .

الحزب الدستورى

ونشرت « الجريدة » فى ٨ / ٢ / ١٩١٠ بيانا لادريس راغب عن قيامه بتأليف حزب اسماه « الحزب الدستورى » . والقارىء لبرنامج الحزب يشعر بمدى رجعية واستعمارية هذا الحزب ، فهو يعلن ولاءه لسلطة الخديو ولسلطة الدولة العلية ولسلطة الاحتلال زعما بأن هذه السياسة إنما تنبع من مبدأ شريف وهو عدم الإتيان بأى عمل يضر بمصالح الغير ، ولم يقف ليسأل نفسه عن الضرر الذى يعود على مصر من جراء تثبيت كل هذه السلطات ، لأنه يزعم أنها لا تهدف من أعمالها إلا لخير البلاد . كذلك فهو يزعم أن مصر يلزمها عشرون عاما حتى يمكن أن تتمتع بحقوقها الدستورية كاملة ، ومن ثم فيجب أن توضع القيود المختلفة حتى لا تسىء استخدام المبادىء الدستورية !! وهو لا يساوى بين الأفراد فى الانتخاب ، إذ يطالب باعطاء المتعلم خمسة أصوات ، والأمى صوت واحد زاعما أن ذلك يشجع على نشر التعليم ، فهل كانت

مسألة الانتخابات من المسائل الأساسية بالنسبة لعمال وفلاحي مصر الذين تنتشر بينهم الأمية حتى تكون الرغبة في الاشتراك فيها وافعالهم لمحو الأمية ! وهنا أيضا يحسن أن نضع أمام القارىء أهم مبادىء الحزب (١) :

— تجنب الغلو والتطرف حتى يمكن الوصول إلى الغاية المقصودة .

— احترام « حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأجمعها » . وفي نفس الوقت « لا نثبط عزائم من أظهروا لمصر من الانكليز عناية بمصالحها وحسن نية وصدق وداد »

— احترام حقوق الدولة العلية العثمانية « صاحبة السيادة على مصر » والاعتراف بالمعاهدات التي تربطنا بالأمم الأخرى .

— يفاخر الحزب بأن آراءه الدستورية « قد وافقت آراء سمو الخديو » وكذلك اتفقت أفكارنا في هذا المطلب مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .. » .

— تجنب الانتقال من « حالة الحكومة المطلقة إلى حالة الحكومة المقيدة دون مرور في أطوار الاستعداد لهذا الانتقال من هيئة إلى هيئة لأن الطفرة « محال » .

— أما القيود التي يرى ضرورة فرضها « لنيل الاستقلال التام » فتتلخص في أنه « لا يمنح المجلس النيابي المطلوب حق اقتراح قوانين غير القوانين الحالية المتعلقة بتعيين الموظفين العموميين وترقيتهم ونقلهم واختصاصاتهم إلا بعد مرور عشرين سنة .. » !!

— تأليف البرلمان من مجلسين : مجلس نواب ومجلس أعيان « وقد استصوبنا منح (٢٥) أصوات لكل من يقرأ ويكتب والقصد من ذلك

(١) الجريدة في ١٩١٠/٢/٨ ، العدد ٨٨٥ .

الترغيب والتحريض على التعليم وأعطاء الطبقة الراقية النفوذ الذى يحق لها فى البلاد ... » .

الوفد المصرى

بدأ التفكير فيه

تعددت الآراء التى تحاول الكشف عن المصدر الأصلى الذى منه نبتت فكرة تأليف الوفد . على أنها رغم تعددها ، تكاد تتفق على أن المقصود لم يكن تأليف حزب سياسى ، بل كان الاتفاق مع مجموعة تأخذ على عاتقها المطالبة باستقلال البلاد خاصة بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا فإن الحديث عن بداية الوفد المصرى ، إنما هو حديث عن الحركة الوطنية نفسها مما قد يضطرنا إلى ارجاء الحديث عن بعض الأمور والأحداث إلى الفصل التالى ، أو العكس ، بمعنى السبق باثبات البعض الآخر مما يتصل بالحركة الوطنية أثناء الحديث عن الوفد .

أما حقيقة الأمر بصدد تأليف الوفد ، فسوف تحاول الكشف عنها بعد استعراض سريع لبعض الروايات بهذا الصدد .أما هذه الروايات ، فهى رواية سعد زغلول ورواية الأمير عمر طوسون وأخيرا رواية عبد العزيز فهمى .

فقد كتب سعد فى مذكراته يقول إنه « كان فى نية السلطان حسين أن يسافر بعد أنتهاء الحرب لتنظيم الحماية ، وأخذ عدلى ورشدى فى أيامه الأخيرة يضعان مشروعات لنظام مصر لم تخرج عن الحكم الذاتى وتوسيع اختصاص الجمعية التشريعية فى بعض الشئون على نحو ما تضمنته المذكرة الأولى التى قدمها رشدى باشا للوكالة البريطانية .. ثم أعادا الكرة على هذا الوضوع فى أوائل حكم عظمة السلطان الحالى (فؤاد) وكانا يرغبان كثيرا فى السفر إلى

لوندرة لأجل تنظيم الحماية [1] » .

وفى مكان آخر من مذكراته يؤكد سعد أن محمد باشا محمود قد تحادث معه فى يوم ٢٠ / ١٢ سنة ١٩١٧ فى أمر تعيين جماعة من أصحاب الرأى للتفكير فى حالة مصر بعد انتهاء الحرب ، وقد كرر حديثه هذا لسعد أثناء زيارة سعد وجماعة من أعضاء حزب الأمة القدامى له فى منزله فى ١٩ /١/١٩١٨ [2] .

كذلك كتب سعد زغلول فى الصفحة من ١٨٤٠ - ١٨٤٢ من مذكراته يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ يقول : « وصلنا من عزبة مسجد وصيف يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى مصر ، وذهبت إلى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر . وفى المساء حضرت وليمة رشدى باشا وجلست جانب مستر ... وفندت له نظام مجالس المديريات ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية، ثم قابلنى البرنس عمر وقال : إنى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقلت فكرة جميلة جالت فى بعض الرءوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها ، فقال : تأمل فيها ، وأنظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه ... » [3] .

ويستدل الدكتور عبد العظيم رمضان من هذه الفقرة السابقة أن فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداع الأمير عمر طوسون [4] ، ولا نستطيع نحن أن نجـــارى هذا الرأى ، ففى الفقرتين السابقتين على الفقرة السابقة يمكن

---

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، ص ١٢٥ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ص ٣١٤ .
(٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص ٨٤ .

الاستدلال على أن الفكرة قد نبتت فى عدة أذهان فى وقت واحد أو أوقات متقاربة ، مثل السلطان حسين وعدلى ورشدى ومحمد محمود ، وعدد من أعضاء حزب الأمة ، وذلك حتى قبل تفكير عمر طوسون بدليل ما رد به سعد على الأمير من أن الفكرة « قد جالت فى بعض الرءوس من قبل ».

أما الأمير عمر طوسون فقد ذكر فى مذكراته « إن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح الذى أزمع عقدة فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ماصرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها . وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سوى ، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه ، ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان ستفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ... [1] » .

أما عبد العزيز فهمى ، فيذكر أنه فى « ذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ كنت مع صديقى أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ومحمد محمود ، خارجين من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة .. فلما مررنا بها واتجهنا إلى الجهة القبلية

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥ .

نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف ، وقال :

ـــ إلى أين تذهبون ؟ إننى أريد أن نتحدث فى مصير مصر .. لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ... »[1] .

تأليفه

واستقر الرأى بالفعل على أن يتوجه وفد مكون من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة السير رجنالد وينجت ليحادثوه فى أمر مصر . وتمت المقابلة بالفعل فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطالب الوفد الاستقلال التام لمصر ، ثم قال سعد : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها .. فنطالب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا فى الحصول على هذه المطالب »[2] .

وبعد أن تمت هذه المقابلة بساعات ، تمت مقابلة أخرى بين رشدى وونجت طلب فيها رشدى السفر إلى لندن مع عدلى للتباحث فى المسألة المصرية ، على أساس أن يكونا وفدا رسميا غير الوفد الشعبى الذى سيكون برياسة سعد . وكان من

---

(١) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، ص ٧٢ .
(٢) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٦ .

الطبيعى أن يأتى ذكر مقابلة الزعماء الثلاثة مع وينجت الذى أبدى دهشته من أن يسمح هؤلاء الثلاثة لأنفسهم بالتحدث عن الشعب بأسره .

وعندما نقل هذا الرأى إلى سعد ، خابر زملاءه فيه ، فاستقر رأيهم على أن يؤلفوا هيئة تسمى « الوفد المصرى » وقد اختير هذا الاسم للدلالة على أن هذه الهيئة لا تعدو أن تكون « وفدا » مصريا يبغى المطالبة باستقلال مصر. كذلك اتفقوا على أن يجمعوا توكيلات على النحو الآتى: سعد زغلول رئيسا، على شعراوى ، عبدالعزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبة (أعضاء) [1] .

وقد نصت صيغة التوكيل على ما يأتى : « نحن الموقعين على هذا ؛ قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب [2] »

وقد ندد الحزب الوطنى بصيغة هذا التوكيل وما فيه من لين واضح ، ذلك أنه لا ينص صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به « تام » ، كما أنه يتضمن عبارة تفيد الثقة ونحوها فى بعدالة بريطانيا وميلها للحرية [3] ، وقد استجاب الوفد لرأى الحزب الوطنى فغيرت الصيغة التى جاء فيها : « نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات ... فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ٩٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١، ص ١٠٢ ،

(٣) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد، ص ٤٤ .

حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما [١] » .

وكان من الواضح أن الوفد بهذه الصورة قد استبعد الأمير عمر طوسون، ومن هنا فقد أتى شريعى باشا لمقابلة سعد وطلب منه ضم بعض العناصر المتصلة بالأمير وأن تكون رئاسة الوفد للأمير نفسه ، فكان من رأى سعد أن هذا الاتجاه لا ينبغى التفكير فيه لأنه يوحى بأن السلطان يقف وراء هذه الحركة ماقد يسبب له حرجا كبيرا . ومع ذلك فقد استمرت مساعى الأمير فى تأليف وفد آخر برئاسته .

وخوفا من أن يؤدى هذا الانقسام إلى إضعاف الحركة الوطنية جرت مناقشات ومباحثات حتى لا يكون هناك فى الساحة إلا وفد واحد ، وتم هذا بالفعل ، بعد أن أدخل سعد زغلول عضوين من الحزب الوطنى وهما : مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى ، ثم ضم الوفد إليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طوائف الشعب أو بعضها وهم على التعاقب : حمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر ، وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ، وواصف غالى بك ، ثم حسين واصف باشا وعبد الخالق مدكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية [٢] .

والذى يراجع أسماء رؤوس الحزب وزعمائه ، يجد معظمهم من أساطين حزب الأمة ويكفى أن تعرف أن محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة قد أصبح رئيسا للجنة الوفد المركزية ، وأصبح ابنه محمد محمود باشا وكاتب الحزب الأول أحمد لطفى السيد عضوين مؤسسين فيه ، وأن أثنين من الأعضاء الثلاثة الذين قابلوا وينجت ، كانا من حزب الأمة ، أما العضو الثالث — وهو سعد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩، ج ١، ص ١٠٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٦، وانظر كذلك :

عبد الرحمن الرافعى: مذكراتى، دار الهلال، ١٩٥٠، ص ٣٠ .

زغلول — فقد كان معروفا هو وأخوه فتحى زغلول بميلهمـــا الشديد لهذا الحزب ومماضدتهماله ، ولـكن منصبيهما الرسمى هو الذى منعهما من أن يكونا عضوين عاملين بصفة رسمية ظاهرة[(1)] .

وقد أكد العقاد هذا المعنى بقوله : « أن العدد الأكبر من أعضائه لم يـكونوا من رجال العراك المفطورين على القيادة القومية فى الأزمات ، الذين يفطنون بالإلهام لبواعث حركات الأمم ويوحون إليها من روح الإعجاب والثقة ما يذكى الحمية ويستجيش العزيمة[(2)] . ويدلل العقاد على ذلك أيضا بما قام به عبد العزيز فهمى من زجر للطلاب حين أفضوا إليه بما يضطرم فى نفوسهم من سخط وما يهمون به من احتجاج داعيا إياهم أن يتركوه هو وزملاءه يعملون فى هدوء ، كأنما المسألة مسألة مذكرة قانونية تـكتب وتبوب وتوضع فيها النصوص والبنود وراء الأبواب المغلقة فى معزل عن الأصوات والأصداء .

وقد انعكس هذا التـكوين على مطالب الوفـــد وأساليبه فى أوائل عهده فهو :

ـ يحاول التخلص من تبعة المعارضة الأكثر حدة للاستعمار والتى سار عليها الحزب الوطنى .

ـــ يسلم بحق بريطانيا فى مصر ويوافق على إنشاء قاعـــدة لها فى قناة السويس .

ولعل هذا التواضع يرجع لبعد الجماهير فى ذلك الوقت عن المعركة مما جعل مطالب الحركة الوطنية لا تخرج عن مطالب كبار المـــلاك ، حتى إذا اشتركت الجماهير فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ معلنة بداية الثورة ، بدأت هذه

(١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية، ص ١٢٩ :

(٢) عباس العقاد : سعد زغلول، ص ٢٥٢ .

المطالب تتغير وتقترب نحو أهداف الشعب الحقيقية .

انسلاخات فى قيادة الوفد

وإذا كان الحزب قد تكون كما نرى من عناصر تتمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة فى المدن والريف من التجار وأصحاب المصانع الوطنية فى الريف وأبناء هؤلاء ، فقد كانت قيادة الوفد تضم بجانب هؤلاء أيضا أول الأمر عناصر تمثل الاقطاعيين ، وكان لهؤلاء الأغلبيـــة فى قيادة الوفد ، وكان لسعد ممثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية .

ومن هنا فقد كان الانقسام واضحا فى قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه بين ممثلى طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية ، وبين ممثلى الرأسمالية الوطنية الذين يريدون الاستقلال التام . وقد اشتد هذا الإنقسام أثر اشتعال الثورة ، ذلك أن كبار المـــــلاك فزعوا من الثورة الشعبية ، وخشوا على أملاكهم فانطلقوا يسعون إلى تهدئة ثورة الشعب ولما يمضى على انطلاقها سوى أيام معدودة ، وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب فى ثورته . لقد كانوا يرجون أن تأتى المسألة هينة رفيقة فتكون ثمة مفاوضات وثمة اتفاقات ، فتوفر لهم بعض السلطان السياسى ولو فى ظل الاحتلال . ولكن ثورة ١٩١٩ أخذت تهدد لا الاحتلال فحسب ، وإنما تهدد النفوذ الاجتماعى لكبار الملاك أيضا ، ومن ثم أصبح شعارهم : الاتفاق مع الاحتلال بأى ثمن(١) .

وقد أحس الانجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى ، فبعد أيام من

---

(١) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٦ .

نشوب الثورة ، وقف « كيرزون » وزير خارجية أنجلترا يقول فى مجلس العموم « أن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية فى مجىء رشدى وعدلى إلى إنجلترا ، فإننا نرى دائما أن من أهم الأمور أن نتفق معهما على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام ، أما الحال مع سعد زغلول ، فيختلف كل الاختلاف لأنه هو وأنصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ..هم غير مسئولين، غرضهم إخراج الانجليز من مصر .. فلا سبيل للمناقشة معهم »[1] .

وكان من الضرورى والثورة آخذة فى السير قدماً نحو تحقيق أهدافها، والوفد يزداد ثورية ، أن تنفجر التناقضات القائمة فى قيادته ، وقد بدأ هذا الانفجار بعد أسابيع من قيام الثورة ، ففى الأسبوع الثالث من شهر يونيه ، وضع تقرير بالحوادث وطلب من أعضاء الوفد المقيمين فى باريس توقيعه ، فأحتج ستة أعضاء بينهم اسماعيل صدقى ومحمود أبو النور ، وكان صدقى يرى أن يكتفى فى النشر بطبع البيانات وإرسالها إلى أعضاء مجلس العموم واللوردات بانجلترا، وثارت المناقشات فى جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩١٩ واشتد الأخذ والرد إلى حد أن وجه أحمد لطفى السيد إلى صدقى كلمات جارحة شخصية[2] وسافر صدقى بعد ذلك إلى فيشى وكذلك سافر أبو النصر وغيرهما ، وأثناء غيابهما ،قرر الوفد فصلهما . ثم فصل كذلك حسين واصف .

وعندما انقطعت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى برياسة سعد زغلول ولجنة ملنر ، غادر الوفد لندن راجعا إلى باريس . وهناك اختلف الأعضاء على نقطة كانت بادىء الأمر محل اتفاق الجميع وهى أن « الوفد مع تمسكه بفكرة عدم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد، ص ١٢٢ — ١٢٣ .

استئناف المفاوضة إلا بعد قبول تحفظات الأمة لا يمنع من دخول سواه فيها إذا كان ممن يوثق فيهم ، وعلى الوفد أن يؤيده »[1] .

وكتب سعد إلى صديقه « طاهر اللوزى » عن هذا الخلاف قائلا : « . . يسوؤنى أن أخبرك بأن الخلاف اشتد فى الوفد اشتدادا تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيعت من حق وضحيت من شعور . ونقطة الخلاف الأخيرة تنحصر فى أن المخالفين يريدون تأييد عدلى فى خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب عليها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعياهم الجهد فى حملى على إعلان الثقة بعدلى ، وذلك لكى يقوموا هم بهذا التأييد علنا إن مكنتهم أحوال الأمة منه أو سرا إذا لم تساعد هذه الأحوال. أما أنا فثابت فى موقفى ، مصر على البقاء فيه ولو تخلى عنى جميع قومى ، لأنه خير لى أن يتخلوا عنى من أن أخونهم بالجرى على خطة أراها مضرة كل الضرر بهم . . »[2] .

وفى خطاب آخر يشرح بواعث هذا الاختلاف بصراحة أكثر فيقول « . . يرجع إلى الاختلاف فى الغاية والشعور ، فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل، وقليل ما أعطينا كثير فى نظرهم . وقريب ما نرجو بعيد فى اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى مصر استقلالا ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ونرى فيه حماية ولا يبوىء من المراكز إلا أتعسها ، ولا يفيد إلا ضياع الاستقلال ، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ »[3] .

وما كتبه سعد هذا ، إنما يعلن إنسلاخ حزب الأمة من الوفد ليبدأ مرحلة

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر، ج ٢، ص ٧٨٦

(٢) عباس العقاد : سعد زغلول، ص ٣٤٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٤١ .

جديدة من تاريخه كقيادة تحاول أن ترتفع إلى مستوى الوعى القومى الثورى المتفجر بين جنبات الشعب . وبعد تفجر الخلاف ، قرر محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى وحمد الباسل، العودة إلى مصر . نعم أن هؤلاء الأعضاء وصلوا إلى مصر ولم يتظاهروا بهذا الخلاف بل اجتمعوا بأعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة وأصدروا بلاغاً بأنهم إنما عادوا لخدمة القضية المصرية ، غير أن الناس لم يطمئنوا لذلك وبخاصة لأن رئيس الوفد والى دعوته للأمة وهو بأوربا للتمسك بعرى الاتحاد والوفاق[1] فى الصفوف .

وبعد عودة سعد إلى مصر ونشوب خلاف آخر بينه وبين عدلى حول رئاسة وفد المفاوضات وحملته على عدلى ، قدم لأعضاء الوفد بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة وطلب منهم الموافقة عليه، فاجتمع فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ عشرة أعضاءهم: الرئيس وسينوت حنا ومحمد على علوبة ومصطفى النحاس واطفى السيد وجورج خياط وحمد الباسل وعبد الخالق مدكور وواصف غالى ومحمد محمود. وطرحت مسألة بيان بعدم الثقة على العشرة الحاضرين ، فصوت ضده غالبية الأعضاء (ستة) هم : محمد محمود وحمد الباسل وخياط ومدكور ومحمد على علوبة ولطفى السيد ، وأدى الخلاف إلى انفصالهم ثم انضم إليهم على شعراوى وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وجورج خياط .

علاقة الوفد بالاحزاب الاخرى

مر بنا كيف ضم الوفد بين أعضائه نفرا ممن كانوا فى الحزب الوطنى فى الفترة التى ظهر فيها كهيئة وطنية تناضل من أجل الاستقلال . ولكن حركة الوفد على كل حال شقت الحزب الوطنى إلى جماعتين : جماعة الرافعى وكانت

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر، ج ٢ ، ص ٧٨٦ .

تؤيد الوفد فى قوة، وجماعة مصطفى الشوربجى وكانت ترتاب فى قيادة الوفد وتتهمها بالاعتدال وتخشى من ترك القضية الوطنية بالكامل فى يدها . وهذه الجماعة الأخيرة كانت مصدر خطر كبير على الوحدة الوطنية لأنها بموقفها من الوفد استدرجت مع الأسف للتحالف مع عمر طوسون وحركة الأمراء ومحمد سعيد[1] .

وكان الحزب الوطنى قد ألف وفدا للسفر إلى أوربا فى مستهل ثورة ١٩١٩ إلى جانب « الوفد المصرى » ، ثم تراجع عن هذه الخطوة اكتفاء بسفر الوفد المصرى تحت ضغط الحريصين على الوحدة الوطنية ، وفى ذلك ذكر اللنبى فى تقرير له عن الحوادث الواقعة بين ١٢/٤ و ٢٠/٤/١٩١٩ « اجتمعت نقابة المحامين وبحثت موضوع الوفد المقترح تشكيله من الحزب الوطنى ، واجمع الحاضرون منهم على أن أى مظهر من مظاهر الانقسام ستكون له آثار خطيرة، وأن الواجب كان يحتم على الحزب الوطنى (الذى أظهروا له الكثير من العداء) ،أن يدفن خلافاته بشأن الامتيازات وينضم إلى سعد باشا زغلول[2] » ثم كتب أيضاً عن يوم ١٤/٤ « وردت أنباء عن وقوع منازعات خطيرة بين أنصار زغلول باشا والحزب الوطنى (فى الاسكندرية) . ومعروف أن أنصار الحزب الوطنى أقوياء فى الاسكندرية[3] » .

ويذكر عبد العزيز جاويش فى مذكراته أنه فى الوقت الذى نفى فيه زعماء الوفد إلى مالطة ، كان يرأس اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى برن لأن فريد كان مريضا « فقلنا يجب أن نضع أيدينا فى أيدى من فوضتهم الأمة وأن

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، ص ٥٣ .
(٢) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، ص ٣١٥.
(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

نفى فيهم ، فوافقوا على ذلك بالإجماع ، وأرسلنا تلغرافا لسعد باشا أمضيته أنا وقلت له ما معناه نحن نهنئك بثقة الأمة المصرية ونرجو أن يكتب له التوفيق[١] »

وكذلك ينقل الرافعى عن مذكرات فريد[٢] : « وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩، وصل الوفد إلى باريس ، وهو مؤلف عشرين عضوا تحت رئاسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله ، أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

« نحيي فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ،ولم يتلق أحد منهما رداً على برقيتهما .

وإذا كان عبد الرحمن فهمى قد تصدى لمحاولات الحزب الوطنى فى محاربة الوفد ، إلا أنه كان يدرك فى سريرة نفسه أن من المصلحة الوطنية أن يستكمل الوفد تمثيله للأمة بدخول الحزب الوطنى رسمياً فى الوفد ، فكتب إلى سعد فى ١٩١٩/١٠/١٨ يقول: «أننى وكثير من إخوانى نستحسن أن يضم الوفد محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى إلى أعضائه ليتم بذلك عقد تضامن الأمة وتكاتفها وتقطع بذلك من لا يزال بقلبه مرض بقلبه مرض الحزبية فأرجو أن يصادف اقتراحنا هذا قبولا لديكم[٣] » ، إلا أن سعدا لم يعجبه الاقتراح ، فرد قائلا : « ... فأما ضم حضرة محمد بك فريد إلى الوفد ، فقد رأى الوفد عدم التعرض له لما فيه من الخطر الكبير على القضية المصرية التى تحتاج على الدوام لعطف الحلفاء الذين اشتهر فريد لديهم عموما ولدى الفرنساويين منهم خصوصا بممالاة أعدائهم والتداخل مع الخديوى وبولو ممن ساءت سمعتهم كثيراً فى وربا . ولا يخفاكم أن الانكليز كانوا يتهمون المصريين بأن حركتهم غير ذاتية لأنها حاصلة بدسائس من الترك

(١) أنور الجندى : عبد العزيز جاويش، ص ١٣٦ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩، ج ٢، ص ٦٤ .
(٣) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٣ .

والألمان ، فضم مثل محمد فريد إلى الوفد من شأنه أن يؤيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال .. قضيتنا[١] » .

ومع أن الوفد كان ميالا إلى الاستجابة للمطالب الشعبية ، إلا أنه كان بحكم تكوينه بعيدا عن تبنى فكرة الإشتراكية. ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة إلى التغلغل فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقى منها برنامجا اجتماعيا يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستحثها به إلى العمل السياسى ، لأن الوفد عند ما قام فى خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر الثورة موجودة فى الشعب المصرى ولم تكن بحاجة لأكثر من عود الثقاب الذى أشعله الوفد لتنفجر فى وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسى قوى فتشد إلى العمل السياسى وتنجذب إليه وتستمر فى تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير فى المسائل الاجتماعية[٢] .

ومن هنا نجد سعد زغلول يرسل إلى اللجنة المركزية للوفد فى ٢٣/٦/١٩١٩ يعلن عدم رضاه ، عن منشورات وزعت فى مصر يتضمن الانتصار للبلشفيك[٣] ومن المعروف أن حزب الوفد عندما تولى السلطة سنة ١٩٢٤ ضرب الحركة الشيوعية فى مصر وهم لم تزل بعد مهدها .

وكان حزب الأحرار الدستوريين مؤلفا من الأعضاء المنفصلين من الوفد ومن المخالفين لسعد ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد . ومن هنا كان من الطبيعى أن يشن الوفد عليـه الحملات المستمرة ، فمن ذلك — على سبيل المثال — ما كتبه محمود سليمان غنام فى جريدة البلاغ فى ١١ / ٩ / ١٩٢٢

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٨

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ٥٦٧ .

(٣) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، ص ٢ .

بعنوان : « الحزب الجديد ، رجالنا المدليون » ، فقد التقط فى هذا المقال عبارة جرت قبل ذلك بشهور على قلم محرر جريدة « الديلى كرونيكل » ذات الصلة المعروفة بالمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية فى ذلك الوقت ، هذه العبارة هى «رجالنا المدليون» فقد علق على ذلك بقوله: «فانظر أيها القارىء إلى أى حد بلغت ثقة الانجليز برجال الحزب الجديد وحزب المدليين المعتدلين أو حزب الأحرار كما يريدون أن يسموه . نعم أنهم بلا شك ، رجالهم ، بل وأعوانهم الذين يمهدون لهم السبل وينفذون خططهم»[1] .

جهود الوفد الوطنية

مما لا شك فيه ـ كما سبق أن أشرنا من قبل ـ أن مولد حزب الوفد فى رحم الحركة الوطنية قد أضفى عليه فى سنواته الأولى طابعا خاصا جعله يختلف إلى حد كبير عن سائر الأحزاب الأخرى بحيث يمكن القول بأن جهود الوفد الأولى وحركة الثورة الوطنية منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى نهاية الفترة كانتا وجهين لعملة واحدة مما يجعلنا نرجىء تفصيل هذا الجزء إلى الفصل التالى ، وكل ما يمكن أن نشير إليه هنا ، هو أن الوفد قد أدار نشاطه عن طريق اللجنة المركزية التى هزت الحياة السياسية فى مصر ، وهو تنظيم يلاحظ عليه أنه موزع على أساس جغرافى ، وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى ، ونعنى به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال .

وكان نشاط اللجنة المركزية ينقسم إلى نشاط علنى ونشاط سرى يشرف عليه عبد الرحمن فهمى ، وكانت خطة هذه التنظيم[2] .

أولا : تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا تعترف بالوفد ولا تلتزم بسياسته

(١) محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ٩١٩ ، ص ٤٧٦ — ٤٧٧ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ؟ ص ١٦٣ — ١٦٥ .

وتعتمد على التعاون مع الاحتلال . ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلهذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات بقصد إبعادهم عن سلوك كهذا .

ثانياً : كان من الضرورى لنجاح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل فى الاستقلال التام قوياً فى صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية إلى جانبه تؤيده وتعززه وتدعو لقضيته . وقد عمل التنظيم السرى على ضم الصحف المصرية فى ذلك الحين إلى جانبه عن طريق شرائها أو ارهابها .

ثالثا : مقاومة الحركة الشيوعية .

رابعاً : مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد مثل الحزب الوطنى وحزب الأمراء بقيادة عمر طوسون .

الحزب المستقل الحر

جاء فى تقرير رفعه اللنبى إلى كيرزون بتاريخ ٢٠/١١/١٩١٩ : « ..وقد ظهر فى البلاد فى الآونة الأخيرة حزب يطلق على نفسه اسم « حزب الأحرار الوطنيين [الحزب المستقل الحر] آراؤه فى السياسة أكثر اعتدالا من آراء المتطرفين . وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيانا سياسيا ، فإنى قد علمت أنه سيعد لدعوة أنصاره للوقوف أمام لجنة ملنر وشرح مطالبهم لها » . وحقيقة هذا الحزب هى أنه تجمع لبعض العناصر الرجعية الإقطاعية التى أرادت الوقوف فى وجه تيار الثورة المتدفق الذى كان يقوده الوفد .

وكان رئيس هذا الحزب هو محمد عرفى باشا، وكان لسان حال الحزب ، جريدة « المنبر » وقد دافع محمد إبراهيم هلال فيلسوف الحزب عن قيامه

(١) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٩٤ .

فقال أنه هو الذى فكر فيه من غير أن يوحى إليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقاً ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الأحزاب ، وأن بدايته كانت فى تفكير البعض فى إنشاء أندية للأعيان بالمديريات ، ولم يكتب لهذه الفكرة النجاح .

وقد تصدى عبد الرحمن فهمى للمحاولات الأولى التى تصور أنها بسيطة وأن أصحابها يتخلون عنها بسرعة ، فكتب إلى سعد يؤكد فى ١٨/١/١٩١٩ أن « الذين كانوا شارعين فى تأليف نادٍ لهم تحت إسم نادى الأعيان اختفوا الآن بعد أن تنازلوا عن مشروعهم »[١]. فلما جاءت لجنة ملنر وخرج أصحاب الحزب عن إجماع الأمة وبدأوا ينشطون لمعاونة اللجنة، أخذ عبد الرحمن فهمى يسلط عليهم جيشه ، ونجحت هذه المقاومة ، فكتب إلى سعد فى ٢٣ / ١٢ / ١٩١٩ يقول : « . . أن رجال الأمة العاملين إتخذت من الطرق والأساليب ما جعل معظم هذا الحزب ينفض من حول مؤسسيه وأضطر الحزب المذكور أخيراً أن يعلن فى جريدته الساقطة (المنبر) الإنضمام فى آرائه إلى برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف . . . »[٢] ثم كتب فى ٧/١/١٩٢٠ معلنا زوال هذا الحزب تماما[٣] .

الحزب الديمقراطى

ألف هذا الحزب عدد من الشباب ممن درسوا سويا فى الجامعات الفرنسية مثل الدكتور محمد حسين هيكل ومحمود عزمى ومصطفى عبد الرازق، وضموا

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٣ ، وأحمد شفيق: حوليات مصر، ج ١، ص ٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٠ .

إليهم بعض المثقفين ممن تأثروا بالحياة والثقافة الفرنسية. وقد بدأ التفكير فيه فى أخريات شتاء ١٩١٨ — ١٩١٩ (١) . ويذكر الدكتور هيكل أن الجانب السياسى من برنامج الحزب، لم يكن عليه خلاف، أما الجانب الإقتصادى فقد اختلف فيه هو وعزيز ميرهم سكرتير الحزب، فقد كان الأول أميل إلى المذهب الفردى أما الثانى فإلى المذهب الإشتراكى. وقد نجح مصطفى عبد الرازق فى التوفيق بينهما ولو إلى حين (٢) .

وقد تلخصت مبادىء الحزب فيما يلى :

أولا — استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا .

ثانيا — تفويض الشعب سلطته إلى هيئة نيابية تنتخب على أكمل وجه طريقة تمثله تمثيلا صحيحاً ويكون من إختصاصها التشريع وفرض الضرائب ومحاسبة الحكومة المسؤولة أمامها على أعمالها .

ثالثاً — توحيد التشريع فى حدود مصر وتعميم تطبيقه على من يسكن البلاد .

رابعاً — المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات العامة .

خامساً — حرية القول والكتابة .

سادساً — جعل التعليم الإبتدائى عاما وإجباريا مجانيا للبنين والبنات .

سابعا — ترقية الطبقة العاملة أدبيا أو ماديا واعانة من لا يستطيع العمل .

(١) محمود عزمى : خبايا سياسية ، كتب للجميع، ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .
(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج١ ، ص ٨٠ .

ثامنا — إعادة ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان .

تاسعاً — الاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

عاشرا — السعى لإيجاد هيئة دولية عليا للفصل فيما يقع بين الشعوب من نزاع ، وإعطاء هذه الهيئة السلطة اللازمة لتنفيذ أحكامها[1] .

وبعد وقت قصير من ظهور الحزب دخلته كما دخلت هيئات مصرية عديدة المنازعات والذاتيات « فأصبح مرسحاً للـــدس وميدانا لتسابق ذوى الأغراض .. » ، ولم يلبث الحزب بعد ذلك أن اضمحل وذهب من أعضائه ذات اليمين من ذهب وقصد ذات الشمال من قصد ونفر من الجانبين من نفر[2] .

الحزب الاشتراكى

شهد المناخ الثقافى فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى بعض الـكتابات التى تناولت الاشتراكية من بعض جوانبها ، مثل كتابات شبلى شميل وسلامة موسى ومصطفى حسنين المنصورى إلا أن ميدان العمل السياسى ، لم يشهد محاولة جدية من أحد من المصريين لتنظيم بعض الجهود حول الفـكر الاشتراكى قبل سنة ١٩٢٠ فيما عدا بعض الارهاصات البسيطة التى أشرنا إليها مثل الحزب الاشتراكى المبارك وفى خمائر الحزب الديمقراطى .

وبعد انتصار الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتى شهدت الاسكندرية مولد حزب إشتراكى على يد « جوزيف روزنتال » الذى قام على أكتاف

---

(١) المقطم فى ١٩١٩/٩/١٠ .

(٢) محمود عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤٥ .

عدد من الأجانب وكانت دائرة نشاطه تنحصر فى مجال العمال الذين كانت نسبة كبيرة منهم من الأجانب. والانطباع الذى تتركه بعض الأنباء المترددة عن هذا الحزب تؤكد انعطافه إلى التطرف فى موقفه من النظرية الاشتراكية الأمر الذى يدعو إلى القول بأنه حمل فى داخله من الفكر الفوضوى أكثر مما كان يحمل من الفكر الماركسى [1].

وكانت هناك فى نفس الوقت جماعة من الشباب المثقف تسمى لتأليف (جمعية إشتراكية) لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه حتى إذا صادف هواهم أنضموا إليه، وإذا لم يرق لهم، أسسوا «جمعية» غايتها الدرس أكثر من السياسة يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم ويكون غرضها نصرة المبادىء الاشتراكية المعتدلة وتبصير العمال بحقوقهم، فاتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة «الحزب الاشتراكى المصرى»، ونشر برنامج الحزب موقعا عليه من سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسنى العرابى. أما رزونتال، فلم يشترك معهم فى التوقيع لأجنبيته [2].

وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١، نشر الحزب برنامجه الذى تناول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية [3] فمن الناحية السياسية طالب بتحرير مصر والسودان من الاستعمار وتأييد حرية الشعوب فى تقرير مصيرها ودعا إلى التآخى بين الأمم ومحاربة الأستعمار أينما وجد وإلغاء المعاهدات السرية ونبذ الحروب والمنازعات العسكرية.

ومن الناحية الاقتصادية، طالب بالعمل على إلغاء أستغلال جماعة لأخرى

---

(١) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية (١٩١٩ — ١٩٢٠)، ص ١٢٦.

(٢) رءوف عباس: تطور الحركة العمالية ص ٢٣٧.

(٣) الطليعة، فبراير ١٩٦٥، ص ١٥٩.

ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية ومحاربة التنافس الرأسمالى .

أما من الناحية الاجتماعية ، فقد نادى باعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما ، والعمل على تحسين حال العمال وتحرير المرأة الشرقية . وقرر الحزب أنه سيعمل على تحقيق مبادئه « بالصراع الحزبى والدعوة السلمية » مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتى :

١ — إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك .

٢ — إعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ — تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ — الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وبتحليل هذا البرنامج ، نلاحظ أنه يخلو من الاتجاهات الماركسية المعروفة نحو الصراع الطبقى والملكية وقيادة البلوريتاريا الحركة المجتمع، فهو أقرب إلى الفابية منه إلى الماركسية ، ومن هنا نجد أن سلامة موسى وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان يعلنون استهجانهم للطرق البلشفية[1] ويؤكدون الاعتدال فى خطتهم ، ويقولون أن البلشفية الروسية أخفقت أخفاقا يكاد يكون تاما (هكذا !) ونشرت فى ربوع البلاد الروسية الخراب والدمار ، وأن عددا

(١) أنظر مقال سلامة موسى فى الأهرام، فى ٢١ / ٨ / ١٩٢١ .

كبيرا من الاشتراكيين قد أعلنوا عدم موافقتهم عليها لأنها لجأت إلى تحقيق غايتها طفرة وغالت فى تطبيقها ، وأن الغرض هو المذاكرة فى أغراض هذا المذهب (الاشتراكية) وتطبيقه على الأحوال المصرية[١] .

وقد أثار ظهور الحزب موجـة من الهجوم العنيف من جانب عدد من الكتاب ، فقد أنكر أحمد حلمى هذه الدعوة زاعما تهديدها لنظامنا الاجتماعى مؤكدا مخالفتها للدين ، ودعا رجال الدين والحكومة إلى محاربتها[٢] . وبأسلوبه الفكه ، كتب فكرى أباظة ساخرا من الحزب ومن أصحابه : « أهلا وسهلا بالحزب الاشتراكى العظيم الشان ـ أهلا وسهلا بحزب الدكاترة والفلاسفة أصحاب العقول الكبيرة « والأمخخة » العظيمة . إلى الوراء أيتها « الأحزاب الأخرى » . . . تستورد مصر من أوربا العلل والأمراض ، كما تستورد أصناف البضائع الجديدة « والمودات » المختلفة والاشتراكية هى « آخر مودة » وصلت فى الأسبوع الاخير فهلموا أيها الزبائن الكرام . أن الحزب الجديد يغنى الفقراء وينشل البؤساء ، وسيشترك الخفراء فى أموال الامراء » . ثم يتهكم على ما يطالب به الحزب من الاستقلال لكل الدول المستعمرة ، بتسميته « سمسار استقلال » أما أغراضه الاقتصادية فهو يقول عنها أن معناها أن الحزب « موفق بين أصحاب الاموال والعمال . . »[٣] !!

وكان واضحا من تكوين الحزب أن الاختلاف الأيديولوجى بين شعبة الحزب فى الإسكندرية ذات الطابع العالى الماركسى ، وبين شعبة القاهرة التى يغلب عليها الإتجاه الفابى لعدد من المثقفين ، لا بد أن ينفجر وقد تم هذا بالفعل

---

(١) أنور الجندى : الفكر العربى المعاصر فى معركة التعريب والتبعية الثقافية ، الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٢) المرجع السابق

(٣) اللواء فى ١٩٢١/٩/٥ .

عندما انقضت جماعة الإسكندرية على قيادة الحزب فى يولية سنة ١٩٢٢ ، فطردت المثقفين القاهريين (سلامة موسى ـ العنانى ـ عنان) ونقلت المركز الرئيسى إلى الإسكندرية متجهة بالحزب أتجاها شيوعيا فاقعا .

وعندما تقرر عقد المؤتمر الرابع للاحزاب الشيوعية فى موسكو ، أرسل الحزب حسنى العرابى مندوبا عنه ليمثله فيه ويتفاوض باسمه فى أنضمام الحزب للدولية الثالثة. فلما عاد إلى مصر ، أبلغ زملاءه ، أن هذا الإنضمام يشترط لكى يتم ، أن يتحقق ما يلى :

١ ـ فصل روزنتال من الحزب .

٢ ـ تغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى .

٣ ـ إعداد برنامج للفلاحين (١)

وقد عقد الحزب أجتماعا هاما تقرر فيه بالفعل تحويل الحزب إلى حزب شيوعى وطرد روزنتال .

والمتتبع لنشاط الحزب فى هذه الفترة يجد أنه لم يكن فى خطته منسجما مع حركة الوفد الذى كان يقود الجماهير المصرية ضد الإحتلال والحماية (٢) . والسبب الرئيسى فى ذلك أن الحزب كان ينهج نهجا يساريا لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ، فقد جعل قضية الصراع الطبقى ترتفع فوق قضية التحرر الوطنى ، فلم يتمكن من الاقتراب من الجماهير المصرية مما سهل للوفد ضربه سنة ١٩٢٤ دون أن يحظى بأسف الجماهير .

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٥٣٣ — ٥٢٤

(٢) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى ، مجلة الهلال ، ج١٠ ، س ٧٢ ، ص ٢١ — ٢٢ .

حزب الاحرار الدستوريين

وتضافرت عوامل متعددة أدت إلى ظهور هذا الحزب ، فقد كان الوفد يتجه ـ حتى ذلك الوقت ـ إلى المزيد من الشعبية ومن الثورية مما جعل من المستحيل لهذه الفئات « المعتدلة » أن تسايره وتتعاون معه ، ثم أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه ، قد دفع ثروت باشا إلى جمع أنصار الوزاره للوقوف صفا واحدا فى وجه هذه المحاولات . وشهد منزل عدلى باشا برمل الاسكندرية عدة اجتماعات لتأسيس الحزب ، وانتهوا إلى تسميته بحزب الأحرار الدستوريين ،واتفقوا كذلك على تأسيس جريدة تكون لسان حاله تسمى « السياسة » واتفق على أن يكون من أعضاء الحزب،مدحت باشا يكن ومحمد باشا محمود وحسن باشاعبدالرازق وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ودسوقى بك أباظة وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم من مديريات مختلفه عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزن . وكانت تؤيده فى موقفه فى هذه المفاوضات (١) .

ويعتبر حزب الأحرار الدستوريين متابعة واستمراراً لحزب الأمة القديم حتى بالنسبة للاشخاص القياديين ، فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان أحد مؤسسى حزب الأمة ، وحسن عبد الرازق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار، هو أحد مؤسسى حزب الأمة أيضا ، وأحمد لطفى السيد أحد مؤسسى حزب الأحرار، كان رئيسا لتحرير «الجريدة » لسان حال حزب الأمة أيضاً (٢) .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٢) الطليعة ، مارس ١٩٦٥ ، ص ١٤٣ و Landau: op. cit, p. 172.

ومنذ انشاء الحزب ، نجد أنه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها « كياسة » وما هي من الكياسة في شيء ، بل هي سبيل التفريط في حقوق البلاد ، . كذلك يلاحظ أن الحزب تألف ارتكازا على سلطة الحكومة ولم يستند إلى تأييد الشعب ، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب وميله إلى اهدار سلطة الأمة لكي يصل إلى مناصب الحكم (١) .

وقد عقد مؤسسوا الحزب أول اجتماع لجمعيتهم يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢ بفندق شبرد وخطب في هذا الاجتماع عدلي يكن الذي اختاروه رئيسا للحزب وأعلن برنامج الحزب ، وجاء في هذه الخطبة قوله : « ... قد يكون في نظر بعض أصحابنا أننا قد تأخرنا في القيام بهذا الواجب الوطني ، إذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضي ـ إلا في الظروف المناسبة ـ تأليف حزب سياسي حر يستطيع أن يؤدي للبلاد خدمة حقيقية ، أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين في انتخاب أنسب الأوقات لتأليف حزبنا ، بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة (٢) » .

أما برنامج الحزب فقد كان كما يلي (٣) :

أولا : (ا) الأستمرار في العمل لإستكمال إستقلال مصر إستقلالاً فعلياً تاماً .

(ب) إنهاء الإحتلال البريطاني لمصر .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٦٨ — ٦٩

(٢) العدد الأول من جريدة السياسة في ١٩٢٢/١٠/٣٠ .

(٣) المرجع السابق.

(ﺣ) الحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى إحتفظت بها بريطانيا العظمى لايؤدى الأتفاق على شىء منها إلى المساس بأى حال من الأحوال بإستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبحفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

ثانياً : إدخال مصر فى جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثاً : تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعاً : السعى فى ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية وإستكمال هذا النظام النيابى حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام .

خامساً : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة لا صارف لها .

سادساً : السعى فى إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل إعتداء خارجى .

سابعاً : محاربة الأمية فى البلاد وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعاً للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجبارياً ومجانياً وصرف العناية فى تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته . ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص . والسعى فى جعل اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المعاهد العلمية العمومية فى مصر بإعداد الوسائل لذلك مثل نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات الدراسية إلى أوربا وأمريكا ، إلى غير

ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا مع الحرص دائماً على إتصال مصر بالحركة العلمية فى العالم .

ثامناً : السعى فى تحسين حالة البلاد الصحية .

تاسعاً : السعى فى إتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية فى مصر .

عاشراً : السعى فى توزيع الضرائب توزيعاً عادلا .

الحادى عشر : الجرى على قاعدة الباب المفتوح فى الاتفاقات الجمركية والمساواة فى الرسوم على الواردات مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية .

الثانى عشر : العمل لترقية الوسائل الزراعية بكافة الطرق والتذرع إلى إصلاح وسائل الرى والصرف والسعى إلى تخلى الحكومة عما تحت يدها من الأطيان للأفراد .

الثالث عشر : العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم .

الرابع عشر : السعى فى تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين البلاد الأخرى .

الخامس عشر : السعى فى تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

السادس عشر : السعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ عن عواتقها كثيراً من الأعمال العامة التى من شأنها أن تكون أعمالا حرة فى يد الأفراد والشركات .

السابع عشر : اتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية فى القطر من مناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها.

الثامن عشر : السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة من تحكم أحد الفريقين .

الفصل الثامن

قوى الثورة الوطنية

منذ بداية القرن التاسع عشر ، كان الوضع في مصر قد بدأ يتغير ، فقد تهيأت لها من الأسباب ما جعلها تقوى على أن تفتح نوافذها المغلقة ، فيقول نسيم يزيح هذا الجو الخانق وتتثاءب مصر لتنفض عنها غبار نوم طويل ، فتشهد غزواً أوربيـاً على يد نابليون بونابرت تقف القوى الشعبية في وجهه فيندحر وتشهد حركة تغيير واسعة النطاق طوال حكم محمد على تهز المجتمع هزاً عنيفاً وتضعه وجهاً لوجه بما كان عليه من تخلف أمام أشد صور الحضارة الأوربية لمعاناً ووضوحاً . ويعود عدد لا يستهان به من المبعوثين المصريين من أوربا فيكونون أول صلة حقيقية بين مصر وبين الثقافة الأوربية في العصر الحديث ، ويرون بلادهم في أول الطريق لبناء النهضة ، فيعملون على السير بها شوطاً طويلا في ذلك الطريق ، فيصبحون قدوة للشباب ، فتزداد الرغبة في التعلم وتتداح دائرة النهضة في الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، وذلك عن طريق انتشار الصحف والجمعيات العلمية والمطابع ودور الكتب وغيرها من عوامل الرقي .

ويزور مصر في أواخر عهد إسماعيل رجل يشتعل وطنية فيبذر في قلوب المثقفين وعقولهم بذور السخط وعدم الرضى عن الأوضاع القائمة ويصيح قائلا: « إنكم معاشر المصريين قد نشأتم في الاستعباد وربيتم في حجر الاستبداد ، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم ، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين ، وتعنون (تخضعون) لوطأة الغزاة الظالمين ، تسومكم حكوماتكم

الحيف والجور ، وتنزل بكم الخسف والذل ، وأنتم صابرون ، بل راضون . . فلو كان فى عروقكم دم فيه كريات حيوية ، وفى رؤوسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية ، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة . . . هبوا من غفلتكم ! اصحوا من سكرتكم ! عيشوا كباقى الأمم أحرار سعداء[1] !

وتدرك القوى الوطنية المصرية خطر التسلل الاستعمارى إلى مصر ، هذا التسلل الذى بدأ بعهد سعيد الذى منح امتياز قناة السويس ، ثم إسماعيل الذى فتح بقروضه الواسعة النطاق الباب أمام هـذا الرأسمال لكى يتحكم فى مصر باستثماراته من ناحية ، وبالجالية الأجنبية الكبيرة التى وفـــدت وراء المال الأوربى ، وتسللت إلى كافة أرجاء البلاد من ناحية أخرى[2] .

وتتفتح العيون على مشاهد تنطق بالظلم الصارخ ، فلم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم . وكانت السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السـلطة والجاه من الحكام والأمراء . وكان النفى إلى أقاصى السـودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية ، فقد ذكرت جريدة المونيتور اجبسيان أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية ، تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منفياً وهو عدد كبير يدلنا على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل الثورة العرابية . وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين ، كان

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص٧٣ .

(٢) صلاح عيسى: أساليب النضال المصرى . مجلة الطليعة، ديسمبر ١٩٦٧، ص ٢٢ .

يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من بعض الأمراء باتهام أى شخص بأنه خطر أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام[1] .

الثورة العسكرية

وكانت سياسة السلطة الحاكمة تؤدى إلى إضعاف الجيش المصرى ، فدولة الرفاهية التى تستلب عرق الشعب لكى تحوله إلى قصور وتدفعه رشاوى للباب العالى أو تقيم به حفلات ماجنة ثم انتهت بأن تدفعه فوائد للاحتكارات الأوربية ، هذه الدولة المسرفة كانت تبخل على الجيش فى كل شىء ، فهى تسرح الجنود والضباط ، حتى ان عدد الجيش قد قل كثيراً عما هو محدد بالفرمانات الشاهانية ، وهى بطبيعتها تضع حداً أقصى لعدد الجيش حتى لا تكون له قوة ذاتية . وكان من بقى فى الجيش من جنود وضباط يعيشون فى أسوأ ظروف ممكنة من حيث الملبس والمأكل ، وتتأخر مرتباتهم وتخفض ويحرمون من الترقية . وأهم من هذا كله أن القيادات العليا فى الجيش ، كانت فى يد فئات غريبة عن الشعب المصرى وغير ملتصقة بالوطنية المصرية أو متفاعلة معها ، هذا بالاضافة إلى جهلها الفاضح بفنون الحرب نفسها مما ظهرت آثاره فى الحرب المصرية الحبشية (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التى دفع الجيش إليها برأى العناصر التركية الشركسية ، وأدت إلى إبادة فرقة مصرية كاملة نتيجة للخيانة وسوء التنظيم والاهمال[2] .

وكان الانفجار الأول يتمثل فى مظاهرة الضباط سنة ١٨٧٩ ، ففى يوم ١٨ فبراير من هذا العام قام عدد كبير (نحو ستمائة ضابط) من الضباط

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٦٦ .

(٢) صلاح عيسى : أساليب النضال الوطنى، ص ٣٢ .

بالتظاهر عند نظارة المالية حيث كان المراقبان الماليان قد أشارا بإخراج ٢٥٠٠ ضابط للتوفير من مصروفات الحكومة[١] ، ولم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفى لتبرمهم واستيائهم وهناك لحوا نوبار باشا راكباً عربته فأحاطوا به واعتدوا عليه ، وحدث شيء مماثل للسير ريفرز ويلسون الوزير الإنجليزى المالية ، وانتهى الأمر بمجيء الخديو إسماعيل وتطييبه خاطر الضباط ووعده إياهم بالنظر فى مطالبهم بعين العدل والانصاف .

حادثة قصر النيل

وعندما تولى توفيق الحكم ، نصب عثمان رفقى ناظراً للجهادية فبدأ يتخذ سلسلة من الإجراءات التى هدف منها النكاية بالعسكريين المصريين فشرع فى سن قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح حتى يمنع ترقى المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح . كذلك أصدر أمراً ثانياً بإحالة عبد العال حلمى أميرالاى الآلاى السودانى إلى ديوان الجهادية ليكون معاوناً فيه ، وعين خورشيد نعمان (شركسى) بدلا منه ، وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى وأقام السوارى .

ويروى عرابى أنه بعد عودته من وليمة دعى إليها بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته من أداء فريضة الحج فى ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ ، وجد فى منزله كثيراً من الضباط ينتظرونه كان منهم الأميرالاى عبد العال بك حلمى حكمدار الآلاى السودانى بمركزه فى طره ، والبكباشى خضر أفندى من الآلاى المذكور أيضاً ، وعلى بك فهمى أميرالاى الحرس الخديوى بقشلاق

---

(١) Zayed: op cit. p. 17.

عابدين ، والبكباشي محمد أفندي عبيد من الآلاي المذكور كذلك ... الخ[1]
ودارت مناقشة بينهم فيما تم ، وسألهم عرابي :

ـ وماذا تريدون إذن ؟ فقالوا :

ـ إنما جئناك لنرى رأيك . فقال :

ـ رأيي أن تتريثوا وتهدئوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر في مصالحكم وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره وتحفظونه بمعاضدتكم إذا أرادت الحكومة به شراً . فقالوا :

ـ إنا فوضنا إليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك . فقال :

ـ كلا بل انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له بجهدي . فقالوا :

ـ إنا لا نبغي غيرك ولا نثق إلا بك .

وانتهى الأمر بتعاهد الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية الظالمة والمطالبة بعزل عثمان رفقي واختيار عرابي رئيساً لهم وحلفهم اليمين على التضامن وإياه ومفاداته ومفاداة البلاد بأرواحهم .

وفي اليوم التالي ، وهو ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب عرابي إلى وزارة الداخلية مع عدد من زملائه لمقابلة رياض باشا حيث قدموا عريضة بمطالبهم وبعد أن قرأها ، خرج إليهم قائلا : « إن عريضتكم مهلكة ، فهي مسألة شانق ، ماذا تريدون ؟ تريدون تغيير الوزارة ؟ فماذا تضعون مكانها ؟ من الذين

---

(١) مذكرات عرابي، ج ١، ص ٥٧—٥٨ .

تطلبون أن يديروا الحكومة ؟ » قال عرابى : « ولكن يا سعادة الباشا ، هل مصر امرأة لم تنجب الإنسانية أبناء ثم ابتليت بالعقم » وقد أشار بذلك إليه هو والسبعة الوزراء ، فغضب جداً من ذلك ، ولكنه قال فى النهاية أنه سينظر فى المسألة[1] . .

وفى ٣١ يناير اجتمع مجلس الوزراء فى سراى عابدين برآسة الخديو وتباحث فى مسألة العريضة ، واستقر الرأى على محاكمة الضباط الثلاثة وأصدر المجلس إلى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم وتأليف مجلس عسكرى لمحاكمتهم . ولجأ الوزير إلى الخداع للقبض على زعماء الضباط إذ أرسل يدعوهم للحضور إلى ديوان الجهادية بقصر النيل فى صباح يوم ١٨٨١/٢/١ (٢ ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ) مدعيا أن هذه الدعوة للمشاركة فى الاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الخديو . بيد أن الزعماء كانوا فى هذه الفترة من الوعى وحسن الإدراك حتى أنهم شكوا فى الدعوة وشعروا بأن الأمر يخفى نية خبيثة ، يقول عرابى « فأدركنا أنه يريد أن يخدعنا ، ويبطش بنا كما فعل محمد على باشا بأمراء المماليك حينما دعاهم إلى وليمة بالقلعة وبطش بهم[2] » . ومن هنا فقد أخذ الضباط حذرهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا إلى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الآلاى الأول (آلاى الحرس وكان مقره بقشلاق عابدين) كمبون يرقبون الحالة عن بعد لكى يبادروا إلى إخبار إخوانهم بما يقع إذا أصاب الضباط الثلاثة (عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى) مكروه[3] .

---

(١) بلنت : التاريخ السرى ، ص ١٨٢ .

(٢) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٦١ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٩١ .

وذهب عرابى وزميلاه فى الوقت المعين إلى ديوان الجهادية بقصر النيل ووجدوه غاصا بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها إلى رتبة الفريق ، وكانت فى أيدى شبانهم الطبنجات والفرح والسرور باديان على وجوههم. فانعقد المجلس ، وتلى عليهم الأمر الخديوى المؤذن بإيقافهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت عنهم سيوفهم وساقوهم إلى السجن فى قاعة بقصر النيل . ومر خسرو باشا كبير الجراكسة بباب السجن وصار يهزأ بالمسجونين ويسخر منهم بقـوله : (أيه زمبللى هرف لر) يعنى فلاحين شغالين بالمقاطف ، احتقاراً للمصريين .

وشاع الخبر بين الجنود الوطنيين ، فثارت ثائرتهم ، وكان أكثرهم جرأة وإقداما ، محمد عبيد ، وكان فى آلاى على فهمى بقشلاق الحرس بعابدين ، فنادى جنده نداءه العسكرى فاحتشدوا ، فأمرهم بالسير إلى قصر النيل ، فاعترضه خورشيد بسمى ذلك الذى حل محل على فهمى ، فلم يستمع محمد عبيد إليه ، بل لقد اعتقله فى إحدى حجرات القشلاق ، وشهد الخديو تأهب الجند للمسير ، فأرسل إليهم الفريق راشد باشا حسنى سرياوره ليصدهم عن سبيلهم فما استمعوا إليه ، وأرسل توفيق يستدعى عبيد ، وبعض إخوانه فرفضوا أن يذهبوا إليه . وأحكم عبيد الهجوم على قصر النيل ، ولاذ رفقى بالهرب من إحدى النوافذ فى صورة مخزية وهرب أعضاء محكمته ، واعتدى الجند على أفلاطون باشا وكيل الحربية وستون باشا وبعض من صادفهم من الضباط الأجانب ، ومازال عبيد يبحث عن الضباط الثلاثة هو وجنوده ويحطمون الأبواب والنوافذ ، حتى عثروا عليهم ، ففك عبيد قيودهم وأطلق سراحهم[1] .

واحتشد جنود الآلاى الأول بعابدين وكذلك آلاى طره وضباطهما وتعانق الجميع فرحين وعزفت الموسيقى واحتشد الأهالى ليشاهدوا ما لم يألفوه

(٣) محمود الخفيف : أحمد عرابى ، ص ٦٥ — ٦٧ .

من قبل ، ووقف عرابى خطيبا مثنيا على الجند مطالبا بالعدل . وأيقن الخديو من هذا أن الأمر خطير وأنه لقمة كبيرة لن يقوى أحد من الخونة على هضمها! فكان طبيعيا أن يرضخ لمطالب الضباط وعلى رأسها عزل عثمان رفقى ، وتم تعيين محمود سامى البارودى بدلا منه .

وبأسلوبه الخاص الطريف ، سجل « يعقوب صنوع فى مجلته « الحاوى » فى باريس بعض مايتصل بهذه الأحداث، فقال فى العدد الصادر فى١٨/٢/١٨٨١ « وردت لنا اليوم مراسلات عديدة ، والأخبار التى فيها يقينا مفيدة .. قال يوم الحمل ، العساكر المصرية ، وهم عابرين أمام الحضرة الخديوية ما حدش منهم قال يعيش توفيق ، فيظهر أن بينهم وبينه عدم توفيق ، والحق بيـدهم لأن الجهادية ، صبحت ذليلة تحت الوزارة الرياضية ... ويرسلوهم فى المأموريات التى ما ينتج منها إلا العار للممات ، وللشركس يعطوا الرتب العظيمة ، والسرارى الحلوة والانعامات الكريمة ، لكونهم من جنس ناظر الحربية مساح جوخ الحضرة الرياضية ، فزعلت من الأمر ده الضابطان ، وأرادوا يوروا العالم إنهم جدعان .. إنما لكونهم أصحاب عقل صحيح ، وسعيهم دايماً مليح ، تشكوا للواد وللوزير ، من ناظرهم عديم التدبير[1] » .

مظاهرة عابدين العسكرية

ولما رأى الزعماء كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها وعـدم الشروع فى تأليف مجلس النواب الذى وعدهم الخديو بانشائه ، أيقنوا أن الحكومة تماطل فى تنفيذ مطالب الوطنيين ، فصمموا على تجديدها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة

---

(١) إبراهيم عبده : أبو نظارة، مكتبة الآداب بالجماميز ، ١٩٥٣، ص ١٣٥ .

للعسكريين والأهالى الذين أنابوهم عنهم فى الدفاع عن حقوقهم وتأمينهم على الأنفس والأعراض . فخاطب عرابى جميع الآلايات البيادة والسوارى والطوبجية الموجودة فى القاهرة للاستعداد للحضور إلى ميدان عابدين فى الساعة الرابعة مساء يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لإعلان المطالب الوطنية(١) . وحاول الخديو أن يبدد المظاهرة قبل اكتمال اجتماعها ، ففشل إزاء الإصرار الوطنى .

واكتمل اجتماع الجيش فى عابدين حيث بلغ عدد المحتشدين من العسكريين نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا لأن مجىء الجيش متهدداً متوعداً ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة وانضم إلى الثوار(٢) .

موقف صارخ الحيوية يشهد أحداثا خفق لها قلب مصر . ففى هذا الجانب حيث يقف الجند، ترى مصر التى أيقظتها المحن والفواجع تتمثل فى هذا الجندى الفلاح ، تجرى على لسانه كلمتها فى غير التواء أو تلعثم ، وفى الجانب الآخر ، صاحب السلطان الموروث تغضبه هذه اليقظة وتذهله : هنا الحرية الوليدة والديمقراطية الجديدة ، وهناك التقاليد العتيدة والأتوقراطية العتيدة ، ومن وراء ذلك، الثعالب و نبات آوى تتمسكن وتتربص لتنقض ! ، والتاريخ شاهد يثبت للقومية المصرية موقفا من أروع مواقفها ومظهرا من أجل مظاهرها ، ويضيف

---

(١) مذكرات عرابى: ج ١، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية، ص ١٢٦ .

بذلك إلى صفحات الحرية فى سجل الأمم صفحة جديدة لن تبلى الأيام جدتها ، أو تبخس أغراض المبطلين قيمتها »[1] .

وعاد الخديو من العباسية بعد فشله فى صرف الجنود عن التظاهر ،ودخل السراى من الباب الشرقى المسمى (باب باريز) وصعد إلى الديوان ، ثم نزل منه ومشى إلى الميدان وحواليه المستر كوكسن (قنصل انجلترا فى الاسكندرية) والجنرال جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ، ونفر من جاوشية المراسلة الخديوية ، حتى إذا ما توسط الساحة ،طلب عرابى وزملائه فتوجهوا إليه لعرض مطالبهم ، وكان راكبا جواده وسيفه فى يده ومن خلفه نحو ثلاثين ضابطا ، فلما دنا منه صاح به أن ترجل واغمد سيفك، ففعل ، ثم أقبل عرابى على الخديو ، وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكسن بأن يطلق الرصاص على عرابى ، فالتفت إليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من العساكر ؟» ثم صاح بمن خلف عرابى من الضباط أن يغمدوا سيوفهم ويعودوا إلى بلوكاتهم ، فلم يفعلوا ،وظلوا وقوفاً خلفه ودم الوطنية يغلى فى مراجل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم .

ودار الحوار التاريخى الآتى بين الخديو وعرابى[1] :

الخديو : ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

عرابى : جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة .

الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

عرابى : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٧ — ١٢٨ .

الخديو: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز .

عرابى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم .

وكان الجنرال جولد سميث كلما سمع جملة من كلام عرابى ، رجع القهقرى خطوات ، ثم يعود إلى محله فى الدائرة المحاطة بالضباط والجاويشية . فأشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى زاعما أنه يخشى عليه سوءاً إذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد. وبعد المستر كوكسن ومعه المستر كوافن المراقب المالى الإنجليزى وخاطبه بالنيابة عن الخديو كرسول من طرفه[١] .

كوكسن : إن طلب إسقاط الوزارة وطلب تأليف مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجيش ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك .

عرابى : إعلم ياحضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لأنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم إخوانهم وأولادهم . فهم القوة التى ينفذ بها كل مايعـــود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم . وإعلم علم اليقين أننا لن نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة،وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

عرابى : كيف يكون ذلك ، ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا

---

(٢) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٨٠ — ٨١ .

فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

عرابى : عند الاقتضاء ، يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم يسمعون قولى ويلبون اشارتى .

القنصل وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

عرابى : أقول كلمة أخرى .

القنصل : وما هى ؟

عرابى : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

وكان حتما أن يرضخ الخديو فى نهاية الأمر إلى مطالب الجيش .

وفى محاضر التحقيق مع عرابى بعد فشل الثورة ، سئل عن الأسباب التى دعته إلى القيام بهذه المظاهرة ، فكان رده[1] : «أن الأسباب التى دعت إلى ذلك هى عدم الأخذ بالمساواة والعدل فى المعاملات بشأن البلاد التى لم يكن بها قوانين ، أو لم يراع فيها الإجراء على مقتضاها ، فلذلك اعتمد أعيان البلاد على أبنائهم رؤساء العسكرية ، وتألفت أنفسهم لتشكيل مجلس نواب بالبلاد يحفظ لها حقوقها ويدفع عنها ما ألم بها من المظالم ، حيث أن من كان له مظلمة منهم وتلقى فى مجلس من المجالس الأهلية . فلا تنتهى ولا ينظر لها بعين الاعتبار وربما تترك بالمجالس فوق العشرين سنة حتى يموت صاحب الدعوى كمدا بظلمه ، وكضياع حقوقهم المدفوعة فى المقابلة التى هى عبارة عن ١٧,٠٠٠,٠٠٠ ، ولم يصر معاملتهم فيها أسوة بالديانة الذين لهم حقوق على الحكومة المصرية ، وغير ذلك مما لا يمكن استيفاء شرحه فى هذا الجواب ، فاجتمعت إذن أفكار

---

(١) مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٥٨ .

الناس على أنه لا محيص من تلك المظالم إلا وجود مجلس نيابي يكون من شأنه حفظ الأرواح والحقوق والأموال ، فأجمعوا أمرهم على ذلك مع سن قوانين تكفل لهم حقوقهم وتحرر بها أعراضات وختم عليها من نحو الألفين من عمد وأعيان وتجار البلاد . ولخوفهم من البطش بهم أنابونى مع إخوانى الضابطان لكوننا أبناءهم وهم أهلونا يضرنا ما يضرهم وينفعنا ما ينفعهم . فقاموا العساكر البيادة والطوبجية والسوارى الموجودين بمصر بدون أن يتخلف منهم أحد وتوجهوا إلى عابدين بعد إعلام قناصل الدولة » .

مزيد من الصلابة الثورية لمواجهة المزيد من التآمر الاستعمارى :

وعندما يشتد ضغط القوى الاستعمارية على الثورة ، يزداد الثوار صلابة وتمسكا بما قاموا من أجله ، فعند ما تصل المذكرة المشتركة إلى عرابى فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ويذهب بلنت إليه فى يوم ٩ فى ثكنات قصر النيل ، يقول عرابى لبلنت : « هذا تحد لحرياتنا وليس لإعلان اتحاد إنجلترا وفرنسا معنى إلا أن انجلترا ستغز ومصر كما غزت فرنسا تونس . ثم قال : « دعهم يأتون ، فكل رجل وطفل فى مصر سيقاتلهم . ليس من مبادئنا أن نضرب الضربة الأولى ، ولكننا سنعرف كيف نردها » . وقال أيضاً : « إن السلطان هو الذى يحافظ على عرش توفيق ، فليس هو فى حاجة إلى ضمان أجنبى »[1] .

ويرفض مجلس الوزراء كذلك مذكرة ٢٥/٥/١٨٨٢ ، ويرد عليها قائلا: « أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انجلترا وفرنسا ، فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجناب الخديو أن تدخل فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون

---

(١) بلنت : التاريخ السرى، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد »[١] .

ويزور القنصل الفرنسى عرابى ليوضح له ضرورة استقالة الوزارة ومغادرته للبلاد حتى يعود الهدوء المطلوب (!!) ، فيقول عرابى بأنه سيجيب على طلبه هذا فى المساء فلما عاد إليه القنصل مساء، أخبره عرابى بأنه لن يستقيل من الوزارة ، بل ويتدخل أحد الضباط الثائرين الحاضرين قائلا أن عرابى لو نفذ شيئاً من مطالب أوربا فسوف يقطعه الثوار إرباً[٢] .

وعندما يرسل سيمور انذاره المعروف ، يرد مجلس الوزراء قائلا : « لم تعمل مصر شيئاً يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقوم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية بيننا ، مصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أى طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح »[٣] .

وتضطر وزارة البارودى إلى الاستقالة ، وما أن يطير البرق هذا الخبر بالإضافة إلى احتجاج الوزارة على قبول الخديو للمذكرة المشتركة حتى يبلغ الاضطراب فى جميع أنحاء القطر مبلغا عظيما ، ويأخذ القلق من النفوس مأخذا

---

(١) القضية المصرية، ص ٤ .

(٢) Malet: Egypt, p. 355.

(٣) القضية المصرية ، ص ٩ .

جسيما ، ويكثر اللغط وتزداد بواعث الايجاس والخوف ، فيحضر إلى العاصمة عدد كبير من أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة ويقدمون لزعماء الثورة مئات العرائض يحتجون فيها على عمل الخديو هذا ويطلبون أحد أمرين : إما رفض المذكرة وإما عزل الخديو « الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية »[1] . ويحرر العلماء صورة استفتاء لطرحه على الجماهير لاستفتائها فى هذه المسألة يقولون فيه : « ما القول فى حاكم ولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل فى الناس ويقضى بأحكام الله فنقض العهد وأحدث الفتن بين المسلمين وشق عصاهم ، ثم انتهى به الأمر إلى أن اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الإسلامية ، وأمر رعاياه أن يذلوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية ، وبذل عنايته فى المدافعة عنها . ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك ، أبى وامتنع ، وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة فى البلاد الإسلامية ، ويتعين فى هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه ؟ أفيدوا الجواب[2] » .

ويذكر صابونجى فى رسالة له إلى بلنت أنه فى ١٨ يونية ١٨٨٢ ، وفى اجتماع فى منزل حسن موسى العقاد ، جرى حديث عن السياسة وعن أنواع الحكومات وأساليبها ، وكان النوع الجمهورى هو المفضل فى الحديث . وأخذ محمود سامى البارودى يتكلم عن فوائد الحكومة الجمهورية لبلاد مثل مصر . ومما قاله : « لقد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٢٨٨ .

(٢) مذكرات عرابى ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

كنا نرمى منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية مثل سويسرا ، وعنـــدئذ كانت تنضم إلينا سوريا ويليها الحجاز . ولـكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم . ومع ذلك سنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت »[1] .

الخطط العرابية للدفاع عن الثورة

وكانت الأدلة تتجمع لتعلن بوضوح وجلاء أن الخديو توفيق يقف فى معسكر القوى المضادة للثورة ، ومن هنا كان رد عرابى على تلغراف الخديو لعرابى بضرورة مجيئه إلى الاسكندرية ودعوته له بعدم التصدى لمقاومة الانجليز ، الرفض بطبيعة الحال ، فقد كان واضحاً أن النية متجهة إلى القبض على عرابى وليس أدل على ذلك من برقية أرسلها كارتريت إلى جرانفيل فى ١٥/٧/١٨٨٢ يقول فيها: «... أبرق عرابى باشا هذا الصباح من كفر الدوار إلى الخديو يقول أنه سوف يسر سموه أن يعلم أن الرديف قادمون ليساعدوه فى محاربة الانجليز ، وأجاب الخديو بدعوته إلى هنا، إذا حضر فسيقبض عليه ، وإذا رفض فسيعلن عصيانه وخروجه على القانون »[2] . أما رد عرابى على استدعاء الخديو له ، فقد كان بتاريخ ١٧/٧/١٨٨٢ حيث قال فيه :

مولاى.

فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز ، إنما تسببت عن طلبـــات الأميرال الانجليزى ، وبلغت مسامع عظمتـكم ، وعرضت على مجلس نظاركم « المنعقد تحت رياسة سموكم » ، بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودرويش باشا نائب الحضرة السلطانية . ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحـكومة الخديوية مخلة بشأن البلاد ،

(١) بلنت : التاريخ السرى، ص٤٥٣، وانظر كذلك :
Malet Egypt, p. 151.

(٢) محمود الخفيف : أحمد عرابى، ج ٢ ، ص ١٠١ .

قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة ٢٥ ألف عسكرى وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضاً أن لا تطلق المدافع إلا بعد إطلاق ٥ طلقات من السفن الانجليزية . ولما ابتدأت السفن بإطلاق النار على مدينة الاسكندرية لم نقابله إلا بعد ٢٠ طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد . ثم أعلن حضرة رئيس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بأنه قد اشتبكت البلاد فى حرب مع الإنجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون فى زمن الحرب .

فلهذه الأسباب يا مولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحضير ولا ازدراء بالدونننمة كما هو معلوم لدى عظمتكم . وإنما كان الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال أظهر فى مخابرته مع سموكم أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا وراء تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكاراً للحرب وتبروءاً من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك إنى أوافق أفكار سموكم فى الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدما وحرقا ، فها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بالنظام ، مستعد لأن يتسلمها بعد أن تبرح المراكب مياه الاسكندرية ولو أنها ضربت المدينة بمدافع سفنها . وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعدادات العسكرية كما يوافق

ذلك رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عساه أن يحدث من قبول ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا جليا على أن المسالمة بالوعد من الانجليز لا يمكن كال الثقة به ، وإنما هو لأجل اشتغالنا عن الاستعدادات ، واقترح مطالب تضر بصالح البلاد ، وأنى كنت أتمنى أمثل بين يدى عظمتكم لإبداء هذه الملاحظات لو كنتم فى عاصمة بلادكم ، ولكن من الأسف أن تحقق عندنا تحيز سموكم إلى العدو المحارب لبلادكم ، بدليل رفضكم العودة إلى العاصمة وقت إرسال القطار الخديوى لسموكم ، واختياركم الذهاب إلى رأس التين ومعكم النظار وغيرهم من الذوات بعد علمكم بأن المدينة مشغولة بعساكر الانجليز إجابة لرأى المستر (كلفن).

فإن كنت يا مولاى حرا ، فيجب حضوركم إلى عاصمة البلاد ، وإن كنت أسيرا لدى الانجليز أو متحيزاً إليهم ، فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو عن سموكم ، أو عن لسان رئيس النظار وزملائه. والأمر لمن له الأمر »[1] .

ولما خشى عرابى أن يصدر الخديو من الأوامر مايشل حركة الاستعدادات الحربية، أرسل إلى جميع المديريات والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالأة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب[2]. كذلك أرسل إلى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة خطابا بتاريخ ١٧/٧ سنة ١٨٨٢ ، اتهم فيه الخديو علناً بخيانته للبلاد وأنه سبب البلايا التى نزلت بها ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها إصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله اصلاح

(١) مذكرات عرابى، ج١ ، ص ١٨٦ — ١٨٨ والوقائع المصرية فى ١٨/٧/١٨٨٢ .
(٢) الوقائع المصرية فى ١٧/٧/١٨٨٢ .

البلاد . وختم خطابه بضرورة الاستمرار فى الاستعدادات العسكرية[1] .

وعندما تم ضرب الاسكندرية ،ظن زعماء الثورة أن الإنجليز لن يتخذوا قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، وذلك احتراما لحيدة قناة من وجهة النظر الدولية ،وعلى هذا الأساس ،اتجهت أنظارهم بصفة خاصة الى القطاع الغربى ، وعين عرابى المهندس محمود فهمى باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، فوضع خطة للدفاع عن البلاد و تتلخص فى إتخاذ خمسة مواقع دفاعية رئيسية ، ثلاثة منهـــــا فى القطاع الغربى ، واثنين فى القطاع الشرقى بيانها كالآتى :

١ — الموقع الأول فى كفر الدوار .

٢ — الموقع الثانى فى رشيد .

٣ — الموقع الثالث بين رشيد وبحيرة السويس .

٤ — الموقع الرابع فى دمياط .

٥ — الموقع الخامس فى الصالحية والتل الـكبير .

وقد أشار محمود فهمى فى بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى مدن القناة كما أشار فى الوقت نفسه بسد قناة السويس ذاتها لمنع الإنجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية ، وكان هذا رأيا سديداً ،فالعمليات الحربية خاصة فى حالة الدفاع عن الوطن تجيز اتخاذ مثل هذا الإجراء ، ولـكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود فهمى وخشى عواقبها ، وأن الانجليز سوف يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف[2] .

---

(١) مذكرات عرابى، جا ، ص ١٨٨ — ١٩٠ ، والوقائع المصرية فى ١٨٨٢/٧/١٨ .

(٢) وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر ، ص ٢١٩ — ٢٢٢ .

ووقعت عدة معارك فى الميدان الغربى ، كان النصر فيها للثوار ، أما فى الميدان الشرقى فقد دارت فيه معارك أوسع فى مجال أوسع وفى أعـداد أكبر مما كان فى كفر الدوار ، وكانت فى هذه المعارك الشرقية صفحـات مشرقة يطرب لها قلب كل مصرى وتتهلل أسارير وجهه ، وصفحات مظلمـة يندى لها جبين كل مصرى وتتلون صفحة محياه . وكانت فيها البطولة البـاهرة إلى جانب الخيانة السافرة الغادرة ، وكان فيها الاخلاص المتين للوطن المستصرخ أحاط به العدو من كل ناحية إلى جانب الأثرة الحقيرة على حساب هذا البلد المسكين الذى نـكب بفريق من الخائنين كانوا أشد عليه من أعدائه[1] .

وقد نقل عرابى شهادة أحد قواد الإنجليز عن معركة التل الـكبير قال فيها : « ولى هنا كلمة يجب أن أقولها عن واقعة التل الـكبير ، فإننـا فاجأنا الجيش المصرى نائما وراء متاريسه ، ولـكنه تنبه وحارب بنية صادقة وعزم ثابت ، ولم تعقه كل العوائق الـكبرى التى وضعناها حواليه ، فإننا لم نعطهم دقيقة واحدة ليتنبهوا من نومهم أو لينظموا أنفسهم ، فـكان هجومنا عليهم كالصاعقة فوق النائم ، وقد كان قواد الجيش مثل أعضائه فلاحين لم يجربوا الحرب فى حياتهم ولم يعرفوا مناوراتها وفنونها ، وقد خانهم الذين ائتمنوهم ، ومع ذلك كان لايجتمع منهم ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ إلا ويثبتوا فى المتـاريس أو منحدرات التلول أو فى سطح الصحراء ! »[2] .

توعية وتأييد

وإذا كانت الثورة قد تفجرت من داخل الجيش ، إلا أنهـا سرعان

(١) محمود الخفيف : أحمد عرابى، ج ٢، ص ١٦٣ .
(٢) مذكرات عرابى، ج ١، ص ٢٧ .

ما جذبت إليها جماهير الشعب من الفلاحين والعمال بالإضافة إلى المثقفين . فقد انضم إلى الثورة عدد من الكتاب القديرين ، والخطباء المؤثرين ، منهم من أخذوا عن الأفغانى تعاليمه فى وجوب نهضة الشرق وما كان ينشره لإيقاظ أهله من غفلتهم ، والانتباه إلى مكائد الدول الأوربيــة للتسلط على الممالك الشرقية ، وفى مقدمتها الدولة البريطانية ،فـكان القراء يقرأون لهم فى الصحف مقالات ملتهبة ، وتذهب الجماهير إلى إجتماعاتهم فيسمعون منهم خطبا حماسية مثيرة . وكانوا يبثون روح الوطنية ويستفزون الناس لمقاومة الأجانب تخلصا من الديون التى تثقل كاهل البلاد والتى كانت سبباً للتدخل الأجنبى[1]

وكان من وراء هؤلاء جماعة انفسح لهم المجال، فلم يجد حدا ينتهى إليه وفى مقدمة هؤلاء عبدالله النديم، فهو يكتب معلقا على نداء الخديو بعودة أهل الاسكندرية قائلا : « تأملوا يا أهل مصر أفعال الخديو، كيف ملك الإنجليز أمره وجعلهم حكاما يأمرون بالقتل ويحكمون فى قضايا المصريين بما يرونه ، ثم أخذ يشيع أنه اصطلح مع الانجليز ليتمكن من صرف العساكر ودخول الانجليز البلاد.. هذا هو الخديو الذى طالما رأيتموه يتردد على المساجد يقسم أنه لمصر والمصريين، أراد أن يرد أهل الاسكندرية ليذبحهم سيمور ويروى الأرض بدمائهم »[2].

ويقف النديم فى إحدى خطبه يقول[3] :

« يابنى مصر . . هذه أيام النزال . هذه أيام النضال . هذه أيام الذود عن الحياض . هذه أيام الذب عن الاعراض . هذه أيام يمتطى فيها بنو مصر صهوات الحماسة وغوارب الشجاعة ومتون الاقدام لمحاربة عدو مصر ، بل عدو

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ١٤٦ .
(٢) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢١٨ .
(٣) على الحديدى : عبد الله النديم، ص ٢١٢ .

العرب ، لا بل عدو الإسلام ؛ الدولة الانجليزية خذ لها الله ورد كيدها فى نحرها . . » .

وامتلأت أعداد جريدة الطائف التى كان يحررها النديم فى مركز قيادة الجيش بحرب الاشاعات التى شنها على الخديو وأنصاره وعلى الانجليز ، ومن أمثلة حملته على الانجليز قوله :

« عادت امرأة ومعها ابنتها الشابة إلى الاسكندرية بناء على أمر الخديو فاعتقلها الإنجليز بباب شرق واغتصبوا الفتاة ! ! وقد حضرت المرأة إلى كفر الدوار (مركز قيادة الجيش المصرى) ومعها ابنتها المنكوبة » . « عاد ٢٠ رجلا من أهالى الاسكندرية إليها فقابلهم الأروام المسلحون وقتلوا منهم سبعة وجرحوا الباقى ففروا هاربين . . » .

« أباد الانجليز كثيرا من أهالى الاسكندرية ، كانوا يفتحون بطون الموتى ويحشونها بالجير ثم يرمونها فى حفرة من غير غسل ولا تكفين ولا صلاة . وتوفيق يقول أنهم محبون للسلم لا للحرب »[1] .

وانقلبت مصر مسرحا للخطباء فى كل مجتمع وناد ، حتى فى المساجد[2] ، فوقف الشيخ محمد إبراهيم فى أسيوط يقول : « . . إن الإنكليز قد طاشت عقولهم وعميت بصائرهم فلم يحسنوا الضروريات . وساقوا إلينا من زيف المعارضات خسيسها وقابلوا تحيتنا بخداع وفتشوا أكنافنا لغدر أضمروه ليوم النزاع » ، وكذلك وقف الشيخ على المليجى فى أسيوط أيضاً يقول : « . . الآن قد ظهرت البشائر بعز المسلمين وسطوتهم ، إذ قد اعتدل حكام الوقت أيدهم الله بالأخذ فى أسباب قوة الدين ورد ماضاع من شوكتهم وصاروا باذلين الهمة فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ١٥٠ — ١٥١ .

التوصل لما يبعد الأمة عن التشويش ولما يكونون به آمنين . . » .

ولم يبق مجلس للسمر أو للاحتفال بعرس وغيره ، إلا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد اقصائهم عنها حتى أن محمد عثمان المغنى المشهور ، كان إذا سئل : « فى أى فرح تغنى الليلة ؟ » أجاب : « فى الفرح الفلانى مع عبدالله النديم » ! ! وكثيراً ما كان الخطيب يستصحب معه بعض طلبة المدارس وبعد خطابته يقدم أحدهم إلى الجميع ليخطب فيهم إلى جانبه ، فينبرى الطالب مثيراً فى الحاضرين الغيرة والحمية ، وكان عرابى والبارودى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الثورة يحضرون أكثر هذه الحفلات ويتصدرونها ، فتلقى الخطب والقصائد فى مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم ، ولا ينصرفون عنها إلا بالتهليل والتكبير »(١) .

وحظيت الثورة بمؤازرة مختلف طوائف الشعب ، فقد كتب مراسل البول مول جازيت يقول : « أن من الخطأ البين قبول ما يؤكده البعض من أن الحركة مقصورة على مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فقد سنحت الفرصة خلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة لزيادة عدد كبير من القرى ، ويمكننى القول بكل تأكيد بأن كل الرجال البارزين من مشايخ البلد والمديرين (من غير الأتراك) ومختلف المفتشين — وكل الناس الذين يؤثرون على الجماهير ، شديدو الحماسة لمساندة الحزب الوطنى »(٢) .

وعند ما كتب المجلس العام إلى المديريات بتحصيل الأموال من الأهالى عن كل فدان عشرة قروش ومن شاء أن يتبرع بشىء إعانة لإخوانهم المجاهدين فى سبيل المدافعة عن وطنهم وحفظ كرامتهم وشرفهم يقبل منه ، جاءت الأمة

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن، ص ١٤٧ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٦٧ .

على إختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس والأغنــام والفاكهة والخضروات « حتى حطب الحريق » ، « ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلكه من الغلال والمواشى ، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه »[١] ، ويذكر سليم نقاش أن بعض المشايخ كانوا يقولون للمقتدر أو طالب المهلة عند جمع الإعانات والتبرعات « هل أتيت من بلادك بأطيان ، فما هذه الأطيان إلا أطيان الفقراء ، ونحن أبناء الوطن لا يحق لغيرنا أن ينتفع بها . أتيتمونا فقراء لا تملكون أرضا ولا فلسا ؛ فصرتم الآن أصحاب أراض وأملاك تحرموننا خيرها ما يجب أن يستخدم فى دفع الأذى عن البلاد . . »[٢]

ونظم أحد علماء الأزهر قصيدة فى تأييد الثوار جاء فيها :[٣]

لعمرك ليس ذا وقت التصابى ولا وقت السماع على الشــراب
ولا وقت الجلوس على القهاوى ولا وقت التغافل والتغــابى
ولـكن ذا زمان الجد وافى وذا وقت الفتــوة والشباب
ووقت ليس فيه يليق إلا الـ تابه بالقـــلاع والطوابى
ووقت فيــه الإستعداد فرض لتنفيـــذ الأوامر من عرابى

ولم تـكن مصر معزولة عن العالم العربى والإسلامى فى محنتها ؛ فقد أثار ضرب الاسكندرية بقنابل الانجليز ثائرة العرب والمسلمين جميعا ؛ فقد اعتلى العلماء المنابر فى تركيا وأخذوا يستنفرون المسلمين كى يحملوا أسلحتهم ويتطوعوا فى الحرب المقدسة التى أثارها المعتدى ضد أخوانهم فى الدين ؛

---

(١) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .
(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين ، ج ١ ، ص ١٤٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

ولكى يحموا أرض الإسلام من أن يطأها مغتصب . وفى الهند ثار المسلمون فى الامبراطورية المستعمرة على حكامهم البريطانيين ، فأسرعوا وحددوا إقامة جمال الدين الأفغانى — وكان بالهند — واستدعوه من حيدر أباد إلى كلكتا وسجنوه بها حتى انتهت الحرب ، واضطروا لكى تهـــدأ النفوس أن يستصدروا فتوى من أحد صنائعهم من العلماء بأن « عرابيا » مخالف للدين الاسلامى لأنه خالف أوامر الخديو وهو ولى الأمر وطاعته من طاعة الله . وفى الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين ، ولكن جنود السلطان التركى منعتهم من الابحار إلى مصر . وفى تونس أخذت الصحافة العربية تشيد بعرابى وتلقبه بحامى الإسلام والعرب ، وهرع الناس إلى المساجد وصلوا فى مسجد القيروان يدعون الله أن ينصر أحمد عرابى وأن يخذل الإنجليز[١] .

بل إن بعض الأجانب وقفوا إلى جانب الثورة ، فقد شاهد بلنت بنفسه عرابى وهو يستقبل وفداً من الجالية الإيطالية فاذا بهم ينهالون على يديه تقبيلا ويروى سليم نقاش أنه فى ٣٠ / ٧ / ١٨٨٢ أقيم فى قاعة ريفولى بباريس احتفال شائق عقده قوم « الفعلة » وتليت فيه مقالات مهمة بشأن المسألة البريطانية ، فأجمع الخطباء على مقاومة أى تدخل كان على ضفتى ترعة السويس وقبحوا إشهار انجلترا الحرب[٢] .

ونفس المعانى يكتبها جون نينيه، فى ١٩ / ٥ / ١٨٨٢ إلى بلنت ، وكذلك جريدة البرلمان الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢٧ / ٢ / ١٨٨٢[٣] .

---

(١) على الحديدى . عبد الله النديم، ص ٢١٥ — ٢١٦ .
(٢) رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ، ص ١٤٤ .
(٣) بلنت : التاريخ السرى، ص ٣٦٨ .

لماذا الفشل والإخفاق

وإذا كانت الثورة العرابية قد انتهت بالفشل والاخفاق ،فان هذه النتيجة كانت محصلة عوامل متعددة بعضها يرجع إلى القوى المضادة للثورة ، والبعض الآخر نشأ فى معسكر الثورة نفسه .ولقد بينا فى فصول سابقة ما قامت به القوى المضادة ، وبقى أن نبين الجانب الآخر .

فإذا كان رجل كشريف باشا قد أيد الدستور ، إلا أنه كان كذلك بحساب ، فما دام الدستور لا يفرض قيودا صارمة على إمتيازات الطبقة الحاكمة ، فهو مطلب يستحق الدفاع عنه،وما دامت الإنتخابات النيابية تقدم لكراسى المجلس التشريعى أعيان البلاد ، فكل شىء بخير . وكان شريف باشا نفسه لا يأمن على ضياعه الواسعة ونفوذه الشخصى فى داخل الحكم أو خارجه من جموح القصر ولذلك تجنس بالجنسية الفرنسية إلى جانب جنسيته المصرية ، وكذلك صنع رياض وصنع نوبار ، وقد رأوا جميعا مصرع إسماعيل صديق المفتش ، صاحب الحول والطول وأخو الخديو إسماعيل فى الرضاعة لأنه لم يحصل على جنسية أجنبية فى الوقت المناسب[(١)] .

وكان شريف فى موقفه يمثل طبقة الأعيان التى اتحدت فى البداية مع العسكريين ثم بدأت تنفصل عنهم لأنها لم تكن على إستعداد لمسايرة الجيش الذى كان يقوم على الفلاحين ، وكان قادته — وكلهم من أصل متواضع — أكثر تطرفا مما كان يتوقعه الأعيان. ولم يكن شريف -- مثلا — فى قرارة نفسه يبدى عطفا حقيقيا على الفلاحين ، فقد روى عنه بلنت أنه قال « أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا على هذا الاعتبار ، لقد عرضت عليهم

---

(١) محمد صبيح : أيام وأيام . مطبعة العالم العربى ، ١٩٦٦ ، ص ١١٨ .

دستوراً يناسبهم فاذا لم يقنعوا به وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور . انني أنا الذي خلقت الحزب الوطني ولن يستطيع هؤلاء الفلاحين أن يستمروا في السير في طريقهم بدوني لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم[1] » .

ولعل الأعيان في ضمانهم لابتعاد الجيش عن السياسة، أرادوا أن يؤكدوا هذا الابتعاد ويحملوا عرابي على الوفاء به ، فما كان لهم نفوذ في الجيش إلا أن يكون عن طريق عرابي ، وما يمكن أن يحمله هؤلاء لهم أو لمقاصدهم ، وهم في الحقيقة يخشون أن يقوض النفوذ العسكري طموحهم السياسي[2] .

وعندما وقعت مذبحة الاسكندرية كان من الواضح أن محافظ الاسكندرية عمر لطفي قد تكاسل عن اخمادها عمدا حتى يزيد موقف الثورة سوءاً ، فعلى القرب من زيزينيا رؤى المحافظ يسأله سائل كيف تكون هنا والمذابح على خطوات منك ؟ فقال له : « لست بقائد وهذا لا يعنيني » . فسأله : « لم لم تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهرا سيفك مع خمسين من عساكر المحافظة وبذلك كان الأمر ينتهي؟ » فأجابه : « انصرف . ليس هذا من شأنك ، وهل أنت محافظ البلد ؟ » . وبعد ذلك مر أحد موظفي المحافظة فسئل : « ماذا يفعل الضابط ؟ » فقال : « انه مريض وقد طلب من المحافظ مراراً أن يرسل العساكر فلم يفعل[3] ! !

وبعث عرابي إلى السلطان يرجو منه المساعدة والمعاونة حيث أن الخديو توفيق قد انحاز إلى الأنجليز وكذلك درويش باشا فيقول :

« ١ رمضان سنة ١٢٩٨ هـ .

---

(١) Landan : p.26.

(٢) حسين فوزي النجار : أحمد لطفي السيد (أعلام العرب)، ص ٤٠ .

(٣) مذكرات الإمام محمد عبده ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .

أشكو بثى وحزنى إلى الله وأرفع لسدة أمير المؤمنين ما حل ببلادنا من تواطؤ الخديو مع الإنجليز ، وميل دولتلو درويش باشا كل الميل لتعضيد الخديو حتى بعد تحقيق انحيازه إلى الإنجليز ومرافقته له حين توجه إليهم بعد خلو مدينة اسكندرية من العساكر مع أنه كان الواجب على دولته ذمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه إلى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش لا أن يتركا جيش الإسلام الشاهانى وينحازا إلى جيش العدو المحارب »[1] .

وبالرغم من هذا وتحذير عرابى للخديو من أن مصير مصر ربما يصبح مثل مصير تونس، فانه لم يحرك ساكنا لأنه لم يكن راضيا عن الإتجاه الدستورى للثورة خاصة وقد سرت إشاعة تقول بأن هناك حركة سرية لإقامة مملكة عربية فى مصر على أسس من الدستور والحكم النيابى[2] .

وحتى تلطخ صورة عرابى أمام الجماهير ، لجأ البعض إلى تزوير أمر سلطانى بتوبيخ عرابى ، ففى محضر إستجواب محمد بك رفعت ناظر قلم تركى نظارة الحربية فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ سئل — من أى جهة تحصلت على صورة التلغراف الذى أعطيت صورته إلى حضرة سعد الدين بك أحد أعضاء القومسيون الموضح فيها أنه صدر من دولتلو سعيد باشا الصدر الأعظم إلى أحمد عرابى بتكديره على سوء فعله وأن الحضرة الشاهانية أقرت على عزله الصادر من الجناب الخديو فى ٤ رمضان سنة ١٢٩٩ ، وهل يوجد الأصل عند حضرتك ؟ »، وكان الجواب « أن سعد الدين بك أخذ تلك الصورة منى حقيقة وأنا فى الأصل أخذت صورتها من رجل لست متذكره وهو أخذ صورتها من

---

(١) محاضر التحقيقات مع أحمد عرابى، مجلة الطليعة ، مارس ١٩٦٦ ، ص ١٥٩ .

(٢) Cromer: Modern Egypt, vol. 1, p. 195.

شخص مطبعجى يسمى عبد الرحمن مستخدم بديوان الحربية الآن، إنما لما تحريت عن حقيقتها علم أن الأصل مخترع »[١] !!

وفى الوقت الذى كان يجب فيه على مجلس النظار وخاصة فى الأيام الأخيرة أن يقود المقاومة المسلحة ضد الإنجليز ، نجده يقف على العكس من ذلك فى معسكر الاعداء ، ويصدر منشوراً ضد عرابى بحجة «أن الحكومة الإنكليزية لم يكن من مقصدها التغلب على القطر المصرى لنفسها ولا المداخلة فى حرية المصريين ولا فى دياناتهم وفقط مقصدها حماية الجناب الخديو مع أهالى القطر المصرى من العصاة . . » وأن : « تشبثات أحمد عرابى باشا فى تجهيز اللوازم الحربية فى النقط التى صمم على إتخاذها مركزاً للحرب تعتبر تهديداً لجميع الدول وهذا التهديد ينتج منه مضرات جسيمة . . »[٢] .

ويكتب الشيخ حمزة فتح الله ضد الثوار ويسخر من محاربتهم للانجليز بقوله « . . بلغ من تضلع البغاة الجهال من الفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية للعدو أن يقابلوا الآلات الانكليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ شهور أو أسابيع بآلات عتيقة ، مضى عليها من الأجيال ما كلها به الصداء . . فلو أننا فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية ، والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرعا مخالفة أوامرها لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد !! وقد نهانا الله تعالى عن أن نلقى بأيدينا إلى التهلكة . . »[٣]

---

(١) الطليعة : مارس ١٩٦٧، ص ١٦٢ .
(٢) سليم نقاش : مصر للمصريين، جـ ٥، ص ١٨٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

ويقف أديب أسحق ليقول شعرا[١] :

وعدا وما لقى الثعالب عمره ... يبغى إقتحام عرائن الأسياد
وسعى إلى الشورى ولكن خالها ... لما تهتك برقع استبداد
وعلى المساواة ابتنى هدم المنا ... لما تساوى حزبه بفساد
وقد ادعى فى عسفه حرية ... يا من رأى حرية استعباد
شقيت بزلته الجموع وطالما ... أشقت جموعا زلة الأفراد
وتلاه فى سبيل الغواية معشر ... زلوا وضلوا حيث ضل المادى

أما على مبارك فقد وقف موقفا انهزاميا واضحا ، ويرى « بيو نيس » أن الأساس الذى رآه على مبارك لتسوية الموقف ، هوقبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ واخلاء معسكر كفر الدوار . ويبدو أن على مبارك لم يكن موضع ثقة عرابى منذ البداية ، إذ يأخذ على « البكباشى ألفى أفندى يوسف أنه نكث بعهده الذى عاهدنا عليه من أول يوم ، فلم يعد إلى بيته إلا بعد أن ذهب إلى خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وأخبره بما تقرر بيننا فى إجتماعنا الأول ». كما يأخذ عليه أنه « كذلك أخبر على باشا مبارك بكل ماتم الاتفاق عليه بيننا » مما يدل على أن على مبارك لم يكن فى صف الثوار وأنه كان عينا عليهم عند الخديو ، ويؤيد ذلك أن عبد الله فكرى ناظر المعارف فى وزارة البارودى يتلمس من شهادته دليلا على براءته من التحيز لعرابى[٢].

وكانت طلائع جيش عرابى — كما سبق وأن أوضحنا — مؤلفة من متطوعى العربان الذين لا يهمهم من الحرب إلا أن تتاح لهم فرصة النهب

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
(٢) حسين فوزى النجار : على مبارك (أعلام العرب)، ص ١٧٦ — ١٧٧ .

والسلب ، وكان منهم جماعة من المنتمين لسلطان باشا ، فاستمال أفراداً منهم إلى جانبه ، وعهد إليهم بتوزيع إعلان الباب العالى الخاص بعصيان عرابى مع المنشورات الخديوية ، والتجسس على العرابيين والحصول على أخبارهم وتعريف سلطان باشا بها لإرسالها بالبرق إلى سراى رأس التين ، فأندسوا بين الضباط العرابيين خفية وقاموا بمهمتهم مما أدى إلى أن يستولى الوهن على عزائم الكثيرين(١) . ويذكر البعض أن سلطان باشا عندما رقد على فراش الموت قال بأن المرض ليس هو الذى أرقده على فراش الموت ، وانما اعتقاده بأنه قد باع بلاده للانجليز(٢) .

ويروى عرابى لأعضاء القوميسون العسكرى أثناء سجنه أنه فى « الساعة تسعة ونصف أفرنسكى (يوم الأحد ٥ ذو القعدة سنة ١٢٩٩) فتح باب الأوضة التى أنا فيها فكنت نائما وقتها ، وإذ دخل أناس كثيرون لا أعلم عددهم لكون الأودة مظلمة وليس فيها نور ، ثم قال قائل منهم : ياعرابى ، بصوت مزعج ، فقمت من نومى فزعان ، وقلت : ماذا تريد ؟ ، فقال لى : أما تدرى من أنا ؟ فقلت له : لا ، أعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت ؟ فقال : أنا إبراهيم أغا يا ابن الكلب ياخنزير ، ثم تفل على ثلاث مرات بصورة قبيحة وكلام قبيح . . . » أما إبراهيم أغا هذا فهو تتنجى الخديو !!(٣) .

وتستعجل جريدة الأهرام الحكم على عرابى فتقول : « يستلفت الرأى العام مجلس التحقيق العسكرى والمجلس الحربى إلى إصدار الحكم على العصاة بالوجه السريع لأن الوقت ثمين فلا يضاع بإطالة التفحص فى ماهو واضح من

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ١٩٠ .

(٢) The New Egypt, p. 251.

(٣) محاضر التحقيقات مع أحمد عرابى ، الطليعة ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ١٦٠ .

جميع الوجوه . . » وهى تقول فى نفس المكان : « فما عرابى ورفاقه الا عصاة كما تشهد أعمالهم . . وما عقاب العصاة فى جميع القوانين العسكرية إلا الاعدام . . »[1] .

أما محمد عبده ، فقد كان لا يقر الثوار على خططهم ، واختلافه مع أستاذه الأفغانى معروف لأن الثانى لا يرى علاجا لمشكلات الشرق إلا بالثورة بينما هو يرتضى منطق الاصلاح والتطور التدريجى ، وقد كتب مرة إلى بلنت يقول « . ولكن لم تكن الثورة من رأيى وكنت قانعاً بالحصول على الدستور فى ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض فى سبتمبر سنة ١٨٨١ » وقبل مظاهرة عابدين بعشرة أيام التقى بعرابى فى دار طلبة عصمت ، وكان قد جاء مع عرابى لطيف بك سليم وكان هناك عدد كبير من الزائرين ، فنصح محمد عبده لعرابى بالاعتدال[2] . ومن هنا كان قول عرابى عن مظاهرة عابدين :[3] .

قامت عصابات جند فيننا لعزل خير رئيس كنت راجيه
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته وخلص القطر فارتاحت أهاليه

والذى يقصده هنا هو « رياض باشا » ! !

وكان من رأيه أن عمل عرابى خطأ وخطر على البلاد ويزعم أن تصدى رجال الجيش لإدارة الحكام وارغام ممثل السلطة العليا ومن دونه على مايريدون « قلب للنظام ، وإفساد للحكم وافضاء بالدولة إلى الفوضى » . وهو يزعم أن عرابى « غر ساذج . . . وكان يطلع الحاوى جاسوس الإنكليز

---

(١) الأهرام فى ٩/١٠/١٨٨٢ ، العدد ١٤٦٦ .
(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٦٤٧ .
(٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، ص ١٥٢ .

على أسراره العسكرية ولا يتصور وقوع الخيانة منه ولا من أحد منهم «لأنهم مسلمون» !! [(١)]

والحق أننا على الرغم من اعترافنا بوطنية عرابى وصدق نيته إلا أننا لا نستطيع أن نعفيه هو وزملائه زعماء الثورة من عدد من الأخطاء ساهم — مع الظروف الأخرى — فى حدوث النتيجه التى انتهت الثورة إليها ، فقد كان الاحساس العام بين كبار ضباط الجيش بالقاهرة أن تركيز التحصينات والدفاع فى منطقة كفر الدوار يعطى الفرصة للعدو بغزو البلاد من منافذ الوطن المهملة دون تحصين وخاصة قناة السويس ، وسافر البارودى وكبار الضبـاط إلى كفر الدوار ، وعقدوا مع عرابى وأركان حربه مجلسا عسكريا واستعرضوا الخطة العسكرية وقرروا تحصين الخط الشرقى ودمياط ، واتفقوا جميعاً على ما ارتآه البارودى، ومحمود فهمى رئيس أركان الحرب من سد القناة لمنع الأسطول الإنجليزى من إختراقها وإتخاذها قاعدة عسكرية ، ولـكن عرابى وحده لم يوافق واثقا فيما وعده به ديلسبس من حماية فرنسا والدول الأوربية لحيدتها وهو مالم يحدث أبداً [(٢)] .

ويمـكن الإشارة إلى عدد عن الأخطاء التـكتيكية فيما يلى فى معارك التل الـكبير [(٣)] .

— إهمال شئون المخابرات فى الميدان ، فقد كانت معلومات عرابى عن الإنجليز مشوشة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
(٢) وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر، ص ٢٠٤ .
(٣) وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية ، ص ٢٦٦ .

— الإهمال فى حراسة الشخصيات القادة ومراكز الرئاسات مما أدى إلى أسر محمود فهمى .

— عدم وضع قوات ساترة أمام الاستحكامات المصرية أثناء الليل لاسيما فى معركة التل الكبير حيث كانت الستارة المصرية تنسحب يوميا قبيل الغروب ونتج عن ذلك أن قطع الإنجليز المسافة بين القصاصين والتل الكبير (١٥ كيلو متر) ليلا دون مشقة .

— إهمال الناحية الإدارية وخاصة نقل وعلاج الجرحى وسرعة دفن الموتى . . الخ .

وكانت هناك مغالاة واضحة فى تقدير الامكانيات والظروف ، فقد وقف عبد الله النديم فيما يروى عن أحمد فتحى زغلول يخطب فى الجماهير قائلا فى إحدى المرات : « أن طوابى الاسكندرية إذا أطلقت مدافعها على البحر يبلغ مرماها جزيرة قبرص من هذا الجانب ، ومدافع الآستانة إذا أطلقت تبلغ هذه الجزيرة من الجانب الآخر ، فكيفما جالت الأساطيل الانكليزية فهى تحت رحمة مدافعنا . . . »[1] ! !

وتقاعس عرابى عن تطهير الجيش تطهيراً كاملا من عناصر الخيانة والضعف ، ونجح الانجليز والخديو فى شراء ذمم بعض الضباط المصريين عن طريق الرشوة ، ومن هنا فقد غرر به على بك يوسف (خنفس) وزعم له أن السكون يسود معسكرات العدو يوم ١٢ / ٩ فما كان من عرابى إلا أن أصدر أوامره إلى الجيش بالتزام الراحة وصرف الجنود ليلتهم فى الأذكار تحت إشراف الشيخ عبد الجواد . وقد ذكر البمباشى حسن رضوان قومندان الطوبجية فى استحكامات التل الكبير أنه فى مساء ١٢ / ٩ دخل عليه الطابية

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، هامش ص ٢٣٦ .

أحد أرباب الطرق الصوفية وبيده ثلاثة أعلام ، وتقدم إلى أحد المدافع فرفع عليه أحدها وقال : هذا مدفع السيد البدوى ، ثم انتقل إلى مدفع آخر فوضع عليه علما ثانياً وقال : أنه لسيدى إبراهيم الدسوقى ، ثم إلى مدفع ثالث وقال أنه مدفع سيدى عبد العال ولم تمر بضع ساعات حتى صارت هذه المدافع لواسلى[(١)] ! ! .

وفى المنفى ، ضعف عرابى واستسلم لاغراء المحتلين الذين أطمعوه فى العفو ثم أرسلوا إليه من يسأله عن الغاء السخرة وتنظيم الإدارة وإصلاح الأرض فحمد الله لأنه أراد شيئاً حققه الزمن . ويطرى انجلترا ويثنى عليها ويتمنى العيش فيها فيبعث إلى بلنت قائلا : « . وإذا لم يسمح سلطـــــان المسلمين بأن أعيش بين المسلمين (فى دمشق) فانى أفضل أن أقطن لندن مجاورا لاخواننا من محبى الانسانية . . وأعيش هناك كرجل حر فى أرض الحرية . . »[(٢)] .

ولما احتفل بيوبيل الملكة فيكتوريا ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلات كبيرة فى الممتلكات البريطانية ومن بينها سيلان ، وصفت صحيفة البوسفور اجيشيان كيف كانت القرى ترسل وفودها إلى الحاكم العام كى تعبر عن ولائها لصاحبة الجلالة البريطانية ، وكيف كان سيل هذه الوفود يرد تباعا ويمر أمام أعيان البلاد ، وكيف كانت دهشة الحاكم والأوروبيين والمسلمين عندما رأوا وفد قلب الجزيرة يتقدم وعلى رأسه عرابى[(٣)] ! يقول العقاد أن الذى فعل ذلك « كان شيخاً فانياً خابت آماله فى أبناء قومه فلم يكفهم ما أصابه من أجلهم حتى جبهوه بوصمة الخيانة » وهو برىء منها[(٤)] .

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن، ص ١٩٥ .

(٢) بلنت : التاريخ السرى ، ص ٧٤٥ .

(٣) محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، ص ٣٨ .

(٤) عباس محمود العقاد : ١١ يوليو وضرب الإسكندرية ، ص ١١٧ .

البعث المصرى

روح اليأس

ما أن تم للانجليز الاستيلاء على مقدرات الأمور فى مصر حتى ران على الشعب عدم المبالاة ، وخيم عليه الإستسلام وامتثل لمصيره على يد المحتل . ولم تكن الهزيمة العسكرية هى العامل الوحيد لسريان روح اليأس والإستسلام والخضوع فى الشعب المصرى، بل اجتمع إلى ذلك، الأحداث التى تعاقبت على البلاد فى السنوات التالية ، فغيرت من روحه ومعنوياته . ولعل العامل الأكبر فى هذا التغيير هو التشويه الذى ألصق عمداً بزعماء الثورة العرابية ، فقد أدرك المستعمر من الوهلة الأولى أن استسلام الجيوش ليس معناه انتهاء الثورة ، بل بداية مرحلة جديدة من مراحلها قد تكون أخطر من الحرب المكشوفة ، فالأمم تتأثر بمدى تضحية زعمائها ومواقفهم فى مجالات المحن ومواقف البطولة تبث فى الأمة روح التضحية وتبعث الشعب على الاستمرار فى النضال ومواقف التسليم والخضوع تقضى على الروح الثورية فى البلاد . ومن ثم هدف المستعمر إلى قتل روح المقاومة فى الشعب ، فعمد إلى أن يصيب الأمة بخيبة أمل فى معتقداتها وقيمها ومن تؤمن بهم من زعمائها(١) .

وإمعانا فى إشاعة روح اليأس ، أخذت الحكومة توزع النياشين — على حساب الميزانية المصرية المثقلة بالديون — على الجنود الانجليز حيث أنهم قهروا البغاة (الثوار) وقمعوا العصيان ! وذلك بأمر القائد الانجليزى و « توجيهه ! » ففى دفاتر المعية نجد :

« جواب بختم سعادة مهردار خديوى . قد علم من مكاتبة المالية الرقيمة

---

(١) على الحديدى : عبد الله النديم ، ص ٣١٨ .

١٣ رمضان سنة ١٣٠٠ نمرة ٥٣ ، أنه بالنسبة لحصول التوجيه بواسطة جناب الجنرال لورد ولسلى على استحضار خمسة وأربعين ألف نيشان من لوندره بمبلغ خمسة آلاف وستماية وخمسة وعشرين ليرة إسترلينيـة لأجل توزيعهم على العساكر والضباط الذين اشتركوا فى الحرب بمدة ثورة العصاة قد تحول على البنك العثمانلى صرف ثمنهم البادى ذكره ، وبمقتضى إيصال القبض ، أجرى إضافة القيمة على حساب الماليـة وللزوم العلم بورود النيشانات المشـار عنها لإحتساب الثمن ضمن المصروفات الناشئة بأسباب حركة العصاة ، يرام الافادة عن ذلك ، وحيث أن النيشانات المحـكى عنها وردت ، فمعلومية وصولهم وأجرى ما يدعوه إيجاب الحال نحو هذا الخصوص ألزم ترقيمه لسعادتـكم حسب الأمر أفندى »[1] .

ومن بعيد ، تأتى كلمات الأفغانى تقطر منها الحسرة والألم ، فيعلق على ماصارت إليه الأمور فى مصر قائلا : « أليست المالية هى مرمى أنظار دول أوربا وما وضع نظام فى البلاد ، ولا أحدث تغيير مشورتهم إلا لوقاية الخزينة من العجز عن أداء ما يتعلق بها من الحقوق الأوربية ؟ اليوم رزئت بالنقص فى الإيراد وحلت من تعويضات متالف الحرب أربعة ملايين من الجنيهات ، ورميت بنفقات جيش الحلول وحرب السودان ومصاريف اخلائه وما يضاف إلى كل هذا مما يظهره المستقبل . . . وأى مصيبة على المالية أعظم من نوازلها الحاضرة ؟ . . . وا أسفا على حالة الأهالى بعد هذا ، حكم من لا دافع لحـكمه بطرد آلاف من الوطنيين الموظفين فى دوائر الحـكومة ، وما منهم أحـد الا ويتبعه عائلة وأولاد . . . ألم يمس هؤلاء الفقر ؟ ألم يعضهم ناب الجوع ألم يهتك مستورهم ؟ ألم يضق ذرعهم ؟ ألم يصبحوا كساة بسرابيل الـكآبة

---

(١) دفتر ٣٤٥ ، المعية السنية ، عربى ، ص ٧ .

عراة من أكسية المسرة ؟ . . . أفعمت السجون بأعيان الرعية ، ورفعت أذناب الكرابيج لتشريح أبدانهم ، واستعملت آلات التعذيب[1] .. »

ومما يبعث على الاطمئنان حقاً ، أنه فى وسط هذا المناخ نقرأ لمكاتب الأهرام فى دمياط ، شاكياً (تملقاً) من أن الأهالى تساعد بعض الثوار الهاربين على الاختفاء وينتقدون إنتقاداً مريراً هؤلاء الخونة الذين يبلغون السلطات عنهم فقد كتب المراسل يقول[2] : « من المعلوم أن الحكومة فى مثل هذه الأحوال تحتاج إلى مساعدة الأهلين المخلصين للكشف عن الرجال المفسدين (يقصد الثوار) الذين بقى أمرهم مستوراً عن حاكم جهتهم ، ولكنا نرى مع مزيد التأسف أن الحال بجهتنا (دمياط) هذه على خلاف ما كنا نؤمل ، وأن سعى الكثيرين من الناس هو فى أخفاء أمر البغاة والقول بأنهم أخلص الناس نية وصفاء وأخلاق .

ولقد استطلع على أناس كانوا يسارعون إلى ختم العرائض والمحاضر بطلب ما نخجل من ذكره وهم اليوم يتعاقلون ويكذبون الأخبار التى وصلت إلى الحكومة عنهم ، وإذا لقوا أحدا سمعوا عنه أنه نبه الحكومة عن شرور مفسد قالوا له حرام عليك أيها الرجل لا تكن قد فقدت منك الرحمة واستر عورة أخيك بما تصل إليه يداك . . » .

مصطفى كامل

ويرتفع صوت مصطفى كامل ليبدد سكون اليأس وصمت الهزيمة محاولا بعث الروح الوطنية من جديد . ولكن بأى وسيلة ؟ أن إقتصاديات البلاد

---

(١) محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ، ص ٤٦٩ .
(٢) الأهرام فى ١٨٨٢/١٠/٢٨ ، العدد ١٤٨٠ .

ليست فى أيدى أصحابها والجيش مبدد لا يوجد منه إلا أعداد لا حول لها ولا قوة ، وجنود الإحتلال يجثمون على أنفاس الشعب . . . فلا سبيل إذن إلا بالكلمة ، الكلمة الصادرة عن قلب مفعم بحب البلاد والتى تغذيها حماسة منقطعة النظير والتى يدعمها عقل متفتح مقتنع بعدالة القضية وبأنه لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس . ووظيفة الكلمة أولا ، بث الثقة فى القلوب التى كاد اليأس أن يميتها ، فينطلق صوت مصطفى قائلا :

— « عجباً وألف مرة عجباً ؟ كيف تسيء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأيام والحوادث، وقابلت الليالى وما ولدت، وقاومت تيارات الزمان أجيالاً طوالا ، وأوقفتها وهى فى منتهى قوتها ؟ كيف يقول بعض أبناء هذه الامة عنها إنها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسيا منسيا وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب . » ، . ويقول أيضاً :

— « لا يؤلم المصرى المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقل هذه الاقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة واردة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين الاطفال الناشئين »(١) .

لقد كان مصطفى يؤمن « بأن ثقة الأمة بنفسها هى الأساس الذى يبنى عليه مجدها ويشاد عزها وسؤددها . . ترى الأمة إذا اعتقدت الخير والقدرة فى مجموعها وأفرادها تغلبت على الحادثات والأيام وقهرت ألد أعدائها واجتازت المصاعب غير هيابة ولا وجلة » .

ويرسل مقالا إلى الصحف الانجليزية ردا على مفتريات أعـــداء مصر والمصريين ونشرتها جرائد كبرى مثل « المانشستر جارديان »، وكذلك جرائد

(١) فتحى رضوان . مصطفى كامل، ص ٥٦—٥٧ .

أخرى ذات شأن مثل « الديلى تلغراف » و « الديلى ميل »[١] .

ويكتب تحت عنوان « الواجب المقدس» فى اللواء[٢]: « أن من الواجبات المفروضة على كل مصرى واجبين إذا قصر فيهما قصر فى أقدس الأمور ، وهما التعلق باستقلال بلاده ، وتأدية وظيفته فى الهيئة الإجتماعية بكل همة ونزاهة». وحول نفس المعنى يكتب مرة أخرى : « لذا يكون إهتمام كل مصرى باستقلال بلاده أمراً محتما . ولا يجب أن يفسر ذلك بأن السعى الذى لا يؤدى إلى الإستقلال يترك ويهمل ، بل الواجب أن يجعل الإستقلال أنشودة يترنم بها الصغير والكبير »[٣] .

واتسمت حركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل بالسلمية التى تنبذ الثورة وتزور عن العنف والقوة ، وقد أكد مصطفى كامل هذا فى حديث له فقال : « لما كانت الأمة المصرية متألمة ولها حق التحرر من النير الإنجليزى ، فنرى للوصول إلى غرضها سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمى ، فأما سبيل الثورة ، فنحن لا نريده لأننــا قبل كل شىء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، وبغض المذابح والجرائم ، ومن جهة أخرى فان لأوربا عندنا مصالح تضربها الثورة . وإذا كنا نحترم حقوق أوروبا ومصالحها فى مصر ، فمن المحتمل أن الأمة إذا ثارت ، ضلت سبيل الرشاد »[٤]

ويضع مصطفى كامل يده فى يد الخديو عباس فى أوائل عهده عندما لمس منه ميلا إلى الحركة الوطنية وكانت المبررات لذلك :

---

(١) اللواء فى ٣١/١٠/١٩٠٦ .
(٢) اللواء فى ٢٦/٣/١٩٠٦ .
(٣) اللواء فى ٩/٨/١٩٠٦ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٨٥ .

أولا — أن الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها فى المعركة .

ثانياً — أن مصطفى كامل كان يضع فى إعتباره هدفا واحداً هو الجلاء وعدواً واحداً هو الإحتلال .

ولذلك كان على إستعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال ، أما المسائل الأخرى التى كانت العناصر الوطنية المعتدلة تضعها فى الإعتبار الأول ، كمسألة الحياة البرلمانية وعلاقة مصر مع تركيا وغيرها ، فكلها مسائل يجب أن تترك حتى يتخلص المصريون من الإحتلال[1] .

وإذا كانت هذه بعض صور كفاح مصطفى كامل فى الداخل ، فإن كفاحه خارج البلاد تصوره لنا رسالة بعث بها إلى عبد الرحيم أحمد بتاريخ ٨/٦/١٨٩٥ من باريس ، إذ وضعت هذه الرسالة الخطوط العريضة له كما يلى[2] :

أولا — سياسة المسايرة والمسالمة والملاطفة مع كل الناس .

ثانياً — التعارف مع من يهم التعارف بهم وإهداؤهم الهدايا ودعوتهم لولائم عند اللزوم .

ثالثاً — نشر محادثات فى الجرائد . . فإن لها نتيجة خطيرة وتأثير قوى .

رابعاً — إلقاء الخطابات فى المنتديات وتكون محكمة تامة ، مملوءة بالسكون والحكمة مع القوة فى البرهان والحجة .

خامساً — نشر رسائل متوالية عن أهم المسائل المتعلقة بمصر .

---

(١) محمد أنيس : صفحات مطوية ، ص ١٣ — ١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٢٩ .

سادساً — سياحة فى ألمانيا يقدم فيها نسخة من رسالة وعد بوضعها بعنوان Le Danger de L'occupation britaique en Egypte Pour Le Monde entier إلى البرنس بسمارك ومقابلته واقامة فى برلين أسبوعين ومقـابلة الإمبراطور و كذلك رجال الجرائد والسياسة .

سابعاً — عقب هذه السياحة ، يقوم بسياحة أخرى فى سان بطرسبرج حيث تسهل له معرفته مع نيكولا نيكوفيتش مقابلة الرجال المهمين .

ثامناً — نشر جريدة بالانجليزية والفرنسية وإرسال نسخ عديدة منها إلى مختلف أنحاء العالم .

تاسعاً — تأليف حزب سياسى فى مصر ودعوة أصحاب الصحف إلى ولائم من وقت لآخر حتى تظل المسألة حية بصفة مستمرة .

ويلاحظ أن تأثير مصطفى كامل قد انحصر فى أغلب الأحوال داخل المدن وبين المثقفين ولم يكتسب تأثيراً قويا على الفلاحين فى القرى، وذلك لسببين : الأول : أن نشاط الحزب الوطنى قد تركز فى المدن دون القرى وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية . ثانياً : أن الإحتلال كسب مهادنة الفلاحين فى الريف بما ألغـاه من السخرة والكرباج وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوربى فى شئون مصر . ومن البديهى أن المسألة المادية هى أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه إلى توثيق الصلات بتركيا ، لم تـكن لتلقى حماساً من الفلاحين الذين ذاقوا مرارة العسف التركى[1] .

وعلى الرغم من هذا ،فقد أثبت مصطفى كامل فى رسالة له الى رحالة ألمانى

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٣٥ .

نشرتها إحدى الصحف الألمانية أن الحركة الوطنية تعتمد أساساً على الفلاحين « لأن المصريين القائمين بالدعوة الوطنية ، العاملين ضد الإحتلال الإنجليزى ، الساعين فى سبيل تحرير وطنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين ، وأغلبهم أبناء الفلاحين » ، ثم يفخر بأنه « ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون » . وينهى رسالته بأنه هو ومن معه ليسوا « من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين . . »(١)

محمد فريد

وبتولى محمد فريد قيادة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل نجد إستمرارا للكثير من أساليب النضال السابقة بالإضافة إلى بعض الأساليب الجديدة ، فقد ظل الجهد الأكبر مستنفداً فى التوعية والتعبئة للتوعية دون أن يستنفد نفس الجهد فى التنظيم والإعداد للعمل الثورى المباشر . وتظل سياسة المواجهة مع الإستعمار هى النضال الدبلوماسى والسياسى فى الخارج والكتابات والمظاهرات الوطنية العزلاء فى الداخل .

فمن حيث النضال الدبلوماسى والسياسى فى الخارج ، نجد أن الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد ينظم عدة مؤتمرات سياسية دولية فى أوربا لرفع صوت مصر والمطالبة بالإستقلال . وفى هذه المؤتمرات كان زعماء الحركة الوطنية يقولون ما كانوا لا يستطيعون قوله داخل مصر خاصة بعد أن زادت إجراءات القمع فى البلاد .

ومما يلاحظ بهذا الصدد ، أن الحركة الوطنية بعد أن كانت تعتمد أساساً على إستغلال الخلافات بين الدول لإسماع صوتها إلى أوربا كما حدث فى إعتمادها

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٣١٣ .

على الخلاف بين فرنسا وبريطانيا وبالتالى وطدت صـلاتها برجال الحزب الإستعمارى فى باريس ، تحولت فى هذه المرحلة إلى الإعتماد على « علامات اتفاق المبدأ » ، فأخذت فى توطيد روابطها مع أصحاب الاتجاهات اليسارية فى مجلس العموم البريطانى أعداء الإتجاه الاستعمارى . وقد استطاعت هذه المؤتمرات بصورتها الجماعية وباستقطابها لعناصر راديكالية من البلاد التى أقيمت فيها أو من دولة المحتل نفسها أن تلفت الأنظار بصورة أكبر كثيراً من تلك التى حدثت فى الفترة السابقة[1] .

أما فى الداخل،فقد اشتدت حملات الحزب الوطنى على الاستعمار وأعوانه، وأضفت مقالات الشيخ عبد العزيز جاويش على هذه الحملات ثورية وعنفاً واضحاً مما أزعج سلطات الإحتلال ، فقد نشرت اللواء فصولا طويلة مدحت فيها « دنجرا » الهندى قاتل اللورد كيرزن فى إنجلترا واعتبرت عمله عملا وطنيا خالداً ،وحضت الشبان على التشبه به فى وطنيته .ونشر جاويش مقالا فى اللواء شديد اللهجة طعن فيـه فى بطرس غالى وفتحى زغلول[2] ، فانتهزت السلطات الفرصة وأصـدرت قانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ الذى يكبل حرية الصحافة .

وأثار هذا الإجراء سخط الرأى العام على وزارة بطرس غالى ، وانهالت رسائل الإحتجاج وبرقياته ، وقرارات الهيئات والجماعات بالإحتجاج . وقامت مظاهرات الإحتجاج على تقييد حرية الصحافة وكانت أول مظاهرة ، بعدظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩ حيث اجتمع عدة آلاف من الشبان من طلبة المدارس العليا والأزهر ، وطوائف التجار والصناع ، واجتمعوا بحديقة الجزيرة،

---

(١) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .
(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢، ص ١٨٠ .

وخطب الخطباء فى الاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات . وبعد أن انتهت الخطب ، سار المجتمعون فى شكل مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة ، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير المظاهرة حتى بلغ عددهم عشرة آلاف ، وانتهت المظاهرة فى ميدان الأوبرا . ثم تجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣١/٣ ويوم الخميس ١/٤[1] .

واستطاع محمد فريد كذلك أن يفضح النوايا الاستعمارية عند تقديم مشروع مد إمتياز قناة السويس، بالمقالات المتعددة. وتنشر الجريدة فى فبراير سنة ١٩١٠ تقول أن المحافظة علمت أن بعض طلبة المدارس الأهلية وبعض أهالى العاصمة وطلبة الأزهر قد عزموا على إقامة مظاهرة فى ميدان الأزهار نحو الساعة الثامنة من صباح يوم ٨ /٢ فى الشوارع التى يمر بها أعضاء الجمعية العمومية والخديو ، فاهتمت الحكمدارية بأمرها وطلبت من نظارة الحربية إرسال فرقة من الجيش للقيام بأعمال بلوك الخفر فى حكمدارية العاصمة والقرة قولات . ولم تمنع هذه الاستعدادات من قيام المظاهرة التى سلكت طرقا أخرى دورهم يصيحون «فليسقط مشروع قناة السويس . فليسقط الإستبداد . .»[2]

وأخرج على الغاياتى المحرر باللواء فى يولية سنة ١٩١٠ ديوانا من الشعر سماه (وطنيتى) ضمنه قصائده عن الحوادث التى وقعت خلال عامين وكتب كل من محمد فريد وعبد العزيز جاويش مقدمة له ، وكان الديوان يشتمل وطنية وهجوما على الإستعماريين وأعوانهم ، فصودر الكتاب ، وأخذت النيابة تحقق مع مؤلفه وكانت التهمة التى وجهت للغاياتى وكذلك جاويش هى «تحبيذ الجرائم والتحريض على إرتكابها وإهانة هيئات الحكومة» . وحكم على

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ١٠٣ .
(٢) الجريدة فى ٩ /٢ / ١٩١٠ .

الغاياتى (غيابياً) — لعدم وجوده وقتها — بالحبس سنة مع الشغل وعلى جاويش ثلاثة أشهر مع النفاذ . وكذلك حوكم فريد بعد عودته من الخارج وحكم عليه بالحبس ٦ شهور مع النفاذ [١] .

واتجهت قيادة الحزب الوطنى فى هذه الفترة فى تنظيمها ونشاطها السياسى نحو الفئات الاجتماعية التى طحنها الاقطاع والإستعمار، مثل أبناء الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصناع اليدويين الذين ضاقوا بسياسة الاستعمار التجارية وإغراقه الأسواق الوطنية بالسلع الأجنبية . ومن هذا فقد استطاع الحزب أن ينشىء ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية .وعلى أثر ذلك انتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم . فأنشئت نقابة بالاسكندرية ، وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا . ويرجع الفضل فى ذلك إلى رجال الحزب وخاصة محمد فريد الذى طفق يدعو إلى العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم [٢]

وفى جهاده فى سبيل وطنه ، بذل محمد فريد الكثير ، ففى سنة ١٩١٠ عرض عليه محمد سعيد باشا أن يشترك معه فى وزارته ، فرفض ، وأرسلها كلمة مدوية: « كيف تطلب منى أن اشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال وأنا اجاهد الاحتلال» ؟ وفى أكتوبر من نفس العام جاء إليه فى باريس رسول من لندن وأبلغه بأنه مكلف بأن يعرض عليه منصب الوزارة وأن من كلفه بهذا يعرف ضعف مركزه المالى ، وأنه مستعد لتسوية مشاكله المالية كلها ، فقال محمد فريد : إن ضياع ثروتى لا يؤثر فى مبادئى ، وأننى أرفض أى مركز فى الحكومة مادام الانجليز فى مصر .وعاد هذا الرسول مرة أخرى إليه فى تركيا، وسأله : أما تزال مصراً على موقفك؟فأجابه: أننى مصر على الرفض حتى مماتى . .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ١٨٩ ، ٣٣٢ .

(٢) رءوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، ص ٦١ .

وها أنذا عائد إلى مصر لأحبس». وعاد فعلا لا ليقبل الوزارة ولكن ليحبس فى قضية « وطنيتى »[١].

وإزاء ماحوصر به فريد فى مصر من إجراءات تضييق، خرج منها إلى أوربا منفيا نفيا اختياريا ليواصل جهاده فى الخارج. وخسرت الحركة الوطنية فى الداخل الكثير من هذا النفى الذى تم فى اليوم السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٢[٢].

الهجوم على عباس

ومنذ أن تم الوفاق بين عباس وجورست ، أصبح الوطنيون يحاربون فى جهتين . يحاربون الاستعمار ، ويحاربون فى نفس الوقت الخديو وأذناب الاستعمار . وعرفت مصر مظاهرات الطلبة سنة ١٩٠٦ ، وبلغ من تحدى الطلبة للخديوى وكرههم إياه ، أن مر بنفر منهم فى قهوة الشيشة وهو فى طريقه لتوديع ولى عهد انجلترا الذى كان فى زيارة مصر سنة ١٩٠٩ ، فظلوا جلوسا وقد وضع كل منهم ساقا على ساق ينظرون إليه دون اكتراث .

وجهر المعارضون للخديوى بعدائه وتجرءوا عليه، فاستطاع سعد زغلول فى سنة ١٩٠٧ أن يضرب بيده المنضدة فى إحدى جلسات مجلس الوزارة وهو يقول — موجها الكلام إلى عباس — « حينئذ لا يستطيع الإنسان أن يتكلم هنا ». كما استطاع أن يكسب إلى جانبه أغلبية المجلس ضد عباس فى مشروع مدرسة القضاء الشرعى الذى كان يعارضه وقتذاك. ورفض محمد فريد أن يقف عندما عزف السلام الخديوى فى حفلة لرعاية الأطفال أقيمت فى دار الأوبرا سنة ١٩١٢ وكان يشهدها مندوب عن الخديو. ونشر محمد عبده مقالا عنيفا فى صحيفة المنار سنة ١٩٠٢ يهاجم فيه محمد على . وذلك بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس الأسرة العلوية[٣].

(١) محمد على غريب : محمد فريد ، ص ٧٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ٢٧٥ .

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ١٧٦ — ١٧٧ .

وانتقد أحمد حلمى فى جريدته « القطر المصرى » زيادة مرتب الخديو فى أسلوب تهكمى ساخر فقال : « يتحدثون فى المجالس المالية الخصوصية أن الحكومة أدرجت فى ميزانية سنة ١٩٠٨ مبلغ خمسين ألف جنيه زيادة على راتب الجناب العالى وراتب العائلة الخديوية ، فإذا صح هذا الخبر ، حق على كل مصرى أن يبتهج له ، ويسر به ، لأن هذه الزيادة العظيمة فى أشد أوقات الأزمة المالية استحكاما ، يدل على متانة الميزانية المصرية ، ويظهر الملأ كله أنه بينما الدولة العلية التى نحن تابعون إليها تشكو من الفقر ، فتعمد إلى مرتبات الكبراء والوزراء فتنقصها ، ها نحن فى سعة من العيش وبسطة من الرخاء ، سمحنا بزيادة المخصصات الخديوية ؛ مع ما يقال فيها من الوفرة الظاهرة » ، ثم يروى بعد هذا الخبر وصف الضيق فى مصر الذى شكا منه الأغنياء فضلا عن الأواسط الفقراء(١) . كما انتقد انفاق الأموال الكثيرة فى زينة عيد الجلوس ورغب أن تنفق فيما يعود على الأمة بالخير والبركة . وتحدث عن السلوك المريب لعباس ونشر فى ذلك مقالا بعنوان : « ماذا جرى بالمنتزه ؟ »(٢) .

وينشر أحمد حلمى كذلك شعرا يقول فيه(٣) :

هذا زمان (عبوس) كله نكد ... والفقر يفغر فاها يقضم الغولا
هذا زمان به البأساء ضاربة ... فى القطر أطنابها خزيا وتخجيلا
هذا زمان به اللأواء ناشبة ... أظفارها فى حشا الأهلين تنكيلا
هذا زمان به السبع العجاف أتت ... لأكل ما لم يكن من قبل مأكولا
لو جاء يوسف بعد الموت ثانية ... لما رأينا لهذا الحال تبديلا

ومن القضايا التى هزت الرأى العام ، قضية « قدوم » التى كتبها مصطفى

(١) أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى ، ص ٨٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٦١ — ١٦٢ .

لطفى المنفلوطى واتهم السيد توفيق البكرى بالاشتراك فى نظمها ، وذلك أنه فى يوم ١٤/١١/١٨٩٧ ، ظهرت « الصاعقة » وعلى صدرها قصيدة لاذعة « تهنئة لسمو خديو مصر لمناسبة عودته من ثغر الاسكندرية » جاء فيها[1] :

قدوم ولكن لا أقول سعيد وملك وإن طال المدى سيبيد .

تذكرنا رؤياك أيام أنزلت علينا خطوب من جدودك سوء .

رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم بالبلاء سديد .

وذاعت القصيدة فى كل مكان ، وكان الطلبة ينسخونها ويبيعونها ، ولكن النسخ ما كان ليشفى غلة طلابها ، مما حمل الصحفى سليم سركيس على استنباط حيلة صحفية لنشر القصيدة ، فكلف الشيخ عثمان الموصلى بأن يشطرها بمدح الخديو ، فيحقق رغبات طلابها ، ويكون بمأمن من الانتقام . وشطر الموصلى القصيدة، ونشرها فى مجلته. وقبض على صاحب مطبعة الصاعقة، فاعترف بأن أحمد فؤاد (صاحب الجريدة) هو الذى جاء بالقصيدة ، وكان برفقته الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى الذى تولى بنفسه تصحيح التجارب ، فقبضت النيابة على الأخير أيضا ، ووقف أحمد فؤاد يقول أمام المحكمة : « هل قولى أن الرعية لم تسر بقدوم الخديوى جناية عظمى ؟ كلا .. أن محبة الرعية لملكها أمر اختيارى ، وما من ملك إلا وله من ينقد أعماله ولا يسر بقدومه .. »[2] .

كذلك لجأ بعض الشعراء إلى مواقف تاريخية تماثل ما كان يحدث فى مصر وتصب على رجالها اللعنات حتى تتجنب المحاسبة والمساءلة، وإن كانت الحكومة قد فطنت إلى ذلك ، فقد نشر عبد الحليم المصرى قصيدة خيالية يصف بها بخل

(١) أنور الجندى : تطور الصحافة العربية، ص ١٨٧ .
(٢) المرجع السابق ، ١٧٨ .

ابن الخصيب والى مصر أيام العباسيين وبذم شاعره ، فرأت الحكومة أن هذا الوصف القبيح ينطبق على الخديو وشاعره أحمد شوقى ، ورفعت الدعوة العمومية عليه وحكمت المحكمة عليه بالحبس ثلاثة شهور[1] .

المجالس النيابية

الإرهاصات الأولى

كان المجتمع المصرى كسائر المجتمعات الشرقية الأولية قائما على الحكم الأبوى الشيخى ، وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب فى منزله بجميع مميزاته من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات الجماعة وحقوق تمثيلها لا يشاركه فيها سواه . وكان مشايخ القرى وعمدها ، وقد كانوا محور النظام الاجتماعى كله ، يعولون على هذه السلطة فى قرارهم ، فالشيخ أو العمدة يعد نفسه حارسا لمصالح الجماعة وحقوقها ، بل هو الجماعة فى كل ما يتعلق بمصالحها ، بل ولم يكن من رجال الحكومة بقدر ما كان زعيم قومه أو زعيما محليا مسئولا يمثلها أمام السلطات الإدارية فى الأقاليم . ولما كانت الإدارة المصرية الداخلية قائمة على أن الحكومة لا تتصل بالفرد مباشرة ولكنها تبسط نفوذها عليه عن طريق العمدة ، فالشيخ ، ولما كان هؤلاء يمثلون فى ذاتهم الإرادة الحية للجماعة الريفية التى تهيمن على جوانب الريف ، فقد رأى اسماعيل أن يكون مجلسا يقوم على اكتاف هؤلاء محاولة منه إشاعة الثقة فى تصرفاته بينهم ، وكذلك إشاعة الثقة المالية بالتالى بهذا التعاون بين البيوت المالية[2] .

---

(١) مذكرات محمد فريد ، الكاتب ، مارس ١٩٧٠ ، ص ١٨٢ .

(٢) عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، ص ١٩ — ٢٠ .

واتخذ المجلس الذى أنشأه اسماعيل سنة ١٨٦٦ الشكل النيابى دون مضمونه فقد كان محدود السلطة ولا يخرج عن كونه استشاريا فحسب وليس له سلطة القطع فى أى أمر من الأمور وقراراته ليست أكثر من رغبات تعرض على الخديو ، وله الحق المطلق فى أن يأخذ أو لا يأخذ بها . وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته، وكان المجلس لا يجتمع إلا نادرا فى بداية الأمر ولفترة لا تزيد كثيراً على الشهرين سنويا .

وفى أواخر عهد اسماعيل ، اشتدت الحركة الفكرية والصحفية ، وزاد حماس الرأى العام واهتمامه بالمسائل السياسية ، وظهرت آثار هذه الحركة حين تولد فى النواب الإيمان المتزايد بأنهم ليسوا مجرد هيئة المشورة ، ولكنهم وكلاء الأمة ونوابها يشاركون الحكومة فى الرأى ويتداولون معها فى الشئون العامة على أساس مبدأ مسئولية النظارة أمام الشعب[1] . وظهر ذلك بشكل واضح فى رد المجلس على خطبة الخديو فى يناير سنة ١٨٧٩ حيث ورد به « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها » . ثم شكر النواب الخديو على اهتمامه بتشكيل المجلس « الذى هو أساس المدنية والنظام .. والسبب الموجب لنوال الحرية .. وبث المساواة[2] » .

وبعد ثورة الضباط وتكوين نظارة محمد توفيق فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، رأت الحكومة إنهاء دورة المجلس خوفا من معارضته لها ، وفى ٢٧ مارس ذهب رياض باشا وزير الداخلية إلى المجلس ليعلن فض المجلس بناء على قرار من الخديو بذلك ، ولكن النواب رفضوا تنفيذ قرار الانفضاض واستقر رأيهم على عدم الإذعان لإرادة الحكومة . ثم أخذ الزعماء والعلماء يتداولون فى الأمر وعقدوا فيما بينهم أول « جمعية وطنية » تبلورت أفكارها فى وضع

---

(١) طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى، ص ٩ — ١٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ٢، ص ١٩٠ — ١٩١ .

بيان تضمن مشروع تسوية مالية تجعل البلاد قادرة بضمانهم على الوفاء بديونها والمطالبة بتأليف نظارة وطنية مستقلة لايدخلها العنصر الأجنبي وتقرير نظام دستورى للبلاد قوامه جعل النظارة مسئولة أمام مجلس النواب ، ورفعوا ذلك إلى الخديو فى ١٢/٤/١٨٧٩(١) .

ولعبت تعاليم الأفغانى دوراً كبيراً فى زيادة الوعى السياسى والإحساس بضرورة الحكم القائم على قواعد الشورى ، فقد استدعاه الخديو توفيق إلى قصر عابدين وقال له : « إنى أحب كل خير للمصريين ، ويسرنى أن أرى بلادى وأبناءها فى أعلى درجات الرقى والفلاح ، ولكن مع الأسف ، أن أكثر الشعب خامل جاهل ، لا يصلح أن يلقى عليه ، تلقونه من الدروس والأقوال المهيجة ، فيلقون أنفسهم والبلاد فى تهلكة » . فأجاب جمال الدين : « ليسمح لى سمو أمير البلاد أن أقول بحرية وإخلاص ، أن الشعب المصرى كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل ، فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر إليكم ، وإن قبلتم نصح هذا المخلص ، وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى . فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها بإسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . ثم خرج من عنده يخطب فى الموضوع . ويستحث تلاميذه وأعوانه على الكتابة فيه فى حماسة وقوة(٢) .

المجلس النيابى كمطلب للثورة العرابية :

وهكذا وقر فى ذهن مختلف الطوائف أن إصلاح نظام الحكم القائم إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابى يوطد مبادىء العدل والحرية ،

---

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٣/٤/١٨٧٩ .

(٣) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، ص ٧٥ — ٧٦ .

ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم، ومن هنا اتحد المثقفون والأعيان والعسكريون فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بمجلس للنواب . وبينما كانت فئة المثقفين ترتقب إعلان الدستور على يد توفيق والذى أعده شريف باشا سنة ١٨٧٩ ثم توقف صدوره عند حدوث الأزمة التى انتهت بخلع اسماعيل ، إذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو إياه فى تشكيل مجلس النواب وإصراره على الحكم المطلق ، ورأوا الخديو يؤلف وزارة برآسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا وحرمانها أى نظام دستورى حتى مجلس شورى النواب القديم ، على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد اسماعيل ، وأنه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور(١) .

ومن هنا كان تأليف المجلس النيابى مطلبا أساسيا من مطالب الثورة العرابية كما رأينا . فلما أسقط رياض وألف شريف الوزارة ، وفد عليه كثير من وجوه البلاد وأعيانها وقدموا له تقريرا عليه توقيع ١٦٠٠ من الأفراد يتضمن طلب تأليف المجلس النيابى جاء فيه(٢) :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله حرا فى أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى إلا بايجاد حكومة شورية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٦٧ .
(٢) مذكرات عرابى ، ج ١ ، ص ٨٣ — ٨٤ .

المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أمتها ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكون الواسطة الحقيقية فى تنفيذها ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولأجل هـذه المقاصد ، كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة ، فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر ، تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمات لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة نموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وأننا على يقين من قبول إلتماسنا هذا . . » .

وبالفعل تم إنشاء مجلس للنواب فى أواخر سنة ١٨٨١ ، وجاء تكوينه جميعاً من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم[١] . ومن هنا فقد كان المجلس يمثل المصالح الإقطاعية التى وقفت فى أول الأمر موقف العداء من التغلغل الأوربى لمساسه بمصالحها كما أنه احتوى على فئات قليلة من التجار ، انتخبوا باعتبارهم من الأعيان ، هذه الفئات الإقطاعية كانت قد اكتسبت مراناً فى الحياة النيابية بحيث جعلها هذا تلعب دوراً على مسرح السياسة المصرية ، ومن ناحية أخرى ، كانت تتميز بالجهل وعدم الخبرة وضعف الإحساس بالمسئولية عن الصالح العام ، الأمر الذى جعلها أبعد ما تكون عن توفير القاعدة الصلبة للاستقلال ومقاومة التدخل الأجنبى[٢] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٢٦٠ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر الديمقراطى ، مجلة الهلال ، ج ٩ ، ص ٧٣ ، ص ٩٠ .

جمعية عمومية لمساندة الثورة

فلما ازدادت حدة التناقض بين الجناح الرأسمالي والجناح العسكري في قيادة الثورة العرابية ، وقف مجلس النواب في صف المعسكر الأول ،ذلك أنه عندما أعلن توفيق قبوله مطالب إنجلترا وفرنسا في مذكرة ٢٥/٥ سنة ١٨٨٢ ، اجتمع النواب في منزل سلطان باشا رئيس المجلس وحضر الإجتماع ، عرابي وجمع من كبار الضباط ، وخطب عرابي مناديا بخلع توفيق وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم » ، فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكيين لم يقفوا[1] . وكان هذا إعلانا بأن المجلس لم يعد أداة فعالة في يد الحركة الوطنية لتنفيذ مخططاتها .

ومن هنا أرسل عرابي إلى يعقوب سامي داعيا إياه العمل على عقد جمعية عمومية من « الذوات والأعيان والعلماء » ، واجتمع المجلس المذكور فعلا من العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفي الحكومة بديوان الداخلية لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة . واستطاعت الجمعية بالفعل أن تتخذ قرارات ثورية هامة ، من أهمها القرار الصادر في ١٧/٧ سنة ١٨٨٢ والذي يقضي :

أولا — لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الإنجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها .

ثانيا — يلزم طلب حضرات النظار إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .

ثالثا — تعين لجنة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى

---

(١) عبد الرحمن الرافعي . الثورة العرابية ، ص ٢٨٨ .

الاسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم[1] .

وأصدرت الجمعية قرارا آخر فى ٧/١٢ سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها وكان ذلك إجابة عن سؤال يقول : « هل وجود الخديو فى الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو ، هل يعمل بهـا أم لا ؟ » وكانت الإجابة : « إن وجود العساكر فى الاسكندرية والمراكب الإنجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو ، يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعاً فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم إنفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى الاسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات »[2] .

وعندما سئل « حسين باشا الدرملى » بعد النكسة فى التحقيقات عما إذا كانت مثل هذه القرارات قد اتخذت فى ظل التهديد ، أجاب بالإيجاب مع الأسف الشديد وبرهن على ذلك بأن « العساكر كانوا واقفين فى الأبواب حول الديوان » ، وذكر أن يعقوب سامى قال فى أحد الأيام فى المجلس « انه إذا كان الملكيون لا يكونون يداً واحدة مع الجهادية، يأخذون العساكر الموجودين فى مصر ، وتترك البلاد بمن فيها بدون خفراء ، وإن ظهر من الملكيين شىء

(١) القضية المصرية ، ص ١٢ — ١٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٤ — ١٥

يخالف أغراض الجهادية ، يصير اعدامهم أولا ، ثم يصير الاتفاق والتفرغ للعدو الخارجى[1] ». وذكر الدرملى كذلك أن الثوار حلفوا يميناً على المصحف والسيف بالإتحاد وقد أيد هذا القول الأخير، على باشا الروبى عند استجوابه، إذ قال أنه فى إحدى الليالى « كانت عزومة بطرف شخص يسمى حسن بك جاد، وقال لنا أحمد عرابى ، قوموا بنا لقشلاق عابدين، فتوجهنا، ووجدنا هناك محمود باشا سامى فى أوضة على باشا فهمى » ثم أضاف إلى هؤلاء الشيخ محمد عبده، ونقل عن محمود باشا والشيخ عبده أنهما «قالا أنه فى هذا اليوم دخلت مراكب الانجليز إلى الاسكندرية للحرب ، والمقصود من جمعيتنا حلف يمين بأنه إذا حصل حرب نكون جميعاً يداً واحدة فى الحرب ، واحضروا ورقة. واستمر الشيخ محمد عبده يقول كلاما طويلا ونحن نتبعه فيما يقول ، وكان مفاد اليمين إنه إذا حصل حرب من المراكب ، نكون يداً واحدة وندافع عن وطننا »[2] .

وذكر الدرملى كذلك أن الثوار حرروا كشفاً بجملة ذوات من المخالفين لأفكارهم لأعدامهم ، وكشفا ببيوت عديدة من أملاكهم لحرقها « فبجميع هذه التهديدات وخلافها الزمتنا بالختم على المحاضر وخصوصاً أنه فى الجمعية الثانية ، قام على الروبى وألقى خطبة طويلة بالقدح فى حق الحضرة الخديوية وسلطان باشا والانكليز وفعلهم فى الإسكندرية ، وقال انه لا يصح عزل عرابى ، بل يلزم الاستمرار على المحاربة، وكانت مشتملة على تهديدات كثيرة لم أكن متذكرها ، إنما أذكر أنه خاطب الحاضرين قائلا : يا مسلمين يايهود ويانصارى ، يادروز

---

(١) محضر استجواب حسين باشا الدرملى فى يوم السبت ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٩ هـ . مجلة الطليعة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ١٥٧ .

(٢) محضر استجواب على باشا الروبى فى يوم الثلاثاء ٢٧ القعدة سنة ١٢٩٩ هـ ، المرجع السابق، ص ١٥٨ .

أختاروا لـكم هيئة ، وغير ذلك صـــار حبس ما ينزف عن الألف نفس فى الطوبخانة » . وأضاف أخيراً « ومن ضمن ما حصل فى الجمعيـة الأولى أنه لدى التـكلم فى مسألة التجهيزات ، قام الشيخ عليش ونادى بخلع الجنـــاب الخديوى »[1] .

وقد نفى عرابى عند استجوابه حصول التهديد ، ذلك أنه « لا يتصور أصلا حصول تهديدات بمجلس مؤلف من أعيان الأمة المصرية ورؤسائهـا ونبهائها يزيدون عن الأربعمائة نفس . . . ولو استـكشف التلغرافات التى كانت ترد من جميـــع أهالى المديريات حتى من مديرية إسنا بدون واسطة مديرياتهم، لعلم أن الأمة المصرية جميعها كانت محاربة بمالها وأنفسها . . »[2]

مجلس شورى القوانين

فلما حل الإحتلال بالبلاد ، ألغى مجلس النواب ، وأراد أن ينشىء نظاما نيابياً جديداً يحل محله ويجعل سلطة الشعب معدومة حكما وفعلا . وكان غرض الإحتلال من وضع هـذا النظام هو التأكد من خضوع الحـكومة المصرية لسياسته وأوامره وأضعاف الروح الوطنية وإيقاف حركة التطور سنوات طويلة[3] .

وقد قضى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٢ وهو القانون الذى أشرف دوفرين على وضعه بإنشاء مجلسين،أحدهما سمى « مجلس شورى القوانين » يتكون من ثلاثين عضواً،تعين الحـكومة منهم ١٤ بما فيهم الرئيس

---

(١) محضر استجواب حسين باشا الدرملى .
(٢) الطليعة ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ١٥٣ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٣٩ .

(وهم أعضاء دائمون) وتختار المجالس المحلية مثل هذا العدد من بين أعضائها[١] وتنتخب القاهرة عضواً على أن تنتخب الاسكندرية وبعض المدن الأخرى التى تقل عنها أهمية العضو الباقى . وتم الاتفاق على عدم صدور قانون أو مرسوم يتضمن تنظيما للادارة العامة دون سابق عرضه على المجلس . ولم يكن هنـاك مايجبر الحكومة على تنفيذ رغبات المجلس ، ولكن فى حالة رفضها يجب عليها أن ترسل الأسباب إليه ، على ألا يستتبع ذلك فتح الباب لأى نقاش . كما تم الاتفاق على أن تقدم إليه الميزانية وأن يبدى رغباته بصدد كل بند من بنودها دون أن يلزم الحكومة بشىء أو يكون له حق مناقشة أية نفقات مالية مما يجب على الخزانة المصرية دفعه طبقاً للالتزامات الدولية[٢] .

وقد حاول اللورد دوفرين أن يبرر الأساس الديمقراطى الواهى لهذا المجلس وغيره بانه « قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضة . . . »[٣] .

ولم يكن المجلس بحكم تكوينه وطريقة تشكيله والظروف التى كانت تحيطه قوة ثورية ، خاصة منذ أن افتتح سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٩٢ ، فقد ساد جو الخضوع والاستسلام للاحتلال وظل موقفه حوال هذه الفترة سلبيا محضاً ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت روح المعارضة ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى فى بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة . ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له

---

(١) نص القانون بإنشاء مجالس للمديريات يضم كل منها من ثلاثة إلى ثمانية أعضاء يرأسهم المدير ، يختارون بالانتخاب المباشر ومهمتهم البحث فى الشئون المحلية كتعبيد الطرق وشق القنوات وإقامة الأسواق وغير ذلك .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى ، مجلة الهلال ، جـ ١ ، س ٧٣ ، ص ٨٠ .

(٣) سليم نقاش : مصر للمصريين ، جـ ٦ ، ص ٧٠ .

أى صوت فى تطور الحوادث. وتعاقبت الأحداث الجسام على البلاد من تغلغل السيطرة البريطانية فى شئون الحكومة إلى القضاء على الجيش ، إلى استفحال الثورة المهدية، ثم إستقالة شريف باشا إحتجاجا على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار باشا وقرارها إخلاء السودان دون أن يحرك المجلس ساكنا أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر[1] .

ثم تغير موقف المجلس منذ سنة ١٨٩٢ بتأثير اضمحلال روح اليأس وبدأ نشاط الحركة الوطنية ، فأخذت تدب بعض مظاهر الحياة فيه ، ووقف من الاحتلال غير مرة موقف المعارضة ، ففى جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٨٩٢ ، رفض مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٣ التى عرضها السير بالمر المستشار المالى البريطانى بحجة أنها لم تعرض عليه قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها[2]

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ،ظهرت فى المجلس حركة استياء من اتصال المعتمد البريطانى ببعض أعضائه ورفض إعتماد نفقات جيش الإحتلال فى ميزانية ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٫٠٠٠ جنيه فكان هذا القرار بمثابة إحتجاج على بقاء جيش الإحتلال . وقد ساء هذا القرار الصحف الانجليزية وصنائع الاحتلال فى مصر[3] .وفى تقرير المجلس عن ميزانية سنة ١٨٩٤ ظهرت كذلك روح جديدة من الشعور بالواجب ، إذ تعرض لحالة البلاد الاقتصادية وألمع إلى ما يثقل كاهل الأفراد من أعباء الديون[4] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان ، ص ٥٠—٥١ .

(٢) Landau; op. cit, p. 46.

(٣) Ibid: p. 47.

(٤) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

ويلح المجلس فى سنة ١٩٠٢ على ضرورة الاشراف الكامل على القوانين المتعلقة بالتعليم ، وكان رد النظارة هو « لا حاجة لعرض البرجرام على المجلس لأن نظارة المعارف لا تألو جهداً فى جعله كافلا لغرض الأمة وافيا بحاجة البلاد . . »[١]. وقد اعترف كرومر بنفسه «أن المجلس قد أظهر فى هذه الحال وأحوال أخرى شدت إهتمامه بأمر المعارف وقد أصاب فى ذلك »[٢].

ولما تم توقيع الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عادت روح الخضوع والاستسلام إلى المجلس، ففى نفس العام أقر المجلس الميزانية دون أى أعتراض[٣] وأبدى بعد عام ١٩٠٥ خضوعا ملحوظا للحكومة هو الذى يفسر عدم احتجاجه على محاكمات دنشواى خاصة وقد توفى محمد عبده فى نفس العام . ولكن ما أثاره مصطفى كامل من الاحتجاج ضد أحكام دنشواى أهاج عواطف المصريين وبدأت روح المقاومة تظهر فى أعمال المجلس . وعندما عرض عليه القانون الخاص بإحالة جنح وجنايات الصحافة على محكمة الجنايات، وقف إسماعيل أباظة يندد بهذا المشروع الذى يحجر على حرية الكلمة ويطعن كرامة الصحفيين بجعلهم يقفون أمام محكمة شكلت لكبح جماح الأشقياء واللصوص « وحيث أن الصحافة هى عنوان رأى الأمة المعبر عنها ، ولا نرى جواز محاربتها لهذه الدرجة ، فمن رأيى عدم الموافقة على هذا المشروع مشفوعا بإعادة طلب إلغاء قانون المطبوعات[٤] » .

وعند مناقشة المجلس لميزانية الدولة سنة ١٩١٠ فى جلستى أول ديسمبر ، ١٨ / ١٢ / ١٩٠٩ قدم كل من يحيى باشا وفتح الله بركات ومرقس سميكة

(١) اللواء فى ٢٦/٣/١٩٠٢ ، العدد ٧٥٠ .
(٥) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان سنة ١٩٠٣، ص ١٨ .
(٣) Landau: op. cit, p. 49.
(٤) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ، جلسة ٣٠/٥/١٩١٠ .

اعتراضات على الحساب الختامى للسودان وطالبوا بضرورة أخذ رأى المجلس عما يصرف من الاحتياطى . وقر قرار المجلس بالاجماع على ذلك . وعلق سعد زغلول على احراج المجلس للحكومة فى مذكراته بقوله « وفى الجملة ، فقد ظهرت الحكومة فى هذه الجلسة (١٨ / ١٢) بمظهر لا يليق بكرامتها ولا يشجع على الثقة فيها ، وإذا استمر يترتب عليه سقوط هيبتها من النفوس »(١) .

الجمعية العمومية

وهى المجلس الثانى الذى نص مشروع دوفرين على ضرورة إقامته مع مجلس شورى القوانين . وقد نص نظامها على أن تتكون من ٨٢ عضواً هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين و ٤٦ نائباً يقوم السكان بإنتخابهم ممن لا يقل سنهم عن ثلاثين سنة بشرط معرفتهم القراءة والكتابة ودفعهم ضريبة مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيه فى السنة . وقد تقرر عدم إمكان فرض ضريبة مباشرة جديدة دون موافقة الجمعية ، كما تقرر إستشارتها فيما يتعلق بالقروض العامة وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأراضى بحسب أنواعها(٢) .

وكانت الجمعية فى بدايه عهدها ، مثل مجلس شورى القوانين ، لا أثر لها فى توجيه سياسة الحكومة فى أى شأن من الشئون . ويظهر لنا هوان شأنها من أنها اجتمعت فى إحدى دوراتها يوم ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ وعرضت عليها الحكومة ، الأمر العالى بقرض ٩ مليون جنيه إنجليزى ، فأقرته وكان قد صدر فعلا قبل إجتماعها ، فكان الاجتماع عديم القيمة . وصارح مصطفى فهمى باشا

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ١٧٤ — ١٧٥ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

وزير المالية الأعضاء أن الحكومة إنما عرضت الأمر المالى على الجمعية لمجرد الاحاطة فقط .

واستطاع ضغط الحركة الوطنية أيضا أن يجذب بعض أعضاء الجمعية إليها مما مكنها من تسجيل بعض الايجابيات التى وأن كانت لا تتكافأ مع ماهو مفروض من مثل هذه الهيئات إلا أنها مدت الثورة الوطنية الوطنيـة ببعض الوقود ، أما هذه الايجابيات فيمكن إجمالها فيما يلى : —

— رفض مشروع مد إمتياز شركة قناة السويس . فقد ظهر فى الأفق سنة ١٩١٠ مشروع يقضى بأن تمد الحكومة المصرية لشركة القناةأجل امتياز الذى ينقضى فى ١٨ / ١١ سنة ١٩٦٨ إلى ٣١/١٢ ٢٠٠٨ ، أى أربعين عاما وأربعة وأربعين يوما تقسمأرباح القناة فيها مناصفة بينالحكومة والشركة، وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط مقساوية من ١٥ / ١٢ سنة ١٩١٠ إلى ١٥ /١٢ سنة ١٩١٣ ، وتتعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة فى صافى الايراد السنوى من سنة ١٩٢١ إلى ١٧ / ١١ سنة ١٩٦٨ بنسب معينه[1] .

وكانت نية الحكومة تتجه إلى إقراره دون عرضه على الجمعية ، بيـد أن ضغط الرأى العام أضطرها إلى دعوة الجمعية للانعقاد للنظر فى المشروع فى ٩/ ٢ سنة ١٩١٠ ، وكذلك اضطرت الحكومة أن تجعل رأى المجلس قطعياً كما جاء فى تصريح محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وقد . تألفت لجنة لدراسـة المشروع ، ووضعت هذه اللجنة تقريراً مطولا جاء فيه أنه على الرغم من أهمية المشروع وخطورته ، فقد وضع بسرعة لم تعهد فى الحكومة من قبل كما أنه كان

---

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية. جلسة ٢١/٣/١٩١٠ ، وانظر كذلك :
Fyfe : op. cit, p. 138.

« غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات وسندات تؤيده »، وانتهى التقرير برفض المشروع[١] .

— توسيع قاعدة الديمقراطية : إذ طالبت الجمعية باعداد قانون يجعل لها حق سؤال الوزراء ، بيد أن الحكومة رفضت هذا المطلب وكان ردها : « لقد أظهرت الحكومة على الدوام إهتماما كثيراً بالجمعية العمومية وقدم لها النظار وهم من ضمن أعضائها بحكم القانون — جميع البيانات والإيضاحات التى طلبتها فيما عرض عليهـــا من المشاريع الداخلة فى اختصاصها بحكم القانون النظامى ، ولا تزال على إهتمامها واستعدادها فى كل إجتماع وقد يكون على نظام الجمعية ذاته ونوع الإختصاص الممنوح لها مما لا يناسب وضع المشروع المشار إليه فى الاقتراح لقلة الفائدة التى تنتظر من ورائه »[٢] .

وقدم عضوان إقتراحين يطالبان فيهما بعلانية جلسات مجالس المديريات حيث أن « سرية الجلسات لا تضمن حرية الآراء ووقوف كل واحد عندحده، ولا إقناع الناخبين والجمهور بما يحصل من المنـاقشات ، فتفقد بذلك الضمانة اللازمة للمجالس النيابية . . »[٣] .

ولما كان القانون النظامى يقضى بإنتخاب عضو بالجمعية العموميـة عن عواصم المديريات من الدرجة الأولى وحرمان عواصم المديريات من الدرجـة الثانية والثالثة ، فقد تقدم كل من دياب أفندى محمد سليم وقرشى أحمد بك باقتراح إنتخاب عضو للجمعية عن بندر كل مديرية بلا إستثناء[٤] .

---

(١) جلسة ١٩١٠/٣/٢١ . وانظر أيضا :
Alexander : op. cit, p. 329.

(٢) جلسة ١٩١٢/٣/٢٥ .

(٣) جلسة ١٩١٢/٣/٣٠ .

(٤) المرجع السابق .

وتقدم عبد اللطيف الصوفانى بالغاء قانون المطبوعات المقيد لحرية الصحافة وبينما عارض هذا بعض الباشوات مثل إبراهيم مراد ومقار عبد الشهيد قال محمد أبو خضرة أفندى : « أننا فى كل وقت ننشد الحرية ونطالب المزيد منها . وقد كانت لنا حرية صحافية راقية فى الزمن الماضى ، فهل نرضى بضياعها الآن ؟ كل بلد فى الدنيا حرمت حرية القول والكتابة تأخرت وفشا الجهل بين أفرادها ، فهل ترضون لأمتكم التأخر أو تودون لها التقدم ؟ »[1] ، ومع ذلك فقد رفضت الحكومة هذه الإقتراحات .

— تعميق الممارسة الديمقراطية : ولما كانت الديمقراطية لا قيام لها إلا بوجود الأفراد الواعين بضرورتها وحقيقتها وأبعادها المختلفة ، فقد طالب محمد أفندى محمد خشبة باشتراط معرفة القراءة والكتابة لدى كل عضو ينتخب فى أى مجالس مثل لجان الشياخات والمجالس الحسبية والمجالس البلدية ولجان مكافحة خفر النيل « لأن هذه اللجان والمجالس لا تخلو من تقديم بعض أوراق إتهام تستلزم البحث والتحقيق وعرض حساب يستوجب الامعان والتدقيق »[2] .

كذلك قدم سليمان زيتون بك إقتراحا طالب فيه بزيادة أعضاء مجالس المديريات لادخال المتعلمين فيها تعليما عاليا « حيث أنه ليس يخاف أن المتعلمين ذوى المصالح يعود بوجودهم ضمن أعضاء مجالس المديريات أعظم فائدة ، وعلى الأخص فى المسائل الفنية التى اختصوا بها ، كما أنه يستفاد بوجود الخبيرين بالزراعة ضمن تلك المجالس فيما اختصوا به أيضاً »[3] . وكان طبيعياً أن يقابل هذا الإقتراح بالرفض من جانب بعض الاقطاعيين والرأسماليين مثل : « حسن

(١) جلسة ٣١ / ٣ / ١٩١٢ .
(٢) جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩١٠
(٣) جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩١٢

بكرى بك » . و « إبراهيم مراد باشا » اللذان استطاعا التأثير على الرأى العام فى الجمعية فرفضت هذا الإقتراح .

ومن المواقف المشرفة حقاً للجمعية ، دفاعها الحار عن ضرورة أن تكون اللغة العربية هى لغة التعليم فى المدارس المصرية حيث كان الإحتلال قد استطاع أن يزيلها ويحل محلها لغة أوربية وأن كان سعد زغلول قد وقف موقفاً غير مشرف بإزاء هذه القضية ، فحينما نوقشت المسألة فى مارس ١٩٠٧ اعترض سعد وألقى خطبة طويلة سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية وقال : « أن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو إتباعا لشهوتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » وقال أيضاً : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا ، فإننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى . . »(١) .

— المطالبة بالدستور وبمجلس نيابى حقيقى . وظهر ذلك واضحاً فى جلسة ٣٠/٣ سنة ١٩١٢ حيث قدمت خمسة إقتراحات من عبد اللطيف الصوفانى بك والهلالى بك وأحمد خشبة بك وأبو خضرة أفندى والجارم أفندى بطلب تشكيل مجلس نيابى . وجاء فى أقوال الصوفانى رداً على ما كان يردده الإحتلاليون من عدم كفاءة مصر لذلك(٢) : « ليس للأمم شهادات يمكن أن تعطى لها لتثبت بها كفاءتها ، بل ليس للأمة كفاءة غير أنها ترى حاجتها إلى الحكم النيابى أصبحت ماسة وضرورية . . . يقولون لنا بنظرية التدرج وبأن نظامنا النيابى لا يكون إلا تدرجا ، وأنى أقول بكل شجاعة أن هذه النظرية إذا وضعت حقا وكانت

---

(١) سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى الفترة من ١٨٨٢ – ١٩٢٣ ، ص ٢٤٢

(٥) جورست : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية بمصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، ص ٥

صحيحة لرضينا بها ، ولكن ماهى تلك النظرية ؟ الحكم النيابى لا يصح أن يتجزأ[١]، أولا أن يعطى جزءاً جزءاً .. » .

وقد كانت هذه الإقتراحات صدى لمناقشات واسعة كانت تجرى خارج الجمعية حول ضرورة حصول مصر على دستور ومجلس نيابى[٢] . وكان أحمد حلمى محرر اللواء قد قام بدعوة إلى توقيع آلاف العرائض المطالبة بالدستور وتقديمها للخديو سنة ١٩٠٨[٣] . وقد علق لويد على مطالب النواب السابقة بزعمه أنهم لا يمثلون إلا طبقتهم ، وأنهم يطالبونها أملا فى أن تعيد لهم قوتهم التى سلبوها من قبل[٤] .

الجمعية التشريعية

وعند ما تقلد كتشنر مقاليد السلطة خلفا لجورست ، أراد أن يضع نظاما نيابياً جديداً يحل محل المجلسين السابقين حتى يشغل الرأى العام المصرى بنظام جديد يترقب من ورائه الخير ، فيصرف الشعب ولو مؤقتا عن حركة المطالبة بالدستور[٥] . وكان المجلس يشمل الوزراء وستة وستين عضواً منتخباً وسبعة عشر عضواً معينا (أربعة عن الأقباط وثلاثة عن البدو وإثنان عن كل من الأطباء والتجار والهيئات التعليمية وعضو عن المهندسين وآخر عن الهيئات المحلية) بحيث أسفر تكوينها عن التشكيل الآتى : ٤٩ من الملاك + ٨ من المحامين + ٤ من التجار + ٣ من العلماء والرؤساء الدينيين + ١ مهندس[٦]

---

(١) جلسه ٣٠ / ٣ / ١٩١٢

(٢) العلم فى ١٧ / ٣ / ١٩١٠ ، العدد ١٠ ومقال محمد صادق عنبر أنظر أيضا هجوما على المطالبة بالدستور فى مقال « سلطة الأمة » ليوسف كرم ، بمجلة الهلال ، فى ١ / ١ سنة ١٩٠٩ ص ٢٢٢

(٣) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية .. ص ١٦٦

(٤) Lloyd : Egypt since Cromer, p. 91

(٥) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد . ص ٣١٣

(٦) كتشنر تقرير عن المالية والأدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ، سنة ١٩١٢ ، ص ١٧

ولم يكن رأى الجمعية إستشاريا فحسب كما كان رأى الهيئتين السابقتين من قبل ، بل حرمت حق ابدائه فى أحوال أباحها القانون القديم . ولم تمن الجمعيــة بمطالب الأمة ، فلا هى طالبت بالاستقلال ولا طالبت بالدستور ولا قامت بأى حركة إحتجـــاج على الإحتلال ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية ، أو طلبت إلغاءها — وبخاصة قانون المطبوعات وقانون الاتفاقات الجنائية ولا قانون الحد من حرية الإجتماعات وما إلى ذلك من وسائل الإضطهاد ولا فكرت فى طلب العفو عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية[١] .

ولم تعمر الجمعية طويلا ، فمنذ أن صدر القانون النظامى بإنشائها فى أول يولية سنة ١٩١٣ لم تجتمع إلا دورة واحدة ،فقد نشبت الحرب العالمية الأولى فعطلت جلساتها ، وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث حتى قيام ثورة ١٩١٩ فعن لبعض أعضائها أن يجتمعوا من تلقاء أنفسهم فى منزل سعد زغلول يوم ٩ /٣/ ١٩٢٠ وأعلنوا بطلان الحماية الانجليزية والاحتجاج على تعطيل الجمعية وعلى كل القوانين التى وضعت فى أثناء تعطيلها[٢] .

الثورة الشعبية سنة ١٩١٩

بصيص من النور فى سنوات حالكة السواد

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كانت لحظة محيرة لحسين رشدى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، فقد كان الخديو فى الآستانة ، وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقضى بالحيدة ، ومصلحة بريطانيا

---

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ٢١٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩٩١ ، ج ٢ ، ص ١٣٩

تقضى بالاشتراك فى الحرب، فانضوى رشدى باشا أمام تهديد المندوب البريطانى إلى الثانية لا إلى الأولى. ولو أن وزيراً أقوى من رشدى باشا فى مكانه لعمد إلى المساومة ولكن هذا العمل كان أبعد ما يكون عن قدرة رشدى وهو المشهود له بالحنكة والسياسة أكثر من القوة والصلابة وأنه مهما كان المثقف المرن بارعا فى تصرفاته مع الغير، فليس هو الرجل المطلوب فى هذه الظروف لمواجهة خصوم أقوى يتسمون بالتصميم وشدة المراس[1].

ويروى أحمد لطفى السيد[2] أنه قابل رشدى فى هذه الفترة وكان معه عدلى يكن، فقال لطفى لرشدى: «أتدخل الحرب مجاناً ياباشا؟ فقال «بل احترزنا مما تخاف، بأن قلنا «نظراً للاحتلال الفعلى لإنجلترا فى مصر»، فقال له لطفى: «أخشى أن يقول الناس أن هذه سذاجة سياسية، فإذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها إلى هذه الحرب، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال ...»، فرد رشدى بأن الوقت لم يفت. واتفق الثلاثة على السعى لتعترف انجلترا بالاستقلال فى مقابل دخول مصر الحرب. ويؤكد لطفى السيد أن رشدى أخبره أنه تكلم فى ذلك ولم ينل شيئاً. كذلك ذكر عدلى (الذى كان مشتركا فى الوزارة ولم يكن لطفى السيد كذلك) للطفى أنه قد يئس نهائيا من تحقيق المطلب.

ويحلل العقاد تحليلا رائعاً موقف الوزيرين فى هذه الفترة الحاسمة من حيث مسايرة الاحتلال فى إعلان الحماية والاشتراك فى الحرب وما إلى ذلك «لأنها آفة الضعف وقلة المرأس على الجهاد فى دعوات الشعوب.. فهما من طينة لا تمتزج بالروح الشعبية، ولا الروح الشعبية تمتزج بهما ولعلهما ينظران بعين الخوف والتوجس إلى وثبات الأمم واعتلاج صدورها بالقلق ودوافع الحياة لأنها تلوح لهما كالمارد الجامح لا يملكان إحضاره، وإذا حضر لا يملكان توجيهه ولا صرفه. فليس الرجلان زعيمين قويين، ولكنهما من رجال

(١) Elgood : Egypt and the Army pp. 44—46

(٢) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ١٦٢ — ١٦١

الديوان وعشاق الانتظام فى الأعمال على الطريقة الديوانية التى تجمعهما مع الإنجليز الحاكمين بجامعة النظام «وتوطيداً للأمن العام» وربما نظرا فى دخيلة نفسيهما، فلم يشعرا هنالك بالغضاضة الأليمة من بقاء المصريين محكومين لدولة أجنبية لأنهما قد نبتا فى بيئة الحكام ولم ينبتا فى بيئة الشعب المحكوم ولا يشعران كذلك بغضبة الإهانة المثيرة للنفوس إذا قيل أن المصريين لا يصلحون للحكومة المستقلة فإنهما قد يتعزيان عن هذه التهمة بأنهما من سلالة جنس غير الجنس المصرى الصميم وهى السلالة التركية القديمة »(١) .

وقد هم رشدى بوضع برنامج سياسى وصفه سير ويتجت بالتقدمية ، وخلاصة مشروع البرنامج أنه ينبغى وضع نظام سياسى إدارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح إنجلترا السياسية ومصالح الأوربيين المالية التجارية ويكون من شأنه مع ذلك أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة التى آلت إليها البلاد بعد إعلان الحماية ، ويقضى المشروع بأن يتم إعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة وأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثى بإشارات الملك المعتادة كالعلم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها . على أن يقيد بعد ذلك بعدة قيود ثقيلة .

ومن ناحية أخرى يهدف المشروع أيضا إلى تعديل القانون النظامى الذى صدر فى يوليو سنة ١٩١٣ مما يجعل رأى الجمعية التشريعية قطعيا فى بعض المسائل. وقد قدم المشروع فى مطلع سنة ١٩١٥ وأعيد تقديمه مرة أخرى فى بداية عهد السلطان فؤاد سنة ١٩١٨ . ولكن رشدى مالبث أن سحب مشروعه ، بل واعتذر عنه عند أول بادرة استياء من دار المعتمد البريطانى(٢) .

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٦٢

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٩

ولم يقف رشدى عند هذا الحد بل تطوع فى مناسبات متعددة لأن يمدح الاحتلال ؛ من هذه المناسبات، ما جاء على لسانه فى حديث له مع مراسل جريدة التيمس الذى نشرته فى ٨/ ١/ ١٩١٥ إذ قال فيه(١) : «لقد حقق هذا التغيير ما أملته طويلا. فقد كان دائما من رأيى أن مصر كبيرة الأهمية بالنظر إلى موقعها الجغرافى . وأنها تولد مطامع الأمم الأخرى فيها ، وهى ضعيفة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها ، فلكى تحافظ على كيانها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة ، ثم أنها تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلى ، والأمة الوحيدة التى تتوفر فيها الشرطان اللازمان هى بريطانيا العظمى لأنها قادرة على حماية مصر ، كما أن تقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا » .

وعلى الرغم من هذا الموقف للقيادة الرسمية ، وما كانت عليه سلطة الاحتلال فى ذلك الوقت من قوة البطش والاستبداد ، وعلى الرغم من كل ظروف الحرب ، إلا أن قوى الثورة الوطنية لم تكن نائمة تماماً ، فهناك آيات متعددة تدل بما لا يدع مجالا للشك ، على وجود حركة ما وأن كان صوتها ضعيفاً ولا يزلزل لا يزعزع أركان الاحتلال . فمن ذلك أنه لما اعتزم السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة وهو ١٨ /٢/ ١٩١٥ ، وانفذوا عزمهم وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة فكان هذا الاضراب مظاهرة صامتة ضد الحماية(٢) .

والمتأمل فى تاريخ هذه الفترة يستطيع أن يجد مظاهر أخرى لسخط الشعب ؛ من ذلك ما يروى من أن أحد الخدم القدماء بقصر عابدين قد حاول أن يحرقه ،

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج١ ، ص ٧٨

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ ، ص ٣١

ومنها أن بعض قبائل العربان قد رفضوا أن يقسموا يمين الطاعة للانجليز وأن الضباط والجنود المصريين في الاسماعيلية رفضوا إطلاق النار ،واحتجبت جريدة الشعب عن الظهور احتجاجا على اعلان الحماية ورفض أمين الرافعى إصدارها حين طلب منه السلطان حسين ذلك (١) .

وكان الإنجليز متخوفين من ناحية الجامع الأزهر ،فطلبوا تعطيل الدراسة فيه ، ولكن رجال الأزهر أفهموا مستشار الداخلية الإنجليزى أن الأزهر جامع تؤدى فيه الشعائر الدينية ولا يمكن إغلاقه ، ففكر الإنجليز فى تقليل عدد الطلبة ، وكان عددهم فى ذلك الوقت ٨٢٢٢ طالبا ، فاوعزوا إلى شيخ الأزهر بفصل الطلبة الذين عرفوا بعدائهم للانجليز من مصريين وأتراك وغيرهم من من أبناء المستعمرات البريطانية والفرنسية ، فتم فصل ٣٠٠٦ من الطلاب بحجة عدم انتظامهم فى الدراسة واشتغالهم بغير طلب العلم ،واعتبروا الاشتغال بالسياسة اشتغالا بغير العلم ، ونجحوا ألف طالب فى امتحان عقد على عجل ، وبذلك انخفض عدد الطلبة إلى النصف (٢) .

وكان المصريون يعبرون عن شعورهم الإسلامى واستجابتهم الدعوة الخليفة إلى الجهاد كلما سمحت الظروف ، فقد قام جماعة من علماء الأزهر بحركة ضد الاحتلال لتأييد عباس فى أوائل الحرب . ثم نصحهم رشدى باشا بالسكون. وهتف بعض طلبة الأزهر للخديوى عباس حين شاهدوا أخاه محمد على يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد الأزهر . وتكونت فى مصر جماعات سرية فى سنة ١٩١٨ تهدف إلى الاتصال بالسنوسى فى طرابلس وتدبير هجوم على الإنجليز فى مصر وكانت المنشورات التى تلقيها الطائرات التركية والألمانية تغذى هذا الشعور وتثير فى المصريين الحمية الإسلامية وتذكرهم بعدوان الإنجليز عليهم وعلى أخوانهم المسلمين (٣) .

---

(١) المرجع السابق . ص ٣٠

(٢) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، ص ٤٣

(٣) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ج ١ ص ٣

ولما جمع الرديف قسرا من كل ناحية ، وقع تذمر شديد بين أفراده لسوء معاملتهم ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم . وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين فى ٢٩ / ١ / ١٩١٦ إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس وساروا فى شكل مظاهرة إلى ميدان عابدين ، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل إلى السراى ، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ووعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم على أن يعودو إلى ثكناتهم ، فعادوا . وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى ، وجاءوا إلى ميدان عابدين ، وكانت الحكومة قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت حديث الناس فى مجالسهم وكان لها صدى بعيد فى النفوس[(١)] .

مقابلة الزعماء الثلاثة للمعتمد البريطانى

وإذا كانت الطوائف السياسية قد تقبلت الحماية البريطانية على أساس ما كان سائدا من ظروف الحرب ، إلا أنه فى اللحظة التى انتهت فيها هذه الحرب أصبح من العسير على أى طائفة أن تعترف بها ، وكان من الطبيعى أن يشعر المصريون بان ما قدموه من جهد فى الحرب . يبيح لهم أن يشتركوا فى مناقشات السلام التى دارت بباريس بعد الحرب لتنظيم الامبراطورية العثمانية وقد بدا للمصريين أن اقصاء مصر عن هذه المناقشات إنما هو دليل على أن بريطانيا ستستأثر بمصر كثمن لانتصارها[(٢)] .

وقد أخطأ الاستعمار البريطانى عندما توهم أن الأمور فى مصر يمكن أن

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ ، ص ٤٢

(٢) Marlowe : Anglo-Egyptian Relaiation, p. 232.

تستمر على ما كانت عليه من قبل ولم يدرك أن المجتمع المصرى لم يعد كما كان قبل الحرب وأن الكبت السياسى والاستغلال الاقتصادى الاستعمارى البشع لم يكن إلاستارا واهيا يخفى التحفز الشعبى نحو الانقضاض على الاستعمار والتخلص من سلطته . ولقد ساعدت الأحداث العالمية فى الاندفاع إلى الأمام فبالرغم من أن معسكر الحلفاء الاستعمارى قد خرج منتصراً فى هذه الحرب ، إلا أن المعسكر الاستعمارى فى حقيقة الأمر قد خرج من المعركة لتبدأ نهايته . فبإنتهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير فى معظم بلاد العالم، واشتبكت مع الاستعمار فى معارك واسعة سواء فى الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة فى أوربا استقلالهـــا مثل الصرب والبلغار واليوجوسلاف والتشيكوسلوفاك ، واشتدت الحركة الثورية فى إيطاليا وأوشكت أن تقبض الجماهير الشعبية على السلطة بأيديها[1] .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ودفعت بها لكى تلتحم مع الاستعمار فى معارك ثورية طاحنة . وكانت البداية متواضعة للغاية ، ثلاثة من الزعماء المصريين : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى يطلبون مقابلة المعتمد البريطانى السير ريجنالد وينجت .وعندما تتم هذه المقابلة فى ١٣ / ١١ / ١٩١٨ يدور الحديث الآتى :

وينجت : أن الصلح اقترب موعده وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمناً طويلا وأن مصر سينالها خير كثير . وأن الله مع الصابرين . وأن المصريين هم أقل الأمم تألماً من أضرار الحرب . وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا هائلةوأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سبباً فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

---

(١) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى . ص ١٣٢

سعد زغلول : ما تكون انجلترا فعلته خيراً لمصر ، فإن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر ، وأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره . وأنى أظن ألا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين .

ورد ونجت بأنه حقاً ميال لإزالة المراقبة المذكورة ، وأنه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية في هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية ، فإنه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول إلى ما يرضى ، ثم قال : « يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر خيراً » .

سعد : أن الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق في أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده انجلترا لهم .

ونجت : يجب ألا تعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم ؛ فإن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

سعد : أن هذه العبارة مبهمة المعنى لا أفهم المراد منها .

ففهم ونجت أن سعداً قد استاء لأنه اعتقد أن الكلام موجه إليه ، وأراد أن يقول أنه لا يعني المصريين مثله وإنما يعني الرأي العام ، فاستدرك قائلا :

— أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر . . .

سعد : لا أستطيع الموافقة على ذلك ، لأنني أن وافقت ، أنكرت صفتي ،

فإنى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان إنتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى .
و كذلك الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك .

وينجت : أنه قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟

على شعراوى : أننا نريد أن نكون أصدقاء الإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للعبد . .

وينجت : إذن أنتم تطلبون الاستقلال .

سعد : نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة .

وينجت : ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم .

عبد العزيز فهمى : نحن نطلب الاستقلال وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم أن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع إلى طبيعة الشبان فى كل جبهة و؟ فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة الجريدة ، وكان مقصدهم هم أيضاً الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف عند الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك

بطريقة تمنع الاعتراض ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديماً وحديثاً .

وينجت : ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن .

عبد العزيز فهمى : إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فإن لمصر تاريخاً قديماً وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثير والعدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال متوفرة فى مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل . فإنى أعرف أن لإنجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة ، وهى أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، وكذلك فمجلس نوابها ليس كل أفراده متعلمين وإنما المتعلم منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاماً — ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن العلم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذي بأزيد من اللازم، فاسمحوا لى أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليه هذا الشبه بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد إليه فالمصرى هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يعيده فى الأشغال

العمومية وفى القضاء وغير ذلك فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

وينجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها .

عبد العزيز فهمى : أن معرفة ذلك راجع إلى المستقبل ، ومع ذلك ، فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

وينجت : قد كانت مصر عبداً لتركيا ، أتكون أحط منها لو كانت عبداً لانجلترا .

شعراوى : قد أكون عبد الرجل من الجمليين — وقد أكون عبداً للسير وينجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ، لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

وينجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

سعد : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها إلى الهند ، وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل ونحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

شعراوى : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من

الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطة هى سلطة صندوق الدين العمومى .

سعد : نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وأننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها ، أن تساعدنا على الحصول على هذه المطالب .

وينجت : قد سمعت أقوالكم ، وأنى اعتبر محادثتنا غير رسمية بل بصفة حبية ، فإنى لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل ، شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

وانتهت المقابلة عند هذا الحد[1] .

الانفجار

وكانت الثمرة الأولى لهذه المقابلة هى تأليف « الوفد المصرى » ووضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكبر عدد ممكن من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب .

وفى يوم ٢٠ / ١١ / ١٩١٨ ، طلب سعد زغلول من قيادة الجيش البريطانى جوازاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى انجلترا ، بيد أن الحكومة الإنجليزية

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣١ — ١٣٧ .

أرسلت رفضها لهذا السفر فأرسل سعد خطاباً إلى وينجت فى ١٢/٣ حول الرفض مؤكداً أن القضية التى يدافع الزعماء المصريون عنها « يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الإنجليزى الذى لا شك فى أنه ، للاستنارة فيها ، فى حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها[1] ». كما أرسل الوفد نداء على معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وبموقف السلطة العسكرية البريطانية بإزائه وكان هذا بمثابة بيان بمطالب الوفد[2] .

ودعا حمد الباسل إلى اجتماع كبير فى ١٣ / ١ / ١٩١٩ خطب فيه سعد أول خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، جاء فيها قوله : « ليست فكرة الاستقلال جديدة فى مصر ، بل هى قديمة يتأجج فى قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو تارة كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة ليحقق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك فى انقطاعها »[3] .

ثم دعا سعد إلى اجتماع آخر يعقد فى منزله فى ٣١/١/١٩١٩ ، إلا أن سلطات الاحتلال العسكرية منعته ، فانتهز سعد فرصة محاضرة كان سيلقيها القاضى الانجليزى مستر برسيفال فى نادى « جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع » فى ٧ فبراير ، فذهب لحضورها وابتدر المنبر بعد فراغ المستر برسيفال من محاضراته كان مما قاله فيها : « وأعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة »[4] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١، ص ١٠٢
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤١
(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
(٤) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢١١

ولقد فوجىء الحاضرون بهذه الخطبة التى جاءتهم فى غير مكانها وفى غير أوانها . لأنهم حضروا ليستمعوا إلى خطبة فى تسجيل الحماية لا إلى خطبة فى انكار الحماية وإعلان بطلانها افهرع بعض الموظفين الإنجليز إلى النور يريد أن يطفئه لفض الاجتماع ، ومنعه آخرون لأنه عمل لا يليق فى جمع كذلك الجمع ، وغادر أفراد مكان الاجتماع وبقى الأكثرون متشوفين لما عسى أن يكون بعد هذه الصيحة الجريئة[1] .

وبعد أن قدم سعد عريضة للسلطان فى الثالث من شهر مارس سبق أن أشرنا إليها ، استدعاه القائد العام هو وتسعة من أصحابه إلى مركز القيادة العامة بفندق سافواى وقرأ عليهم انذاراً باللغة الانجليزية بألا يقيموا العقبات أمام تأليف وزارة جديدة ورفض المناقشة فى الانذار . ولما لم يتم العمل بما جاء فى الانذار ، ألقى القبض على سعد وكل من اسماعيل صدقى وحمد الباسل ومحمد محمود فى ٨ مارس وفى اليوم التالى أقلتهم باخرة إلى مالطة كمنفى لهم .

وكان القبض على هؤلاء الزعماء ، الشرارة التى فجرت برميل البارود ، بدأت بإضراب الطلبة ، وكان أول المضربين ، طلاب مدرسة الحقوق وبعض المدارس العالية . وفى اليوم التالى ١٠ مارس امتد الاضراب والمظاهرات حتى شملت الأزهر وكل مدارس القاهرة . وفى أعقاب الطلاب ، سارت جماهير الشعب الغاضبة ، ولم تستطع هـذه الجماهير ضبط عواطفها فحدث بعض التخريب والتحطيم . وفى ذلك اليوم سقط أول شهداء الحرية وكانت هذه الاستجابة الشعبية لنداء الحرية طبيعية صادرة من نفوس مخلصة ، فما رتب للاضراب أحد ولا دعا للمظاهرات داع ، وإنما هى الثورة النفسية الشعبية استجابت من تلقاء نفسها للنداء[2] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٢) Chirol : Egyptian Problem, p. 178.

ولا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ إلى أن المصريين كانوا يدبرون القيام بـ « ثورة » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها ، وإنما تشير الحوادث الأولى إلى أن المصريين كانوا يريدون عن طريق القيام بمظاهرات سلمية الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم فى مطلبهم الخاص بالاستقلال التام ، ولكن الأمر تطور بسبب التجاء السلطات البريطانية تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التى يعانيها الشعب تقديراً واعيا سليما إلى مقابلة محاولته السلمية بالعنف والقسوة مما فجر الاستياء المكبوت فى صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره فى شكل ثورة عارمة ضد الانجليز ، وعلى ذلك بدت الثورة فى شكلها الذى ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل هذا الانفجار من طابع الارتجال والخطة العفوية والتنظيم السريع[(١)] .

من الانفجار إلى الثورة .

وليست الثورة عملا عفويا ، بل هى نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر فى الحكم بنفس الأساليب القديمة. ولابد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال . وليس من المحتم أن تشتعل الثورة وفقاً لشعارات كاملة محددة، فإن هذا نادر الحدوث إنما فى الغالب أن تشتعل وتتحرك على شعارات بسيطة ، ثم تتطور وتتفاعل حتى تصل لأهدافها المحددة فى المجرى الطويل فى سنوات لا فى أيام أو شهور.

وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها . وإذا كانت شرارتها الأولى بدأت متواضعة، إلا أنها سرعان ما أخذت تتطور

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٣٠

وتتسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر حتى أصبحت ثورة قومية عامة[1] وليست شعبا بسيطا لا يحتاج — كما قدر — الانجليز — إلا إلى الازدراء أو — إذا لزم الأمر — القسر[2] .

والمسار الذى اتخذته الثورة يدل على ذلك دلالة واضحة :

— اتساع قيادة الثورة : فقد اتسعت قيادة الثورة وتطورت وفقاً للتغيرات الجديدة فى مجرى الثورة ، وأخـذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصرى ومعظمهم من المثقفين والتجار والملاك المتوسطين فى الريف .

— تطور سعد إلى مزيد من الثورية : ذلك أن الثورة التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذى كان طابعه الخاص . كذلك اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته ، فنال استحسان سعد زغلول ، واستحسان فريق لا يستهان به من المفـكرين فى الأمة وأصبحت مصر مسرحا لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى سواء أكان ينتمى إلى حزب الأمة أم إلى الحزب الوطنى[3] .

— تأكيد الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط : وإذا قيل بحق أن قوة التماسك بين المصريين رغم تـكوينهم الدينى المتعدد ، وأن امتزاجهم التاريخى الطويل هو سبب ذلك النجاح الذى أحرزته الثورة ، وأن اشتراك القبط والمسلمين فى سائر الطبقات الاجتماعية فى المدن والقرى هو الأساس الموضوعى له ، فإن من الحق أيضاً أن نسجل الفضل فى ذلك إلى الجهد الواعى المنظم للتنظيم السياسى فى ذلك الشأن[4]

---

(١) Chirol : op. cit, p. 179

(٢) Elgood : Egypt, p. 229

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية : ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥

(٤) طارق البشرى : مصر الحديثة بين أحمد والمسيح ، مجلة الـكاتب ، أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، ص ١٢٥

ـــ إشتراك الطبقة العاملة : فقد كان العمال ـ والفلاحون ـ أكثر الطبقات إحتكاكا بالقوة الغاشمة للاحتلال البريطانى وقواته المسلحة المقاتلة فى جبهة سيناء وفلسطين والعراق وغاليبولى وفرنسا ، وكان نصيبهم من سوء المعاملة وسحق الكرامة والسخرة أكبر نصيب . ولا شك أن إحساس المرارة والحقد المتولد من خلال هذه التجربة المباشرة كان من العوامل المساهمة فى دفع هذه الفئات للاشتراك فى الثورة(١) .

ـــ إشتراك المرأة:فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩١٩ خرجت مظاهرة سياسية نسائية المرة الأولى فى تاريخ العرب والمسلمين ، وكان الغرض منها الإعراب عن شعورهن والإحتجاج على ما أصاب الأبرياء من القتل والتنكيل فى المظاهرات السابقة . وقد وصف أحد الكتاب المعاصرين تلك الحادثة فقال : « إجتمع لفيف من الآنسات والسيدات الراقيات وألفن مظاهرة سارت فى شوارع العاصمة ، وكان منظراً جريئاً مدهشا ، لم يرو التاريخ مثله فى مصر ، وأخذن ينادين بالحرية والاستقلال وبسقوط الحماية والظلم ويلوحن بالاعلام(٢)

ولم يقف دور المرأة عند تلك المظاهرة ، فتبعتها مظاهرات أخرى ، وحتى النساء فى الأحياء الوطنية سرن فى المظاهرات مع الرجال وهن يركبن «الكارو»ويهتفن للوطن وللاستقلال ويرفعن الأعلام فى أيديهن ويتعرض لرصاص وإعتداءات الانجليز شأن الرجال والشبان .

ـــ الشعب يتولى الحكم المحلى . فقد استطاع الثوار فى بعض المناطق كزفتى والمنيا وأسوان أن يستولوا على السلطة المحلية ويديروا الأمور بأنفسهم فترة من الوقت، من ذلك أن طلبة المدرسة الثانوية(مدرسة السيد بك كشك) بزفتى ألفوا مظاهرة كانت فى المديئة وأنضم اليها الأهالى فبعثت فى

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية (١٩١٠ — ١٩٢٠ ، ص ١٠
(٢) أحمد أمين : حياتى ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٠١ ٠

المدينة وما حولها روح الثورة، وتألفت لجنة للثورة برآسة يوسف أحمد الجندى أعلنت الإستقلال وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز، ورفعت بدلا منه علما وطنيا إيذانا بإعلان الاستقلال، وأذاعت فى منشور طبعته وزعته فى المدينة أن إليها يرجع الأمر والنهى[1].

وفى أسوان اجتمع الثوار وأصدروا قرارات ثورية خطيرة استطاعوا أن ينفذوها فترة من الوقت وأن غلبوا على أمرهم بعد ذلك، منها: تأليف مجلس وطنى من الأعضاء الحاضرين لإجتماع يتولى الحكم المحلى عن مديرية أسوان والاستيلاء على جميع دور الحكومة وإقالة مدير المديرية وتعطيل المحكمة[2] .. الخ.

— ظهور إرهاصات طبقية. فإذا كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير إجتماعى، إلا أن الأمر لم يخل من إرهاصات طبقية فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال، طلاب قوت، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف يحيا الوطن[3] ويروى فكرى أباظة فى الضاحك الباكى أن جموع الفلاحين فى أسيوط حاولوا الاستيلاء على ممتلكات محمود سليمان باشا الذى كان رئيسا للجنة الوفد المركزية ووالد محمد محمود باشا عضو الوفد، وأن فكرى أباظة وجماعة من المثقفين تصدروا الفلاحين وقال لهم فكرى: كيف تريدون حرق ممتلكات محمود سليمان باشا وإبنه محمد محمود عضو فى الوفد يسعى لاستقلال مصر فى باريس فرد الفلاحون على المثقفين بقولهم: وهل وزع محمود سليمان باشا أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين[4]؟

— الفن فى المعركة. ويشترك الفنانون فى الثورة بالأغانى يطلقونها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة سنة ١٩١٩، ج ١ ص ٢١٧ — ٢١٨
(٢) محمد مظهر سعيد: سجين ثورة ١٩١٩، دار المعارف، (إقرأ)، أبريل ١٩٦٩، ص ٩٠
(٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٣١.
(٤) محمد أنيس: دراسة فى المجتمع المصرى، الكاتب، العدد ٥٣٠، ص ١٢٠–٢

فتسرى على ألسنة الناس فى كل مكان فتزيد من حرارة الثورة وتزيد من إشتعال القلوب غضبا على الاحتلال وتمسكا بالقيادة الوطنيـــــة ، فهذا سيد درويش يغنى :

مصرنا وطننا سعدهـا أملنـا   كلنـا جميعاً للوطن ضحيه
أجمعت قلوبنا هلالنا وصليبنا   أن تعيش مصر عيشـة هنية
عزك حيـاتنا ذلك ممـاتنا   يا مصر بعدك مالناش سعادة

ويغنى أيضاً :

قوم يا مصرى مصر دايما بتناديك   خد بناصرى نصرى دين واجب عايك
يوم ماسعدى راح هدر قدام عنيك   عادلى مجدى اللى ضيعته بايديك
شوف جدودك فى قبورهم ليل نهار   من جمودك كل عضمة بتستجار
صون آثارك ياللى ضيعت الآثار   دول فاتو لك مجد خوفولك شعار

وعندما تخطف السجون الطلبة ، يغنى لهم :

« ياعم حمزه .
إحنا التلامذه .
ما يهمناش من السجن ده ولا المحافظة
واخدين عالعيش الحاف والنوم من غير لحاف . . » .

وتحتال مطربة مشهورة فى ذلك الوقت لتتغنى بسعد زغلول بطريقة غير مباشرة تفلت بها من السلطة :

شال الحمـام حط الحمـام   من مصر لمـــا للسودان
زغلول وقلبى مال إليـه   انده له لمـا احتـاج إليـه
يفهم لغـاه اللى يناغيه   ويقول حميحم يا حمـام

فزغلول هنا ليس هو الحمام « الزغلول » ، كما يفترض ظاهر الكلام . وإنما هو سعد زغلول الزعيم الكبير . وهكذا وجدت الثورة حتى داخل صالات الطرب وعلى أفواه المخمورين السكارى فى عماد الدين والأزبكية وروض الفرج[1] .

الأساليب السلمية

وفى الوقت الذى توسلت فيه الثورة بالتنظيمات السرية التى باشرت الكثير من العمل المسلح ضد الإحتلال ، نجد أنها قد لجأت فى الوقت نفسه إلى بعض الأساليب السلمية لتحقيق نفس الهدف . من هذه الوسائل ، مقاطعة لجنة ملنر ، فمنذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين لعضويتها ورئيسها اللورد ملنر ، راحت الآراء فى مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذى ينبغى على المصريين إتخاذه عند قدوم اللجنة إلى مصر[2] ، إلى أن استقر الرأى على فكرة مقاطعة اللجنة . وبقراءة النصين الآتيين ، وهما من خطابين لعبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول بباريس ضمن مراسلاته السرية للزعيم ، ندرك إلى أى حد وعلى أى وجه أدت هذه المقاطعة الغرض منها .

ففى ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ كتب يقول : « . . مقاطعة اللجنة الإنجليزية لا تزال على ما هى عليه من الشدة والأحكام إن لم تكن تتزايد شدة وأحكاما يوما بعد يوم . . مثال ذلك أن مدير الغربية خاطب أحد عمد بلاد مديريته وأخبره بأنه سيتوجه لزيارته بعد ظهر اليوم المذكور ، فالعمدة بطبيعة الحال استعد لاستقبال المدير . وما وافت الساعة المحددة إلا وأقبل أتو مبلان فى أولها اثنان من الانجليز الملكيين وفى الثانى مفتش الداخلية ومأمور المركز ، وكان

---

(١) كمال النجمى : مطربون مستمعون ، كتاب الهلال ، سبتمبر ١٩٧٠ ص ٥٩ ، ١٦٠

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبدالعظيم رمضان (تطور الحركة الوطنية) ص ٢٢٠ وما بعدها حول من كان له الفضل الأول فى فكرة المقاطعة .

الـكلام دائراً عن حالة البلاد الداخلية ، والعمدة كان يجيب بكل بساطة لأنه ما كان يخطر بباله أن أعضاء لجنة اللورد تتجول بالبلاد وتقابل النـاس دون أن تعرفهم من هم ، ولما علم العمدة أن من كانوا فى زيارته هم من أعضاء اللجنة الإنجليزية ، أرسل تلغرافا للورد ملنر يحتج على ذلك كما أرسل للصحف مثل هذا الاحتجاج . . »[1]

وفى نفس الخطاب نجده يروى أن مـدير أملاك الميرى الحرة أرسل لبسيونى بك الخطيب يخبره أنه يريد زيارته ، وبالفعل توجه معه المستر سبندر أحد أعضاء اللجنة ، فسأل المستر ، بسيونى عمن كان يعمل فى جمع المحصولات وعمال السلطة وكيف كانت تعامل هؤلاء العمال مدة الحرب إلى غير ذلك من الأسئلة ، فأجاب بسيونى بك سائله على بعض الأسئلة .وأخيراً فقه إلى أنه ربما يكون سائله من أعضاء اللجنة ، وعندئذ قال : « أننا موكلين الوفـد المصرى تحت رئاسة سعد زغلول باشا الدفاع عن قضيتنا ، وللاجابة على مايتعلق بها»[2]

ـــ وفى الرسالة الثانية المؤرخة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ نجده يقول :

« أما ما كان من المستر سبندر وزميله اللذين كانا يريدان التجول بمديرية الغربية ، فلقد قامت الشبيبة بعمل حاسم فى هذا الموضوع حيث بثت العيون والأرصاد ، فلم يتيسر لهما (سبندر وزميله) الاتجاه إلى أى ناحية إلا ويجدا الطلاب والتلامذة مكتنفين الطرق والمسالك فيؤوبون إلى حيث كانا . » .

ومن ألطف ما حدث ، أنه أشيع فى بلدة تدعى قحافة قريبة من بندر طنطا أن اللجنة تريد زيارة البلدة المذكورة ، ولما كان عمدتها غائبا وكان ينيب عنه أحد المشايخ ، أتت زوجته ، وتناولت خاتمه منه وخبأته قائلة له . (إننى لا أترك لك الخاتم خوفا من أن تجبرك الحكام على التوقيع على أوراق

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٨

(٢) المرجع السابق .

لن يقال أنهم سيحضرون هنا (. وبالفعل خرج الرجل من منزله بلا خاتم ، ولما أراد المستر سبندر التوجه للبلدة المذكورة ، وجد منافذها غاصة بالطلبة فعاد هو وزميله ولم يصلا إليها[١] » .

وقد اعترف ملنر نفسه فى تقريره بأحكام هذه المقاطعة وشمولها فقال : « . . ولم نكد تقيم أياماً بل ساعات فى القاهرة ، حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها ، فان التلغرافات إنهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد، وكان كثير من هذه التلغرافات رسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن . . »[٢]

وألف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو التنظيم المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم ، وكانوا يحملون العصى ليتمصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء . ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظمأ من المتظاهرين[٣] .

وفى الثالث والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٢ أصدر الوفد إعلانا للمصريين يدعوهم فيه إلى قطع العلاقات الإجتماعية مع الإنجليز حتى يشعر الإنجليز بعزلتهم عن المجتمع المصرى بألا يخدم العامل المصرى انجليزيا ولا أن يستخدم مصرى إنجليزياً أو يوكله عنه أو يساعده . . الخ كذلك دعا بالاعلان

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٢) القضية المصرية ، ص ٣٦

(٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، جـ١ ، ص ٢٠٩

إلى اعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ، وأن يتجاهل الأهالى وجود الموظفين الإنجليزوأن يعمل المحامون على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنجليز بطريق التحكيم . ثم دعا أيضاً إلى أن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الإنجليزية ومقاطعة السفن وشركات التأمين الإنجليزية . وبالإضافة إلى هذا وذاك فقدحث الاعلان على تفضيل المصنوعات المصرية والإعلان عنها وتشجيع الاقبال عليهـا فى كل مجلس وفى كل مكان وتفضيل التعامل مع التجار الوطنيين[1] .

وكانت لجنة ملنر قد أدركت من مقامها بمصر ضرورة الغاء الحماية وإستبدالها بمعاهدة ترضى فيها مصر — مقابل تعهد إنجلترا بالدفاع عن سلامتها وإستقلالها — بأن تسترشد بإنجلترافى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية .ورأت اللجنة ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية ، تنوب عن الشعب نيابة حقيقية — ولما كانت الجمعية التشريعية معطلة فقد فضل أن تـكون هيئة جديدة تنتخب لهذه الغاية . وأرسلت اللجنـة من يتصل بالوفد فى باريس ويدعوه إلى لندن للمفاوضة وفى أوائل يونية سنة ١٩٢٠ توجه الوفد إلى لندن حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر[2] .

وكان قبول الوفد المفاوضة يشكل حرجا كبيراً له ،ذلك أنه يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التى كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهى السياسة التى روج لها فى كل تصريحاته وبياناته ، وكانت الأمة قد تشبعت بفـكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا منيعا من أركان القضية المصرية[3] .ومن هنا نجد أن سعد يرسل إلى عبد الرحمن فهمى محاولا

---

(١) عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، جـ١ ، ص ٣٣ — ٣٦

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ١٢١

(٣) عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠

تبرير قبوله المفاوضة ، فيقول فى رسالة له بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٢٠ : « .. . أن لجنة ملنر ، تعيدت لأن تـكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريراً عما تراه من النظامات لحكومتها لكى تصدق عليه أولا تصدق . ونحن المصريين لا نعترف لانجلترا بان لها ركن فى بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومدحنا من النظامات ما تشاء ؛ لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال،وأن منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والتعصب ولذلك أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة . أما قبولنا المفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه من أن تعلن أنها لجنة مفاوضة يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تتخابر مع أمة — فالمفاوضة معها لهذه الصفة لا ضرر فيها ما دامت تعترف بذلك وما دامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق ؛ فان كان على استقلال مصر التام كان بها ؛ وإلا انقطعت المفاوضة من غير أن يكون أضعنا حقاً أو فائدة . . »(١) .

وفشلت هذه المفاوضات ؛ كما فشلت المفاوضات التى أجريت بعد ذلك بين عدلى وكيرزن . وقد خسرت الثورة الوطنية فى المفاوضات الثانية تمزقا شديداً بين الزعماء ، ولكنها كسبت فى الأولى عندما عرض مشروع ملنر للاتفاق على الشعب ليقول رأيه فيه ، فقد كانت هذه الخطوة رجوعا من الوفد إلى الأمة وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) . ولقد كانت هذه الإستشارة ميدانا لشرح المشروع جملة وتفصيلا وتوضيح المبادىء السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدوليــة بين الأمم ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر فى استثارة الأفكار ودراسة الحقائق والنظم السياسية الدولية(٢) .

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٢

(٢) عبدالرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، حـ٢ ، ص ١٦٥

الكفاح خارج مصر

وأدرك زعماء الثورة ضرورة الاتصال بمختلف القوى الخارجية لمحاولة كسب تأييدها للقضية المصرية ، وكان الطلبة المصريون فى الخارج يؤلفون الجمعيات للدعاية لمصر وقضيتها ؛ من ذلك جمعية مصرية بإنجلترا ، كانت فاتحة أعمالها الاحتجاج فى أوائل الحرب على اعلان الحماية على مصر احتجاجا أرسلوه إلى رئيس الحكومة البريطانية ومجلس العموم والهيئات السياسية . ولكن الحرب والاجراءات الاستثنائية التى أتخذت معهم قضت عليهم بالصمت زمنا طويلا ، حتى إذا انتهت ، تكاتب الأعضاء من مختلف البلدان بريطانيا واجتمعوا وقرروا استئناف جهادهم وجمعوا أقصى ما يمكنهم الخروج عنه من مالهم فكانت مئات قليلة أرسلوا قسما منها إلى جمعية باريس لتزيد حركتها حول مؤتمر الصلح واشتغلوا بالباقى ،وكانوا يمدون جمعية باريس بمبالغ أخرى بين وقت وآخر[1] .

أما جمعية باريس هذه ، فهى جمعية مصرية ولدت بعد وصول ولسون إلى باريس بأيام قلائل وساعدت بنشاطها الوفد فى باريس مساعدة ملحوظة وقد فكرت هذه الجمعية فى أواخر سنة ١٩١٩ فى عقد مؤتمر من بقية الجمعيات المصرية بأوربا للبحث فى تنسيق خطة للعمل ولتوحيد جهودها فأرسلت الدعوات إلى الجمعيات المصرية بفرنسا وإنجلترا وسويسرا لتحضر مؤتمراً عاماً ،عقد فى باريس فى ٢٧ / ١٢ / ١٩١٩ أحرز نجاحا كبيراً فى الاتفاق على أفيد الوسائل التى تتبع فى سبيل نشر الدعوة للقضية المصرية[2] .

ودأب الوفد على إرسال المذكرات والتقارير والبرقيات إلى مختلف الشخصيات يطلب مؤازرتها ويشرح القضية ، من ذلك تلك البرقية التى أرسلها

---

(١) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ٣٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧

سعد إلى ويلسون فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، ثم شعوره بخيبة الأمل فى هذا الرجل بعد اعترافه بالحماية البريطانية[١] .

واستطاع النشاط الوطني فى الخارج أن يكسب بعض القوى اليسارية الأجنبية إلى جوار مصر، فقد تألفت أقلية فى «حزب حقوق الانسان» الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى من رأيها أن يتوسع الحزب فى أعماله فلا يقصرها على الدفاع عن حقوق « الانســان » فقط ، بل يضيف إلى شعاره « الدفاع عن عن حقوق الشعوب والجنسيات » . وكانت فاتحة ذلك أن سمعت شعبة اليسار فى الحزب بيانا بسطه خليفة أفندى بوبلى أمامها عن المســألة المصرية ، وكان الأستاذ باركيسو قد انتدب لحضور مؤتمر الحزب العام فى ٢٧ / ١٢ / ١٩١٨ فرضى بأن يؤيد مطالب المصريين أمامه[٢] .

وعندما وصل الوفد إلى باريس ، وجد جوا جديداً ووسطاً جديداً، وقد أدرك المصريون الذين كانوا فى باريس ذلك ، فعرضوا عليه خدماتهم ، واقترحوا عليه أن يجيئوه بعون أحزاب اليسار وهى الأحزاب الاشتراكية ، وكانت لجنة الحزب الاشتراكى الفرنسى على إستعداد لاستقبال أعضاء الوفد رسمياً وسماع أقوالهم ، ولـكن الوفد بتركيبه المعروف فى ذلك الوقت لم يكن على إستعداد لأن يطالب مساعدة القوى اليسارية ، مفضلا أحزاب اليمين ، بينما كانت التجربة قد علمت أعضاء الجمعية المصرية بباريس أنه لارجاء فى أحزاب اليمين لأنها قبل كل شىء استعمارية المبدأ أو لأنها لا تجد من مصلحتها استقلال مصر لمدة أسباب ، أولها الخوف مما يمكن أن يحدثه إستقلال مصر من التأثير بين جيرانها فى تونس والجزائر ومراكش خصوصاً وأن بعض هذه البلاد كانت مسرحا لانتفاضات وطنية فى السنوات الأخيرة ، وثانيها أن للفرنسيين رءوس

---

(١) Lloyd : Egypt since cromer, P. 242

(٢) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، ص ١٢ ـ ١٣

أموال فى مصر ، فإذا استقلت وأخذت تسعى لرفع قيود الامتيازات خشى أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء . . الخ . وثالثها لأن أحزاب اليمين لا يهمها إرضاء مصر بقدر مايهمها إرضـاء إنجلترا وعدم التحرش بها[1] .

وفى أوائل سنة ١٩٢٠، اتصل الوفد وهو بباريس بجريدة الديلى هيرالد اسان حال حزب العمال واتفق معها على أن تنشر فى إنجلترا بين الرأى العام البريطانى كل مايريد الوفد أن ينشره . كما حدث اتصال أيضاً بأعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، وكان من الواضح أن الدكتور حامد محمود وهو طبيب مصرى أقام فى بريطانيا فترة طويلة ، كان فى مقدمة الذين لعبوا دوراً كبيراً فى توصيل النواب العمال بالوفد فى باريس . وكان فى مقدمة هؤلاء النواب العمال (لا نجدون دافيز) الذى استطاع بأموال الوفد أن ينشىء مكتبا فى لندن للدعاية للقضية المصرية ، كما تمـكن دافيز من جذب عـدد من النواب العمال حول الإهتمام بالقضية المصريه وإحراج حكومة بريطانيا داخل البرلمان لتسهيل مهمة الوفد فى المفاوضة والتمهيد لها ، وتـكونت من هؤلاء العمال لجنة أطلقت على نفسها « لجنة مصر » ما فتئت تحرج الحـكومة بأسئلتهـــا واستفساراتها حول موقفها من الوفد والقضية المصرية[2] .

وعندما بدأت مفاوضات عدلى — كيرزن ، وأراد سعد عرقلتها ، استند فى حملته على حزب العمال ، فدعا مجموعة من أعضاء حزب العمال فى البرلـــان البريطانى ، عرفت ببعثة سوان Swan الذى كان أبرز مجموعة من النواب وأكثرهم تحمسا ليتبينوا حقيقة شعور الشعب إزاء الوفد وازاء عدلى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٣

(٢) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى ، مجلة الهلال ، ج ١٠ ، س ١٧٢ ص ٢٥

وعلى الرغم من ذلك فقد حرص سعد زغلول على أن ينفى أى التقاء بينه وبين حزب العمال من ناحية المبادىء الاجتماعية، ففى خطابا لسعد أرسله لجريدة الفازيت فى ١٩ / ٥ سنة ١٩٢١ ردفيه على إتهام هذه الجريدة القائل بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الديلى هيرالد الإجتماعية فقال : « أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن إرتياحى لخطة الديلى هيرالد الإجتماعية ولكن أقول لكم ولقرائكم أنى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الإجتماعية وأنى لا أجهد نفسى فى أمر الكومونيـة أو البلشفية ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية[1] . . »

تعثر الثورة

ولما كانت الرأسمالية الوطنية التى تمثلها قيادة الوفد لا تتعدى فى معظمها أغنياء الريف والتجار والمثقفين، فقد كان من المحتم عليها أن تتهاون ، فمعسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها سلطة واسعة وشاملة على الشعب فى الريف والمدينة ينفذ توجيهاتها باخلاص ودقة، ولكن نظراً لعقليتها السلمية التى لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تتجه نحو تنظيم هذه الكتل وتعبئتها لتدخل فى المعارك المسلحة ضد الاستعمار وهذا يفسر عودة الاغتيالات السياسية التى انتشرت فى مصر سواء ضد الإنجليز أو ضد الوزراء المصريين . فالشبان الذين كانوا يقومون بهذه الحوادث كان ينقصهم الوعى السياسى والادراك العلمى لقوانين التطور الإجتماعى فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذى يخوضوا به المعركة .

لقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسى ، نظراً لعـــدم

---

(١) محمد أنيس دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢

اشتراك الفلاحين فيها اشتراكا إيجابيا ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة المسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين ، ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في امكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من الحتم أن يتهاون ويقبل أنصاف الحلول ، فإن طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ويجعل مسألة الثورة مسألة سنين طويلة ، وليست مسألة أيام وشهور[(١)] .

وكان من الصعب على الثورة أن تمضى فى طريقها والتمزق والانقسام يفرق بين زعمائها الذى بدأ بعد قيامها بشهر واحد ، ثم أخذ يزداد ويتفاقم حتى بلغ ذروته فى ذلك الخلاف الشهير بين سعد زغلول وعدلى يكن فيمن تكون له رئاسة الوفد الذى سيذهب إلى لندن سنة ١٩٢١ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

فعلى الرغم من أن الكثيرين من أعضاء الوفد كانت تربطهم فيما بينهم علاقات قوية وربما صداقات قديمة ، فإن الخلاف سرعان ما بدأ يظهر كان بينهم سواء أكان خلافا شخصيا أم فكريا[(٢)] . فسعد زغلول الذى كانت تجمعه صداقة قديمة بمحمد محمود ، بدأ يضيق ببعض تصرفاته منذ اقامتهم فى مالطة (مارس أبريل سنة ١٩١٩) . وقد وقف محمد محمود فى هذا الخلاف فى جانب ووقف سعد وإسماعيل صدقى فى جانب آخر ، فقد روى سعد فى مذكراته بتاريخ ٣ / ٤ سنة ١٩١٩ « يؤسفنى جداً ما يقع من وقت لآخر بين محمد محمود وإسماعيل صدقى من سوء التفاهم ، ولقد حاولت كثيراً منعه فلم تساعدنى حالة محمد محمود باشا من الوصول إلى غاية مرضية لأنه كثير الانفعال ويتأثر لأقل .

(١) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر ، ص ١٤٢
(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٤٤

شيء ، ويكفي أن يخالف فكره في أمر من الأمور حتى يغضب أشد الغضب ويرى الغضب من لسانه ببعض العبارات الجارحة ،وهو سيء الظن لي متى رأى أو لاحظ أو توهم أني أميل إلى إسماعيل صدقي . . رغم كون الصحبة بيننا لم تكن أكيدة ، ورغم كوني صديقا لمحمود صداقة قديمة[1] . » .

أما الخلاف بين سعد وعدلي ، فقد كشف عن وجود فريقين لكل منهما طريق : القـــوة القديمة من الأعيان وأصحاب المصالح التي أعتادت أن تكون لها الغلبة ، والقوة الجديدة الزاحفة .ولم يكن الناس يقال لهم في ذلك الوقت وفديين وغير وفديين ، فالوفد نفسه منقسم لا يعرف أين يذهب ، بل كان يقال « سعديين » و « عدليين » . وانتشرت رقعـــة المعركة بسرعة : العدليون يقولون أن رجلهم هو رئيس الوزراء فلابد أن تكون له الرئاسة ، وسعد يقول أن ذلك جائز في بلد دستوري يكون رئيس وزرائها منتخبا من الشعب،أما في مصر فإن رئيس الوزراء يعينه السلطان،والسلطان يعينه الانجليز، فمفاوضـــة رئيس الوزارة للانجليز ، معناها أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » .

وكما كان من حظ هذه المعركة أن تخطط الحياة السياسية المصرية ، كان من حظها أيضاً أن توضع فيها كل تقاليد الصراع الحزبي بخيرها وشرها التي ستكون طابع الحياة المصرية لثلث قرن،فالمظاهرات الصاخبة تنطلق مذكرة بأيام الثورة ، والحكومة لا تتركها تتلاشى ، بل تتعرض لها بالقمع العنيف ،فيسقط القتلى بالعشرات ، ويلهب سعد الثورة ، فينزل إلى الشارع ويغمس منديله في دم قتيل ويصيح : إن هـــذا الدم على رأس عدلي ! تلك هي معارك الشارع التي لاسبب لها الاعدم الخضوع لارادة الناس مما يضطرهم إلى العنف وتريد الحكومة أن تنقص من قيمة توكيل الشعب لسعد ، بعد أن انفصل معظم

---

(١) المرجع السابق

أعضاء الوفد ، فتأمر رجال الإدارة بأن يجمعوا توكيلات لعدلى . وتلك هى بداية استعمال نفوذ الإدارة لتزييف إرادة الشعب وتبالغ الأغلبية فى اتهاماتها حتى تدمغ العدليين بالخيانة الكاملة .. وتلك هى بداية المهاترات التى لا منطق لها[1] .

وتزداد المظاهرات عندما يتم تأليف الوفد الرسمى سواء فى القاهرة أو الاسكندرية وفى كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا فى رأيه ، والنداء بسقوطهم والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة[2] .

وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم ١٩٢١/٥/٢٢ مع بعض الأجانب فى حى المنشية وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص واشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، واستمرت الاضطرابات إلى اليوم التالى وبلغ عدد ضحاياها ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوربيين[3] .

ويعلن سعد زغلول عن زيارة يقوم بها لأسيوط التى كانت دعته لزيارتها ويعد الأهالى فيها سرادقا وخياما لضيافته ومن معه ويقيموا الزينات حتى إذا وصلت الباخرة المقلة لسعد فى ١٩٢١/١٠/١٤ وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت قوس نصر ، حدث خلاف بين المنادين بحياة عدلى والهاتفين بحياة سعد ، وكانت النتيجة أن هدم العدليون قوس النصر وجميع معالم الزينة ، ثم أطلقت بعض أعيرة نارية وحدث اضطراب كبير ، وهوى من هوى إلى النيل وأصيب الكثير بضربات الهراوات وبالأعيرة النارية[4] .

(١) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ص ١٣٠ — ١٣١
(٢) عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ص ١٦
(٣) المرجع السابق ، ص ١٧
(٤) أحمد شفيق : حوليات مصر ، جـ٢ ، ص ٣٨٩

ويزدادا لإستقطاب بين فريق القدماء وفريق الثوار ، فيجتمع عدد كبير من كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية ويرسلون إلى سعد بأنهم يسحبون توكيلهم الذي أولوه إياه في بدء الثورة : « القاهرة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا: نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم بعد عودتكم من أوربا ، سلسلة أغلاط سياسية . ولاشك في أن هذه الأغلاط راجعة إلى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم ... لهذا .. نعلمكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قضت علينا بسحب وكالتنا منكم»[1] .

وإذا كان نجاح الثورة في تحقيق أهدافها يحدده توازن القوى بين معسكر الشعب ومعسكر أعداء الشعب ، فان التوازن الذي كان قائماً ، كان في غير صالح الشعب ، فقد كان النظام العالمي السائد هو النظام الرأسمالي تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى الاستعمارية ، ولم يكن النظام الاشتراكي إذ ذاك الا نظاما وليداً محصوراً في نطاق دولة واحدة . وقد كان على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والدبابات والمدافع في مواجهة شعب مسلح بالعصى والأحجار وبعض البنادق القديمة ، وقد كان على رأس الدولة المصرية ملك يدرك تماما أن الانجليز هم الذين أتوا به إلى الحكم . ثم كان هناك طبقة من كبار الملاك لها حزبها ولها تنظيمها ، طعنت ثورة عرابي ،ولم تلبث أن طعنت ثورة ١٩١٩ من الخلف فتنكرت لها وهرعت إلى الاستعمار تستنجد به ، ومن هؤلاء جند الإستعمار والملك ، ووزارات معادية للشعب . ثم هناك أجهزة الدولة من جيش وبوليس بسلطان ضد الشعب . . معسكر ضخم من الأعداء مزوداً بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية ثم هناك القوى الشعبية تقف على رأسها قيادة ضعيفة إقتصاديا وسياسياً ، غير واضحة فكريا[2] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١٥

(٢) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧١ — ٧٢

التنظيمات السرية

فى ظل ما كان سائدا فى مصر طوال هذه الفترة من إستخدام كافة وسائل الضغط والارهاب ، وتكميم الأفواه وتقييد الحريات ، كان من العسير أن تقتصر الحركة الوطنية فى نشاطها ضد الاحتلال على النشاط العلنى ، ومن هنا فقد شهدت مصر عدداً من التنظيمات السرية سواء على المستوى الفردى أم على المستوى الجماعى ، اتسم نشاط معظمها بالعنف ، وفيما يلى دراسة لأهم هذه التنظيمات .

مقاومة سرية استمرارا للثورة العرابية

فعلى الرغم مما لاقاته الثورة العرابية من فشل وانكسار ، إلا أن روح الثورة الوطنية لم تمت تماما ، فقد أثبتت الوثائق أن بعض المناضلين حاولوا الاستمرار فى الوقت الذى انتشرت فيه كلاب الخيانة فى كل مكان بحثا عن فلولهم ، ففى الأهرام وبعد شهر واحد من دخول الانجليزى القاهرة نقرأ الخبر الآتى الذى أرسله مكاتب الأهرام فى سوهاج :

« لا يزال التحقيق جاريا مع المتعصبين (الثوار) بهمة سعادة مديرنا الأفخم ، وقد ثبت على حميد أبى ستيته أنه حاول إنشاء ثورة ، فدعا المتطوعين من مديريات جرجا وقنا وإسنا لمساعدة عرابى الذى كان يراسله بواسطة حسن موسى العقاد ، ولو لم يحل دون ذلك دقة السياسة والانتباه التام من سعادة المدير وحضرة لميرالاى لأوقع ضررا عظيما .

وتحقق أيضاً أن مصطفى أفندى الأسيوطى حاول خلع سعادة المدير بأمر العصاة — وكلف والده عبد الرحيم عبد الرحيم وأحمد فرج وابن أخيه أن يخطبوا فى البلاد ببث روح التعصب الأعمى . ثم ان عبد الرحيم لم ينقطع عنه

القشلكى حتى الآن وأما أحمد فرج فلم يزل هاربا »[1]

فهكذا تنقلب الحقائق ، ويصبح الثوار عصابة ، وتصبح الوطنية تعصبا أعمى ! !

وفى ٢٠ يونية سنة ١٨٨٣ ، ظهر ذيل للثورة العرابية ، وهو اكتشاف جمعية سرية غرضها إخراج الانجليز من مصر وقلب نظام الحكم فيها . ولقد أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم « المؤامرة الوطنية المصرية » وجاء فى قانونها الأساسى الذى ضبط أنها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى مسلم أو مسيحى يدفع خمسة جنيهات إنجليزية إعانة للجمعية ، ويقسم على الطاعة العمياء ، وأن تكليف أحد الأعضاء بشىء لا يكون إلا بالاقتراع وبعد ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ . وجاء فى قانونها أيضاً أن العضو يحصل عند انخراطه فى سكانها على بندقية وطبنجة وخنجر[2] :

وجاء فى أحد المنشورات التى كانت توجهها للقناصل :

« أن الجمعية السرية لم ترم فى تأسيسها إلى المساس بالدستور أو نظام الحكومة أو الحرية المعنوية والفكرية للأفراد ، وإنما غرضها تحرير الوطن وطرد الانكليز من مصر واخراجهم من وظائف الحكومة أو من توظف منهم فى الجيش » . كما جاء فيه : « ونحن نحافظ على أرواح الأجانب من كل جنسية كانوا ، ومن جميع الأديان ، فكلهم ضيوف الوطن ولكن أى أجنبى أو وطنى يجرؤ بعد الميعاد الذى حددناه على أن يأوى فى منزله جنود الانكليز أو أن يتعامل معهم فى البيع والشراء يعاقب بالموت وتغتصب أو تحرق أمواله وترغم عائلته على الخروج من الوطن ، ولكى لا نتهم بانتهاك حرمة القواعد

---

(١) الأهرام فى ١٣ / ١٠ / ١٨٨٣ ، العدد ١٤٧٠

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ص ٢١٢

الدولية قد حددنا هذا الميعاد لتبدأ الجمعية عملها المدائى ، فلتحى مصر والموت للانكليز »[1] .

وتأخذ الجمعية بعد تكوينها فى إرسال الانذار والتهديدات للخديو والأمراء والنظار وحكمدار البوليس وغيرهم وتطالب منهم مساعدة الجمعية فى أداء رسالتها أو تحذرهم من إتيان بعض الأعمال التى يقومون بها .

وكتبت صحيفة البرهان مقالا بعنوان « جمعية العصبة الوطنية » فى العدد الصادر فى ٣١/ ٥ سنة ١٨٨٣ دعت فيه إلى الاخلاد للسكينة ، وعدم القيام بأى حركة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلاد ،وقالت الزمان فى صفحتها الأولى أن الخديو وشريف والنظار تلقوا «تحارير تهديدية» ،ورجحت وجود جمعية ثورية فى القاهرة من ضباط عرابيين وضباط مرفوتين وبعض مستخدمى الحكومة . وذكرت البرهان أنه قد تأسست جمعية من الوطنيين والنزلاء للبحث فى منشأ تلك (العصابة الباغية) وتتبع كل مامن شأنه أن يهدى إليها ليتبينوا أسماء من لهم أقل إتصال بها فينشروا بها المنشورات فى الجرائد فيجعلوها مشوهة فى وجه المجتمع الإنسانى ، وتتمنى الصحيفة أن يتحقق القول فعلا «حتى يطهر القطر من رجس المفسدين »[2] .

ثم ألقت الحكومة القبض على مجموعة من المصريين برئاسة رجل يحمل الجنسية الجزائرية وهو الدكتور محمد بن سعيد الذى كان يعمل طبيبا فى دائرة أحد أمراء الأسرة الخديوية . ويبدو أن الذى وشا بهذه الجمعية وكشف أمرها شخص يدعى اسكندر سلام حيث ذهب فأبلغ دار المعتمد البريطانى بذلك ، ويستصوب حكمدار بوليس القاهرة إلقاء القبض على مجموعة أخرى من المصريين

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ٧٣ .
(٢) سامى عزيز : الصحافة المصرية ، ص ١٣١ — ١٣٣

الذين كانوا على الأخص من المشتركين فى العصيان العسكرى « حتى تتبين الحقيقة وينكشف السر » ويقبض على سعد زغلول مع هذه المجموعة[1].

وتكثر عيون الحكومة فى كل مكان وتشتد فى المراقبة وتتبع فلول العرابيين ، ويستفاد من خطاب مرسل من مهردار الخديو بتاريخ ٢٦ / ٩ سنة ١٨٨٣ أنه كانت هناك بعض مظاهر المقاومة من بعض الثوار، فقد جاء فى دفاتر المعية السنية : « لدى الإطلاع على نسخة جرنال الزمان نمرة ٢١١ الصادر فى ٢٣ الجارى ، وجد مذكوراً بها أنه قبض فى يوم أول أمس التاريخ المذكور بجامع سيدنا الحسين رضى الله عنه على أحد الضباط العرابيين الذين استشروا بالفساد فى القاء الخطب حالة كونه راجعا من منفاه بلا إذن ... »[2]

العمل السرى بقيادة الحزب الوطنى

وفى الفترة التى كان يتولى فيها عباس الحكم ، نجد عدداً كبيراً من الجمعيات السرية يؤكد أحد التقارير السرية البريطانية أنها وصلت إلى ثمان وعشرين جمعية حتى ٣ يونيه سنة ١٩١١ وهو تاريخ التقرير المذكور . ومن المدهش حقاً أن نجد الحزب الوطنى يشرف على أكثر من عشرين جمعية من هذه الجمعيات .

ويصنف الدكتور يونان لبيب رزق هذه الجمعيات إلى ثلاثة أقسام[3] :

١ — جمعيات تتبع رئاسة الحزب تبعية مباشرة ، مثل « جمعية السلام العام فى وادى النيل » ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجمعية إلى يناير سنة ١٩١١ ، أما مؤسسها فهو محمد فريد نفسه . ونظراً لكثرة أعباء محمد فريد ، فقد أناب عنه اثنين فى رياستها . هما « الدكتور عثمان غالب » و « إبراهيم عزت شكرى

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، ص ٧٤.
(٢) دفتر ٣٤٤ ، ص ٤٢ .
(٣) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية ، ص ٢١٩ — ٢٢٠

بك» ، وكان هناك اتفاق كبير بين مبادئها وبين مبادىء الحزب وإن كان من الطبيعى أنه يختلف بعض الشىء نظراً لطابعها السرى مما جعل بامكانهـــا إستخدام العنف .

يضاف إلى هذه الجمعية،جمعية « الرابطة الإسلامية » التى أسسها عبدالعزيز جاويش سنة ١٩١٠ أثناء محاكمة إبراهيم الوردانى ، و « جمعية الاتحـــاد الأزهرى » التى أسسها الشيخ فهيم قنديل من طلاب الأزهر، بينما كانت السابقة من طلاب الحقوق . ثم جمعية « الاخلاص الوطنية » التى أسسها شاب يسمى « محمد زكى » الذى كان وثيق الصلة برياسة الحزب .

٢ — أما النوع الثانى ، فجمعيات أسسها شبان ساروا على نفس مبادىء الحزب الوطنى منها :

— جمعية التمدن الأخوى	تأسيس حسين تيمور
— « الرابطة الأخوية	« وجيه رشاد ومحمد الألفى
— « اتحاد الأديان	« عثمان طلعت صبور وآخرن
— « الأحرار العلمية	« الشيخ على أحمد الجرجاوى
— « الاصلاح الأزهرى	

٣ — والنوع الثالث ،جمعيات كانت تعاون الحزب الوطنى وأن لم تـكن ذات صلة مباشرة بزعامته ، كذلك فان مؤسسيها لم يكونوا من رجال الحزب ومن الغريب أن الجمعية التى من هذا النوع كان اسمها «جمعية التشجيع على التعليم الحر » ،ومؤسسها هو إبراهيم السروى الذى كان ترزيا، وكان الهدف الظاهر لها هو المساهمة — كما واضح من الاسم — فى نشر التعليم، بيدأ نه فى أحد إجتماعاتها السرية التى اكتشفت ، تباحث أعضاؤها فى خطة اغتيال شخصية كبيرة مثل

الخديو أو رئيس النظار أو المعتمد البريطاني . وثبت أيضا من تفتيش أوراق الجماعة أنهم كانوا ينوون اغتيال الشيخ علي يوسف ، ووجد خطاب تهديد بالقتل موجه إلى توفيق نسيم رئيس محكمة الاستئناف التي حاكمت جاويش في قضية « وطنيتي »[١] .

وشهدت مصر حدثاً اهتزت له مختلف الأوساط وهو مقتل بطرس غالي رئيس النظار، وكان هذا الحدث عملا من أعمال التنظيمات السرية ،وعلى الرغم مما أضفى على الحادث من سمة دينية إلا أن الشيء المؤكد هو أن أسباب اغتياله كانت سياسية محضة[٢] وقد ثبت من التحريات أن القاتل (الورداني) عضو في جمعية سرية للقتل السياسي ألفت قبل الحادث بست سنوات[٣] وقد وصل إلى السلطات خطاب سري يقول فيه كاتبه أن الورداني إذا أعدم ، فان مليونين مع ٥٠ ألف مسلح سينتقمون له،وأن من يعترض طريقهم سيلاقي نفس المصير الذي لاقاه بطرس غالي . وعندما تم تنفيذ حكم الاعدام في الظلام لبس كثير من النساء والرجال ملابس الحداد ، وذهبت أعداد غفيرة من كل جانب تقدم العزاء لأسرته ولأقاربه ، وحج مئات من طلاب المدارس العليا إلى قبره[٤] .

وقبل ذلك وبالتحديد في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وردت رسالة للخديو عباس بامضاء « أحد رجال جمعية الإنتقام المصري » جاء فيها :« يا أيها الأمير أن للفرقعات الجهنمية التي تنسف الأرض قد أعدت لنسفك بعربتك وخيولها ومن يكون معك فيها أثناء مرورك رغم أنف جواسيسك وحرسك ، فاعزل بطرس رئيس المحكمة المخصوصة واحذر حيث لا يغني الحذر والمدة خمسة عشر يوما من تاريخه[٥] » .

(١) المرجع السابق : ص ٢٢١ .
(٢) Lloyd : Egypt Since Cromer, p. 100.
(٣) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
(٤) Alexander : The Truth about Egypt, pp. 320-322
(٥) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، ١٦٥ .

وتنشر المقطم بعد مقتل بطرس غالى خبراً مؤداه أن اللجنة العلمية الإدارية بنظارة المعارف قررت رفت الطلبة الأربعة الذين اشتركوا فى الجمعية السرية التى من مبادئها إستعمال القوة لنيل الدستور من المدارس الأميرية وحرمانهم من الامتحانات، وهم طالبان من مدرسة الحقوق وطالب من مدرسة الطب وطالب من مدرسة المهندسخانة، فلما عرض الأمر على مجلس النظار رأى تعديل هذا القرار فيما يتعلق بالإمتحانات وجعل الحرمان من الإمتحان لسنوات معينة، وكان من رأى بعضهم أن يكون الحرمان لسنتين، ومن رأى آخرين أن يكون لسنة واحدة. وأصدرت نظارة المعارف قرارها برفت الطلبة المذكورين وهم : شفيق منصور وعبده البرقوقى الطالبان في مدرسة الحقوق الخديوية ومحمد كال الطالب بالمهندسخانة، وأحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب وعدم قبولهم فى أى مدرسة أميرية مع حرمانهم من الامتحانات مدة سنتين(١).

وفى أوائل يولية سنة ١٩١٢، ظهرت قضية جديدة اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الأرهاب فى البلاد وهى قضية المؤامرة التى قيل أنها دبرت لاغتيال اللورد كتشنر والخديو ورئيس الوزراء وغيرهم، وألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلي الحركة الوطنية وفتشت منازلهم فى جنح الظلام وانتهي التحقيق باقامة الدعوى العمومية على كل من أمام واكد ومحمود طاهر العربى الطالبين، ومحمد عبد السلام البرعى المحرر باللواء، واتهمتهم جميعا بأنهم اتفقوا على إغتيال الخديو وكتشنر ومحمد سعيد رئيس النظار ومحمد محدى باشا والمستر دابر وجلى المستشارين بمحكمة الإستئناف. وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الإتفاقات الجنائية الذى وضعته الوزارة سنة ١٩١٠، ولم يكن للاتهام فى هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة

(١) المقطم فى ١٠٨/٤/١٩١٠، العدد ٦٤٠١

جورج فيلبدس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ، وفى ١٣ / ٨ ، أصدرت المحكمة حكمها على أمام واكد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ، وعلى كل من محمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام بالسجن ١٥ سنة(١) .

وانتهزت الصحف الإنجليزية هذه الفرصة وأخذت تحمل على الحزب الوطنى حملات عنيفة ، كما أن رجال الشرطة فى مصر ، وكانوا يأتمرون بأمر الانجليز ، وجدوا الفرصة سانحة لإظهار نشاطهم واخلاصهم لأسيادهم على حساب أخوانهم المصريين ، فلم يتورع بعضهم عن تلفيق التهم للأبرياء ، فقد أبلغوا عن وجود مؤامرة يدبرها بعض الشبان لقتل رئيس النظار وقبضوا عليهم ، ولما تولى النائب العمومى التحقيق معهم اتضح أن التهمة ملفقه ، فأمر باطلاق سراحهم . وقد انتشرت الوشايات وكثرت البلاغات الكاذبة ، وأصبح من المناظر المألوفة أن يرى رجال النيابة والشرطة يدخلون المنازل مفتشين باحثين فى جميع الأركان ، مروعين النساء والولدان ، ثم يلقون القبض على الناس ويسوقونهم مكبلين بالحديد إلى مراكز الشرطة ويحققون معهم ، وفى النهاية يخلون سبيلهم(٢) .

وفى يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ضبط بوليس جمرك الاسكندرية مع الشاب « أحمد مختار » الطالب المصرى بالمدرسة الحربية بالآستانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة فى مطبعة الهلال العثمانى التى يصدرها عبد العزيز جاويش تتضمن قدحا شديدا فى الخديو ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والأغتيال ، وظهرت فى الوقت نفسه منشورات ثورية فى الاسكندرية وطنطا . وقد قبض على جاويش فى الأستانة وأحضر للاسكندرية يوم ٨ نوفمبر ، فكتب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ٢٨٧ .
(٢) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ، ص ٢٣ .

محمد فريد فى جريدة السيكل ينتقد حكومة الآستانة لتسليمها رجلا متهما بتهمة سياسية لخصومه مخالفة فى ذلك جميع التقاليد الدولية . وقد حوكم جاويش وحفظت القضية لعدم كفاية الأدلة[1] .

المقاومة السرية أثناء الحرب

ولم يتوقف الكفاح السرى حتى فى أحلك أيام مصر فى هذه الفترة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وفرضت عليها الحماية ، ففى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ قبضت السلطة العسكرية فى العاصمة على كاتب بالمحكمة اسمه عبد الله محيسن لتفوهه بألفاظ التهديد للسلطان . وبتفتيشه وجد معه مسدس . وقد فتشت الشرطة منزله ومنازل أقربائه وأصدقائه واعتقلت بعضهم[2] ثم أفرجت عنهم لعدم وجود تهمة ضدهم ، وكان عبد الله محيسن قد ارتدى ملابس الحداد يوم إعلان الحماية ، كما حذا حذوه كثيرون من الشبان ، وقد أفرج عنه بعد أن أمضى فى السجن حوالى خمسين يوما[3] .

وحكمت محكمة العطارين الجزئية بالاسكندرية بحبس مصطفى الترمذى سنة مع الشغل للمنشورات الثورية التى ضبطت معه فى نهاية ديسمبر سنة ١٩١٤ وكانت موجهة من جمعية تحرير مصر — فرع الاسكندرية[4] .

وأدت ثورة بعض الشبان غضبا على الحماية بهم إلى أن يفكروا فى الإحتجاج العملى عليها . من ذلك مارواه «محمد شكرى الكرداوى»[5] من أنه بعد إعلان الحماية اشترى عدداً من المسدسات وأخذ يتدرب عليها ثم سافر إلى القاهرة قبيل تتويج السلطان حسين كامل لضربه بالرصاص لولا أن وشا به أحد أقاربه فجاء أهله واضطروه إلى العودة معهم إلى بلده فى المنصورة . وسمع قريب له

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .
(٢) الوطن فى ١٩١٤/١٢/٢١ .
(٣) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ، ص ٦
(٤) الوطن فى ١٩١٥/١/١٣
(٥) محمد شكرى الكرداوى : مذكرات ، خمسة وخمسين شهراً فى مخبأ ، دار الطباعة الأهلية ، ١٩٣٦ ص ط — م .

يسمى « محمد خليل » بالقصة ، وكان يمتلىء حماسة ووطنية ، فأصر على أن يقوم هو بالتنفيذ . ويروى الكرداوى أن تاجر الحديد الذى اشترى منه مسدسات أخرى رفض أن يأخذ ثمنا لها عندما علم بالغرض منها .

وفى يوم الخميس ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، كان السلطان راكبا عربة ، وكان أمام العربة كوكبة من الفرسان وخلفها جنود شاهرون سيوفهم بأيديهم وبجانب العربة اليوزباشى إبراهيم خيرى شاهراً سيفه ، فهجم محمد خليـــل على عربة السلطان فى وسط السيوف وما كاد يطلق أول عيار نارى حتى هوى اليوزباشى خيرى بسيفه على رأسه فشطر طربوشه شطرين وجرحه فى رأسه جرحا بليغاً وفى الحال قبض أحدهم بشدة على يد خليل حتى تسلمه البوليس ، وفشلت المحاولة .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث ، أى فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩١٥ ، حدث أنه بينما كان السلطان سائراً قبيل الظهر بموكبه من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لتأدية فريضة الجمعة ، إذ ألقيت عليه قنبلة من نافذة من نوافذ أحد المنازل المطلة على الموكب ، فوقعت على ظهر جواد من جوادى المركبة ثم سقطت إلى الأرض ولم تنفجر(١) » .

وقد انزعجت الحكومة المصرية والسلطات البريطانية من وقوع هذا ومن الطريقة التى دبر بها ، ومن فرار الجانى ، وأخذ رجال الشرطة يلقون القبض على الناس جزافا ويسوقونهم إلى التحقيق ، وانتشر رجال الشرطة السرية فى جميع جهات القطر للبحث عن الجانى ، وأعلنت الحكومة أنها تعطى خمسمائة جنيه لمن يدلى بمعلومات صحيحة تؤدى إلى القبض على الشخص المتهم . وقد احتوت النشرة التى ألصقتها إدارة الضبط على الجدران على صورة

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر ، جـ ١ ، ص ٨٣ .

زنكوغرافية لإمضاء المتهم كما وردت فى عقد الايجار، وأصدر القائد البريطانى العام المنشور الآتى :

« على كل شخص يعلم بوجود مؤامرة ضد نظام الحكم ، سواء نتج من هذه المؤامرة أى فعل أو لا ، وعلى كل شخص يعلم أن فرداً أوأفراداًمشتركون فى مؤامرة ، أو متهمون بأية جريمة موجهة ضد نظام الحكومة أن يبلغ بلا أدنى تأخير إلى أقرب سلطة سواء ملكية أو عسكرية كل المعلومات التى يكون حاصلا عليها وكل من لم يقم بالتبليغ عن ذلك مع علمه به ، يعرض نفسه المحاكمة بالطريقة العرفية ، وكذلك من يتستر على أشخاص مشتركين فى مؤامرة أو جريمة أو يساعدهم فى الهرب من يد القضاء »[1] .

وقد ظهر بعد تحقيق طويل احيط بالكتمان أن هذه الجناية دبرها شابان مصريان هما : محمد نجيب الهلباوى المدرس بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية وأصله من قرية « أبا الوقف » التابعة لمركز مغاغة ، وكان إذ ذاك فى الثانية والعشرين ، ومحمد شمس الدين وكان طالباً بالمدارس الثانوية ثم تركها بحثاً وراء الرزق وهو فى العشرين من عمره[2] .

وفى مساء السبت ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ضرب شخص اسمه صالح عبد اللطيف، ابراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف بسكين فى رقبته قاصداً قتله وذلك على رصيف محطة مصر وقت ما كان الوزير ينتظر قطار الصعيد للسفر ، وبينما كان واقفاً بين كثيرين من الضباط المسافرين إلى السودان ، ولكنه لم يمت[3] .

ويقوم بعض الوطنيين بالإعداد للثورة عندما تحين الفرصة ويكتب محمد فريد فى مذكراته عن ذلك فيقول : « فى مارس سنة ١٩١٥ ، وصل

(١) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ، ص ١١١ — ١١٢ .

(٢) المرجع السابق : ص ١١٤ — ١١٥

(٣) مذكرات محمد فريد ، الكاتب ، أغسطس ١٩٧٠ ، ص ١٧٦ .

عبد العزيز عمران ، وملخص أخباره ، أن الحالة الروحية (المعنوية) فى مصر جيدة جداً وأن أخواننا مشتغلون بتنظيم أعمالهم استعداداً للثورة عند سنوح الفرصة ولـكنهم ينتظرون منا أن نرسل إليهم السلاح والذخائر وهم يجهزون اللازم لإدخالها سراً وحفظها فى أماكن أمينة لحين توزيعها وقد اتفق هو مع الإخوان هناك على كيفية التخاطب بجوابات مفتوحة ولـكن بعبارات متفق عليها وسنسافر معه قريباً إلى برلين للسعى فى إرسال الأسلحة والذخائر . . »(١)

الوجه السرى لثورة ١٩١٩

وعندما أعلن الشعب المصرى غضبه على الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٩١٩ ، وقامت الثورة الوطنية تطالب بجلاء الأنجليز عن البلاد ، جن جنون الإنجليز وأعوانهم ولجأوا إلى كل وسائل البطش والإرهاب بهدف إخماد الثورة ، ورأى قادة الثورة أنه لا بد من من قيام حركة سرية تساند الثورة وتمضى فى طريقها المرسوم أسوة بالحركات السرية التى ساندت كل ثورة من ثورات العالم ومن هنا شهدنا عدداً كبيراً من الجمعات السرية(٢) :

١ — جمعية اليد السوداء تحت رياسة عبد الحليم البيلى المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القاياتى ومحمود أبو العيون وعدد من الطلبة وغرضها إثارة الرأى العام واتلاف الأشياء بحيث تـكلف الحـكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال فى سبيل الحركة .

يقول حافظ محمود : « أذكر يوماً من أيام سنة ١٩٢٠ صدرت فيه التعليمات الرسمية بوقف الدراسة فى المدارس إلى أن يحضر أولياء أمور التلاميذ ليوقع كل منهم إقراراً بمسئوليته عن أى إضراب يقوم به ابنه . يومئذ عدت

---

(١) المرجع السابق ، يونية ١٩٧٠ ، ص ١٧٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٩ — ١٧٠ .

إلى بيتنا فوجدت أخي الأكبر مجتمعاً ببعض زملائه من طلاب التعليمين المتوسط والعالى وأمامهم ورقة مطبوعة فيها نداء للساسة المنحرفين بأن يعتدلوا أو يكون جزاءهم الموت ، وقدعنون هذا النداء باسم « جمعية اليد السوداء » وبجانب هذا العنوان صورة تحمل مسدساً »[1] .

٢ — لجنة الدفاع الوطنى . وأكثر أعضائها من اليد السوداء ، وغرضها تهييج الرأى العام ضد الحكومة وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية .

٣ — اللجنة المستعجلة . وغرضها إثارة الرأى العام ورئيسها حسن نافع وابراهيم عبد الهادى .

٤ — المصرى الحر . وكانت تصدر جريدة سرية باسم « المصرى الحر » ولها مطبعة سرية خاصة وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها .

٥ — الشعلة ، ويرأسها مرقس حنا ونجيب باشا غالى .

٦ — المدارس العليا ، أعضاؤها من الطلاب وخطتها ، العمل السرى باصدار المنشورات والحث على الاضراب والاطلاع على أسرار الحكومة وتهديد الخونة .

٧ — جمعية مجلس العشرة .

٨ — جمعية المحسنين .

٩ — جمعية الانتقام . وقد ذكر عبد الطاهر السالوطى أنها تألفت عقب

(١) حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ٥٢ .

عودة لجنة ملنر من مصر فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ . وقد نسب إلى عبد الرحمن فهمى وزملائه أنهم كونوا هذه الجمعية . وغرضها خلع السلطان والتحريض على ارتـكاب جرائم الاغتيال[١] .

وكان المحرك الرئيسى لنشاط عدد من هذه الجمعيات ، عبد الرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية فى القاهرة ، قال عنه محجوب ثابت أنه « كان مصدر الوحى بل الوعى والانتباه القوى ومبعث الوجدان الوطنى والشعور الفدائى فى سبيل الوطن والمحرك لخاصة المصريين وعامتهم »[٢] وقال فى مكان آخر : « . . كان يتصل بكل إقليم من أقاليم القطر ، وبـكل قرية وعزبة ودسكرة مهما كانت نائية . كان له فى كل جهة من جهات القطر عيون مبثوثة ، وفى كل ناحية رجال يبلغونه بكل ما يحدث . . »[٣] .

وتتعدد حوادث العنف فى السنة الأولى للثورة ، من ذلك :[٤]

ـ حادثة مهاجمة المتظاهرين لمبنى نقطة شرطة الغرق بالفيوم فى ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وإحراقه والاستيلاء على ما به من الأسلحة والخيول والمنقولات .

ـ حادثة مهاجمة المتظاهرين لمبنى مركز فارسكور فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ واستيلائهم على ما به من الأسلحة والذخائر .

ـ حادثة تعرض الملازم الثانى السيد السيسى الضابط بمديرية الشرقية لقوة مسلحة بريطانية بين بلدة ههيا وقرية هربيط فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ .

ويروى الـكرداوى أيضاً أنه بعد أن ألف محمد سعيد الوزارة وسط عاصفة

---

(١) فتحى رضوان : مشهورون منسيون ، أخبار اليوم ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٧١

(٢) صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، شركة فن الطباعة ، بدون تاريخ ، ص ٢٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٥

(٤) إبراهيم محمد الفحام : أهمية الأوامر العمومية كمصدر لتحقيق أحداث ثورة ١٩١٩ ، مجلة الـكاتب ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ٢٠ .

من الاحتجاج دون أن يقيم وزناً للاتفاق العام بين الوطنيين على مقاطعة الحكم، عزم على تدبير مؤامرة لقتله. وبعد بحث طويل، أخبره الشيخ محمد محمد خليفة التاجر بكفر الزيات والمدرس قبل ذلك بالمنصورة بأن هناك شخصاً أزهرياً من كفر الزيات على أتم استعـــداد لإلقاء القنابل ، هو الشيخ سيد على محمد .

وسافر الكرداوى إلى الاسكندرية وفحص الطرق الموصلة بين ديوان الحكومة إلى منزل سعيد باشا بسان استيفانو واختيار الأمكنة الصالحة للوقوف فيها وقذف القنبلة منها. وفى يوم الجمعة ٢٩ أغسطس (وكان قد عاد إلى كفر الزيات) رجع إلى الاسكندرية مع الشيخ سيد وأرشده على الطريق وأفهمه أوصاف الباشا إلى غير ذلك من مسائل وفى صبيحة يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ذهبا إلى كازينو سان استيفانو وبيد الكرداوى سلة مملوءة عنباً تحته قنبلة ووقف سيد بها بعد إعدادها للانفجار وجلس عند بائع غازوزه يتشاغل بشرب زجاجة ، وبعد قليل خرج رئيس الوزراء من منزله فى السيارة فقذف الشيخ سيد السيارة بالسلة قائلا : « خذ يا خائن » وتدحرجت القنبلة خارج السيارة ولم تصبها وإن انفجرت انفجاراً شديداً [1] .

وتشتد حوادث الاغتيال السياسى فى سنة ١٩٢٢ ، فقد شرع فى قتل عبد الخالق ثروت قبل أن يؤلف الوزارة ، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله وكان محددا لإنفاذها يوم ١٦/ ١٩٢٢ ، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة واكتشف البوليس المؤامره [2] .

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين الإنجليز ، ولم يعرف الفاعلون فى

(١) محمد شكرى الكرداوى : خمسة وخمسين شهراً فى مخبأ ، ص /ع — ف .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٦٤ .

معظمها وتحرج مركز الوزارة ،ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالضرب من منزله بالزيتون فأصيب باصابات بليغة[١] .

وبينما كان البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة حرف (ب) قاصداً منزله بعد ظهر الأربعاء ٢٤/٥/١٩٢٢ ، أصيب وهو راكب مجلته بعيارات نارية تحت الأذن من يد مجهول بشارع الفلكى أمام المدرسة الإلهامية وتوفى المجنى عليه بعد ذلك[٢] .

وفى صباح يوم ١٥/٧ ، كان الكولونيل بيجوت من المصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى خارجاً من منزله بشارع القاضى الفاضل بجوار القنصلية إلى محل عمله ، فأطلقت عليه أربع رصاصات أصابت اثنتان منها رئتيه واثنتان كتفيه وفر الجانى[٣] . . الخ

وعندما احتج الوفد على تأليف عدلى للوزارة فى فبراير سنة ١٩٢٣ ، وأقفل الإنجليز بيت الأمة ، لم يلبث هذا الإقفال أن أحدث صدى عكسيا ، ففى يوم ٢٧/٢ استؤنفت الاغتيالات ، فقد ألقيت قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (الجمهورية الآن) تجاه جامع أولاد عنان . ولم يكد يمضى أسبوع آخر أى فى يوم ٣/٤ حتى حدث حادث آخر كان له دوى كبير ، فقد ألقيت قنبلة يدوية فى مطعم بحى الأزبكية فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم ، وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة ، إذا ألقيت قنبلة أخرى من نافذه الطابق الأرضى من أيدن بالاس أوتيل فى ميدان الخازندار ، محل إدارة مخابرات

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ .
(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ٣ ، ص ٢١١ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

الجيش البريطاني في مكتب الإشارات بمركز القيادة العامة وإن لم تنفجر القنبلة[1] .

وقد كتبت جريدة الديلي هيرالد فصلا افتتاحياً في ٧ مارس سنة ١٩٢٣ معلقة على هذه الحوادث فقالت[2] :

« ظلت الديلي هيرالد أربعة أعوام تنذر الحكومة البريطانية قائلة أن سياسة القمع والشدة غلطة تجر الكوارث . وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية المسألة المصرية هي الاعتراف الصريح بحقوق الشعب المصري والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين » .

وعلى الرغم من أن معظم هذه الحوادث كانت بتوجيه وإشراف التنظيم السري للوفد فإن من المستبعد القول بأن سعد زغلول كان محرضاً عليها ، وإنما هي من اختصاص رئيس التنظيم السري وهو عبد الرحمن فهمي ، فرئيس الوفد يحدد المبادىء العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيم يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاقبة من يخالفها[3] .

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٣٨٨ .
(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، جـ ٣ ، ص ٤٤٩ .
(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٣ .

المراجع العربية

١ ـ إبراهيم عامر : الأرض والفلاح (المسألة الزراعية فى مصر) مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢ ـ ———— : ثورة مصر القومية ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣ ـ إبراهيم عبده : أبو نظاره ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهره ، ١٩٥٣ .

٤ ـ أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٥ ـ أحمد أمين : حياتى ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

٦ ـ ———— : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٧ ـ أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، دار روزاليوسف ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٨ ـ أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٢٦ .

٩ ـ ———— : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

١٠ ـ ———— : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث ، مطبعة شفيق باشا ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

١١ ـ ———— : مذكراتى فى نصف قرن ، مطبعة مصر ، الجزء الأول القاهرة ، ١٩٣٤ .

١٢ـ ———: مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٣٦

١٣ ـ أحمد رشاد : مصطفى كامل وكفاحه ، دار السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٤ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية ، المكتبة الثقافية (٣٠) ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

١٥ ـ ——— : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

١٦ ـ ——— : مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٧ ـ أحمد عرابي : مذكرات عرابي (كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية) كتاب الهلال ،جزءان القاهرة ، ١٩٥٣ .

١٨ ـ أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، كتاب الهلال (١٣١) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٩ ـ أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧، كتاب الهلال (٢١١) القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٠ ـ ألبرت فارمان : مصر وكيف غدروا بها (ترجمة عبد الفتاح عنايت) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢١ ـ الجمعية العمومية : مجموعة مضابط الجمعية العمومية من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٢ .

٢٢ ـ الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٩ .

٢٣ ـ المسألة المصرية فى دورها الأخير : مجموعة تشمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية ، القاهرة ، ١٩٢١ .

٢٤ ـ الياس أيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ، مطبعة دار الكتب (جزءان) القاهرة ، ١٩٢٣

٢٥ ـ أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧

٢٦ ـ ———— : تاريخ الطبقة العاملة المصرية (١٩١٩ — ١٩٢٩) ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١

٢٧ ـ أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٥٣

٢٨ ـ أنور الجندى : الفكر العربى المعاصر فى معركة التغريب والتبعية الثقافية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د . ت

٢٩ ـ ———— : تطور الصحافة العربية فى مصر ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٧

٣٠ ـ ———— عبد العزيز جاويش ، أعلام العرب (٤٤) القاهرة ، ١٩٦٥

٣١ ـ أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، مطبعة هيكل الغريب ، بيروت ١٩٥٩

٣٢ ـ بلنت (ويلفرد) : التاريخ السرى لإحتلال انجلترا مصر ، اخترنا لك القاهرة . د . ت

٣٣ ـ جاد لبيب : بناء الإقتصاد المصرى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د . ت

٣٤ ـ جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية القاهرة ، ١٩٠٤

٣٥ ـ جرجس سلامة : أثر الإحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦

٣٦ ـ جمال الدين محمد سعيد : التطور الإقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٦

٣٧ ـ جمال حمدان . استراتيجية الاستعمار والتحرير ، كتاب الهلال (٢٠٥) ، القاهرة ، ١٩٦٨

٣٨ ـ جمهورية مصر : القضية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٤) ، المطبعة الأميرية القاهرة ، ١٩٥٥

٣٩ ـ جوليت آدم : انجلترا فى مصر (ترجمة على فهمى كامل) ،مطبعة شركة العلم (الدفاع الوطنى) القاهرة ، د . ت

٤٠ ـ جورست : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، ترجم وطبع بادارة المقطم ، القاهرة

٤١ ـ حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية (١) القاهرة ؛ ١٩٦٩

٤٢ ـ حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار أحيـــاء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢

٤٣ ـ حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، أعــلام العرب (٣٩) ؛ القاهرة ؛ ١٩٦٧

٤٤ ـ ———— : على مبارك ، أعلام العرب (٧١) ، القاهرة ، ١٩٦٧

٤٥ ـ رءوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، دار الكاتب العربى ؛ القاهرة ١٩٦٧

٤٦ ـ راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤

٤٧ ـ رزنر (هنس) . مصر فى عهد الاحتلال الانكليزى ، والمسألة المصرية القاهره ،١٨٩٧

٤٨ ـ رسائل مصرى لسياس انكليزى كبير فى سنة ١٩٠٥ ، طبعت على نفقة حزب الإصلاح الدستورى القاهره ،١٩٠٨

٤٩ ـ رفعت السعيد . الأساس الإجتماعى للثورة العرابية .دار الكاتب العربى القاهره ١٦٩٧

٥٠ ـ ——— . تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ، دار الثقافة الجديده ، القاهره ، ١٩٦٩

٥١ ـ روذستين (تيودور) : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧

٥٢ ـ سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الأنجليزى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١١٦٨

٥٣ ـ سعد مرسى أحمد وسعيد اسماعيل على . تاريخ التربية فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١

٥٤ ـ سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعيـــة لحركة الفكر التربوى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ — ١٩٢٣ ،رسالةدكتوراه. (ستنسل) كلية التربية بجامعة عين شمس ، ١٩٦٩

٥٥ ـ سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، دار الكاتب المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

٥٦ ـ سليم خليل نقاش : مصر المصريين ، مطبعة جريدة المحروسة ، الأسكندرية ، ١٨٨٣

٥٧ ـ شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية (ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٥٩ ـ شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية(١٨٨٢ – ١٩٥٦) الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٠ ـ صالح عيسى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، شركة فن الطباعة ، القاهرة ، د . ت .

٦١ ـ صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠ .

٦٢ ـ صبرى أبو المجد . محمد فريد ، ذكريات ومذكرات ، كتاب الهلال . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٦٣ ـ صلاح نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨ .

٦٤ ـ عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، مطبعة حجازى . القاهرة ، ١٩٣٦ .

٦٥ ـ ——— . محمد عبده ، أعلام العرب (١) ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٢

٦٦ ـ ——— ١١ يوليو وضرب الاسكندرية ، كتاب اليوم ، القاهرة . ١٩٥٢ .

٦٧ ـ عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧١ .

٦٨ ـ عبد الرحمن الجبرتى : تاريخ الجبرتى . كتاب الشعب (٢٧) . القاهرة . سنة ١٩٣٦ .

٦٩ ـ عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى . النهضة المصرية ، القاهره ، ١٩٤٩

٧٠ ـ ——— بطل الكفاح ، الشهيد محمد فريد ، (كتاب الهلال) ، القاهرة ، ١٩٥٧

٧١ ـ ——— تاريخ الحركة القومية ، ج١ ، ط٣ القاهرة ، ١٩٤٨ ،

٧٢ ـ ——— ثورة سنة ١٩١٩ ، (جزءان) . النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٧٣ ـ ——— عصر اسماعيل ، (جزءان) النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

٧٤ ـ ——— فى أعقاب الثورة ، ج١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧

٧٥ ـ ——— مذ كراتى ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٧٦ ـ ——— مصر السودان فى أوائل عهد الاحتلال ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨

٧٧ ـ ——— مصطفى كامل ، باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال (٢٠) القاهرة ، ١٩٥٢ .

٧٨ ـ عبد العزيز رفاعى ، أحمد شفيق المؤرخ . حياته وآثاره ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤

٧٩ ـ ——— فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٠ ـ عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، كتاب الهلال (١٤٥) القاهرة ، ١٩٦٣

٨١ ـ عبد العظيم محمد رضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى القاهرة ، ١٩٦٨ .

٨٢ — على الحديدى : عبد الله النديم ، أعـــلام العرب (٩) ، مكتبة مصر القاهرة ، ١٩٦٢

٨٣ — على لطفى : التطور الاقتصادى ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٢

٨٤ — على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة وبلادها القديمة والشهيرة . المطبعة الأميرية ، القاهره ، ١٣٠٥

٨٥ — فاروق يوسف أحمد : تطور نظام الحـكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة ماجستير ، استنسل ، كلية التجارة بجامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨٦ — فتحى رضوان : طلعت حرب ، بحث فى العظمة ، دار الـكاتب العربى القاهرة ، ١٩٧٠

٨٧ — ——— مشهورون منسيون ، دار أخبار اليوم ، القاعرة ١٩٧٠

٨٨ — ——— مصطفى كامل ، دار الشرق للنشر والطبع ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٨٩ — فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، الدار المصرية للـكتب ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٩٠ — فيشير (هـ) : تاريخ أوربا فى العصر الحديث (ترجمة أحمد نجيب هاشم وديع الضبع) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٩١ — لاندز (دافيد.س) : بنوك وباشوات (ترجمة عبد العظيم أنيس) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٩٢ — كرومر : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠١ ، ترجم وطبع بادارة المقطم .

٩٣ — ——— تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ ترجم وطبع بادارة المقطم .

٩٤ — ——— - تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٤ ترجم وطبع بادارة المقطم .

٩٥ — ——— تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصـــــر والسودان ، سنة ١٩٠٦ ، ترجم وطبع بادارة المقطم .

٩٦ — كمال النجمى: مطربون ومستمعون ، كتاب الهلال ، القاهرة، ١٩٥٧.

٩٧ — لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية (ترجمة عفيفة البستانى) دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١

٩٨ — لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠

٩٩ — مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، القاهرة ،١٩٦٩ .

١٠٠ — مجلس شورى القوانين : مجموعة مضابط مجلس شورى القوانين ، حتى سنة ١٩١٢

١٠١ — مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا ، الجزء الثانى ، مطبعة مصر ، ١٩٣٨ .

١٠٢ — محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، مطبعة صلاح الدين الكبرى ، الاسكندرية ، ١٩٣٥ .

١٠٣ — محمد أنيس : دراسات فى وثاق ثورة ١٩١٩ ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣

١٠٤ — محمد حافظ رمضان : صفحة سياسة ، مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصرية ، مطبعة جريدة الصباح . د . ت .

١٠٥ — محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية ، دار روزااليوسف، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١٠٦ — ——— مذكرات فى السياسة المصرية (جــزءان) النهضة المصرية ، ١٩٥١

١٠٧ — محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، مطبعة المنار ، القاهرة ١٩٣١

١٠٨ — محمد سعيد أفندى : فى رسالة فى المعارف العــومية بالديار المصرية وبيان ما يلزم إدخاله من الاصلاحات الضرورية . ترجمها من الفرنسية أحمد زكى أفندى . مطبعـــة فرانسكو اجبسيان ، القاهرة ، ١٨٨٨ .

١٠٩ — محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ١٩٦٣ .

١١٠ — محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، النهضه المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢

١١١ — محمد شكرى الكرداوى : مذكرات ، خمسة وخمسين شهراً فى مخبئى دار الطباعة الأهلية القاهرة ، ١٩٣٦ .

١١٢ — محمد صبيح : أيام وأيام ، مطبعة العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

١١٣ — محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة ، مطبعة الجريدة ، القاهرة ، ١٩١١ .

١١٤ — ——— فى بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩١١ .

١١٥ ـ محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، كتاب الهلال (١٢١) القاهرة ١٩٦١

١١٦ ـ محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ القاهرة ، ١٩٠٨ ،

١١٧ ـ محمد على غريب : محمد فريد الفدائى الأول ، منشورات المكتبة العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١١٨ ـ محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة

١١٩ ـ محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

١٢٠ ـ ——— مصر السودان ، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣

١٢١ ـ محمد فهمى لهيطة : الاقتصاد الزراعى والبنك المركزى ، مطبعة الشباسى ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

١٢٢ ـ ——— تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، مطبعة الشبكشى . القاهرة ، ١٩٤٥

١٢٣ ـ ——— تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

١٢٤ ـ محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، مطبعة نورى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٢٥ ـ محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر (جزءان)، مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة ، ١٩٥٦

١٢٦ ـ محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ، مطابع رمسيس ، الاسكندرية ، ١٩٥٢

١٢٧ ـ محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، دار المعارف ، اقرأ ، القاهرة ١٩٦٩

١٢٨ ـ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ، ١٩٢١

١٢٩ ـ محمود أحمد الحفنى : سيد درويش ، أعلام العرب (٧) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٣

١٣٠ ـ محمود الخفيف : أحمد عرابى . الزعيم المفترى عليه . كتاب الهلال (جزءان) القاهرة ، ١٩٧١

١٣١ ـ محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٩

١٣٢ ـ محمود عزمى : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، القاهرة ، ١٩٥٠

١٣٣ ـ محمود نجيب أبو الليل ، الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ، مطبعة التحرير ، القاهرة ، ١٩٥٣

١٣٤ ـ يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية (ترجمة سعيد عمون) القاهرة ، ١٨٨٩

١٣٥ ـ يوسف آصاف : تاريخ سنة ١٨٨٧ ، مطبعة القاهرة الحرة ، ١٨٨٧

١٣٦ ـ يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل للطباعة القاهرة . ١٩٥٤

١٣٧ ـ ——— صفحة من تاريخ مصر السياسى (مفاوضات عدلى — كيرزن) ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥١

١٣٧ ـ يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية (٨٨٢ — ١٩١٤) الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧١

١٣٩ ـ وزارة الحربية : الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر ، القاهرة

١٤٠ ـ ——— الحملات الاستعمارية على مصر ، القاهرة

١٤١ ـ ويفل : اللنبى فى مصر (ترجمة على ابراهيم الأغطس ومصطفى كامل فودة) مكتبة نهضة مصر (القاهرة ، ١٩٤٥

بالإضافة إلى عدد كبير من الصحف والمجلات فى سنوات متفرقة يراها القارىء مثبتة فى هوامش الكتاب .

المراجع الأجنبية

1 — Abbas II : A Few Words on the Anglo Egyptian Settlement, George Allen, Unwin, 1930.

2 — Adams, Francis : The New Egypt' T. Fisher, Unwin, London, 189?.

3 — Alexander, J. : The Truth about Egypt, Cassell and Company, London, 1911.

4 — Baer, Gabriel : A History of Landownership in Modrn Egypt, Oxford University Press, London, 196?.

5 — Bawman, H. Middle East Window, London, 1942.

6 — Bonné, A. : State and Economics in the Middle East, Kegan Paul, Treuch, Trubner, London, 1948.

7 — Chirol, V. : The Egyptian Problem, Macmillan, London, 1921.

8 — Colvin, Sir Aukland : Making of Modern Egypt, Seeley & C., London, 1906.

9 — Cromer, The Earl of : Abbas II, Macmillan, London, 1915.

10 — ———— : Modern Egypt, 2 vols, London, 1908.

11 — Crouchly, A. E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public dept, Government Press, Bulaq, 1930.

12 — Cuningham, A. : To-day in Egypt, Hurst & Blackett, 1912.

13 — De Guerville, A. B. : New Egypt, William Heinemann, London.

14 — Dicey, E. : The Egypt of the Future, William, Heinemann, London, 1905.

15— ———————— : The Story of the Khedivate, Rivingtons, London, 1902.

16— Elgood, P. G. : Egypt, Arrowsmith, London, 1935.

17— ———————— Egypt and the Army, Oxford University Press, London, 1930.

18— ———————— : The Transit of Egypt, Edward Arnold, London, 1928

19— Fyfe, H. : The New Spirit of Egypt, William Blackwood and Sons, London, 1911.

20— Hammad, S. I. : French and British Influences in Egyptian Education (M. A. thesis), 1949.

21— Harris, M. : Egypt Under the Egyptians, Chapman and Hall, London.

22— Issawi, Charles : Egypt at Mid-Century, Oxford University Press, London, 1954.

23— Lacouture, Jean, Simonne : Egypt in Transition, Methuen, London, 1958.

24— Laqueur, W. Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, Wilden Field and Wilson, London, 1956.

25— ———————— : The Soviet Union and the Middle East, Routledge & Kegan Paul, London, 1959.

26— Landau, J. : Parliaments and Parties in Egypt, London, 1953.

27— Lloyd : Egypt Since Cromer, Macmillan, 2vols, London, 1933.

28— Malet, Sir Edward : Egypt 1879-1883, John Murry, London, 1909.

29— Marlowe, John : Anglo-Egyptian Relation 1800-1953, Resset Press, London, 1954.

30— Milner, Sir Alfred : England in Egypt, Edward Arnold, London, 1926.

31— Rifaat, M. : The Awaking of Modrn Egypt. Longmans, Greens and Co., London, 1947.

32— Rowlatt, Mary : Founders ot Modern Egypt, Asia-Publisher House, Bombay, 1962.

33— Russell Pasha, Sir Thomas : Egyptian Service 1902-1946, John Murry, London, 1949.

34— Symons, M. Travers : Britain and Egypt, Cicil Pal London, 1925.

25— White, Arthur Silva : The Expansion of Egypt, Methuen Co., London, 1899.

36— Zayid, M. : Egypt's Struggle for Independence, Khayats, Beirut, 1965.

فهرس

الموضوع | الصفحة

الباب الأول – البناء الاقتصادى

الباب الثانى — قوى التشكيل السياسى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٤٩٤٥ لسنة ١٩٧٢